الجمهوريـــــة الجزائريـــــــة الديمقراطـــــية الشعبيـــــة

وزارة التـــعليـــــم العـــالي و البـــحـــــث العلــــمي

جامعـــة أبو بكــــــر بلقايـــد - تلمســـــان -

كليـــة الحقوق و العلوم السياســية

قسم العلوم السياسية

إشكالية التدخل الإنساني في العراق و الصومال

- دراسة مقارنة -

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة

إعداد الطالبة:

بوزيد عويشة

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. بن عمار محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

أ . د / كحلولة محمد	أستاذ التعليم العالي / جامعة تلمسان	رئيسا
أ . د / بن عمار محمد	أستاذ التعليم العالي / جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
د / بلقاسم دايم	أستاذ محاضر" أ "/ جامعة تلمسان	مناقشا
د / قناد محمد	أستاذ محاضر"ب" / جامعة تلمسان	مناقشا

السنـــــــة الجامعيـــــة:1434 -1435 هـ / 2013 – 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

" تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، و طلبه عبادة، و دراسته تسبيح،والبحث عنه جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقة، و بذله إلى أهله قربة

الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه

أجمل ما قيل في العلم وطلبه

ما لذة الخلق في الدنيا بأجمعهـــــم ... و لا الملوك و أهل اللهو و الطـــــرب

كلذتي في طلاب العلم ياولـــــدي ... فالعلم معتمدي حقا و مكتســـــبي

ما المال ما الأهل ما الأولاد كلهم ... ألذ عندي من علمي و من كتـــــبي

فمؤنسي دفتري و العلم مفتخري ... وخاطري حاضري في العلم لم يغـــب

كل المسرات غير العلم فانيـــــة ... يا حبذا العلم من فخر و من حسب

و لا يغرنك كون الناس قد هجروا ... أهل العلم و ذموهم بلا سبــــب

فالعلم كنز و ذخر ليس يعدلـــــه ... كنز من الدر أو كنز من الذهـــب

إهـــــداء

إلى **الوالدين** الكريمين أطال **الله** في عمريهما أهدي عملي هذا فبدعمهما لي وبركة دعائهما أنجز وتم في أحسن الظروف.

إلى جدي "**بلحاج**" أطال **الله** في عمره و زوجته ، وإلى روح جدتي الطاهرة " **الصغيرة** "رحمها **الله** .

إلى إخوتي: **سميرة ، عصام الدين ، صلاح الدين وعبد الرزاق.**

إلى ابن أختي سميرة "**يحيى آدم** "وأباه "**مراد**" ،وإلى ابنة أخي عصام "**دعاء حبيبة**" وأمها .

إلى عمي **عبد الكريم** وعمي **مبارك** وزوجتيهما .

إلى جميع أفراد عائلة **بوزيد** وبالأخص الأعز على قلبي **محمد البشير،مروة كوثر،بشرى فردوس،لقمان ومحمد علي** .

إلى جميع أفراد عائلة "**هنينات**"كبيرا وصغيرا وعلى رأسهم **جدي وجدتي** أطال **الله** في عمريهما .

كما لا أنسى أن أهدي عملي هذا إلى عائلة "**عزاوي**"كبيرا وصغيرا .

إلى صديقتي الغالية "**خديجة مسعودي**" .

في الختام أتقدم بإهداء عملي هذا إلى طلبة دفعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية لعام **2005**– **2009**جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ،وإلى أصدقائي الأعزاء **ليلى، نادية،يونس،أمين، محمد،كمال، أمينة، عائشة، ومحمد** .

وإلى كل زملائي في العمل بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية **لأولاد** ميمون وعلى رأسهم السيد المدير الذي قدم لي الدعم المعنوي من أجل اتمام هذا البحث السيد"**عمار خوجة نصر الدين**"والسيد العم"**غالم مراد**"المساهم الأكبر في دعمه لي معنويا من أجل التوفيق بين الدراسة والعمل .

أهدي عملي هذا إليكم جميعا أحبائي الأعزاء

"عويـــــــشة"

شكر و تقدير

الشكر و الحمد لله عز و جل لتوفيقه لي على تحقيق هذا المسعى العلمي النبيل.

أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير العظيم إلى الأستاذ المشرف الدكتور " **أ. بن عمار محمد** " على ما قدمه لي من نصح و إرشاد حول الموضوع ، و إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

كما أتقدم بفائق الشكر، الاحترام و التقدير إلى جميع أساتذتي الكرام و في مقدمتهم الأستاذ "**بن صايم بونوار** " الذي أسدى لي النصح حول الموضوع و قدم لي المساعدة .

إلى الأستاذ الدكتور"**سمير محمد عياد**"، الأستاذ"**أحمد الفقيه**"، الأستاذ الدكتور"**لطفي محصر**"، الأستاذ الدكتور "**محمد قناد**" ، الأستاذ الدكتور "**ميكالي الهواري**" ، و الأستاذة "**سهام بن رحو**"أهدي عملي هذا .

شكرا إلى جميع الأساتذة الأجلاء بجامعة تلمسان كلية الحقوق قسم العلوم السياسية بدون استثناء .

تشكرات إلى كل من قدم لي التحفيز و الدعم من أجل إتمام هذا البحث .

"عويـــــشة"

إهـــــداء خـــــاص

إلى روح أستاذي الطاهرة الأستاذ الدكتور

"عبد الله بـن حـمـو"

اهدي عملي المتواضع هذا راجية من المولى عز و جل أن يجازيه خير جزاء

و يسكنه فسيح جنانه لما قدمه لنا من علم، نصائح و أمل

في مسارنا الدراسي.

رحمة الله عليك أستاذنا الكريـــم

طالبتك بوزيد عويشة

مقدمة

دول العالم المعاصرة أصبحت تعيش في بيئة قوامها الزيادة الهائلة و المستمرة في حجم الاتصالات فيما بين الدول و على كافة المستويات و الميادين،ذلك طبعا في إطار تداخل المصالح القومية للدول.

إذن الاتصالات المتعددة الأبعاد و الشاملة لكافة الأصعدة و المستويات إنما مردها راجع بالأساس للثورة التكنولوجية ووسائل و أساليب الاتصال الدولي، حيث أنه لم يعد للعامل الجغرافي و لا للاختلافات القومية العرقية أثر في البيئة الدولية .

هذا الواقع الذي أصبح يميز النظام الدولي المعاصر جاء كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة من الظروف التاريخية التي تعبر في الحقيقة عن جل التفاعلات الحاصلة بين الدول عبر الأطر الرسمية والغير الرسمية سواء في وجهها النزاعي – الصراعي أو وجهها السلمي – التعاوني ،إلا أنه في الحقيقة الظروف الصراعية الممثلة في مجموع الحروب و على رأسها الحربين العالميتين الأولى والثانية نستطيع التسليم والجزم بأنها هي الدافع الرئيس المباشر الذي فرض على المجتمع الدولي بحث مشروع إيجاد سبل كفيلة وقادرة على تنظيم العلاقات فيما بين مختلف الدول والوقوف كحاجز صلب لمنع نشوب المزيد من التوترات ،الأزمات، النزاعات و الصراعات التي تؤدي فعلا إلى حصول تداعيات خطيرة على المدى القريب،المتوسط و البعيد .

إذن و على ذكر مفهوم التنظيم الدولي يمكننا التسليم بمدى فعالية الأطر القانونية والاستراتيجيات التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة – المؤسسة الدولية التي حقا مثلت الإطار الرسمي المنسق والمنظم للمصالح بين الدول على المستوى الدولي بالشكل الذي يحقق نوعا ما مجموع التوازنات في المنافع بين مختلف الدول على اختلاف طبيعتها ، مما يؤدي إلى تفادي اندلاع المزيد من الحروب والأزمات بين مجموع الوحدات السياسية الدولية – .

ما يلفت الانتباه هنا هو أنه بالرغم من أن أفضل ما توصل إليه المجتمع الدولي عن طريق تنسيق الجهود بين كياناته هو إنشاء هيئة الأمم المتحدة –التي كما سبق و أن أشرنا إلى أنها استطاعت التحكم في تنظيم العلاقات فيما بين الدول و تكثيف الجهود لدعم أسباب منع نشوب الحروب و إعطاء الشعوب المضطهدة في مختلف أرجاء العالم حقها في تقرير مصيرها ،مع ضرورة نيل استقلالها و استرجاع سيادتها الوطنية المسلوبة من قبل المستعمر، كما لا ننسى دورها الفعال في إقرار مبادئ حقوق الإنسان إبتداءا من العام 1948 – ،إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة فسرت لنا العديد من الأمور التي اكتنفها الغموض في النظام الدولي فمع انهيار المعسكر الشيوعي و تراجع القوة السوفياتية ابتداءا من العام 1989 التأريخ الذي يمثل في الحقيقة منعطفا تاريخيا حاسما و مميزا أعتبر أنداك و لا زال يعد إلى يومنا هذا نقطة تحول هامة استطاعت تغيير موازين القوى ،حيث تراجعت بعض الدول في مستوى قدرتها على بسط نفودها في المجتمع الدولي، في حين آخر برزت وحدات سياسية دولية أخرى بقوة على الساحة الدولية إلى حد أمكنها امتلاك الحق في تسيير الشؤون المحلية لباقي الوحدات السياسية الدولية المتميزة بضعفها المؤسسي الهيكلي ، الوظيفي و تبعيتها الاقتصادية .

فانطلاقا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة باشر الغرب في اعتماد أنماط و أساليب جديدة للهيمنة بزعامة أمريكية استحوذت على وظيفة قيادة العالم وفق ما ترسمه من استراتيجيات تخدم مصالحها بشكل واضح ،خصوصا بعد اغتنامها لفرصة انهيار الاتحاد السوفياتي ففسح المجال أمام فرض قواعد النموذج الغربي المشروع الذي يتوقف على دعامتين رئيسيتين هما:

- الرأسمالية الممثلة في اعتماد آليات اقتصاد السوق الحر.

- الليبرالية المستندة على إعمال أسس الديمقراطية الغربية و منظومة حقوق الإنسان .

اعتمادا على ما تم التطرق إليه نلمح جيدا بأن النظام الدولي المعاصر توافرت فيه مجموعة هائلة من الأدوات المستخدمة لفرض المزيد من الهيمنة، فمنها ما يعد دبلوماسيا و منها ما يعتبر عسكريا تحكمه مبادئ القوة العسكرية، وعلى اعتبار أن موضوع بحثنا سيتناول إشكالية التدخل الإنساني في العراق والصومال وفق إطار مقارن فإننا في هذا الصدد سنركز اهتمامنا على بحث مضمون ظاهرة التدخل الإنساني ، والتي من خلالها نستطيع إلى حد ما تحديد أهم توجهات السياسة الأممية في فترة الأحادية القطبية نحو المناطق المغلوبة على أمرها في عالم أصبحت القوة و المصلحة فيه المتحكم الرئيس في سير العلاقات الدولية، مركزين بطبيعة الحال من خلال دراستنا هاته على مجريات عملية التدخل الإنساني في منطقتي العراق و الصومال.

إذن دراسة موضوع كهذا يتطلب منا الوقوف عند العديد من النقاط الرئيسية و القضايا الجوهرية على اعتبار أن الموضوع من أبرز موضوعات القانون الدولي و العلاقات الدولية، فمحاولة البحث والتنقيب في ميادين كهذه معرض لحاجز يعيق عملية التوصل إلى نفس وجهة النظر إلى الأحداث على المستوى الدولي و تفسيرها ،حيث تتباين الآراء من باحث إلى آخر و حتى بالنسبة لردود أفعال الدول تجاه القضايا العالمية و المسائل المستجدة المتغيرة نلمس مدى اختلافها، حيث نجد جزء هام منها يتبنى استراتيجيات إقليمية، و هناك فريق آخر من الدول لا يملك نمطا محددا من الاستراتيجيات بل يبقى في حالة حياد تجاها أو بالأحرى نستطيع القول بأنه يعتمد أسلوب التكيف وفقط مع تلكم الظروف و التحولات -إن صح التعبير- .

أولا : طبيعة و أهمية الموضوع :

01 -طبيعة الموضوع:

في الواقع التدخل الإنساني في العراق و الصومال دراسة مقارنة موضوع ذو طبيعة قانونية سياسية لذلك سيتم التركيز من خلال عناصر الدراسة على أهم الأطر القانونية الواردة بشأن هذا الإجراء على المستوى الدولي خاصة و أنه من المعروف جيدا بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لطالما خصص له حيزا كبيرا في برامج أعمال المنظمات العالمية مركزة هاته الأخيرة من خلال تشريعاتها القانونية الصادرة بشأن مبدأ عدم التدخل على جعل السيادة الوطنية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي أيا كانت طبيعته و فرض واجب عدم المساس بها بأي شكل من الأشكال .

أيضا بما أن الموضوع ذو طبيعة سياسية فإننا سنحاول قدر الإمكان التعرض إلى أهم سمات النظام السياسي والاقتصادي القائم في دولتي العراق و الصومال و ذلك من أجل معرفة الأسباب التي زادت من إمكانية تطبيق عملية التدخل الإنساني في هاتين المنطقتين .

التدخل الإنساني ظاهرة مستجدة في العلاقات الدولية لذلك يصعب التكهن بنتائجها و مدى فاعليتها وبالتالي فإن فهم عملية التدخل في منطقة ما مرهون بشكل كبير على استخدام المنهج المقارن لذا فإن دراسة ظروف ومراحل تطبيق هاته العملية في منطقتين فيهما قدر من التشابه والاختلاف سيساعدنا حتما على الفهم الجيد للظاهرة أو بالأحرى الإلمام بجميع جوانبها.

02 -أهمية الموضوع:

لقد شهد العالم تغيرات هيكلية و وظيفية واضحة على كافة المستويات و الميادين في الفترة التي تلت الحرب الباردة ابتداء من سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفياتي الذي مهد الطريق أمام بروز منتظم ليبرالي جديد هذا من جهة .

أما من جهة أخرى فلعل أهم أساليب و أنماط الهيمنة الجديدة كمنت أكثر في تلك الأطر، الآليات و الضوابط الدولية الجديدة التي أرستها و أسستها هيئة الأمم المتحدة ،فأصبحت بموجبها جميع الدول المنضمة إلى تلك المنظمة العالمية مطالبة بضرورة التقيد بتلك الأسس و الضوابط بدون أي اعتراض .

عموما لقد تعددت الأدوات المستخدمة في فرض المزيد من الهيمنة فمنها ما يعد دبلوماسيا ومنها ما يعتبر من الأدوات العسكرية، و على اعتبار أن موضوع بحثنا سيتناول إشكالية التدخل الإنساني في العراق و الصومال وفق إطار مقارن فإننا نستطيع القول بأن أهمية الموضوع تبرز في النقاط التالية :

—تطبيق التدخل الإنساني في العراق ثم في الصومال مؤشر أو بالأحرى دلالة كافية على وجود أزمات تنموية في المنطقتين ، و بالتالي أهمية موضوع كهذا تكمن ربما أكثر في محاولة الباحث الكشف عن طبيعة النظام السياسي ، الاقتصادي و

الاجتماعي القائم في البلدين و مدى قدرته على التكيف مع الظروف و الأحداث الديناميكية على مستوى البيئة الدولية ،فها هنا سنخرج حتما بأفضل النتائج حول هذا الطرح .

—اعتمادا على الفكرة السابقة نستطيع القول بأن التدخل الإنساني لا ينصرف نحو ما هو إيجابي وفقط أو ما هو سلبي وفقط بل هو يعبر عن نمط جديد من السياسات التي يتمخض عنها قدر من التأثيرات الإيجابية و السلبية معا ، لكن بقدر متفاوت فربما تكون الانعكاسات الإيجابية أكثر من السلبية أو العكس و هذا ما سنستشفه لاحقا من خلال مضامين عناصر الدراسة .

03 -دواعي و مبررات اختيار الموضوع:

أسباب اختيار الموضوع متداخلة و متعددة إلا أنها انصرفت إلى جزئين تعلق الأول منها بجملة الأسباب الموضوعية أما الثاني فقد تضمن الأسباب الذاتية ، و فيما يلي سنحاول تلخيص أهمها في النقاط التالية :

أ- الأسباب الموضوعية :

الرغبة الملحة في الاطلاع على مجموع المواد العلمية النظرية المتعلقة بموضوع التدخل الإنساني الذي هو في الحقيقة موضوع جديد ساد مع نهاية الحرب الباردة و دخول العالم مرحلة جديدة تميزت بهيمنة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد أشرنا سابقا إلى أن مبدأ التدخل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية لكن هذا لا يعني أن ليس لها امتدادات تاريخية فهذا بحد ذاته غموض يستدعي إثارة نوع من الفضول حول معرفة ما إذا كان هذا الفعل حقا جديد أم أنه طبق في العديد من الحالات التاريخية ،و هذا ما سنكتشفه من خلال محاور الدراسة .

يمثل عامل الفضول حول معرفة طبيعة العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني والسيادة من جهة،و طبيعة العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني و حقوق الإنسان من جهة أخرى من بين العوامل الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالدراسة.

أيضا عملية الكشف عن أهم التشريعات القانونية الصادرة من قبل المنظمات العالمية حول مشروعية تطبيق عملية التدخل لدواع إنسانية يمثل سببا موضوعيا محوريا دفع بنا إلى القيام بهاته الدراسة .

ب- الأسباب الذاتية :

إن قضية التحولات الدولية المتسارعة و اللامتناهية ارتبطت بمفاهيم في غاية الأهمية كالنظام الدولي الجديد، السيادة ، حقوق الإنسان و الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي لذلك فإن إدراك مدى خطورة تداعيات هاته التحولات على دول العالم الثالث تحديدا على دول العالم العربي أصبح واقعا لا مفر منه ، لذلك لا بد على الدول المستهدفة من اتخاذ التدابير اللازمة والاستعداد التام لمواجهة هذه التحديات .

لهذا ارتأينا التطرق إلى أهم المسائل المتعلقة بقضية التدخل الإنساني و ما يفرزه هذا الأخير من انعكاسات على سيادة الدول المتدخل فيها ، فها هنا سنتوصل إلى مرحلة الصورة الحقيقية حول مدى مشروعية هذا الفعل و هل هو حقا يمثل أحد الأدوات المؤدية فعلا إلى تحقيق عوامل الاستقرار الأمني، السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي في تلك المناطق المتدخل فيها أم العكس؟

04 -الدراسات السابقة:

لقد سبق و أن أشرنا إلى أن موضوع التدخل لدواع إنسانية يمثل واحد من المواضيع المستجدة على الساحة الدولية خاصة في جانبه التطبيقي لذلك فإن الاسهامات العلمية المتعلقة به نستطيع القول بأنها معتدلة الكم إلى حد ما ، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الباحثين والمتخصصين في ميدان القانون الدولي العام و العلاقات الدولية اهتموا بهذا الطرح مبادرين بتحليل الظاهرة وفق منظور قانوني – سياسي و من بين أهم الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نجد ما يلي :

1- مرجع "ليلى نقولا الرحباني" الموسوم : "التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل" يعد من أهم الكتب المتناولة لظاهرة التدخل الإنساني من منظور العلاقات الدولية فقد أولت الباحثة الدكتورة "ليلى نقولا الرحباني" اهتماما كبيرا بحصر أهم جوانب تفسيرات نظريات العلاقات الدولية لفعل كهذا، هذا فضلا عن تعرضها بشكل دقيق للمفهوم العام للتدخل الدولي و أهم أشكاله ، فالمرجع حقا يعد من المراجع العلمية المعول عليها في تحليل ظاهرة التدخل الإنساني.

2- مرجع"التدخل الإنساني في العلاقات الدولية" لصاحبه "محمد عبد الرحمن يعقوب" هو الآخر يمثل إنجازا علميا تضمن المسائل المتعلقة بظاهرة التدخل الدولي بشكل عام ،فالدكتور "يعقوب محمد عبد الرحمن" حاول دراسة هذه الظاهرة من منظور العلاقات الدولية لذلك ركز على مجموعة هامة من نظريات العلاقات الدولية التي فسرت الظاهرة من زوايا عديدة.

3- مرجع"مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر" للباحث "بوكرإدريس" من الإسهامات العلمية البارزة التي اعتمدنا عليها في دراسة كهذه فيها من الجوانب القانونية الكثير .

4- مذكرة دكتوراه بعنوان :التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية * دراسة في المفهوم و الظاهرة * للباحث "جمال منصر" تتضمن العديد من النقاط الجوهرية حول الموضوع ، فهي واحدة من المواد العلمية التي اعتمدنا عليها في التحليل خصوصا في الإطار النظري من الدراسة .

5 – مذكرة ماجيستير بعنوان :تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية * دراسة حالة العراق1991 *، من إعداد الطالبة الباحثة "سليماني سهام" ،أيضا تعد هاته الأخيرة واحدة من بين المواد العلمية التي أحاطت بشكل جيد بموضوع التدخل الإنساني في العراق لهذا اعتمدنا عليها في دراستنا .

6 – مذكرة ماجيستير بعنوان : التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في إفريقيا * دراسة حالةالصومال 1992 – 2005 * من إعداد الطالب الباحث"عبد الوهاب عمروش"هي الأخرى تعد إسهاما علميا يعتمد عليه في دراسة كهذه .

ثانيا:إشكالية و منهجية البحث:

01 – مجال الدراسة:

تسعى دراستنا هذه إلى محاولة تفسير ظاهرة التدخل الإنساني خصوصا من جانبها التطبيقي و من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع الأساسية ارتأينا دراسة حالة العراق و الصومال على اعتبار أنهما شهدا هذا النمط من السياسات في فترة زمنية متقاربة جدا ، و بالتالي فإن البحث عن أسباب ، دوافع،أبعاد و نتائج تطبيق هذا الفعل من شأنه تفسير الظاهرة بشكل واضح وجيد .

عموما نستطيع القول بأن مجال الدراسة المكاني تمثل في منطقتي العراق و الصومال ، أما النطاق الزماني فربما قد يصعب تحديده لأن ظاهرة كهذه امتدت أسبابها تاريخيا ، فعلى سبيل المثال التدخل الإنساني في الصومال إنما جاء لتفاعل مجموعة من المسببات التاريخية و على رأسها الاستعمار البريطاني و الإيطالي وما أفرزه من تداعيات خطيرة على المدى القريب ،المتوسط والبعيد،أيضا بالنسبة للتدخل الإنساني في العراق هو الآخر تم في خضم تراكم جزء هائل من العوامل الممتدة تاريخيا ، فمثلا الحديث عن الأزمة الكردية يستدعي منا الوقوف عند العديد من المحطات التاريخية المتعلقة بهذه القضية من انتفاضات و ثورات .

و بالرغم من هذا كله إلا أننا نستطيع القول بأن النطاق الزماني للدراسة يمتد تحديدا من بداية عقد التسعينيات وربما لازال التدخل الإنساني في العراق و الصومال يلقي بانعكاساته و نتائجه على الساحتين السياسيتين للمنطقتين.

02-الإشكالية:

تطرح عمليه التدخل الإنساني على المستوى النظري و التطبيقي تساؤلات عديدة أولها:

ماذا يعني التدخل الإنساني بشكل عام ؟ هل هناك فرق بين التدخل الإنساني و المساعدة الإنسانية و التدخل العسكري أم أنها مسميات ذات دلالة واحدة تنطلق من نفس الأبعاد و الجوانب ؟ وهل أن تطبيق هذا الفعل على المستوى الدولي حقق الأبعاد المتوخاة منه أم العكس ؟

إذن قبل تحديد إشكالية البحث لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1 – ما معنى التدخل الإنساني و ماهي نمط العلاقة الرابطة بينه و بين مفهومي السيادة و حقوق الإنسان ؟

2 – كيف ساهمت ضوابط و آليات النظام الدولي الجديد في التأثير على مفهوم السيادة الوطنية للدول ؟

3 – هل نستطيع التسليم بالفرضية القائلة بأن التدخلين الإنسانيين في العراق و الصومال يتفقان في الأهداف ،الأبعاد والمبررات، أم العكس؟ ، و هل يمثل مبدأ التدخل الإنساني الأداة الكفيلة لتوجيه السياسات الأممية نحو ترسيخ حماية حقوق الإنسان في منطقتي العراق و الصومال ، أم أن الأدوات الدبلوماسية بإمكانها تحقيق ذاك الغرض دون اللجوء إلى التدخل المقلص للسيادة الوطنية في المنطقتين ؟

4 – هل يعد التعاون على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي البديل الأمثل نحو تحقيق الاستقرار على كافة الميادين والمستويات في البلدان النامية تحديدا العراق و الصومال ؟

انطلاقا من هنا صيغت إشكالية الدراسة على النحو التالي :

التدخل الأجنبي يتخذ عدة أشكال و أنماط بحسب البعد المتوخى منه ، ولعل التدخل الإنساني نمط من أنماط التدخل الدولي الذي أصبح يحظى باهتمام خاص من قبل صناع القرار السياسي على المستوى المحلي والدولي، كما أنه استولى على حيز كبير في الدراسات العلمية الأكاديمية على اعتباره موضوعا متشعب الجوانب و الأبعاد خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة – التي شهدت مجموعة من التحولات الهائلة – ، فالتدخل الإنساني له علاقة وطيدة بمفهوم السيادة الوطنية و حقوق الإنسان، إذن:

هل يمثل التدخل الإنساني الآلية الدولية الأمثل نحو تجسيد و تكريس حماية حقوق الإنسان في الواقع ، وبالتالي تحقيق عامل الاستقرار السياسي، الأمني، الاقتصادي و الاجتماعي في العراق والصومال أم أن هناك مداخل أخرى أكثر فعالية بهذا الخصوص؟

03 -الفرضيات :

انطلاقا من التساؤلات المطروحة سلفا صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي :

1- يعتبر التدخل الإنساني الآلية الأممية الجديدة لفرض المزيد من السيطرة الأجنبية على الدول النامية.

2-التدخل الإنساني في العراق تحكمه أبعاد المصلحة الخاصة بالقوى الدولية الكبرى أكثر من الأبعاد الإنسانية .

3- أبعاد التدخل الإنساني في الصومال مرتبطة بالجوانب الإنسانية للقوى المتدخلة و الجوانب المصلحية معا.

4- يرتهن استقرار منطقتي العراق و الصومال سياسيا و اقتصاديا بمدى تكريس انتهاج أسلوب التعاون على المستوى المحلي،الإقليمي والعالمي.

04 -المنهجية:

استخدمنا مناهج متعددة في دراستنا هذه تمثلت في: المنهج التاريخي، المنهج المقارن ، منهج دراسة الحالة ، منهج التحليل القانوني و منهج المنظمات الدولية.

- المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي يعبر عن دراسة الوقائع التي هي في حكم الماضي، فحسب رأي الباحث "موريس انجر" فإن المنهج التاريخي هو : " إعادة بناء الماضي بتفحص أحداثه انطلاقا أساسا من الوثائق و الأرشيف "

باختصار هو منهج هادف إلى دراسة الماضي من أجل الوصول إلى معلومات و بيانات تساعدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. [1]

و الهدف الأول من استخدامه في دراستنا هذه ربما يكمن في أن المواضيع التي تم التطرق إليها و في مقدمتها السيادة وحقوق الإنسان لها امتدادات عميقة في التاريخ تفرض علينا البحث عن الإطار التاريخي لها ، كما أن ظروف التدخل في العراق والصومال ارتبطت أكثر بالظروف التاريخية والممثلة في الثورات، الحروب الأهلية، الاستعمار و النزاعات الاثنية .

[1] - أحمد بن مرسلي ،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال. ط.2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص - ص : 292 - 293 .

- المنهج المقارن:

يشير المنهج المقارن - بصفة عامة — إلى أنه ذاك الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة والوصول إلى المعرفة فهو كغيره من مناهج العلوم الاجتماعية يتضمن جملة من الخطوات ابتداءا من تحديد المشكلة البحثية و إلى غاية الوصول إلى النتائج، غير أنه يعتمد على المقارنة كأداة رئيسية في التحليل العلمي .

و بما أن موضوع بحثنا في أصله عبارة عن دراسة مقارنة اهتم بدراسة ظاهرتي التدخل الإنساني في منطقتي العراق والصومال ، ففي الحق المقارنة بين مسار عمليتي التدخل في المنطقتين من كل الجوانب تعد بمثابة النقطة المحورية في البحث ، لذلك الاعتماد على المنهج المقارن ضرورة تفرضها علينا طبيعة موضوع البحث .

- منهج دراسة الحالة:

منهج دراسة الحالة هو ذاك المنهج المتميز عن غيره من المناهج فهو يهدف إلى التعرف على وضعية معينة واحدة وبطريقة تفصيلية.[1]

لقد وظف هذا المنهج لدراسة حالتي العراق و الصومال كنطاقين جغرافيين طبق فيهما حق التدخل لدواع إنسانية نظرا لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في هاتين الساحتين إضافة إلى توترات سياسية،اجتماعية و اقتصادية تصاعدت إلى حد النزاع المسلح، الحرب الأهلية و الصراع.

- منهج التحليل القانوني:

توظيف هذا المنهج يتماشى و طبيعة الموضوع الذي يعد موضوعا ذو طبيعة قانونية محضة فالسيادة و التدخل الإنساني يتطلبان عرض أهم و مختلف القواعد القانونية الواردة في مجموع المواثيق الدولية .

- منهج المنظمات الدولية:

يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات الدولية على أساس تحليل العلاقات القائمة بين المنظمات الدولية، فقد برز مع ولادة عصبة الأمم و زاد في التطور و الازدهار مع تزايد عدد المنظمات الدولية .[2]

و كملاحظة هامة حول توظيفنا لمنهج التحليل القانوني و منهج المنظمات الدولية تجدر بنا الإشارة إلى أن مادة البحث في القانون الدولي هي الروابط القانونية ، بينما البحث في علم العلاقات الدولية هي روابط الواقع ، لهذا فإن القانون الدولي و

[1] - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين. الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، د.س.ن ، ص : 152 .
[2] - محمد نصر مهنا ، الوجيز في مناهج البحوث السياسية و الاعلامية . ط.1،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2001،ص: 41 .

علم العلاقات الدولية يشتركان في أنهما يعملان في مجال واحد هو مجال العلاقات بين الدول، إذن ربما هذا ما فرض علينا اعتماد هاذين المنهجين في دراستنا.

05 -النظريات :

النظريات المعرفية الموظفة في البحث تمثلت في: نظرية الحرب العادلة، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية وأخيرا النظرية الماركسية.

سوف لن نخوض في عرض أهم الجوانب المتعلقة بهذا الشأن لأننا قمنا بتخصيص مبحث خاص حول تلك النظريات في الفصل الأول.

ثالثا:صعوبات و محاور الدراسة:

01 -صعوبات الدراسة:

عند القيام بأي دراسة مهما كانت سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية فإن الباحث سيواجه حتما جملة من الصعوبات و التعقيدات التي ربما تتوافر بشكل كبير في الدراسات العلمية ذات الطبيعة الاجتماعية أكثر لسبب بسيط هو أن ميدان العلوم الاجتماعية يتميز بتعدد الآراء و الرؤى في صفوف العلماء و الباحثين المتخصصين و بالتالي انعدام عنصر الدقة في البيانات والمعلومات .

و بما أن موضوع بحثنا واحد من الموضوعات السياسية القانونية فإنه حظي باهتمام كبير من قبل فقهاء القانون الدولي ومنظري العلاقات الدولية ،و حتى الساسة و صناع القرار تطرقوا للمسائل المتعلقة به في العديد من الخطابات السياسية ، الاجتماعات الرسمية و المؤتمرات إلخ .....

من هنا نستطيع القول بأن الصعوبات التي واجهتنا خلال القيام بهذا البحث تمثلت بالأساس في:

الموضوع هو قانوني و سياسي في آن واحد لذلك سوف يضطر الباحث حتما إلى الإلمام بجميع الجوانب القانونية المتعلقة به من نصوص قانونية تشريعية و محاولة تحليلها و التعليق عليها وفق المنظور السياسي هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن التدخل الإنساني في العراق عملية جد معقدة و متداخلة في الظروف ، الأبعاد و الأشكال ، بمعنى أدق فإن ما حدث في العراق ابتداءا من العام 1991 كان عبارة عن أحداث متسارعة اعتمد فيها على أساليب متعددة من التدخلات بالرغم من أن النمط المصرح به هو التدخل لأغراض إنسانية ، لكن متابعة الأحداث و تحليلها بشكل مفصل يوحي غير ذلك تماما هذا بالنسبة لقضية التدخل في العراق .

أما بالنسبة لقضية التدخل الإنساني في الصومال فهي الأخرى تبقى مسألة معقدة الجوانب ومتعددة الأبعاد و هذا في حد ذاته يعتبر صعوبة كبيرة واجهتنا في البحث.

أخيرا و الأهم من هذا كله فإن الصعوبة الأكبر التي واجهتنا خلال البحث هي مدى القدرة على تطبيق مراحل المنهج المقارن في الدراسة، حيث أنه عند القراءة المباشرة للعنوان يتبادر إلى الأذهان أن المقارنة ستتم بين مسار عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال بشكل عام،ولكن لا بد من مراعات الخطوات التالية لكي تكون المقارنة متصفة بالعلمية وشروط البحث العلمي :

2 – المقارنة بين مقومات ، مظاهر و ظروف البيئة الجيوسياسية لدولتي العراق و الصومال قبل إعلان تطبيق عملية التدخل الإنساني فيهما.

1 - المقارنة بين الأبعاد التي حددها الطرف المتدخل في العراق و الصومال بمعنى ضرورة اكتشاف وتحديد مدى التشابه و الاختلاف بينها (المقارنة بين أهداف التدخل).

2 – مقارنة نتائج التدخل في العراق و الصومال و تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بينها.

3 – و أخيرا و كخلاصة عامة حول الدراسة تم اقتراح أسلوب فعال و بديل من بين جملة البدائل المتاحة لتحقيق الاستقرار و التنمية في المنطقتين المتدخل فيهما مما يؤدي حتما إلى مواجهة التحديات المتعددة و على رأسها تلك المتعلقة بالبيئة الدولية الخارجية.

02 -محاور الدراسة:

تضمنت الدراسة أربع فصول تناول الأول منها الإطار المفاهيمي و النظري لموضوع التدخل الإنساني، أما الثاني فقد عني بالتطرق إلى عملية التدخل الإنساني في العراق بشكل مفصل ، ثم اهتم الفصل الثالث في الدراسة من تتبع مراحل تطبيق عملية التدخل الإنساني في الصومال، و أخيرا اعتمدنا الفصل الرابع كإطار نبرز فيه المقارنة بين مسار عمليتي التدخل في المنطقتين مع اقتراح الحلول و البدائل الكفيلة بتحقيق كافة عوامل الاستقرار في تلك الدولتين.

عموما سنقوم بتفصيل العناصر المتناولة عند بداية كل فصل من فصول الدراسة في شكل تمهيد بنوع من الدقة.

الفصل الأول

التدخـــل الإنســـاني:

الأطـــر المفاهيميـــة والنظريـــة

القسم الأول من الدراسة عبارة عن إطار نظري محض يهتم بتفصيل أهم المفاهيم التي تمت للموضوع بصلة، مع عدم إغفال أهم الإسهامات العلمية النظرية المهتمة بتحليل ظاهرة التدخل الإنساني، و التي تستطيع أن تفسر لنا إلى حد ما القضية بشكل علمي أكاديمي دقيق.

وبما أن موضوع بحثنا يمثل دراسة علمية مقارنة سنحاول من خلالها المقارنة بين السياسة الأممية في منطقتي العراق والصومال انطلاقا من أن عملية التدخل الإنساني تدل على طبيعة السياسة الخارجية الأممية في المنطقتين ،كما أنها طبقت في إطار زماني متقارب على اعتبار أن التدخل المطبق في العراق مهد الطريق نحو إرساءه كاستراتيجية جديدة تبنتها القوى الدولية الكبرى تحت المظلة الأممية في باقي المناطق المتميزة بتبعيتها الاقتصادية و ضعفها الهيكلي، الوظيفي والمؤسسي وعلى رأسها منطقة الصومال .

لهذا لا بد على الباحث في هذا السياق أن يتعرض للأطر النظرية حول موضوع السياسية الخارجية المقارنة في الفصل الأول من البحث.

لكن قبل التعرض لهذا المبحث المتعلق بتناول قضية السياسة الخارجية المقارنة ،لا بد من تحديد مجموعة من العناوين الفرعية المتضمنة حصر ماهية التدخل الإنساني، مع عدم إغفال نشأة المفهوم كما لا ننسى بحث قضية الأسس القانونية لهذا الطرح و هذا بدوره يفرض علينا أو بالأحرى يقودنا إلى كشف نمط العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني بغيره من المفاهيم الهامة في القانون الدولي العام كالسيادة و حقوق الإنسان .

بعد القيام بتحليل النقاط المتعلقة بالمفاهيم التي لها صلة واضحة بموضوع دراستنا السيادة وحقوق الإنسان ننتقل مباشرة إلى جانب آخر لا يقل أهمية عن سابقه و الذي يعنى بتقديم تفسيرات مجموعة من النظريات حول ظاهرة التدخل الإنساني.

إذن استنادا لما تم عرضه فيما سبق قمنا بتقسيم عناوين الفصل الأول الفرعية إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التدخل الإنساني.

المبحث الثاني:الأطر النظرية المفسرة لمبدأ التدخل الإنساني.

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية المقارنة.

المبحث الأول : ماهية التدخل الإنساني

هذا المبحث سيخصص لدراسة المفهوم العام للتدخل الإنساني و ذلك عن طريق تفصيل مجموعة من النقاط الرئيسية المتمثلة في حصر أهم التعريفات الواردة حول هذا الموضوع المعقد، نظرا لارتباطه بقضايا سياسية و قانونية جوهرية في ميدان العلاقات الدولية و القانون الدولي العام والتي لا تقل أهمية عن غيرها من القضايا كحقوق الإنسان ومبدأ السيادة.

لهذا سيقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب،أولها يهتم بتحديد التعريف و التطور التاريخي لظاهرة التدخل الإنساني، بينما سينصرف المطلب الثاني إلى معالجة الأسس القانونية المتعلقة بمفهوم التدخل الإنساني تحت عنوان الطبيعة القانونية لمفهوم التدخل الإنساني.

أما المطلب الثالث خصصناه لإبراز العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني وحقوق الإنسان ،وأخيرا ركزنا في المطلب الرابع و الأخير على بحث طبيعة و نمط العلاقة الرابطة بين موضوعي التدخل الإنساني و السيادة المفهوم القانوني السياسي البالغ الأهمية في مجال القانون الدولي العام والعلاقات الدولية.

إذن لقد قسم هذا المبحث إلى أربع مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التدخل الإنساني و تطوره التاريخي.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لمفهوم التدخل الإنساني.

المطلب الثالث: التدخل الإنساني و حقوق الإنسان.

المطلب الرابع: التدخل الإنساني و مفهوم السيادة.

المطلب الأول:مفهوم التدخل الإنساني و تطوره التاريخي

التدخل الإنساني ظاهرة دولية لها امتدادات عميقة في التاريخ ، فلقد استخدمت كآلية للتعامل على مستوى العلاقات بين الدول من قبل معظم الدول الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر[1]، لكن و على الرغم من تطبيق هاته الآلية في العلاقات الدولية و ممارسة الوحدات الدولية لها ضمن علاقتها الخارجية خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة*– المتميزة بتزايد الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي فيما بين الدول سياسيا،اقتصاديا و حتى ثقافيا–إلا أنها لا زالت تصنف ضمن مجموع الظواهر الدولية المعقدة الجوانب و المتشعبة الأبعاد ،حيث أن الظاهرة أحاط بها الغموض من كل جانب.

و بالتالي نجد أن هناك تضارب واضح في الآراء حول مضامينها – بشكل عام – و بالنسبة لمفهومها أو بالأحرى تعريفها – بشكل خاص –إذن انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على أهم التعريفات الواردة بشأن هذا المفهوم مع البدء طبعا بحصر النقاط الجوهرية حول موضوع نشأة هذا المفهوم و جذوره التاريخية.

---

[1] – محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية . ط.1 ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2004 ، ص: 13.

* – الحرب الباردة تعد في الحقيقة صراع أيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي و الشيوعي فما هي في الواقع إلا مرحلة في التاريخ الدولي يمكن تحديدها زمانيا في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و إلى غاية حلول عقد التسعينيات ، أيضا هناك من يعتبرها وصف ، تفسير وتحليل لمجموع العلاقات القائمة آنذاك بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي – سابقا – .

باختصار هي عبارة عن صراع إيديولوجي تحركه المصالح القومية الخاصة بالقوى العظمى، و الحق يمكن القول أنها صراع مكثف على القوة بين هاته القوى الدولية الكبرى ، عموما تشير كلمة "حرب" إلى التوتر، التراع المسلح و علاقات بين قوى عظمى لا رابح فيها و لا خاسر ، أما اصطلاح "باردة" فهي كلمة تعني بأن هناك عوامل زعم أنها منعت المواجهة بين الأطراف المتنازعة فوقفت كعائق أمام نشوب حرب ساخنة لذا وصفت تلك الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي آنذاك بالباردة . مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ط.1 ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ،دار روتليدج ، 2008 ، ص: 171 .

أولا : التطور التاريخي لظاهرة التدخل الإنساني

التطور التاريخي لمبدأ التدخل الإنساني في القانون الدولي العام ارتبط ارتباطا وطيدا بالتطور التاريخي لاهتمام القانون الدولي العام بمبادئ حقوق الإنسان،فالاهتمام بموضوع التدخل الإنساني في الحقيقة إنما هو راجع بالأساس إلى اهتمام القانون الدولي بكل ما يمت بصلة للإنسان من حقوق عامة و واجبات لكي يبقى هذا الإنسان (الفرد) أحد رعايا القانون الدولي بعدما كان فيما سبق مجرد هدف للقانون الدولي، هذا الأخير الذي أعتبر الإطار الأمثل نحو تكريس مبدأ حقوق الإنسان في الواقع، و بالتالي تحقيق عملية الارتقاء بالإنسان و تمكينه من العيش في الرفاه الاجتماعي.

إذن هذا الاهتمام المتزايد بقضية التدخل الإنساني في المجتمع الدولي أدى إلى بروز مجموعة هائلة من الممارسات والتطبيقات لهذا المطلب –إن صح التعبير – على صعيد العلاقات الدولية. [1]

نستنتج من مضمون الفكرة السالفة الذكر بأن مفهوم التدخل الإنساني مر بعدة محطات ومراحل تاريخية هامة أعطت للمفهوم تبريرات مشروعيته على المستوى الدولي،ذلك بالرغم من وجود العديد من القواعد المناقضة لهذا الطرح، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون المحلية للوحدات السياسية الدولية المستقلة سياسيا و اقتصاديا، أيضا سيادة الدول المطلقة و اعتباره أحد المقومات الضرورية في بناء كيان أي دولة مهما كانت طبيعتها قوية أو فاشلة ،غنية أو فقيرة ، متطورة أو متخلفة إلخ ....

من هنا نستطيع القول بأن أهمية موضوع التدخل الإنساني تكمن ربما أكثر في كونها ظاهرة مرتبطة بقضايا دولية أخرى لها وزنها في القانون الدولي العام و ميدان العلاقات الدولية كمبدأ عدم التدخل، السيادة و حقوق الإنسان.

فالأصول التاريخية لهذا الطرح توحي لنا بأنه ظهر على صعيد ميدان العلاقات الدولية قبل بروز مبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية للدول. [2]

ومن أجل تحديد معالم التطور التاريخي لظاهرة التدخل الإنساني بشكل دقيق لا بد علينا في بادئ الأمر من البحث والتنقيب عن موقع قضية كهذه تهتم بالإنسانية محاولة الارتقاء بها إلى أعلى المستويات في تاريخنا الإسلامي ،الذي لا شك أنه توافر على مجموعة من الأطر المتعلقة بهذا الموضوع والمحددة في الشريعة الإسلامية، هاته الأخيرة التي تمثل أحد القوانين المهمة في تاريخ الإنسانية و التي باشرت في الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان و العديد من القواعد، الضوابط والآليات الخاصة بتنظيم علاقات الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول في إطار الاحترام المتبادل بينها.

[1]- سلوان رشيد السنجاوي، التدخل الإنساني في القانون الدولي . ط.1،عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011،ص : 89 .
[2] - محمد غازي ناصر الجنابي ، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام . ط.1،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010،ص:09.

الشريعة الإسلامية فعلا عرفت ما يطلق عليه اليوم بتسمية نظرية التدخل الإنساني، طبعا ذلك من خلال محتويات قسم هائل من النصوص الواردة في القرآن الكريم - المصدر الأول الأساسي الموضح لأسس الدين الإسلامي، و الدستور الأعلى المنظم للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية -،فالأمر المؤكد لوجود هاته الآلية في التاريخ الإسلامي هي تلك التطبيقات و الممارسات العملية في الواقع ،إضافة إلى الأحكام و الضوابط الكثيرة الواردة في شريعتنا الإسلامية و المركزة على ضرورة الإعلاء من شأن الإنسان و تكريمه،فها هنا نستطيع الجزم بأنها تمثل إطارا عاما لحماية حقوق الإنسان.[1]

من المعلوم جيدا بأن القرآن الكريم يمثل المصدر الأول الأسمى للتشريع الإلهي فهو دستورنا الواجب إتباع كل ما ينص عليه دون تجاهل أي قضية مبينة فيه ، فبالنسبة لموضوع مشروعية القتال أو عدم مشروعيته قد تم الفصل فيه، حيث أن الله عز وجل أبرز لنا تحريم القتال والعنف في ديننا ،إلا أن هناك بعض الحالات يصبح فيها القتال ضرورة واجبة لا مناص منها .

و في هذا الإطار شرع الله تعالى القتال في ثلاث حالات وهي:

1 – رد العدوان،فقوله تعالى في سورة البقرة الآية 190يبرر لنا مشروعية القتال، حيث قال جل شأنه: (و قاتلوا الذين يقاتلونكم و لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين).

2 – رد البغي، فالآية التاسعة من سورة الحجرات تدل على ذلك:

(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينها فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفئ إلى أمر الله...) .[2]

هناك حالة أخرى فسرت لنا الاعتماد على القتال كأسلوب و آلية ناجعة من شأنها حماية المستضعفين ولعل قوله تعالى ضمن الآية 75 من سورة النساء دليل على ذلك ، حيث قال تعالى:

(و مالكم لا تقاتلون في سبيل الله و المستضعفين من الرجال و النساء و الولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها و اجعل لنا من لدنك وليا و اجعل لنا من لدنك نصيرا).[3]

ففي الحقيقة النصوص القرآنية الواردة بهذا الخصوص نستطيع القول بأنها هي الدليل القاطع على مشروعية التدخل الإنساني في ظل العلاقات ما بين الدول و بالتالي يصبح التدخل حق و واجب.

[1] - سلوان رشيد السنجاوي،مرجع سبق ذكره . ص :90 .
[2] - سعيد منتصر حمودة ، القانون الدولي المعاصر. ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008 ،ص – ص : 365 – 366.
[3] - القرآن الكريم،سورة النساء. الآية : 75 .

إذن القرآن الكريم تضمن العديد من النصوص القرآنية التي فسرت لنا مبدأ حق التدخل الإنساني تفسيرا دقيقا،فالنصوص القرآنية المذكورة فيما سبق تعبر عن ضرورة حماية مجموع الحقوق العامة للإنسان (الفرد) و الحفاظ على كرامته دون المساس بها تفعيلا لحريته بعيدا عن جميع أنواع أنماط السيطرة و الضغط من قبل الآخرين، لذا شرع الله تعالى القتال لدواع إنسانية و أخلاقية محضة.

وفي نفس السياق نستطيع القول بأن حث الدين الإسلامي على ممارسة عمليات التعاون الإنساني بين الأفراد دليل قاطع على مشروعية التدخل لدواع إنسانية في بعض الحالات التي يتعرض هؤلاء الأفراد جراءها للاعتداءات بجميع أنماطها، حيث قال الله تعالى في كتابه الحكيم:

(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

تبرز هذه الآية الكريمة ضرورة التعاون الإنساني بين البشر المتميزين بالاختلاف و التعدد ،فهي تدعوا إلى إعمال التعارف الذي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق عنصر التعاون بين الناس في مختلف مناحي الحياة.

إذن مضامين هذا الخطاب الشامل الموجه للناس أجمعين يعبر عن ذاك الإطار الشامل للعلاقات الإنسانية،و بالتالي يصلح هذا الإطار كمحدد للعلاقات الدولية بعد نشوء الدولة بمفهومها الحديث وبعناصرها الثلاثة: الأرض – الشعب – السلطة. [1]

كما أن النشأة التاريخية لهذا المبدأ ترتبط أكثر ربما بالتطور التاريخي للقانون الدولي الإنساني الذي اهتم بتحديد كل ما يتعلق بالإنسان من حقوق وواجبات.

فالقانون الدولي الإنساني ما هو إلا عبارة عن:

"مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى اتفاقيات و أعراف دولية مخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، والتي تحد لاعتبارات إنسانية من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب ووسائل في القتال فهي تحمي الأشخاص و الممتلكات التي تتضرر من جراء النزاع" . [2]

---

[1] - عدنان السيد حسين ، العلاقات الدولية في الإسلام . ط.1، بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2006 ،ص: 26 .
[2] - نغم إسحق زيا ، القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان.الإسكندرية:دار المطبوعات الجامعية،2009 ، ص:19.

التعريف يؤكد بأن القانون الدولي الإنساني فرع من فروع القانون الدولي العام بالغ الأهمية لما له من وظائف تنظم جانب من العلاقات بين الدول في ظروف النزاعات والحروب، فها هنا يمكن الاعتقاد بأنه القانون المشرع للتدخل الإنساني، وبالتالي فإنه يمثل الإطار الرسمي المحدد للحالات التي لا بد من اعتماد التدخل لدواع إنسانية فيها كآلية ناجعة لحل الأزمات التي لها تداعيات على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي .

فلهذا فقط ارتأينا أن نبرهن على الامتداد التاريخي لظاهرة التدخل الإنساني عن طريق الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني اهتم بالقضايا المتعلقة بالفرد في إطار تواجده ضمن التفاعلات الحاصلة في البيئة الدولية.

عموما سنحاول في ما يلي رصد أهم الحالات التاريخية للتدخل الإنساني في العلاقات الدولية،فمن خلال تلك الحالات نستطيع أيضا إبراز الامتدادات التاريخية للظاهرة المبحوثة.

لقد شهد العهد اليوناني العديد من التدخلات التي مارستها كل من إسبرطة و أثينا حيث أن هاتين الأخيرتين تدخلتا بشكل واضح و في العديد من المرات في شؤون غيرها من الدول الصغيرة .

أيضا بالرجوع إلى التاريخ نلمح جيدا مدى اعتماد تطبيق الإمبراطورية الرومانية لهذا الفعل، الذي اعتبر ضرورة واجبة عند الحد الذي يوحي بتوفر عناصر التفكك الداخلي و عدم وجود الانسجام والتكامل في الدولة المراد التدخل فيها.

و أول من دافع عن هذا الاتجاه هو المؤرخ اليوناني"تيوكليدس" و ذلك في خضم عرضه لأسباب الحرب البيلوبونيزية.[1]

كما أشرنا من قبل التدخل الإنساني ظاهرة قديمة ممتدة في تاريخ العلاقات بين الدول ، فمعاهدة السلام المكتوبة بين رمسيس الثاني و ملك الحثيين الراجعة لعام 1978 ق.م دليل قاطع على رجوع هاته الظاهرة إلى أقدم العصور.

المعاهدة نصت على ما يلي:

"إذا هرب شخص أو اثنان أو ثلاثة من أرض مصر و لجأوا إلى أرض الحثيين فإن ملك الحثيين يرسلهم إلى رمسيس الثاني، لكن من يعاد إليه لا يتسبب عمله هذا في هلاك بيته أو زوجه أو أولاده أو قلع عينه أو صم أذنيه أو قطع لسانه أو قدميه و لا يوجه إليه اهام بأي عمل إجرامي، و المعاملة تكون بالمثل مع من هرب من أرض الحثيين إلى أرض مصر". [2]

مضامين المعاهدة تقتضي تقديس حياة الإنسان و العمل على حمايتها في مختلف الظروف والأحايين، سواء في أوقات الحرب أو السلم، أيضا يؤكد نص المعاهدة على ضرورة إرساء القيم الأخلاقية الإنسانية لتحكم العلاقات فيما بين الدول ،و بالتالي نستنتج أن الظاهرة ضاربة في عمق التاريخ.

---

[1] -سهام سليماني ، تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005 ، ص:53 .

[2] -نقلا عن : محمد يعقوب عبد الرحمن،المرجع السابق الذكر .ص :27.

كما أكدت لنا بعض الوقائع التاريخية الهامة الممارسة الفعلية لمثل هذا الخيار في العلاقات الدولية ، فالإمبراطورية العثمانية طبقت عملية التدخل الإنساني عند قيامها بحماية الرعايا اليونانيين سنة 1820 ، وكذلك التدخل الممارس من قبل السلطات الأوروبية ضد الثورة الصينية في حرب البوكسر des boxers سنة 1900 .[1]

لكن و بالرغم من أن هاته الممارسات التاريخية قد تبيح التدخل في بعض الأحيان من خلال الاقتداء بها في وقتنا الراهن ،إلا أن أغلب السوابق الدولية تؤكد على أن مبدأ التدخل الإنساني لا يعدو أن يكون سوى ذريعة إيديولوجية في العلاقات الدولية هدفها تمكين دولة قوية ما من التدخل و فرض سياساتها و هيمنتها على دولة أخرى أقل قوة منها ،تتميز بالضعف على المستوى الهيكلي و الوظيفي ،فالدليل الكافي على ذلك يكمن في حالة التدخل الأوروبي في شؤون تركيا المحلية في أوائل القرن العشرين على أساس تحول تلك القوة العالمية المعروفة بنفوذها السياسي إلى رجل أوروبا المريض، في حين عدم اتخاذ أي إجراء أو تدخل ضد روسيا القيصرية أو ألمانيا النازية .

إضافة لكل هذا تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أهم التطبيقات التي عرفها التاريخ لعملية التدخل الإنساني نجد التدخل الممارس من قبل الدول الأوروبية العظمى سنة 1860 في جبل لبنان لوقف اضطهاد المسيحيين، و التدخل الدولي الحاصل مع أواخر القرن الماضي بغرض وقف المذابح المنافية للإنسانية و القيم الأخلاقية ضد الأتراك في اليونان.[2]

و بالفعل تبقى معظم السياسات المنتهجة من قبل القوى العظمى على مستوى البيئة الدولية تحكمها المصلحة الخاصة بتلك القوى بالدرجة الأولى حتى و لو كان ذلك على حساب مصالح الغير.

ثانيا:مفهوم التدخل الإنساني

التدخل استخدم بشكل كبير خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ،و ذلك بغرض وصف مجموع التفاعلات الدولية الشاملة لكافة المستويات و الميادين ، لكن و بالرغم من ذيوع هذا المفهوم السياسي إبان فترات زمنية ضاربة في عمق التاريخ – كما سبق و أن أشرنا عبر العنصر السابق –،إلا أنه لا يوجد إجماع بين دارسي العلاقات الدولية و فقهاء القانون الدولي العام حول موضوع تحديد المقصود منه.

ولعل أبرز ما يساهم في زيادة غموض هذا الطرح و صعوبة تعريفه هو ذاك التعدد الواضح في أشكاله وأدواته فقد يكون التدخل تدخلا سياسيا ، أو عسكريا أو اقتصاديا أو إعلاميا أو ثقافيا،وربما قد يكون فرديا أو جماعيا أو صريحا (مباشرا)أو

[1] -محمد نصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص: 122

[2] -برهان أمر الله،حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي. القاهرة : دار النهضة العربية، 2008 ،ص: 467- 468.

خفيا (غير مباشر) بوسائل مقنعة ، إذن هنا نستطيع القول بأن هاته ربما هي أهم الأسباب التي أدت إلى المزيد من الالتباس حول مدى مشروعية هذا الفعل .[1]

اعتمادا على هذا التعدد في الاتجاهات و الرؤى حول التعريف بمفهوم التدخل بشكل عام نلاحظ أنه لا بد علينا من التركيز على الضوابط و المعايير الاصطلاحية لتحديد المفهوم دون غيرها من المعايير الأخرى،حيث أن فريقا من الباحثين اعتمدوا على الدلالة اللغوية ، كما نجد فريقا هاما آخر من الفقهاء اعتمد على مدى مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية في تحديده للمفهوم العام لهاته الظاهرة .[2]

الجدير بالذكر هنا هو أن تحديد المفهوم اعتمادا على الدلالة اللغوية أمر في غاية الصعوبة والتعقيد ببساطة لأن لفضة التدخل قد شاع استخدامها في معظم اللغات هذا ما أدى إلى إطلاقها على العديد من الظواهر و المواقف المتباينة فيما بينها، والأمر الأهم من ذلك كله هو أن الدلالة اللغوية في حد ذاتها تختلف حسب الشخص المستخدم للمفهوم فمثلا استخدام علماء اللغة للمفهوم قد يختلف عن استخدام رجال الدولة و الساسة له .[3]

هذا بالنسبة للمعيار اللغوي ،أما فيما يخص الاتجاه المركز على مشروعية الفعل فهو يتمثل في الاتجاه القانوني والذي لن نخوض في تفاصيله لأننا كما سبق و أن وضحنا سنركز من خلال هذا المطلب على الجانب الاصطلاحي للمفهوم و الذي من خلاله حتما سنتعرف على باقي مضامين الاتجاهات الأخرى .

ولتحديد التعريف العام لمفهوم التدخل الإنساني* حاولنا الانطلاق في بادئ الأمر من حصر أهم التعريفات الاصطلاحية الصادرة من قبل عدد هائل من الباحثين السياسيين و القانونيين حول تعريف مفهوم التدخل – بشكل عام – ومن ثم تسهل عملية استخلاص التعريف الجامع المانع لمفهوم التدخل الإنساني – بشكل خاص – كما لا ننسى ضمن هذا الجزء من الدراسة إبراز الظروف التي يكون التدخل فيها واجبا ضروريا أو العكس.

---

[1] -محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سبق ذكره. ص – ص : 13 – 14 .

[2] -أيمن السيد شبانة، تقديم : محمود أبو العينين،التدخل الاقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا. ط.1 ، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية،د.س.ن ، ص: 8.

[3] -المرجع نفسه. ص- ص-ص: 9 – 10 – 11 .

* – هناك من يطلق تسمية التمرجز على اصطلاح التدخل الإنساني فالتمرجز يعني تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية ، تمرجز تمرجزا لفظ ابتدعه المؤلف من كلمتين اسم "مرء" إنسان و فعل "جاز" و معناها الأول دخل دون عرقلة ودون إذن و هي تقابل ingérence pour des raisons humanitaires، أي التدخل لأسباب مرؤوية إنسانية لدولة ما بدون إذن مسبق منها ، و يختلف عمل التمرجز عن المساعدة الإنسانية التي تتطلب موافقة الدولة المعنية بالأمر . للمزيد من التفاصيل راجع: هادي خضراوي ،أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم و البنى. ط.1 ، دار الكتب الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002 ،ص: 104 .

1-تحديد المعنى العام للتدخل:

إن وجود العلاقات بين المجموعات البشرية مند زمن بعيد يبرر لنا إلى حد كبير مدى امتداد مفهوم التدخل عبر فترات زمنية ضاربة في عمق التاريخ ،إذن هذا المفهوم ليس جديدا في العلاقات بين الدول بل هو موجود حتى قبل أن تكون هناك دول بمفهومها الحديث.

عموما يشير مفهوم التدخل إلى:

" هو استعمال القوة أو التهديد بذلك لمحاولة فرض تغيير شامل أو جزئي في الوضع السياسي أو الثقافي خارج نطاق ولاية المتدخل القانونية،و يقصد به عادة تدخل دولة في الشؤون السياسية الداخلية للدول الأخرى لكنه قد يمتد للتدخل في الشؤون الاقتصادية، الدينية و الثقافية و أساليب عيش الدول الأخرى" . [1]

المتتبع لمحتوى هذا التعريف بتمعن يلمح جيدا بأن الأداة الرئيسية في ممارسة هذا الفعل هي القوة سواء باستعمالها فعلا أو التهديد باستخدامها من أجل تحقيق الغاية الرئيسية لهذا الفعل الذي ربما يمس مختلف القطاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

التدخل ببساطة يشير إلى:" التصرف الذي يستهدف التأثير على الشؤون الخاصة بالبيئة الداخلية للدولة بغض النظر عن إرادتها ". [2]

بريرلي breirlyاعتقد بأن كلمة تدخل عادة ما تستعمل لتدل على ما يلي : "أي فعل تدخلي صادر من قبل دولة ما في شؤون دولة أخرى ، لكن بمعنى أصدق و أدق أن هذه الكلمة تتعلق بأفعال التدخل التي تخرق استقلال دولة ما". [3]

"بريرلي" صرح من خلال هذا التعريف بأن التدخل يؤدي فعلا و في كل الأحوال إلى خرق السيادة الوطنية للدولة المتدخل فيها ، فبالرغم من اعتماد هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الضوابط الحامية لسيادة الدول وتقنين جزء هام من التشريعات الرسمية المؤكدة على ضرورة الحفاظ على سيادة الدول ، إلا أن هناك بعض الحالات التي تقتضي فرض آلية التدخل من أجل ما هو أهم بكثير من سيادة الدولة المطبق عليها هذا الفعل.

---

[1] -ليلى نقولا الرحباني ، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل . ط.1 ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011، ص-ص : 17 – 18 .

[2] -عبد السلام عمران الصفراني، مجلس الأمن و حق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان (دراسة قانونية). ط.1، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2008 ، ص :50.

[3]- ليلى نقولا الرحباني ،مرجع سبق ذكره ، ص : 18 .

أمام هذا التناقض الظاهر في المبادئ المتبناة من قبل هيئة الأمم المتحدة نستطيع الرجوع إلى بعض التشريعات محاولين تفسيرها، فمن خلال تحليلها نستشف بعض الاستثناءات المبررة لمشروعية مبدأ التدخل .

لقد نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة عدم تدخلها في القضايا الداخلية الخاصة بالبيئة المحلية للدول الأعضاء بقولها:

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع". [1]

يتوضح لنا جليا من خلال مضمون هذا النص أن اختصاصات هيئة الأمم المتحدة ليست مطلقة ، بل هي اختصاصات نسبية تبقى مقيدة بضرورة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء سواء كانت قضايا سياسية، اقتصادية ،اجتماعية أو ثقافية ، إلا أنه في حالة ما إذا تجاوزت الأزمات الداخلية– المؤدية فعلا – إلى نتائج سلبية نطاقها الوطني فتفرز مجموعة تداعيات خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين فإن الوضع هنا يقتضي التدخل على اعتبار أن الأمن والسلم الدوليين مطلبين ضروريين تعد الأمم المتحدة المسؤول الأول و المباشر عن الحفاظ عليهما و تحقيقهما في الواقع العملي.

إذن المفهوم العام للتدخل أثار جدلا كبيرا بين فقهاء القانون و متخصصي العلاقات الدولية خصوصا عند الرجوع إلى مضمون الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة المذكورة أعلاه ، و عليه فهناك فريق من الفقهاء أخد بالمعنى الضيق للتدخل حيث اعتبر أن هذا الأخير مقصورا على حالة استخدام القوة ،بمعنى هو ذلك الفعل المراد منه إنكار سيادة الدولة واستقلالها و اعتبارها كيان تابع لمجموع التنظيمات الدولية المكلفة بتنظيم جل العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية الدولية في إطار قانوني مشروع تكون القوة فيه في بعض الأحيان الأداة المثلى نحو تجسيد ذاك الحق.

وبعبارة أدق يعرف التدخل بأنه:

"الطلب النهائي الذي يقترن باستخدام القوة أو التهديد بها في حالة عدم الاستجابة" ، هذا ما أكد عليه الفقيه "لوتربخت" زعيم الاتجاه المؤمن بضرورة استخدام القوة في حالات معينة. [2]

الأستاذ"طلعت الغنيمي" هو الآخر راح في نفس التوجه الذي سار عليه الفقيه "لوتربخت" معتبرا التدخل بأنه:

"الحالة التي تتعرض فيها دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بطريقة استبدادية ،

---

[1] - نقلا عن: عبد الناصر أبوزيد ، الأمم المتحدة بين الإنجاز و الإخفاق . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2007 ، ص : 28 .

[2] -محمد غازي ناصر الجنابي ، المرجع السابق الذكر. ص : 11 .

بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها ، و مثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو من دونه ، و لكنه في الحالات كافة يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية". [1]

هناك فريق آخر من المختصين اعتمدوا الأخذ بالمعنى الواسع للتدخل الذي يتضمن المعنى العادي للتعبير، والتدخل حسب أنصار هذا الاتجاه هو التدخل في أي شكل من الأشكال.

بالمقابل نجد طرفا ثالثا يمثل الرأي الوسط المعتدل بين هذين الاتجاهين، حيث أن أنصار هذا الاتجاه يرفضون الأخذ بالمعنى الضيق للتدخل،كما يرفضون الإيمان بالمعنى الموسع ، بل اعتقد هؤلاء الفقهاء أن التدخل يشمل التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة و مجلس الأمن وفقا للفصل السادس من الميثاق حتى لو لم يتضمن التوصيات ذات الطابع العام في المجال الاقتصادي والسياسي.

إذن أنصار هذا الطرح قاموا بالتمييز بين التوصيات العامة الصادرة عن الجمعية العامة و تلك التي تتميز بخصوصيتها فتأخذ صورة محددة تتعلق بدولة معينة دون غيرها مؤكدين أن التوصية في الحالة الأخيرة هي التي تشكل فعلا تدخلا.[2]

عموما يمثل مبدأ التدخل أداة من أدوات تحقيق التوازن الدولي فكما هو معروف يعد السلام الدولي و المحافظة على استقلال الدول هما الهدفان الرئيسيان لسياسة توازن القوى هاته الأخيرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بقوة الدولة المادية والمعنوية.

فمبدأ التدخل يعطي الحق بالتدخل لبعض الدول في الشؤون المرتبطة بالقضايا الداخلية لدول أخرى، وذلك طبعا بغرض منع الإخلال بالتوازن العام لمجموع القوى الدولية.

قد يتخذ هذا الحق أشكالا متعددة أهمها المعونات الاقتصادية أو العسكرية أيضا في شكل الضغوطات الدبلوماسية [3]

يتجلى المفهوم العام للتدخل في التعريف الذي قدمه الفقيه الكولومبي "إيبيز"معتبرا أن التدخل :

" قيام دولة بالتعرض عن طريق استخدام سلطتها في شؤون دولة أخرى بصورة تفرض عليها خطا معينا تسير عليه بشأن مسألة أو عدة قضايا أو لتسوية نزاع ".

ويضيف في نفس السياق قائلا بأن "التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة و يتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها " . [4]

---

[1] -محمد يعقوب عبد الرحمن،المرجع السابق الذكر. ص :17 .

[2] -محمد غازي ناصر الجنابي ،مرجع سبق ذكره .ص – ص : 12 – 13 .

[3] -محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة . ط.1 ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ص : 50.

[4] -إدريس بوكرا ،مبدأ عدمالتدخل في القانون الدولي المعاصر . الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990 ، ص: 214 .

التدخل و بالاستناد إلى ما تم عرضه فيما سبق من المفاهيم المعقدة نظرا لارتباطها بالأطر القانونية أكثر، فهو في الحقيقة مفهوم ذو طبيعة قانونية محضة ، و فيما يلي سنحاول التطرق إلى حصر أهم تعريفات التدخل الإنساني .

2- تحديد المعنى العامل للتدخل الإنساني :

كما سبق و أن أشرنا في العنصر السابق كلمة تدخل تعني – بشكل عام – ممارسة سلطة عامة من قبل دولة معينة على أراضي دولة أخرى من دون موافقتها ،مع العلم بأنها تتمتع بالسيادة و الاستقلال السياسي، من هنا يعني التدخل الإنساني أو ما يعرف بالتدخل لدواع إنسانية:

"العمل الإكراهي الذي تقوم به دولة أو أكثر على أراضي دولة أخرى من دون توافر موافقة تلك الدولة المتدخل فيها ، وهو في الواقع عمل قائم على أسس إنسانية وربما يتم بغرض فرض إعادة إرساء الحكم المؤسسي ،كما أنه يستند في بعض الأحيان على القوة العسكرية و لكن ليس بالضرورة" .

مع العلم طبعا بأن هناك فرق واضح بين التدخل الإنساني و المساعدة الإنسانية التي يتوجب تقديمها وموافقة الدولة المقدمة لها،إذن المساعدة الإنسانية تعبر عن ذاك العمل المنسجم مع السيادة، أما التدخل الإنساني فالعكس لأنه يمس بشكل أو بآخر سيادة الدولة المتدخل فيها . [1]

مضمون التعريف السالف الذكر يشير إلى أن التدخل الإنساني يختلف تماما عن مفهوم المساعدة الإنسانية هاته العملية التي تتم بعد قبول و موافقة حكومة الدولة المقدمة إليها ،أما التدخل لدواع إنسانية فإنه يتم بدون موافقة الحكومة المركزية للدولة المتدخل في شؤونها المحلية ، و بالتالي فهو ينعكس سلبا على سيادة تلك الدولة.

أيضا المقصود بالتدخل الإنساني هو:

" قيام هيئة الأمم المتحدة بالتدخل المسلح بغرض فرض حالة معينة،أو ربما الهدف من ذلك هو حماية أقلية تتعرض للعنف و الاضطهاد الغير مشروع ،و الأهم من ذلك هو تفعيل هذا العمل للوقوف كحاجز صلب أمام انتهاك حقوق الإنسان في نطاق جغرافي معين" . [2]

تتلخص الفكرة العامة لهذا التعريف في اعتبار أن عملية التدخل الإنساني مسؤولية ملقاة على عاتق التنظيم الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة هذه الأخيرة التي تسعى جاهدة و انطلاقا من أهدافها المحددة قبل تأسيس هياكلها المؤسسية إلى إرساء جو السلم والأمن الدوليين على نطاق واسع ليشمل جميع مناطق العالم، و بالتالي فإن التدخل الساعي لرد الاعتبار والكرامة

---

[1] - غريفيتش مارتين و تيري أوكالاهان ، المرجع السابق الذكر .ص : 132 .

[2] - سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية . الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2010، ص :132.

للأفراد رغم الفوارق التي تميز بعضهم عن بعض هو الحل الأمثل نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الأمني ،السياسي ،الاقتصادي و حتى الاجتماعي على المستويات المحلية ،الإقليمية و العالمية .

إجمالا و اعتمادا على ما أشرنا إليه نستنتج بأن التدخل لدواع إنسانية لا يعدو أن يكون سوى ذاك الإجراء الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية الأمر الذي يجيز التدخل و يضفي عليه الشرعية القانونية.

إذن من هنا نتأكد بأن التدخل الإنساني عملية لا تتم إلا من خلال اعتماد القوة كأداة من شأنها وقف الاعتداءات المطبقة تجاه مجموعة من الأفراد التي ربما قد تكون أقلية أو جماعة عرقية مهمشة تعاني من جميع أنماط العنف،وبالتالي يصبح التدخل في هاته الحالة عملا قانونيا مشروعا لا نقاش فيه، و الأهم من ذلك كله هو ضرورة تبني الهيئات العالمية لهذا الخيار والعمل على تجسيده في الواقع المعاش خصوصا في عالم أصبحت فيه التوترات، الأزمات والنزاعات ظواهر طبيعية تلازم جل مناطقه و على اختلافها سواء متقدمة أو متخلفة.

اعتمادا على مجموع التعريفات الآنفة الذكر حول موضوع التدخل الإنساني نستنتج بأن عملية التدخل الإنساني تبقى محكومة بمجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها عند القيام بهذا العمل و إلا يصبح الفعل عملا غير مشروع قانونيا .

أهم شروط التدخل سنجملها فيما يلي:

1 –أن يكون هناك تهديد مباشر و صريح لحياة الرعايا الأجانب فيعرضهم للموت في نطاق جغرافي معين.

2 –أن يكون التدخل محدودا في مدته و بالقدر الكافي لتحقيق الهدف المنشود من وراء اعتماد هكآلية.

3 –أن يكون الهدف الرئيسي من التدخل هو بعد إنساني محض و خاصة فيما يتعلق بحياة الأفراد المهددين أو الذين يتعرضون لحالة إجلاء من منطقة الاضطراب.[1]

خلال التركيز على مضامين هذه الأفكار نلمح جيدا بأنها جميعا ترتبط بقضية جوهرية ومحورية هي البعد الأخلاقي الإنساني ، و بالتالي فإن الشرط الأساسي لعملية كهذه هو مرتبط بالجوانب الأخلاقية و فقط.

[1] -محمد نصر مهنا ،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة .المرجع السابق الذكر، ص :122.

عرف التدخل الإنساني أيضا على أنه:

"مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة".[1]

حقوق الإنسان هي الأخرى تعد مدخلا من مداخل التدخل الإنساني على اعتبار أن مختلف مؤسسات وتنظيمات العالم المعاصر أصبحت تعيش في بيئة قوامها الاعتماد المتبادل والمتزايد في آن واحد لذا حاولت جل التنظيمات الدولية و على اختلاف طبيعتها إخراج قضايا حقوق الإنسان من إطار السلطة و الاختصاص الداخلي إلى وجه أخر ألا و هو الاختصاص الدولي و الذي في الحقيقة لعب دورا محوريا في هذا الشأن انطلاقا من تشريع العديد من القوانين حول الموضوع والعمل دائما على تكريسها في الواقع العملي بمختلف الطرق ،و لعل آلية التدخل الإنساني واحدة من تلك الطرق المعتمدة في حماية حقوق الإنسان عند الضرورة أو بالأحرى عند الحد الذي تصبح فيه السلطات الداخلية غير قادرة و عاجزة عن حماية تلك الحقوق الخاصة برعايا و مواطني دولتها أو حتى عند الحد الذي تنتهك فيه تلك الحقوق الطبيعية للإنسان سواء بطريقة مباشرة متعمدة أو العكس.

ستوال stowell قام بتحديد تعريف التدخل لدواع إنسانية معتبرا أنه :

"الاستخدام المبرر للقوة بغرض حماية المقيمين في دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسف المستمر على نحو يجاوز حدود العدالة و الحكمة". [2]

ختاما نلاحظ جيدا بأن تطبيق عملية التدخل الإنساني مرهون بمجموعة من الشروط والضوابط التي من شأنها تبريره وجعلة عملية مشروعة من الناجية القانونية ، و من خلال عناصر الدراسة الموالية سنكتشف أكثر أهم تلك الشروط ، وبالتالي نستشف مجمل الحالات التي يصبح فيها التدخل مشروعا أو بالأحرى ضرورة لا بد من تطبيقها في بعض الحالات .

---

[1] توفيق سعد حقي ،مبادئ العلاقات الدولية.ط.3، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع،2006، ص-ص :390 - 391 .
[2] ليلى نقولا الرحباني ،المرجع السابق الذكر. ص :45.

المطلب الثاني:الطبيعة القانونية لمفهوم التدخل الإنساني

قضية الطبيعة القانونية لمفهوم التدخل الإنساني تفرض علينا التعريج على أهم القرارات و النصوص القانونية التشريعية الصادرة من قبل هيئة الأمم المتحدة حول تبرير عملية التدخل الإنساني ،طبعا سيتم في هذا السياق التركيز على جهود هيئة الأمم المتحدة على اعتبارها من المنظمات العالمية المهتمة بالقضايا المتعلقة بالأفراد حقوقهم و واجباتهم ضمن تواجدهم في دول تختلف من حيث المستوى الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي و الثقافي .

لهذا سنحاول الكشف عن أهم الأسانيد القانونية البارزة في هذا الشأن و من ثم الخوض في استخلاص النقاط المتعلقة بفكرة ما إذا كانت هذه الممارسة مشروعة بمعنى أن التدخل الإنساني حقا لا بد من ممارسته ميدانيا أو العكس كما اعتبره العديد من الفقهاء الذين عارضوا المبدأ معتبرين أنه مجرد نمط جديد من أنماط الهيمنة و السيطرة الممارسة من قبل القوى العظمى في المجتمع الدولي على غيرها من الوحدات السياسية الدولية الأضعف التي تعاني من جميع أشكال التخلف و على كافة المستويات السياسية ،الاقتصادية ،الاجتماعية و حتى الثقافية..

هناك اتجاه فقهي يدعوا بإلحاح لضرورة تطبيق مبدأ حق التدخل و العمل جديا على تفعيله ميدانيا، مبررا ذلك انطلاقا من الفكرة القائلة بأن الدوافع الأخلاقية الإنسانية سببا مقنعا يصبح بمقتضاه التدخل الإنساني باستعمال القوة العسكرية عملا مباحا على المستوى الدولي و مشروعا من الناحية القانونية ، فلعل معظم الصور البشعة للانتهاكات الخطيرة المتكررة لحقوق الإنسان داخل إقليم معين مبررا كافيا يشرع التدخل العسكري الأجنبي داخل ذاك النطاق المتسم بتلكم التجاوزات و الانتهاكات الخاصة بالحريات الأساسية الطبيعية للإنسان.[1]

النظرة الجديدة المطروحة على الساحة الدولية و المتعلقة بهاتة الآلية ،آلية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ما هي في الحقيقة إلا امتداد واضح للأفكار الكلاسيكية و مجموع الآراء الفقهية السابقة الداعمة لفكرة وجود و وجوب الحرب العادلة أو ما يعرف في الوقت الراهن بالتدخل الإنساني .[2]

يتوضح لنا جليا من خلال مضمون الفكرة السابقة أن مشروعيه التدخل تتوقف على طبيعة الأسباب الكامنة وراء اعتماد هذا المبدأ ، و ذلك تماما مثل الاعتبارات المحددة من قبل رواد وأنصار فكرة وجوب إرساء الحرب لتبقى هاته الأخيرة مبررة و مشروعة ،أي تتصف تلك الحرب بالعدالة في الحالات التي يصبح الإنسان فيها معرض للإهانة،الاضطهاد والعنف بجميع أشكاله.

---

[1] -فوزي أوصديق ، مبدأ التدخل و السيادة لماذا و كيف ؟ . دار الكتاب الحديث ، 1999، ص: 231 .

[2] -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ما يهمنا في هذا السياق هو محاولة تحديد أهم الأسس القانونية المبررة لعملية التدخل لأغراض إنسانية مركزين بطبيعة الحال على كل ما جاء في نطاق القانون الدولي العام حول هذا الموضوع، كما لا ننسى أهم مصدر قانوني أساسي اهتم بقضية حقوق الإنسان ، سبل و كيفيات حمايتها و المتمثل في العرف الدولي،أيضا هناك مصدرجد هام في هذا السياق أبرز لنا ضرورة دعم آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان عن طريق تفعيل مبدأ حق التدخل الإنساني العسكري ألا و هو المعاهدات الدولية.

لكن قبل الشروع في عرض أهم ما تضمنته تلك الأسانيد من نصوص تشريعية و قرارات ملزمة تبرز مشروعية وضرورة تبني خيار التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ،لا بد أولا من الانطلاق في تحليلنا لهذا العنصر من التقيد ببحث وتحليل نقطتين هامتين أولها تتعلق بالكشف عن موقع التدخل الإنساني في القانون الطبيعي أما الثانية متعلقة بمواد ميثاق الأمم المتحدة المرتبطة بهذه العملية .

أولا:موقع التدخل الإنساني في القانون الطبيعي

القانون الطبيعي يشير إلى وجود قواعد قانونية تتميز بسموها وأهميتها على غيرها من القواعد المتعلقة بالقانون الوضعي فهي صراحة خالدة ثابتة زمانا و مكانا ، و لعل أهم ما يميز القانون الطبيعي عن القانون الوضعي هو خاصية الموضوعية بمعنى أنه لا يستند في وجوده إلى إرادة المشرع فهو مستقل عن القانون الوضعي و أعلى منه .[1]

إذن اعتمادا على مضمون الفكرة السابقة نلمح جيدا بأن هذا النمط من القوانين له أهمية خاصة لذا نستطيع القول بأنه قانون محوري له علاقة تأثير واضحة ببقية القوانين ، و الحق أنه يهدف إلى تمجيد الحقوق الطبيعية الثابتة للأفراد و على اختلافهم .

ظهور مفاهيم حقوق الإنسان الطبيعية جاء بالتزامن مع بدايات ظهور مفهوم الدولة القومية القائمة بالأساس على سيطرة الحاكم و هيمنته على زمام الأمور و بالتالي يبقى البشر المنتمين إلى النطاق الجغرافي الذي يحكمه خاضعين لسلطته بشكل مطلق بعبارة أدق لا يحق لأي شخص آخر المساس بسيادته تلك .

فمفهوم تحريم التدخل في شؤون الآخرين جاء كنتيجة على تسلط البابا و الكنيسة الكاثوليكية ، لكن هذا الفعل أدى إلى عواقب وخيمة على صعيد آخر مفادها إعطاء الحاكم السيادة المطلقة وبالتالي استحواذه على سلطات واسعة داخل الحدود الجغرافية التي يصبح رعاياها حتما مضطهدين لذا أوجبت الظروف ضرورة حماية البشر المستضعفين عن طريق إعمال مبادئ وأسس السيادة الشعبية ، و بما أن القانون الطبيعي يعتبر المواطنين متساوون أمام بعضهم البعض فإن"سانت توماس الأكويني" اعتبر أن صاحب السيادة يحق له التدخل في الشؤون الداخلية للغير وهو نفس الأمر الذي أكده فاتال **vattel** حيث اعتبر

---

[1] - إبراهيم نعيم الظاهر ،إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي . ط.1 ، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2010 ،ص: 121 .

أنه في حالة ما إذا مارس الحاكم نمط ما من الاعتداء على الحريات الأساسية لشعبه لا بد من مقاومة ذاك الحاكم الظالم وإذا تواصلت تلك العملية و تزايدت في الوقت نفسه ففي هاته الحالة يعد تدخل القوى الأجنبية باستعمال حق إنقاذ الشعب ضرورة لا مناص منها .[1]

نعيد و نكرر في هذا المقام القول بأن عملية ممارسة التدخل الإنساني ضرورية تقتضيها بعض الظروف التي يصبح فيها الأفراد مضطهدين، منهانين و محرومين من أبسط حقوقهم الطبيعية التي لا بد من ضمانها من قبل الهيئات المسؤولة على الحكم مع العمل جديا على تطوير تلك الحقوق إلى غاية الوصول إلى حالة الرفاه الاجتماعي.

و على الرغم من أن القانون الطبيعي له العديد من المزايا و الخصوصيات المميزة له إلا أن فريق هام من الفقهاء اعتبره ذريعة يعتمد عليها الجانب الضعيف من أطراف العلاقة الاجتماعية و السياسية لتبرير العمليات الثورية التي تحدث كرد فعل على واقعه السياسي ، الحضاري، الثقافي و الاجتماعي المتخلف هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى يعد ذريعة قانونية اعتبارا بأن العديد من الفقهاء الغرب اعتمدوا عليها قديما و حديثا خصوصا في حالات إدراكهم لقصور تشريعاتهم الوضعية وبالتالي تخلفها عن الوفاء بإصدار القرارات العادلة في القضايا المطروحة أمامهم .[2]

ثانيا : مواد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمبدأ التدخل الإنساني

من أجل الإلمام جيدا بالأفكار المتعلقة بهذا العنوان الموسوم : "مواد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمبدأ التدخل الإنساني" يتوجب علينا في بادئ الأمر من التطرق بالشرح و التفصيل إلى أهم ما نص في الميثاق حول قضية تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو حتى مجرد التهديد باستعمالها .

إذن في نفس السياق و غير بعيد عن أهم النصوص القانونية الدولية التي منعت استخدام القوة في العلاقات الدولية سنحاول التطرق إلى تحليل مضامين نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة مبرزين الحالات الاستثنائية التي تباح فيها عملية استخدام القوة .

تنص المادة الثانية – الفقرة الرابعة على:

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة " .[3]

1 - سهام سليماني ، المرجع السابق الذكر، ص – ص : 67 –68 .
2 - إبراهيم نعيم الظاهر،مرجع سبق ذكره . ص: 121 .
3- نقلا عن :محمد بوسلطان،مبادئ القانون الدولي العام . ج.2 ، الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص: 161.

من المعروف جيدا بأن أي طرف في العالم مهما كان يطمح إلى بناء القوة وتحقيق عنصر القدرة على استخدامها فعليا إلا أن هذا الاستخدام يبقى مرهون بشروط تتلخص فيما يلي :

–أن يكون لديه هدف يؤمن به شعبه طبعا مع توافر فئة من الحجج السياسية القانونية التاريخية و الأدبية والدعائية تستطيع بها تقديم موقفه للآخرين في البيئة الاقليمية و العالمية كما لا بد أن تتوافر لدى هذا الطرف وسائل القوة المادية والعملية الكفيلة بتحقيق غاياته و هذا هو في واقع الأمر العنصر الرئيس الذي يتطلبه استخدام القوة .

و الملاحظة الهامة في هذا الإطار تشير إلى أن عوامل القوة ليست ثابتة بل هي ديناميكية متغيرة نظرا لتغير الظروف و أن أسباب القوة في السلم تعتمد على الدبلوماسية و الاقتصاد بينما في الحرب تعتمد بشكل رئيسي على الجيش . [1]

من هنا و اعتمادا على ما سبق نستطيع أن نستشف حالات الاستعمال الشرعي للقوة في العلاقات الدولية :

فعلا الفقرة الرابعة من المادة الثانية تعتبر الإطار الرسمي القانوني المفسر لتحريم استخدام القوة فالفقرة لم تكتف بتحريم استخدام الحرب فحسب بل منعت استعمال القوة بالمعنى الواسع أيضا أي نوع من التهديد باستخدامها خصوصا إذا كان ذلك فعل موجه ضد الوحدة الترابية لدولة ما أو استقلالها السياسي . [2]

حالة استخدام القوة بغرض الدفا ع الشرعي مجازة من قبل هيئة الأمم المتحدة و ذلك اعتمادا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، أيضا هناك حالة أخرى استثنائية تبيح استعمال القوة و التي تصبح فيها هذه الأخيرة إجراء من إجراءات الأمن الجماعي ، و في نفس السياق نجد أن مندوبة بريطانيا أجازت اللجوء إلى القوة كإجراء وقائي . [3]

---

[1] -إبراهيم نعيم الظاهر،مرجع سبق ذكره. ص : 233 .
[2] - محمد بوسلطان ،مرجع سبق ذكره. ص– ص : 25 – 26 .
[3] - إدريس بوكرا،المرجع السابق الذكر. ص: 169 .

هناك حالة استثنائية أخرى تبيح استخدام القوة ألا و هي استعمالها من أجل تقرير المصير والتحرر السياسي الحق الذي يجد ركائزه في الميثاق حيث تقبله غالبية الفقه .[1]

المادة 7/2 من الميثاق تبرز في بعض الجوانب المقصود بمصطلح التدخل لكن قبل الشروع في تحديد و حصر أهم التفسيرات الواردة بهذا الشأن سنقوم بإعادة عرض نص المادة 7/2 من الميثاق و التي سبق و أن أشرنا إليها فيما سبق.

تنص المادة 7/2 من ميثاق الامم المتحدة على ما يلي :

" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون بشكل أساسي من الاختصاص الداخلي لدولة من الدول و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق..."[2]

حاول العديد من فقهاء القانون أن يفسروا المقصود بالتدخل من منظور هذا النص القانوني الذي أثار حقا جدال كبير حول مشروعية مبدأ التدخل انطلاقا من مضمونه.

لقد ذهب الفقيه البريطاني لوتربخت lauterpachtإلى الإدلاء بأن التدخل وارد في العلاقات الدولية بالرغم من أن المطلع على نص المادة يفهم مباشرة بأن كل ما يتعلق بالقضايا الداخلية يبقى من اختصاصات السلطان الداخلي للدولة لذا اعتبر الفقيه المتخصص التدخل المقصود يعني :

" التعرض الديكتاتوري بمعنى أدق التصرف الذي يصل إلى حد إلغاء استقلال الدولة،إنه يتضمن الطلب الذي يأخذ صفة الأمر لإتيان سلوك إيجابي أو امتناع الطلب الذي إن لم يكن مقرونا بالتهديد باللجوء إلى الإلزام بشكل معين هو متضمن مثل هذا التهديد ." [3]

كإضافة ضرورية و هامة بالنسبة للتحليل السابق لا بد من القول بأن القانون الدولي العرفي فرع هام من فروع القانون الدولي العام على اعتبار أنه جزء هام و مكمل لباقي الفروع الأخرى، فقد أكد "بريرلي"أن العرف في معناه القانوني يعبر عن أمور تفوق بكثير ما يعرف بالعادة أو الاستخدام، فالعرف في الحقيقة هو استخدام يشعر به من يعتبره ملزما ،كما أن هذا الاستخدام له أهمية أخلاقية و قانونية .[4]

---

[1] محمد بوسلطان،مرجع سبق ذكره . ص: 26 .

[2] نقلا عن :إدريس بوكرا ،مرجع سبق ذكره . ص: 89 .

[3] عبد السلام عمران الصفراني،المرجع السابق الذكر. ص – ص: 50 – 51 .

[4] مارش بيتر ، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية. ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2009، ص:87.

من هنا و من خلال ما عبر عنه الباحث بريرلي يتوضح لنا جليا مدى أهمية العرف و دوره الفعال في المساهمة بتنظيم المجتمعات و على اختلاف طبيعتها . لذا حاولنا البحث عن واقع قضية التدخل الإنساني في هذا الفرع القانوني.

عموما و باختصار يجب التأكيد في هذا السياق بأن واقع التدخل في العرف الدولي يوحي لنا بأن هذا المبدأ قد لقي معارضة شديدة انطلاقا من جملة من الوقائع التي أدت إلى تكوين قسم هائل من القواعد الدولية العرفية التي حظرت التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مبرزة تكريس مبدأ عدم التدخل كقاعدة محورية في القانون الدولي و من أهم هذه الوقائع الدالة على هذا نجد ما يلي :

تأكيد الدول مبدأ عدم التدخل كأساس يحكم العلاقات الدولية،فمبدأ مونرو مثال حي على الإعلاء من مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول و هو المبدأ المعلن من قبل صاحبه الرئيس الأمريكي الاسبق جيمس مونرو عام 1823 والذي منع منعا باتا تدخل الدول الأوروبية بأي شكل من الأشكال في شؤون أمريكا اللاتينية . أيضا إعلان الدول رفض التدخل في صراعات الدول الأخرى مع رفض الدول للتدخل الخارجي في صراعاتها الداخلية و أخيرا تأكيد القضاء الدولي على عدم شرعية التدخل في الصراعات الداخلية [1]

لكن نظيف و نقول في هذا السياق بأن العرف أولى اهتماما كبيرا لقضايا حقوق الإنسان وكل ما يتعلق بالأفراد حرياتهم، حقوقهم و واجباتهم .

المعاهدات الدولية كما هو معروف جيدا تعد المصدر الأول للقانون الدولي و الالتزامات الدولية في العصر الراهن فهي تلعب الدور الأساس في خلق القواعد القانونية الدولية و انتشارها.

باختصار تعرف المعاهدة بأنها الاتفاق الدولي –أيا كان شكله أو تسميته – الذي تنظمه قواعد القانون الدولي والمعقود بين دولتين أو أكثر أو بين أشخاص القانون الدولي ممن تكون لهم أهلية إبرام المعاهدات. [2]

بالنسبة لموضوع التدخل الإنساني في إطار المعاهدات الدولية نستطيع القول بأن المعاهدات الدولية تمثل مصدر من مصادر القانون الدولي العام هذا الأخير الذي اهتم بقضايا التدخل بشكل عام واضعا القواعد و الأسس التي يقوم عليها هذا النمط من السياسات إن صح التعبير على المستوى الدولي.

---

[1] أيمن السيد شبانة ، المرجع السابق الذكر. ص – ص – ص 48 - 49 - 50 .

[2] محمد عبد الملك يونس ،مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها و القضاء المختص بمنازعاتها.ط.1، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009 ،ص: 235 .

لقد استندت العديد من التدخلات خصوصا تلك التي حصلت مع حلول القرن التاسع عشر إلى معاهدات دولية وكأبرز مثال في هذا السياق نجد معاهدة باريس الأولى لسنة 1814 التي عقدت بين روسيا ، النمسا و انجلترا من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى على إثر سقوط نابوليون و تنازله عن الحكم الملكي،فالأمر البارز هنا هو تجسيد هذه المعاهدة لحق تدخل الدول ضد أية حركة ثورية . و بعد فترة زمنية محددة و استنادا إلى هزيمة نابوليون إثر معركة واترلو في عام 1815 تم عقد معاهدة باريس الثانية و المتضمنة شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك عبر ما أوضح في المادة السادسة من المعاهدة و التي اعتبرت التدخل الدبلوماسي و العسكري على حد سواء أمر مفروغ منه في بعض الظروف .[1]

لكن في سياق آخر كانت المعاهدات الدولية الجماعية تمثل الإطار الأساسي الرسمي الذي تم التأكيد من خلاله على عدم وجوب و مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية المحلية للدول وفي المقابل ارساء مبدأ عدم التدخل كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العام و من أبرز المعاهدات التي تبنت خيار ضرورة و وجوب مبدأ عدم التدخل في العلاقات بين الدول نجد : مجموعة المعاهدات التي أبرمت بين دول أمريكا اللاتينية و معاهدة حلف شمال الأطلنطي ومعاهدة حلف وارسو و اتفاقية هلسنكي ... الخ .[2]

ختاما يلاحظ جيدا بأن هيئة الأمم المتحدة أعطت لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيزا كبيرا في برنامج أعمالها، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما فالمبدأ لم تلتزم به الأمم المتحدة أو بالأحرى لم تحترمه، فلعل تناول الجمعية العامة و لعدة مرات قضايا تندرج ضمن الاختصاص الذاتي الداخلي لبعض الدول ثم القيام بتسجيلها في جدول أعمالها مع مناقشتها والتصويت على القرارات الصادرة بشأنها، و أخيرا إصدار توصيات بشأنها مع العلم بأن ميثاقها حرم ذلك دليل قاطع على وجود تناقض كبير بشان المبادئ التي تقيم عليها هيئة الأمم المتحدة أعمالها .[3]

اعتمادا على هذا الطرح نستطيع التسليم بأن التدخل و لو كان لدواع إنسانية يحدث نوع من التناقض في المبادئ العامة لهيئة الأمم المتحدة هذه الأخيرة التي تسعى جاهدة لإعمال ظروف السلم و الأمن الدوليين عبر مجموع المواثيق والتشريعات القانونية الرسمية الصادرة عن هياكلها المؤسسية ،و التي لا بد أن تكون منسجمة متكاملة و غير متناقضة لكي تكتسب المصداقية والشفافية في المجتمع الدولي .

من ناحية أخرى لا يمكن إطلاقا اعتبار التدخل ممارسة قانونية مشروعة خصوصا عندما يمس بسيادة إحدى الشعوب، حتى و لو كان السبيل الأمثل و الأوحد للحفاظ على الأمن ،أو حتى لو اتخذ صفة العمل الإنساني .[4]

---

[1] محمد غازي ناصر الجنابي ،المرجع السابق الذكر. ص- ص: 40 – 41 .

[2] أيمن السيد شبانة،المرجع السابق الذكر. ص: 46 .

[3] ألان بلانتي ، في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية . ترجمة: نور الدين خندودي،الجزائر : موفم للنشر و التوزيع، 2006 ، ص: 80 .

[4]- المرجع نفسه ، ص: 81 .

نتأكد هنا بأن السيادة عنصر مهم جدا نستطيع اعتباره من المواصفات المميزة للدولة والتي من دونها تصبح الدولة مجرد إقليم جغرافي ناقص من ناحية السلطة و الهيبة أي من الجوانب الشكلية المؤسسية و الوظيفية.

لكن بالرغم من ان السيادة – كما سبق و أن أشرنا قبل قليل – ميزة خاصة من مميزات الدولة تكسبها الهيبة والقوة إن صح التعبير إلا أن هذا الأمر أصبح مشكوك فيه في الوقت الراهن خصوصا بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا زالت تتماشى وفق ما تفرضه عليها القوى الكبرى في المجتمع الدولي من سياسات تتعلق بالجوانب الاقتصادية السياسية، الاجتماعية و حتى الثقافية .

فالمقصود من هذا الطرح يتلخص في أن هناك حدود أو بالأحرى قيود واضحة على الحكومة بالنسبة لموضوع حريتها في ممارسة مسؤولياتها السيادية سواء على الجبهة الداخلية أو الخارجية .

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالجبهة الداخلية فهي تنشأ بسبب تشعب و تعدد القضايا،أيضا التنوع الهائل في جملة الضغوط و المصالح داخل الدولة هذا يؤدي فعلا بطريقة أو بأخرى إلى إبعاد الحكومات عن ميزة حرية التصرف في حل الشؤون المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي على اعتبار أن تلك الحكومات تكون في أغلب الحالات خاضعة لضغط الرأي العام أيضا هي تواجه تحدي آخر يكمن في جانب توقعات الأفراد لمستويات معيشتهم و الخدمات المادية و المعنوية التي يتوقعون أو بالأحرى يطمحون للحصول على تحقيقها من قبل الأفراد المتواجدين على هرم السلطة و من المعلوم أن سيادة الدولة تستند على الشرعية الديمقراطية و الحق الإلهي للملوك المستبدل بصوت الشعب في مرحلة زمنية لاحقة .[1]

هذا بالنسبة لنمط التأثيرات التي تخضع لها حكومات الدول على المستوى الداخلي و فيما يلي سنحاول كشف و لو جزء بسيط من تلك التأثيرات الأخرى الصادرة من البيئة الخارجية على النظم السياسية .

معظم الحكومات و خصوصا في الوقت الراهن هي تعاني بشكل واضح من تعقد و تضخم القضايا العالمية التي يعتبر الاعتماد المتبادل الدلالة الرئيسية المعبرة عنها فظاهرة الاعتماد المتبادل ما من شك تقيد من حرية التصرف بالنسبة للحكومات ، كما لا ننسى في هذا السياق معاناتها من انعكاسات أفعال الحكومات الأخرى ذات السيادة عليها ومجموع ردود الأفعال بالنسبة لها و كنتيجة حتمية لهذا فإن القيود المذكورة سلفا تؤدي حتما إلى صعوبة الحياة العملية بالنسبة للقائمين على السلطة.[2]

المتغيرات الدولية و التحولات اللامتناهية في عصر أصبحت سمته البارزة هي ذيوع ظاهرة العولمة و بشكل غير عادي فرض علينا هذا الواقع الذي أضحت فيه حكومات الدول مقيدة داخليا و خارجيا، لذا يمكن التسليم بالافتراض القائم على

---

[1] - مارش بيتر ، المرجع السابق الذكر. ص: 88 .

[2] -المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

الاعتقاد المتضمن بأن السيادة المطلقة تبقى مجرد شعار لا يعرف تطبيقا ميدانيا فالسيادة في الواقع تخول للقائمين على السلطة صلاحيات تتعلق بخدمة المواطنين لا غير و بالتالي هذا ما يبرز لنا بأن السيادة هي سيادة الشعب وحده .

المطلب الثالث:التدخل الإنساني و حقوق الإنسان

إن مضمون العنوان "علاقة التدخل الإنساني بمفهوم حقوق الإنسان"يقتضي التركيز على بحث و تحليل نقطتين رئيسيتين:

أولها تتضمن تحديد المفهوم العام لموضوع حقوق الإنسان و الذي يمثل في الحقيقة موضوعا بالغ الأهمية في وقتنا الراهن نظرا لامتداداته العميقة في التاريخ و ارتباطه بمجموعة من القضايا الشاغلة لجمهور العلماء في ميدان العلاقات الدولية وفقهاء القانون الدولي العام و على رأسها قضية التدخل لدواع إنسانية .

ثانيها تتركز على محاولة إبراز و كشف نمط العلاقة الرابطة بين المفهومين ، على اعتبار أن أغلب الأكاديميين وفقهاء القانون أرجعوا أسباب تفعيل حق مبدأ التدخل الإنساني إلى ضرورة حماية حقوق الإنسان، التي أصبحت في الوقت الحالي تعاني من جميع أنماط الانتهاكات والخروقات على مرأى الجميع .

أولا : المفهوم العام لحقوق الإنسان و تطوره التاريخي

بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح حقوق الإنسان ارتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ تأسيس هيئة الأمم المتحدة في العام 1945 ومع تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة فهو في الحقيقة جاء كبديل حل محل جملة الحقوق الطبيعية و محل جملة حقوق الرجل التي اعتبرها الكثير من الأفراد على أنها مقتصرة على الرجال وفقط وأنها لا تتضمن حقوق المرأة أيضا .[1]

حقوق الإنسان اعتمادا على ما تم التصريح به فيما سبق تمثل مطلبا ضروريا أصبحت تقتضيه الظروف الراهنة ،إذن لا بد من تطبيقه و العمل على دعم جميع سبل ارساءه في الواقع العملي ، فأهمية موضوع حقوق الإنسان ربما تكمن أكثر في امتداداته التاريخية لذا سنحاول فيما يلي تقديم عرض مختصر و عام لنشأة هذا الطرح.

1 - التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان :

في الحقيقة نستطيع الإشارة في هذا السياق إلى الفكرة القائلة بأن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان تبرز بشكل واضح في :

---

[1] -مارتين غريفيتش و تيري أوكالاهان ، المرجع السابق الذكر. ص : 185 .

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،أيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما لا ننسى البروتوكول المضاف للعهد الأخير . [1]

لكن من أجل الإحاطة بجوانب هذا الطرح :"التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان" ارتأينا التركيز على واقع هذا المفهوم في تاريخنا الإسلامي و بالتالي تحديد أهم النقاط الواردة بشأن الموضوع من منظور الشريعة الإسلامية.

ثم بعد ذلك سنحاول ربط التطور التاريخي لموضوع حقوق الإنسان بالأطر القانونية الرسمية الواردة بهذا الخصوص، بمعنى أدق حصر أهم ما حققته التنظيمات العالمية حول موضوع حقوق الإنسان من تشريعات و مواثيق،على اعتبار أن تلك التنظيمات أصبحت أهم أشخاص القانون الدولي العام في العصر الراهن بعدما كانت الدولة تنفرد بمزايا السيادة المطلقة على المستويين المحلي و الدولي.

أ– الشريعة الإسلامية و حقوق الإنسان :

من المعروف جيدا بأن الإنسان هو محور الوجود فهو المخلوق المميز بين سائر المخلوقات لذلك خصه الله عز وجل بمجموعة من المواصفات و التي في الحقيقة تفرض أن يبقى هذا المخلوق دائما يعيش ضمن مجموع الواجبات المخولة إليه و في المقابل يحظى بجزء هائل من الحقوق .

الإسلام دين خير و رحمة للعالمين ارتكز نظامه بالأساس على مجموعة من القيم و المبادئ السامية الساعية إلى تنظيم أمور البشر بنوع من الحرية و السلام، من أبرز تلك الأسس نجد :

– احترام الكرامة الإنسانية و حماية الدين الإسلامي لها مع السعي دائما لنشر العدل و المساواة بين الناس في الحقوق و الواجبات مع التركيز على قيم التعاون الإنساني. [2]

ما يهمنا في هذا السياق هو التركيز على شرح و تحليل عنصر مبدأ احترام الكرامة الإنسانية لأنه فعلا بتكريس هذا المبدأ تتحقق عملية حماية الحقوق الأساسية للإنسان و عدم المساس بها أو انتهاكها الغير مشروع في القواعد العامة للشريعة الإسلامية.

---

[1] -عبد العزيز طبي عناني،مدخل إلى الآليات الأممية لترقية و حماية حقوق الإنسان. الجزائر: دار النهضة للنشر، 2003 ، ص : 15 .

[2] -عبد المجيد محمد السوسوه ، أسس العلاقات الدولية في الإسلام. ط.1،دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع، 2005 ، ص : 16

مبدأ احترام الكرامة الإنسانية يعد من أهم الأسس التي حرصت الشريعة الإسلامية على تدعيمها في الواقع العملي و ذلك عن طريق حث الله عز وجل في العديد من النصوص القرآنية على اعتمادها و تبنيها كألية تحكم العلاقات بين البشر على اختلافهم .

فعلا الدين الإسلامي جاء لصون كرامة الإنسان و توفير الحقوق الطبيعية الخاصة به لأن ذلك من شأنه تحقيق بناء المجتمع الإسلامي خاصة و المجتمع الإنساني عامة و في هذا السياق ندرج قوله تعالى في كتابه الحكيم:

"و لقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا " سورة الإسراء الآية70. [1]

إذن انطلاقا من هنا لا بد من الحفاظ على النفس البشرية و صونها ،طبعا ذلك لن يتم إلا من خلال العدل، المساواة و الحكم بما أمر الله تعالى في حدود شريعته الإسلامية .

عموما و باختصار نستخلص بأن الحقوق و الحريات العامة في ظل الدولة الإسلامية الأولى كانت متميزة بعدة خصائص أهمها:

– هي عبارة عن منحة إلهية و ليست فضل من الدولة أو الحاكم .

– شاملة من حيث الموضوع لكل الحقوق و الحريات، أيضا هي عامة لسائر الأجناس البشرية على اختلافهم.[2]

ب – التنظيمات الدولية العالمية و حقوق الإنسان :

المواثيق الدولية و التشريعات القانونية الخاصة ببيانات الحقوق و الحريات الأساسية تمنح تلك الحقوق من حيث المبدأ لعموم أفراد المجتمعات بغض النظر عن جنسياتهم و أعراقهم، لذا فلا بد على كل دولة من قبول التقييدات المفروضة عليها و التي تحد من حرية أعمالها بشكل أو بآخر ،و ذلك طبعا يتم بموجب معاهدة دولية ملزمة تصبح الدولة خاضعة بمقتضاها لضرورة حماية جميع البشر . [3]

من المعروف أن الفرد يتمتع بمجموعة من الامتيازات ضمن صميم قواعد القانون الدولي لذا فإنه من الضروري الالتزام بتكريس الحقوق الأساسية للأفراد من قبل الدول. [4]

---

[1]- المرجع نفسه ، ص– ص: 16 – 17 .

[2] -علي يوسف،حقوق الإنسان في ظل العولمة. ط.1 ،عمان:دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006 ، ص – ص 61 – 62 .

[3] -توفيق سعد حقي ، المرجع السابق الذكر. ص: 392 .

[4] -عبد الرحمن لحرش ، المجتمع الدولي التطور و الأشخاص.الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، د.س.ن ،ص:182.

إذن من هنا نلاحظ بأن القانون الدولي أعطى عناية خاصة فريدة من نوعها للأفراد لا سيما بخصوص الاهتمام المتزايد بموضوع حقوق الإنسان و العمل على حمايتها بآليات متعددة ومتنوعة .[1]

مع ولادة هيئة الأمم المتحدة بتاريخ : 26 / 06/ 1945 صار أمل البشرية المتعلق بالحصول على الضمانات المنظمة المنسقة لحقوق الإنسان معقودا عليها .

فالحق يمثل ميثاق هيئة الأمم المتحدة دستورا عاما لحقوق الإنسان و بمجرد انضمام أي دولة للهيئة فإنها مجبرة على التعهد بتعزيز الاحترام و التقيد بتكريس حقوق الإنسان و الحريات العامة للأفرادمن دون أي تمييز سواء على أساس الجنس أو اللغة أو الدين .[2]

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 كانون الأول/ 1948 و ذلك في خضم الدورة الثالثة للجمعية العامة فالقرار رقم 217 وافقت علية 48 دولة دون أي نوع من المعارضة و لكن امتنعت ثماني دول هي: روسيا ،السعودية ، روسيا البيضاء ،بولندا ، أوكرانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جنوب إفريقيا ويوغوسلافيا .[3]

بعد انقضاء 18 سنة على صدور الإعلان العالمي باشرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار عهدين دوليين لاستكمال و تعزيز الإعلان في العام 1966.

عموما و في نفس السياق نستطيع القول بأن مؤتمر طهران المنعقد في 1968 مثل خطوة هامة على طريق تعزيز حقوق الإنسان و على رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها مع احترام السيادة و حرية اختيار النظام السياسي والاجتماعي ،مع تفعيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية و الأهم من ذلك كله هو حق الفرد في العيش بحرية وكرامة.[4]

الحديث عن حقوق الإنسان قبل العام 1945 يؤدي بنا إلى القول بأن القانون الدولي العام كان له دورا فاعلا حول الاهتمام بهذا النوع من القضايا المتعلقة بالأفراد ، فالحق أسهم في التركيز على حماية جانب الحرية الإنسانية فقد منعت قواعد القانون الدولي منعا باتا المتاجرة بالرقيق عاملة على مكافحة هذا الفعل بوضع العديد من الاتفاقيات حول الموضوع بدءا بالعام 1885 ، 1890 ، 1919 ، 1926 .

كما أولى القانون الدولي العام اهتماما خاصا بجانب الصحة فراح يشرع قواعد قانونية خاصة تحظر تجارة المخدرات في العام 1912 ،إلى جانب هذا كله عمل هذا القانون جاهدا على مكافحة الأوبئة و الأمراض، إضافة إلى حماية الملكية الثقافية

---

[1] -المرجع نفسه ،ص:184
[2] - كمال سعدي مصطفى،حقوق الإنسان و معاييرها الدولية.ط1 ، عمان : دار دجلة ، 2010 ، ص- ص : 41 -42 .
[3] -علي يوسف،المرجع السابق الذكر. ص: 72 .
[4] -كمال سعدي مصطفى،مرجع سبق ذكره.ص: 42

،الفنية و الأدبية كما أولى اهتمامه إلى حماية طوائف معينة في المجتمع و هي العمال و الأقليات ، لكن و بالرغم من هاته المساهمة الفعالة له في هذا الميدان إلا أن القسم الأكبر و الأهم من حقوق الإنسان بقي بعيدا كل البعد عن تناول القانون الدولي العام خاضعا للأحكام و القوانين الداخلية للدول بعيدا عن المجتمع الدولي . [1]

الأفكار السابقة تشير إلى دور الأطر الدولية العالمية في تنظيم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل وجيز وجد مختصر قبل حلول عام 1945 ، و فيما يلي سنحاول تلخيص النقاط الرئيسية المتعلقة بواقع تلك الحقوق في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية .

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن ظهور هيئة الأمم المتحدة في العام 1945 كان له الفضل الأعظم في إعادة الأمل لأشخاص المجتمع الدولي و الممثلة في الأفراد و الدول حول توفير الحقوق الأساسية و العمل على الدفاع عنها بشتى الطرق المشروعة .

إذن انطلاقا من هاته النقطة نؤكد بأن إنشاء الأمم المتحدة ضرورة فرضتها الظروف العالمية المعقدة الشائكة والممثلة بالأساس في الحربين العالميتين الأولى و الثانية و ما انجر عنهما من تداعيات خطيرة على المدى القريب ، المتوسط و البعيد . ولعل تنامي دور الأيدولوجية الليبرالية الرأسمالية أدى إلى تحويل العالم من صفة تعدد و توازن الأقطاب إلى ثنائي القطبية لذا انقسم العالم إلى معسكرين شرقي يقوده الاتحاد السوفياتي و آخر غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . تطور الأحداث وتسارعها أدى إلى انتهاء الحرب الباردة و تصدع المعسكر الشيوعي فاسحا هذا الأخير المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم و إرساء مبادئ النظام العالمي الجديد وفق مصالحها الخاصة و تصوراتها الإيديولوجية المتركزة أساسا على الشرعية الدولية، الديمقراطية و حقوق الإنسان. [2]

حقوق الإنسان تمثل محورا من المحاور التي تضمنت بعض المفاهيم، الأنماط و الأنظمة التي تبنتها القوى الدولية الكبرى في ظل النظام العالمي الجديد محاولة تعميمها في بلدان العالم خصوصا تلك المتميزة بضعفها و على كافة المستويات والميادين .

إجمالا نستطيع أن نسلم بالافتراض القائل بأن النص على حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة جاء في عدة مواضيع و ذلك كنتيجة حتمية للاعتقاد الواضح بالترابط الوثيق بين حماية حقوق و حريات الإنسان و حفظ السلم والأمن الدوليين. [3]

---

[1] - نغم إسحاق زيا ، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 65 – 66 .
[2] - محمد قدور بومدين ، حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية و السلطة الدولية. ط.1 ، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011 ،ص: 135 .
[3] -علي يوسف،مرجع سبق ذكره. ص –ص: 67 – 68 .

فالربط بين حقوق الإنسان و السلم الدولي قائم في الواقع على أساس الوعي و الإدراك الجيد للمصلحة المشتركة في إعمال و تحقيق و تفعيل السلم في العلاقات بين أفراد المجتمع الدولي أولا و من ثم الوعي بالقيم المشتركة التي من شأن حمايتها تحقيق السلم بالدرجة الثانية .[1]

و في نفس السياق سنحاول إدراج أهم النصوص و المواثيق الدولية التي تبرز ضرورة حماية حقوق الإنسان:

نصت ديباجة الميثاق على أنه:

(نحن شعوب الأمم المتحدة و قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان و بكرامة الفرد و قدره و بما للرجال والنساء و الأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية) .[2]

أيضا و في نفس السياق تضمنت المادتين (55) و (56) من ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على ترقية حقوق الإنسان.

نصت المادة (55) من الميثاق على:

" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار و الرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة على:

أ– تحقيق مستوى أعلى للمعيشة و توفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد و النهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي و الاجتماعي .

ب–تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و ما يتصل بها و تعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة و التعليم .

---

[1]- عبد السلام عمران الصفراني،المرجع السابق الذكر. ص: 146 .

[2] -نقلا عن : على يوسف ،مرجع سبق ذكره. ص:68 .

ج–أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال و النساء و مراعاة تلك الحقوق و الحريات فعلا ".[1]

أما المادة (56) من الميثاق فقد نصت على ما يلي :

" يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55)" [2]

لعل ما ورد في كلا المادتين يشير إلى أهمية حقوق الإنسان على المستوى المحلي الاقليمي والدولي مما أدى الى تخصيص قسم هائل من النصوص التشريعية و المواد القانونية من قبل هيئة الأمم المتحدة حول الموضوع مؤكدة من خلال ذلك على ضرورة حماية، ترقية وتطبيق الحقوق الخاصة بالإنسان عن طريق اتخاذ الدول إجراءات وتدابير فردية و جماعية لترقية تلك الحقوق .

2- تعريف حقوق الإنسان :

لقد تعددت الإسهامات العلمية حول موضوع حقوق الإنسان ، هذا ما أدى إلى تعدد الآراء و تنوعها بشأن المفهوم العام للمصطلح، فقد برزت مجموعة كبيرة من التعريفات وسنحاول فيما يلي إجمال أهمها :

اصطلاح الحقوق يعني عموما :

"مجموعة من القواعد التي تخول جزءا من الحقوق للفرد دون أي تنازلات من طرفه أو أي نوع من الإذلال مهما كان، و باختصار فإن هذا الاصطلاح يشير أيضا إلى الحقوق الخاصة بالإنسان التي لا تعد مجرد آمال يتطلع إليها هؤلاء الأفراد بل هي حقوق مفروضة و واجبة و ليست إحسانا أو حبا أو أخوة" . [3]

يتوضح من خلال هذا التعريف جليا بأن مجموع هاته الحقوق مضمونة للأفراد و على اختلافهم دون أي شروط أو أي نوع من الإذلال .

---

[1]- نقلا عن : ميثاق الأمم المتحدة،سان فرنسيسكو ، 26 حزيران 1945 ،على الرابط الإلكتروني : http://www.cdfj.org/look/pdfs/melad.covenants/group1/g/doc1.pdf : تاريخ الدخول : 2012/11/01 ، 18:19.

[2] -نقلا عن: نفس المرجع.

[3] – محمود الرفاعي ،تاريخ نشأة مفاهيم حقوق الإنسان ماهيتها و طبيعتها. دار العدالة، من الموقع الإلكتروني: :http://www.justice.lawhome.com/vb/showthread.php تاريخ الدخول :2012/12/19، 13:30 .

بالرغم من تعدد الإسهامات العلمية حول موضوع حقوق الإنسان كما سبق و أن أشرنا إلا أن هناك صعوبة واضحة تعترض كل من يحاول تحديد تعريف جامع مانع لمفهوم حقوق الإنسان ، فكتاب : التربية على حقوق الإنسان الصادر سنة 1989 عن هيئة الأمم المتحدة تضمن تعريف حقوق الإنسان ، حيث عرفت هاته الأخيرة في متنه على أنها :

"تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها و التي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر، فبحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطور و نستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية و ذكائنا و مواهبنا ووعينا و أن نلبي احتياجاتنا الروحية و غيرها من الاحتياجات و تستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تضمن الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة و القيمة الذاتية للإنسان". [1]

أما الأستاذ رينيه كاسان عرفها كما يلي :

"فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقة بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق و الرخص لازدهار كل كائن إنساني". [2]

مضمون هذا التعريف يوحي لنا بأن حقوق الإنسان ينظر إليها على أساس أنها علم لذا فإن معيار هذا العلم يكمن بشكل رئيسي في كرامة هذا الكائن البشري،وبالتالي فإن كل من يخوض في استعراض الحقوق المختلفة للإنسان يجد أنها تهدف بالرغم من تعددها و تنوعها إلى صون تلك الكرامة الإنسانية و حمايتها .

هناك تعريف آخر في غاية الأهمية حول حقوق الإنسان:

"حقوق الإنسان هي تلك المعايير الأساسية أو الرئيسية التي لا يمكن لأي إنسان أن يعيش أو يحيى بدونها بطريقة محترمة أو بكرامة باعتباره إنسانا و هي أساس الحرية العدالة و السلام فباحترامها تتاح الفرصة لتنمية الفرد والمجتمع بصورة كاملة ، و ترد هذه الحقوق مدونة في وثائق قانونية داخلية كالدساتير و القوانين أيضا في النظام القانوني الدولي كما في إعلانات حقوق الإنسان العالمية و الصكوك الدولية الخاصة بهذا الجانب"[3]

يشير هذا التعريف إلى أن الحريات و الحقوق التي حرصت أهم الوثائق الدولية القانونية النص عليها تتميز بما يلي:

– هي حقوق إلهية طبيعية لا تورث،ثابتة و غير قابلة للتصرف،واحدة لجميع البشر على اختلافهم و ذات طبيعة متكاملة و غير قابلة للتجزؤ .

---

[1]-جمال منصر ، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة – .(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010 ، ص : 15 .

[2] -المرجع نفسه، ص:16.

[3] -أدهم حيدر عبد الهادي،دراسات في قانون حقوق الإنسان.ط.1،عمان: د.د.ن، 2009 ،ص – ص : 83 – 84.

ختاما ما علينا إلا القول بأن حقوق الإنسان تبقى موضوع محوري في العلاقات الدولية مرتبط بمجموعة هائلة من القضايا و الطروحات على رأسها موضوع التدخل الإنساني و فيما يلي سنحاول اكتشاف نمط العلاقة الرابطة بينهما .

ثانيا : نمط العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني و حقوق الإنسان.

الاهتمام الدولي المتزايد بقضية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للأفراد يعود بالأساس إلى تاريخ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 غير أن الملاحظ في السنوات الأخيرة و مع التطور الذي عرفه النظام الدولي أدى إلى تعميق الاهتمام بتلك القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات العامة للإنسان لذا و اعتمادا على مجموع تلك المتغيرات تم إعادة طرح ما اصطلح على تسميته مبدأ التدخل الدولي الانساني .[1]

لعل البحث في موضوع العلاقة بين مفهوم حقوق الإنسان و التدخل لدواع إنسانية يزيد من الصعوبات التي تعترض الباحث في دراسته إلا أننا سنحاول جاهدين اكتشاف نمط تلك العلاقة انطلاقا مما تم التعرض إليه فيما سبق .

مجموع النصوص القانونية المؤسسة من قبل هيئة الأمم المتحدة تؤكد في أغلب الأحيان إن لم نقل في كل الأحيان على سمو الفرد و تميزه عن غيره من الكيانات لذا اعتبرت تلك الأطر القانونية الرسمية الفرد فاعل محوري في المجتمع الدولي لا بد أن يطمح إلى التقدم الاجتماعي ومستويات العيش الكريم و الرفاه مع ضرورة تقديم المساعدة لهذا الفرد لتحقيق ذلك في إطار "حرية أوسع " ، من هنا جاء الالتزام بالتعاون الدولي في تنشيط و تدعيم حقوق الإنسان للجميع دون تمييز بسبب الدين ، اللغة و الجنس ، لكن و بالرغم من أن تلك المواثيق جاءت بعد عناء ومجهودات كبيرة تعود جذورها إلى أعماق التاريخ ألا أن ما أصبحت علية اليوم لا يمثل ضمانا لتنفيذها .[2]

في حدود العام 1993 أخذت مسألة حقوق الإنسان حيزا كبيرا و مكانا مرموقا في جدول الأعمال الدولية بوجهة أصبحت فيها السيادة غير مطلقة، ففي ظروف معينة يمكن اعتماد التدخل غير المجمع عليه بسبب وجود احتراقات خطيرة لحقوق الإنسان أو لحدوث معاناة فردية لا تحتمل، لذا عمدت العديد من المنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدات الإنسانية طبعا في إطار دعم من الأمم المتحدة .[3]

لطالما حدث تعارض بين ضرورة العمل بتنسيق الجهود الدولية لترقية حقوق الإنسان ورفض سيادات الدول ومقاومتها لعمليات التدخلات في الشؤون الخاصة بالسلطان الداخلي .

---

[1] -محمد فضل الله إسماعيل . العولمة السياسية انعكاساتها– و كيفية التعامل معها. دار الجامعة الجديدة، 2008 ،ص: 29 .

[2] -مارش بيتر ، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 60 – 61 .

[3]- توفيق سعد حقي ،المرجع السابق الذكر. ص: 397.

و بالرغم من الاهتمام الدولي بالمسائل المتعلقة بحريات و حقوق الإنسان خصوصا عند وضع الميثاق الأممي إلا أن الكثير من الوحدات الدولية طرحت الموضوع في نطاق اختصاصها الداخلي معتبرة أنها حرة في سن التشريعات المتعلقة بالأفراد القاطنين على إقليمها ، إلا أن الأمم المتحدة برزت كفاعل منظم للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان لذا حماية حقوق الإنسان لا تعتبر خارجة عن المجال الدولي .[1]

إذن اعتمادا على الفكرة المعبرة عن إرجاع حقوق الإنسان لسلطة المجال الدولي نستنتج مباشرة بأن التدخل الذي تمارسه بعض القوى إنما يكون في الغالب مدفوعا بدوافع إنسانية و على رأسها ضمان حماية، تكريس و تفعيل مطلب حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم من هنا تبرز طبيعة العلاقة الرابطة بين حقوق الإنسان و التدخل الإنساني والتي يمكن اعتبارها علاقة تنحو نحو الوجهة الإيجابية أكثر لأن التدخل يكون في غالب الأحيان أو بالأحرى دائما مبررا بدوافع حماية حقوق الإنسان و ضمانها .

[1] -إدريس بوكرا ، المرجع السابق الذكر . ص: 106 .

المطلب الرابع:التدخل الإنساني و مفهوم السيادة

السيادة مفهوم ذو طبيعة قانونية و سياسية في آن واحد برز بشكل كبير مع بروز الدولة القومية بمفهومها الحديث،فأصبحت السيادة مطلبا ضروريا لا بد من ترسيخه عمليا ليميز الدولة المستقلة سياسيا و اقتصاديا .

لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى ما يلي :

بداية تحديد المفهوم العام لمبدأ السيادة و تطوره التاريخي، ثم تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين مفهومي السيادة والتدخل الإنساني.

أولا –تحديد المفهوم العام لمبدأ السيادة و تطوره التاريخي

قبل الشروع في عرض أهم النقاط المتعلقة بموضوع المفهوم العام لمبدأ السيادة يجب علينا الكشف عن مضمون النشأة التاريخية لمبدأ السيادة،ومن ثم الانتقال إلى البحث عن أهم التعريفات الواردة بشأن هذا المفهوم.

1 – التطور التاريخي لمفهوم السيادة:

مفهوم السيادة شهد تطورا كبيرا منذ بداية القرن 16 ففي البداية تميزت بمفهومها المطلق بمعنى حرية الدولة حرية تامة في إدارة و تسيير شؤونها الخاصة بالبيئة المحلية و الدولية ، لكن هذا الوضع لم يبق كذلك مع بروز مجموعة من المتغيرات التي أفرزت تراجعا ملحوظا في مدى تطبيق هذا المبدأ على المستوى العملي ،خصوصا على مظهره الخارجي وذلك بسبب تعارض هذا المظهر الخارجي للسيادة مع باقي سيادات الدول الأخرى، و مع ذلك رفضت الدولة رفضا تاما مطلقا المساس بهاته الخاصية التي تميزت بقداستها منذ زمن بعيد ، و بالتالي رفض أي تدخل أجنبي أيا كان نمطه والمستهدف لشؤونها الداخلية و سلامة إقليمها .[1]

فمفهوم السيادة كغيره من المفاهيم لم يكن وليد لحظة أو نتاج لظرف معين بل جاء كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة هائلة من المتغيرات المتعلقة أساسا بالتطور الحاصل في أشكال الدول وأنماط حكوماتها ،ذلك طبعا عن طريق تطور الحضارات و التقدم الحاصل في المطالبة المستمرة الدائمة بالحرية و المشاركة في غمار الحكم .[2]

ما يهمنا في هذا الإطار هو البحث عن موقع هاته القضية في تاريخنا الإسلامي أولا بنوع من التلخيص، ثم حصر أهم ما يتعلق بنشأتها في الفكر الغربي .

---

[1] - عبد القادر بوراس ،التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية. دار الجامعة الجديدة ، 2009 ، ص: 19 .

[2] - عبد الله حسن العايد،انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية.ط.1 ،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009، ص: 52 .

أ- السيادة في الشريعة الإسلامية:

نستهل تحليل هذا العنصر في الدراسة من الآية 59 من سورة النساء :

"يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر ذلك خير و أحسن تأويلا ". [1]

انطلاقا من مضمون الآية الكريمة نستنتج بأن السيادة مبدأ وارد في الشريعة الإسلامية وهي تخص الله تعالى ، فحكم التشريع له وحده سبحانه و تعالى و السيادة المقصودة ها هنا متمثلة في شريعة كتاب الله القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة فالدولة تستند في حكمها عبر السيادة المخولة لها من خلال التزامها بالأحكام الشرعية و تنفيذها لها في الواقع العملي و بالطبع فإن هذا الحق السيادي يرافقه حق مراقبة الأمة للسلطة الحاكمة و بالتالي محاسبتها على أفعالها.[2]

الفكرة الرئيسية هنا تكمن في أن السيادة سلطة تخص الله تعالى ،لكن الله تعالى عندما جعل خلفاء في الأرض قدم لهم كيفيات و أنماط تسيير شؤونهم انطلاقا من مبايعة حاكم يتولى أمورهم الدينية و الدنيوية استنادا إلى قواعد الدين الإسلامي المقدمة من خلال القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة .

ب - السيادة في الفكر الغربي :

عموما نستطيع التركيز في هذا السياق على الفكرة القائلة بأن السيادة ظهرت كنتيجة لما يعرف بالعقد الاجتماعي،فمنطقيا و انطلاقا من هذا الاعتقاد فإن السيادة في هاته الحالة تصبح للجماعة المكونة للعقد أي لمجموع الأفراد المكونين للأمة، و لعل الآراء التي تبناها جون جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي دليل قاطع على هذا الطرح.[3]

وإذا ما بحثنا في أصل هذه الفكرة نجد أنها تعود في أصولها عند بعض الكتاب أبرزهم "سوارز"و"بلارمان" فقد أكدا بأن السيادة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنتمي لشخص واحد و محدد بل هي مسألة تتعلق بجميع الأشخاص على اختلافهم ، كما أن آراء كل من "توماس هوبز" و "جون لوك" من نفس آراء "جون جاك روسو" الذي أسهم حقا في إعطاء الدلالة الأوضح و الأدق حول موضوع السيادة الشعبية .

و إلى جانب هؤلاء الرواد المؤيدين لفكرة السيادة الشعبية نلمح بأن فيليب بوت قد صرح عام 1480 أن السيادة هي الواقع سلطة في يد جميع الأفراد . [4]

---

[1] -القران الكريم،سورة النساء ، الآية : 59 .
[2] -إبراهيم نعيم الظاهر،المرجع السابق الذكر.ص: 67 .
[3] -إدريس بوكرا،الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية.القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2003 ، ص : 129 .
[4] - نفس المرجع ، ص: 130.

السيادة كقاعدة دولية ظهرت منذ سنة 1468 في إطار نصوص معاهدة وستفاليا و التي أكدت بكل وضوح أن الدولة لها شؤون متعلقة بالبيئة الداخلية لنظامها السياسي و أخرى متعلقة بالبيئة الخارجية كما أبرزت المعاهدة ضرورة عدم التدخل في تلك الشؤون من قبل الكيانات الأخرى فالمبدأ إجباري لا بد من الالتزام به في علاقات الدول ببغضها البعض [1].

هناك اتجاه فكري سائد يؤكد بأن السيادة بمفهومها المعاصر تعود إلى القرن السادس عشر و أول من استخدمها هو الفقيه الفرنسي جون بودان فعمل بها في النظام الفرنسي، ثم اهتم هوبز بالاصطلاح مع بدايات القرن السابع عشر ليتواصل ذيوعه فتردد على الألسنة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عام 1776 و مع هذا الإقبال على المفهوم أصبح محوريا في دساتير بعض الدول و على إثر كل هذا أخذ المفهوم يتطور بتسارع فبعد ارتباطه بالأمير الحاكم في وقت ما تطور المبدأ ليرتبط بالشعب الصاحب الفعلي للسلطة . [2]

2- تعريف مفهوم السيادة:

لقد حظي موضوع السيادة بدراسات مستفيضة و عميقة اعتبارا بأن موضوع السيادة يمثل أهم مواضيع القانون الدولي ، و لعل أبرز ما اختلف حوله الفقهاء و المتخصصين في ميدان القانون الدولي هو تحديد المفهوم العام لهذا المصطلح ،لكن صعوبة التحليل و التنقيب حول الموضوع لا توحي بعدم وجود الكثير من المحاولات و الإسهامات العلمية التي استطاعت حقا الاقتراب و لو بدرجة متوسطة من المفهوم الجامع المانع لمصطلح السيادة. [3]

و سنحاول فيما يلي التعرض لأهم ما ورد بشأن التعريف بها :

"جون بودان" الفقيه الفرنسي استعمل تعبير السيادة أول مرة قاصدا به السلطة السياسية ،لكن هذا الاعتقاد اختلف حوله بعد ذلك الباحثين فمنهم من يرى أن السلطة السياسية شيء يختلف تماما في مضامينه عن السيادة ، و في المقابل نجد فئة أخرى تؤيد رأي جون بودان حول هذا الموضوع . [4]

---

[1] -عبد الرحمن مسعد زيدان،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحةغير ذات الطابعالدولي.ط.2 ، مصر : دار الكتب القانونية ، 2008 ، ص:500 .

[2] -المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] -إدريس بوكرا ، الوجيز في القانون الدستوري . مرجع سبق ذكره،ص: 21 .

[4] -يحيى الجمل،الأنظمة السياسية المعاصرة. بيروت: دار النهضة للطباعة و النشر، د. س. ن ، ص: 41.

لقد قدم الباحث الأستاذ"دي مالبرغ كاري" مفهوما عاما حول السيادة مفاده :

"السيادة تمثل صفة أو هي إحدى خصائص السلطة العامة التي بموجبها لا ترضى بأي حال من الأحوال وجود سلطة أخرى فوقها"، و بالتالي فإن الأستاذ كاري دي مالبرغ يجعل من مفهوم السيادة مفهوما سلبيا يتمثل في إنكار كل مقاومة أو قيود على السلطة العامة .[1]

السيادة ميزة خاصة بالسلطة العامة فالسيادة تضفي على السلطة العامة صفة المحرك الأساس في الدولة بمعنى هي التي تختص بجميع الصلاحيات العليا في البلاد و بالتالي لا مجال لغيرها من السلطات، من هنا نستنتج بأن الأستاذ الباحث ركز في تعريفه هذا على المفهوم السلبي للسيادة . لأنه إذا ما بحثنا في واقعنا نلمس جيدا بأن السيادة تبقى مجرد صورة من صور الهيبة التي تؤكد استقلالية الدول على المستويين المحلي و الدولي ، لكن عمليا نلاحظ العكس نظرا لبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية و على كافة الأصعدة و الميادين الحياتية.

الأستاذ إيزمان انطلق في تعريفه للسيادة من الدولة معتبرا أن هاته الأخيرة عبارة عن تشخيص قانوني للأمة ، فحسب رأيه الذي يجعل من الأمة دولة هو توافر السلطة العامة التي تتميز بعل وإرادات أعضاء هذه الأمة فلا توجد فوقها سلطة تخضعها لها فاعتمادا على هاته المعطيات استنتج الباحث إيزمان أن السلطة العليا في المجتمع السياسي هي التي لا توازيها أو تناظرها سلطة أخرى فهي حسب هذا المنطق تمثل السلطة التقديرية المطلقة .[2]

لقد اتفق الفقه السياسي على أن الذي يميز الدولة عن غيرها من التنظيمات و الجماعات الأخرى هو خاصية السيادة التي كما سبق وأن أسلفنا الذكر تتصف بها السلطة العليا العامة في البلاد و التي طبعا تعد سلطة قاهرة قادرة على تنظيم و فرض توجيهاتها دون الخضوع لضغط خارجي من غيرها لا داخليا و لا خارجيا .[3]

بعض الفقهاء السياسيين اعتبروا أن السيادة تشير إلى:

"السيادة هي القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة الدائمة ، غير المؤقتة التي لا تقبل التجزئة و لا التفويض و التي لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى".[4]

---

[1] -نفس المرجع ، ص – ص : 21 – 22 .
[2] -سعيد بوشعير. القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. ج.1،ط.5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2002،ص: 99 .
[3] -محمد نصر مهنا، علم السياسة. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، د.ت.ن، ص:290.
[4] -نفس المرجع ، ص : 291 .

اعتمادا على ما سبق تشير السيادة إلى عدم التبعية بجميع أشكالها و لها عنصران:

العنصر الأول يتميز بالخصوصية الإيجابية،حيث يتمثل في القدرة فوق العادية للبشر لفرض السلطة. أما العنصر الثاني فيتميز بالسلبية كونه يبدو في الصفة التي تعطي لصاحب السيادة الصلاحيات المخولة لعدم تبعيته في أي شيء لطرف آخر وإن كان ذلك لا يتلاءم و الواقع .[1]

تحليل هذين العنصرين المتعلقين بالسيادة يبرزلنا أن السيادة لها وجهان مختلفان تماما الأول إيجابي أما الثاني سلبي.

فمثلا إذا ما عدنا لمضمون نظرية العقد الاجتماعي التي تفترض أن قيام الدولة القومية و نشأتها هو نتاج عقد قائم بين الحاكم و المحكومين (الشعب) فأي إخلال أو نقض لعهود قطعها الحكام على أنفسهم عند تولي زمام الحكم يؤدي إلى إعادة النظر في هذه العلاقة التعاقدية و ذلك باتخاذ إجراء تغيير الحاكم .[2]

المثال المدرج يفسر لنا حقا وجها السيادة السلبي و الإيجابي ،فالوجه الإيجابي يتحقق عند الحد الذي يصبح فيه الحاكم الممثل للدولة خادما لشعبه مسؤولا مكلفا و ليس مشرفا بالمسؤولية و السلطة الموكلة إليه ، أما الوجه السلبي للسيادة يتجلى عند قيام الحاكم بأعمال التعسف واضطهاد الشعب و إخراجه من دائرة الحكم التي يعتبر المواطن الطرف الرئيسي الفاعل فيها أكثر من غيره .

ثانيا : طبيعة العلاقة الرابطة بين مفهوم التدخل الإنساني والسيادة

تتحدد طبيعة العلاقة الرابطة بين المفهومين من خلال الاعتماد على تحليل و شرح مجموعة من المواضيع التي لها علاقة واضحة بهذا المطلب.

سيادة الدول تعني بشكل عام حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها و خارجه لكن بشرط لا بد من أخذه بعين الاعتبار ألا و هو الأطر القانونية المبينة من خلال قواعد القانون الدولي العام العرفية و الاتفاقية.[3]

في غالب الأحيان تعتبر السيادة سلطة الدولة العليا التي لا تخضع لسلطة أعلى منها على المستوى الخارجي ، كما أنها لا تخضع داخليا إلى سلطة أخرى منافسة لها أو بالأحرى منافية لمبادئها و قيمها الأيديولوجية،فهي في الواقع مجموعة من

---

[1] -سعيد بوشعير ، مرجع سبق ذكره . ص :100 .

[2] -خليل مجدي،التدخل الأجنبي و التدخل الدولي. الحوار المتمدن ،ع.1431، 2006/01/15 ـــ من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/débat/show.art.asp?aid-54839 ، تاريخ الدخول :2012/12/10 ، 21:10 .

[3] -نغم إسحق زيا ، المرجع السابق الذكر. ص : 62 .

الممارسات قد تكون مطلقة لا تحدها حدود أو نسبية تقيدها قواعد القانون الطبيعي ، لكن السيادة تبقى مقيدة بإرادة الدولة نفسها أو بالقانون الدولي الذي يعبر بحد ذاته عن تلك الإرادة . [1]

مبدأ السيادة و كما هو معروف ينجر عنه منطقيا واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هذا الالتزام المكرس في المادة الثانية من الفقرة السابعة لميثاق الأمم المتحدة لذا نجد أن الدول في الغالب كثيرا ما تمسكت بالاختصاص الشخصي و حقها الكامل في تنفيذ القوانين على إقليمها عبر سلطاتها التشريعية و التنفيذية فاعتمادا على هذا الطرح نستطيع التسليم بأن العائق الرئيس لتطبيق حقوق الإنسان و وضع أحكامها حيز التطبيق يكمن في السيادة .[2]

لقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة بمعالجة موضوع التدخل بشكل مفصل كما راح الميثاق نحو وجهة أخرى اهتم من خلالها بتفسير موضوع آخر منافي ربما لسابقه ألا و هو مبدأ عدم التدخل.-و الذي كما سبق و أن أشرنا في العديد من عناوين دراستنا هذه – فسر من خلال مضمون الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق.

تشير الفقرة السابعة من المادة الثانية في الميثاق صراحة بأن عدم التدخل في الأمور الداخلية المحلية لأية دولة مهما كانت طبيعتها مبدأ لا غنى عنه في نمط العلاقات التي تحكم الدول، ففي الحقيقة يعد المبدأ من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق و التي يتوجب على أعضاء الهيئة الدولية بجميع فروعها أن تراعيها في ممارسة جل نشاطاتها و أعمالها المنوطة إليها . [3]

ربما الاعتماد على الأفكار المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في التحليل و ربطها بمبدأ حق التدخل لأغراض إنسانية تحكمها القيم الأخلاقية ، و هذا يؤدي مباشرة إلى التأكد بأن هناك تناقض بين مبدأين لطالما عملت المنظمات الدولية وحتى الاقليمية بتجسيدهما في واقع العلاقات بين الدول السيادية ،إلا أن هناك تفسيرات أخرى تبنتها مجموعة من التيارات تجعلنا نلمس مدى ترابط وتكامل المبدأين في العلاقات الدولية و فيما يلي سنبرز ذلك بشكل مختصر .

كما أسلفنا الذكر يجري في غالب الأحيان تصوير التدخل الإنساني خروجا على مبدأ عدم التدخل السائد في العلاقة بين الدول السيادية و هذا يعد خطأ عند البعض انطلاقا من أن الفهم الصحيح و الأفضل للتدخل الإنساني هو النظر إليه على أساس أنه فعل موجه نحو إعلاء و دعم مبدأ عدم التدخل لدى المجتمع المدني هذا الأخير الذي يحمي جانبا من الحرية للأفراد ، فاحترام مبدأ التدخل الإنساني يعد أمرا بعيدا كل البعد عن تقويض مبدأ عدم التدخل لمنظومة الدول ذات النمط الديمقراطي السيادي، كما أن المبدأ يمثل في حد ذاته شرطا مسبقا لتثبيت ممارسة الدول الديمقراطية و الأخرى السائرة في نفس الطريق مع مبدأها الخاص بمبدأ عدم التدخل الذي يمنع التدخل في الشؤون المحلية الخاصة بالدول المتمتعة بسيادتها فقط أولئك المعترف

---

[1] -الأمين شريط،حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،د.س.ن ، ص: 17.

[2] -محمد بوسلطان ، المرجع السابق الذكر. ص: 282 .

[3]- علي صادق أبو هيف ،القانون الدولي العام .الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س. ن ، ص-ص: 197 – 198 .

بحقوقهم الأساسية (بمعنى الأفراد المدنيين)يمكنهم أن يتعاونوا و يتضافروا ليفرضوا أنفسهم كمواطنين في إطار دول ديمقراطية ، فها هنا تصبح تلك الدول صاحبة حق مشروع في عدم التدخل في شؤونها الداخلية.[1]

المتتبع لمحتوى الفكرة السابقة والمقتبسة من مرجع " الأخلاق و السياسة الخارجية" لصاحبيه كارن إي. سميث ومارغوت لايت يستنتج مباشرة بأن المعيار الذي يبرر عملية التدخل هو المعيار الأخلاقي و في نفس الوقت لا ننسى التأكيد على أن مبدأ عدم التدخل فعلا يبقى محميا كحق تتمتع به كل الدول السيادية في إطار علاقاتها الدولية من خلال دعم وتكريس مبدأ التدخل الإنساني إلى جانب مبدأ عدم التدخل .

و كخلاصة للنقاش المثار حول مشروعية الانخراط في التدخل الإنساني أو الامتناع عنه وجب علينا ربط تلك العملية بالأسباب الداعية لمثل هذا الفعل في العلاقات الدولية.

إذا ما حاولنا في هذا الإطار التوجه نحو تلخيص أهم الآثار المترتبة على تطبيق عملية التدخل الإنساني نستطيع إلى حد ما اكتشاف طبيعة العلاقة الرابطة بين السيادة و التدخل الإنساني.

الباحث روبرت جاكسون و صف الوضع الخاص بقضية السيادة جيدا في مؤلفه الهام "أشباه الدول " حيث افترض حتى عام 1940 أن السيادة لها بعدين لا بد من توافرهما بالنسبة لوحدة دولية ما حتى يعترف بها كفاعل أو بالأحرى كعضو في المجتمع الدولي له منزلة و قيمة خاصة ، يتمثل البعدين في و جود سيادة سالبة و سيادة موجبة .

المقصود من السيادة السالبة هو الحق في أن يصبح البلد حرا في تسيير شؤونه الخاصة دون أي تدخل من الغير وبطبيعة الحال هذا وضع قانوني دولي رسمي معترف به من قبل جل التنظيمات العالمية و على رأسها هيئة الأمم المتحدة وكمثال ندرج في هذا السياق الرفض الصريح لدستور الهيئة التدخل في الأمور المتعلقة بالسلطان الداخلي للدول المستقلة (المادة 2 الفقرة 7) التي تم الإشارة اليها فيما سبق .

اعتبر روبرت جاكسون أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة فحدوث هذا الأمر هو الضامن الأساس لحكم نطاقها الجغرافي بطريقة قانونية متوازنة ومنتظمة .

ففي الواقع السيادة الموجبة ترتبط بالمقدرة على مواصلة السيطرة الحقيقية الفعالة على منطقة ما وتخطيط المشاريع وتنفيذها.

---

[1] -كارن إي . سميث و مارغوت لايت ،الأخلاق و السياسة الخارجية. ترجمة : فاضل جتكر، ط .1 ، الرياض: د.د.ن، 2005، ص: 87 .

الأمر المهم هنا و الذي لا بد من الإشارة إليه هو أن سبب اعتبار أن للدول الحق في ألا يتدخل أحد في أمورها هو أنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها ، بمعنى أدق تسيير شؤونها المحلية بنوع من الانضباط والانتظام و بالتالي الوصول إلى حالة الاستقرار و على كافة المستويات والميادين .[1]

عموما يعد التدخل الإنساني عند العديد من المتخصصين في ميدان الفقه القانوني صورة من صور انتهاك سيادة الدول الداخلية و الخارجية و فرض إرادة دولة على دولة أخرى ،إذن اعتمادا على هذا الاعتقاد فإن جميع أشكال التدخل بما فيها التدخل المسلح و حتى محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية وكيان الدولة وحتى العناصر السياسية،الاقتصادية و الثقافية للدولة تعد انتهاكا للقانون الدولي بالدرجة الأولى لذا فلا يجوز لأية دولة استخدام التدابير ذات الطبيعة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية كما لا يحق لأية دولة مهما كانت أن تنظم الأفعال الهدامة أو الإرهابية أو المسلحة المؤدية إلى قلب نظام الحكم في دولة ما سواء عن طريق العنف أو حتى بتبني خيار المساعدة ، إذن لكل دولة حق يجعلها حرة في اختيار أنظمتها السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية دون أي أدنى تدخل من جانب أية دولة أخرى . [2]

نلمح من خلال كل ما تم التصريح به مسبقا بأن هناك عوامل أخرى برزت في عالمنا المعاصر جعلت من بعض القضايا و الأمور محل جدل فالتحولات الدولية الكبرى التي شهدها العالم خصوصا مع سقوط الاتحاد السوفياتي أدت إلى تشريع التدخلات العسكرية بذرائع إنسانية هذا ما أدى إلى إحداث تحول جلي بدأ يطرأ على مفهوم السيادة و الحق أن هذا الأخير تنافس مع مبادئ حقوق الإنسان التي حولته من مبدأ مطلق إلى مبدأ نسبي .

ففي خضم تقديم الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان لتقريره السنوي إلى الجمعية العامة في العام 1999 أكد على حدوث تحول جوهري في مفهوم السيادة التي أصبحت مقيدة بمجموعة من الضوابط أهمها اعتبار أن الدولة أداة من أدوات خدمة الشعب لا غير .[3]

الأمين العام للأمم المتحدة أكد من خلال تصريحاته المقدمة في تقريره السنوي حول قضية السيادة في ظل الظروف الراهنة التي طرأت على المجتمع الدولي أن السيادة لا بد من أن تقلص وأنها ليست سلطة في يد الحاكم وحده بل هي توكل إليه من أجل خدمة الصالح العام و بالتالي نستطيع اعتبار السيادة مسؤولية لا غير.

صرح كوفي أنان الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة عام 1999 قائلا حول قضية سيادة الدول و ما طرأ عليها من تغيرات جوهرية :

---

[1] -كريس براون،فهم العلاقات الدولية. ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، 2004 ،ص- ص : 232 – 233 .
[2] -سهيل حسين الفتلاوي،المرجع السابق الذكر. ص – ص: 134 – 135 .
[3] -ليلى نقولا الرحباني ، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 81 – 82 .

" إن مفهوم سيادة الدولة المطلقة يمر في جوهره و في المعنى العميق له بعملية تحول كبرى لا تعود مسبباتها فقط إلى وقوعه تحت ضغط جملة من العوامل المتعلقة أساسا بقوى العولمة والتعاون الدولي لذا لا بد من النظر إلى الدول في العصر الراهن على أنها أدوات في خدمة شعوبها و ليس العكس " .[1]

إذن السيادة كمسؤولية تشير إلى أنها ليست تشريفا أو مجرد قيمة و ميزة شكلية بل تترتب عليها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة.

حقا لا ننكر بأن مبدأ السيادة يتنافى و يتناقض مع مبدأ حق التدخل ،فمبدأ السيادة تبلور في شكل قاعدة اتفاقية دولية ترفض التدخل بشتى أنواعه في شؤون الدول المتعلقة بالبيئة الداخلية، و بالتالي تحريم اللجوء إلى القوة في إطار العلاقات التي تحكم الدول بعضها ببعض ، لكن أوضاع المجتمع الدولي المعاصر فرضت انتشار وجهات نظر أخرى بشأن موضوع الحقوق السيادية لذلك عمد القضاء و الفقه الدولي إلى رفض الاستمرار في اعتناق فكرة السيادة المطلقة مع مطلع القرن العشرين كأساس تنبني عليه العلاقات بين الدول فجاءوا بالبديل الأمثل و المتمثل في الاخذ بمبدأ السيادة النسبية أو ما يطلق عليها بالسيادة المقيدة بالقواعد الدولية و القيم الإنسانية التي لا بد من مشاركة الدول في وضعها والموافقة عليها بكل رضا وبدون أي ضغوط ، بمعنى أدق الإبقاء على حق ممارسة سيادة الدولة في نطاق ما يفرضه التعاون الدولي و متطلبات السلم والأمن العالميين .[2]

الجدير بالذكر هنا هو أنه إذا ما حاولنا التركيز على تفصيل مجموع القيود التي فرضت من قبل ميثاق هيئة الأمم المتحدة على الدول الأعضاء فيها نلاحظ بأن تلك القيود ليس فيها انتقاص لسيادة الدول الأعضاء لأنها عامة تسري عليها جميعا ، كما أن الدول قبلتها بدون شروط أو ضغوط بل بكل إرادة و حرية تامة.[3]

لكن مع تطور الأحداث و تسارعها و خصوصا بحلول عصر ما بعد العولمة أصبحت الوحدات الدولية السياسية المستقلة المتميزة بسيادتها المطلقة تعيش في بيئة فوضوية*أطرتها الولايات المتحدة الأمريكية واضعة القانون الدولي و الشرعية الدولية كمنطلقين لخدمة مصالحها الحيوية و أهدافها الاقتصادية .

اذن ما من شك أن هذه المتغيرات انعكست بشكل سلبي واضح على الدولة و سيادتها في الوقت الذي صارت فيه الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر رغبة في استخدام القوة العسكرية معتمدة مجموعة من القيم

---

[1]- Philippe moreau defarges ,Droits d'ingérence dans le monde poste – 2001. France : science po les presses, 2005, p : 10.

[2] -عبد القادر بوراس،المرجع السابق الذكر. ص –ص: 19 – 20 .

[3]- علي الصادق أبو هيف ، المرجع السابق الذكر . ص – ص: 104 – 105 .

والمبررات الأخلاقية الإنسانية في ذلك ، إذن هذا ما أدى إلى تعزيز سيادة تلك القوى الدولية الكبرى على غيرها من الدول الأضعف .[1]

- استنتاج عام حول العلاقة بين التدخل الإنساني و مبدأ السيادة :

في الواقع تدويل حقوق الإنسان و جعلها من الالتزامات الدولية بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة من الأفعال التي تضع قيودا موضوعية على سيادة الدول المطلقة في إطار القوانين وتطبيقاتها.

على العموم الحماية الدولية لحقوق الإنسان نظرا إلى تداخل السياسي بالقانوني تشكل أكثر وأخطر منافذ المساس بسيادة الدولة و سلامتها في ظل هيمنة مصالح الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن .[2]

التدخل اعتبارا لما تم التطرق إليه في العناصر السابقة من الدراسة هو فعل يمس سيادة الدول بشكل أو بآخر حتى و لو كان الهدف من وراءه إنساني أخلاقي يسعى لخدمة شعب مضطهد أو أقلية محرومة من حقوقها الطبيعية إلى غير ذلك ، لذا نستطيع القول بأن السيادة مع تطبيق وتدعيم هذا الحق تصبح مجرد إطار شكلي غير عملي ، إذن فالعلاقة تتجه نحو الوجهة السلبية أكثر ربما من الوجه الإيجابية لأنه بطبيعة الحال أي دولة مهما كانت عندما تسعى للتدخل في شؤون دولة أخرى و لو بدوافع إنسانية بتسريح من الهيئات الدولية المتخصصة فإنها تعتمد على عوامل قوتها المادية و المعنوية في ذلك ، أيضا ترسم تلك السياسة الخارجية –إن صح التعبير – وفق مجموعة من الأهداف القومية والمصالح الحيوية .

المتمعن جيدا لمضامين الأفكار المعروضة من خلال المبحث الأول "ماهية التدخل الإنساني" يلاحظ جيدا بأننا ركزنا في هذا السياق على دور هيئة الأمم المتحدة في تنظيم آلية التدخل لدواع إنسانية من خلال مجموع الأطر القانونية الصادرة من قبل أهم هياكلها، ففي الواقع نجد أن أهم التشريعات المتعلقة بهذا الطرح تواجدت في ميثاقها الأممي .

---

[1] -حسن عبد الله العايد ، المرجع السابق الذكر. ص: 68 .

[2] -ماجد عمران، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان . (مذكرة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام، على الرابط الإلكتروني :

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/46 ،تاريخ الدخول:2012/12/15 ، 03:54

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة لمبدأ التدخل الإنساني

من خلال هذا الجزء من دراستنا سنقوم بتركيز اهتمامنا على رصد أهم النظريات المفسرة لمبدأ حق التدخل الإنساني ، واعتمادا على ما تم عرضه فيما سبق فإن هذا المبحث يقتضي التعرض إلى أربع نظريات استطاعت تفسير المفهوم ،و ذلك عبر أربع مطالب تناول الأول منها نظرية الحرب العادلة وأهم جوانب مساهمتها في تبرير هذا الفعل على المستوى الدولي .

أما المطلب الثاني انصرف لتبيان الأسس العامة لنظرية الواقعية، و بالتالي استنتاج التفسير العام لهذه النظرية حول موضوع التدخل الإنساني.

المطلب الثالث تناول بالشرح و التحليل تفسير نظرية الليبرالية لظاهرة التدخل لدواع إنسانية، لكن قبل ذلك ارتأينا البدء بالتعرض أولا لأهم أسس و مبادئ هذا الإطار النظري.

و أخيرا اهتم المطلب الرابع بعرض أهم النقاط المتعلقة بالقواعد العامة التي تقوم عليها النظرية الماركسية،إلى جانب تلخيص التفسير العامل هذه الأخيرة حول موضوع التدخل الإنساني.

المطلب الأول: نظرية الحرب العادلة.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية.

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية.

المطلب الرابع: النظرية الماركسية.

المطلب الأول:نظرية الحرب العادلة

نظرية الحرب العادلة لها جذور تاريخية ممتدة و متعددة فقد وجدت في كثير من الخلفيات الدينية الإسلامية والمسيحية إلى غير ذلك ، و في الوقت الراهن أصبحت تحظى باهتمام كبير سواء من قبل صناع القرار السياسي أو المنظرين أو حتى العامة من الناس ، فهي حقا قد تصلح في عالمنا المعاصر كأداة من شأنها تفسير أبعاد التدخل لدواع إنسانية لكن و بالرغم من أنها ستحقق انتصارا واضحا في بعض بقاع العالم إلا أن تشبثها بتلك المبادئ الإنسانية لا يعني أن الجوانب اللاأخلاقية تبقى مستبعدة بالنسبة لها تماما بل بالعكس فإن هاته الأخيرة ستلازمها و هذا ما سنتعرف عليه من خلال عناصر الدراسة اللاحقة.

أولا : التعريف بمفهوم الحرب العادلة و جذورها التاريخية

القديس سانت أوغسطين قدم تعريفا للحرب العادلة مفاده :

"الحرب العادلة هي تلك الحرب التي تقام للانتقام من بلد ما أو مدينة ، حيث لا يمكن إهمال الضرر الذي يمكن أن يسببه عدم اللجوء إلى الحرب،أما لمعاقبته على بعض الأخطاء التي ارتكبت من قبل مواطنيه أو لاسترداد حق أخذ بغير وجه حق و هذه الحرب ستكون عادلة لأن الله أمر بها" .[1]

القديس سانت أوغسطين اعتبر الحرب لدواع مثالية و أخلاقية ضرورة لا بد من الالتزام بها لأنها مشرعة من قبل الله ، فطبيعة الأسباب الكامنة وراء القيام بها هي التي تضفي عليها صفة العدالة و بالتالي الشرعية.

لقد أسهم القديس سانت أوسطين بشكل كبير في تبيان مجموعة هائلة من التفسيرات حول مفهوم الحرب العادلة فقد اعتبرها الحل الأمثل و البديل الأفضل نظرا لتأثير الأنماط الأخرى من الحروب على الحياة السياسية والدينية للناس،لكن و بالرغم من ذلك فتح الباب أمام المسيحيين للاشتراك في بعض أنواع الحروب .

أوغسطين اقترح نشر الحرب العادلة كآلية للدفاع عن الحقوق و كف الظلم ربما انطلاقا من اعتقاده الكبير بمدى ضرورة إفشاء السلام، و لعل آخر خطاب له في رسالة خطية مبعوثة إلى الإمبراطور الروماني داريوس الذي قام بتوقيع اتفاق سلام مع الونداليين تضمن التعهد بعدم سفك الدماء أو شن المعارك.

---

[1] -ليلى نقولا الرحباني،المرجعالسابق الذكر. ص : 36 .

صرح أوغسطين في رسالته قائلا :

" إن تجنب الحرب بواسطة الكلام بدلا من ذبح الناس بالسيف يعتبر عملا أكثر مجدا، و كذا الحال بالنسبة إلى موضوع الحفاظ على السلام من خلال السلام بدلا من الحرب ". [1]

انطلاقا من تصريح أوغسطين هذا نلمح بأنه أدرك جيدا أن السلام هو وسيلة و غاية في الوقت نفسه ، لذا لا بد من تهيئة جميع الظروف المؤدية إلى تحقيق السلام و تجسيده في الواقع المعاش بدلا من إهدار الموارد المادية و المعنوية في غمار الحروب المؤدية فعلا إلى الخراب على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و حتى الثقافي الحضاري .

لقد قدم "مايكل وولزر" تعريفا للحرب العادلة يتلخص فيما يلي :

"تلك الحرب المحدودة التي تجري وفقا لجملة من القواعد الموجهة قدر الإمكان إلى الحد من استعمال العنف والإكراه تجاه السكان العزل". [2]

مايكل وولزر هو الآخر اتجه في نفس الاتجاه الذي سلكه القديس "سانت أوغسطين" معتبرا أن الحرب العادلة ما هي في الحقيقة إلا حربا محدودة ،الهدف الأول منها هو حماية المستضعفين و الدفاع عنهم.

إذن نظرية الحرب العادلة لها تاريخ طويل تعود امتداداته إلى كل من "سانت أوغسطين" (354 - 430) ثم "توماس الاكويني" (1224 – 1274)،هؤلاء إذن يمكن اعتبارهم الرواد الأوائل المساهمين في دفع أسس تلك النظرية نحو التقدم فأفكارهم لم تعنى بمناقشة تبرير الحرب و فقط إنما تجاوزت ذلك إلى حد بحث الطرق التي يجب التحلي بها في كل الظروف حتى أصبحت مبررات القديس "توماس الاكويني" بعد ذلك نموذجا اعتمدته المدارس القانونية و رجال القانون المعروفين و الأكثر أهمية أمثال : "فرانسيسكودوفيتوريا" (1483 – 1546) و "صامويل بفندروف" و "هيغو غرسيوس" .[3]

الحرب العادلة إعلانها يقتضي توافر جملة من الشروط و المعايير التي تضفي على هذا النوع من الحروب الشرعية ، إذن الأسباب المؤدية إلى اعتماد الحرب العادلة كأسلوب لحل بعض الأزمات إنما هي في حقيقتها أسباب ذات طبيعة إنسانية وأخلاقية محضة .

---

[1] –يوسف يعقوب ، نظرية الحرب العادلة ولادة العنف المسيحي. على الرابط الإلكتروني:

http://www.plough.com/ar/articles/2012/february/just-war-theoryتاريخ الدخول : 07 /2013/02 ، 39 : 02

[2] –بلقاسم العيادي، معنى الحرب العادلة لدى مايكل وولزر.على الرابط الإلكتروني
:http://www.turess.com/alchourouk/157721، تاريخ الدخول : 2013/01/23 ، 44 : 12 .

[3] – جمال منصر ، المرجع السابق الذكر . ص: 113 .

إذن اعتمادا على ما سبق نستنتج بأن إعلان القيام بالحرب العادلة مرهون بجملة من الشروط أبرزها ما يلي :

1 –المجتمع الدولي هو المسؤول الأول عن إعلان الحرب و تقريرها (الأمم المتحدة في وقتنا الحالي) .

2 – السبب الرئيسي في إعلانها يكمن في حدوث الضرر و الأذى المنافي للطبيعة الإنسانية .

3 – لا بد أن تكون الحرب متناسبة مع ما يحقق رفع الظلم، مع ضرورة عدم الإفراط في استخدام القوة الذي قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأبرياء العزل .[1]

ما يهمنا في هذا السياق – و انطلاقا من عنوان المبحث الثاني المركز على بحث الأطر النظرية المفسرة لمبدأ التدخل الإنساني – ينبغي التركيز على موضوع تفسير نظرية الحرب العادلة لمبدأ التدخل الإنساني و فيما يلي سنتطرق لذلك بنوع من الدقة و الاختصار .

ثانيا :الحرب العادلة و التدخل الإنساني

قبل الشروع في البحث و التنقيب عن تفسير نظرية الحرب العادلة لظاهرة التدخل الإنساني لا بد من محاولة الإجابة على التساؤل التالي :

هل نستطيع الاعتقاد بأن الحرب و الصراع ظواهر صحية طبيعية تلازم حياة البشرية ،و هل هي ضرورة واجبة في العلاقات بين البشر ؟

التساؤل المطروح يوجهنا إلى الاستشهاد بالآية الكريمة الموجودة في سورة البقرة حول ضرورة الصراع والحرب في العلاقات التي تحكم البشر، قال الله تعالى في كتابه الحكيم:

" و لو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض و لكن الله ذو فضل على العالمين". الآية 251 سورة البقرة.[2]

اعتمدنا على هاته الآية الكريمة من أجل أولا البرهنة على ضرورة الصراع و الحروب في العلاقات بين مختلف التجمعات البشرية و الأطياف، فكما أشار الله تعالى في الآية الكريمة أنه لو لا التراع و التصادم في المصالح بين الناس على اختلافاتهم لفسدت الأرض .

[1]- أحمد هلتالي ، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعدالحرب الباردة . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2009/2008 ، ص: 50 .

[2] -القرآن الكريم، سورة البقرة. الآية: 251 .

و في نفس السياق ينظر إلى الحرب من الناحية الأخلاقية على أنها ليست آفة أو عمل سلبي بشكل كلي ومطلق أو داء و إنما في الحقيقة هي أعراض ذلك الداء .[1]

و بالتالي نستطيع التسليم بالفرضية القائلة بأن الحرب، النزاع و الصراع هي ظواهر صحية بمعنى عندما نقول ظاهرة الحرب هذا لا يعني أنها تنصرف إلى الجوانب السلبية و فقط إنما قد تعلن هاته الحرب أصلا من أجل إيقاف تمرد، انتهاك لحقوق ، أو ظلم .

عموما نستطيع القول بأن الحروب غير العادلة هي تلك التي تهدف إلى إشباع نشوة السيطرة على الغير مع السعي نحو إشباع الرغبة في الإبقاء على الروح العسكرية و تحصيل المزيد من المجد العسكري، و خلاصة القول تشير إلى أن الحروب العادلة هي الحروب الدفاعية والحروب التي أمر بها الله تعالى،أيضا الحروب التي يكون الغرض منها مساندة وحماية الحلفاء من أي نوع من الأضرار .[2]

اعتمادا على ما تم الادلاء به نطرح التساؤل التالي :

الحرب العادلة و ظاهرة التدخل الإنساني توافق أم تعارض ؟

طبقا لانتشار الحروب في عالمنا المعاصر و بروز أشكال جديدة متنوعة و متعددة من العنف و على رأسها الحروب الأهلية، التطهير العرقي ، المذابح و الإرهاب و إلى جانب هذا كله ظهور ما يعرف بالتطور الهائل للطاقة التدميرية للأسلحة النووية المعاصرة و ما رافق هذا من تغيرات على الساحة الدولية خصوصا بعودة متغير الأخلاق في العلاقات الدولية و ذلك من خلال التركيز على دعم عمليات التدخلات الإنسانية و ما يثار من تساؤلات سياسية وأخلاقية حول مستقبل النظام العالمي،إذن نظرا لكل هاته التحولات الهامة برزت الحاجة للعودة إلى تراث الحرب العادلة لذا شهدت هاته الأخيرة تجديدا أو بالأحرى إحياءا في الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة عبر مساهمة الفيلسوف الأمريكي "مايكل وولزر" الذي يعد من أهم منظري فكرة الحرب العادلة في الفلسفة السياسية الراهنة فبصدور مرجعه المسمى : "حروب عادلة و غير عادلة" في العام 1977 زاد التأكيد على المتغير المثالي الأخلاقي في العلاقات الدولية فالكتاب تناول بشكل مفصل و دقيق قضية التفكير الأخلاقي المثالي في العلاقات الدولية .[3]

فكرة التدخل الإنساني ما هي في الحقيقة إلا تعبير عصري عن فكرة قديمة أطرها فقهاء القانون الكنسي وهي فكرة الحرب العادلة التي طورت معالمها و أسسها العامة من قبل القديس "سانت اوغسطين" و"هيغو غروسيوس"إلخ...

---

[1] -ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات . ط.1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص : 249 .

[2] -محمد غازي ناصر الجنابي ،المرجع السابق الذكر . ص: 22 .

[3] -بلقاسم العيادي ، مرجع سبق ذكره .

في الأخير ما يسعنا القول إلا أنه بالرغم من تأكيد البعض على فكرة انهيار نظرية الحرب العادلة إلا أن هذا الإطار النظري لا يزال يمثل الوجهة المناسبة للتقييم الأخلاقي لكل أنماط التدخل في شؤون الدول الأخرى،فالحق النظرية تبين لنا الحالات التي لا بد على الدولة أن تلجا فيها للحرب بشكل شرعي أو قانوني،باختصار إعلان الحرب مرهون بتوافر الشرط العادل الأخلاقي الإنساني لقيامها . [1]

و كخلاصة عامة لما قمنا برصده من نقاط تجدر الإشارة إلى القول بأنه إذا كانت الحرب العادلة هي تلك الحرب التي تتصف بالعدالة في اللجوء إليها و في طريقة سيرها ، إلا أنه لكي يتماشى هذا الطرح مع العصر الحالي لا بد أولا من تكييف جل المعايير التي تقوم عليها هذه النظرية تكييفا قانونيا ، فاللجوء العادل إلى الحرب هو الذي يرتكز على مبرر عادل و هو الدفاع عن حق كما يجب أن يصدر عن سلطة شرعية أي الذي تقره المجموعة الدولية عن طريق الأمم المتحدة بغرض تحقيق السلام الذي تسعى إليه الحرب العادلة . [2]

أما بخصوص السير العادل للحرب فهو الذي تشمله النية الحسنة المستقيمة عن طريق احترام القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية ، و في ظل نظام دولي يسوده الاهتمام بالمؤسسات و الأعراف الدولية حيث تخضع الأعمال العسكرية لقواعد بعض الأطراف فتحدد المفاهيم القانونية من دفاع شرعي و حق تقرير مصير و سلم و أمن دوليين إلى غير ذلك بما يتلاءم مع مصالحها .[3]

و كاستنتاج عام حول هاته البيانات المقدمة نلاحظ بأن مبادئ الحرب العادلة تنقسم إلى جزأينأولها يتمثل في أحقية قرار المشاركة في حرب معينة،أما الجزء الثاني يتعلق بقانون الحرب فهو يشير إلى قواعد الأخلاق التي تحكم طريقة سير الحروب أيا كان نمطها ، و بالتالي نستنتج أن الحروب جميعا سواء تلك العادلة أو غير العادلة تتقيد بجملة من الشروط والمعايير التي لا بد من احترامها وعدم تجاهلها من قبل المسؤولين المباشرين عنها .

في الأخير ما علينا إلا التذكير هاهنا بأن غموض كبير يبقى مرتبط بمدى مشروعية هاته الحرب على المستوى الدولي خصوصا في وقتنا الراهن، لهذا الإشكال الذي يبقى قيد الطرح يشير إلى : هل يمكن الاعتقاد الجازم بأن الحروب الدائرة حاليا هي حروب عادلة حقا أم العكس ؟

هذا ما سوف نستشفه من خلال العناصر اللاحقة من الدراسة .

---

[1] -أيمن السيد شبانة ،المرجع السابق الذكر . ص: 52 .

[2] -كهينة العباسي ، المفهوم الحديث للحرب العادلة. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم القانون ، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي و العلوم السياسية ، 2011 ، ص : 05 .

[3]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

بادئ ذي بدء سنورد الأسس العامة التي تقوم عليها النظرية الواقعية و من ثم الانتقال إلى البحث عن التفسير العام المقدم من قبل أنصار هذا الإطار النظري حول مبدا التدخل الإنساني .

أولا :أسس النظرية الواقعية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الواقعية كنظرية سياسية تهدف لدراسة عوامل القوة، الحروب والنزاعات في فهم سلوكيات الدول باعتبار أن هذه العوامل عوامل مؤثرة في علاقاتها بعضها ببعض دونما اهتمامها بما يعرف بالقيم الأخلاقية و المثل دراسة ظواهر العلاقات الدولية .

فالنظرية بالأساس تركز على الدولة القومية معتبرة أنها وحدة التحليل الأساسية انطلاقا من أن الإمكانيات المادية والمعنوية المتوفرة لديها هي التي تلعب الدور المحوري في تحديد نتيجة الصراع الدولي و القدرة على التأثير في سلوك الآخرين باشتراط أن تلك القدرات تتعدى الجوانب العسكرية المادية خصوصا من الناحية الكمية ، فعوامل القوة القومية للدولة لا تقتصر فقط على الأبعاد العسكرية بل تتعدى ذلك لتشمل مستويات أخرى عديدة على رأسها التطور التقني الحاصل في عالمنا المعاصر ،الأوضاع السكانية ،المصادر الطبيعية، العوامل الجغرافية، كما لا ننسى جانب آخر له تأثيرات واضحة على جل القطاعات ألا و هو شكل الحكومة ،القيادة السياسية والأيدولوجية المتبناة.[1]

إذن الواقعية في الحقيقة عبارة عن مقاربة نظرية في دراسة العلاقات الدولية تعود جذورها الفكرية إلى عمق التاريخ ،كما أنها تمثل رد فعل مباشر على الأسس المتبناة من قبل المدرسة المثالية و التي تعتمد على دعم مبادئ الأخلاق الدولية * في العلاقات الدولية .

أنصار المدرسة الواقعية تبنوا مجموعة من المنطلقات الفكرية الأساسية في بنائهم للنظرية الواقعية أبرزها على الإطلاق تتمثل في المرتكزات التالية:

---

[1] -محمد منذر،المرجع السابق الذكر. ص : 33 .

* - مبادئ الأخلاق الدولية عبارة عن مجموعة من المبادئ التي يمليها الضمير و تفرضها الأخلاق على الدول في تصرفاتها تجاه غيرها من الدول والكيانات، فالغرض منها هو الحفاظ على المصالح القومية الحيوية لتلك الدول طبعا دون التزام قانوني من جانبها ، ففي الواقع تشغل مبادئ الأخلاق الدولية مكانا وسطا بين المجاملات الدولية و قواعد القانون الدولي فهي تقرب من الأولى من حيث أن ليس لها صفة إلزامية قانونية ، وتقرب من الثانية من ناحية أن مراعاتها تفرضها طبيعة مصالح الدول فالإخلال بها و عدم الالتزام بها يؤدي إلى تعريض تلك المصالح المشتركية بين الدول إلى الخطر الأكيد ، ناهيك عن حدوث ثوران الرأي العام العالمي والمحلي ضد الدولة المخلة لذا غالبا ما نجد الكثير من الدول تحرص على التقيد بها هادفة من خلال ذلك إلى الحفاظ على مصالحها بالدرجة الأولى ثم تجنب مهاجمة الرأي العام لها . للمزيد راجع : علي صادق أبو هيف ، المرجع السابق الذكر . ص – ص 68 – 69 .

القوة ،المصلحة القومية و ميزان القوى.

فبالحديث عن القوة نستطيع القول بأنها تمثل فكرة ضاربة في التاريخ و في أعماق الثقافات العالمية و حتى على المستوى الأكاديمي فقد اعتبرت القوة فكرة مركزية عند العديد من الباحثين في ميدان العلاقات الدولية أمثال : تريتشكا ، نيكولا سبيكمان ، جورج كنان ، هانز مورقانتو ، أرلوند وولفرز ، هنري كسنجر ، بول كندي و ستانلي هوفمان.

و اعتمادا على الإسهامات العلمية التي قدمها هؤلاء الأكاديميين نستنتج بأن القوة هي أداة التأثير في العلاقات الدولية، فهي تشكل جانب رئيسي في أي علاقة و لا يمكن بأي حالة من الأحوال عزلهاأو التعاضي عنها في أي جانب من الجوانب المرتبطة بهذه العلاقة .[1]

التعريف العام للقوة يتضمن أن هاته الأخيرة عبارة عن :

"مفهوم مأخوذ من فكرة السلطة كمفهوم أساس في العلوم السياسية،[2] فالعلاقات الدولية حسب رواد المدرسة الواقعية و على رأسهم المنظر "هانز مورقانتو" هي علاقات قوة في حقيقتها لا تخضع إلا لقانون واحد هو المصالح القومية". [3]

لكن القوة عرفت تحولات كبيرة تبعا لمجموع المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي ،خصوصا في الفترة التي تلت الحرب الباردة و بروز نظام القطب الواحد و الذي مثلته الولايات المتحدة الأمريكية .

فالأستاذ الدكتور "وليد عبد الحي"أبرز لنا تحول العلاقات الدولية إلى علاقات كونية أو ما عرف بالعلاقات الكلانية في عدة مظاهر أهمها :

"التحول البارز في مفهوم القوة ،فبعد أن كانت هاته الأخيرة – و اعتمادا على المفهوم التقليدي للقوة المؤسس من قبل أنصار النظرية الواقعية أمثال كوتيليا و تريتشكا و كيسنجر و جنتز – يعني الثقل المعادل اقتباسا من مفهوم نيوتن للقوة بأنها :

لكل فعل رد فعل مساو له في القوة و معاكس له في الاتجاه،إلا أن المعنى الجديد للقوة يوحي بأنها لا تقاس بالعوامل الكمية و إنما بالنتائج المترتبة عنها".

---

[1] -بونوار بن صايم ، القوة و التأثير في العلاقات الدولية . "محاضرة في مقياس نظريات العلاقات الدولية" ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية: 2007/ 2008 .

[2] -بونوار بن صايم ،العلاقات الدولية الموضوع و المناهج. "محاضرات في مقياس مدخل لعلم العلاقات الدولية" ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية : 2006/ 2007 .

[3] – المرجع نفسه.

كما يرى الدكتور "عبد الحي وليد" و في نفس السياق أن المفهوم الكلاسيكي قد مسه الضرر والمتمثل في تفتت مركزية القوة،بمعنى أن السلطة السياسية هي المتحكم الرئيس بكل متغيرات القوة فتسخرها طبعا لأغراضها ،إلا أن القوة أصبحت موزعة بين العديد من اللاعبين داخليا وخارجيا كالأحزاب السياسية ،الرأي العام ،جماعات الضغط والمنضمات الإقليمية ، الدول والرأي العام العالمي . [1]

فلهذا أصبحت القوة و المصلحة اللتين تضمان طرفا العلاقات بين الدول نسبية غير مطلقة بفعل غرض البحث عن علاقات دولية حيوية يحكمها معيار التضامن و الاعتماد المتبادل. [2]

المتتبع لمضمون الفكرة السابقة يستنتج مباشرة أنه تم الاعتماد على رأي الدكتور "وليد عبد الحي" حول التحول الذي عرفته القوة و المصلحة لم يكن عبثا بل له دلالة واضحة ربما – حسب رأينا – تكمن تلك الغاية في أن التحول هذا– و الذي أحدث بدوره تغييرا على طبيعة العلاقات الدولية التي أصبحت محكومة بمعايير التضامن، التعاون والاعتماد المتبادل – من شأنه تبرير اعتماد التدخل لدواع إنسانية كآلية لها دور فعال في إضفاء السلم و الأمن الدوليين على مستوى المجتمع الدولي.

أما بالنسبة لمفهوم توازن القوى فهو الآخر لا يقل أهمية عن مفهوم القوة،على اعتبار أن هذا الأخير حظي بمعاني متعددة فقد استخدم في عدة أشكال و معان :

أشار "سدني فاي"إلى توازن القوى بأنه :

"التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية و القادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين " .[3]

إذن التوازن في المعنى العام يشير إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف ، أما مفهوم توازن القوى لا زال موضوعا محاطا بالكثير من الغموض في أوساط الباحثين السياسيين إلا أنه و بالرغم من ذلك كله يبقى موصوفا بأنه تلك السياسة التي ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة و أن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها و أمنها و مركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة فإن رائدها في ذلك هو ضرورة تحقيق

[1] -عامر مصباح ،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2006، ص: 133.
[2]- آلان بلانتي ، المرجع السابق الذكر.ص:178 .
[3] -ثامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق الذكر. ص – ص: 267 – 268 .

توازن القوى لذا لا بد من التأكيد على أن توازن القوى يمثل بحق سلاح في تنظيم استخدام القوة و السيطرة عليها.[1]

المصلحة القومية هي الأخرى أخذت حيزا كبيرا في اهتمامات أنصار المدرسة الواقعية معتبرين أن المصلحة هي المعيار الدائم فمن خلالها فقط ترسم القرارات والأفعال السياسية من قبل صناع القرار في الدولة و توجه وجهة معينة .[2]

ثانيا :النظرية الواقعية و التدخل الإنساني

بالنسبة لقضية تفسير النظرية الواقعية لعملية التدخل الإنساني يشوبها نوع من التعقيد والتضارب في الآراء إلا أننا سنحاول من خلال هذا العنصر استخلاص النتائج العامة حول مجموع تلك التفسيرات الواردة بهذا الشأن .

أولا لا بد من الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية مفادها أن المدرسة الواقعية تضمنت اتجاهات مختلفة أبرزها الواقعية الهيكلية و التي مثلها "كينث والتز"أيضا الواقعية التقليدية الممثلة من قبل المنظر "هانز مور قانتو" و الواقعية البنيوية (الواقعية الجديدة) و الواقعية الدفاعية ، الواقعية الهجومية و الواقعية التقليدية المجددة .

حقا النظرية الواقعية تعددت اتجاهاتها إلا أنها في الواقع تشترك من حيث أيديولوجياتها القائمة والمتركزة أساسا حول السعي نحو المزيد من تحصيل للقوة ،و تركيز الاهتمام على الأمور المتعلقة بقضايا الأمن و الدفاع عن المصالح القومية.[3]

بما أن القوة و التحصيل المتزايد لها هو الهدف الأسمى للوحدات الدولية حسب رأي رواد الطرح الواقعي إذن حتما قضية التدخل الإنساني لها علاقة جوهرية بمفهوم القوة و هذا ما سنحاول الكشف عنه لاحقا من خلال محتويات هذا العنصر.

أنصار المدرسة الواقعية أكدوا من خلال إسهاماتهم المتعددة على أن الدول مستقبلا سوف تستمر في تحديد اهتماماتها الأمنية وفقا لمعيار مصالحها الخاصة ،هذا الافتراض مبرر في الواقع انطلاقا من الاعتقاد السائد حول طبيعة العلاقات الدولية التي هي في الحقيقة علاقات صراع من أجل القوة لا غير هذا ما أكده الرائد المنظر "هانز مورقانتو" في العديد من تصريحاته و لعل قوله الموالي يؤكد على ذلك .

---

[1] –ابتسام حاتم علوان و دينا محمد جبر ، الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورةالسياسية و تأثيرها على توازن القوى . على الرابط الإلكتروني : http://www.iasj.net/iasj%3ffunc%3Dfulltext%26ald%3D27060، تاريخ الدخول : 2013/08/23، 12:20 .

[2] –ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سبق ذكره . ص: 216

[3] –جمال منصر ، المرجع السابق الذكر. ص: 219 .

يقول هانز مورقانتو : " إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناءا على القوة".[1]

اعتمادا على ما سبق نستطيع القول بأن القوة ، المصلحة و توازن القوى مفاهيم متكاملة مترابطة فأنصار المدرسة الواقعية اعتمدوها كوحدات للتحليل بناءا على مجموعة من الاعتبارات التي تتلاءم و الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية ، لهذا يعد توازن القوى الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار و تسوية الخلافات الحاصلة على المستوى الدولي .

و من أجل شرح و تبسيط ترابط و تكامل تلك المفاهيم أكثر لا بد من الإشارة إلى أن المصلحة هي القوة ، فالمصلحة تفترض صراعا أو تهديدا مستمرا للولوج إلى مرحلة الحرب لذا فإن السلام الدائم الثابت و النهائي يصعب تحقيقه في واقعنا المعاش، فالدولة تحاول و بشتى الطرق تجنب الوقوع في غمار الحرب عن طريق تحقيق توازن القوة مع غيرها من الدول،إذن هنا تبرز لنا أهمية مفهوم توازن القوى الذي يمثل الأداة الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار على كافة الميادين والمستويات طبعا لما له من دور فعال في تسوية الخلافات الدولية .

إجمالا اعتبر أنصار هذه النظرية أن القانون الدولي العام ما هو في الحقيقة إلا وسيلة تخدم المصالح السياسية فوظيفة القانون الدولي العام الرئيسية – حسب رأيهم- هي المحافظة على الأوضاع الواقعية التي تفرزها أو بالأحرى تولدها القوة ، بصيغة أخرى أكثر وضوحا جعل هذه المواقف التي هي محصلة للقوة في المجتمع الدولي متصفة بالطابع القانوني .

لقد أجمل أغلب رواد هذه النظرية الغايات المحورية في الوقت الراهن للقانون الدولي في الحفاظ على الكرامة الإنسانية و الحرية العامة للأفراد، و لعل تقنين العديد من التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان و تأصيلها دليل على ذلك.[2]

---

[1] -نقس المرجع، ص:120.

[2] - منتصر سعيد حمودة ،المرجع السابق الذكر. ص: 71 .

كما فصلنا فيما سبق القوة *، المصلحة، الأمن و السلام كلها مؤشرات تبين من خلالها المدرسة الواقعية أسسها النظرية و تبررها في الواقع، فبالنسبة لعملية التدخلات الإنسانية نجد أن النظرية الواقعية تحفظت نوعا ما بشأنها اعتبارا بأن تلك العمليات تستهلك قوة الدولة في جوانبها المادية و المعنوية ، كما أن الدول في ظل النظام الدولي المفتقر لسلطة دولية محددة تلقى على عاتقها مسؤولية حماية الدول من بعضها البعض، لذا يتوجب على كل دولة أن تلقى لنفسها مدخلا للاستمرار في البقاء والوجود معتمدة في ذلك على ذاتها . و حتى بالنسبة للأخلاق في العلاقات الدولية هي خاضعة في رأيهم لظروف الزمان والمكان، ففي الحين الذي تصبح فيه عائقا أمام تحقيق أهداف الدولة الرامية إلى تعزيز المزيد من القوة في عالم يعاني من ندرة مصادر القوة لا بد في هاته الحالة من التخلي عن المبادئ الأخلاقية المثالية ، فالتدخل هاهنا يبقى مرهون بحماية مصالحها الوطنية الحيوية و بغرض زيادة قوتها بما يضمن استمرار هيمنتها على النظام الدولي خصوصا إذا كانت دولة عظمى . [1]

---

* –القوة ما هي إلا إحدى أهم الوسائل و الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ، و للإشارة فإن مفهوم القوة هو مفهوم شامل يستند إلى جملة من العوامل السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية و البشرية هاته الأخيرة التي تؤثر في بعضها البعض لذا فهي تعد عاملا فاعلا في تحقيق سياسات الدولة على مستوى العلاقات الدولية ، و هناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات ما بين الدول أهمها التدخل المباشر كالحرب العسكرية و استخدام القوة بشكل مباشر و غير مباشر وذلك عن طريق اعتماد أسلوب المؤامرات وحرب العصابات و التحالفات الجماعية ، و تحالفات سياسية كالحلف الأطلسي ، وتحالفات سياسية اقتصادية كالاتحاد الأوروبي .

كما أن هناك نمط آخر من التدخلات والممثل بالتدخلات غير المباشرة كالعقوبات الاقتصادية والسياسية أو ما يسمى بأسلوب الحرب غير المعلنة.

و لعل من أهم الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة على المستوى الدولي هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة هاته الأخيرة التي بدأت تظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية و تحديدا في حقبة الحرب الباردة التي أفرزت عامل تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بغرض تنظيم كل ما يتعلق بمسألة القوة من مجالاتها و حدود استخدامها و شروط الاعتماد عليها . للمزيد من التفاصيل حول مظاهر استخدام القوة في العلاقات الدولية انظر: محمد وليد إسكاف ، حق استخدام القوة و دوره في العلاقات الدولية . من الموقع الإلكتروني :

http://www.achr.eu/art575.htm ، تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 00:07.

1– محمد عبد الرحمن يعقوب،المرجع السابق الذكر. ص : 51

يتوضح جليا ها هنا أن القوة فعلا تبقى المحرك الأساس و الهدف الأسمى لدى الدول،فالتدخل الذي يؤدي بشكل أو بآخر إلى انتقاص القوة – حسب رأي رواد المدرسة الواقعية – لا بد من تجنبه كل الاجتناب ، أما الحالات التي ترى فيها الوحدات المتدخلة فرصا لزيادة القوة وتحقيق القدرة على استخدامها في علاقاتها الخارجية فالأمر هنا يختلف فإمكانية اعتماد أسلوب التدخل تصبح واردة فعلا .

و كخلاصة عامة نقول في هذا الإطار بأن التدخل الإنساني يبقى مرهون بعوامل القوة و المصلحة لا غير.

ما تم الإدلاء به في الفكرة السابقة لا يعني أن الأخلاق و المبادئ المثالية – حسب رأي الواقعيين – تبقى دائما في الحياد ببساطة لأن المدرسة الواقعية تعتبر أن هناك بعض القيم والمعايير الأخلاقية التي تستخدم أكثر من بعض القيم الأخرى لسبب محدد فقط هو أن تلك القيم من شأنها خدمة المصالح أكثر من غيرها .[1]

باختصار نظرة الواقعيين للتدخل الإنساني تؤكد على أنه مرهون بالمصلحة القومية للطرف المتدخل في شؤون غيره من الدول ،و الهدف الأول و الأخير من ذلك الفعل أي فعل التدخل هو السعي نحو زيادة القوة ، و في الواقع لا وجود للأخلاق في السياسة الدولية لذلك استنتج أنصار هذا الطرح الواقعي أن التدخل الإنساني هو مجرد حجاب لتغطية مجموع المصالح القومية الحيوية . [2]

و في نفس السياق يدعوا أنصار النظرية الواقعية بإلحاح إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة الالتزامات الدولية للدول، فلا بد على هاته الأخيرة أن تتدخل إلا في الحالات التي تستوجب منها حماية الاستقرار الدولي لمنع انعكاسات أعمال العنف التي تهدد مصالحها الوطنية بشكل أو بآخر، مع اقتراحهم لضرورة الحفاظ على مبدأ السيادة الذي من شأنه توفير الاستقرار الدولي والمقلل في الوقت نفسه لتكاليف التدخل الإنساني في الكثير من الأحيان .[3]

و كاستنتاج عام حول ما تم التعرض إليه من خلال مضامين هذا المطلب نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأن المنهج الواقعي حقيقة هو المنهج الأكثر اتصالا بالواقع الدولي و المهتم الأكبر بالتعبير عن أوضاعه مركزا في تحليله للوقائع والأحداث على معطيات القوة و المصلحة الفكرتين الراسختين في أذهان الكل بدءا بالنخب السياسية المعبرة عن أعلى المراتب في الدول ووصولا إلى أسفل شرائح المجتمع .

---

[1]- ليلى نقولا الرحباني ، المرجع السابق الذكر. ص: 59 .

[2]-المرجع نفسه، ص:60.

[3]- محمد عبد الرحمن يعقوب،مرجع سبق ذكره .ص:51.

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية

قبل الشروع في تحديد تفسير النظرية الليبرالية لمبدأ التدخل الإنساني سننطلق أولا من تلخيص النقاط الرئيسية المرتبطة بالمفهوم العام للنظرية، ثم حصر أهم المبادئ التي تقام عليها فها هنا فقط نستطيع وصف و تحليل الجوانب المتعلقة بذاك التفسير .

أولا -النظرية الليبرالية : المفهوم العام والمبادئ العامة

الليبرالية مصطلح مشتق من كلمة الحرية الإنجليزية و هي في واقع الأمر عبارة عن مذهب فكري ذو فلسفة قائمة على أن الحرية ضرورية و هامة في حياة الإنسان فهي المبدأ الهدف والأصل في حياته.

عموما تتركز أفكار المذهب الليبرالي على دعم اعتناق الجماعات و الأفراد لما يشاؤون من أفكار و التعبير عنها بشكل مطلق دون أية قيود لذا فإن الشخص الليبرالي هو ذاك الشخص المؤمن بالحرية المطلقة فنجد أنه دائما يدعوا للتحرر من القيم الموروثة من المجتمع .[1]

و لمزيد من التفصيل حول مصطلح الليبرالية يمكن القول أنها كلمة تعود إلى اتفاق جماعي بين الدول الصناعية المتطورة راغبة هاته الأخيرة من وراء ذاك الاتفاق من الحفاظ على التجارة المفتوحة مع محاولة تأكيد أو بالأحرى تجسيد خفض حماية الإنتاج الوطني في الأسواق العالمية ودعم سياسات إفقار الجار في الواقع .[2]

كما أن أغلب الدول المتبنية لأسس المنتظم الليبرالي تهدف – و كما هو في المرحلة الراهنة –إلى توسيع الأسواق وضم أسواق جديدة خارجية إلى سلطانها ، كما أنها تنزع في بعض المواقف التي تهدد أهداف سياستها العليا إلى تبني سياسات الحماية و التدخل المباشر للدولة ، فهذا النمط من السياسات كفيل بحماية السلام الأهلي والدفاع عن الغزو الاقتصادي الخارجي .[3]

---

[1] -إبراهيم نعيم الظاهر،المرجع السابق الذكر. ص : 33 .

[2] –مارتين غريفيتش و تيري أوكالاهان ،المرجع السابق الذكر. ص : 303 .

[3] -أمين سمير و برهان غليون،حوار الدولة و الدين.ط.1، بيروت: دار الفرابي، 2003 ، ص : 172 .

كخلاصة عامة نستطيع إدراج أهم الملامح الرئيسية لليبرالية المعاصرة * و التي تكمن في ثلاث نماذج أساسية منذ سبعينيات القرن العشرين وإلى يومنا هذا .

1 – نموذج حيادي يمثله رولزجون الفيلسوف الأمريكي و لارمور .

2 - نموذج قائم على الصورة المثالية (الكمالي) و قد مثله دوركين و راز .

3 – نموذج التسوية المؤقتة و المقتبس من أفكار هوبز و هو ممثل من قبل أنصار المنفعة الفردية .

إذن في الواقع تمثل مجموع هذه النماذج إستراتيجية للدفاع عن الليبرالية ضد ناقديها المنتمين لتيارات فكرية أخرى مناقضة لها باستثناء نموذج التسوية المؤقتة و الذي اعتبره أصحاب النموذجين الآخرين عائق يمنع الدفاع عنها أمام التحديات التي تمثلها التيارات الفكرية الأخرى .[1]

---

* – الليبرالية في القرن العشرين تعرضت لتغيير ذي دلالة في توكيداتها فمن الملاحظ جليا و منذ أواخر القرن التاسع عشر شرع العديد من الليبراليين في التفكير بخصوص شروط حرية انتهاز الفرص أكثر من التفكير في شروط هذا القيد أو ذاك ، و أخيرا انتهوا إلى أن دور الحكومة ضروري على الأقل من أجل توفير الشروط التي من خلالها يستطيع الأفراد الحفاظ على قدراتهم و طاقاتهم .

في الواقع لقد تعدد مجالات الليبرالية في العصر الراهن و هذا متوقف بطبيعة الحال على النشاط الإنساني ، أيضا اعتبارا بأن الليبرالية مفهوم شمولي يتجلى بإرادة الإنسان و حريته التامة في تحقيق هذه الإرادة ، فالليبرالي غالبا ما يرى في الحرية أصل الإنسانية الحقة فهي خير دواء لأي نقص أو ضعف و لعل أهم تلك المجالات على الإطلاق نجد المجال السياسي و الاقتصادي .

فبالنسبة لليبرالية السياسية و حسب ما عبرت عنه موسوعة لا لاند الفلسفية هي عبارة عن مذهب سياسي يتبنى فكرة أنه من الواجب و الضروري أن تزداد و إلى أبعد الحدود الممكنة استقلالية السلطة التشريعية و القضائية عن السلطة التنفيذية ، كما يتوجب ضمان القدر الأكبر من الضمانات للمواطنين بهدف مواجهة تعسف الحكم .

أما بخصوص الليبرالية الاقتصادية فهي الأخرى عبارة عن مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا يحق لها تولي وظائف ذات صبغة اقتصادية صناعية وتجارية ، و انه لا يحق لها بتاتا التدخل في العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأفراد و الطبقات أو الأمم ، من هنا نلاحظ جيدا بأن الليبراليون يساندون وبشدة فكرة حرية حركة المال و التجارة ، حرية العمل والتعاقد و حرية ممارسة أي نشاط اقتصادي . للمزيد من المعلومات المفصلة حول مفهوم الليبرالية و أهم أسسها راجع : عبد الرحيم بن صمايل السلمي ، الليبرالية نشأتها و مجالاتها . من الموقع الإلكتروني : http://www.kfu.edu.sa/ar/mediacenter/services/favorites/Documents/saydelfaoad/ تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 09:15 .

[1] -ياسر قنصوه،الليبرالية.. إشكالية مفهوم. ط.1 ، القاهرة : رؤية للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص: 197 .

الدولة تمثل بالنسبة لهذا التيار رابطة مدنية أو اتحاد مدني لذلك فهي تقوم على حرية الفرد واستقلاليته مع تأكيدها وحرصها على دعم عملية المشاركة الأخلاقية. [1]

من أجل إبراز المبادئ العامة التي تقوم عليها النظرية الليبرالية نستطيع إدراج السمات العامة للنظام الليبرالي و التي تتلخص فيما يلي:

- السيادة للشعب فالشعب هو المسؤول الأول عن تحديد الإرادة العامة للأمة .

- الدستور يقوم بأدوار تحديد المسؤوليات الصلاحيات و الموازنات فهو الذي ينظم يحكم و يتحكم في العلاقة بين مؤسسات النظام المختلفة .

- التركيز على استخدام العقل و المنطق في إدارة شؤون الدولة و سياساتها الداخلية و الخارجية فهو نظام يهتم بالموضوعية بعيد كل البعد عن ظاهرة الشخصنة أو التملك مع امتلاكه لجهاز بيروقراطي قوي متماسك و معقد التركيب.

إجمالا نستخلص أن النظام الليبرالي ينطلق من جملة من المعايير التي تتحكم في عملية إدارته للشؤون الخاصة بالحكم وهي : احترام الآخر القبول بالوصول إلى حل وسط مع الأطراف الأخرى مع احترام الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها وتداول السلطة سلميا .[2]

إذن هنا نستنتج أن فعالية النظام و قدرته على التكيف مع الأوضاع السائدة و المتغيرة التي لا تعرف الثبات تتحقق عند الحد الذي يصبح فيه النظام قادر على تحويل القوة إلى حق و الكم إلى نوع بمعنى رفع مستوى الحياة والوصول إلى ما يعرف بدولة الرفاه الاجتماعي .

ثانيا:النظرية الليبرالية و التدخل الإنساني

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن الدول دائما تفكر طبقا لقيمها و مبادئها الأساسية وهي في الأغلب داخلية عندما تقوم بإدارة و تخطيط الأمور المتعلقة بعلاقاتها الخارجية الدولية ، ففي فترات زمنية تاريخية ماضية نظر إلى تلك القيم على أنها تؤثر بشكل سلبي على مسار العلاقات الدولية لكن و مع بروز الديمقراطية كآلية للحكم فإن التأثير هنا تغير نحو الوجهة الإيجابية وذلك يمكن إثباته في الواقع بشكل ملموس .

---

[1] - ثامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق الذكر. ص: 31 .

[2] -محمد أمين دبور،نظم سياسية مقارنة . ج.1 ، د.د.ن، 2012 ، ص : 52 .

إذن إذا ما طبقت العمليات الديمقراطية الداخلية على إدارة العلاقات الدولية فإنها تكون حتما بمثابة حل ناجع أمثل للتحديات و الصعوبات المطروحة على الصعيد الدولي العالمي فمن شأنها تقديم السياسة المتبعة في وقت تلك الأزمات .[1]

عموما يمكن التسليم بالافتراض القائل بأن الديمقراطية قد تكون أسوا شكل من أشكال الحكم على الإطلاق ولكنها في نفس الوقت تمثل المفتاح الرئيس لإدارة الاعتماد المتبادل على الصعيد العملي .[2]

و على ذكر الديمقراطية نستطيع الجزم بأنها نتاج الليبرالية و هي تعني إجمالا حكم الشعب للشعب بمعنى أن السيادة للشعب و ليس فرد بعينه أو جماعة معينة فكيفية ممارسة الشعب للسلطة تتوقف على طبيعة النظم السياسية السائدة ، لكن هذا لا يعني أبدا بأن الديمقراطية مقتصرة على الحكم و السلطة وحسب بل هي نمط للعلاقات الإنسانية سواء بين المواطنين بعضهم ببعض أو بينهم و بين السلطة القائمة على شؤونهم كما لا ننسى التذكير بأنها فعلا إيمان بحقوق الإنسان وحرياته تقوم بتجسيد العدالة و الحضارة .[3]

نستنتج من هنا أنه كلما ارتفعت نسبة الديمقراطيات في العالم قلت بالضرورة احتمالات نشوب الحروب ،والديمقراطية تمثل حقا حسب رأي هؤلاء الرواد آلية من آليات ترقية و تجسيد الأمن الدولي و هذا ما يعبر عنه باصطلاح السلام الديمقراطي * .

---

[1] -مارش بيتر، المرجع السابق الذكر. ص: 70 .

[2]- المرجع نفسه، ص: 71.

[3] -أحمد قحطان سليمان الحمداني ، النظرية السياسية المعاصرة. ط.1، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،2003، ص–ص : 136 – 137.

* – السلام الديمقراطي أو ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي التي تعود إلى كتاب إيمانويل كانط الموسوم : " السلام الدائم" و المنشور عام 1795 وحقا نستطيع اعتبار ذلك المرجع إنتاجا فكريا عظيما سبق تأكيد البحوث الإمبريقية الميدانية لها في الظهور، باختصار تعني النظرية أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها و لعل أهم عامل أدى إلى إحياء و بعث تراث النظرية و العمل جديا على تطوير أوجه قصورها هو اندلاع الحرب العالمية الأولى و ما خلفته من دمار و خراب مس جميع مناطق العالم . للمزيد راجع : سعيد الصديقي،"السياسة الخارجية والديمقراطية تعارض أم توافق". المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 15 ، الصادر بصيف 2007 ، ص : 151 .

انطلق أنصار المدرسة الليبرالية في عرض إسهاماتهم النظرية من الفكرة القائلة بأن الدول ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية معتبرين أن هناك العديد من الفواعل الدولية الأخرى بجانب الدول لها تأثيرات واضحة وهامة في النظام الدولي*، و من أبرز أولئك الفاعلين نجد على سبيل المثال لا الحصر الناشطون في مجال حقوق الانسان، منظمات المجتمع المدني والشركات الدولية متعددة الجنسيات و حتى الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل خطرا فعليا له تأثير متزايد و متنامي في مسار العلاقات الدولية ،و بالتالي التأثير في استقرار النظام الدولي . لكن و مع هذا الاعتقاد المطروح من قبلهم إلا أنهم اعترفوا صراحة بأن الدول هي الفاعل الأسمى و الأكثر أهمية في العلاقات الدولية مبررين ذلك بضرورة التركيز على أبعاد مختلفة للأمن و أنماط متعددة متنوعة للتنمية.[1]

إجمالا الفكرة الهامة التي لا بد من الإشارة إليها في هذا الإطار مفادها أن الطريقة المثلى والأسلوب الناجع لتحقيق السلم و الأمن الدوليين مرهون بانتشار الديمقراطيات في العالم ،على اعتبار أن الديمقراطيات لا تتصارع و لا تتنازع .[2] بل اعتماد نمط الحكم الديمقراطي في اغلب دول العالم من شانه تحقيق نوع من الاستقرار و على كافة المستويات و الميادين .

*- لقد قام "ستيفن وولت" بإيضاح جملة من الاتجاهات الليبرالية أهمها :

- اتجاه الاعتماد المتبادل و حسب هذا الاتجاه فإن المصالح الاقتصادية سوف تدفع بالدول إلى تحاشي استعمال القوة ضد بعضها البعض لأن الحرب وبكل تأكيد تمثل حالة تهديد خطيرة ضد عامل رفاه الأطراف المتصارعة.

- اتجاه منسوب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسن" حيث يرى من خلاله أن ألية الديمقراطية تمثل عاملا من أهم عوامل تحقيق السلام العالمي مبرهنا عن ذلك بقوله على أن الدول الديمقراطية هي الأكثر ميلا نحو السلام عن غيرها من الدول التسلطية .

- الاتجاه المؤسساتي الذي اعتبر أن المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي مثلا تعتبر عوامل مشجعة للدول على تجاوز و تخطي المصالح الدنيا لصالح فوائد عليا و ذلك في إطار التعاون الدائم و المستمر .

و اعتمادا على كل هذا خلص ستيفن وولت إلى أنه و بالرغم من أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة المعتبرة أن الفاعلين عبر القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. من هنا نخلص إلى أن المنظور الليبرالي ما أهمل بتاتا دور الدولة المحوري في العلاقات الدولية ، لكنه و بالتوازي مع ذلك أكد على ضرورة أو بالأحرى فعالية الصعود الهائل للفواعل الجدد على مستوى البيئة الدولية من أجل تحقيق المصلح الذاتية لكل طرف . للمزيد من التفاصيل حول أهم أسس المنظور الليبرالي انظر : السعيد لوصيف ،واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009 ، ص- ص : 74 – 84 .

[1]-جمال منصر، المرجع السابق الذكر. ص : 124 .

[2] -المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

لقد تم التأكيد فيما سبق أن أنصار المدرسة الليبرالية اعتبروا أن الدولة رابطة مدنية بين مجموعة من الأفراد فقيام الدولة مشروط بموافقة أولئك الأفراد و الغرض الأول و الأخير من إنشاء و إقامة تلك المؤسسة الاجتماعية الضخمة هو وضع إطار عام يضمن حماية حقوقهم وحرياتهم الطبيعية ،و بالتالي تحقيق رفاهية الفرد أولا ثم الوصول إلى مستوى رفاهية المجتمع ثانيا و هذا لا يحدث بطبيعة الحال إلا بتوافر عنصر السلام العالمي في نظام العلاقات الدولية ، فالسلام العالمي عامل ضروري لتنمية الرفاهية الدولية و ذلك عن طريق تدعيم حرية التجارة الخارجية وهذا لن يحدث أيضا إلا من خلال إعمال قيم الديمقراطية، و على ذكر مفهوم الديمقراطية نلاحظ بأن هذا النمط من أنماط الحكم بإمكانه تلبية جميع رغبات الأفراد دون إحداث تصادم كبير في المصالح المشتركة بينهم ،إذن ها هنا نسلم بالافتراض القائل بأن حدوث هاته الأمور مرهون باعتماد آلية الاعتماد المتبادل . [1]

انطلاقا من جميع الأفكار السالفة الذكر نقول بأن التدخل الإنساني العسكري في نظر رواد هذه النظرية أصبح ضرورة تفتضيها الظروف الدولية الراهنة خصوصا عند الحد الذي تقوم بعض الدول الدكتاتورية في عالم الاعتماد المتبادل بانتهاك حقوق مواطنيها متبعة السلوك الأناني في تنمية مصالحها الخاصة بعيدا عن عنصر التعاون الدولي المتبادل، كما أنها لا تحترم القانون الدولي الذي يوجه الحكومة و يدعمها في مجال التشريع القانوني و بالتالي تحقيق السلام والاستقرار . [2]

المتمعن جيدا للأفكار المطروحة من قبل أنصار النظرية الليبرالية حول موضوع التدخل الإنساني يستنتج مدى دعمهم لهاته العملية ،و لكن بالرغم من إلحاحهم على تطبيق هاته الآلية خصوصا من قبل التنظيمات العالمية في بعض الحالات إلا أنهم يوجهون مجموعة من الانتقادات إلى هيئة الأمم المتحدة حول برامج أعمالها بصفة عامة، و فيما يلي سندرجها من خلال تصريح المفكر الباحث "جهاد عودة" .

---

[1] -محمد عبد الرحمن يعقوب،المرجع السابق الذكر. ص : 47 .

[2]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

يقول "جهاد عودة" بخصوص هذا الشأن:

"وعلى الرغم من أن المدرسة الليبرالية تنظر إلى الأمم المتحدة كتطبيق للنظرية المؤسسية الليبرالية فإنها تطالب بإحداث بعض التعديلات في نظامها ، إذ تطالب بجعل قرارات مجلس الأمن أكثر ديمقراطية عن طريق إلغاء مبدأ النقض (الفيتو) و عن طريق زيادة عدد الأعضاء الدائمين ،و ينادي الليبراليون كذلك بضرورة منح قرارات الجمعية العامة أهمية أكبر عن طريق توفير آلية لتنفيذ قراراتها، حيث أن العديد من الدول تستجيب لقرارات مجلس الأمن لأنها تعبر عن توجهات ، رغبات و موافقة القوى الكبرى بينما تتجاهل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة". [1]

ختاما نستنتج أن النظرية الليبرالية شرعت عملية التدخل لدواع إنسانية، فبالرغم من أن قيم المنتظم الليبرالي تركز على ضرورة تبني مبدأ السيادة و المحافظة عليه - كما سبق و أن أشرنا فيما سبق -إلا أنها تضيف بأن السيادة تنبع من احترام حقوق المواطنين و المحافظة عليها و ضمانها بشتى الطرق، فكخلاصة عامة نؤكد بأنه لا وجود لسيادة أية دولة لا تحترم حقوق مواطنيها كما ،نضيف في هذا السياق أن التحول البارز على المستوى الدولي و القاضي بضرورة التقيد بآلية الاعتماد المتبادل أصبح يفرض على الدول التفكير وفق المعادلة التالية : " مصلحة الفرد و الحكومة متوافقة ومصلحة الجماعة الدولية " ، إذن السيادة في هاته الحالة تبقى مجرد نمط من أنماط المجد الوطني و المظهر السلطوي الذي لا يتوافق حتما مع الظروف الدولية الآنية.

---

[1] -بلحاج الهواري ، أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الإيرانية والسعودية (1989 – 2005) – دراسة مقارنة –. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 ، ص – ص : 70 – 71 .

المطلب الرابع: النظرية الماركسية

النظرية الماركسية نظرية لها وزنها المعرفي و قيمتها العلمية نظرا لامتداداتها العميقة في التاريخ أولا،كما نستطيع اعتبارها نظرية محورية في العلاقات الدولية لما طرحته من أفكار وبرامج عمل خاصة تختلف عن غيرها من الإسهامات العلمية خصوصا و أنها انطلقت في بلورة أفكارها من الجوانب الاقتصادية بشكل أساسي.

من هنا سنقوم بعرض أهم المبادئ و القيم التي قامت عليها هاته النظرية، ثم ننتقل مباشرة إلى النقطة الهامة التي تتعلق بوجهة نظر رواد النظرية حول قضية التدخل الإنساني، هل هو مشروع و مبرر في العلاقات الدولية أم العكس؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلالما يلي :

أولا : الأسس العامة للنظرية الماركسية

ثانيا:النظرية الماركسية و التدخل الإنساني

أولا –النظرية الماركسية : المفهوم العام و المبادئ العامة

أولا تجدر الإشارة إلى أن النظرية الماركسية هي نظرية تحليل النظام الرأسمالي و نقده ، فهي حقا تعد تلك النظرية التي بحثت عن الامكانيات التاريخية لنقد و تجاوز الرأسمالية ، فقد بنى كارل ماركس* النموذج النظري للرأسمالية و تناقضاته معتبرا أنه نموذجا كونيا شاملا ، في الحقيقة إن عملية تحليل و نقد الرأسمالية و البحث عن إمكانات تجاوزها يقوم انطلاقا من تطور الرأسمالية ذاتها ، و تطور قواها المنتجة و تطور مؤسساتها الاجتماعية ولثقافية كنظام عالمي و ليس كنظام محلي داخل دولة مما يتعذر عليها بعده الاستمرار .[1]

* – ولد كارل ماركس في الخامس من شهر أيار/ماي عام 1818 في مدينة ترير بروسيا ، كان أبوه محاميا يهوديا قام باعتناق البروتستانتية في 1824 ، و بعد أن أتم ماركس دراسته الثانوية التحق بجامعة بون ثم جامعة برلين فقام بالتدريس في مجال الحقوق ، الفلسفة و التاريخ ، و في العام 1841 قدم أطروحته الجامعية حول فلسفة أبيقور ، و حتى ذاك الوقت كان متأثرا بمفاهيم و أفكار هيغل فانظم إلى حلقة " الهيغليين اليساريين " أمثال برونوباور وغيره و الذين حاولوا استخلاص بعض الاستنتاجات الإلحادية و الثورية من فلسفة هيغل. للمزيد من التفاصيل حول السيرة الذاتية لماركس راجع : موقع الصوت الشيوعي ، كروس مختصر في النظرية الماركسية الكلاسيكية التي يسعى الصوت الشيوعي لنقدها و كشف وتصحيح أخطائها . من الموقع الإلكتروني: https://sites.google.com/site/communistvoise/arbrief، تاريخ الدخول: 2013/09/17، 13:00.

[1] –عبد الجبار فالح، تأملات في الماركسية. من الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/files/faleh-marxism-doc ، تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 12:16

عموما ما يهمنا في هذا الإطار هو ضرورة الإشارة إلى أن الماركسيونكونوا نظرة محددة حول الدولة مفادها أن هاته المؤسسة لا تمثل جهازا محايدا في المجتمع الإنساني بل على العكس من ذلك تماما ،الدولة حسب قناعاتهم لا تقف موقفا محايدا لسبب بسيط هو أنها عادة ما تعبر عن الطبقة المسيطرة اقتصاديا لذا فإنها تدافع عن المصالح الخاصة بتلك الطبقة دون غيرها .[1]

الدولة عند ماركس رائد النظرية الماركسية لا تعدو أن تكون سوى ظاهرة قانونية و هي- حسب رأيه- تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات و استحواذ واحدة من تلك الطبقات على المجتمع الذي تتحكم الدولة بشكل رئيسي في زمام أموره.[2]

نستخلص من مضامين الأفكار السابقة بأن الدولة في نظر المذهب الماركسي ما هي إلا جهاز ظهر كنتيجة للصراع القائم بين مجموعة من الطبقات و الذي يتمخض عنه في نهاية المطاف سيطرة طبقة محددة.

و إذا ما حاولنا في هذا السياق عرض أهم أسسن النظرية الماركسية نستطيع القول بأن المادية هي فلسفة الماركسية، و كدليل قاطع على فعالية المادية هو صمود هذه الأخيرة و بقائها كفلسفة منسجمة إلى النهاية في فرنسا مع أواخر القرن الثامن عشر، حيث كان يتصاعد النضال ضد أيديولوجيات و قيم القرون الوسطى الممثلة أساسا في مبادئ الإقطاعية التي طغت على الأفكار و المؤسسات .

و يعود الفضل بالأساس إلى ماركس في تعميقه للمادية الفلسفية و تطويرها ،حيث أن ماركس استطاع توسيع نطاق المادية من معرفة الطبيعة إلى معرفة المجتمع البشري ، ليس هذا فحسب بل إن معرفة الإنسان تعكس الطبيعة القائمة بصورة مستقلة عنه أي المادة في طريق التطور،والأهم من ذلك كله هو أن معرفة الإنسان من الناحية الاجتماعية تعكس لنا بشكل أكثر جلاءا نظام المجتمع الاقتصادي .[3]

المذهب الماركسي - بشكل عام و مختصر- يدعوا إلى ضرورة الاعتماد على كل ما دعت إليه نظرية المادية الدياليكتية و المادية التاريخية من أسس و قواعد، فالماركسية تسعى إلى إقامة مجتمع خال من العيوب و ذلك عن طريق استخدام منهج حتمي تاريخي، فحسب ما توصل إليه أنصار هذا الطرح فإن المجتمع الدولي هو دولة متساوية ذات سيادة فالدول تعكس الطبقة الاجتماعية السائدة في المجتمع فالحروب ، الأزمات،التوترات والصراعات التي غالبا ما تحدث في الدول هي محصلة للمنافسات الحاصلة بين الطبقات المتواجدة في الدول الرأسمالية.[4]

---

[1] -يحيى الجمل،المرجع السابق الذكر. ص: 94 .

[2] -إبراهيم نعيم الظاهر، المرجع السابق الذكر ، ص : 136 .

[3] -لينين، في الثقافة و الثورة الثقافية.ترجمة: دار التقدم، موسكو: دار التقدم،ص – ص - ص:06-07-08.

[4]- علاء أبو عامر،العلاقات الدولية الظاهرة و العلم .. الدبلوماسية و الاستراتيجية .عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،2004، ص:147.

من الملاحظ جيدا و من خلال التمعن في ثنايا الفكرة السابقة أن المذهب الماركسي بنى تصوراته و معتقداته انطلاقا من معارضته الشديدة لنمط الأفكار الليبرالية– بشكل عام – والأيديولوجية الرأسمالية – بشكل خاص – لذا لا بد من معرفة ما إذا كان هذا التعارض مطلقا تاما أم فيه نوع من المرونة و النسبية .

بالرغم من العداء الشديد الذي يكنه مذهب ماركس للعالم البرجوازي سواء الرأسماليأو الليبرالي – الذي يدافع حسب رأي ماركس عن العبودية المأجورة في سائر العالم – ، [1] إلا أن هناك اتجاه معاصر يسمى بالماركسية الحديثة يتميز بالمرونة – إن صح التعبير – حيث اعتقد أنصار هذا المذهب أن فرض دكتاتورية طبقة من الطبقات على غيرها و القضاء على الخصوم بالطرق العنيفة لا يتفقان قط مع العدالة الاجتماعية في الحقوق، لهذا قدموا البديل معتبرين أن هناك إمكانية كبيرة في أن تتعايش الرأسمالية مع الشيوعية كما هو الحال في النظام المطبق في يوغوسلافيا اليوم . [2]

للتفصيل أكثر حول ما أورده أنصار الماركسية الحديثة نحاول الرجوع إلى زمن تراجع سياسات الاتحاد السوفياتي، فلعل ما أدلى به "غورباتشوف" في العديد من خطاباته السياسية دليل قاطع على أوان وقت إعادة المناقشات والمراجعات من قبل الماركسيين حول ما قدمه ماركس من قيم اقتصادية، اجتماعية و سياسية خصوصا بعدما أثبتت النظرية الماركسية عجزها الأكيد عن مواكبة روح التطور الحاصل على العديد من المستويات و الميادين . [3]

"غورباتشوف" عبر عن ذلك العجز مبرزا الأسباب الرئيسية له من خلال تصريحه التالي:

" لقد استقر الاقتصاد السياسي للاشتراكية على مفاهيم عادية و بدا على أنه ليس وفاق مع دياليكتيك* الحياة" ، " إن توحيد المصلحة الشخصية مع الاشتراكية يبقى حتى اليوم مشكلة رئيسية " " ... مع ظهور لبادة الأسلحة الجماعية برزت حدود موضوعية للتجابه الطبقي على الساحة الدولية ...." [4]

---

[1] – لينين،مرجع سبق ذكره. ص: 05.

[2] –إبراهيم نعيم الظاهر،مرجع سبق ذكره. ص – ص : 36 – 37 .

[3] –محمد بلخيرة ،التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية . (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2004/2003 ، ص : 96 .

* –ماركس قام ببذل جهد كبير حول مسألة المادية التي دفع بها منذ القرن الثامن عشر خطواتإلى الأمام معتمدا في ذلك على مكتسبات الفلسفة الألمانية و لا سيما مكتسبات مذهب هيغل الذي استند في بلورة أعماله على مادية فورباخ و أهم تلك المكتسبات الدياليكتيك أي نظرية التطور بأكمل مظاهرها و المتميزة بشدة عمقها و بعدها الواضح عن ضيق الأفق .

إن أحدث اكتشافات العلوم الطبيعية الراديوم و الالكترونيات قد أثبتت بشكل واضح أو بالأحرى بشكل رائع صحة مادية ماركس الدياليكتيكية . للمزيد من التفاصيل حول المادية راجع :لينين،مرجع سبق ذكره. ص – ص : 07–08 .

[4] – نقلا عن:نفس المرجع . ص: 96 .

نلمح جيدا من خلال تصريح "غورباتشوف" واقع مرور الإيديولوجية الماركسية بأزمة حقيقية والتي أفرزت تداعيات خطيرة و على كافة المستويات نستطيع أن نقول بأنها لا زالت قائمة إلى يومنا هذا .

ربما متغير الاعتماد المتبادل هو النقطة الجوهرية في هذا السياق على اعتبار أنه يقوم على منطق بسيط مفاده:

ما تقوم به أي دولة يؤثر حتما على أعضاء النظام الدولي الآخرين، و لعل التغيرات التقنية، السياسية والاقتصادية مع مطلع القرن العشرين أدت إلى تقارب الدول بشكل كبير و ملحوظ وأحيانا يؤدي ذلك التقارب إلى إحداث نتائج إيجابية ، مثلا كارتفاع مستويات المعيشة في الاقتصاد العالمي و أحيانا أخرى يؤدي ذلك إلى إحداث نتائج سلبية كالحروب . و مع اقتراب العالم من العام 2000أصبحت تأثيرات الاعتماد المتبادل تلمس الدول بدون استثناء سواء تلك الغنية منها أو الفقيرة ، الدول الديمقراطية أو الديكتاتورية .[1]

ثانيا:النظرية الماركسية و التدخل الإنساني

النظرية الماركسية فسرت التدخل الإنساني بدوافع اقتصادية معتبرين أنصار هذا التيار أن الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي تسعى جاهدة و بشتى الطرق إلى منع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل لكي يبقى هذا النظام الاقتصادي العالمي في حالة ستاتيكية ثابتة لا تخضع لعوامل التغيير نحو المصلحة الخاصة بالدول النامية كما سيحدث هذا أيضا استمرار احتكار الشمال الصناعي المتقدم للسلطة الدولية فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بأمور السياسة ، لذا لجأت تلك القوى في فترات تاريخية ما و لا زالت تلجا إلى حد اليوم إلى استخدام العنف تحت الشعارات الإنسانية الأخلاقية و ذلك بغرض تغليف الدافع الاقتصادي لإخضاع فقراء العالم .

و بالتالي و كنتيجة حتمية لكل هذا ستستمر علاقة تبعية الجنوب للشمال طبعا بمساعدة الطبقات الحاكمة المشبوهة في أمرها لتلك القوى الدولية .[2]

إذن كما أشير مسبقا فإن الدول الرأسمالية المتطورة اقتصاديا ابتدعت أسس النظام الدولي الجديد وفق ما يتماشى ومصالحها الخاصة طبعا ذلك على حساب غيرها من الدول التي تبقى دائما في حالة تبعية اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية وحتى ثقافية .

[1] -ألموند جبرائيل و آخرون،السياسة المقارنة إطار نظري. ترجمة : محمد زاهي المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، د.ت.ن ، ص- ص: 67 - 68 .

[2] - محمد يعقوب عبد الرحمن،المرجع السابق الذكر. ص:55.

لقد اهتمت النظرية الماركسية بتحليل العلاقات الخارجية للدول معتبرة أن كل ما يحدث في البيئة الداخلة المحلية للوحدات الدولية إلا و له ارتباط واضح بالبيئة الدولية الخارجية .

فمشاكل المجتمع الداخلية و مشاكله الخارجية ما هي إلا كل مترابط يندرج ضمن إطار يشوبه الغموض والتساؤل لذا ينبغي تحليل و اكتشاف ملامح ذاك التساؤل بتوظيف النظرية الدياليكتيكية و المفاهيم التي أعدها ماركس وطورها بعده الماركسيون معتبرينها كونية من الوجهة العلمية تنطبق على كل من المجتمع الداخلي و الدولي.[1]

و في هذا الصدد سنورد قول لينين حول هذا الطرح:

" ليس هناك فكرة أكبر خطأ و أشد ضرر من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية"[2]

و لمزيد من التفصيل حول الهيمنة و السيطرة المفروضة من قبل الدول الرأسمالية على دول الجنوب السائرة في طريق النمو نقول بأن الماركسيين اعتبروا أن معظم الدول أن لم نقل كل الدول التي قامت حتى اليوم ما هي في الواقع إلا مؤسسات ناتجة عن الممارسة الهادفة إلى تلبية الحاجات الموضوعية و الذاتية المفروضة بسبب التطورات الاقتصادية وأهم النشاطات الاجتماعية العامة . لقد اعتبرها ماركس بمثابة الدول الطبقية التي تعرف ب : دول ديكتاتورية ، إمبراطوريات العصر العبودي ، الدول الاقطاعية ، الدول البرجوازية و مبدأها الأساسي هو حماية حق الملكية الخاصة واستغلال قوة العمل البشرية فهي مبنية بالأساس على أعمال القهر و العنف .[3]

اعتمادا على ما تم الخوض فيه نستشف مباشرة بأن عملية التدخل الإنساني لا تعدو أن تكون مجرد آلية جديدة تعبر عن نمط جديد من الاستعمار الساعي لإيقاف النزاعات القائمة في بعض الدول ، لذا نجد أنها وجدت أصداءها لدى الكثير من الدول النامية .[4]

بما ان النظرية الماركسية لا تؤمن بالحقوق الفردية للإنسان فهي تنظر لتلك الحقوق على أنها انعكاس للبنية التحتية الاقتصادية التي تجسد سلطة الطبقة الحاكمة لهذا تلح النظرية في العديد من الجوانب إلى ضرورة إزالة الفروق الاقتصادية داخل الدولة و من ثم تحسين الوضع الاقتصادي العام للمجتمع على اعتباره السبيل الوحيد الأمثل لتمتع الأفراد بحقوقهم الإنسانية فبتحقيق هذه المطالب فقط يتم القضاء نهائيا على مسببات الصراعات الداخلية و بالتالي الوقوف أمام أي فرصة لفرض

---

[1] -علاء أبو عامر،المرجع السابق الذكر ، ص : 148 .
[2] -نقلا عن : نفس المرجع ، الصفحة نفسها .
[3] -محمد سعيد طالب.الدولة الحديثة و البحث عن الهوية . ط.1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1999 . ص : 251 .
[4]- محمد عبد الرحمن يعقوب،مرجع سبق ذكره. ص : 54

التدخلات الدولية ، لكن هناك بعض الحالات التي اعتبرت النظرية التدخل فيها واجب وحق سببه الرئيسي حماية الحركات العمالية بهدف تحريرها من الاستبداد الرأسمالي.[1]

و في إطار الحديث عن علاقة التبعية بين الشمال و الجنوب يمكن إدراج الأفكار العامة التي أثارتها النظرية البنيوية حيث أنها قامت بتقديم شرح عام حول الكيفية التي يعمل بها العالم ككل عموما تركز في مضمونها العام على أن النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي منحاز بشكل في غاية الوضوح نحو مصالح الشمال و التجارة الحرة ما هي إلاآفة ضارة بالمصالح الجنوبية .[2]

لعل إدراج الفكرة السابقة المتعلقة بطبيعة العلاقة الرابطة بين الشمال و الجنوب من شأنها التأكيد على ما تم تلخيصه فيما سبق حول التفسير المقدم من قبل أنصار الطرح الماركسي حول ظاهرة التدخل الإنساني التي ترتبط فعلا بالتبعية هذه الأخيرة التي اهتم العالم الرأسمالي المتقدم بتعزيزها و على كافة المستويات و الميادين السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية وحتى الثقافية بغرض زيادة التدخلات الأجنبية .

وكاستنتاج عام حول المبحث الثاني نتأكد بأن النظريات التي تم التركيز عليها في هذا السياق استطاعت فعلا التمسك بجوانب هامة من الحقيقة الواقعية حول موضوع التدخل الإنساني، فنظرية الحرب العادلة و التي يطلق عليها من قبل العديد من المفكرين نظرية التدخل الإنساني ألمت بجميع الدوافع الكامنة من وراء اعتماد آلية كهذه في العلاقات بين الدول فالبرغم من أنها لاقت العديد من الانتقادات حول تبريرها لعملية التدخل إلا أنها استطاعت تقديم تفسيرات مقنعة حول مدى مشروعية هذا الفعل في بعض الحالات ، أما النظرية الواقعية فهي الأخرى تميزت بقدرتها على تقديم تفسير منطقي حول قضية التدخل مؤكدين على معياري القوة و المصلحة في هذا الإطار، كما أن النظرية الليبرالية هي الأخرى أسهمت بشكل جيد في تحليل ، و صف و تفسير عملية التدخل الإنساني طبعا انطلاقا من القيم العامة التي تقوم عليها النظرية ، و أخيرا أضافت النظرية الماركسية إسهاما حول الموضوع منقطع النظير فهي في الحقيقة استطاعت إبراز الدوافع المركزية للتدخل أو بالأحرى الدوافع الاستغلالية فما طرحته من تفسيرات تختلف جذريا عن غيرها من النظريات فما سعت إليه لمحاولة إحداث تحول جذري في النظام الدولي القائم دليل قاطع على ذلك .

---

[1] - المرجع نفسه ،ص: 54 .

[2] -كريس براون ، المرجع السابق الذكر. ص– ص : 216 - 218 .

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية المقارنة

هذا المبحث خصصناه للتنقيب عن مضامين السياسة الخارجية المقارنة اعتبارا بأن الموضوع عبارة عن دراسة علمية مقارنة مفادها المقارنة بين عمليتي التدخل الإنساني في منطقتي العراق و الصومال، فالتدخل الإنساني في المنطقتين يعبر في الواقع عن السياسة الخارجية الأممية في المنطقتين ،إذن من هنا لا بد على الباحث في هذا السياق من التطرق إلى الأطر النظرية حول موضوع السياسة الخارجية المقارنة بدأ بالمفاهيم العامة حول الدراسة المقارنة - بشكل عام - ثم الانتقال لتركيز الاهتمام حول موضوع السياسة الخارجية المقارنة - بشكل خاص .

لهذا اعتمدنا على تقسيم المبحث الثالث من الفصل الأول إلى أربع مطالب تناول الأول منها التعريف بالدراسة المقارنة بالشرح و التحليل ، أما الثاني انصرف لعرض أهم النقاط المتعلقة بمستويات المقارنة،بينما المطلب الثالث راح ليكشف عن أهمية الدراسة المقارنة و بالتالي استنتاج أهمية السياسة الخارجية المقارنة الإطار النظري المحوري في دراسة علمية كهذه، وفي الختام ركز المطلب الرابع على بحث أهمية الأهداف في السياسة الخارجية .

جاء المبحث مقسم إلى أربع مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: المفهوم العام للدراسة المقارنة.

المطلب الثاني: مستويات المقارنة.

المطلب الثالث: أهمية الدراسة المقارنة.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية: الدور و الأهمية.

المطلب الأول : المفهوم العام للدراسة المقارنة

أولا : الأصول التاريخية للمنهج المقارن :

المنهج المقارن عرف في المعجم الفلسفي بأنه مقابلة الأحداث و الآراء بعضها ببعض من أجل الكشف والتنقيب عن ما يرد بينها من أوجه تشابه أو علاقة، فالمقارنة و الموازنة في العلوم الاجتماعية هي بمثابة الملاحظة و التجربة في العلوم الطبيعية.[1]

ففي الواقع يمثل المنهج المقارن الطريق المؤدي إلى معرفة الحقائق مستندا في ذلك على المقارنة كأداة تتم بين واقعين أو أكثر بهدف استنباط نتائج و قواعد علمية عامة ، و للإشارة فإنه كلما زاد عدد الحالات الخاضعة للمقارنة كلما كانت النتائج المتوصل إليها أكثر دقة و أهمية و لهذا نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأن المقارنة ركن أصيل في المنهج العلمي التجريبي .[2]

و ما من شك أن المنهج المقارن لعب دورا مهما في تطوير علم السياسة اعتبارا بأن العديد من الرواد الأوائل في هذا الحقل استخدموه بشكل كبير ، فقد قام "أرسطو طاليس" بمقارنة 158 دستور لمدن اليونان معتمدا في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها التي تميزها عن غيرها ، فالبعد الأول الذي طمح إليه أرسطو من خلال القيام بتلك العملية هو معرفة أي النظم السياسية يعد الأمثل من بين مجموع تلك النظم التي قارن بينها .[3]

و في نفس السياق راح مونتسكيو ساعيا للقيام بدراساته حول الأنظمة ليخرج في النهاية بنتائج أوحت لنا بأن هناك أنماط متعددة مختلفة من الحكومات و هي كما يلي : الجمهورية الملكية و الاستبدادية و الديمقراطية و بطبيعة الحال فإن هاته النتائج المتوصل إليها كانت نتاجا للمقارنة التي أجراها مؤكدا بأن الحكومة الجمهورية هي الأمثل اعتبارا بأن قيم العدالة و القانون و صيانة الحريات تسود ضمنها .[4]

---

[1] –عبد الهادي الفضلي، أصول البحث . إيران: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، د.س.ن ، ص : 62

[2] –أحمد وهبان ، مناهج البحث في علم السياسة . "محاضرة في مقياس علم السياسة"،على الرابط الإلكتروني: http://www.faculty.ksu.edu.sa/wahban/101/%25E2%2580%25AB%25D9%2585.تاريخ الدخول:2013/07/05، 20:05

[3] –فريحة شلغيم و نوال حذيري ، المنهج المقارن . الجلفة ،المركز الجامعي زيان عاشور ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، 2003 - 2004 ، على الرابط الإلكتروني : http://sciencejuridiques.ahlamontada.net/t1649.topic،تاريخ الدخول: 2013/07/04 ، 20:16

[4] –daniel-louisseiler . la méthode comparative en science politique . paris armand colin, 2004, p – p : 20 - 21.

نستنتج مما سبق بأن المقارنة رغم أنها منهج قائم بذاته حديث النشأة إلا أن جذورها التاريخية ممتدة لفترات زمنية معتبرة و الدليل على ذلك هو قيام الرائد الفيلسوف أرسطو طاليس بالاعتماد عليها كوسيلة في الحوار، أيضا استخدام أفلاطون ومونتسكيو للمقارنة بين مختلف البلدان و الحكومات ليمثل دليلا كافيا على قدم ظهور المقارنة قدم الفكر الإنساني .

ثانيا:تعريف الدراسة المقارنة:

هناك مجموعة هائلة من الإسهامات العلمية المتعلقة بموضوع المقارنة فقد اتجه الباحثون توجهات عديدة وفق ضوابط متعددة و مختلفة في تحديدهم لتعريف هذا المفهوم ،إلا أن أغلب تلك التعريفات تمت بالصلة الواضحة لتعريف جون ستيوارت ميل حول المقارنة و الذي عرفها بأنها :

"دراسة ظواهر متشابهة أو متناظره في مجتمعات مختلفة،أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر" . [1]

من خلال محتوى هذا التعريف نستنتج بأن المقارنة تشير - بشكل عام -إلى أنها نوع من الفحص و التنقيب المستمر للتشابهات و الاختلافات مع وجوب توافر قدر من التشابه و الاختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

المقارنة لها أهمية خاصة ترجع جذروها إلى عمق التاريخ فكما هو معروف اعتمدها الكثير من العلماء الباحثين كمنهج رئيسي من شأنه الكشف عن الحقائق و الوصول إلى المعرفة العلمية .

فلقد أكد ابن خلدون عبد الرحمان في إسهامه العلمي:"المقدمة" على ضرورة الاعتماد على المقارنة من أجل تحقيق عوامل الازدهار و على كافة المستويات و الميادين مصرحا:

" إن الباحث يحتاج إلى العلم باختلاف الأمم و البقاع و الأمصار في السير و الأخلاق و العوائد و النحل والمذاهب و سائر الأحوال و الإحاطة بالحاضر من ذلك و مماثلة ما بينه و بين الغائب من الوفاق و الخلاف و يعلل المتفق منها والمختلف" . [2]

إذن الشرط الأساسي للمقارنة انطلاقا مما ذكر آنفا هو ضرورة وجود نوع من التوازن في الاختلاف و التشابه بين وحدات المقارنة فمن غير المعقول المقارنة بين وحدتين متشابهتين تماما أو مختلفتين تماما .[3]

لهذا تعرف المقارنة و بشكل أدق على أنها:

---

[1] -محمد نصر عارف ، أبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية - المنهج. ط.1 ،بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 2002 ، ص - ص : 93 - 94 .

[2] -نقلا عن : عبد الهادي الفضلي ، مرجع سبق ذكره . ص : 62

[3] -المرجع نفسه ، ص : 94 .

" التمييز بين أو وصف الخصائص و الصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أوأكثر،أي هي تقصي نقاط التشابه أو الاختلاف،و تحل المقارنة أحيانا محل التعريف أو تكمله و قد تعني المقارنة أيضا النتيجة التي قد تتمخض عن أي من تلك الدراسات".[1]

يشير التعريف المقتبس من قبل الأستاذ "أحمد النعيمي" في مرجعه (السياسة الخارجية) كسابقه إلى أن المقارنة لن تتم إلا بين موضوعين فيهما من الاختلاف و التشابه قدر معين ، فليس من الهين و اليسير المقارنة بين موضوعين مختلفين تماما أو متشابهين تماما ، أو بالأحرى عدم إمكانية المقارنة أصلا بين تلك الوحدات .

"جوزيف لابالومبارا " أشار في أغلب كتاباته و إسهاماته العلمية إلى أن المقارنة ما هي إلا عملية تعكس بشكل واضح و أساسي البحث في أوجه التشابه و الاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموع الظواهر محل الدراسة تمهيدا لتيسير عملية فهمها و تفسيرها و التنبؤ بها . [2]

هذا بالنسبة لمفهوم الدراسة المقارنة بشكل عام أما بالنسبة للمقارنة على المستوى السياسي أو ما يعرف بالسياسة المقارنة فقد قام الباحث زهادياس بتقديم تعريف حولها مفاده :

" السياسة المقارنة هي دراسة الأوضاع السياسية لدول خارجية " .

إضافة لهذا التعريف نجد تعاريف أخرى اهتمت بالتركيز على الجمع بين الجانب المنهجي للدراسة و الجانب الموضوعي معتبرة في مجملها أن السياسة المقارنة هي حقل دراسي في العلوم السياسية يختص في دراسة و معرفة و تفسير الظاهرة السياسية التي تتخذ لها مكانا و حيزا هاما في إطار النظم السياسية للدول تمييزا لها عن حقل العلاقات الدولية الذي يدرس الظاهرة السياسية للدول . [3]

---

[1]- أحمد النعيمي،السياسة الخارجية. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2008، ص: 121 .

[2] -بومدين طاشمة. الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم ، الأدوات ،المناهج ، والاقترابات . الجزائر: كنوز للإنتاج و النشر والتوزيع،2011،ص:91.

[3]- عبد القادر عبد العالي،النظم السياسية المقارنة."محاضرات في النظم السياسية المقارنة"، جامعة سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2007 –2008،ص: 09.

و بما أن المقارنة بصفة عامة تعبر عن ذلك الفحص المستمر للتشابهات و الاختلافات يقوم على أساس افتراض وجود قدر هام و معتبر من التشابهات و الاختلافات بين الوحدات موضوع المقارنة.[1]،إذن من هنا نستنتج بأن المقارنة ليست عملية عشوائية لا تتم وفق مجموعة من الضوابط و الشروط بل بالعكس هي مرهونة بقسم هام من الشروط أبرزها تتمثل فيما يلي :

بواسطة المقارنة يستطيع الباحث الوصول إلى إعداد دراسة أوفى و أدق من شأنها المساهمة في تطوير البحث العلمي و من أجل تحقيق هذا الغرض لا بد من اتباع أهم معايير المقارنة .

1 – المقارنة لا يجب أن تتركز على دراسة و تحليل وقائع حادثة واحدة و إنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه التشابه و الاختلاف بين حادثتين أو أكثر .

2 –الباحث عند قيامه بعملية المقارنة لا بد عليه من أن يولي اهتماما خاصا بالنسبة لقضية جمع المعلومات والبيانات الكافية العميقة حول الموضوع محل الدراسة .

3 – الشرط الأساس حسب تقدير العديد من المتخصصين هو ضرورة وجود قدر مهم من التشابه والاختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن .

4 – تجنب المقارنات السطحية قدر الإمكان و محاولة التعرض إلى الجوانب الاكثر عمقا من أجل الفحص الجيد لطبيعة الواقع المدروس و عقد المقارنات الجادة و العميقة .

5 – المقارنة لا بد من أن تكون مقيدة بعاملي الزمان و المكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتهما بحادثة مشابهة وقعت في زمان و مكان آخرين.[2]

---

[1] –عبد الفتاح بشير ، "نظريات السياسة المقارنة و منهجية دراسة النظم السياسية العربية مقارنة (إيستمولوجية)" . السياسة الدولية، الصادر بتاريخ يوليو 1998 ، من الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3Fserial%3D219149%26،تاريخ الدخول : 2013/07/04 ، 21:06 .

[2] –فريحة شلغيم و نوال حذيري ، مرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني: مستويات المقارنة

مستويات المقارنة تتعدد و تختلف فيما بينها طبقا للحقل المعرفي الذي تحصل فيه ،والوحدة الأساسية للتحليل التي تعتمدها كوحدة مقارنة ، انطلاقا من هنا نؤكد بأن المقارنة في إطار علم السياسة من المنطق أن تختلف مستوياتها عن تلك التي تتم في علم النفس أو الأنثروبولوجيا .

عموما مستويات المقارنة في علم السياسة و المتعارف عليها على الإطلاق هي المقارنة بين الدول و بين الثقافات أو الأقاليم و بين الفترات التاريخية .[1]

من خلال مضامين العناصر السابقة لاحظنا بأن للمقارنة مجموعة من الشروط،إذن انطلاقا من التعريفات الواردة بشأن هذا الطرح نستطيع التفريق بين مستويين للمقارنة هما:المقارنة الخارجية و المقارنة الداخلية.

لكن قبل تحليل النقاط الجوهرية المتعلقة بموضوع مستويات المقارنة تجدر بنا الإشارة في هذا الإطارإلى نقطة جد مهمة و التي ستساعدنا حتما في فهم دواعي و مبررات المقارنة عبر المكان (المقارنة الخارجية) التي أصبحت تفرضها ظروف البيئة الدولية الراهنة .

فمن الواضح جليا بأن هناك إدماج بارز للعلاقات الدولية في السياسة المقارنة منذ نهاية عقد التسعينات وحتى اليوم، و بطبيعة الحال فإن الدمج هذا فرضته ظروف التحول في بنية النظام الدولي إلى الأحادية القطبية و ما صاحبها من إيديولوجيات تمثلت بالأساس في : متطلبات العولمة ، اقتصاد السوق ، و التحول الديمقراطي فهاته القضايا أصبحت أساسية في العلاقات الدولية و في ذات الوقت ضرورية و محورية في حقل السياسات المقارنة .[2]

عموما أضحت حقوق الإنسان و الديمقراطية و حقوق الأقليات و الصراعات العرقية و فرض نموذج التحول إلى القطاع الخاص تمثل معايير التعامل الدولي و التفاعل على مستوى البيئة الدولية فعلى أساسها تقدم المعونات أو تفرض العقوبات ، لذلك فخلاصة القول توحي بأن أجندة العلاقات الدولية هي ذاتها أجندة السياسة المقارنة .[3]

---

[1] -محمد نصر عارف،مرجع سبق ذكره. ص: 120 .

[2]-محمد نصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق . ط.1 ، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2006 ، ص : 24 .

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أولا – المقارنة الداخلية :

و هي تلك التي تتم داخل نفس النظام السياسي و قد يكون ذلك اعتمادا على العامل الزمني بمعنى تحديد فترات زمنية محددة تخضع خلالها مثلا احد مؤسسات النظام السياسي كالسلطة التنفيذية أو التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة للمقارنة ، كما أن ذاك النمط من المقارنة قد يحدث في الفترة الزمنية نفسها و المحددة من قبل لكن على اساس موضوعي اي حسب موضوعات و قضايا معينة .[1]

ثانيا – المقارنة الخارجية:

يتم هذا النمط من المقارنة بين الوحدة محل المقارنة سواء كانت نظاما أو عنصرا أو ظاهرة أو العلاقة بين متغيرين في دولة معينة يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول.[2]

وبما اننا سنحاول من خلال موضوع بحثنا المقارنة بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق والصومال فإن المقارنة على المستوى الخارجي وبكل خطواتها المنهجية ستكون دليلا أو بالأحرى الوسيلة المعتمد عليها في هذه الدراسة.

و للتذكير فإن السياسة المقارنة و بجميع مستوياتها المتعددة ظهرت كفرع مهم و مميز في العلوم السياسية وذلك للبحث لحساب التباين بين الوحدات السياسية على النتائج الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية غير المباشرة ليضعها في أبعاد فعلى سبيل المثال في بعد يذهب من دولة هوبز من حالة الطبيعة الى النظام السياسي او يضع وحدة سياسية في فترة زمنية محددة و من ثم فإنها تسعى لدراسة وحدة سياسية من خلال فترات زمنية مختلفة و مقارنة مع وحدات سياسية من خلال فترات زمنية مختلفة و مقارنة مع وحدات سياسية أخرى ، اذن من هذا المنطلق نورد المثال التالي :

ما يميز البلدان التي شهدت حروبا أهلية عنيفة منذ الحرب العالمية الثانية عن تلك التي لم تشهد ، و ما هو تفسير هذه الاختلافات ؟ و هو – المثال – من الاسئلة الجوهرية في جدول أعمال السياسة المقارنة .[3]

بالاعتماد على مضمون هذه الفكرة نلمح جيدا بأن اغلب الباحثين المتخصصين في ميدان العلوم السياسية خصوصا أولئك المهتمين بفرع سياسة المقارنة اشتركوا في وجهة نظر واحدة مشتركة بينهم مفادها التركيز على قضايا الاختلاف والتشابه بين الوحدات محل الدراسة.

---

[1] - بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ص 92 .

[2] - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] David D. Laitin , comparative Politics : the State of the subdiscipline . APSA, 2000 , p : 02 .

هناك نقطة جد هامة لا يفوتنا التعريج عليها تتعلق قضية دراسة النظم السياسية وفق منهج شكلي رغم حدوث تطور هائل في الدراسات الاجتماعية ، و للتذكير فإن أشكال النظم السياسية لطالما كانت مركز الاهتمام الرئيسي للنظرية السياسية منذ الاغريق و الى غاية السنوات الاولى من القرن العشرين حيث بدا فصل الميدانين فأصبحت النظرية السياسية اساسا موضوعا تاريخيا بينما أصبحت الدراسات المقارنة للنظم دراسة وصفية شكلية للنظم السياسية الكبرى في اوروبا الغربية.

فقد ساد و كما هو معلوم في السنوات الاولى من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية الاعتقاد المتضمن "حتمية الدولة الديمقراطية في المستقبل" و بالذات في امريكا . [1]

لهذا نلاحظ بأن الديمقراطية أضحت تشكل نمط من أنماط الحكم الساعية اغلب الوحدات السياسية الدولية وعلى اختلافها من تكريسه في الواقع العملي والتقيد في جميع أسسه وضوابطه.

عموما دراسة السياسة المقارنة عرفت نوع من التطور فقد برزت عناصر جديدة مرتبطة بها ابرزها :

العنصر الاول : العمل على ايجاد مجال اوسع و ارحب للدراسة المقارنة وذلك عن طريق تحطيم دائرة دراسة النظم الاوروبية الغربية و اهتمامها بدراسة النظم غير الغربية .

العنصر الثاني:البحث المكثف عن الحقيقة الذي يرتبط بضرورة الابتعاد عن الشكلية و الهروب من محور الاهتمام القانوني و الايديولوجي و مؤسسات الحكم ، و في المقابل المضي نحو دراسة كل الهياكل و العمليات التي تتضمنها العملية السياسية و وضع السياسة .

العنصر الثالث:السعي نحو البحث عن الدقة ، فالانتشار الكبير للاتجاه العلمي و التكنولوجي انتقل الى الدراسات الاجتماعية و من ثم الى فرع علم السياسة حيث شاعت الدراسات الكمية و دراسات اخرى مهتمة بالربط بين البيانات الاجتماعية الكمية و خصائص السياسة و دراسات للثقافة السياسية و المشاركة .

العنصر الرابع:ان العناصر السالفة الذكر من البحث عن الشمول ، الدقة و الحقيقية من شانها القاء ضغط شديد متضمن ضرورة ايجاد بناء نظري و فكري بمعنى ادق التجريد النظري . [2]

---

[1] -محمد نصر مهنا ، في علم السياسة قراءة في المنهج . الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب، د.ت.ن ، ص : 220 .
[2] -المرجع نفسه ، ص – ص : 221 – 222 .

في الأخير و كخلاصة عامة حول اهم ما ادرجناه و بالتحديد بخصوص اهمية الدراسة المقارنة في حقل العلوم السياسية و الذي يكمن بالأساس في امتدادها عبر فترات تاريخية غاية في العمق ، حيث ان تطور السياسة المقارنة من القديم و حتى القرن العشرين قد اتسمت بميزتين مختلفتين ، – و هذا على ما عبر عنه الاستاذ بيتر ماير في العديد من مقالاته المنشورة حول الموضوع * – اولا كان هناك نوع من التقليد في استخدامها كوسيلة لتطوير او على الاقل لتحسين ما كان موجود من أنظمة سياسية ، و هذا كان بالضبط هدف الرواد الاوائل كميكيافيلي ، مونتسكيو وروسو و كذا بالنسبة لماركس وماكس فيبر كذلك و لهذا يمكننا القول بأنهم ابدوا اهتمامهم الكبير بتطبيق ما كانوا يدرسون .

ثانيا و من ناحية اخرى كان هناك تركيز متزايد على إعادته اكتشاف المنهج او التقليد الأرسطي .

تبقى المقارنة و اعتمادا على ما تم التعرض إليه واحدة من أهم الأساليب العلمية الفعالة على مستوى البحث العلمي فهي تؤدي بالنهاية إلى وصول الباحث إلى ما هدف إليه منذ الوهلة الأولى التي صمم فيها الإشكاليات المنهجية التي ينطلق منها في القيام بإعداد دراسته، لهذا و على الرغم من اختلاف مستوياتها و الضوابط التي تحكمها إلا أنها تؤدي إلى نتائج إيجابية مرغوبة على المستوى النظري و العملي التطبيقي .

فالبحوث المقارنة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي تؤدي إلى دعم و زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المبحوثة حيث أن تلك التفسيرات تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات و ليس من مجتمع واحد مما يقلل حتما من السلبيات المتعلقة بالتحيزات الثقافية لمجتمع ما ، و في المقابل نجد أن البحوث العلمية المقارنة أيضا تودي إلى تدعيم قدرات الباحث على زيادة عدد المتغيرات المدروسة التي يتضمنها تصميم البحث و الأمر المهم في هذا السياق يتعلق بمدى قدرة البحوث المقارنة على الاستعانة بالعوامل و الجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس . [1]

لكن و بالرغم من كل هاته المزايا تبقى الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي حاضرة وبكل قوة .

---

* – بيتر ماير أستاذ متخصص في السياسة المقارنة مولود بتاريخ 03 مارس 1951 ، تقلد مرتبة استاذ في السياسة المقارنة بمعهد العلوم السياسية في جامعة ليدن بين عامي 1992 و 2005 ، و للإشارة فإنه كان عضوا في الأكاديمية الملكية الهولندية للعلوم . للمزيد من التفصيل حول السيرة الذاتية للأستاذ راجع: Peter Mair(60) , professor of comparative politics recently deceased

http://www.socialsciences/news/PeterMair-60-professor-ofcomparative-politics-passess-away.html

[1]- مناهج البحث في علم الاجتماع،من الموقع الإلكتروني: www.mygsio.gsio.iraq.org/nechat/3pdf ،تاريخ الدخول:2013/07/05، 14:09.

المطلب الثالث:أهمية الدراسة المقارنة

الدراسة المقارنة من أهم الدراسات العلمية التي شهدت تطورات هائلة على المستوى العلمي الأكاديمي مما أدى بالضرورة إلى الاعتماد عليها كإطار عملي من شأنه بعث روح التطور والازدهار على جل القطاعات و الميادين.

يقول الفيلسوف الفرنسي "أليكسيس دي توكفيل" :

"من دون إجراء المقارنة لن يدرك العقل سبيله".[1]

اعتمادا على قول الفيلسوف" دي توكفيل" تتجلى لنا أهمية المقارنة و مدى فعاليتها في توجيه العقل نحو الكشف عن الحقائق العلمية و بالتالي الوصول إلى تعميمات نظرية من شأنها المساهمة في تطوير البحث العلمي أولا ثم تحقيق الازدهار والتطور على المستوى التطبيقي العملي ثانيا .

و على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أحاطت بالدراسة المقارنة إلا أنه لا يجب إنكار الصعوبات و المشاكل التي تفرضها هاته الدراسة و ذلك على حد تعبير الباحث "فيريل هيدلي" :

" إن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة". [2]

باختصار أهمية المقارنة تكمن في أنها تمثل أحد الشروط الأساسية في البحث العلمي الصحيح و الذي تتوقف عملية نجاحه و فاعليته خصوصا على المستوى الميداني التطبيقي عليها (المقارنة) ، فالبحث العلمي يتطلب بالدرجة الأولى صياغة المفاهيم والفرضيات مع التركيز على دراسة الحالات و المقارنة بينها .

ففي إطار الدراسات السياسية المقارنة تتركز أهمية المقارنة بأنها تسمح بتصنيف الأنظمة السياسية حسب معايير محددة وبالتالي مقدرة التوصل إلى إظهار آلية عملها . [3]

و على اعتبار أن السياسة الخارجية لها وزنها و قيمتها على المستوى العلمي و العملي على حد سواء نستطيع القول بأنها تحتاج إلى الاعتماد على المنهج المقارن في تنمية و تطوير مزاياها المتعددة لذلك ما يسعنا في هذا المقام إلا التطرق ولو بإيجاز إلى أهم العوامل المساهمة في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية .

---

[1] -نقلا عن : ألموند جبريال و آخرون ، المرجع السابق الذكر. ص : 21 .

[2] -بومدين طاشمة ،المرجع السابق الذكر. ص : 92 .

[3] -عبد القادر عبد العالي،المرجع السابق الذكر.ص:09.

التطورات الدولية التي حصلت في ستينيات هذا القرن و التطور العلمي المصاحب لها يمثلان عاملان رئيسيان في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية.

و على ذكر التطورات الدولية الحاصلة في ستينيات هذا القرن نستطيع القول بأن تلك التطورات لها الفضل في توسيع حجم السياسات الخارجية التي اقتصرت في الحقيقة على الدول الأوروبية فبظهور دول جديدة على مستوى البيئة الدولية برز مفهوم جديد معروف باسم "ديمقراطية العلاقات الدولية"* هذه الأخيرة التي اعتبرت سببا مباشرا في فتح وإفساح المجال أمام الدارسين المتخصصين لمتابعة علاقاتها ببعضها مع البعض الآخر .[1]

بالنسبة لموضوع التطور العلمي فإننا هنا مجبرين على التأكيد بأن التطور العلمي واحد من العوامل المساهمة بشكل كبير في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية ففي ستينيات هذا القرن كان للدراسة المقارنة و خصوصا في مجال السياسة الداخلية تأثير بارز واضح على غيرها من الدراسات المقارنة المتعلقة بالسياسة الخارجية و لعل أهم الأسباب في حدوث ذاك التأثير نجد على سبيل المثال لا الحصر التوسع في حجم المعلومات و انهيار الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية فالحق أصبحت مع هذه الظروف التطورية الحاصلة السياسة الخارجية تعكس السياسة الداخلية في النظام السياسي الدولي.[2]

أهم الفقهاء المتخصصين في السياسة الخارجية و الذين ألحوا على ضرورة إسباغ هذه الدراسة بالعلمية و إنشاء الأسس النظرية التي تحكمها نجد الفقيه المتخصص روزيناو و الذي دعا لذلك مع العام 1968 هذا ما شجع بطبيعة الحال أنصار الدراسة المقارنة من تطوير هذا المفهوم في السبعينيات إضافة للرائد روزيناو نجد ريتشارد سنايدر و ميخائيل رودلف روميل وويليم كوبلين و ميخائيل أوليري و جونشان لكينفليد،إذن الفضل الأول و الأخير يعود لهؤلاء الرواد في إيجاد نظريات المقارنة في السياسة الخارجية .[3]

خلاصة القول تؤكد بأن الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هي في الحقيقة كل تحليل يعتمد على أكثر من نموذج واحد من نماذج السياسة الخارجية من أجل اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف و بالتالي البرهنة عليها .

فالمقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية لها أهمية خاصة و معتبرة انطلاقا من أن السياسة الخارجية –بشكل عام – تمثل مجموع الأفعال و ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية و بشتى الطرق إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة و المتوفرة لتلك الدولة .[4]

---

[1] -أحمد النعيمي،مرجع سبق ذكره. ص: 123.

[2] -المرجع نفسه،المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص –ص: 123 –124.

[4] -عامرمصباح،تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: دار هومة، 2010 ، ص: 21 .

إذن اعتمادا على ما تم التطرق إليه نلمح جيدا بأن السياسة الخارجية تلعب دورا فاعلا على المستوى الداخلي انطلاقا من كونها تضفي على الدولة في بعض الأحيان صفة المكانة الدولية بين الوحدات السياسية الدولية الأخرى مما يؤدي إلى بروز نوع من التنافس بين مجموعة هائلة من الوحدات الدولية عليها و ذلك من خلال تقديم المساعدات المالية الاقتصادية هذا طبعا بغرض الاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة .

أيضا تلعب السياسة الخارجية دورا في تفعيل مؤشرات الاستقلال السياسي للدولة هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى تكمن أهمية السياسة الخارجية في تأمين المصالح الخارجية إلى جانب تحقيق التكامل القومي مع نوع من الاستقرار السياسي .[1] و الذي بدوره ينعكس على باقي الأصعدة الأمنية الاقتصادية و الاجتماعية مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأمني الاقتصادي و الاجتماعي .

ربما التعرض إلى أهمية السياسة الخارجية و لو بشكل مختصر من شأنه إيضاح أهمية و ضرورة الاعتماد على المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية فها هنا نتمكن من إبراز أهمية الدراسة المقارنة بشكل عام ، فتركيزنا على تلك المقاربة مفروض علينا على اعتبار أن موضوع بحثنا عبارة عن دراسة مقارنة بين السياسة الأممية في منطقتي العراق والصومال طبعا ذلك من خلال دراسة و تحليل عمليتي التدخل الإنساني في تلك الدولتين .

و كما هو معروف السياسة الخارجية المقارنة إطار علمي نظري يعتمد المقارنة كأداة في التحليل فالإشكال المطروح هنا هو:

هل نستطيع التسليم بأن هناك اختلاف بين السياسة الخارجية و السياسة الخارجية المقارنة أم أنهما إطارين متكاملين يندرجان ضمن نفس القضايا و الأدوات ؟

السؤال المثار هنا يجعلنا نقيم مجموعة من الافتراضات:

أولها يشير إلى أن الفرق بين السياسة الخارجية المقارنة و السياسة الخارجية هو أن الأولى إطار نظري أما الثانية فهي إطار تطبيقي .

أما الافتراض الثاني يؤكد على أن السياسة الخارجية المقارنة إطار نظري الغرض منه توجيه السياسة الخارجية نحو التأثير و الفعالية على مستوى المجتمع الدولي انطلاقا من الاعتماد على أسلوب المقارنة .

أخيرا السياسة الخارجية أداة رئيسية من بين أدوات تحقيق تنمية الدول و على كافة المستويات السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية .

---

[1] -محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية. ط.2 ، بيروت : دار الجيل ، 2001 ، ص-ص: 78 -79.

عموما نستطيع إجمال أهمية الدراسة المقارنة فيما يلي:

1 – الدراسة المقارنة تزيد من فهمنا للسياسة الخارجية لوحدة دولية ما ، بمعنى أوضح تؤدي إلى تفادي التفسيرات الأحادية العقائدية للسياسة الخارجية .

2 –إلقاء الضوء على عناصر التشابه و الاختلاف من حيث وزنها في حالات معينة .

3 – الدراسة المقارنة تساهم في استخدام عناصر التشابه و الاختلاف في تحديد طبيعة السياسة الخارجية.

4 – و لعل تزايد عدد الدول المستقلة في الستينيات مع تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف نمط تركيبتها وسلوكياتها مهد الطريق نحو الاهتمام بدراسة و مراقبة العلاقات التي تربط تلك الدول بعضها البعض .

كما لا ننسى في هذا السياق التركيز على تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية الدولية خصوصا أن ذلك الاعتماد المتبادل لم يقتصر على الأطر الرسمية و حسب بل تعدى ذلك ليشمل الأطر غير الرسمية من هنا زاد الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي بالسياسة الخارجية بعدما كانت هاته الأخيرة مركزة على بعض القطاعات النخبوية في كل دولة . [1]

[1] -بلحاج الهواري،المرجع السابق الذكر. ص – ص : 69 – 70 .

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية : الدور و الأهمية

أصبحت السياسة الخارجية المقارنة بمثابة الظاهرة المعقدة المتعددة الأبعاد و الجوانب خصوصا مع نهاية الحرب العالمية الثانية و دخول العالم مرحلة جديدة من الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي و الليبرالي ، فبعدما كانت إطارا يختص بقضايا الآمن العسكري و فقط انتقلت لطور جديد من التعقيد يهتم بجل القضايا الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية لمجتمعات العالم على اختلافها .

وعلى ذكر مفهوم الاختلاف الذي يميز دول العالم ككل فإن الأطر العلمية البارزة في هذا الميدان اهتمت أكثر بموضوع المقارنة التي تساعد على تفسير مواضيع السياسة الخارجية انطلاقا من منظور مقارن من شأنه دفع قضايا السياسة الخارجية نحو التطور و على جميع المستويات التطبيقية منها و النظرية .

عموما تتضمن السياسة الخارجية – بشكل عام – كل ما يندرج في إطار العمل السياسي والاقتصادي على المستوى الخارجي طبعا مع العلم بأن ذاك العمل السياسي الخارجي ما هو إلا محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل المحلية الداخلية و الدولية الخارجية .

لقد وردت العديد من التعريفات حول مفهوم السياسة الخارجية أبرزها :

"السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، لهذا فإن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية". [1]

و في نفس السياق قدم كل من ريتشارد سنايدر و فيرنس تعريفا للسياسة الخارجية مفاده :

" السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[2]

فيرنس و ريتشارد سنايدر اعتبرا أن السياسة الخارجية بمثابة الإطار المتكامل المتضمن جملة من القيم ، الضوابط والأسس المعتمد عليها لمواجهة معظم التحديات التي تواجه أي وحدة دولية سياسية و في كل الاحوال.

---

[1] -محمد السيد سليم . مرجع سبق ذكره . ص:07.
[2] -أحمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره. ص: 20 .

عموما السياسة الخارجية تعبر في الواقع عن السلوك الخارجي لصانعي القرار* طبعا عن طريق اعتماد عنصر إرادة الدولة و مصالحها الحيوية عند القيام برسم و صنع تلك القرارات الموجهة تجاه وحدات سياسية دولية أخرى عبر فترة زمنية محددة .

جوزبف فرنكل هو الآخر أسهم بشكل كبير في إعطاء تعريف محدد للسياسة الخارجية يتضمن ما يلي :

"هي كل مؤلف من مجموعة من القدرات و الأفعال المتضمنة علاقات بين دولة و غيرها من الدول لحد ما". [1]

و بما أن السياسة الخارجية عبارة عن كل مؤلف من جملة من القدرات و الأفعال الصادرة من قبل الوحدة الدولية في إطار علاقاتها الخارجية على حسب رأي جوزيف فرنكل فإنها بطبيعة الحال تهتم بقضايا متعددة تتضمن ما هو أمني ،عسكري، سياسي،دبلوماسي ،اقتصادي تنموي، ثقافي و علمي و لعل القضايا المتعلقة بالجانب الامني أصبحت تحظى باهتمام كبير من قبل الساسة و صناع القرار على اعتبار أن الأمن عنصر ضروري لا بد من توافره من أجل تحقيق باقي عوامل الرفاه الاجتماعي و الازدهار في الدولة ، هنا نستطيع الإشارة إلى قضية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا الأمن خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 داعية إلى الدعوة بعقد مؤتمر دولي للتعريف بظاهرة الإرهاب وإبراز مدى التهديدات المترتبة عنها . [2]

و على ذكر مسألة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا الأمن و ضرورة العمل المشترك على تنسيق جهود الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي من منظمات و قوى عالمية كبرى بغرض مكافحة الإرهاب و التصدي للأخطار العالمية المهددة للأمن على كافة المستويات والميادين ، فإنه يتبين لنا جليا بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت هاته الظروف لصالحها معتبرة بأن التدخل الدولي – بشكل عام – و الإنساني – بشكل خاص – أصبح من الأولويات في برنامج عمل الهيئات العالمية و الوحدات الدولية الكبرى التي وصلت إلى درجات التقدم الكبير، لهذا يعد هذا النمط من الاستراتيجيات واجب و حق في الوقت نفسه خاص بتلك القوى الدولية .

* –كإضافة ضرورية لا بد من إدراجها في هذا المقام نشير إلى أن السياسة الخارجية لأي بلد مهما كان هي مشروطة بالأيديولوجية التي تتبناها السلطة القائمة فيها ، و لعل دور الأيديولوجية المحوري في رسم و تحديد السياسة الخارجية برز من خلال تطورات الحرب الباردة، للمزيد من التفاصيل حول دور الإيديولوجية المحوري في رسم السياسة الخارجية: راجع: فيليب برايار ومحمد رضا جليلي،العلاقات الدولية .ترجمة: حنان فوزي حمدان ، بيروت: دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر، د.س.ن .

[1] - ثامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق الذكر. ص: 63 .

[2] - إسماعيل شاهر الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 . ط.1 ، دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2009 ، ص : 99

إذن من هنا نستطيع التسليم بأن أهداف الأمن القومي مرتبطة أساسا بالقوة المسلحة التي أصبحت و ضمن الظروف المستجدة الحالية أهم أداة من أدوات السياسة الخارجية .[1] فربما تحقيق أهداف الأمن القومي عامل مشروط باستخدام القوة المسلحة عبر عدة أساليب أهمها على الإطلاق :

مظهر القوة و هو يعبر عن استخدام القوة كأداة هجومية في العلاقات السياسية الدولية مما يؤدي إلى انتهاك السيادة الإقليمية للدولة المستخدمة ضدها تلك القوة المسلحة .

هناك مظهر آخر ممثل في المظهر الدفاعي و الذي يشير إلى اضطرار الدولة إلى استخدام القوة المسلحة في ظروف تستدعي ذلك كالدفاع عن النفس مثلا جراء هجوم موجه ضدها هذا بالنسبة للمظهر الدفاعي ، أما فيما يخص المظهر الردعي فهو مظهر من مظاهر استخدامات القوة العسكرية و للإشارة فإن الردع كأسلوب لاستخدام القوة أصبح يحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي ببساطة لأن عالم اليوم ميزته مظاهر انتشار الأسلحة النووية ، أخيرا يعبر المظهر الهجومي عن استخدام القوة كأداة للحرب غير النظامية .[2]

ما يهمنا في هذا السياق و انطلاقا من عنوان هذا المطلب و المسمى :

" أهداف السياسة الخارجية: الدور و الأهمية " هو محاولة الكشف عن مضمون أهمية الأهداف في السياسة الخارجية و ذلك عبر التعرض إلى التعريف بأهداف السياسة الخارجية دورها وأهميتها .

لكن قبل الخوض في تحليل هاتين النقطتين الأساسيتين لا بد من التطرق إلى مضامين المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية بشكل مختصر و عام اعتبارا بأن دراستنا هاته هي بالأساس دراسة مقارنة .

لقد اعتبر أنصار المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية أن تحليل السياسة الخارجية هو من حيث الجوهر مقارن لذا فإن عملية صناعة القرار في ميدان السياسة الخارجية يجعلنا نفترض أنه من الأفضل و المفيد مقارنة القرارات والعمليات من حيث مصدر ظهورها .

عموما يرى أنصار هذه المقاربة النظرية أن أحد الطرق المؤدية لتطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية هو تبني و اعتماد خطوات المنهج المقارن التحليلي ، و طبعا عند تطبيق هذا الأخير في تحليل السياسة الخارجية تعترض الباحث مجموعة من المشاكل المرتبطة بمسائل القيم الذاتية ، التفضيلات الشخصية و أيضا الموقف السياسي .[3]

---

[1] -محمد إسحاق رباح ، قضايا معاصرة سياسية – استراتيجية –اقتصادية– اجتماعية –ثقافية و تربوية .ط.1 ،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص: 46 .

[2] -المرجع نفسه، ص- ص: 47 –48.

[3] - عامر مصباح ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 245 .

في نفس السياق و انطلاقا من مضمون الفكرة السابقة و المتضمنة أهمية المقارنة في تطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية حدد الباحث المتخصص مايكل هاس أربعة أهداف متصلة ببعضها البعض للتحليل المقارن والتي عرفت نوع من الإجماع و الاتفاق حولها من قبل عدد هائل من الباحثين في الميدان ، و فيما يلي سنتعرض إليها باختصار .

1- البعد الأولمن المقارنة يتجلى بالأساس في إحداث وصف أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية و ذلك عن طريق عملية صياغة التفاصيل المتعلقة بوحدات الدراسة مع إتمام صورة الأحداث ، الاتجاهات و العمليات .

2- تساعد المقارنة بشكل كبير في إنتاج رؤية واضحة في العلاقات الارتباطية أو السببية، فلعل دراسة مجموعة من الأحداث القابلة للمقارنة تمكن من إظهار التشابهات و الاختلافات التي تساعد بطريقة أو بأخرى على فحص واختبار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث أو أسباب الأحداث .

3 - عملية المقارنة قد تمكن من تقديم و تهيئة أرضية ملائمة للتنبؤ الذي يمثل في الحقيقة خطوة هامة من خطوات البحث العلميفمن خلاله يستطيع الباحث تحديد بعض الشروط الخاصة بالمخرجات التي يمكن توقعها.

4 –المقارنة أيضا تحمل عنصر الوصف الذي يعد هو الآخر خطوة ضرورية من خطوات البحث العلمي،لهذا نستطيع الاعتقاد بأن المقارنة لا تهدف إلى تحديد ما هي الحالة فحسب و لكن كذلك تتعدى ذلك لتحديد ما يجب أن تكون علية الحالة .[1]

هذا التحليل المختصر حول أهداف التحليل المقارن يبرز لنا الوعود و الغايات الأساسية للمقارنة في تحليل السياسة الخارجية .

كما سبق و ان اشرنا في البداية سنركز على تحديد المضامين العامة للأهداف في السياسة الخارجية المقارنة وسننطق في ذلك من التعريج على المفهوم العام للأهداف السياسية .

عرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الهدف السياسي بأنه :

" وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي " .[2]

---

[1]- المرجع نفسه ،ص-ص : 245 – 246 .

[2]- ثامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق الذكر. ص:140 .

من خلال مضمون هذا التعريف نستنتج بأن الاقدام على أي عمل أو بالأحرى مهمة خصوصا على المستوى السياسي مرهون بشكل كبير على تحديد جملة من الأهداف و السعي إلى تحقيقها و تحويلها من جانبها النظري إلى الجانب التطبيقي العملي .

أوركانسكي ينظر للأهداف على أنها :

" الأهداف يمكن ان تكون محددة و تتسم ببساطة تفسيرها و يمكن ان تكون عامة متسمة بالغموض و ربما التضليل ، و من وجهة نظره أن للهدف العام أهمية تفوق الهدف المحدد لأنه قابل للتفسير على عموميته و بالشكل الذي يرضي الجميع أولا ، و يمكن أن يربك الأعداد ثانيا ويخدم أغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الدول " .[1]

كاستنتاج عام حول مضموني التعريفين نتأكد بان الأهداف لا تنشا من العدم أو الفراغ بل هي محددة بمقتضى مجموعة من الظروف و المؤثرات ، فبما انها ليست عملية مجردة فإنها تحدد انطلاقا من جملة من الوسائل الضرورية لتحقيقها في الواقع العملي .

إذن بما أن الهدف في السياسة الخارجية يعبر عن الغايات العامة التي تسعى إلى تحقيقها الوحدة الدولية في البيئة الدولية العالمية وبصيغة أكثر وضوحا الهدف ما هو إلا عبارة عن "جوهر ما يتصوره صانع القرارفي ذهنه للظروف والأوضاع التي يصبوا إلى إحرازها مستقبلا باتباع أسلوب التأثير على معطيات المحيط الخارجي" .[2]

و كفكرة هامة في هذا السياق نقول بأن غالبا ما يقصد بالأهداف و الطموحات ما يمكن تحقيقه والوصول إليه في الواقع على ضوء الموارد المادية و المعنوية المتاحة و ليس ما ينبغي أن يكون.[3]

إذن بما أن الهدف في السياسة الخارجية يعبر عن مجموع الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية فإن الأهداف في السياسة الخارجية تشير بشكل عام إلى تصورات الدولة المستقبلية في الجانب الخارجي الدولي ، ببساطة تمثل الأهداف مجموعة من القواعد المستقبلية التي تتخذها الحكومات من خلال قراراتها الخارجية بغرض التأثير خارج حدودها للتغيير من سلوك الدول الأخرى .[4]

---

[1] -المرجع نفسه،ص –ص: 140 –141.

[2]- أحمد النعيمي،المرجع السابق الذكر. ص: 151 .

[3] -إبراهيم سعد الدين و آخرون، الوطن العربي سنة 2000. في:المستقبل العربي، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1980،ص:26.

[4] -مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد". في: مجلة العلوم السياسية،العددان 38 – 39، ص : 108 ، على الرابط الالكتروني:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=25964،تاريخ الدخول: 2013/04/15 ، 08:00.

استنادا لما تم التعرض إليه نتأكد من أن السياسة الخارجية للدول تسعى بجميع الأحوال إلى تحقيق أهداف محددة أهمها على الإطلاق تحقيق و حماية الأمن القومي للدولة ، كما تطمح الدول بالدرجة الأولى إلى تأمين المصالح الاقتصادية مع العمل بكل الطرق و الآليات على إحراز هدف تحقيق النفوذ السياسي على المستوى الدولي .

لهذا تبقى الأهداف تلعب الدور الهام في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة فعملية تأمين المصالح الاقتصادية مرهون بجملة من العوامل منها ما هي داخلية مثل الموارد الاقتصادية و منها ما هي خارجية مثل الدول المنافسة.[1]

لقد قمنا بالتركيز على أهداف السياسة الخارجية اعتبارا بأننا ومن خلال المقارنة التي سنجريها لاحقا تتركز على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أهداف عمليتي التدخل الإنساني في العراق والصومال.

---

[1] -عبد الرحمن الغالي،انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال . المؤتمر العام السادس،حزب الأمة، ورشة العلاقات الخارجية، مارس 2003، على الرابط الالكتروني : http://www.umma.org/umma/ar/file/gali.doc ، تاريخ الدخول : 2013/04/19 ، 00:07.

الفصل الثاني

التدخـــل الإنســـاني في العراق:

ديناميات وظروف التدخل الأجنبي

في المنطقة

الفصل الثاني و الموسوم : "التدخل الإنساني في العراق: ديناميات و ظروف التدخل الأجنبي في المنطقة" يؤدي بنا إلى ضرورة تركيز الاهتمام على قضايا محددة تتعلق أساسا بإبراز أهم الظروف العامة التي أحاطت بالتدخل الإنساني في العراق معتمدين أكثر في هذا الجزء من الدراسة على وصف و تحليل الأوضاع العامة المتعلقة بالبيئة المحلية ،الاقليمية والدولية طبعا ذلك عبر تقسيم أجزاء الفصل إلى ثلاث مباحث يتمخض عن كل واحد منها أربع مطالب على النحو التالي :

بالنسبة للمبحث الأول سيخصص لبحث مجموع الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق مستهلين تحليل هذا العنصر ابتداء بعرض جملة الظروف المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي مركزين على نقاط القوة والضعف في الجوانب السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في العراق .

ثم سنحاول قدر الإمكان حصر أهم الأوضاع السائدة في البيئة الإقليمية مع تبني خيار التدخل الإنساني في العراق لذا سنركز أكثر على الجذور التاريخية للأزمة الكردية في العراق ، ثم الانتقال مباشرة إلى تلخيص عرض عام حول حيثيات حرب الخليج الثانية ، كما لا ننسى الوقوف عند أهم عامل زاد من اللجوء إلى خيار التدخل الإنساني في العراق ألا و هو حدث الانتفاضة التي قام بها الشيعة والأكراد في العام 1991 .

أما فيما يخص العوامل المتعلقة بالبيئة الدولية فهي الأخرى لا تقل أهمية عن سابقتها حيث نستطيع الجزم بأنها المساهم الأكبر في اعتماد آلية التدخل الإنساني في العراق كبديل أفضل من بين مجموع البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي على المستوى الدولي ، و لعل أبرز ما يمكن التركيز عليه هنا هو النظام الدولي الجديد المتضمن تدعيم القيم الإنسانية و جعلها نقطة محورية في رسم القرارات المتعلقة بقضايا المجتمع الدولي و هذا بدوره يفرض علينا الوقوف عند قضايا حقوق الإنسان، العولمة، الاعتماد المتبادل وقيم المنتظم الليبرالي إلى غير ذلك من الأمور .

و كاستنتاج عام حول المبحث الأول –إن صح التعبير – ارتأينا أن يكون المطلب الأخير تقييما عاما حول الوضع العام في العراق على ضوء التحديات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

لقد ركزنا في المبحث الثاني من الدراسة على ملامح دوافع و آليات السياسة الأممية في العراق مبرزين ذلك عبر تلخيص الدوافع و الأبعاد العلنية المصرح بها من قبل الهيئة الأممية حول تأكيدها على ضرورة إرساء حق التدخل لدواع إنسانية في العراق.

ثم التوجه إلى رصد الأبعاد الأخرى المتعلقة بالنوايا الخفية الغير المعلنة ، و بعد تبيان الدوافع الكامنة وراء تطبيق عملية التدخل في العراق لا بد علينا أن نبحث في أهم الأطر القانونية و الآليات الدبلوماسية الأممية المعتمدة في العراق و ذلك عبر التركيز على مضامين القرار688 و الصادر من قبل مجلس الأمن حول الأزمة العراقية .

المطلب الأخير من هذا المبحث انصرف لتبيان أشكال و مظاهر التدخل العسكري في العراق.

المبحث الثالث و الأخير من الفصل الثاني خصص لوصف و تفسير انعكاسات التدخل الإنساني على العراق وبداية بإيضاح مضاعفات التدخل على السيادة الوطنية في العراق، ثم محاولة النظر في واقع حقوق الإنسان في العراق بعد تطبيق العملية التدخلية ، بعد ذلك سنقوم ببحث تطورات قضية الشيعة و الأكراد ، و أخيرا انصرف المطلب الأخير من المبحث إلى الاطلاع على واقع الاقتصاد العراقي بعد إعمال هذا النمط من السياسات الأممية في منطقة العراق .

عموما قمنا بوضع البناء الهيكلي للفصل الثاني من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول : الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق .

المبحث الثاني : السياسة الأممية في العراق: الملامح الدوافع و الآليات.

المبحث الثالث : تداعيات التدخل الإنساني على العراق .

المبحث الأول : الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق

الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق تتلخص في تلك العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية ، الإقليمية و الدولية .

فبالنسبة للعوامل الداخلية سنجملها في تلخيص المظاهر العامة للتخلف السياسي، الاقتصادي والاجتماعي ،أما العوامل الإقليمية فسنقوم بحصرها في ثلاث مؤشرات فعلت من إرساء عملية التدخل لدواع إنسانية في العراق أولها امتداد الأزمة الكردية عبر فترة زمنية تاريخية في غاية العمق ،أيضا حرب الخليج الثانية و ما أفرزته من تداعيات على المستوى الداخلي ،الإقليمي والعالمي ، و أخيرا التطرق بنوع من الدقة و الإيجاز إلى انتفاضة الشيعة و الأكراد لعام 1991 و التي نستطيع القول بأنها كانت السبب المباشر الذي أدى إلى اتخاذ القرار الحاسم بشأن تطبيق عملية التدخل الإنساني .

الظروف الدولية ركزنا من خلالها على إبراز مدى انعكاسات النظام الدولي الجديد على بلدان العالم الثالث بما فيها العراق و كيف أن هذا النظام أفرز مجموعة من القيم تتمحور حول خصائص العولمة ، و هذا ما سوف نعالجه من خلال المطلب الثالث ، أما المطلب الرابع و الأخير خصص لبحث مسألة تقييم الوضع العام في العراق قبل تطبيق عملية التدخل الإنساني .

المطلب الأول : الظروف الداخلية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق .

المطلب الثاني : الظروف الإقليمية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق .

المطلب الثالث: الظروف الدولية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق.

المطلب الرابع: تقييم الوضع العام في العراق على ضوء التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الأول :الظروف الداخلية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق

الوضع الاقتصادي ، السياسي و الاجتماعي المحلي العام قبيل اعتماد آلية التدخل الإنساني في العراق لا يوحي بالتفاؤل على اعتبار أن العراق شهد جملة من الأحداث التي أفرزت مجموعة من التداعيات الخطيرة على المدى القريب، المتوسط و البعيد ،و ما من شك أن تداعيات الأحداث المقصودة هنا تمس بشكل أو بآخر باقي الوحدات السياسية الدولية الأخرى، لذا ستحول حتما تلك الأحداث من مسائل ذات طبيعة خاصة بالبيئة الداخلية إلى قضايا خارجية لها تأثيرات ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الدولي و الإقليمي .

هنا سيتم التركيز على مدى قدرة النظام السياسي العراقي على احتواء الأزمات الداخلية وأيضا مدى قدرته على إعادة التماسك الاجتماعي و القضاء على الأوجه السلبية للقضايا المتعلقة بالهوية ،الشرعية، تنظيم السلطة وإمكانية تحقيق عامل الاستقرار السياسي ، على اعتبار أن دولة العراق عبارة عن خليط من الأجناس و الأقليات .

العراق كغيره من بلدان الوطن العربي التي سعت و لا زالت تسعى جاهدة من أجل الولوج لمرحلة التقدم السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي، و بالتالي تحقيق مطلب التنمية و على كافة الميادين والمستويات ،فالأمر اللافت للانتباه هنا هو ضرورة البدء بالإدلاء بمجموع الأزمات السياسية والاقتصادية التنموية المشتركة بين سائر البلدان العربية و على رأسها العراق.

و من أجل الإحاطة بجوانب هذا الطرح سننطلق من حصر أهم الخصائص التي تميز بلدان العالم العربي المتخلفة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي أولا ثم المستوى السياسي .

أولا - مظاهر التخلف الاقتصادي و الاجتماعي:

لقد اقترح "سيمون كورنت" ثلاث تعاريف للتخلف :

1 – يشير التخلف إلى الفشل في الاستفادة المطلقة الكاملة من الإنتاج و ذلك بسبب تراجع المعرفة الفنية و الفشل الناتج عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

2 – كما أن التخلف حسب رأي الباحث "سيمون كورنت" قد يعني ببساطة الفشل في أداء الاقتصاد القومي مقارنة بمستوى أداء اقتصاديات الدول المتقدمة .

3 – أخيرا أكد الباحث في هذا السياق على أن التخلف يشير إلى ذيوع الفقر الاقتصادي، بمعنى أدق الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان البلد. [1]

المتتبع لمضمون التعاريف المقترحة من قبل الباحث "سيمون كورنت" يكتشف أن مظاهر التخلف الاقتصادي مشتركة بين البلدان السائرة في طريق النمو و لو اختلفت الظروف السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الدول .و لعل أهم تلك الخصائص المشتركة بينها تكمن بالأساس في انخفاض مستوى الدخل القومي و نصيب الفرد منه، المشكلة السكانية أيضا انتشار ظاهرة البطالة مع توافر عامل التبعية الاقتصادية للخارج ، كما لا ننسى متغير الضغوط الخارجية إلخ .....

إجمالا نستطيع التأكيد هنا على أن مظاهر التخلف الاجتماعي و الاقتصادي متداخلة فيما بينها يصعب التفريق بينها لكنها تشير عموما إلى ذيوع جملة من الظواهر التي تنتشر في المجتمع من بينها نجد الفقر، البطالة، تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية الخ ... لهذا سنحاول بحث واقع ظاهرة الفقر في العراق اعتبارا بأنها هي المسبب الرئيس لباقي الأزمات الاجتماعية الأخرى.

بالنسبة لظاهرة الفقر في العراق نستطيع القول بأنها ممتدة تاريخيا ألقت بتأثيراتها السلبية على كافة المستويات والميادين.

فقد اقترن الفقر في العراق بتفاعل مجموعة من العوامل في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية، الحصار الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي القائم و المتسم في كل جوانبه بسوء التصرف في موارد المجتمع الاقتصادية و كيفية توزيع الدخل في المجتمع.[2]

بالنسبة للخلفية التاريخية للفقر في العراق نستطيع تلخيص أهم النقاط المتعلقة بها ابتداء بالحديث و التركيز على انعكاسات الحرب العراقية –الإيرانية على أوضاع السكان خاصة في المناطق الحدودية في الوسط و الجنوب.

لقد أدت الحرب إلى نزوح السكان من المناطق الجنوبية (البصرة و ميسان) إلى المدن الأبعد عن خط النار هذا ما زاد من إرباك الأوضاع السكانية بمعنى أدق أدى إلى إفقار العائلات النازحة ، فبالرغم من أن بوادر رفاهية العيش الكريم بدأت تظهر في الأفق للعيان مع زيادة أسعار النفط و عوائده التي زادت بنسب كبيرة منقطعة النظير مع حلول فترة السبعينيات ، حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عشر مرات خلال السنوات 1970 – 1980 فبلغت قيمته الإجمالية حوالي 3864 ، لكن هذا الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المستقر ووجه بمضاعفات الحرب الإيرانية – العراقية السلبية التي

1 – نور عصام سرية، دول العالم النامية و تحديات القرن الحادي و العشرون . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006 ، ص: 21 .
2 -حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية" ، في مرجع : أنتوني كوردسمان و آخرون ،العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة و تكريس الفوضى. ط.1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 ، ص: 287 .

أفضت بشكل عام إلى قلب معالم النظام الاقتصادي في العراق ، عسكرة المجتمع كليا ، إلغاء الحريات كل هذا أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3176 دولار عام 1988 . [1]

إذن من أهم النتائج المترتبة على الحرب الإيرانية – العراقية هي خروج العراق منها منتصرا لكن هذا الانتصار كان له ثمنا باهضا بالنسبة للنظام السياسي العراقي و المجتمع العراقي الذي أصبح يعاني أكثر من غيره جراء التداعيات السلبية لتلك الحرب ، و لعل أهم ما أفرزته الحرب هو الانتشار الرهيب لانخفاض مستوى المعيشة و بالتالي حدوث ظاهرة الفقر من دون أدنى شك.

عموما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الفقر ظاهرة انتشرت في العراق بشكل كبير، حيث أصبحت المستويات المعيشية للأسر العراقية تعرف المزيد من التراجع و التقهقر خصوصا في فترة الحصار الاقتصادي المفروض على دولة العراق فالملاحظ قبل تطبيق ذاك الحصار هو تمتع العائلات العراقية بمستوى اقتصادي جيد في الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

فالنقطة الرئيسية المفعلة لزيادة انتشار الفقر تكمن في السياسة الغير ناجعة التي اتبعها الرئيس الأسبق "صدام حسين" والممثلة في محاولته بناء دولة شمولية ينفرد وحده ضمنها بشؤون الحكم ، و في ظل الحصار الذي سبق التحدث عنه راح النظام العراقي يواجهه باتباع و إرساء سياسة التجويع كما لا ننسى الاشارة إلى استراتيجية القمع التي اعتمدها النظام للوقوف أمام أي محاولة لمحاولة قلب النظام القائم ، إذن سياسة التجويع هنا لعبت دورها على أكمل وجه فالغرض الأول منها هو محاولة تركيز اهتمام المواطن العراقي بالأمور المتعلقة بحاجاته الأساسية بعيدا عن الخوض في قضايا السياسة . [2]

و كاستنتاج عام حول الأفكار الواردة فيما سبق نستطيع القول بأن ظاهرة الفقر في العراق ما جاءت من العدم بل زادت بشكل كبير مع تراكم مجموعة من الظروف الداخلية المحلية (طبيعة النظام السياسي العراقي القائم) ، الإقليمية (الحرب الإيرانية – العراقية) و الخارجية الدولية (الحصار الاقتصادي المفروض على العراق).

و بالنسبة لظاهرة البطالة والتي تعد في الحقيقة مشكلة عويصة تتصدر مجموع المشكلات الاقتصادية في الدول النامية العربية – بشكل عام – ، و العراق – بشكل خاص – حيث قدرت منظمة العمل العربية نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 23 مليون عاطل في عام 2003 ،والعراق واحد من بين تلك الدول التي عانت من هذا المشكل فبالرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية و بشرية هائلة و حتى بالنسبة للعمالة في العراق التي زادت عن 03 مليون عامل خلال عقد السبعينيات ، إلا أن مجموع المتغيرات الخارجية و الممثلة في الحروب و الحصار و العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق

---

[1] -نفس المرجع، ص: 288.

[2] -حسن طبرة . الفقر في العراق ... بين الأمس و اليوم. على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.105629 ، تاريخ الدخول: 2013/03/07، 03:07

أدت بالضرورة إلى نتائج وخيمة كان على رأسها تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش غير مولد لفرص العمل و بالتالي ذيوع ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي . [1]

البطالة إذن و انطلاقا من مضمون الفكرة السابقة نتاج لتفاعل جملة من الأسباب تعلق جزء منها بما هو داخلي وجزء آخر بما هو إقليمي و آخر بما هو خارجي ، لكن في الواقع نستطيع القول بأن أهم الأسباب المفعلة لهاته الظاهرة هي تلك الواردة من البيئة المحلية للنظام السياسي القائم و المتميز باستبداده و طغيان حاكمه الدكتاتور الرئيس الأسبق "صدام حسين" .

و كإضافة جوهرية في هذا الإطار تمثل بداية التسعينيات مرحلة جديدة تميزت بزيادة انتشار ظاهرة البطالة في العراق الذي أصبح يعاني في هاته الآونة بالذات من عدد كبير من الأزمات المتعلقة بكافة جوانب الحياة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك سيتم فيما يلي إدراج أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلة مع بدايات التسعينيات في النقاط التالية:

1 – تصاعدت المشكلة في العراق نظرا لتراجع الأداء الاقتصادي و عدم القدرة على تحقيق معدلات كبيرة متقدمة من النمو الاقتصادي و المتركز بالأساس على النفط.

2 – ضعف القطاع العام في خلق المزيد من مناصب العمل و عدم فاعليته في التصدي لظاهرة البطالة بجميع أنماطها. [2]

البطالة من أعقد المشاكل التي عرفها العراق نظرا لتفاعل مجموعة من الظروف التي لا تختلف كثيرا عن تلك الظروف المؤدية إلى انتشار ظاهرة الفقر في البلد ، فربما عدم مقدرة الوصول إلى اقتصاد ذي نمو كبير خارج مورد النفط والغاز الموارد الطبيعية المعرضة للنضوب في وقت ما و تميز الاقتصاد الوطني العراقي بضعفه الهيكلي المفتقر للتسيير الجيد كلها أمور زادت من حدة انتشار الظاهرة الأخطر على الأغلب في المجتمعات ألا و هي ظاهرة البطالة .

ربما الشيء الأهم هنا و الذي لا بد من التعرض إليه و باختصار هو محاولة معرفة الوضع الاقتصادي العام في العراق على إثر توافر هاته الظواهر التي تنعكس سلبا على مستوى الأداء الاقتصادي .

فبما أن العراق انتشرت فيه تقريبا جميع مظاهر التخلق الاقتصادي فإنه تعرض لمجموعة من الأزمات الاقتصادية التي نستطيع القول بأنها تصاعدت إلى حد كبير حتى الوصول إلى مرحلة استفحالها في الفترة ما بين 1982 و إلى غاية عام

---

[1] -نبيل جعفر عبد الرضا .البطالة في العراق الأسباب، النتائج و المعالجات. على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.305238 تاريخ الدخول : 07/ 2013/03 ، 44: 03

[2] -المرجع نفسه.

1990 الفترة التي عرفت جملة من التطورات الاقتصادية المتميزة بتعمق مظاهر الاختلال في الهيكل الإنتاجي و بروز مظاهر الركود التضخمي الطويل الأجل ، و الحق قد عانى الاقتصاد العراقي من هاته الأزمات بشكل كبير و لا زال يعاني منها إلى حد الآن .[1]

في الأخير لا بد من التأكد بأن مظاهر التخلف الاجتماعي و الاقتصادي متداخلة جدا يصعب في أغلب الأحيان التفريق بينها لأنها ببساطة مترابطة تحكمها علاقة التأثير و التأثر.

ثانيا – مظاهر التخلف السياسي:

لقد اهتم فريق من الباحثين على المستوى الأكاديمي من التعرض بشكل كبير إلى قضايا التخلف عموما و التخلف السياسي خصوصا ، و لعل أهم من أبرز لنا السمات العامة للتخلف السياسي نجد الباحث "صامويل هنتنجتون" و "لوسيان باي" و فيما يلي سنتعرض لأهم ما طرحه الباحثين من إسهامات علمية حول الموضوع بنوع من الاختصار و الدقة و ذلك بغرض معرفة السمات العامة للتخلف السياسي .

باختصار حسب رأي "صامويل هنتنجتون" سمات التخلف السياسي تكمن في إسناد السلطة إلى معايير مخالفة للرشادة أو إلى مجموعة من الأسس المنافية تماما للقيم الدستورية ، المساواة والقانون ،مع تركيز الوظائف العامة للنظام السياسي في الدولة بيد هيئة معينة أو حتى في يد شخصية واحدة ،كما لا ننسى ما ركز عليه الباحث في هذا السياق و هو تدني معدلات مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة السياسية.[2]

اعتمادا على رأي الباحث "صامويل هنتنجتون" نستطيع القول بأن التخلف السياسي يمثل أصعب المشاكل التي يواجهها المجتمع اعتبارا بأن ظاهرة التخلف السياسي تلقي بتأثيراتها الجانبية على كافة ميادين الحياة ابتداءا بالميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي و بالتالي تصبح الدولة في هاته الحالة دولة فاشلة تابعة لغيرها من الكيانات الأقوى التي تستغل الفرصة لفرض سيطرتها على تلك الدول وبالتالي تحقيق مصالحها الخاصة على حسابها مما يؤدى بالنهاية إلى بقاء تلك الدول في حالة تبعية سياسية و اقتصادية .

---

[1] – فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق . 15 مارس 2010 ، ص : 14 . على الرابط الالكتروني: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371/1MPRA_paper_28371.pdf ،تاريخ الدخول : 2013/03/08 ، 22:30.

[2] -أحمد وهبان، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث) . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002 ، ص: 15 .

هذا بالنسبة لما أوضحه المتخصص الباحث "صمويل هنتنجتون" حول موضوع الحداثة السياسية و السمات العامة للتخلف على المستوى السياسي ، و فيما يلي سنقوم بعرض و جيز لما قدمه الباحث "لوسيان باي"من أفكار في نفس السياق.

لقد حدد "لوسيان باي" خمس أزمات تعاني منها البلدان النامية – بشكل عام – على الصعيد السياسي و هي كما يلي :

أزمة الهوية ،أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل و أزمة التوزيع. [1]

الأزمات التنموية السالفة الذكر تعتبر بمثابة دلالة عن التخلف السياسي الذي يعد بمثابة الآفة –إن صح التعبير – التي تنتشر في المجتمع فتضفي عليه صفة الضعف، التقهقر و التراجع على كافة المستويات و الميادين ابتداءا بالميدان السياسي ووصولا إلى الميدان الثقافي الحضاري .

باختصار أزمة الهوية تشير بشكل عام إلى غياب أو بالأحرى انعدام فكرة المواطنة * بين أعداد الأفراد المشكلة للمجتمع ، بمعنى عدم وجود ولاء سياسي موحد للحكومة المركزية الموحدة، حيث يتضمن المجتمع الواحد عدة ولاءات سياسية فولاء الفرد لا يكون إلا لجماعته العرقية . [2]

1- المرجع نفسه، ص:17.

* - المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه و واجباته الوطنية فالفرد يعرف حقوقه و يقوم بواجباته عن طريق التربية الوطنية ، فالمواطنة تتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه و خدمته في أوقات الحرب و السلم و التعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي و الفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع فتوحد من أجلها الجهود و ترسم الخطط . دائرة المعارف البريطانية قدمت تعريفا عاما حول المواطنة مفاده:

" المواطنة هي علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية و ما يصاحبها من مسؤوليات و تسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخابات و تولي المناصب العامة ، وقد ميزت الدائرة بين المواطنة و الجنسية التي غالبا ما تستخدم في إطار الترادف ، إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقا أخرى مثل الحماية في الخارج ، في حين لم تميز الموسوعة الدولية و موسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية و المواطنة ، فالمواطنة في الموسوعة الدولية هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم ، و تؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت و حق تولي المناصب العامة و كذلك تقع على عاتقهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب و الدفاع عن بلدهم و في موسوعة كولير الأمريكية هي أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما .. " للمزيد من التفاصيل راجع: عثمان بن صالح العامر، مفهوم المواطنة و علاقته بالانتماء. على الرابط الإلكتروني: http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/743 تاريخ الدخول: 2013/07/07 ، 15:50 .

2 - أحمد وهبان ، مرجع سبق ذكره. ص: 20 .

فأزمة الهوية مؤشر من مؤشرات التخلف السياسي على اعتبار أنها تخلق مجموعة من المشاكل الممثلة بالأساس في تحقيق انعدام فكرة الأمة الواحدة و الشعب المتلاحم الذي يطمح لنفس الرؤى والأهداف مما يجعله من دون شك عرضة لأطماع القوى الدولية الأجنبية الكبرى التي لا طالما اعتمدت سياسة التفريق بين أفراد المجتمع الواحد كاستراتيجية لتمرير مصالحها و أهداف سياساتها الخارجية و هذا ما حدث فعلا عبر التاريخ خلال الفترات الاستعمارية.

من المعروف جيدا بأن أزمة الهوية في العراق تعود جذورها إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية التي كان الشعب العراقي خلال فترة حكمها نتاج لحالة من التجزئة السائدة في جل الأقطار العربية. [1]و في ذلك الحين أوضح الملك فيصل الأول طبيعة الهوية العراقية مصرحا:

" أقول و قلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد بل توجد تكتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية متشبعة بتقاليد و أباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة سماعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائما للانقضاض على أية حكومة كانت، نحن نريد أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه و نعلمه ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين و هذا التشكيل"[2].

إن أهم ما يميز المجتمع العراقي هو توافر خاصية التعددية القومية ، الدينية و المذهبية بشكل كبير و هذا الأمر ليس بجديد بل هو واقع معاش في العراق منذ زمن بعيد لذلك يصعب تشكيل كيان عراقي موحد تجمعه هوية وطنية صلبة لا تهزها أزمات مهما كانت ، كما أوضح الملك فيصل الأول في قوله السالف الذكر ، و ربما هذا التفكك و عدم التماسك الاجتماعي راجع بالأساس إلى مجموع الظروف الإقليمية و الدولية التي تسببت بشكل كبير في تفعيله و تنميته لأسباب سنتعرف عليها لاحقا من خلال عناصر البحث.

هذا القول لا يعني بأن أسباب التفكك راجعة لمجموع العوامل الإقليمية و الدولية و حسب بل يمكن إرجاع زيادة مسألة التمايزات الاجتماعية و تفاقمها إلى حد إحداثها لتفكك اجتماعي رهيب لطبيعة عمل النظام السياسي الذي أصبحت الدولة في ظله مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات ، وكخلاصة عامة حول موضوع واقع الهوية الوطنية في العراق نستطيع القول بأن تأجيج الصراع الطائفي وتصاعده إنما يعود بالأساس إلى مجموعة عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الدولية والإقليمية وحتى البيئة المحلية الداخلية.

---

[1] -باسيل يوسف بجك و آخرون . استراتيجية التدمير آليات الامريكي للعراق و نتائجه (الطائفية –الهوية الوطنية – السياسات الاقتصادية) . ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2006 ص: 54.

[2] -نقلا عن: نفس المرجع. ص: 55 .

لكن نعود و نذكر في هذا السياق إلى أن مرحلة "التدمير الخلاق" في العراق على المستوى السياسي تتوقف بشكل كبير على تنظيم تلك الحملة الإعلامية الموجهة إلى الرأي العام العراقي والعالمي والتي اعتمدت على مداخل متعلقة بمفاهيم الهوية والطائفية الزائفة ، ففي غالب الأحيان ترددت الشعارات التالية على الألسنة:

1 – الشيعة هم الأغلبية يعانون القمع ليس فقط من نظام صدام بل منذ زمن بعيد.

2 – العراق هو تكوين صناعي يتكون من ثلاث مناطق منسجمة الأكراد في الشمال، السنة في الوسط و الشيعة في الجنوب .[1]

إذن الشعارات المذكورة تعتبر دليلا قاطعا على دور العوامل الخارجية في بث الاعتقاد بفكرة توافر الانقسام و عدم الوحدة الوطنية في العراق طبعا إلى جانب باقي العوامل الأخرى.

بالنسبة لباقي سمات التخلف المدرجة من قبل الباحث "لوسيان باي" فإننا نستطيع القول بأنها متوافرة في الدولة العراقية انطلاقا من الاعتبارات التالية :

صنع القرار السياسي في العراق هو النقطة الجوهرية التي من شأنها إيضاح طبيعة النظام السياسي ذلك لأن عملية صنع القرار ببساطة تكشف عن نمط العلاقة الرابطة بين الأفراد المخولة لهم مسؤولية رسم ، صنع و تنفيذ القرار في النظام ،كما لا ننسى في هذا الإطار الإشارة إلى أن عملية صنع القرار تساعد في تحليل ، وصف و تفسير توجهات القادة خلال مدة زمنية بارزة في تاريخ العراق ألا وهي تلك الفترة الممتدة من حكم البعث و حتى الاحتلال الأمريكي للعراق .[2]

فعلا صنع القرار في العراق يعد مدخلا جد هام من شأنه كشف الغموض و اللبس عن طبيعة النظام السياسي القائم وبالتالي معرفة مدى مشروعية هذا النظام و هل هو نظام متميز بالتخلف السياسي أم العكس ؟

النقطة الهامة في هذا الإطار و التي لا بد أن ننطلق منها لوصف ، تحليل و تفسير سمات ومظاهر التخلف السياسي في العراق تشير إلى أن النظام السياسي ما هو إلا عبارة عن مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة للمجتمع و العمل بكل الطرق والوسائل المتاحة على تنفيذها .

---

[1] -إيان دوغلاس و آخران ، "الولايات المتحدة في العراق: جريمة إبادة جماعية" ، في مرجع : أنتوني كوردسمان و آخرون ، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة و تكريس الفوضى. ط.1، مرجع سبق ذكره ، ص : 62 .

[2] -سعد ناجي جواد، " الحالة العراقية " ، في مرجع : أحمد يوسف أحمد و آخرون .كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟. ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،ص: 323.

اعتمادا على هذا الطرح تجدر الإشارة إلى القول بأن قرارات النظام السياسي غالبا ما تدعم بالشرعية القسرية فيعمل هذا النظام عادة على فرض الخضوع لها بالقوة .[1]

و على ذكر مفهوم الشرعية يتوجب علينا التطرق إلى إثارة المفهوم العام لهذا المصطلح الذي يعني – بشكل عام – : الشرعية تأتي بعد أن تصبح السلطة واقعا في الغالب، باختصار الشرعية تستمد من القناعة و الإيمان لذا فهي تعني انطلاقا من المفهوم الاجتماعي السياسي : " صفة لنظام يحظى أو يحوز على رضا و قبول الأغلبية من السكان (المواطنين) ، و عليه فهي ليست ثابتة بل متبدلة بتبدل الواقع الذي يعبر عنه الشعب أو يريده "[2]

العراق و خلال فترة حكم الرئيس الأسبق "صدام حسين" نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأنه نظام متميز بالنزعة الديكتاتورية * نظرا لأن العديد من القرارات السياسية الحاسمة اتخذت من طرف الرئيس صدام حسين بمعزل تام عن القيادة أو ما يعرف بالنخبة السياسية ، و بالتالي باتت المؤسسات المعنية باتخاذ القرارات السياسية مجرد وحدات إدارية تجتمع من أجل المصادقة والموافقة على جملة القرارات المتخذة من قبل الرئيس الدكتاتور.[3] الذي صرح عشية استلامه الحكم بالتصريح التالي :

" سأكون قائدا بين القادة و ليس القائد الأوحد ، و سيفا بين السيوف و ليس السيف الوحيد ، و راية بين الرايات وليس الراية الوحيدة " .[4]

تصريح الرئيس السابق صدام حسين يعبر عن محاولة إرساء نظام ديمقراطي من الدرجة الأولى، لكن الواقع أثبت عكس ذلك تماما فما آلت إليه الأوضاع في العراق إبان فترة حكمه عبرت عن جميع مظاهر التخلف السياسي فبالعودة إلى الأزمات التنموية السياسية المطروحة من قبل الباحث "لوسيان باي" نلاحظ أنها انتشرت في المجتمع العراقي قبل فترة حكم صدام و

---

[1] -باويل الابن جي بنجهام و ألموند جبرائيل ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية . ترجمة : هشام عبد الله ، ط.1 ، لبنان : الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، 1998 ، ص : 16 .

[2]- أمين محمد دبور ، المرجع السابق الذكر. ص : 19 .

*- للدكتاتورية خصائص و مميزات عديدة و لعل أهمها يتلخص فيما يلي:

الدكتاتورية نظام فردي فالسلطة في خضمه ترتبط ارتباطا مباشرا بشخص الدكتاتور ، فالمجالس النيابية و غيرها من الهيئات التي يقيمها الدكتاتور لا تتمتع بصلاحيات حقيقية ، ففي إطار نظام الحكم الدكتاتوري لا تخضع تصرفات الحاكم و أتباعه إلى أية رقابة ، و بالتالي لا يترتب عليهم أية مسؤولية مع العلم بأن تلك الدكتاتوريات تسعى دائما و بكل حزم إلى إلغاء جميع أجهزة الرقابة السياسية إن كانت قائمة قبل وصول الدكتاتور إلى الحكم ، وللإشارة فإنها غالبا ما تأتي عن طريق استخدام القوة لكن بالرغم من كل هذا إلا أن الدكتاتورية تبقى مجرد نظام مؤقت يزول بزوال الحاكم . للمزيد من المعلومات حول الخصائص العامة للدكتاتورية انظر : صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية . بغداد : مطبعة دار الحكمة ، 1991 ، ص – ص: 18 – 19 .

[3] -سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره . ص: 345 .

[4] -نقلا عن : نفس المرجع، ص: 346 .

استمرت في التفاقم خلال فترة حكمه و ربما تصاعدت أكثر بعد سقوط نظامه و هذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال عناصر البحث اللاحقة .

عموما التخلف السياسي يشير إلى ذلك الخلل الحاد في تركيبة المجتمع و آليات اشتغاله نتيجة تعطيل القدرة الإنتاجية للمجتمع و هدر طاقته الحضارية لذا فهو يعد من أخطر أنواع التخلف على الإطلاق ببساطة لأن السياسة و آلياتها تعمل على رعاية مصالح الناس .

إذن من هنا نستطيع اعتبار الديكتاتورية من أكبر مظاهر التخلف السياسي انطلاقا من أنها تشير بشكل عام إلى الانفراد بالحكم و بالتالي إقصاء و تهميش البقية العظمى من الأفراد عن المشاركة في رسم وصنع القرارات السياسية الحاسمة في الدولة ، كما لا ننسى بأنها تشكل ضررا خطيرا على قدرة المجتمع الإنتاجية .[1]

اعتمادا على ما أوردناه في الفكرة السابقة نؤكد على عامل أهمية القضاء على مظاهر التخلف السياسي البارزة في المجتمع العراقي و لعل أهم الأسس الواجب اتخاذها في هذا الشأن هي :

– المشاركة السياسية و حق المواطن العراقي في تأدية دور معين في صنع القرارات السياسية.

–تداول السلطة سلميا.

– إعادة النظر في مسألة حقوق الإنسان فهي قضية بالغة الأهمية في بناء أي حياة سياسية مثالية جيدة على اعتبار أن الإنسان هو غاية العمل السياسي و هدفه الأسمى و ليس العكس.

– تدعيم القيم الأخلاقية، الحرية، العدالة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.[2]

هاته الاستراتيجية المطروحة أثيرت منذ زمن بعيد في دولة العراق و زاد الطلب عليها أكثر خلال فترة حكم الرئيس الأسبق "صدام حسين" لذلك اعتبر تطبيق عملية التدخل لدواع إنسانية في العراق مطلبا ضروريا من شأنه تحقيق تلك الاستراتيجية في الواقع ، لكن السؤال المطروح هنا : هل فعلا تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق كان له أثرا إيجابيا على المستوى السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي أم أنه زاد من حدة التوترات و الأزمات في المنطقة ؟

إذن هذا ما سيتم إيضاحه من خلال عناصر الدراسة اللاحقة.

---

[1] -محمد حسين علي المعاضيدي، التخلف السياسي .. آفة التقدم الاجتماعي . على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.39262،تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 17:14

[2] - المرجع نفسه.

المطلب الثاني : الظروف الإقليمية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق

الظروف الإقليمية المساهمة في تبني خيار التدخل الإنساني في العراق تشتمل على مجموعة من الأحداث تتقدمها الأزمة الكردية التي لها جذور تاريخية ممتدة عبر فترات زمنية عميقة ، ثم حرب الخليج الثانية لعام 1991 و ما أفرزته من تداعيات كان لها الدور الرئيس في تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق، و أخيرا دور الانتفاضة المنظمة من قبل الشيعة والأكراد ضد النظام السياسي العراقي في العام 1991 .

لقد قمنا بإدراج الأزمة الكردية و الانتفاضة الشيعية ضمن الظروف الإقليمية اعتبارا بأن دول الجوار لها علاقة بالأزمة الكردية و الشيعية.

أولا – الجذور التاريخية للأزمة الكردية في العراق :

لا بد من الإشارة – بداية – إلى أن موضوع التعريف بالأكراد و كردستان أحاطه الغموض من كل جانب لذا تعددت إسهامات الباحثين حول الأصل السلالي للأكراد .

المستشرق الروسي "فلاديمير مينورسكي" يؤكد بأن الأكراد سلالة بشرية منحدرة من أصل آري و لغتهم تنتمي إلى فئة اللغات الآرية ، كما أن تاريخ استقرارهم بمنطقة كردستان يعود إلى قرون عديدة سبقت ميلاد المسيح .

و حسب رأي أستاذ التاريخ "مار" و الباحث "هوروسي" فإن الأكراد هم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى[1]

و بالرغم من الاختلاف الوارد من قبل العديد من الباحثين حول الأصول الفعلية للأكراد والمناطق الأصلية لهم إلا أننا سنشير في هذا السياق إلى أن الأكراد هي عبارة عن جماعة سلالية تقطن حاليا في كردستان هذا الإقليم المجزء حاليا بين خمس دول وهي تركيا ،العراق، سوريا وأرمينيا و إيران.

باختصار كردستان هي منطقة جبلية شاسعة يقطنها الأكراد وهي تغطي جنوب شرقي تركيا و شمال شرقي العراق غرب إيران و هي ممتدة في شمال شرقي سوريا تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي مائتي ميل.[2]

يقدر العدد الإجمالي للأكراد بحوالي 25 مليون يتواجدون – كما سبق و أن أسلفنا الذكر – بنسبة النصف والثلث في تركيا و تلي تلك النسبة الأعداد المتواجدة في إيران ثم العراق و أخيرا سوريا ، كما أن هناك أعداد محدودة في لبنان و بعض الجمهوريات التي خرجت من رحم الاتحاد السوفياتي السابق و لعل مجمل العوامل الجيوبوليتيكية المحيطة والتعارض في الأفكار،

---

[1] -أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات والحركات العرقية . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001 ، ص– ص : 214 – 215 .

[2] -المرجع نفسه. ص : 216 .

القيم والمطالب داخل صفوف هؤلاء الأكراد قد أدت حتما إلى المساس بمسعاهم الرئيسي نحو تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي، فالملاحظ تاريخيا ومنذ فترات زمنية ممتدة هو عدم انتباه النظامين الدولي والإقليمي إلى مطالب الأكراد خصوصا بالنسبة للمطلب المتعلق بضرورة إنشاء دولة كردية متميزة بسيادتها و كيانها كنظام مستقل .[1]

ما يهمنا في هذا الإطار هو تلخيص النقاط المتعلقة بامتدادات الأزمة الكردية في العراق تاريخيا و هذا من خلال إبراز لمحة عامة عن أهم الثورات التي نظمها و خاضها أكراد العراق مطالبين من خلالها بحقوقهم.

هناك جذور تاريخية هامة للأزمة الكردية تعود بالأساس إلى مجموع الثورات التي قادها مجموعة من الأبطال وعلى رأسها ثورة الأكراد ضد السلطات العثمانية بزعامة الشيخ "البارزاني" مع مطلع القرن العشرين خاصة في العام 1907، واستمرت الأحداث بالتطور و التسارع حتى أخمدت الثورة بحلول عام 1975 .[2]

عموما نستطيع حصر أهم الثورات التي خاضها أكراد العراق في:

ثورة الشيخ "محمود البرزنجي" 1919 و انتفاضة "الملا مصطفى البارزاني" الأولى (1943 - 1945) والثانية (1961 – 1975) .*

و تسارعت الأحداث نحو التطور إلى أن انفجرت الحرب الأولى في الشمال فدمر الطيران العراقي حتى 1961 حوالي 1270 قرية كردية فهاجر أهلها و بالطبع وكنتيجة حتمية لهذا التوتر العنيف السائد الذي تصاعد لمستوى النزاع المسلح أقام "البارزاني" علاقات عمل وطيدة مع إيران خصوصا و أن تاريخ 1961 تميز بظهور جملة من الخلافات بين الزعيمين كنتيجة لتخلي "قاسم" عن وعوده المتعلقة بالأسس الديمقراطية .[3]

---

[1]- وليد عبد الناصر " أكراد العراق و تأثير البيئتين الإقليمية و الدولية " . السياسة الدولية. القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 127 ، الصادر بتاريخ : 1997 ، ص : 49 .

[2] -المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

* – للمزيد من التفاصيل حول ثورة الشيخ محمود البرزنجي و انتفاضة الملا مصطفى البارزاني الأولى والثانية راجع : أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية . مرجع سبق ذكره، ص- ص:241 - 246.

[3] -حازم صاغية ، صفحات دموية لتاريخ أسود خطه البعث في العراق الجزء السابع . على الرابط الإلكتروني:

http://www.no-ba3th.com/news.php?action=view&id ، تاريخ الدخول: 2013/04/26، 55 :10

الفكرة الواجب التعرض لها في هذا الإطار و عدم تجاهلها هي أن هاته الفترة الممتدة من 1958 إلى 1975 تميزت بتشابك الأحداث السياسية و تعقدها نظرا لبروز العديد من الأطراف المساهمين في إدارة حلقات هذا الصراع الدامي – إن صح التعبير – .

الجدير بالذكر هنا هو حدث افتقاد الأكراد لمساعدة و دعم الحليف الأكبر لهم و المتمثل في إيران ، لذا قرر الزعيم "البارزاني" إيقاف النضال و اللجوء إلى إيران ابتداءا من يوم 22 آذار / مارس 1975 ، وخلاصة القول تشير إلى أن الفترة الممتدة من 1974 و حتى 1975 أدت إلى مصرع حوالي 14 ألف جندي عراقي و هناك مصادر عراقية أخرى قدرت مجمل خسائر تلك الحرب بحوالي 60 ألف قتيل و جريح من الجنود العراقيين التابعين للنظام و الجنود الأكراد . [1]

المتتبع لمضامين الأفكار السالفة الذكر يستنتج بأن الأزمة الكردية و تحديدا في العراق ليست وليدة لحظة تاريخية أو نتاج لسبب محدد و معروف بل هي نتاج لتفاعل جملة من العوامل المتعلقة بظروف البيئة المحلية الداخلية أولا ، ثم تلك المتعلقة بظروف البيئة الإقليمية المحيطية و أخيرا ظروف البيئة العالمية الدولية ، فربما و انطلاقا من هاته الأسباب أدرجت الأزمة الكردية ضمن الظروف الإقليمية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق .

ثانيا – حرب الخليج الثانية:

صرح "تركي الحمد"قائلا:

" ليست الأزمة الناشئة عن الاجتياح العراقي للكويت سوى المحصلة النهائية للتناقضات المتراكمة على الساحة السياسية العربية منذ الرحيل الرسمي للاستعمار و ظهور الدولة القطرية العربية على شكل دولة –أمة أو بمعنى آخر فإن هذه الأزمة هي في حقيقتها انفجار لهذه التناقضات " [2]

انطلاقا من الاقتباس المذكور أعلاه نلاحظ جيدا بأن حرب الخليج الثانية لم تكن وليدة لحظة تاريخية أو بسبب مباشر محدد بعينه بل هي محصلة لتراكم مجموعة من الأسباب المتمخضة عن جملة من الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بالبيئة المحلية ،الإقليمية و الدولية .

عموما سنحاول فيما يلي إجمال أهم الأسباب و الدوافع المباشرة التي أدت إلى اندفاع صانعي القرار السياسي في العراق نحو تقرير تطبيق عملية الغزو على الكويت .

بادئ ذي بدء لا بد من التأكيد على أن تصريح "تركي الحمد" حول حرب الخليج الثانية سيساعدنا كثيرا على حصر أبرز أسباب الحرب اعتبارا بأنه ربط السبب المباشر لحدوث هذا النوع من الحروب بين الكتل العربية إلى الاستعمار و ما

[1] -أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات والحركات العرقية . مرجع سبق ذكره ، ص : 251 .
[2] -نقلا عن: علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995 . ط.2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2006 ، ص: 170 .

خلفه من انعكاسات سلبية على المناطق العربية المستعمرة والتي بقيت في حالة انقسام و تفكك فيما بينها حتى بعد حصولها على الاستقلال ،إذن الاستعمار فعلا استطاع تحقيق ما طمح إليه من أهداف في المنطقة العربية التي أراد أن تكون في حالة ضعف دائم انطلاقا من ابتعادها عن تحقيق مشاريع الشراكة السياسية و الاقتصادية بعيدا عن افتعال الأزمات والتوترات .

لقد قامت القوات العراقية باجتياح الكويت في اليوم الثاني من شهر آب /أوت من العام 1990 و ذلك على إثر إخفاق المحادثات الرسمية و المناقشات الحاصلة بين الوفدين العراقي و الكويتي في جدة لتسوية الخلاف بين البلدين الناتج عن جملة من المشاكل العالقة بين الطرفين و المتعلقة أساسا بقضايا الحدود و النفط .

كان لمجلس قيادة الثورة العراقي دورا فاعلا في تسيير الحرب مصدرا في الأثناء الأولى من انفجارها بيانا أعلن فيه:" إطاحة النظام في الكويت و قيام حكومة الكويت الحرة المؤقتة " ، و قد تضمن البيان شرط انسحاب القوات العراقية من الكويت وذلك في الوقت الذي تستقر فيه الأوضاع وعندما تطلب الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة ذلك ، والمتتبع لتطورات تلك الحرب يلمح مدى إحكام القوات العراقية سيطرتها على المنطقة و ذلك من خلال إغلاقها للحدود و المنافذ البرية ، البحرية والجوية متخذة إجراءات حازمة تتعلق بمنع السفر من و إلى الكويت إلى حين استقرار الأوضاع والوصول إلى الهدف المرغوب . [1]

على ذكر الهدف المرغوب من طرف النظام العراقي حول الإقدام على اجتياح الكويت فإنه يتبادر إلى الأذهان سؤال جوهري مفاده:

هل فعلا الأسباب المباشرة التي أدت إلى غزو العراق للكويت تمثلت في المشاكل الحدودية و حسب أم أن هناك أسباب خفية وراء ذلك ؟

اذا ما بحثنا في أصل الخلاف العراقي- الكويتي فإننا مجبرين على الانطلاق من فكرة "مبدأ الحقوق التاريخية" التي تشكل في الواقع أساس مطالب العراق، فمنذ بروز هذا الأخير كدولة مستقلة ابتداءا من العام 1921 و هو يطالب بإلحاح على ضرورة استرجاع الأراضي التي سلبت منه، مع تأكيد صناع القرار السياسي في العراق على تمسكهم بأسس المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المعنية محترمة تلك الاتفاقيات بغرض الحفاظ على سيادة العراق و وحدته الوطنية بالدرجة الأولى والحق أن العراق اعتبر أن التقسيم البريطاني الاستعماري هدف إلى خنق العراق مانعا له من تحقيق الإطلالة الواسعة على الخليج العربي . [2]

---

[1] -مركز دراسات الوحدة العربية،الحرب على العراق يوميات – وثائق –تقارير 1990– 2005ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 ، ص:179.

[2]-ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي(دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية – العربية) . دار مجدلاوي، د . ت .ن ، ص : 129 – 130.

قضية الحدود نستطيع التسليم بأنها الدافع الأكثر قوة في تأجيج التوتر العراقي – الكويتي وتحويله إلى نزاع إقليمي خطير و استثنائي بالعالم العربي، أيضا على الصعيد الدولي كان له أبعادا وآثارا معتبرة منذ اندلاعه و حتى الوصول إلى مرحلة التسوية، فأهم ما ميز هذا النزاع هو تحول هذا الأخير من كونه مجرد أزمة نشأت إزاء خلاف حدودي إقليمي بسيط – نجم عنها اجتياح عسكري لدولة عربية إزاء دولة عربية أخرى مجاورة – إلى نزاع نستطيع اعتباره بمثابة الصراع المتعدد الأطراف الممثلة في أزيد من ثلاثين دولة أجنبية و عربية ضد الدولة المبادرة بعملية الغزو و الاجتياح . [1]

إذن هنا نستطيع القول بأن الأزمات الحدودية بين الكويت و العراق فعلا تمثل أساس اتخاذ قرار الاجتياح العراقي للكويت ،إلا أن هذا لا يعني أنها تمثل السبب الأوحد بل هو بعد مهم من أبعاد السياسة الخارجية العراقية فببسط النفوذ على المزيد من الأراضي الإقليمية المجاورة من شأنه تحقيق العديد من المزايا تحديدا تحقيق عامل السيطرة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي حسب تصورات صانع القرار السياسي في العراق .

عموما سنحاول فيما يلي تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع حرب الخليج الثانية فيما يلي :

الانتصار العراقي على إيران في خضم الثورة الإيرانية – العراقية * يمثل نقطة الانطلاق نحو رغبة العراق الملحة في تبني مسؤولية حماية بلده و بلدان الخليج على حد سواء من الوقوع في أيدي الإسلاميين ، و مع مرور الوقت وتطور الأحداث وجد العراق نفسه يعيش في ضائقة اقتصادية مالية خطيرة فراح يطالب دول مجلس التعاون الخليجي من تقديم مساعدات مالية تقدر ب 30 مليار دولار ، لكن ردت تلك الدول و بالخصوص الكويت و السعودية على العراق بضرورة تسديد الديون المقدرة ب 30 مليار دولار أولا ، و في نفس السياق اتهم العراق دول الخليج بدورها الفعال في شن حرب اقتصادية ضده بسبب زيادة إنتاج النفط و بالتالي حدوث انخفاض منطقي في الأسعار، و ذلك من شأنه إلحاق الضرر والخسائر بالعراق و المقدرة قيمتها بحوالي مليار دولار سنويا .

فعلى إثر هذا طالب الكويت العراق بفتح ملفات الحدود و حلها نهائيا كمرحلة أولية للنظر في قضية الديون ، لكن العراق واجه هذا المسعى بالرفض فحدث الاجتياح في آب /أوت 1990 . [2]

1-محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي. بيروت: د.د.ن ، 1999، ص: 181 .

* – مؤشرات انتصار العراق في الحرب العراقية – الإيرانية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في هذه الحرب مع بداية المراحل الأخيرة منها لمنع الهزيمة الكلية لإيران ، و لعل الدافع الأول من اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لقرار كهذا هو محاولة منع الدولة العراقية من بسط نفوذها و سيطرتها المتضمنة التصرف بشكل مطلق في الثروة النفطية الإيرانية ، لهذا كانت بوادر الصدام ترجع إلى ما يسمى " بحرب الخليج الأولى " و ليس إلى ما يسمى " حرب الخليج الثانية " . للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع : جمال مصطفى عبد الله السلطان ، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط . ط.2 ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2002 ،ص:139.

2 –علي صبح، مرجع سبق ذكره. ص: 169 .

هذه الأحداث تمثل أسبابا مباشرة فعلت من زيادة احتمالية نشوب حرب الخليج الثانية، لكن في الواقع نستطيع القول بأن هناك أسباب أخرى لها جذور تاريخية عميقة تضمنت مجموعة من التطورات العربية الإقليمية و الدولية إضافة لتراكم الخلفيات الأخرى لصراع كهذا.

و كإضافة جوهرية مستخلصة مما تم التطرق إليه فيما سبق نؤكد بأن الاجتياح العراقي للكويت جاء كنتيجة حتمية لما أفرزه عامل النفط من أزمات و نزاعات فيما بين الدول العربية المنتجة للنفط ،أيضا تلك الدول العربية غير المنتجة لهذا المورد الحيوي ، ففي الغالب ما كان يستعمل النفط كسلاح سياسي كما حدث في الصراع العربي – الإسرائيلي و حول الأسعار المنتهجة داخل منظمة الأوبك .[1]

لقد اعتقد معظم الباحثين السياسيين و الاقتصاديين أن الأوضاع الاقتصادية – النفطية هي السبب المباشر الذي دفع بالأزمة العراقية – الكويتية إلى التفاقم فما انعكس على العراق من نتائج سلبية جراء الحرب العراقية – الإيرانية والممثلة في الديون والضائقة الاقتصادية المالية أدى بالضرورة إلى وضع النظام العراقي أمام خيارين : مطالبة دول الخليج السعودية ، الكويت والإمارات العربية من مساندتها له في الحالة المزرية التي آل إليها اقتصاديا و ذلك عن طريق اعفائه من الديون المستحقة عليه ، أو تأجيل عملية دفعها إلى حين آخر مع ضرورة إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره على مستوى الأسواق العالمية عن طريق خفض نسب العرض و ذلك من خلال خفض الإنتاج لكي يحدث ذلك الفعل ارتفاع الطلب مما يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار و زيادة العائدات المالية .[2]

و كرد فعل قامت السعودية و دولة الإمارات العربية بالتجاوب مع المطلب العراقي بينما رفض الكويت المبدأ رفضا مطلقا فأقدمت على خطوة زادت من تعقيد الأمور بين الأطراف المتنازعة على نحو غير مرغوب ، حيث باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأمريكية "سيتي بنك" مما جعل العراق مسؤولا أمام الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قضية تسديد الديون .[3]

الأمر المهم في هذا السياق هو ضرورة التركيز على إجمال أهم ما أفرزه الغزو العراقي للكويت من تداعيات خطيرة أبرزها على الاطلاق تتمثل فيما يلي :

توسع الأزمة خلال الأيام الأولى من نشوئها من أزمة بين الطرفين العراقي و الكويتي إلى أزمة بين العراق و دول مجلس التعاون الخليجي كافة ليس بسبب تضامن دول الخليج مع الكويت فحسب بل بسبب خطورة ما أعربت عنه الحكومة

---

[1] -عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية العربية و تطور النظام الإقليمي العربي(مع التركيز علىالنزاعات حول القضية الفلسطينية 1945 – 1985) .الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار،2002، ص– ص: 279 – 280 .

[2]- محمد ختاوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية. ط.1 ، بيروت: دار النفائس للطباعة و النشر والتوزيع، 2010، ص– ص : 363 – 364 .

[3] -المرجع نفسه، ص: 364 .

العراقية من رغبات تتمحور جلها حول تهديد دول الخليج على حد سواء إبتداءا من العربية السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة .

هذا إضافة إلى قيام العراق بتحريض شعوب منطقة الخليج ضد حكامهم ، لهذا أصبحت الأزمة أزمة متطورة وصلت تأثيراتها إلى المحيط العربي لتحدث انقساما واضحا في الدول العربية إلى فريق مؤيد للكويت و دول الخليج و فريق آخر مناهض لفكرة تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة . [1]

عموما أصبح الحل الدولي خيارا لا مفر منه في ظل مجموع تلك التعارضات البارزة في قرارات الدول العربية بشأن القضية العراقية – الكويتية ، فالخلاف العربي حول هاته القضية التي نستطيع القول بأنها قضية عربية مصيرية فتح المجال أمام القوى الغربية لإعمال ما تراه مناسبا من حلول حول القضية بالطبع وفق ما يتماشى و مصالحها الحيوية في منطقة الخليج.

و بالفعل تحقق هذا المطلب الرامي إلى تحويل النزاع العراقي - الكويتي إلى صراع دولي متعدد الأطراف باستثناء غياب دور المعسكر الشرقي المنهار و خروجه من الساحة الدولية كعنصر فاعل ومؤثر في قضايا السياسة الدولية ، ففي واقع الأمر حرب الخليج الثانية كرست الزعامة و السطوة الفعلية الأمريكية على العالم الغربي ، دول الجنوب و المنظمات الدولية التي أصبحت رهن إشارتها . [2]

ثالثا – انتفاضة الشيعة و الأكراد لعام 1991 :

1 - لمحة عامة عن انتفاضة الشيعة لعام 1991 :

يشكل الشيعة أكثر من نصف سكان العراق ينتمون إلى العرب متبعين قواعد المذهب الشيعي المعروف تاريخيا في الفكر السياسي الإسلامي، فوصف شيعي يطلق على كل من ينتمي إلى المذهب الجعفري ، ففي الحقيقة الشيعة ليست عرقا أو جنسا أو قومية بل هي عبارة عن مجموعة من الشرائح الاجتماعية المتبناة لرؤى دينية وفكرية محددة انطلاقا من جملة من الاعتبارات.

شيعة العراق هم عرب يمثلون حوالي 55 بالمئة من العدد الإجمالي لسكان العراق ، و بالرغم من هذا الكم الهائل لهم إلا أنهم يعدون في نظر السلطة العراقية مجرد أقلية محرومة من الحصول على الامتيازات و المناصب الرفيعة في الدولة لهذا التجأوا

---

[1]- محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية . ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ،ص:597 .

[2] -جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سبق ذكره . ص: 163 .

إلى ممارسة النشاطات التجارية بعيدا عن الخوض في المسائل المتعلقة بشؤون الحكم و كل ما يتعلق بقضايا المشاركة السياسية وذلك بسبب شعورهم الدائم و المستمر بالتهميش . [1]

و نظرا لخطورة انتفاضة 1991 تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الهزيمة التي مني بها الرئيس الأسبق "صدام حسين" في حرب الخليج الثانية عام 1991 لم تشكل في الواقع أزمة أمام صدام ، و إنما انتفاضة الشيعة المندلعة في الجنوب التي لم تكن متوقعة فاجأت النظام لهذا عاني هذا الأخير من عدة مشكلات تراكمت في تلك الفترة ، و كرد فعل أمر النظام الطوافات العمودية بإسقاط قنابل محشوة بغاز الأعصاب سارين على المتمردين الشيعة في كربلاء و النجف.

لقد اعتبر هذا الفعل خطوة جد متهورة خصوصا و أن القوات الأمريكية المشرفة على عملية طرد العراقيين من الكويت كانت لا تزال قابعة على حدود الأراضي العراقية إلى الجنوب من نهر الفرات ومن حسن الحظ أن القنابل لم تنفجر فالحادثة بقيت طي الكتمان في السر لم تنتبه إليها القوى الأمريكية إلا بعد سقوط بغداد ب 12 سنة . [2]

سحق انتفاضة عام 1991 و ما أقدم علية النظام العراقي من اضطهاد و قمع للطوائف الثائرة ،أيضا الإجراءات البعثية الصارمة المنتهجة ضد أي نشاط سياسي شيعي طبقا للأنموذج الإيراني مع أواخر عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الفارط كل هاته الوقائع زادت من ذيوع الأفكار الخمينية في أوساط الجيل الشاب الذي عاني من الفقر ، حيث انتشرت بعض الشعارات القائلة بأن الحاكمية للخالق ضد حاكمية البشر و مبادئ الدين الإسلامي هي الكفيل الأمثل نحو تحقيق كل ما يحول أمام سلبيات الأيديولوجيات العلمانية للتحديث (الليبرالية القومية و الشيوعية) .[3]

في الأخير و باختصار عاني الشيعة في العراق معاناة صعبة حرموا جراءها من أبسط حقوقهم الوطنية فهم لا يتمتعون بالامتيازات التالية :

- حق المشاركة السياسية و صناعة القرار كغيرهم من المواطنين.
- عدم التمتع بحق إقامة الشعائر الدينية الخاصة بهم بحرية.
- غياب حق المواطنة بالنسبة لهاته الفئة.
- بالرغم من أنهم يشكلون الأغلبية السكانية المشكلة للهوية الوطنية و القومية فهم يعانون من تمييز صارخ .

---

[1] - سهام سليماني، المرجع السابق الذكر. ص : 122 .

[2] - مايكل غوردن و برناند ترابنور . كوبرا 2 التفاصيل الخفية لغزو العراق و احتلاله . ترجمة:أمين الأيوبي، ط.1 ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007 ، ص – ص: 99 – 100 .

[3] -جبار ستار علاي و عباس خضر عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة و لعلاقاتها المستقبلية.ط.1 ،أبوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2006 ، ص– ص :27 – 28 .

- و الأخطر من هذا كله هو العمل على تهجيرهم إلى الخارج على مر السنين فمن نماذج معاناتهم في عهد حكم الرئيس الأسبق "صدام حسين" قيام هذا الأخير بتدمير مدن الأهوار في جنوب العراق بالسلاح الكيماوي و الحرق الشامل الذي استهدف القبائل الشيعية و العربية على حد سواء .[1]

2- لمحة عامة عن انتفاضة الأكراد لعام 1991 :

انتفاضة الأكراد لعام 1991 جاءت كمحصلة لتفاعل مجموعة من العوامل التي تعبر عن كل ما عاشه الأكراد من أزمات و توترات مع الحكومة المركزية في العراق.

فمثلا قامت الحكومة العراقية بتضييق الخناق على الأكراد في الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979 ، حيث تم إخلاء حوالي 1222 قرية كردية من سكانها في محافظات ديالي ، السليمانية وأربيل و الموصل ، و الأدهى من ذلك هو الإقدام على إحراق قسم هائل من هذه القوى من أجل منع أي اتصال بين أكراد العراق و غيرهم من الأكراد المتواجدين بدول أخرى مجاورة ، كما تم تهجير حوالي 50 ألف كردي من موطنهم في الشمال بغرض إبعادهم عن المناطق الجبلية الحصينة ، أيضا تشجيع العرب على الإقامة بتلك المناطق لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة الكردية .[2]

فإزاء هذه الأوضاع عملت الحركة العرقية الكردية في العراق على الاهتمام بالاعتماد على تكوين الأحزاب السياسية أو بالأحرى إعادة إحياء نشاط الأحزاب السياسية الكردية المعارضة للنظام و منها الاتحاد الوطني الكردستاني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الإسلامي الكردستاني ، فالحق أن هاته الأحزاب عملت على إيجاد أرضية جديدة للعمل الحزبي .[3]

طبعا الهدف المشترك بين هاته الأحزاب هو السعي عن طريق العمل السياسي المشترك إلى تحقيق مطلب حق تقرير المصير، كما أن وجود هيئات و نخب سياسية مثل هذه من شأنها تنظيم الأمور المتعلقة بالثورة و إعلان الانتفاضات في الوقت المناسب .

الأفكار الواردة سابقا تؤدي بنا بالضرورة إلى التعريج على بعض الوقائع المتعلقة بالحرب الإيرانية – العراقية هاته الأخيرة التي انعكست بشكل سلبي على النظام العراقي ، لكن هنا يثار التساؤل التالي :

---

1 – محمد صادق ، دور النجف في الثورة العراقية الكبرى عام 1920 و الانتفاضات الوطنية الأخرى. على الرابط الإلكتروني: http://www.haydarya.com/maktaba.moktasah/21/book_32/01.htm ، تاريخ الدخول : 2013/05/01 ،17:16

[2] -أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات والحركات العرقية . المرجع السابق الذكر، ص – ص: 271 – 272 .

[3] صالح رعد الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب .ط.1 ، عمان: دار مجدلاوي،2006 ، ص – ص: 237 – 238 .

كيف يمكن تبرير هذا القول و المعروف عن نتائج تلك الحرب هو انتصار العراق ؟

جاءت الحرب الإيرانية – العراقية كمؤشر من مؤشرات القضاء على الآمال المتطلعة لنقل العراق إلى حالة التقدم و الرفاهية و على كافة المستويات و الميادين ، فالحق استنزفت جراء ذلك موارد العراق المادية و المعنوية ، و الدليل على ذلك هو خروج العراق بأعباء الديون المقدرة بحوالي أكثر من ستين مليار دولار بعد أن كان الاحتياطي النقدي العراقي يبلغ حوالي الأربعين مليار دولار، و في هذا الصدد نشير إلى أنه من بين العوامل التي زادت من شدة التوتر بين النظام السياسي العراقي والأكراد هو تواجد أغلب القيادات الكردية في إيران مرتكبة خطأ في مساندتها للإيرانيين ضد النظام العراقي .[1]

إذن أسباب مضاعفة عمليات الترحيل ، التصفية و التهجير في هاته الفترة ربما يمكن إرجاعها بالأساس إلى اعتماد الحركات الكردية العراقية أسلوب التعاون مع العدو اللدود للعراق .

لهذا قامت القوات المسلحة لصدام حسين بالهجوم على قرية "حلبجة الكردية" بتاريخ : 1988/03/17 باستعمال أخطر الأسلحة الكيماوية مما أدى إلى اغتيال حوالي خمسة آلاف كردي .[2]

انطلاقا مما تم التعرض إليه نستطيع القول بأن انتفاضة الأكراد لعام 1991 لم تكن وليدة لحظة تاريخية معينة أو حدث منفرد بذاته ، بل هي نتاج لمجموع الظروف القاسية التي عانى منها أكراد العراق – على حسب رأيهم – و فيما يلي سنوجز نبذة عامة عن الانتفاضة.

الانتفاضة عمت جميع أنحاء كردستان الجنوبية فقد انطلقت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة من مدينة رانيا ثم وصلت إلى باقي المناطق التي يقطن بها الأكراد في العراق، فقد استطاعت القوات الكردية إحكام سيطرتها على جل تلك المناطق، لكن هذا الإنجاز لم يعرف الدوام على اعتبار أن الجيش العراقي أدى وظيفته بأكمل وجه في قمع الانتفاضة ،حيث زحفت القوات العراقية بأسلحتها الثقيلة وبدعم من الصواريخ و الطائرات نحو كركوك و إعادتها إلى الحضيرة الحكومية في خلال مدة يومين ، و بتاريخ 02 أفريل استطاعت القوات الحكومية أن تسيطر على محافظة السليمانية .[3]

---

[1] -ضياء جعفر جعفر وآخرون، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 2005 ، ص: 268 .

[2] -أحمد طه خلف الله . سقوط العرب في الحرب على العراق الأسباب و النتائج.ط.1 ، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004 ، ص: 29 .

[3] -أحمد وهبان . الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات والحركات العرقية . مرجع سبق ذكره، ص:274.

- استنتاج عام حول الانتفاضتين الشيعية و الكردية لعام 1991:

الانتفاضة الشيعية و الكردية كان لهما صدى كبير في الوسط الدولي و الإقليمي لما أفرزته من انعكاسات خطيرة على المدى المتوسط ، القريب و البعيد لذلك قد يمكن اعتبارهما الدافع الرئيس نحو زيادة استبداد وطغيان النظام القائم الذي واجه تلك الثورات بالقمع الشديد مستعملا أبشع طرق القتل، التعذيب و الاغتيالات مما أدى إلى تحرك أطراف المجتمع الدولي – الموكلة إليها مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين و دعم حماية حقوق الإنسان و الحفاظ عليها لجميع الشعوب دون أي استثناء– معتمدة التدخل الإنساني كخطوة أولى لتخليص شعب مضطهد من ظلم نظام دكتاتوري مستبد .

المطلب الثالث : الظروف الدولية المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق

الحديث عن الظروف الدولية السائدة مع تبني خيار التدخل الإنساني في العراق يستدعي الإشارة إلى معالم النظام الدولي الجديد ، هذا الأخير الذي حددت الولايات المتحدة الأمريكية الأسس التي يقوم عليها وفق ما يتماشى ومصالحها الحيوية معتمدة في ذلك على هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي كوسائل تمكنها من إضفاء الشرعية على ما تمارسه على المستوى الدولي من أعمال.

لقد عرفت فترة التسعينيات تحولات كبيرة مست كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية على مستوى البيئة الدولية،فالعالم انتقل من مرحلة متميزة بصراع أيديولوجي قائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى عالم آخر أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة على منافسها القوة العظمى التي باشرت في فترة التسعينيات بتطبيق ما خططت له من استراتيجيات منذ زمن بعيد .

النظام الدولي في الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية تتميز ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى فاعلة وحيدة تنفرد بزعامة العالم ، و من المتوقع أن هذا النظام الجديد سيبقى نظام القطب الواحد بزعامة أمريكية نظرا لجملة من الأسباب المعروفة ، فالصراعات الإقليمية و انهيار الاتحاد السوفياتي مثلت فرصا حقيقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لممارسة دورها كقوة وحيدة و بالأخص مع احتفاظها بالتفوق العسكري النووي ، و الأهم من ذلك كله هو الدور السياسي العسكري والاستراتيجي الذي قامت به تلك القوة العالمية تجاه أزمة الخليج الثانية ذاك الدور الذي مثل الحجة الدامغة المؤكدة على استمرار الأحادية القطبية ، فقد ظهرت قدرة الولايات المتحدة في اعتمادها على قوتها العسكرية و القيادية في حماية مصالحها خاصة حاجتها لنفط المنطقة ، بالإضافة إلى اكتسابها قدرة كبيرة في توجيه مجلس الأمن إلى استصدار ما تراه مناسبا من قرارات أممية طبعا تلك المتماشية مع مصالحها الحيوية ، و بالتالي نستطيع القول بأنها المسيطر الأول على هيئة الأمم المتحدة . [1]

إذن النظام الدولي الجديد يعبر بصفة عامة عن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ، و بالتالي تمكن هذه الأخيرة من توجيه الوحدات الدولية السياسية – خصوصا تلك المتميزة بضعفها على جميع المستويات – في العالم نحو ما تراه ملائما لمصالحها الخاصة .

لعل أهم ما يجب التركيز علية في هذا الصدد هو التطرق إلى ما يعرف بالنظام العالمي الإنساني الجديد فبعد زوال الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي تصاعدت الأصوات المنادية بضرورة إنشاء نظام عالمي إنساني جديد ، فطبيعة هذا

---

[1] - عدنان سليمان الأحمد و عدنان المجالي ، قضايا معاصرة . ط.1 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص: 100

الأخير و أهم ما هدف إليه جعل الأمم المتحدة في حالة اضطرار للتدخل عن طريق الإجراءات القسرية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي أصبحت ترتكب على نطاق واسع و أمام مرأى الجميع .

إذن أصبح التدخل الأممي بجميع أشكاله في هذه الحالة خطوة أولى أو بمعنى أدق مرحلة جديدة أولية في ظل النظام الدولي الجديد.[1]

فعلا لقد نظر إلى التدخل الإنساني على أنه إحدى أهم الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها كأداة ناجعة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الأفراد و على اختلافهم.

المثال الأكثر دلالة في هذا الخصوص هو تجربة التدخل الدولي ضد النظام العراقي لحماية الأكراد و الشيعة في شمالي البلاد و جنوبها في أعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت في 26 فبراير 1991 .[2]

فعلا بدأت الأمم المتحدة أول تجاربها في هذا السياق بالتدخل في العراق من أجل حماية حقوق الأكراد والشيعة المنتهكة معتمدة في البداية على الخيارات الديبلوماسية ، و ذلك عن طريق دعوتها للعراق بالنظر إلى أزمتي الأكراد والشيعة بكل اهتمام وحذر لما قد يترتب على تفاقمهما من انعكاسات خطيرة تمس ليس فقط البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بل ستمتد إلى أبعد من ذلك فها هنا يصبح الأمن و السلم الدوليين مهددين ، الأمر الذي يفرض على هيئة الأمم المتحدة التدخل بأي شكل من الأشكال دون أدنى شك .

و للتدليل أكثر على ما تم طرحه من أفكار فيما سبق نستطيع القول بأن النظام العالمي الجديد كانت له انعكاسات واضحة على المستوى الإقليمي ، فالتطورات المتلاحقة و السريعة لأحداث النظام الدولي الجديد أدت إلى تدويل الأزمات الإقليمية ، حيث أصبحت إدارة هاته الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بقوى خارجية ، و لعل أول تجربة بخصوص هذا الشأن هي أزمة الخليج الثانية (1990 – 1991) و الملاحظ جليا في هذا الإطار تفاقم انتشار الصراعات الإقليمية على نحو غير مسبوق .

فمن المؤكد أن هاته الصراعات جاءت كنتائج مباشرة للنظام العالمي الجديد فإذا ما بحثنا عن واقع تلك الصراعات العرقية في فترة الحرب الباردة نجد أن الصراع الأيديولوجي القائم بين الكتلتين الشرقية و الغربية كبح جماح التوتر العرقي لسبب بسيط هو استخدام كل من القوتين الأمريكية والسوفياتية وسائل الضغط لمنع الشعوب التابعة لها من القيام بالثورة المرتبطة بالعنف.[3]

---

[1] -محمد قدور بومدين ، المرجع السابق الذكر. ص –ص: 195 – 196 .

[2] -محمد فضل الله إسماعيل ، المرجع السابق الذكر. ص: 29 .

[3] -محمد نصر مهنا ، تطور السياسات العالمية و الاستراتيجية القومية . الإسكندرية: المكتب الجامعي،2007، ص - ص: 439 – 440 .

التحليل الدقيق للأفكار المتطرق إليها فيما سبق يوحي لنا بتواجد أزمة علاقة واضحة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة و المجال الدولي انطلاقا من أن القانون الدولي في ظل ما يعرف بالنظام العالمي الجديد تحول إلى أداة خرق للاختصاص الداخلي، فهو أصبح يكرس في الواقع الوسيلة المثلى نحو الحد من السيادة و في هذا الإطار كتب الباحث "براين أوركارت" قائلا :

"إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة و نحن نعيش اليوم مرحلة نمو اعتماد متبادل ذلك أن الاهتمام بالأم الإنسانية و بحقوق الإنسان كان ما يتوقف في الماضي عند الحدود " .[1]

من الملاحظ أن الواقع الراهن أصبح يفرض على الدول و غيرها من التنظيمات الدولية اتباع نمط العمل المشترك على المستوى السياسي ، الاقتصادي و حتى الاجتماعي و بالتالي مبدأ السيادة سوف يتراجع حتما أمام بروز مجموع المتغيرات الدولية الراهنة خصوصا و أن زيادة التعاون الدولي مثل اللبنة الأساسية لقيام دول ، منظمات إقليمية وعالمية بالمعنى الأصح، لذلك فإن انخراط الدول في علاقات خارجية ضمن المعاهدات و اتفاقيات الشراكة يمثل في حد ذاته عامل مفعل لتراجع خاصية السيادة الوطنية .

إجمالا لا بد من التطرق إلى قضية في غاية الأهمية نستطيع القول بأن لها ارتباط وثيق و واضح بموضوع الظروف الدولية السائدة مع اعتماد أسلوب التدخل الإنساني في العراق من أجل حل الصراع العرقي القائم بين الحركات الانفصالية (الأكراد ، الشيعة و السنة) و الحكومة المركزية العراقية ، تتمثل القضية المقصودة هنا في العولمة و انعكاساتها على العالم العربي.

إن أهم ما أفرزته العولمة من آثار سلبية على العالم العربي هو إثارة النزاعات السياسية والعرقية و الطائفية والاثنية والرغبة بكل الطرق في تحويلها إلى صراعات مستمرة دائمة و مدمرة .[2]

من خلال المضمون العام لهاته الفكرة نستنتج بأن العرب معرضون بشدة للتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة أكثر من إيجابياتها .

---

[1] -أحلام نواري ، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية". دفاتر السياسة و القانون ، العدد 14 ، الصادر بتاريخ جانفي 2011 ، ص : 37 .

[2] -يوسف المراشدة. العولمة و أثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير. الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع، 2008 ، ص: 129 .

فالبلاد العربية بشكل عام أخفقت في إنجاز مهمة بناء الدولة و التكامل الوطني و القضاء على الانعكاسات السلبية للانقسامات العرقية ، اللغوية ، الطائفية و الجغرافية فلقد زاد معدل انتشار الفساد السياسي، الإداري والاقتصادي فيها فمن يريد الاندماج في العولمة لا بد أن يتهيأ و يستعد بدولة قوية ذات مؤسسات و هياكل يعتمد عليها فعلا .[1]

العولمة لها تجليات عديدة فبالنسبة لتجلياتها السياسية فهي تتمركز حول ضرورة اللجوء إلى الديمقراطية والتعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان ، إذن من هنا ستثار عدة تساؤلات :

هل توجد نظرة شاملة محددة تدل على كيفية احترام حقوق الإنسان، أم أن هناك خصوصيات ثقافية تعمل على منع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان من طرف بعض الدول ؟ و هل توجد نظرية واحدة للديمقراطية و التي تكمن في الديمقراطية الغربية ؟

لمعرفة الإجابة الدقيقة حول هاته التساؤلات لا بد أن ننطلق من الافتراض القائل بأن ازدواجية المعايير في تطبيق مواثيق حقوق الإنسان هي سائدة بشكل كبير في عالم اليوم و ذلك لسبب بسيط هو هيمنة مواثيق القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج أعمال هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي خاصة فيما يتعلق بقضية التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان و الذي نستطيع التسليم بأنه غالبا ما يحدث لأسباب معروفة تتمثل في الحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية و هذا طبعا باسم الشرعية الدولية ، و لعل أدل مثال على هذا هو فرض الحصار على الشعوب .[2]

الإدلاء بالأفكار السابقة يعبر عن الجوانب السلبية للعولمة، لكن هذا لا يعني أن العديد من الباحثين المختصين نظروا إليها على أنها أحد جوانب التطور و الرفاه المهمة ، فمثلا الباحث "فليب مورو ديفارج" رأى أن العولمة تزيل غرور العالم فهي تضع جميع المعتقدات و الأيديولوجيات في إطار المنافسة ، فالحق أنها فعلا ستقضي على جميع مظاهر التعصب من خلال إقامتها لسوق كوكبية للقيم والمعتقدات و الأيديولوجيات لتدع لكل شخص الحرية في اختيار معتقده و إصلاحه .[3]

---

[1] -محمد بن مبارك العريمي ،قضايا معاصرة في البعدين السياسي و الإعلامي . دمشق: دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع ، 2009 ، ص: 85 .

[2] -عبد المجيد قدي و مقدم عبيرات ، العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي .في: مجلة الباحث ، العدد 01 الصادر بتاريخ 2002 ، ص : 39 . على الرابط الالكتروني: ، http://www.rcweb.luedld.net/rc1/4-kedi.pdf ،تاريخ الدخول: 2013/05/02. 17:36

[3] -محمد غربي ، العولمة و آثارها على العالم العربي . في : مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، ص : 23 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.univer.chlef.dz/renaf/articles.renaf.n.06/article.02 تاريخ الدخول: 2013/05/04، 17:40 .

على عكس رأي الباحث "مورو فيليب ديفارج" نظر الأستاذ "حسن حنفي" إلى العولمة على أنها ذاك الصراع التاريخي القائم بين المركز و الأطراف بين الدول الغنية و الفقيرة بين الشمال و الجنوب، بين الاستعمار و التحرير ،بين الهيمنة و الاستغلال و قد اتفق معه الباحث الأستاذ "محمد أبو الإسعاد" في وجهة النظر هذه معتبرا أن العولمة نظام أمريكي محض يقوم على نفي الآخر و إبقائه في حالة تبعية من خلال احتكار مصادر القوة العسكرية و الاقتصادية التكنولوجية . [1]

على العموم تبقى العولمة مجرد آلية من آليات الضغط الممارس على الطرف الأضعف في خضم بيئة دولية يطغى فيها القوي على الضعيف ، حيث يسعى الطرف الأقوى دائما على ابتداع أنماط متعددة من الوسائل التي تجعله قادرا على السيطرة على مجريات الأحداث و توجيهها نحو الوجهة الخادمة لمصالحه بالدرجة الأولى، و لعل آلية التدخل على اختلاف أشكاله واحدة من أهم الوسائل المعاصرة لفرض المزيد من الهيمنة على المستوى الدولي من طرف القوى الدولية الكبرى .

و كاستنتاج عام حول ما أفرزه النظام الدولي الجديد – و بالتحديد على قضايا السيادة، التدخل و عدم التدخل إلى غير ذلك من مواضيع هامة على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي – فإن هذا النظام استطاع تحقيق عامل تآكل مبدأ السيادة و عدم التدخل ، ففي هذا الإطار أشار السيد الدكتور "بطرس بطرس غالي" في خطته للسلام المقدمة إلى الأمم المتحدة عام 1992 بأن الدولة تمثل حجر الزاوية مؤكدا على ضرورة بقاءها على هذا الحال، و حسب رأيه فإن تحقيق أي تقدم دولي مشترك مرهون باحترام سيادة الدولة و سلامتها ،كما أضاف قائلا بأن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد ولى .

"كوفي أنان" هو الآخر عبر عن الفكرة القائلة بأن السيادة الوطنية و القومية أصبحا لا يتفقان و تطلعات المجتمع الدولي، وذلك في سياق الدورة الرابعة و الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999 معربا بأن مفهوم المصلحة الوطنية للدولة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمصالح القومية الجماعية.[2]

المنطق يؤكد و يبرر وجهة نظر الدكتور "بطرس غالي" و الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة "كوفي أنان"، لكن لا بد من جعل المصلحة العامة للجماعة الدولية فوق كل اعتبار لا مصالح الوحدات السياسية الدولية الكبرى و تهميش الوحدات الدولية الأضعف السائرة في طريق النمو .

إجمالا نستشف و بشكل واضح بأن مصالح الجماعة الدولية تسمو على مصالح الدولة على أساس وجود حقوق إنسانية من الواجب حمايتها تحت إشراف المجتمع الدولي بغض النظر عن الحدود السياسية و سيادة الدول ، كما لا ننسى اعتبارات أخرى أهم تتمثل في القضايا المتعلقة بحفظ السلم والآمن الدوليين في إطار الشرعية الدولية ، و فعلا هذا ما انعكس بوضوح

---

[1] -المرجع نفسه،ص:24.

[2] صبري نجدت ثاكرة ي ، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية.ط.1 ، عمان : دار دجلة ، 2011 ، ص : 246 .

في الأزمات الدولية لحقبة التسعينات كأزمة الخليج الثانية ، الأزمة اليوغوسلافية ، الأزمة الليبية ،أزمة هايتي ،أزمة رواندا ، الأزمة الصومالية وأزمة تيمور الشرقية .[1]

فعلا تبقى مصالح الجماعة الدولية ككل تسمو على مصالح الدولة لأن هاته الأخيرة تعيش ضمن بيئة دولية تربطها بغيرها من الكيانات علاقات خارجية متعددة الجوانب و الأبعاد ، لكن هذا لا يعني بأن التدخل و في كل الأحوال يمثل وسيلة مشروعة خصوصا عندما تهتم بتأطيره جهات غير مسؤولة عن ذلك .

[1] المرجع نفسه، ص – ص: 246 –247.

المطلب الرابع : تقييم الوضع العام في العراق على ضوء التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية

تقييم الوضع العام في العراق على ضوء التحديات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ارتأينا أن يكون عبارة عن استنتاج عام حول ما تم عرضه فيما سبق ، و سنحاول قدر الامكان إدراج نقاط القوة المحيطة بالنظام السياسي العراقي على ضوء تلك التحديات .

لكن المتتبع لمضامين العناصر السابقة يلمح جيدا مدى تركيزنا على جوانب نقاط الضعف في العراق على المستوى السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، فربما هذا ما أدى بنا إلى محاولة الكشف عن عوامل قوة الدولة العراقية .

لهذا خصصت هذه الجزئية من البحث للإشارة و لو باختصار الى عوامل القوة في المنطقة و بالتالي الموازنة بينها وبين عوامل الضعف .

إذا ما حاولنا التعرض إلى عوامل قوة الدولة العراقية فإننا مضطرين بالبدء بالعامل الجغرافي كنقطة انطلاق من شانها تسهيل عملية التعرف على باقي عوامل القوة سواء المادية أو المعنوية.

إذن نستهل إبراز واقع عوامل القوة في العراق انطلاقا من تحديد الموقع الجغرافي للعراق الذي يتركز في:

جمهورية العراق تمثل إحدى دول جنوب غرب القارة الآسيوية المطلة على الخليج العربي [1]، فهي مساحة جغرافية تتركز في منطقة الشرق الأوسط في القسم الفرعي من قارة آسيا ، الأردن وسوريا تحدا العراق من الغرب ،أما شمالا تركيا ، شرقا إيران أما من الناحية الجنوبية الكويت ، السعودية و الخليج العربي . [2]

الموقع الجيوإستراتيجي هذا أكسب العراق مكانة خاصة في المجتمع الدولي اعتبارا بأنه يتمركز في الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية من الشمال ، و الأهم من هذا كله لا بد من التذكير بأن العراق و منذ القدم احتل موقعا استراتيجيا مهما و لا زالت تلك الأهمية قائمة في التاريخ المعاصر .

---

[1]- إبراهيم الفاعوري، جغرافية الوطن العربي . ط.1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011، ص: 125 .

[2] -يحيي محمد نبهان ،أطلس الوطن العربي الجغرافي الطبيعي و السياسي . عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص : 93 .

و في سياق هذا صرح "وليام هملتون" قائلا :

" إن الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية و في مجلس الأمن القومي الأمريكي ينظرون إلى العراق بأنه قلب المنطقة العربية الآسيوية ، فالسيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول و التحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية، و تطل على الخليج العربي و تتحكم بالضرورة في منطقة الهلال الخصيب " . [1]

موقع كهذا دلالة من بين مجموع الدلائل المبرزة لعوامل قوة دولة العراق، إلا أنه و بالرغم من ذلك و انطلاقا من مضمون التصريح المقدم من طرف "وليام هملتون" نستطيع القول بأنه من سوء حظ العراق أنه يمتلك موقعا كهذا أصبحت السيطرة عليه و العمل على تحقيق احتلاله هدفا رئيسيا في أولويات السياسة الأمريكية .

في نفس السياق من الضروري الإدلاء بالفكرة المؤكدة على أن التقدم الاقتصادي السريع في العراق يشكل ضرورة لضمان المزيد من الحريات ، الاستقرار السياسي ، التعايش الاجتماعي و تأمين تجهيز الطاقة للأسواق العالمية فذلك التقدم الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي و السياسي في العراق مرهون بعامل النفط . [2]

على ذكر مورد النفط نقول بأن الاقتصاد العراقي يعتمد على هذا المورد الطبيعي اعتمادا شديدا فاقتصاد العراق نفطي في المقام الأول ، فلقد بدأ الانتاج الفعلي في حقل "بابا كركر" في كركوك و تم تأميمه في عام 1972، وبالرغم من الحظر الذي تعرض له العراق منذ العام 1990 إلا أن العائدات الإجمالية للصادرات النفطية العراقية قدرت بأكثر من 20 مليار دولار في عام 2000 .

أما بالنسبة لاحتياطي النفط العراقي الثابت فقد قدر بحوالي 112 مليار برميل مما جعله يتصدر المرتبة الثانية عالميا كخزان نفطي . [3]

اكتشاف بترول العراق العثماني يرجع إلى بداية القرن العشرين هذا المورد الذي أثرت الأحداث الدولية على توزيع أسهمه و خاصة بعد أن تم تبادل الأدوار في السيطرة على العراق بصورة أو بأخرى. [4]

---

[1] -فتحي الدوهش ، الموقع الجغرافي للعراق في الاستراتيجية الأمريكية العليا . في : مجلة السياسي ، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، على الرابط الإلكتروني : http://www.syasi.com/new/141/5373-2010-09-19-18-27-18 ، تاريخ الدخول: 2013/08/26 ، 22:16 .

[2] - صبري زاير السعدي، "قوة النفط و مساوئه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط"، في مرجع : أنتوني كوردسمان وآخرون، المرجع السابق الذكر .

[3] - إبراهيم الفاعوري . مرجع سبق ذكره. ص – ص : 134 – 135 .

[4] -محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996، ص:466.

اعتمادا على ما تم عرضه فيما سبق من أفكار نستطيع التسليم بأن عوامل القوة الاقتصادية في العراق تتركز بشكل كبير على مورد النفط الطبيعي لذلك فإن التقدم و الرقي الاقتصادي قد يرتبط أكثر بنجاعة السياسات النفطية المنتهجة من قبل الجهات المسؤولة عن التسيير و التخطيط الاقتصادي.

إن تواجد نسب معتبرة من البترول في العراق يؤكد على اعتماد الاقتصاد العراقي – بشكل عام – على هذا المورد الطبيعي أكثر من غيره ، و على الرغم من أهميته و ضرورته إلا أنه يمثل فعلا نقمة و نعمة في نفس الوقت لأن النفط العراقي منذ زمن الحكم العثماني و هو محل أطماع القوى الكبرى التي تنافست عليه و لا زالت إلى يومنا هذا تبحث عن المداخل التي تمكنها من إحكام السيطرة عليه بما يتماشى و مصالحها الحيوية .

عموما لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الأوضاع العربية الراهنة – بشكل عام – و العراق – بشكل خاص – في هذا الإطار فالتحديات التي تواجه الدول العربية تكمن في تواجد هاته الأخيرة في بيئة دولية تتأثر بها أكثر مما تؤثر فيها .

هناك عالم يعاد بناؤه نتيجة للتغيرات الكبيرة التي شهدها هذا العالم و خصوصا نتائج حرب الخليج الثانية ، ومن أهم ملامح النظام العالمي الجديد الذي يعيش العرب ضمنه هو ازدواجية المعايير من جانب القوى المهيمنة في هذا النظام على النحو الذي أفقد الشرعية الدولية مقوماتها و سماتها العامة على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية نصبت نفسها كوصية على تلك الشرعية فاستغلت الظرف مستخدمة لها كآلية من آليات سياساتها الخارجية . [1]

خلاصة القول توحي لنا بأن الأنظمة العربية الحالية مفروضة على شعوبها في جميع الأحوال، ففي الحقيقة ما تم اختيارها إطلاقا من قبل الشعوب بكل حرية ، فمعظم هذه الأنظمة العربية هي ما بين خائفة أو مرعوبة أو مخترقة أو تابعة أو محاصرة من طرف القوى العظمى و المسيطرة حاليا على النظام العالمي الجديد و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

و بالتركيز على الجانب الاقتصادي في هذا الإطار ، بصيغة أكثر وضوح طريقة التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد من قبل الدول العربية و تحديدا دول الخليج بما فيها دولة العراق نستطيع الجزم بأن التغيير في ظروف الاقتصاد الأمريكي – بشكل خاص – و الغربي – بوجه عام – لا يتطلب إجراء أي نوع من التغييرات خصوصا التغييرات الجذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة في دول الخليج المنتجة للنفط ، فالملاحظ واقعيا هو اعتماد هذه الدول اعتمادا شبه كامل على ما تحصل عليه من دخل من شركات النفط و افتقار معظمها إن لم نقل كلها إلى مقومات الدولة المستقلة اقتصاديا، لذا التبعية الاقتصادية لازالت قائمة و أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية في أوائل السبعينيات فرصة استغلال نفوذها السياسي و القوة الاقتصادية لشركات النفط الأمريكية للمساهمة في حل مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي .[3]

[1] -خير الدين حسيب، رؤية في القضايا العربية.ط.1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008،ص:17.

[2] -المرجع نفسه، ص – ص : 18 - 19

[3]- أحمد جلال أمين ، المشرق العربي و الغرب .ط.4 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 ، ص : 91 .

إذا ما حاولنا تحليل هاته الفكرة نستنتج بأن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و بالتالي القضاء على سمات التخلف الاقتصادي . لكن هذا لا يعني أن الخطأ و العيب في السياسة نفسها إنما في القائمين على تأطيرها و تطبيقها .بمعنى مدى تحكم الأطراف القائمة على الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في النظم العربية على تطبيق سياسات الانفتاح وفق اعتماد أسلوب أولوية المصالح القومية الحيوية المشتركة بين الأقطار العربية للوقوف بكل قوة أمام التحديات السياسية و الاقتصادية العالمية الراهنة .

عموما يعد الميدان الاقتصادي من أهم القطاعات التي تؤثر على باقي القطاعات الأخرى لذلك نستطيع القول بأن الأزمات الاقتصادية التي توافرت في المجتمع العراقي زادت من تعقيد الوضع العام السياسي و الاجتماعي و بالتالي ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة التغيير و دعم آليات التحول السياسي الجذري في المنطقة ، فبالرجوع إلى الأزمة الاقتصادية الحاصلة مع بداية العام 1982 و حتى حلول العام 1990 نتأكد بأن القطاع الاقتصادي فعلا يؤثر على باقي القطاعات وخصوصا الميدان السياسي، باختصار نستطيع حصر أهم ما أفرزته الأزمة الاقتصادية الممتدة من 1982 إلى 1990 أو بالأحرى ما انجر عن إجراءات السياسة الاقتصادية المالية النقدية بهذا الشأن في النقاط التالية :

1 – هيمنة الطابع الاستهلاكي على الاقتصاد العراقي و تزايد قيمة الإنفاق العسكري بحوالي 60 بالمئة خلال الفترة 1982 – 1987 و ذلك بسبب وصول المواجهة العسكرية بين إيران و العراق إلى ذروتها.

2 – تبدل الأولويات الاستثمارية ، حيث منحت الأولوية في التخصيصات الاستثمارية لأنشطة التصنيع العسكري وأجهزة الأمن و الدفاع و ذلك طبعا على حساب الأنشطة الانتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي .

3 – تراجع دور القطاع العام في دفع عجلة التنمية.

4 – تدهور الصادرات و ارتفاع معدلات الاستيراد.

5 – تدهور مستوى الانتاج .[1]

و كخلاصة عامة لما تم عرضه من أفكار و بيانات حول أهم الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق تجدر الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية و هي الملاحظة الجلية لمدى مساهمة الظروف المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي أكثر من غيرها في فتح المجال أمام القوى الأجنبية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها بالوجهة المرغوبة على منطقة العراق، لأن النظام السياسي العراقي لم يستطيع تحقيق عامل التجانس و التكامل الاجتماعي داخل مجتمعه وكنتيجة حتمية و فعلية لذلك وقوع هذا النظام في دائرة الاستهداف الأجنبي .

كما أن الدولة العراقية ما استطاعت الارتقاء إلى مستوى الدولة الحديثة في بعض الجوانب و على رأسها تحقيق التجانس السياسي و الثقافي ، أيضا الحفاظ على عنصر الهوية الرامي إلى تحقيق الولاء من قبل المواطنين للحكومة المركزية القائمة على

[1] -فلاح خلف علي الربيعي، المرجع السابق الذكر. ص: 14 .

تسيير الشؤون العامة بالبلاد ، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى استثناء واحد فقط في هذا الإطار ألا وهو استطاعة تحقيق عامل الاستخدام الفعلي للإكراه من قبل النظام و هو خاصية تميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة ، الأهم من ذلك كله هو انعدام أهم الأسس الديمقراطية في تسيير الشؤون الداخلية للبلاد و تفشي معالم النظام الدكتاتوري بشكل كبير.

المبحث الثاني: السياسة الأممية في العراق: الملامح ،الدوافع و الآليات

السياسة الأممية في العراق تدل على أكثر من معنى اعتبارا بأن هيئة الأمم المتحدة اتخذت العديد من الإجراءات والنشاطات بشأن القضايا الحساسة في العراق و التي تعبر مجملها عن مجموع الحروب و الصراعات العرقية القائمة فيها منذ زمن بعيد ، لذلك ارتأينا تسمية هذا المبحث كما يلي: "السياسة الأممية في العراق : الملامح ، الدوافع و الآليات" اعتبارا بأن التدخل الإنساني المقرر في فترة التسعينيات من قبل الهيئة الأممية يعد دلالة واضحة على طبيعة و نمط السياسة الأممية تجاه العراق التي في الواقع تحركها قوى خفية إن لم نقل قوى بارزة كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا.

التدخل الإنساني في العراق يعبر عن أهداف السياسة الخارجية الأممية في المنطقة هاته السياسة التي اتخذت منها الولايات المتحدة الأمريكية و نظيراتها من الدول العظمى غطاءا شرعيا لاستراتيجياتها و خططها طويلة الأمد.

إذن سنحاول التركيز من خلال العناصر المدرجة في هذا المبحث على تحديد دوافع و أبعاد السياسة الأممية في العراق المعلنة ، ثم نقوم بالكشف عن تلك الأهداف الخفية الغير واضحة أمام الرأي العام العالمي – بشكل عام - والمحلي العراقي – بشكل خاص – و ذلك عبر المطلبين الأول والثاني.

ثم ننتقل إلى تحليل عناصر أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها تتعلق بجملة الأدوات الدبلوماسية المعتمدة في العراق عن طريق التركيز على مضامين القرار الأممي رقم 688 و أهم ما دعا إليه من التزامات ، كما أننا لن نغفل عملية التطرق إلى الآليات العسكرية المطلقة و المطبقة خلال تلك الفترة على اعتبار أن التدخل الإنساني يشتمل على الأدوات الدبلوماسية من مساعدة الإنسانية و تقديم الدعم اللوجستي للأنظمة المتراجعة الأداء ، و التدخل العسكري بشقيه السلمي و الحربي .

عموما لقد قمنا بإعداد البناء الهيكلي لهذا المبحث على النحو التالي :

المطلب الأول: دوافع و أبعاد السياسة الأممية في العراق المعلنة.

المطلب الثاني: دوافع و أبعاد السياسة الأممية في العراق الخفية.

المطلب الثالث: الأطر القانونية و الآليات الدبلوماسية الأممية المعتمدة في العراق.

المطلب الرابع: لمحة عامة عن أشكال و مظاهر التدخل العسكري في العراق.

المطلب الأول: دوافع و أبعاد السياسة الأممية في العراق المعلنة

أهم ما نستهل به هذا المطلب هو إثارة التساؤل التالي: ما هي طبيعة الأبعاد العلنية للسياسة الأممية في العراق ؟ هل هي أبعاد متعلقة بالجوانب الأخلاقية الإنسانية و حسب ؟

الملاحظ جليا و حسب ما أوردناه فيما سبق بخصوص الظروف المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق سواء تلك المتعلقة بالعوامل الداخلية أو الإقليمية أو الدولية فإننا نستنتج مباشرة أن الأسباب التي دفعت بالأمم المتحدة من اتخاذ التدخل الإنساني في العراق كإجراء دولي تفرضه طبيعة الظروف التي آلت إليها الأوضاع العامة لفئة الأكراد والشيعة في المنطقة هي في الحقيقة أسباب إنسانية محضة تحكمها الأبعاد الأخلاقية، من هنا سنحاول قدر الإمكان إيضاح ذلك بنوع من الدقة والاختصار.

بادئ ذي بدء حقوق الإنسان عرفت اهتماما كبيرا من قبل الهيئات الدولية فجذور الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان تعود إلى فترات مبكرة من تطور المجتمع الدولي خاصة مع إعلان بدء الثورتين الفرنسية و الأمريكية ،كما أن تزايد حالات القمع ، الاستعمار، الحروب و الفقر مع منتصف القرن الماضي أدى إلى إلقاء مسؤولية الحماية على المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية الحكومية وغير الحكومية .[1] و للتدليل على هاته الفكرة سنورد فيما يلي مضمون المادة الأولى من الميثاق الأممي في فقرتها الثالثة :

"التأكيد على ضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين النساء و الرجال " .[2]

بالحديث عن حقوق الإنسان فإننا نؤكد في هذا السياق على الافتراض القائل بأن مفهوم الإنسانية مرتبط بنظرية حقوق الإنسان و فكرة المساعدة الإنسانية ففي الحقيقة كل ما يمس الإنسان في جسده و كرامته يستدعي التدخل الذي لن يكون شرعيا إلا إذا نفذ من خلال عمليات الأمن الجماعي و اعتمادا على ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وفقط ، أما في الحالات التي يستعمل فيها كأداة لحماية المصالح السياسية و الاقتصادية للمتدخل ، كما نضيف و نؤكد أنه إذا كانت نتائجه تزيد من

---

[1] -إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر . ط .1 مراكش: د.د.ن ، د.س.ن ، ص:53 .

[2] -نقلا عن :الميثاق الأممي، الصادر بمدينة سان فرنسيسكو، 26 حزيران / يونيه 1945 ، من الموقع الإلكتروني :

http://www.yemenintransition.com/artlmge/MethKALmimALmt7dh.pdf ،تاريخ الدخول: 2013/08/27، 10:53

حدة المعاناة لمن هم هدف للتدخل الإنساني فإن هذا يجعل منه تدخلا بعيدا كل البعد عن صفة الإنسانية ، الأخلاقية و المثالية.[1]

أيضا من الضروري الإشارة إلى نقطة جد هامة في هذا السياق ألا وهي أن هيئه الأمم المتحدة أكدت على مجموعة من القضايا التي تعبر في الحقيقة عن المسؤولية الملقاة على عاتقها و فيما يلي سنحاول التطرق إلى بعض تلك الالتزامات و التي لها علاقة واضحة بقيام الأمم المتحدة بالتدخل في العراق .

01 – الأمم المتحدة هدفت بشكل عام إلى العمل على حفظ السلم و الأمن الدوليين و ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي حدوث أي نوع من التهديد الذي يمس السلم العالمي مع تكريس و دعم علاقات الصداقة والتعاون من أجل حل المشكلات و العقبات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية و الإنسانية العالمية مع إضافة المزيد من الدعم لمبدا احترام حقوق الإنسان.[2]

02 – لقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" أن العلاقات الأمريكية مع دول العالم يجب أن تحكم من منطلق أخلاقي و المعبر بشكل عام عن مدى الوصول إلى عنصر تحقيق حرية الرأي و حقوق الإنسان و غيرها من القيم الأمريكية التي أعطتها وسائل الاعلام الغربية بعدها العالمي و الإنساني مثل قضايا الديمقراطية ، حق الاقتراع والحرية غير المشروطة .

و غير بعيد عن هذا السياق نجد أن هناك الكثير ممن اعتبرواأن أهل الخليج غير مستعدون تمام الاستعداد لفهم مغزى الديمقراطية و الحريات السياسية و حقوق المرأة و من الأكيد سنعايش في أقرب الآجال صداما بين الدعوات الأمريكية وحكومات الخليج و لعل أقربها التدخل في العراق بغرض إقامة نظام ديمقراطي .[3]

و بالحديث عن قضية الديمقراطية نستطيع الإشارة في هذا السياق إلى رأي السيد الدكتور "الأخضر الإبراهيمي" حول المشروع الديمقراطي في العالم العربي الذي فعلا أثار العديد من النقاشات والجدال العميق بين العديد من المفكرين الأكاديميين و صناع القرار السياسي على حد سواء .

السيد الدكتور "الأخضر الإبراهيمي" أثار تساؤلا مفاده : هل الديمقراطية بنمطها الغربي هي النوع الذي نريده لبلادنا العربية ؟ و هل مجتمعاتنا جاهزة للتقبل و الاستفادة من هذا النوع من النضال السياسي في بلادنا ؟

---

[1] -إبراهيم غسان عبد الهادي،التدخل الإنساني ظاهرة غير إنسانية في العلاقات الدولية . على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid45630 تاريخ الدخول: 2013/02/28 ، 30 :03 .

[2] -محمد بوسلطان ، المرجع السابق الذكر. ص: 24 .

[3] -محمد ظافر العجمي، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 607 - 608 .

أجاب الدكتور على هذا الإشكال بالنفي معتبرا أن النموذج الديمقراطي العامل في الغرب ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع عصري و متقدم و تحقيق أهداف التنمية ، و لعل السبب في ذلك واضح وهو أن الأقطار العربية لا تعيش وحدها و إنما هي تعيش في محيط دولي لذلك يصعب على أي قطر عربي من أن يحمي نفسه من السيطرة الأجنبية من خلال مدخل الديمقراطية الغربية .[1]

اللافت للانتباه هنا هو أن وجهة نظر الدكتور "الأخضر الإبراهيمي" تؤدي بنا إلى التفكير في قضية جد هامة تتعلق بضرورة التفطن لحقيقة مفادها أن الديمقراطية فعلا أصبحت في العالم المعاصر مطلبا جماهيريا لا بد من العمل بكل الأساليب على تكريسه في الواقع العملي الميداني ، لكن هذا لا يعني بأن النموذج الديمقراطي المنتهج في الغرب هو نفسه الذي يليق على مجتمعاتنا العربية بل لا بد من محاولة تطبيق ذاك النمط من الحكم اعتمادا على مقومات ، مميزات ، قيم وإمكانيات المجتمعات العربية لكي لا تدع هاته الأخيرة فرصة للقوى الدولية الأجنبية من فرض سيطرتها عليها .

عموما و إلى جانب تركيز هيئة الأمم المتحدة على قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية في برامج أعمالها اولت أيضا اهتماما خاصا بقضايا الأمن الإنساني معتبرة أن تحقيق هذا المطلب أصبح ضرورة لا مناص منها و بالتالي فرض هذا النمط الجديد من السياسات و المتضمنة سياسة التدخل لدواع إنسانية جاء كخيار أمثل نحو تدعيم مسألة الأمن الإنساني وتحقيقها في جميع أنحاء العالم خصوصا في تلك المناطق التي تعاني من تدني مستويات المعيشة .

إذن الأمن الإنساني في وقتنا الراهن أصبح يمثل قضية جوهرية مرتبطة بعدة مسائل فقد طرح الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة "كوفي أنان" تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني تلخص فيما يلي :

" الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح ، فهو يشتمل على حقوق الإنسان و الحكم الراشد والحق في الحصول على فرص التعليم و الرعاية الصحية و التأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة و كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي و منع النزاعات فتحقيق التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف و حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية و صحية ، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني و من ثم الأمن القومي".[2]

و في العام 1999 أوضح "كوفي أنان ما قصده "من خلال تصريحه السالف الذكر قائلا بأن :

---

[1]- الأخضر الإبراهيمي،"أزمة الديمقراطية"، المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثالثة ، العدد 19، الصادر بتاريخ سبتمبر 1980 ، ص: 118 .

[2] -نقلا عن:أحمد ماجد الزاملي ، التدخل العسكري الإنساني و سيادة الدول . على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355667 تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 13:31 .

" إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء و حتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد والذي يعد سبب وجود الدولة و ليس العكس، و أنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة." [1]

استنادا لما قمنا بطرحه سابقا نعود ونذكر بأن معايير التدخل الإنساني العسكري تبقى محكومة بشروط تتعلق أساسا بوجود قضية عادلة ، إبادة جماعية أو تطهير عرقي واسع النطاق ففي الآونة الأخيرة اقترح البعض أن إشعاع أسلحة الدمار الشامل ، و بروز ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي أمور تتطلب تدعيم أسس مسؤولية الحماية هاته الأخيرة التي ستحظى حتما بمصداقية عالمية في الوقت الذي يتم استخدام مفاهيم الديمقراطية أو بعض جوانب حقوق الإنسان و الإدانة العالمية لإزهاق الأرواح على نطاق واسع و الإبادة الجماعية كأسباب للتدخل . [2]

بالحديث عن مسؤولية الحماية يمكن القول بأن أسباب التدخل في العراق مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يعرف بمسؤولية الحماية هاته الأخيرة الملقاة على عاتق هيئة الأمم المتحدة ، فلهذا سارع مجلس الأمن باستصدار قسم هائل من القرارات الأممية التي من شأنها تهدئة الوضع العام في العراق و تخليص فئة الشيعة و الأكراد من قمع نظام الرئيس الأسبق "صدام حسين" .

و بما أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلت طرفا نشطا و فاعلا في متابعة مراحل و خطوات هاته الاستراتيجية فقد اهتمت كثيرا بحصر التبريرات الكامنة وراء هذا التدخل حيث لخص لنا الدكتور " شريف بسيوني " النقاط الخاصة بالقائمة التي أعدتها الإدارة الامريكية للنظام العراقي :

01 – إن النظام الدكتاتوري لصدام حسين في العراق استمر لمدة 23 سنة و هو النظام الأشد قمعا على الإطلاق في العالم ، حيث تسبب هذا النظام في قتل ما لا يقل عن مائة آلاف عراقي ناهيك عن ممارسة أبشع طرق التعذيب ضد الأفراد المدنيين .

02 – النظام شن حربين عدوانيتين عنيفتين ضد إيران و الكويت أسفرت عن مقتل الآلاف من المواطنين العزل.

---

[1] –المرجع نفسه.

[2] –إيف ماسينغهام ، التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض انسانية ؟.في :مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، الصادر بتاريخ ديسمبر2009، ص – ص: 172 – 173، على الرابط الإلكتروني: www.icrc.org/ara/assets/files/other/irrc-876.massingham تاريخ الدخول :2013/04/26، 18:04 .

03 – هذا النظام استخدم الأسلحة الكيماوية المحضورة ضد المدنيين الإيرانيين في الجنوب عام 1983 ومارس ذات الشيء ضد مواطنيه الأكراد في العام 1988 ، كما لا ننسى افتعال النظام لأسباب الهجرة الجماعية للعراقيين .

هذه التصرفات تعتبر جرائم بشعة ضد البشرية لذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم قرار التدخل الإنساني في العراق من أجل تأسيس نظام ديمقراطي و تحقيق سيادة القانون و تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمواطنين.[1]

[1]- عبد الفتاح إسماعيل غراب ، التدخل العسكري و فقا لفكرتي دعم حقوق الإنسان و مكافحة الإرهاب و الدفاع الشرعي الوقائي (العراق نموذج) ، على الرابط الإلكتروني :http://www.abedasd.blogspot.com/2013/01/blog-post_2.htm ، تاريخ الدخول: 2013/04/26، 17:54.

أخيرا و كخلاصة عامة لما تم الإدلاء به نقول بأن التدخل الإنساني في العراق فعلا ارتبط بتوافر جملة من الأسباب الكافية للاندفاع نحو تكريسه من طرف الجهات المسؤولة ، فما تعرض له الشعب العراقي و منذ زمن بعيد من اضطهاد و سيطرة من طرف النظام البائد يتطلب هذا النوع من التدخلات ، و لعل ما وقع للفئة الكردية وتحديدا ضمن أحداث حلبجة في عام 1988 زاد الوضع تعقيدا و خطورة مما أجبر هيئة الأمم المتحدة من اتخاذ قرار التدخل كأسلوب عقلاني من شأنه حل الأزمة العراقية و النهوض بالمجتمع العراقي نحو الرقي و الازدهار، لكن هل يا ترى أسباب التدخل الإنساني في العراق اقتصرت على ما هو مثالي أخلاقي أم أن هناك دوافع أخرى غير معلنة مثلت الأسباب الحقيقية من وراء تطبيق هاته العملية ؟

هذا ما سوف نتعرف عليه من خلال العنصر الموالي من البحث.

المطلب الثاني: دوافع و أبعاد السياسة الأممية في العراق الخفية

عند القول بأن للسياسة الأممية أبعادا خفية غير معلنة تجاه قضية التدخل في العراق فإننا نقصد أنها موجهة وفق ما تفرضه بعض القوى الدولية بما يتماشى و مصالحها الحيوية في المنطقة ، فالكثير من المتخصصين وصفوا ميثاق الأمم المتحدة بأنه خالف صفة عالمية المنظمة، وكمثال حي على ذلك هو أن عملية العضوية مفتوحة للدول كافة و لكن بشروط محددة فلعل اتسام الأمم المتحدة بسيادة الدول الكبرى دليل قاطع كاف على ذلك، و إضافة إلى المآخذ التي برزت على ميثاق الأمم المتحدة —إن صح التعبير — نجد:

الهيمنة الأمريكية فانطلاقا من الظروف الدولية السائدة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و التي برزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة وحيدة تمثل قوة متمتعة بقدرات عسكرية و اقتصادية هائلة أمام باقي الوحدات الدولية الأوروبية سواء تلك المنتصرة في الحرب أو تلك المهزومة ،و لعل أهم ما يبرز و يؤكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الميثاق الأممي ترأس وزير الخارجية الأمريكي للجان الإدارية و التنفيذية في مؤتمر سان فرانسيسكو.[1]

و في نفس المقام و كإضافة جوهرية لهذا الطرح نستطيع القول بأن وضع الميثاق تزامن مع انقسام العالم إلى معسكرين رأسمالي بزعامة أمريكية و اشتراكي بزعامة سوفياتية و في إطار إقناع الاتحاد السوفياتي — سابقا — بالانضمام إلى المنظمة أقر مجلس الأمن منح اختصاصات واسعة و منها إعطاء الميثاق الدول الخمس الكبرى حق النقض (الفيتو) على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، فالأمر البارز هنا هو استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية من إلغاء صدور قرار ما من مجلس الأمن قد لا يتوافق مع مصالحها الخاصة مهما كانت أهمية ذلك القرار و مع مرور الزمن وبانهيار المعسكر الشيوعي أصبحت الهيمنة الأمريكية مطلقة كاملة .[2]

المتمعن جيدا لمضمون هذا الطرح يكتشف أن الميثاق الأممي يبقي مقيد بشكل واضح في اتخاذه لمجموع القرارات الدولية استنادا لما تمليه القوى الكبرى من استراتيجيات و في مقدمة تلك القوى نجد الولايات المتحدة الأمريكية، و على ذكر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الفاعلة في النظام الدولي الجديد سنؤكد على ما يلي :

الأحداث التي شهدها العراق لم تكن وليدة لحظة تاريخية بل جاءت في شكل أحداث مترابطة متسلسلة الحدث تلو الآخر ، كما أنها محصلة و نتاج لتخطيط غربي مسبق في إطار ما يسمى بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة و الطامحة بكل ما تملك من قوة إلى السيطرة على منابع النفط و خطوط نقله بسهولة مع حماية أمن إسرائيل المهددة إقليميا ، و لعل خروج العراق

---

[1] -سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية . بيروت: دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر و التوزيع، ط.1، 2004، ص: 118.
[2] -المرجع نفسه، ص: 118.

بانتصار ساحق من خلال حربه مع إيران و تصدره المرتبة الثانية بعد العربية السعودية بالنسبة للاحتياط النفطي في العالم و قدرته على مواجهة إسرائيل كل هذا جعل من العراق طرف أول في دائرة الاستهداف الأمريكي .[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن الطرف المثير في قضية نفط الخليج فالكثير من الأمريكيين كانوا على دراية تامة بأن بريطانيا و روسيا تلعب اللعبة الكبرى في أوراسيا فقد تيقن استراتيجي البحرية الأمريكي "ألفرد ماهان" إلى أهمية نفط الخليج العربي والشرق الأوسط لذا اعتبر "ألفرد ماهان" المنطقة تمتلك موقع استراتيجي محصور بين أوروبا و الشرق وللإشارة يعد "ألفرد ماهان" أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط*.[2]

و بالرجوع إلى التنافس الأوروبي الأمريكي على نفط العراق منذ عهد الحكم العثماني ربما نتأكد بأن ذلك دليل كاف على أهمية نفط العراق بالنسبة للقوى الدولية الكبرى منذ زمن بعيد .

و إذا ما حاولنا الحديث عن واقع هذا المورد الحيوي في الوقت الراهن نؤكد في هذا السياق بأن النفط موجود في العديد من الدول لكن منطقة الخليج متميزة عن غيرها من المناطق بخصوص اكتسابها لكميات غزيرة وغير محدودة .[3] وللبرهنة على هذا الطرح سندرج فيما يلي التصريح المقدم من قبل الدكتور "عبد الخالق عبد الله "حول أهمية النفط في الخليج العربي :

" النظام الإقليمي الخليجي عبارة عن جملة من التفاعلات و الارتباطات السكانية و الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث و المعاصر بين الدول الثماني (الإمارات العربية المتحدة،قطر،البحرين،عمان العراق،

---

[1] -مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق الذكر. ص: 33 .

* – الشرق الأوسط منطقة من مناطق السخونة السياسية في العالم المعاصر ، فغالبا ما تصل حدة المشاكل السياسية بها إلى المواجهة المسلحة بين الدول العربية و غير العربية حتى الإسلامية منها ، في الحقيقة منطقة الشرق الأوسط هي منطقة التوسط الجغرافي في العالم القديم و هي المنطقة التي ارتبطت تسميتها بالاستراتيجيات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية و ذلك تمييزا لها عن منطقة الشرق الأقصى و قد اهتم العسكريون بمصطلح الشرق الأوسط معتبرين أنه تلك المنطقة التي تقع جنوب غرب آسيا بما فيها إيران و تركيا و منطقة الشمال الإفريقي بدولها العربية المعروفة ، كما توسع فريق آخر من العسكريين في تعريف المنطقة التي يحتويها الشرق الأوسط فضموا إليها جزر بحر إيجة و شبه جزيرة البلقان .

و الأمر الأهم في هذا السياق يشير إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية ومن خلال تصنيفاتها لمناطق العالم المختلفة اعتبرت الشرق الأوسط أنه هو المنطقة التي تبدأ من المغرب على المحيط الأطلنطي و البحر المتوسط في شمال إفريقيا إلى باكستان شرقا و تركيا على البحر الأسود شمالا من السودان و القرن الإفريقي جنوبا . للمزيد من التفاصيل حول الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الشرق أوسطية راجع : فتحي الدوهش ، المرجع السابق الذكر .

[2]-محمد ظافر العجمي. المرجع السابق الذكر.ص:112.

[3]- محمد ختاوي، المرجع السابق الذكر . ص:205 .

الكويت،العربية السعودية وإيران) المتقاربة جغرافيا و المطلة على الخليج العربي... فإن أكثر ما يميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة الإقليمية هو أنه مليء بالنفط و دوله أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق". [1]

إذن هنا ما علينا إلا التأكيد على أن النفط يمثل المحرك الأساس الذي تنبني عليه العلاقات الخارجية للدول النفطية وعلى رأسها العراق مع غيرها من الوحدات السياسية الدولية المتميزة بقوتها عل مستوى المجتمع الدولي وعند القول بناء العلاقات الخارجية للدول فالمقصود هنا هو أن تلك العلاقات قد تأخذ الطابع السلمي أو التزاعي .

فالمعروف جيدا أن الثروات و الموارد الطبيعية المادية تمثل في أغلب الأحيان أهم الأسباب المؤدية إلى الحروب والتزاعات الدولية ، و بالرجوع إلى الدراسة الصادرة في العام 2001 م نلاحظ بأن "كلير" klare حدد سببين رئيسيين يؤديان إلى الحروب و الصراعات المتوقعة في القرن الجديد ألا و هما النفط و الماء ، فالطلب المتزايد واللامتناهي على النفط وفي ظل وصول الإنتاج العالمي إلى الذروة و بدء مرحلة نضوب هذا المورد الحيوي سيستمر الصراع لضبط التحكم في ما تبقى من هذه الثروة الأساسية الثمينة لنمو اقتصاد أي دولة على اعتبار أن النمو الاقتصادي هو العمود الفقري لأي اقتصاد صناعي. [2]

و لعل الوجود العسكري الأمريكي في الوطن العربي مرتبط بشكل واضح بمشكلة أمريكا مع الطاقة ، لقد صرح "دونالد كاغان" Donald Kagan أحد الاعضاء المهتمين في مجموعة المحافظين الجدد قائلا :

" على الأغلب سنحتاج إلى وجود عسكري مكثف في الشرق الأوسط لفترة طويلة و أي تعثر لتدفق النفط سيؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة و وجود قواتنا في العراق كفيل يمنع أي توقف للإمدادات النفطية "[3]

و في ذات السياق أدلى الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" بالتصريح التالي في مداخلة نقلها التلفزيون الأردني:

" إن البلد الذي سوف يمارس نفوذا حاسما على الخليج و بتروله سوف يعمل أيضا على تأمين تفوقه كقوة عظمى لعدم وجود قوة أخرى تنافسه ، و هذا يؤكد أنه في حال عدم تنبه شعوب الخليج و العالم العربي سوف تتم ممارسة الحكم على هذه المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة و على سبيل المثال سوف يتم تحديد سعر البترول بشكل يؤمن المصالح الأمريكية الخاصة ويتجاهل مصالح الآخرين"[4]

من خلال هذا التصريح نستنتج أن العوامل الكامنة وراء السلوك الأمريكي المتوقع واضحة جليا فالمصلحة وإحراز المزيد من القوة و على كافة الميادين و المستويات هو الشغل الشاغل لمثل هذه القوى ، فالرسالة التي أراد أن ينقلها "صدام حسين" الرئيس الأسبق إلى نظرائه جلية الوضوح تتلخص في أن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على الخليج لا الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها .

---

1 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2 -سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط. ط.1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010 ، ص: 125.
3 -نقلاعن: نفس المرجع، ص:128.
4 -نقلا عن : بيار سالينجر و أريك لوران،حرب الخليج . ط.11، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1993 ، ص : 13.

و من أجل الإحاطة بأهداف الدول الكبرى إزاء تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق و بالأخص تلك الأهداف المتعلقة بالنوايا الخفية لتلك الدول لا بد من البدء بالإدلاء بالفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية نظرت للنظام العالمي الجديد نظرة مختلفة تماما عن التي كانت سائدة قبل تزعمها لهذا النظام معتبرة بأنه لا بد من إعادة النظر إلى دور المنظمات الدولية و ذلك بالعمل على توجيه دور تلك المؤسسات الدولية نحو ما يتناسب و السياسات و الأهداف الأمريكية الاستراتيجية أولا ثم الأهداف الغربية ثانيا ، و أبرز مثال دال على هذا النمط من السياسات دور حلف الناتو في فرض الحصار الجوي على العراق فمجمل الأحداث و التطورات العالمية الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة أجازت للولايات المتحدة الأمريكية – بصفة خاصة – و الغرب – بصفة عامة – من التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت ذرائع حماية حقوق الإنسان وتخليص الأقليات العرقية من الاضطهاد الممارس ضدهم .[1]

لذا من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة خصوصا تلك التي تنتمي إلى الحزب الجمهوري خلال حقبة الحرب الباردة تبنت أسس المدرسة الواقعية في السياسة الدولية القائمة بشكل كبير إن لم نقل بشكل مطلق كلي على المصلحة و القوة فمورغانتو – الذي هيمن تلامذته على إدارة جورج بوش الابن السابقة – أكد بأن السياسة الدولية ككل هي سياسة صراع من أجل القوة وأن جل إن لم نقل كل سلوكيات الدول تحركها دوافع الحصول على المزيد من القوة و التنافس الدائم المستمر بين مختلف الوحدات الدولية على اختلافها لزيادتها عن طريق استخدام الوسائل المتاحة .[2]

إذن بما أن أمريكا اعتمدت أسس المدرسة الواقعية في رسم ،صنع و تنفيذ قراراتها السياسية على المستوى الخارجي فإنها حتما تسير دائما وفق مصلحتها الخاصة حتى و لو كان ذلك على حساب غيرها .

---

[1] -عدنان سليمان الأحمد وعدنان المجالي ، المرجع السابق الذكر، ص: 99 .
[2] -أحمد سليم البرصان . "مصادر القوة العربية و السياسة الخارجية الأمريكية:إمكانيات التأثير و التأثر". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، الصادر في شتاء 2007، ص:11.

فأمريكا تحاول استخدام مجموعة من المداخل من أجل مهاجمة كل من يجرؤ على عدم انتهاج المبادئ التي يقوم عليها مشروعها الرامي إلى فرض قواعد النموذج الغربي الليبرالي وفي مقدمة تلك المداخل نجد حقوق الإنسان وواجب حماية الأقليات تحت واجهة التدخل الإنساني . [1]

أخيرا ما علينا إلا التأكيد في هذا السياق أن التواجد الأجنبي في الخليج – بشكل عام – والعراق- بشكل خاص – تفعل أكثر مع اغتنام فرصة فراغ الساحة الدولية من أي منافس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي رغبت هاته الأخيرة بإلحاح من السيطرة على منطقة الخليج و نفطها معيرة اهتماما كبيرا بأمن الخليج التي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية جزء هام من مسؤولياتها ،و بالتالي عدم سماحها لأية دولة أخرى (روسيا الاتحادية أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو إيران إلخ ...) بالتدخل في شؤون الخليج و على رأسها القضايا المتعلقة بنفط الخليج. [2]

عموما الولايات المتحدة الأمريكية قامت ببناء استراتيجياتها للدخول في غمار حرب الخليج الثانية في فترة التسعينيات على تخطيط و وضع مجموعة من البدائل أو بالأحرى المداخل كان في مقدمتها ضرب القوة العسكرية العراقية المتطورة التي نستطيع الاعتقاد حقا بأنها استطاعت ملامسة انتاج القنبلة النووية فها هنا ظهر التخوف الأمريكي حول إمكانية نهوض العراق اقتصاديا، اجتماعيا ،علميا و عسكريا . [3]

و للإشارة فقد اهتم فريق من الباحثين المختصين ببحث أهم التناقضات التي يتميز بها التدخل لدواع إنسانية على اعتبارا أن هذا الأخير يتواجد جنبا لجنب مع ما يعرف بمبدأ عدم التدخل في الأمور المتعلقة بالسلطان الداخلي للدول، لذلك كشف لنا هؤلاء المختصين عن أهم الاعتراضات الواردة بشأن مدى مشروعية التدخل الإنساني الذي مثل آلية من آليات ممارسة الضغط على الدول الأضعف من قبل القوى الكبرى .

أهم تلك الاعتراضات تتلخص فيما يلي:

01 – الدول لا تتدخل أساسا لأسباب إنسانية فالمدرسة الواقعية– و كما سبق و أن أشرنا في الفصل الأول – ترى أن الوحدات الدولية و على اختلاف طبيعتها تسعى من خلال علاقاتها الخارجية إلى تحقيق مصالحها الخاصة وفقط لذلك فإنها لا تتدخل إلا من وراء مصلحة ما .

---

[1] -خالد المعيني . ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية .من الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazzeera.net/pointofview، تاريخ الدخول: 2012/11/25، 10:00

[2] -ياسين سويد ،الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع و خيارات . ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص – ص : 18 – 19 .

[3] -المرجع نفسه . ص : 19 .

02 – إسباغ الشرعية على التدخل الإنساني سيؤدي إلى إساءة الاستعمال ، ففي غياب آلية محايدة لتحديد متى وكيف يسمح بالتدخل فإن الأطراف المتدخلة تتبنى الدوافع الإنسانية للتغطية على السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية .

03 – إن الدول غالبا ما تطبق آلية التدخل الإنساني بشكل انتقائي مما يؤدي حتما إلى عدم اتساق وثبات هذه السياسة. [1]

بالفعل تبقى عملية التدخل الإنساني مجرد آلية من الآليات المعاصرة لفرض المزيد من السيطرة من قبل القوى العالمية الفاعلة على مستوى المجتمع الدولي راغبة تلك القوى في تحقيق أهداف سياستها الخارجية عبر ذاك النمط من الاجراءات التي تمثل حقا شكلا جديدا من أشكال الاستعمار المقنع ، و النقطة المهمة الجوهرية تشير بأن هيئة الأمم المتحدة إذا ما بقيت تعمل وفق ما تمليه مجموع القوى المهيمنة على الأعمال الموكلة إليها سوف لن تحقق ما أسسته وشرعته من قوانين في ميثاقها الأممي بل ستعمل عكس ذلك تماما .

[1] –محمد زاهي المغيربي، العولمة و التدخل الإنساني . على الرابط الالكتروني:

http://www.libyaforum.org/archive/index.php/3dcom-com ، تاريخ الدخول:2012/11/25، 18:28

المطلب الثالث: الآليات و الأدوات الدبلوماسية الأممية المعتمدة في العراق

لقد أسهم مجلس الأمن الدولي بشكل كبير في متابعة الأوضاع غير المستقرة سياسيا واجتماعيا في العراق من خلال اعتماده على الآليات الدبلوماسية من أجل إعادة الاستقرار و الأمور إلى نصابها و بما أن قضية الأكراد تعقدت أكثر مع حلول العام 1991 فإن خيار التدخل الأممي أصبح وارد مئة بالمئة و من دون أدنى شك .

إذن لا بد من تركيز الاهتمام على حصر أهم القرارات الصادرة من قبل مجلس الأمن والتشريعات القانونية ، أيضا حصر أهم المساعدات الإنسانية الأجنبية في المنطقة منطلقين في ذلك من عرض أهم النقاط المتعلقة بمحتوى القرار الأممي رقم 688 و ظروف صدوره .

أولا – ظروف صدور القرار 688 :

تتجلى الظروف العامة المحيطة بصدور القرار الأممي رقم 688 بالأساس فيما يلي :

قرار مجلس الأمن رقم 688 و المؤرخ في 05 / أفريل 1991 صدر ليؤكد على ضرورة التدخل السريع للمنظمات العالمية الإنسانية لكل من يحتاجون المساعدة و في كل الجهات العراقية ، كما أن تلك المنظمات وضعت في متناولها كل الوسائل الضرورية لتحركاتها في المنطقة . [1]

بطبيعة الحال إجراء كهذا لم يأت من العدم بل أحاطت به جملة من الظروف فالغزو العراقي للكويت و الحرب الدامية التي صاحبته أعطى دفعا جديدا للمقاومة الكردية في الشمال و الشيعية في الجنوب ، فما أن تجلت حقيقة انهزام الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" في الحرب البرية حتى باشر شيعة العراق بإعلان انتفاضتهم ضد النظام الحاكم مع حلول شهر آذار/ مارس، كما أن الأكراد برزوا في هاته الأثناء كمقاومين أشداء للنظام العراقي في الشمال فبالرغم من انهيار الانتفاضة مع نهاية شهر آذار/ مارس بتدخل الجيش العراقي إلا أن تلك المقاومة خرجت بنتائج أبرزها سيطرة الأكراد على حوالي 7000 ميل مربع من الأراضي . [2]

اللافت للانتباه هنا هو ضرورة التعريج على أهم ما نتج عن انتفاضة الأكراد و الشيعة لعام 1991 و التي ظهرت للعيان انطلاقا من طبيعة ردود أفعال الحكومة المركزية العراقية حولها.

فقيام الحكومة المركزية بقمع الانتفاضة باستخدام أبشع الطرق معتمدة على شن الهجومات الكاسحة بالطائرات أدى بالضرورة إلى تهجير هؤلاء السكان الأبرياء العزل إلى مناطق أئمن من العراق فلم يجدو سوى خيار اللجوء إلى الدول المجاورة

---

[1] -Mario Bettati,le droit d'ingérence mutation de l'ordre international. 2001 ,p :329.

[2]- بيتر غالبريث ،نهاية العراق. ترجمة:إياد أحمد، ط.1 ، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص: 173 .

،حيث التحق آلاف الأكراد إلى كل من تركيا و إيران . و لعل المحرك الدافع و السبب المباشر المؤدي إلى إصدار نص القرار الأممي رقم 688 من قبل مجلس الأمن هو نص الخطاب الذي بعث به الرئيس التركي "أوزال" إلى المجلس مطالبا هذا الأخير بإلحاح على اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص قضية النزوح الهائل و غير العادي للأكراد إلى حدود بلاده الإقليمية و التي لا تستطيع بكل تأكيد استيعاب تلك الأعداد الكبيرة بسبب نقص الإمكانيات الضرورية لذلك .[1]

من هنا نستطيع القول بأن صدور القرار الأممي رقم 688 و المتعلق بدعوة العراق إلى ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان و الحقوق السياسية لجميع المواطنين يعد في الحقيقة دلالة للإيذان ببدء مرحلة جديدة من مراحل التطور في الفقه الدولي بخصوص قواعد حقوق الإنسان باعتبارها قواعد آمرة ملزمة فعلى أساسها صيغت فكرة التدخل الإنساني و ذلك بغض النظر عن بعض الاستثناءات المرتبطة أساسا بالتطبيقات الانتقائية و التوظيف السياسي .[2]

ثانيا – مضمون القرار رقم 688 :

يشير محتوى القرار 688 بشكل عام إلى ما يلي:

مقدمة القرار رقم 688 تضمنت الإشارة إلى المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن الدولي و المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين مع التأكيد على ذلك من خلال عرض مضمون المادة 7/2 من الميثاق ، و التي أبرزت ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للوحدات السياسية الدولية .

الفقرة الأولى من القرار أعرب فيها مجلس الأمن عن إدانته الصريحة للأعمال القمعية الوحشية التي قامت بها الحكومة المركزية العراقية ضد السكان الأبرياء المدنيين و في مختلف المناطق العراقية وبدون استثناء بما في ذلك المناطق الكردية.

أما في محتوى الفقرة الثانية فقد ركز مجلس الأمن على مطالبة العراق بالمباشرة في إزالة جميع مسببات تهديد السلم والأمن الدوليين، و ذلك طبعا عن طريق إنهاء عمليات القمع بأسرع وقت ممكن مع إشارته لضرورة إقامة حوار مفتوح لضمان الحقوق الطبيعية السياسية و الإنسانية لجميع المواطنين العراقيين بدون أدنى استثناء أو تفرقة .[3]

المتمعن جيدا للفكرتين السابقتين يلاحظ بأن الدوافع الكامنة وراء استصدار قرار كهذا والقاضي بضرورة توجيه بعض الالتزامات للحكومة العراقية من طرف مجلس الأمن الدولي هي دوافع إنسانية غرضها الأول و الأخير المساهمة في إعادة

---

[1] –محمد قدور بومدين، المرجع السابق الذكر . ص: 196 .

[2] –محرز مرابط،جدلية التدخل الإنساني و السيادة الوطنية و فصل الربيع الغربي !.على الرابط الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-30-51/2010-10-12-13-57-34/13340.1111 تاريخ الدخول: 2013/07/02، 18:41.

[3] –عبد السلام عمران الصفراني، المرجع السابق الذكر، ص: 248 .

ترسيخ السلم و الأمن المفقودين على الساحة العراقية ،كما أنه يمثل حقا آلية من الآليات الدبلوماسية الناجعة لحل قضايا كهذه متعلقة بالدرجة الأولى بحقوق الإنسان .

يثير مضمون القرار 688 جملة من التساؤلات أهمها:

هل تتوافق تلك الالتزامات الموجهة للعراق ضمن بنود القرار الأممي رقم 688 و طبيعة عمل مجلس الأمن، أم هي متوافقة و مصالح القوى الدولية الكبرى ؟

بالحديث عن مسؤوليات مجلس الأمن نستطيع التركيز على النقطتين التاليتين :

01 – في ضوء الفصل السادس و المتضمن 06 مواد يتوجب على مجلس الأمن إصدار قراراته عندما يتعلق الأمر بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية الدبلوماسية ، و للتذكير فإن هاته القرارات ما هي في الواقع إلا توصيات موجهة لأطراف النزاع و الممثلة في الدول القائم بينها النزاع .

02 – أما الفصل السابع و المتضمن 13 مادة فمجلس الأمن ها هنا مكلف باستصدار قراراته عند الحد الذي تقع فيه اعمال مهددة للسلم و الأمن الدوليين ، لهذا تعد تلك القرارات الصادرة عنه في هاته الحالة ذات قوة قانونية ملزمة لأطراف النزاع اي الدول الموجهة اليها تلك القرارات . [1]

انطلاقا مما سبق لا بد من التأكيد على أن هذه المسؤوليات المحددة في الميثاق الأممي بكل وضوح لا يجوز لمجلس الأمن التهرب من الالتزام بها خصوصا عند الحد الذي يتركز فيه الاهتمام على الحديث عن الشرعية الدولية التي أصبح المجتمع الدولي اليوم في حاجة جد ملحة إليها حقا .

الأمر المهم هنا يتعلق بمحاولة معرفة الطرف المسؤول عن اتخاذ قرار كهذا و ذلك من أجل معرفة الدوافع الحقيقية وراء الإسراع باتخاذه و مطالبة العراق بضرورة التقيد بكل ما ورد فيه من التزامات و بنود .

في الواقع تعد الولايات المتحدة الأمريكية المسؤول الأكبر عن اتخاذ قرار كهذا فقد عملت على دعوة مجلس الأمن إلى استصدار عشرات القرارات ضد النظام العراقي قبل نشوب حرب الخليج الثانية عام 1991 تحت البند السابع المتصف بتأكيده على الزامية القرارات و اعتبارها قواعد آمرة لا بد من التقيد بها في كل الظروف و الأحوال ، لكن و كما هو معروف لدى الجميع لم يعر "صدام حسين "القرار أي اهتمام و استمر في قمع الشعب معتمدا في ذلك عل قيمه الديكتاتورية و في الجانب الآخر تمادت الولايات المتحدة الأمريكية في إيذاء الشعب العراقي و ذلك بفرضها للحصار المستمر لفترة لا

---

[1] -محمد عنوز ، القرار 688 و منظور التغيير نحو الديمقراطية ، في جريدة الزمان ، العدد 818 ، 2001/01/11 ، على الرابط الإلكتروني : http://web.comhen.se/ku/karar688.htm تاريخ الدخول: 2013 /07/02 ، 18:47 .

يستهان بها امتدت لحوالي 13 سنة عانى فيها الشعب العراقي من جميع مظاهر العنف و انعدام الأمن البشري و بالتالي غياب جميع القيم الإنسانية.[1]

في الحقيقة تعد هذه الاجراءات الطريق الأمثل نحو إرساء المزيد من عدم الاستقرار في العراق بغرض الوصول إلى شن الحرب ضد العراق الذي يصبح ضمن هاته الظروف المسؤول الأول عن ما آلت إليه الأوضاع العامة في البلاد .

و كاستنتاج عام حول بنود القرار رقم 688 سندرج ما يلي:

صدور القرار الأممي رقم 688 أثار العديد من النقاشات حول موضوع التدخل الإنساني من أجل حماية حقوف الإنسان بين فقهاء القانون الدولي، و ما من شك أن الدعوة إلى إقرار مبدأ حق التدخل بالطرق السلمية الذي دشنه القرار 688 كان بمثابة مدخل من المداخل الاستراتيجية المستخدمة من قبل الدول الكبرى المهيمنة على الساحة السياسية الدولية لتحقيق مطامعها في المنطقة التي تعد بالنسبة لها مجال جغرافي يتوفر على ما يحرك اقتصاديات هاته الدول نحو المزيد من الازدهار و التقدم .

من أهم النتائج المباشرة لهذا القرار– على المستوى السياسي في العراق – هي خلاص إقليم كردستان من سيطرة حكم البعث الفاشي و فسح المجال أمام المواطنين لإجراء أول انتخابات في الإقليم عام 1992 .[2]

و بالنسبة لردود فعل قوى المعارضة حول القرار فقد كانت الموافقة على مضامينه، فمثلا الحزب الشيوعي أصدر في 15 نيسان / 1991 بيانا مطالبا فيه ب:

" تمكين شعبنا من تقرير مصيره و إجراء انتخابات حرة مباشرة بحضور مراقبين من هيئة الأمم المتحدة لإقامة مجلس تأسيسي يسن دستورا ديمقراطيا للبلاد و يؤمن الحريات الديمقراطية للشعب العراقي كله ،و الحقوق القومية للشعب الكردي و الحقوق الثقافية و الإدارية للأقليات القومية و يقر التعددية السياسية و يضمن قيام دولة القانون و يعزز وحدة وطننا أرضا و شعبا و كيانا و يدرأ مخاطر تمزيقه و يصون استقلاله و سيادته الوطنية " .[3]

---

[1] -عبد الله جميل ، أمريكا و الحرب الكارثية على العراق. في : كتابات ، الاثنين 17 حزيران 2013،

من الموقع الإلكتروني:

http://www.kitabat.com/ar/page/17/06/2013/13376/%25D8%25A3%25D9%25 تاريخ الدخول: 2013/07/02 ، 18:53 .

[2] -صادق البلادي ، القرار 688 و ربيع العالم العربي .في : الحوار المتمدن، العدد 3476 – 2011/09/03 ، على الربط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274109، تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 19 :12

[3] -نقلا عن :المرجع نفسه.

إذن نستنتج من خلال هذا القول أن القرار لقي دعما كبيرا من قبل الأطراف المعارضة للنظام، حيث دعت هاته الأخيرة إلى ضرورة تطبيقه بشتى الطرق و الوسائل طبعا تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة .

تجدر الإشارة هنا إلى نقطة جد هامة مفادها أن التوجهات تغيرت فالذي لم يكن في الحسبان هو أن الدول المهيمنة أصبحت غير جادة في تطبيق هذا القرار بل راحت تتجاهل جميع سبل تطبيقه، فالولايات المتحدة الأمريكية فضلت الاستمرار في نهج الحرب و تأجيج النزاع إلى أقصى الحدود والمستويات فدعمت عملية استمرار تطبيق الحصار على الشعب العراقي ،كما أنها أصدرت عام 1996 قانون تدمير العراق تحت مسمى : " تحرير العراق " ومن أجل تكريس هاته المطامح قدمت الدعم المالي للمعارضة ، لذا بقيت المسألة في يد أمريكا و منسقيها لشؤون المعارضة العراقية من "ريتشارد دوني" ووصولا إلى الحاكم العام "بريمر" بعد الاحتلال. [1]

ختاما و باستثناء القرار الأممي رقم 688 الصادر بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فإن كافة القرارات الأخرى الصادرة من طرف مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق لم تكن متماشية و شروط تحقيق نظام الأمن الجماعي كما هو منصوص عليه في محتوى الميثاق،إنما اتخذت صفة الائتلاف أو التحالف الدولي أو القوة متعددة الجنسيات والتي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية الأقوى في المجتمع الدولي هي الداعم الرئيس لها ماليا و عسكريا . [2]

القرار الأممي رقم 688 يمكن اعتباره القرار الوحيد من بين القرارات التي لم تعبر صراحة عن استخدام القوة العسكرية في العراق لذلك حاولنا إدراجه ضمن الأدوات و الآليات الدبلوماسية المنتهجة في العراق ، إذن ها هنا يثار التساؤل التالي هل فعلا يعد القرار الأممي رقم 688 القرار الأوحد من بين مجموع القرارات المناهضة لاستخدام القوة واعتماد اسلوب الحوار كألية للتفاهم بين الأطراف المعنية به من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب ؟

لقد أكد العديد من المتخصصين في ميدان القانون الدولي بأن القرار 688 هو القرار الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل السابع لذا أطلق عليه بعض الفقهاء القانونيين تسمية القرار اليتيم والتائه والمنسي [3] ، حتى أن الباحث "حسين شعبان" علق على القرار قائلا :

---

[1] –نفس المرجع .

[2] –عبد الرحمن عبد العال ، الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني . على الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96003&eld=289، تاريخ الدخول : 2013/04/26 ، 12:53 .

[3] –فيوليت داغر و عصام الدين حسن ، العقوبات الاقتصادية على العراق. اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 مايو 1999 ، أكتوبر 1999 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.achr.nu/rep6.htm – تاريخ الدخول : 2013/04/26 ، 22:53 .

" القرار 688 قرار يتيم لأنه الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل السابع و بذلك يصبح أدنى حجية من القرارات الأخرى وتائه لأنه لم يسأل عنه أحد ، فالأمم المتحدة لا تصر على تطبيقه لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين و وقف القمع كما نص ، و هذا يعني في ما يعنيه إجراء انتخابات حرة لاختيار الشعب لممثليه و لا الولايات المتحدة الأمريكية وضعته ضمن أولوياتها حين تصر على تطبيق القرار 687 المعروف بأبو القرارات الأخرى و لا الحكومة العراقية التي وافقت عليه مرغمة أسوة بالقرارات الأخرى أجرت تعديلات دستورية وقانونية تطال النظام السياسي في هيكلته و تسمح بالتعددية و احترام حقوق الانسان و لا حتى المعارضة العراقية بما فيها الوطنية أعملت الجهد وعبأت الطاقات لتفعيل هذا القرار خصوصا و أنه يعتبر سابقة قانونية و فقهية دولية مهمة من حيث أنه يؤكد على مبدأ التدخل الإنساني الذي أصبح منذ نهاية الحرب الباردة مبدأ آمرا و مستقلا في القانون الدولي،إلا أنه وللأسف استخدم بطريقة ازدواجية و انتقائية في المعايير وفقا للمصالح الدولية " .[1]

اعتمادا على التصريح المقدم من قبل الباحث "حسين شعبان "و انطلاقا مما سبق و أن أشرنا إليه من بيانات عامة حول مضامين،أبعاد و مبررات القرار 688 نستنتج ما يلي:

01 – القرار 688 يخلو صراحة من الإشارة إلى الفصل الذي صدر ضمنه لذلك فإن محاولات قراءة القرار وإخضاعه إلى الفصل السابع دون حجة موضوعية هي تعبر في الواقع عن محاولات غير منطقية بتاتا.

02 – ربما الأمر المهم أكثر في هذا السياق يتعلق بمدى فاعلية و نجاعة قرار كهذا في إرساء و دعم الاستقرار في العراق الذي أصبح يتميز في تلك الفترة بتصاعد الفتن الطائفية و ذيوع المعارضة الشديدة للنظام القائم ، ففي الحقيقة القرار اعتمادا على ما سبق و حسب تقديرنا ما هو إلا مرحلة أولية لانطلاق حيثيات المشروع القاضي باحتلال العراق واستغلال أهم الثروات المتوفرة فيه و بالتالي ضمان السيطرة الأمريكية في المنطقة الشرق أوسطية ككل .

خلاصة القول تشير إلى أن القرار الأممي رقم 688 أبدي قلقه فعلا بشأن سكان العراق المدنيين خاصة فئة الأكراد التي عانت من جميع أساليب العنف حتى اضطرت للهروب من مواطن تواجدها لاجئة إلى الجبال في شمال العراق و كنتيجة لهذا جاء القرار ليحمل العراق مسؤولية ذلك .[2]

لكن و بالرغم من أن القرار رقم 688 تميز أكثر بالصفة الإنسانية مقارنة بغيره من القرارات ،إلا أنه اعتبر بمثابة تأشيرة الدخول إلى العراق ابتداءا من العام 1991 ، من هنا نال القرار شهرة واسعة في المجتمع الدولي لأنه دلالة كافية معبرة عن إقامة ترتيبات إزاحة مبدأ عدم التدخل من الساحة الدولية و فسح المجال أمام إجراءات دولية جديدة في ظاهرها تعبر عن " الحماية الإنسانية " و في حقيقتها تكريس "الديكتاتورية الغربية " .[3]

---

[1] – نقلا عن: نفس المرجع.

[2] -محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر.المرجع السابق الذكر. ص: 403 .

[3]- عبد القوي سامح السيد، التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012 ،ص: 214 .

المطلب الرابع : لمحة عامة عن أشكال و مظاهر التدخل العسكري في العراق

الحديث عن مظاهر التدخل العسكري في العراق يؤدي بنا إلى التفكير في قضية مهمة جدا لها علاقة وطيدة بهذا الشأن ألا وهي " عملية التحالف الدولي ضد النظام العراقي" فالتدخل العسكري المطبق في العراق جاء كنتيجة لمجموعة من التخطيطات الأولية ذات الصبغة القانونية و الدبلوماسية المتضمنة جملة القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن،و بالتالي التدخل العسكري نستطيع القول بأنه تدخل دولي أجنبي برعاية أممية نظرا لتشارك قوى دولية متعددة لتنفيذه و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا .

اعتمادا على الفكرة السالفة الذكر نستطيع القول بأن النقطة الرئيسية التي لا بد علينا أن ننطلق منها في تحليل هذا العنصر هي: " موضوع التحالف الدولي ضد نظام صدام حسين الرئيس العراقي السابق".

التحالف تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية و ارتبط أعضاؤه بقرارات اتخذتها الأمم المتحدة ، فالأمريكيون أظهروا نشاطا مذهلا في السعي إلى تجميع قوى التحالف، كما أن هيئة الأمم المتحدة كانت بمثابة الطرف الفعال في هذا المسعى ،حيث أنها حددت أهداف ذاك التحالف واصفة هذا الأخير بالشرعية انطلاقا مما استصدرته من قرارات أممية . [1]

في الحقيقة التحالف أسس على مجموعة من الاعتبارات تتضمن كل ما يتعلق بمصالح القوى الكبرى وذلك على حساب الدولة العراقية ، هاته الأخيرة التي أكدت القوى الدولية بأنها تحتاج إلى دعم لوجستي من شأنه دفعها نحو الديمقراطية والرشادة السياسية ، لكن هذا الأمر أحاطه الغموض من كل جانب و هذا ما سوف نكتشفه من خلال هذا العنصر .

لقد تم النظر إلى التحالف الدولي على أنه:

يشير في معناه العام إلى أنه تلك الظاهرة القديمة قدم العصور التاريخية فهو عملية حتمية تفرضها طبيعة وظروف البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى و السياسات.

---

[1]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، إدارة التحالف: القسم الأول.في: موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/.../sec07.doc.cvt.ht ، تاريخ الدخول: 2013/04/23، 31 :20 .

فحسب رأي الدكتور "محمد بدوي" فإن التحالف هو ذاك:

" الاتفاق الحاصل بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة و لحماية أعضاءه من قوة أخرى و تبدو هذه القوة مهددة لأمن كل هؤلاء الأعضاء ". [1]

نستنتج أن التحالف لا يعدو أن يكون سوى نمط من أنماط السيطرة المتوقفة على استخدام القدرات العسكرية لمجموعة من القوى المتحالفة ضد الدولة المستهدفة من خلال عقد هذا التحالف، و بالرجوع إلى ما صرح به المحلل السياسي الأمريكي"بول وول فويتز"حول ضرورة حماية المصالح الأمريكية خاصة في منطقة الخليج ، نلاحظ بأن موضوع التحالف الدولي أخذ حيزا كبيرا في اهتمام صناع القرار السياسي الأمريكي ، فقد أشار المحلل إلى ذلك صراحة من خلال اقتراحه لأهمية احتواء العراق باستعمال نظام تحالفي مقتبس على طرازين حسب رأي المحلل الألماني "جوزيف جوفي" في حرب الخليج، الطراز البسماركي الألماني و الطراز البريطاني .

فميدانيا لمسنا جيدا مدى نجاح هاته الاستراتيجية في حرب الخليج الثانية،حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجمع حلفاء جدد غير الحلفاء التقليديين أعضاء الحلف الأطلسي و باشرت ببدء عملياتها العسكرية بعدما أدركت جيدا مدى خطورة استمرار نظام الرئيس الأسبق"صدام حسين" على استقرار و أمن منطقة الخليج . [2]

إذن أشكال و مظاهر التدخل العسكري في العراق يستدعي منا الإحاطة بجملة من النقاط المحورية المتعلقة أولا بواقع النفوذ العسكري الأجنبي الغربي في العراق، فالحديث عن هذا النفوذ يتطلب منا تركيز الاهتمام على بحث طبيعة وواقع النفوذ الأمريكي بالدرجة الأولى على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية اكتسبت رتبة راقية في المجتمع الدولي منحتها وظيفة إخضاع الآخرين لما يتواءم و مصالحها الخاصة.

أولا – النفوذ العسكري الأمريكي في العراق :

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بتواجد قوة عسكرية هامة دائمة في منطقة الخليج العربي (الأسطول الخامس)،إضافة إلى تواجد عسكري في بعض دول المنطقة، فضلا عن امتلاكها لعدد من الأسراب الجوية التي تتضمن طائرات (أف 15 ، أف – 16 ، أف 117 ، س – 13 ، كي س – 135 ، يو 2 –أي 3) ، كما لا ننسى التواجد الهائل لكم من السفن الحربية .

---

[1] - عادل السلمان ، الأحلاف و التكتلات الدولية. في : الحوار المتمدن، العدد 930، 2004/08/19، على الرابط الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188 تاريخ الدخول:2013/04/24 ، 19:18 .

[2] - رياض مزيان ، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية" . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2004 / 2005 ، ص : 58 .

فالولايات المتحدة الأمريكية أولت اهتماما خاصا في إطار سياستها الخارجية بمنطقة العراق، حيث سعت و لا زالت تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها الهدف الأساس المتمحور حول العمل بشتى الأساليب و الطرق على إنهاء قوة العراق في القدرة على تحدي المصالح الأمريكية في منطقة الخليج المتضمنة أساسا أمن حلفائها في المنطقة مع ضمان التحكم والتصرف الغير مباشر في الثروة النفطية . [1]

فتماشيا مع ظروف العالم الراهنة و ما أضحت الولايات المتحدة الأمريكية عليه من قوة و نفوذ كبيرين على مستوى الساحة السياسية الدولية أضحى من السهل تخطيط المشاريع الاستغلالية الأمريكية تجاه المناطق المستهدفة في سياستها الخارجية و على رأسها دولة العراق.

ثانيا – النفوذ العسكري البريطاني في العراق :

منذ بداية الحرب الأولى على العراق عام 1991 أرسلت بريطانيا آلاف الجنود للقتال في الشرق الأوسط فحكومة "مارغريت تاتشر" هي التي أشرفت على إعادة إحياء الدور السياسي والعسكري لبريطانيا في المنطقة ، و هو دور لازال يتواصل نحو التطور إلى غاية يومنا هذا . [2]

فالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط بشكل عام مرت عبر ثلاث مراحل تتمثل فيما يلي :

- الفترة الأولى: و هي تلك الممتدة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية.
- الفترة الثانية: امتدت من حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أحداث السويس عام 1956.
- الفترة الثالثة: و هي تلك المرحلة المعبرة عن نشوء الحلف الاستراتيجي الأنجلو – أمريكي . [3]

إذن الفترة الثالثة تعد الأهم في سياق الحديث عن موضوع النفوذ العسكري البريطاني في الشرق الأوسط بشكل عام ، فبريطانيا بدأت بمباشرة العمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في شكل حلف أمريكي –بريطاني نستطيع التسليم بأن جذوره تعود إلى منتصف الستينات و لكنه زاد توطدا مع حكومة "مارغرت تاتشر" التي قامت بدور مميز نحو دفع الولايات

[1]- توفيق سعد حقي ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين. ط.1 ،عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2003 ،ص: 44 .

[2] -بوابة الأجيال الحرة صحافة في النور، تاتشر : إحياء نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط.على الرابط الإلكتروني : http://www.elajyal.net/.../، تاريخالدخول:2013/04/23، 59: 20 .

[3] -محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر . ط.1 ، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص: 361.

المتحدة الأمريكية إلى تبني خيار الحل العسكري لتسوية مشكلة الخليج معتبرة أن الحل السلمي الدبلوماسي لا يؤدي إلى النتائج المرغوبة .[1]

و قبل الانتقال إلى تلخيص النقاط العامة المتعلقة بالتدخل العسكري الميداني في العراق لا بد من التنويه إلى فكرة في غاية الأهمية ألا و هي الموقع الفرنسي في هذا النمط من الاستراتيجيات التدخلية ذات الصفة العسكرية .

و في هذا السياق لا بد من التأكيد على أن التدخل الإنساني ما من شك أنه يعبر عن ذاك التدخل الذي يتخذ طابعا عسكريا فبموجبه تقوم القوات الخاصة بدولة ما أو مجموعة من الدول بالتدخل في شؤون دولة أخرى تحت أسباب معروفة بالدوافع الأخلاقية الإنسانية و ذلك انطلاقا من جملة من القرارات الدولية أو اعتمادا على مبادرة إقليمية، ففي الواقع التدخل الإنساني هو عبارة عن تدخل عسكري محض باسم الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و أكبر دليل على هذا هو ما حدث في كوسوفو وتيمور الشرقية و سيراليون ،أيضا ما حدث في أفغانستان و العراق دليل آخر قاطع على تميز ذاك التدخل بالصفة العسكرية المحكومة باستخدام القوة لأغراض إنسانية .[2]

إن أهم ما يؤكد على اعتماد الآليات العسكرية – المتعلقة باستخدام القوة العسكرية – في العراق هي استصدار مجموعة من القرارات الأممية من قبل مجلس الأمن و لعل أهم تلك القرارات التي دعت إلى فرض العقوبات بالقوة نجد القرار رقم 678 والمؤرخ في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 هذا الأخير اعتبر الأهم و الأقوى من بين القرارات الصادرة بشأن الوضع في العراق خصوصا حول ما آلت إليه العلاقات العراقية – الكويتية من توترات خطيرة ، لذلك فإنه باعتماد ذاك القرار أعلنت دول التحالف و البالغ عددها 27 دولة بتنفيذ حملتها العسكرية الجوية على القوات العراقية في الكويت والعراق تحت مسمى "عاصفة الصحراء" التي استطاعت إبادة الجيش العراقي .[3]

بعد النظر المستفيض و العميق لمضمون هذا القرار نلاحظ بأنه جاء ليجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولعل أهم المآخذ الواردة بشأنه هي أن مجلس الأمن أتاح فرصة استخدام القوة العسكرية لدولة أو مجموعة دول معينة و هذا ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة و طبيعة سلطات مجلس الأمن.

باختصار القرار يعد مخالفة صارخة للشرعية و ذلك حينما تخلى مجلس الأمن عن كل سلطاته المخولة إليه بشأن الرقابة و الإشراف على تنفيذه، و خصوصا فيما يتعلق بالأعمال العسكرية للقوات المتواجدة بمنطقة النزاع من مختلف الدول ، و الحق

---

[1]- المرجع نفسه، ص – ص: 363 – 364 .

[2] –عمر سعد الله،الوجيز في حل النزاعات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص – ص: 129 - 130 .

[3] –رودريك إيليا أبي خليل، العقوبات الاقتصادية الدوليةفي القانون الدولي بين الفعالية و حقوق الإنسان . ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص– ص: 138 - 139.

أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤول المباشر عن هذا اعتبارا بأن العمليات العسكرية بدأت بأمر و دعوى ملحة من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب".[1]

التدخل الذي تعرض له العراق نستطيع اعتباره ذاك التدخل الدولي متعدد الأطراف و الذي اتخذ الصفة الإنسانية،العسكرية، السياسية والاقتصادية ، فبالعودة إلى أهم الأحداث الحاصلة على مستوى الدولة العراقية ابتداءا من النزاع الكويتي- العراقي و إلى غاية تصاعد هذا النزاع و تحوله إلى نزاع مسلح في العام 1990، ثم الوصول إلى مرحلة التدخل الأممي أو بالأحرى التدخل الأمريكي ليتطور الأمر إلى غاية إعلان ما يعرف بعملية عاصفة الصحراء المؤطرة بغرض إخراج العراق من الكويت ، ثم تأتي مرحلة أخرى من مراحل التدخل المتصفة بالسمة الاقتصادية و الممثلة في فرض الحصار والعقوبات،و بعد ذلك مرحلة اتخاذ استراتيجية برنامج النفط مقابل الغذاء و القضايا المتعلقة بالأسلحة واجراءات الحد منها ومراقبتها من قبل لجان التفتيش المتخصصة ، و أخيرا الوصول إلى مرحلة احتلال العراق عن طريق إعلان الهجوم الأمريكي – البريطاني على العراق.

بتاريخ 21 مارس / آذار 2003 بدأت القوات الأمريكية و البريطانية هجوما شاملا على العراق بعد أقل من ساعتين من انتهاء المهلة الزمنية التي حددها الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" للرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" للتخلي عن السلطة و الرحيل الفوري من العراق .[2]

إذن تاريخ 21 مارس / آذار 2003 يعتبر بمثابة بداية المرحلة المعبرة عن إعلان الحرب الفعلية عن طريق استخدام القوة العسكرية و تراجع الجهد الدبلوماسي بخصوص مسألة التدخل الإنساني في العراق.

من الواضح جيدا أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق لم تقتصر على تحرير الكويت و تقديم العون للمواطنين المضطهدين من فئة الأكراد و الشيعة و فقط ، بل هي أبعد من ذلك بكثير ترمي إلى إحكام السيطرة على المنطقة و بالتالي تحقيق مقاصد السياسة الخارجية الأمريكية في العراق المصدر الحيوي بالنسبة لقوة اقتصادية عظمى كهذه، لذلك تحدت الولايات المتحدة الأمريكية الضوابط التي يقوم عليها مجلس الأمن من خلال ممارستها لضغوط كبيرة على هذا الأخير أدت بالنهاية إلى تمكنها من استخدام القوة في العراق دونما موافقته.[3]

لذلك فإن أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق تتعلق أساسا بتأمين إمدادات النفط القضية الحيوية في الاستراتيجية الغربية و الأمر الأهم من ذلك هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية من عرقلة مساعي العراق نحو امتلاك أسلحة الردع مع ضرورة

---

[1]- كريم باسم سويدان الجنابي ،مجلس الأمن و الحرب على العراق 2003 دراسة في وقائع النزاع و مدى مشروعية الحرب. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع،2008، ص – ص 19 - 20 .

[2] -مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق الذكر. ص : 971 .

[3] -كريم باسم سويدان الجنابي، مرجع سبق ذكره. ص: 81 .

تحجيم قوته العسكرية التقليدية مع الحرص والعمل على ضمان أمن إسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية .

عموما لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على تكثيف الضغوط على مجلس الأمن من أجل موافقة هذا الأخير على استصدار المزيد من القرارات المتضمنة إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق تحت غطاء ذرائع واهية منها القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة ، لكن عدم الحصول على الموافقة من طرف مجلس الأمن الذي لم يجد أمامه دلائل واقعية على هاته الاتهامات أدى إلى لجوء هاته القوى إلى إعلان الحرب خارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية . [1]

سيتم التركيز هنا على قرار هام تمكنت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من استخدام القوة المسلحة ضد العراق ألا و هو :

القرار 1441 المتعلق بإحكام هيمنة و سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على مجلس الأمن .

بالنسبة للقرار 1441 فقد عبر بشكل واضح عن السيطرة الفعلية للقوى العظمى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن.

صدر القرار 1441 في 08 تشرين الثاني / نوفمبر 2002 متضمنا النقاط التالية :

01 – لقد اتهم العراق في المادة (01) من القرار بأنه تخلف عن تعهداته بشأن القرارات الصادرة من قبل مجلس الأمن،خصوصا و أنه فشل في التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة لاستكمال الأعمال المقررة بموجب المواد (08 – 13) من القرار 687 / 1991.

02 – تقرر على العراق في المادة (08) أن لا يباشر بأي أعمال عدائية ضد ممثلي هيئة الأمم المتحدة، كما ألح المجلس على مطالبة العراق بالتعاون غير المشروط مع لجنة التفتيش و الوكالة الدولية للطاقة الذرية و ذلك من خلال مضمون المادة (09) من القرار .[2]

بالفعل اعتبرا هذين القرارين من أبرز القرارات الأممية الدالة على إجازة استخدام القوة ضد العراق و إعطاء الحق والتفويض للولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها بريطانيا من السيطرة على زمام الأمور في العراق.

---

[1] -المرجع نفسه . ص – ص: 83 - 84 .

[2] -علي هادي حميدي الشكراوي، إشكالية احتلال العراق و ميثاق الأمم المتحدة. على الرابط الإلكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/%D8%A7%D8%B4%D9%.. تاريخ الدخول:2013/04/26 ، 19:54

لقد سبق و أشرنا أن القرار الأممي رقم 1441 من بين أبرز القرارات التي صدرت بدعامة ورغبة أمريكية ، لذلك فهو واحد من بين أهم القرارات التي صدرت من أجل التدخل عن طريق استخدام القوة العسكرية التي من شأنها إحكام السيطرة على المنطقة و ثرواتها الطبيعية الهامة بشكل مطلق.

فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن القرار رقم 1441 يتيح لها استخدام القوة العسكرية ضد العراق بغرض حماية أمنها خصوصا و أن القرار أكد في مضامينه بأن العراق فعلا انتهك قرارات الأمم المتحدة ،و بالتالي يعد القرار سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة و العلاقات الدولية فهو بمثابة الأرضية الملائمة لاستصدار المزيد من القرارات المشابهة المتيحة لفرصة التدخل بجميع الوسائل و الطرق.[1]

من المعروف بأن القرار الأممي رقم 1441 حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقه من أجل تعزيز حقوق الإنسان و ضمانها عن طريق نزع السلاح هذا المطلب الذي أصبح بمثابة المسعى المحوري الذي تسعى إليه منظمة الأمم المتحدة فبالرجوع إلى التصريح الذي أدلى به الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي أنان" نتأكد من أهمية هذا البعد بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي .

" إن المبادئ الإنسانية للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللاإنسانية مبادئ لا تتقيد بزمن ... و التنفيذ التام للاتفاقية والتقيد بها عالميا أمر شديد الحيوية فيما يتعلق بمخلفات الحرب المتفجرة و الألغام من النوع غير المضاد للأفراد ، فهذه وحوش كاسرة تتربص بالناس رجالا ونساءا في الحقول ، و بالأبطال في الملاعب ، و تعرض للخطر أرواح موظفي المعونة و تعوق أنشطة التعمير والتنمية ، و من شأن إحراز تقدم في القضاء على الخطر الناجم عنها أن يساعد على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة مع تعزيز المصالح الأمنية للدول " . [2]

فعلا تبقى المبادئ الإنسانية على رأس قائمة الأولويات الأممية ، إلا أن جعل المجال مفتوحا أمام تدخل الوحدات السياسية الدولية الساعية دائما إلى البحث عن مداخل إرساء أهداف سياستها الخارجية على حساب المصالح العليا للوحدات الأضعف المغلوبة على أمرها يمثل العقبة الأساسية نحو تعطيل مسار تحقيق تلك القيم النبيلة القائمة أساسا على حفظ السلم والأمن الدوليين ، و للتذكير فإن المجتمع العراقي بتكويناته الفكرية و الثقافية و تنوعه القومي و الاثني و اتجاهاته السياسية والدينية المختلفة هو مجتمع قوي لا تهزه أزمات رغم التسلط و العقوبات الدولية و إلى غير ذلك من الظروف التي عايشها لعقود من الزمن و التي اعتبرت العديد من الأطراف مسؤولة عنها سواء تلك النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية الإقليمية والدولية.

---

[1]- أحمد سيد أحمد،الأزمة العراقية و دور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدولي. على الرابط الإلكتروني:

http//:digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=220830&eid=45

تاريخ الدخول:2013/04/27، 20:03 .

[2] -نقلا عن:الأمم المتحدة حولية نزع السلاح، المجلد 29،2004،نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007، على الرابط الالكتروني:

http://www.un.org/disarmament/Homepage/ODApublications/yearbook/2004/pdf/2004/Arabic_pdf .تاريخ الدخول: 2013/05/07 ، 10: 13 .

المبحث الثالث : تداعيات التدخل الإنساني على العراق

حول موضوع تداعيات التدخل الإنساني على العراق ما علينا إلا حصراهم ما استصدره مجلس الأمن الدولي من قرارات بشأن المسألة التراعية بين العراق و الكويت و التي نستطيع القول بألها السبب المباشر الذي دفع بأعضاء المجموعة الدولية من اقتراح خيار التدخل الإنساني في المنطقة من أجل حل جل المشاكل المتعلقة أولا بالتراع العراقي – الكويتي ثم النظر في مسائل جوهرية لا تقل أهمية عن سابقاتها ألا و هي الأوضاع العامة التي تعيشها الأقلية الكردية و الشيعية في المنطقة.

من هنا سنحاول تركيز اهتمامنا على بحث جملة من العناصر عبر أربع مطالب سيتناول الأول منها انعكاسات التدخل الإنساني في العراق على سيادته ، ثم سنبحث في المطلب الثاني حقوق الإنسان في العراق و ما آلت إليه بعد انتهاج أسلوب التدخل الإنساني هناك ،أما فيما يخص المطلب الثالث فقد اقتصر على النظر في قضية الشيعة و الأكراد بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق ، و أخيرا خصص المطلب الرابع و الأخير للكشف عن واقع الاقتصاد العراقي – بشكل عام – بعد إعمال التدخل الإنساني في المنطقة كآلية ناجعة من شألها حل الأزمات التنموية السياسية و الاقتصادية في العراق .

المطلب الأول: مضاعفات تجسيد حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية في العراق.

المطلب الثاني: واقع حقوق الإنسان في العراق بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني.

المطلب الثالث: تطورات قضية الشيعة و الأكراد بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني.

المطلب الرابع : واقع الاقتصاد العراقي بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني .

المطلب الأول: مضاعفات تجسيد حق التدخل لدواع إنسانية على السيادة الوطنية في العراق

إذا ما حاولنا النظر في أهم ما أفرزه التدخل الإنساني في العراق من مضاعفات على السيادة الوطنية العراقية فإنه لا بد علينا أن نقوم بالتركيز على أهم القرارات الصادرة من قبل مجلس الأمن في سياق حرب الخليج الثانية و التي تركز في غالبيتها على فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية المتضمنة في أغلبها الحصار الجوي، البري و البحري إلخ ...

و لعل أهم تلك القرارات نجد ما يلي :

1 – القرار رقم 660 الصادر بتاريخ 02 آب/أوت 1990 و القاضي بضرورة الانسحاب الفوري و الكلي للعراق من الكويت من دون أي شروط موجهة للكويت من قبل القوات العراقية ، كما دعا القرار إلى الشروع في إعداد المفاوضات لحل الخلافات القائمة بين الطرفين ، بالنسبة لرد الفعل العراقي حول القرار فقد كان عدم الالتزام بمضمون الفقرة الثانية منه لذا واجه مجلس الأمن ذلك باستصدار القرار رقم 661 بتاريخ 06 آب/أوت 1990،هذا الأخير فرض قسم هائل من العقوبات وفي مقدمتها منع جميع الدول من استرادأي نوع من السلع و المنتجات التي يكون مصدرها من العراق والكويت، مع منعها أيضا من توفير الأموال و الموارد المالية و الاقتصادية لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية في العراق أو الكويت.[1]

و من أجل تعزيز القرار 661 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 665 بتاريخ 05 آب /أوت 199 و الذي فرض الحصار البري و البحري بالقوة على العراق داعيا الدول الأعضاء إلى التعاون لضمان الامتثال لأحكام و أسس القرار 661 باستخدام جميع التدابير السياسية و الدبلوماسية .

عموما أكد القرار 665 على انتهاج الحل السلمي و التخلي عن الخيار العسكري مبرزا أحكام الرقابة على المنافذ البحرية للعراق و الكويت، حيث منع الدولتين من مباشرة مسؤولياتها في المياه الداخلية (الأنهار و البحر الإقليمي)،لكن لم يمنع القرار مباشرة المسؤوليات في المياه الدولية (أعالي البحار). [2]

و في نفس السياق أصدر مجلس الأمن قرارا آخر يعنى بفرض الحصار على الملاحة الجوية ألا و هو القرار رقم 670 المؤرخ في 25 أيلول / سبتمبر 1990 ، حيث منع القرار منعا باتا إقلاع أية طائرة من إقليمها إذا كانت تحمل أي شحنة إلى العراق أو الكويت أو منهما باستثناء الأغذية في الظروف الإنسانية و في الحالات التي يأذن مجلس الأمن بذلك أو اللجنة المنشاة بموجب القرار 661 وفقط . [3]

---

[1] -رودريك إيليا أبي خليل،المرجع السابق الذكر . ص – ص: 135 – 136

2 -المرجع نفسه، ص-ص:136-137.

[3] -مركز دراسات الوحدة العربية.المرجع السابق الذكر، ص – ص: 289 - 290.

الحد من السيادة أصبح أمرا جد واضح نظرا لفرض مجموع العقوبات التي تضمنتها جملة القرارات التي استصدرها مجلس الأمن من أجل إدارة الأوضاع العامة في العراق التي آلت إلى التدهور و عدم الاستقرار السياسي، الأمني و الاقتصادي إبتداءا من اجتياح الكويت وحتى الوصول إلى مراحل التدخل عن طريق القوة العسكرية و إقامة مشاريع إرسال القوات العسكرية عن طريق اتباع أسلوب التحالف الدولي إلى دولة العراق التي أصبحت دولة من دون سلطة و لا كيان و لا سيادة .

و بالرغم من استصدار كما هائلا من القرارات الأممية القاضية بضرورة فرض عقوبات متعددة على العراق إلا أن توافد العديد من البعثات الدولية إلى العراق أعطى أملا كبيرا بخصوص رفع العقوبات،إلا أن ما حدث بعد ذلك هو العكس تماما حيث عززت تلك العقوبات لاحقا بما يعرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء . [1]

برنامج النفط مقابل الغذاءحسب ما أدلى به "مهدي الحافظ" رئيس المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي و وزير التخطيط سابقا في حكومة الاحتلال برئاسة "بريمر" في الحياة 2005/09/17 ما هو إلا كشف عن فساد إداري و مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة [2] ، حيث صرح قائلا :

" مسيرة هذا البرنامج الذي امتد نشاطه حتى عام 2003 قد انطوت على مفارقات و فضائح يندر وجود مثيل لها في التعاملات الدولية في تاريخ الأمم المتحدة... و هكذا تضافرت الأطماع و النيات الشريرة لفئات واسعة لإلحاق الكوارث بالعراقيين من خلال طريقين : نهب ثرواتهم المالية من ناحية ومحاصرتهم في أتون الفاقة و الحرمان بمقاييس مريعة لسنين طويلة من ناحية أخرى " . [3]

إذن برنامج النفط مقابل الغذاء يشير إلى نمط جديد من الآليات التي من شأنها فرض المزيد من الضغوطات السياسية والاقتصادية على الطرف المستهدف في هذا المقام ،غير أن المدخل المهم الذي اعتمد من خلال هذا البرنامج هو الجانب الاقتصادي، هذا الأخير الذي اقترن في الآونة الأخيرة بمفهوم القوة الاقتصادية التي تمثل المحرك الأساس في إحداث تغيرات جوهرية على كافة الأصعدة و الميادين، لذا أولت الدول و المنظمات الدولية اهتماما كبيرا لمفهوم القوة الاقتصادية مستعينة بها لتحقيق الأهداف و الأغراض التي تسعى جاهدة لتحقيقها في الواقع العملي .

و بالحديث عن برنامج النفط مقابل الغذاء لا بد من العودة إلى حدث فرض المجتمع الدولي للحضر الاقتصادي الشامل على العراق بعد اجتياحه لدولة الكويت في 02 آب / أوت 1990 فبتطور الأحداث و تسارعها و تحديدا بعد مرور أربع سنوات على حالة الحصار المفروض أصبحت الحالة الإنسانية للشعب العراقي في غاية الخطورة لذا راح أعضاء المجتمع الدولي يفكرون في آلية محددة من شأنها تمكين الشعب العراقي من الحصول على السلع و الخدمات الضرورية التي تضمن ديمومته

---

[1] -سهام سليماني .المرجع السابق الذكر.ص: 160
[2]- محمد أشرف البيومي ،" فضيحة النفط مقابل الغذاء : كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة " ، في مرجع : أنتوني كوردسمان و آخرون، المرجع السابق الذكر ، ص : 241 .
[3] -نقلاعن: نفس المرجع.ص: 241 –242.

بشرط ضرورة عدم حصول الحكومة العراقية على أي عائدات مالية جراء ذلك تمكنها من إعادة بناء القوة العسكرية مجددا، فجاء القرار 986 والصادر في جلسة مجلس الأمن رقم 3519 بتاريخ 14 نيسان/ 1995 و القاضي بالسماح للعراق من تصدير نسب معينة من نفطه و صرف الواردات على شراء الدواء و الغذاء لهذا عرف القرار باسم قرار النفط مقابل الغذاء.[1]

عموما نستطيع القول في هذا السياق بأن قضية فرض الحصار على العراق ليست مجرد قرار دولي اتخذ في لحظة ما أو فترة وجيزة معينة ، بل هو مشروع مخطط أعدته الولايات المتحدة الأمريكية و نضيرتها بريطانيا بدعم من الحليف الأكبر والممثل في إسرائيل لذا لعل أهم الأحداث المؤدية إليه و المفعلة له تتمثل فيما يلي :

إقرار الكونغرس الأمريكي في شهر أيلول / سبتمبر 1988 مشروع القرار الخاص بفرض الحصار على العراق وتدمير أسلحته مع ضرورة إحكام الرقابة الدولية عليها ، و للتذكير فإنالمشروع قد قدم من طرف النائب "كلايبورن".

أهم ما ورد في نص القرار هو امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع أي مادة من المعدات العسكرية للعراق، كما أنها تمتنع عن إصدار أي إجازة تصدير لأي نوع من المعدات العسكرية الأمريكية ، وإضافة لهذا كله فإن العقوبات تعددت وتنوعت أبرزها إيقاف استراد النفط مع منع تصدير المنتجات الزراعية و التكنولوجية، و الأهم من ذلك كله أو بالأحرى القرارات الأخطر بهذا الخصوص تضمنت امتناع الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم أي تسهيلات إنسانية طبعا عن طريق منع المؤسسات المالية الدولية المانحة تقديم المساعدة المالية أو الفنية و حتى القروض المالية للعراق .[2]

إذن لقد بدأ مخطط فرض الحصار على العراق و تدمير أسلحته من قبل أمريكا و بريطانيا بدعم من الصهيونية وذلك قبل قضية الكويت و استمر العمل ضمن ذاك المشروع حتى بعد انسحاب العراق من الكويت و بإختصار لقد تضمن القسم الأول و الثالث من مشروع القرار اجراء فرض العقوبات على العراق جاءت مصنفة كما يلي :

أ – العقوبات الأولية:

و التي اشتملت على النقاط التالية:

1 – امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع العراق أي مادة من المعدات العسكرية .

2 – امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن إصدار إجازة تصدير أي نوع من المعدات العسكرية الأمريكية.

---

[1] -عبد الملك بن يونس محمد،المرجع السابق الذكر، ص – ص –ص: 263 - 265 -266.

[2] -وديع طوروس،الحصار الاقتصادي .بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب،2011، ص- ص: 93 – 94 .

ب –العقوبات الإضافية:

تضمنت ضرورة إيقاف استراد النفط أو أي مادة منتجة في العراق ، مع منع تصدير المنتجات الزراعية والتكنولوجية وأية مواد أخرى إلى العراق و امتناع الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم أي تسهيلات إنسانية ، كما يتوجب و من خلال هذا الاجراء من تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي أو تعليق العلاقات الدبلوماسية .[1]

بالنظر إلى الآثار المترتبة على تطبيق عملية العقوبات الاقتصادية على العراق ندرك بأن هناك تناقض كبير و واضح بين ما سعت إليه هيئة الأمم المتحدة مع بداية اقتراح تطبيق عملية التدخل في العراق عام 1991 و هو ذاك التدخل المدفوع بأسباب إنسانية لا غير، إذن السؤال المطروح هنا هل ياترى تمثل العقوبات القاسية المفروضة على العراق مدخل من مداخل إيجاد سبل لحل الأزمات المتعددة الأبعاد السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ،أم أن هذا الفعل زاد من حدة تلك الأزمات وجعلها تتفاقم نحو الأسوء ؟

للإجابة على هذا الطرح سننطلق من التصريح الذي عبر من خلاله "كوفي أنان" – الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة– عن رأيه حول نظام العقوبات المطبق في العراق ، حيث أكد قائلا في التقرير السنوي لأعمال منظمة الأمم المتحدة لعام 1998:

" ... يجب أن يفيق المجتمع الدولي من وهم تحقيق نظام العقوبات لأهداف إنسانية... "

و هناك العديد من الساسة و صناع القرار إلى جانب "كوفي أنان" من جزموا أن الأهداف السياسية لمجلس الأمن والأهداف الإنسانية لمنظمة الأمم المتحدة لا يسيران في خطوط متوازنة .[2]

[1] –محمد مهدي صالح،مخطط فرض الحصار على العراق و تدمير أسلحته بدأ قبل عامين منالثاني من آب/أغسطس 1990. على الرابط الإلكتروني: http://www.al-moharer.net/Moh236/archive99-236-htm،تاريخ الدخول : 2013/08/28 ، 21:56 .

[2] – جمال محي الدين،العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة . دار الجامعة الجديدة ، 2009 ، ص:280 .

إضافة لما تم التعرض إليه فيما سبق هناك نقاط أخرى في غاية الأهمية تجدر الإشارة إليها في هذا السياق لعل أبرزها على الإطلاق هي قضية إعادة ترسيم الحدود بين الكويت و العراق*.

فالحق أن ما حدث في الثاني من شهر أغسطس/ أوت من العام 1990 لم يكن إلا نتاج لتخطيط أمريكي مسبق ضد العراق مع بدايات العام 1990، فالأزمة التي وقعت بين العراق و الكويت لم تكن في جوهرها أزمة حدود متنازع عليها بل هي أزمة سياسية –اقتصاديةأثيرت من أجل تحقيق هدف تحطيم العراق و على كافة المستويات و الميادين.[1]

لكن هذا لا يعني أن الحدود ليست من بين الأسباب المحورية المتعددة التي أدت إلى انفجار هاته الأزمة وتصاعدها إلى مستوى النزاع المسلح بين الطرفين ، فالحدود الدولية تبقى ذات أهمية بالغة على المستوى الدولي .

لقد تم الانتهاء من إعادة ترسيم الحدود في عام 1992 بموجب اللجنة الخاصة التي تشكلت عن الأمم المتحدة طبقا لمضمون القرار 687، حيث أن الشركات الأمريكية النفطية استحوذت على الحقول العشرة المتواجدة في منطقة الرميلة و التي تم فصلها عن إقليم العراق أو بالأحرى تم اقتطاعها من السيادة العراقية و ضمها إلى دولة الكويت .[2]

القرار رقم 687و المؤرخ في 03 نيسان/ من العام 1991 اعترف صراحة بضرورة استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها و حكومتها الشرعية ، كما طالب القرار العراق بضرورة الكشف عن كل ما يملك من أسلحة كيماوية وبيولوجية.[3]

و من أجل التطبيق الجيد لمضامين القرار 687تم إنشاء لجنة خاصة دولية أسندت إليها مهمة تخطيط الحدود السياسية بين البلدين في 02 مايو/ماي 1991 و قد حصلت هذه اللجنة في البداية على قبول كل من العراق و الكويت، لكن وبعد

* –لقد تم العمل بكل جهد على إقناع الرئيس السابق صدام حسين على توقيع اتفاقية ترسيم الحدود كما تم التركيز في نفس السياق على الدعوة إلى قبول وتطبيق بنود القرار 833 / 1993 ، و في خضم ذلك حدثت توترات عديدة على الحدود العراقية الكويتية حيث توجهت قوات عراقية صوب الحدود الكويتية فتدخل مجلس الأمن مصدرا قراره رقم 949 بتاريخ 15 تشرين الأول / 1994 الذي ركز في مضمونه العام على إدانة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العراقية مؤكدا على المطالبة بسحب جميع الوحدات العسكرية التي وزعت في الجنوب العراقي في تلك الفترة إلى مواقعها الأصلية . للمزيد من التفاصيل راجع : عبد الله جميل ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية و دبلوماسية الخروج من البند السابع ، على الرابط الإلكتروني : kitabat.com/ar/page/17/06/2013/13376/%25D8%25A3%25D9%25... ، تاريخ الدخول: 2013/07/02 ، 00:30 .

[1] –عبد الواحد ناظم الجاسور،المرجع السابق الذكر. ص: 143 .

[2] –المرجع نفسه. ص: 145 .

[3] – رودريك إيليا أبي خليل ،مرجع سبق ذكره. ص: 139 .

وضح الحدود الجديدة بين البلدين برزت ردود فعل الطرفين التي تضمنت الرفض المطلق لتلك الإجراءات و التدابير التي اقرتها اللجنة.

عموما أعلنت لجنة تخطيط الحدود الأممية في شهر /أفريل 1992 أن الحدود التي تقطع حقل الرميلة النفطي المتنازع عليه قد تم تمديدها نحو الشمال مما أتاح للكويت فرصة السيطرة و مراقبة جزء من أم القصير التي ترتبط بالخليج عن طريق المجرى المائي لخور عبد الله .[1]

تواصلت تطورات المسألة الحدودية بين العراق و الكويت حتى اعتمد مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 773 تقرير لجنة ترسيم الحدود البرية الجديدة بين الكويت و العراق و بذلك قام فريق هام مبعوث من طرف هيئة الأمم المتحدة بتشييد مجموعة من الأعمدة الخرسانية بلغ عددها حوالي مائة وستة أعمدة ممتدة على مسافة 200 كيلومتر، حيث بلغ ارتفاع العمود الواحد منها حوالي مائة وعشرين سنتيمترا فوق الأرض،أما في أعماقها فقد تعدى مسافة مائة و ثمانين سنتيمترا .وبالنسبة لرد فعل العراق حول هذا المشروع فقد كان الرفض المسبق، حيث أنه حذر الأمم المتحدة من أي مصادقة لمجلس الأمن على هذا الفعل بتاريخ 19/يونيو 1992 معتبرا ذلك " خلق بؤرة توتر دائمة " .[2]

هناك مسألة أخرى في غاية الأهمية يمكن اعتبارها الانعكاس الأخطر على سيادة دولة العراق خصوصا و أنها إجراء قاضي بفرض الخناق و القيود على مسار التنمية و تحصيل المزيد من القوة على المستوى العسكري، طبعا المسألة المقصودة ها هنا تتمثل في تطبيق عملية إحكام الرقابة على التسلح و فيما يلي سندرج أهم النقاط المتعلقة بهذا الشأن .

الحديث عن هاته القضية يستدعي منا التركيز على مجموعة كبيرة من النقاط إلا أننا سنحاول تلخيصها قدر الإمكان فبداية سننطلق من فكرة آليات ضبط التسلح في العالم العربي المقررة من قبل القوى الدولية الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي باشرت بطرح عدة صيغ متعلقة بأوضاع التسلح التقليدي و غير التقليدي (أسلحة الدمار الشامل) وذلك طبعا عقب انتهاء حرب الخليج عام 1991 و لعل أهم تلك المبادرات :

1-مبادرة بوش لضبط تسلح الشرق الأوسط :

قام الرئيس السابق "جورج بوش" بطرح مبادرة ضبط التسلح بعد انتهاء حرب الخليج (1991) بثلاثة أشهر ، حيث تركزت تلك المبادرة على ما يلي :

– العمل على وضع قيود على تصدير أسلحة معيئة إلى دول الشرق الأوسط بما فيها العراق من قبل الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن .

---

[1] -محمد رضوان ، المرجع السابق الذكر . ص : 186 .

[2] -عبد الناصر أبوزيد ، منازعات الحدود الدولية (دراسة تطبيقية) .ط.2، القاهرة: دار النهضة العربية،2006 ، ص – ص: 128 – 129 .

– تجميد عمليات حيازة الصواريخ أرض –أرض ، مع حظر عملية إنتاج المواد النووية و حيازتها بأي شكل من الأشكال

.

– أخيرا تضمنت المبادرة التقيد الكامل بمعاهدة الأسلحة الكيماوية مع ضرورة الالتزام بمعاهدة سنة 1972 م المتعلقة بمنع الأسلحة البيولوجية .[1]

2 –بيان باريس (بيان الدول الخمس حول تزويد الشرق الأوسط بالأسلحة):

دعا الرئيس الأمريكي الأسبق"جورج بوش الأب"في مايو/ماي 1991 الدول الكبرى المصدرة للأسلحة بغرض الاتفاق على تفاصيل عملية تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة .

اجتمعت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، الصين، فرنسا و بريطانيا في باريس شهر أكتوبر من عام 1991– علما بأن هاته المجموعة من الدول تقوم بتجارة الأسلحة بنحو ما يقرب 90 بالمئة – إذن بيان باريس ركز على تحديد جملة من القيود المحددة بشأن تزويد منطقة العالم العربي بالأسلحة ، فدول البيان ما من شك أنها اعتبرت أن أي تزويد بالأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع نزاعات مسلحة في المنطقة مما يسهم حتما في زعزعة الاستقرار الإقليمي .[2]

إذن مسألة تقييد التسلح أصبحت تحظى باهتمام كبير مع حلول القرن العشرين و ذلك من خلال العمل على وضع قواعد دولية بشأن سلوك الدول حول قضية التسلح ، فبالرجوع إلى فترة ما بعد الحرب الباردة نلمح جيدا مدى تعزيز أنشطة التحديد النووي عن طريق إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و إلى جانب هاته المعاهدة دعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى منع استحداث حيازة و استخدام الأسلحة الكيميائية.[3]

من خلال ما سبق لا بد من إثارة التساؤل التالي:

هل فعلا شروط هاتين المعاهدتين طبقت على جميع الدول الأعضاء بدون استثناء ،أم هي تحرم امتلاك هذا النوع من الأسلحة على البعض و تسمح بذلك للبعض الآخر ؟

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي ، سباق التسلح الدولي الهواجس و الطموحات و المصالح . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ص – ص: 51 – 52 .

[2] –المرجع نفسه. ص – ص 52 – 53 .

[3] – ستيف توليو و توماس شمالبرغر ، قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة و نزع السلاح و بناءالثقة . معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ،على الرابط الالكتروني:
http://mercury.ethz.ch/serviceengine/files/ISN/92883/ipublicationdocument_singledocument/b603cb08-deab-4504-8c99-311175de64ef/ar/full-text-AR.pdf تاريخ الدخول:2013/07/04 ، 20:57 .

في الواقع المعاهدة مثلت مجرد عقبة أمام فئة معينة من الدول بما فيها العراق ، فعملية ضبط التسلح ومحاولة شل عملية تطوير و إنشاء الأسلحة المتطورة أمر يؤثر حتما و بشكل سلبي على سيادة العراق الوطنية .

إلى جانب كل هاته الانعكاسات السلبية على السيادة الوطنية العراقية إزاء تطبيق آلية التدخل الإنساني في المنطقة سنحاول التطرق هنا إلى قضية أخرى نستطيع القول بأنها كانت من أهم الدوافع الأساسية المحورية وراء فسح المجال أمام القوات الدولية الكبرى من التدخل في شؤون العراق تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، طبعا القضية المقصودة هنا هي القضية الكردية و بالتحديد حدث خروج المنطقة الكردية عن السلطة المركزية العراقية ، إن خروج المنطقة الكردية عن الحكومة المركزية العراقية حدث بارز يمثل في الحقيقة انعكاسا من بين أهم الانعكاسات المترتبة على التدخل الأجنبي في العراق.

عموما الأوضاع التي عايشها أكراد العراق إزاء رد فعل الحكومة العراقية حول الانتفاضة الشعبية الكردية ، وما أقدمت عليه الحكومة العراقية من أعمال وحشية استخدمت من خلالها الأسلحة الكيماوية في حلبجة بتاريخ 13 آذار/ مارس 1988 حيث قتل في لحظات أكثر من 5000 شخص ، ناهيك عن آلاف المشوهين و الجرحى ،هذا كله أدى إلى بعث شعور الهلع و الخوف في نفوس المواطنين الأكراد الذين لم يجدوا سوى خيار الهجرة الجماعية إلى الجبال و مناطق الحدود التركية والإيرانية لهذا تدخلت قوات التحالف (فرنسا ، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية) و اتخذت قرارا مشتركا يقضي بضرورة جعل المنطقة الكردية منطقة آمنة ، فعلى إثر هذه التطورات قامت الحكومة العراقية بسحب إدارتها المدنية من المحافظات الكردية الثلاث : السليمانية أربيل و دهوك .[1]

و مع تسارع الأحداث و تطورها تم تشكيل حكومة خاصة بالأكراد في ماي 1992 هذا الإنجاز الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحصيله في الواقع بكل جهد و بشكل انفرادي في البداية ليس لأن الأساس القانوني للانفصال كان غائبا بل ليصبح إقليم كردستان العراق مجالا مفتوحا أمام تدخلات دول أخرى و حتى أمام الحركات الكردية الأخرى.[2]

و للتذكير فإن السيادة تترسخ بمعناها الحقيقي عند تحقيق عاملي القدرة على الاستقلال والتحرر من أية سلطة خارجية و أيضا السيطرة على الرعية في الداخل . [3]

و بالإضافة إلى كل هذا و كما هو معلوم فإن السيادة تترتب عليها مجموعة من الآثار أبرزها على الإطلاق ما يلي:

– تمتع الدول بالحقوق و الميزات الكامنة في سيادتها كلها.

---

[1]-مهدي عادل ، تقسيم العراق بين الادعاءات و الحقيقة دراسة في المسألتين الكردية والشيعية. في : مركز الحضارة للدراسات السياسية .

[2]- سهام سليماني ، مرجع سابق ذكره ، ص : 164 .

[3] -طلال ياسين العيسى ، السيادة بين مفهومها التقليدي و المعاصر دراسة في مدى تدويل السيادةفي العصر الحاضر. جامعة جدارا ، كلية الدراسات القانونية ، قسم القانون الخاص ، ص : 42 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/39-68.pdf تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 18:30

– المساواة بين الدول، فالدول لا بد أن تكون متساوية قانونا فليس هناك تدرج في السيادات .

– الأمر البالغ الأهمية في هذا السياق يشير إلى أن السيادة تترتب عليها فكرة عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى فهذا الفعل محظور من الناحية القانونية اعتبارا بأن الدول حرة في اختبار و تطوير نظامها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

و كخلاصة عامة حول ما تم عرضه من أفكار في هذا الجزء من البحث نتأكد بأن السيادة تبقى تمثل ذاك الوضع القانوني المنسوب للدولة عند الحد الذي تتوفر هاته الأخيرة فيه على جملة مقومات مادية و معنوية من أفراد ، إقليم و سلطة حاكمة منظمة لشؤون الحكم ، فهي حقا تعد ما للدولة من كيان و سلطان تواجه به الأفراد المنتمين إلى إقليمها ، كما أن الدولة تستطيع من خلالها مجابهة الدول الأخرى في الخارج و لعل الحقيقة المؤكدة هنا تشير إلى تحول السيادة إلى مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

و لهذا فقط نعيد و نذكر بأن السيادة عنصر جد هام حاول الغرب بزعامة أمريكية من طمسه في العراق من أجل تحول هذا الاخير إلى مجرد دولة بدون كيان و لا سلطان تتحكم فيها قوى خارجية.

المطلب الثاني: واقع حقوق الإنسان في العراق بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني

حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر فهم يتمتعون بها في ظل عدم التمييز و لعل اتصافها بالعالمية هو الأمر الذي نقلها من تركزها في يد السلطة الداخلية إلى السلطة الدولية فمبدأ عالمية حقوق الإنسان * يعتبر حجر الأساس في القانون الدولي العام ، لذلك خولت هيئة الأمم المتحدة لنفسها ضرورة تأدية وظيفة العمل بكل جهد على محاولة تحقيق تمتع جميع أفراد العالم بهاته الحقوق، ففي الوقت الذي شهد أكراد العراق و حتى فئة الشيعة انتهاكات جسيمة لأبسط حقوقهم وحرمانهم منها وليس هذا و حسب بل ممارسة أبشع طرق سوء المعاملة، التعذيب و القتل منذ بداية عقد الثمانينيات و حتى حلول عقد التسعينيات تدخلت هيئة الأمم المتحدة بدعم من القوى الدولية الكبرى في العراق من أجل ايقاف هذا الوضع المأساوي.

من هنا سيثار التساؤل التالي :

إن سلمنا بأن حقوق الإنسان انتهكت و على نطاق واسع في العراق فهل يا ترى التدخل المطبق مع بداية التسعينيات حقق بعده الأساسي حول ضمان و حماية حقوق المواطن العراقي ،أم أنه زاد الوضع تعقيدا ؟

اذا ما تابعنا الأحداث التي شهدها العراق منذ بداية عقد التسعينيات سنركز على أهم حدث والذي تعلق بتدخل أطراف دولية خارجية في شؤون العراق المحلية السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية طبعا الحدث المقصود هنا هو فرض التدخل لدواع إنسانية في المنطقة هذا الأخير الذي تطور من مجرد استصدار مجموعة من القرارات الأممية المتضمنة جملة من البنود المتعلقة بضرورة اعتماد الأساليب الدبلوماسية السلمية في حل أزمات العراق السياسية و الاجتماعية إلى ممارسة عمليات تدخلية ذات طابع عسكري.

إذن إذا ما حاولنا تناول مسألة واقع حقوق الإنسان في العراق سنركز الاهتمام على ذلك الواقع في فترتين زمنيتين الأولى تنطلق من بداية التدخل مع العام 1991 و إلى غاية غزو العراق في العام 2003 ، أما الثانية فتبدأ من عام 2003 و إلى غاية يومنا هذا .

---

* – البعد الجماعي لحقوق الإنسان يمثل أحد أهم الأبعاد باعتباره نقطة الارتكاز و الانطلاق فالإنسان كائن اجتماعي بالأساس يعيش في مجتمع ويستمد منه عامل الاعتراف بحقوقه كما أنه يستند له في حماية هذه الحقوق فقد أوضحت المادة (29) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا المعنى بنصها على أن لكل فرد واجبات إزاء الجماعة التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحق الكامل ، كما يبرز البعد الجماعي لحقوق الإنسان في ثلاث مظاهر رئيسية هي :

حق تقرير المصير، حق الشعب في اختيار نظامه السياسي و الاقتصادي، القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .للمزيد من التفاصيل و الشرح المفصل حول هاته العناصر راجع : خليل حسين ، حقوق الإنسان في القوانين و الشرائع الدولية و الوطنية . على الرابط الإلكتروني : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2010/05/blog ، تاريخ الدخول : 2013/08/20 ، 20:20

أولا - واقع حقوق الإنسان في العراق خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2003 :

هنا سيتم التركيز على مضاعفات العقوبات التجارية الاقتصادية على حقوق المواطنين العراقيين بشكل عام.

بالنظر إلى أهم ما أفرزته العقوبات المفروضة على العراق من انعكاسات سلبية فإنه لا بدمن الانطلاق بداية من تقديم عرض عام حول أهمية كفالة حقوق الإنسان على المستوى الدولي:

حقوق الإنسان تبقى أهم قضية ضمن برامج أعمال هيئة الأمم المتحدة هاته الأخيرة التي ركز تجهودها على حماية تلك الحقوق عبر دعم النشاط الأممي في هذا المجال إما عن طريق إرساء قواعد قانونية أو المساهمة في إرساءها أو دعم أسس الرقابة على تطبيق القواعد المتعلقة بها. [1]، لكن و بالرغم من كل هذا الاهتمام إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الدول و الأفراد لا زالت منتشرة بشكل كبير في عالم اليوم . [2]

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته على:

" لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية و بحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل و السلام في العالم " . [3]

إذن لا يمكن أن يتوافر أي شكل من أشكال الحكم الراشد أو العدل على مستوى المجتمعات أو السيادة الفعلية للقواعد القانونية أو الأمن و على كافة المستويات و الميادين من دون التقيد باحترام حقوق الإنسان ، لكن بالرغم من هذا إلا أن الدول غالبا ما تمتنع عن الاهتمام بتلك الحقوق و بالأخص ما يعرف بالحقوق المدنية و السياسية بذريعة الأمن و ربما قد يكون تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان و الأمنأمر صعب التحقيق على أرض الواقع فمنذ إطلاق الدعوة إلى " الحرب على الإرهاب" تعرضت الحقوق المدنية لبعض الفئات و على نطاق واسع من الانتهاكات ، و لعل ابرز الدول التي شهدت أفراد مجتمعاتها هاته الانتهاكات نجد على سبيل المثال لا الحصر : أفغانستان ، كولومبيا و العراق ... الخ .[4]

---

[1] -سمير محمد عياد ، القانون الدولي لحقوق الإنسان : الأسس و الآليات . "محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماجيستر علوم سياسية تخصص سياسات مقارنة" ، المقياس : القانون الدولي و المنظمات الدولية ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012 ، ص : 07

[2] - المرجع نفسه،ص:01.

[3] -سانام ناراجي أندرليني و جولين شوميكر، حقوق الإنسان. على الرابط الالكتروني: http://www.international.alert.org/sites/default/files/library ، تاريخ الدخول : 2013/07/03 ، 23:00 .

[4] -المرجع نفسه .

من المعروف جيدا بأن العقوبات الدولية المفروضة على الدولة التي تقوم بانتهاك نظام قانوني متفق عليه فيما بين الدول سيؤثر بشكل خطير على حياة الإنسان – الذي يمثل أحد أهم مقومات الدول –أيضا هذا الفعل من شأنه التأثير سلبا على الحق في العيش حياة كريمة يسودها الأمن و السلام .

هذا ما حدث بشكل ملموس في العراق الذي فرضت عليه عقوبات شاملة خولت لأطراف أخرى التحكم في صادرات و واردات البلد و هو ما يلحق ضررا بالغا و أكيدا بالبلاد. [1]

لقد عمل بكل جهد و اهتمام مجلس الأمن الدولي على متابعة مسألة فرض العقوبات والحصار المفروضين على العراق فقد أصدر بهذا الشأن العديد من القرارات ، و بالإشارة إلى ما تضمنه القرار رقم 661 الصادر عام 1990من استثناءات تتعلق بالإمدادات المخصصة للأغراض الطبية و المواد الغذائية فالمواد الغذائية يتم استردها الا في ظروف محددة ومقابل شروط و تراخيص بينما الامدادات الطبية فقد شهدت استثناءا كاملا نتأكد بأن الاعتبارات الإنسانية بالرغم من كبل شيء بقيت تمثل النقطة المحورية.

و بالنظر إلى القرار رقم 986 الصادر بشهر أبريل / نيسان 1995 و المتعلق بمنح فرصة للعراق تقتضي تصدير هذا الأخير لكمية محددة من البترول في الأسواق الخارجية و بعد استلامها للعائدات لا بد من تخصيصها للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي . [2]

في الحقيقة القرارات الصادرة بشأن الوضع العام في العراق بشكل عام فيها جوانب عديدة أثرت سلبا على حقوق المواطنين العراقيين.

تجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن العقوبات الاقتصادية انتهاك صارخ لحقوق الإنسان لأن هاته الأخيرة مشروطة بعدم حرمان الإنسان من مقومات الحياة ، لكن العقوبات و للأسف تعد حرمانا حقيقيا للإنسان من أبسط مقومات العيش البسيط فالبعد الخفي و الأهم بالنسبة للأطراف الممارسة لهذا الفعل هو تأجيج الصراع فيما بين الشعب و قيادته عن طريق خلق حالة عدم الثقة بين المواطن والنظام الذي يعد في هاته الحالة المسؤول الأول عن الحرمان الذي أصبح يعاني منه الفرد ،إلا أن الجدير بالذكر هنا

---

[1]- رضا قردوح ، العقوبات الذكية – مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010 / 2011 ، ص : 98.

[2] -آنا سيغال ، العقوبات الاقتصادية القيود القانونية و السياسية. في: المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 1999/12/836،31 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.icrc.org/ara/resources/document/misc/5r2agc.htm تاريخ الدخول: 2013/07/03 ، 21:20 .

هو أن العقوبات الاقتصادية تفتقد الشرعية القانونية و المصداقية الأخلاقية فهي وجه آخر من العدوان الممارس ضد الدول التي لا تسير على خطى الدول الإمبريالية .[1]

لذلك نتأكد بان العقوبات نمط من السياسات الاستراتيجية التي خططت لها القوى الإمبريالية من أجل تحقيق مصالحها حتى و لو كان ذلك على حساب تجويع شعب آخر و قتل أطفاله بطرق غير مباشرة و تحت غطاء شرعية زائفة.

عموما لقد استهدفت الدول العربية بشكل كبير في مشاريع العقوبات الدولية و العراق واحد من تلك الأطراف الذي عانى منها اعتبارا بأنها كانت أقسى من الحرب العسكرية عليه.

اختصارا العقوبات الاقتصادية عدوان صارخ موجه ضد الإنسان و الإنسانية فهي حقيقة تعبر عن نوع من الحروب التدميرية يتم من خلالها معاقبة شعب بكامله و بدون وضع أي استثناءات من أجل بلوغ أهداف مشتركة صهيونية إمبريالية وبالتأكيد فهي معادية للإنسان و منافية لحقوقه .[2]

ختاما و كاستنتاج عام لما تم تحليله من أفكار فيما سبق يبدو أن اللجوء إلى استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية على المستوى الدولي جزء مقرر استنادا إلى رد فعل أطراف المجتمع الدولي على الأوضاع التي تتضمن العنف و عدم الاستقرار،إذن العقوبات تبقى قانونية من وجهة نظر القانون الدولي طبعا مع توافر شرط الالتزام بالقضايا التي تبناها القانون الدولي الإنساني و الالتزام كل الالتزام باحترام حقوق الإنسان و العمل جديا على ضمانها وكفالتها .

لكن الغريب في الأمر هنا هو أن العقوبات التي طبقت على العراق أودت بحياة أعداد هائلة من الأبرياء الأطفال، النساء و الشيوخ إذن هاته العقوبات تمثل في واقع الأمر واجهة للتدخل في الشؤون الداخلية و تمهيدا للغزو و الاحتلال .

و على ذكر موضوع الغزو والاحتلال سنحاول فيما يلي التعريج على أهم ما أفرزه هذا الغزو من نتائج على قضايا حقوق الإنسان في العراق .

---

[1] –غالب فريجات ، العقوبات الاقتصادية انتهاك لحقوق الإنسان. على الرابط الإلكتروني: http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/35894-25d825a72.:تاريخ الدخول: 2013/07/05،21:25.

[2] –المرجع نفسه.

ثانيا –واقع حقوق الإنسان في العراق بعد عام 2003 :

إن أهم ما ميز هاته الفترة هو استصدار القرار الأممي رقم 1483 * الصادر بتاريخ 22أيار/ مايو2003 الذي كان مقترحا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا مع العلم بأم ماهية القرار لا تتعلق بتاتا برفع العقوبات التي فرضت على العراق ظلما بل تكمن دوافعه في إضفاء نوع من الشرعية على الحرب الموجهة ضد العراق التي عملت و بكل الأساليب على استعباد الشعب العراقي فالقرار إنما هدف إلى إعطاء صلاحيات واسعة للقوات الأمريكية و البريطانية للتصرف بأموال العراق وعائداته النفطية .[1]

في الواقع إن تمرير قرار كهذا في مجلس الأمن هو محاولة إضفاء الشرعية على التدخل والهيمنة الأمريكية ليس في العراق وحسب بل في العالم بأسره ، فالقرار يعطي السلطة أو بالأحرى التفويض التام المطلق للقوات العسكرية الأمريكية من ابتلاع فريستها بالطريقة التي تراها مناسبة !فاستنادا لذاك القرار أصبح العراق في هاته الحالة يعامل على أنه قاصر اعتبارا بأن أمريكا تمتعت بالحق الكامل في التصرف المطلق بأموال العراق المجمدة و غير المجمدة و بجميع موارده النفطية .[2]

* – القرار يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطته بموجب هذا القرار و تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق و التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة و الوكالات الدولية المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء في العراق و تقديم المساعدة لشعب العراق بالتنسيق مع السلطة عن طريق ما يلي :

(أ) تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية و أغراض إعادة البناء من جانب وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية.

(ب) تشجيع العودة الآمنة و المنظمة و الطوعية للاجئين و المشردين .

(ج) و العمل بصورة مكثفة مع السلطة و مع شعب العراق، و الجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة و إنشاء المؤسسات الوطنية و المحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب... – (د) تيسير إعادة بناء العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى – (ه) تشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد و تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة .... – (و) تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى المساهمة في المهام الأساسية للإدارة المدنية .

(ز) و تعزيز حماية حقوق الإنسان. للمزيد من التفاصيل حول النص الكامل للقرار راجع: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1483 (2003) المتخذ من طرف مجلس الأمن في جلسته 4761 بتاريخ: 22 أيار / مايو 2003، على الرابط الإلكتروني:
http://www.iamb.info/pdf/unsc1483ar.pdf

تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 22:30 .

[1] –عبد الله نزار ، ملاحظات على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483الخاص برفع العقوبات على العراق . في: الحوار المتمدن،العدد:542، 2003/07/13 ، المحور : آخر الأخبار ، المقالات والبيانات ، من الموقع الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8605 تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 21:01 .

[2] –المرجع نفسه.

إذن أليس هذا الطرح دليل كاف قاطع على مدى انتهاك حقوق الشعب العراقي و جعله مجرد شعب لا مسؤولية له و لا كيان و لا حقوق و حتى حرمانه من واجباته المخولة إليه ؟

فالحق يمثل القرار 1483 امتداد لقرارات فرض الحصار على العراق التي تجاوزت الإثني عشرة عاما فهو بالتأكيد استمرار لعملية إبادة الشعب العراقي .

الملاحظ على الساحة العراقية في فترة ما بعد العام 2003 هو الاهتمام المكثف الشديد بقضية حقوق الإنسان من قبل المنظمات الدولية و القوى العالمية الإمبريالية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنه تم إعادة إنشاء مكتب حقوق الإنسان في العراق مركزا اهتمامه على تحديد طريقة عمل مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة التي عادت إلى العراق مع حلول عام 2004 للمساهمة قدر الإمكان في دعم الاستقرار الذي يمكن تحقيقه استنادا على منح الأولوية للشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان لذلك قام الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بتقديم تقريرين تضمنا تفاصيل عملية تقييم حالة حقوق الإنسان في البلاد كخطوة أولية للعمل الجاد بهذا الخصوص . [1]

لقد تابع مكتب حقوق الانسان قضايا حقوق الانسان بكل دقة و اهتمام إلا أن النتائج المرغوبة بقيت في حالة شك و عدم يقين*.

حلول العام 2003 يمثل عهدا جديدا في العراق ميزه الغزو الأمريكي للمنطقة الذي فسر من وجهات نظر عديدة مختلفة فهناك من رأى في ذلك الغزو أملا للتخلص من الخوف و عصر الاستبداد وبالتالي دخول مرحلة جديدة من العيش

---

[1] -جون ب. بايس، حقوق الإنسان في العراق خلال الفترة الانتقالية – البحث عن الشمولية –. في : المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2008/03/31 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.icrc.org/ara/resources/documeents/article/review-869-p91.htm تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 21:35 .

* –لقد بقي حال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق هشا نتيجة الانتقال البطيء إلى بلد من مرحلة الصراع إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع و الذي يواجه تحديات تنموية هائلة بحيث يتحتم على حكومة و شعب العراق معالجته ، فالفقر المنتشر على نطاق واسع و الركود الاقتصادي و التدهور البيئي وغياب الخدمات الأساسية شكلت خرقا صامتا لحقوق الإنسان مما سيؤثر حتما بشكل سلبي على قطاعات كبيرة من السكان . للمزيد من التفاصيل حول الصراعات المسلحة و الضحايا المدنيين ، الاعتقال و سيادة القانون و كل ما يتعلق بالوضع المزري لحقوق الإنسان في عراق ما بعد الغزو الأنجلو – أمريكي راجع : تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام 2010 ، مكتب حقوق الإنسان ، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، بغداد ، كانون الثاني 2010 ، ص – ص : 02 – 43 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.ohchr.org/Documents/countries/iq/UNAMI_HR%2520Report_1Aug11_ar.pdf تاريخ الدخول : 2013/08/29 ، 01:07 .

قوامها الحرية ، العدالة الاجتماعية و احترام حقوق الإنسان . و هناك من رأى في ذلك الغزو العكس تماما،إذن سنحاول فيما يلي إلقاء نظرة عامة عن واقع حقوق الإنسان في ظل تواجد الاحتلال الأمريكي في العراق .

الغزو الأمريكي للعراق و ما يعرف بالحرب على الإرهاب تعد بمثابة الأسباب الرئيسية في وصول المنطقة إلى حدود انعدام الاستقرار العام و بالتحديد وقوع الأمن الانساني في حالة خطرةتنبئ بإمكانية انعدامه .

مع العلم بأن الأمن البشريأصبح يمثل نقطة تحول في الدراسات الأمنية فقد انتقل من أمن الدولة إلى الأفراد الذين يقطنون فوق أراضيها ، فالحديث عن حقوق الإنسان يستوجب النظر في قضية الأمن الإنساني المفهوم المرتبط ارتباطا وثيقا بها اعتبارا بأن الإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة لهذا لا بد من إعادة الاعتبار إليه. [1]

فبالاعتماد على الرأي السائد و المتضمن النظر إلى الحرمان الاجتماعي و الاقتصادي على أنها أهم المسببات الرئيسية للصراعات داخل الدولة و بالتالي حدوثانتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان يجعلنا نرجع أسباب استمرار عمليات انتهاكات حقوق الإنسان إلى تفاعل جملة من الظروف المتعلقة بالنظام العراقي السائد قبل الغزو و تلك المتعلقة بتدخل أطراف دولية أجنبة في المنطقة لمحاولة تغيير الوضع المزري المتعلق بحقوق الإنسان. [2]

بما ان الغزو الأمريكي للعراق تبعته ردود أفعال متعددة سنركز في هذا السياق على ذاك الاتجاه الذي نظر إلى الغزو على أنه قد يمثل وسيلة للحد من تعسف السلطة المركزية القائمة ، و بالتالي فإن هذا الفريق اعتبر أن الغزو في حقيقته هو مواصلة لجهود هيئة الأمم المتحدة الدبلوماسية حول ضرورة تخليص شعب محروم من أبسط حقوقه الطبيعية التي لا بد أن يتمتع بها لمجرد أنه إنسان . لكن السؤال المثار هنا كيف نفسر ما آل إليه الوضع العام في العراق مع الأيام الأولى للغزو الأمريكي للعراق؟

مع بداية عمليات الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق 20 مارس / آذار 2003 تصاعدت نتائج الحرب في الأفق متسببة في إحداث أكبر الخسائر البشرية التي شهدها العراق في تاريخ أزماته وحروبه و الشواهد كثيرة على ذلك ، حيث مورست أبشع أنواع التعذيب في السجون و الاعتقالات ناهيك عن تهجير السكان من ديارهم و اغتصاب الفتيات و الأطفال ، و بخصوص ذلك صرح السيد "حسن جمعة " السكرتير العام لجمعية رعاية الطفل العراقي أن 100 طفل تعرضوا

---

[1] -محمد أحمد علي العدوي ، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة. جامعة أسيوط ، مركز الاعلام الأمني ، ص 01 ، على الرابط الإلكتروني:

http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/Aoril/11-4-2011/634381389594978423.pdf تاريخ الدخول: 2013/05/15 ، 21:57 .

[2] -المرجع نفسه. ص: 04 .

للاغتصاب في البتاوين المنطقة الشعبية الواقعة في مدينة بغداد ،إضافة إلى الأطفال الذين استشهدوا و أولئك الذين هاجروا مع أهاليهم إلى غير بلدهم ، و بالتالي نجد أن أطفال العراق حرموا من أبسط حقوقهم التي تنادي بها اتفاقية حقوق الطفل . [1]

أطفال العراق تضرروا كثيرا جراء الحرب و كنتيجة حتمية للأوضاع اللاإنسانية التي تعرض لها الشعب العراقي بشكل عام جراء الاحتلال الأمريكي نلاحظ أن عمليات التهجير تصاعدت إلى أعلى الدرجات ، فقد تم تهجير حوالي 4.2 مليون مواطن عراقي منهم 2.2 مليون هاجروا من مساكنهم الأصلية إلى مناطق في العراق نفسه و خرج حوالي 02 مليون من العراق إلى سوريا و الأردن بالدرجة الأولي و بعدد أقل إلى مصر و لبنان ،أما عدد اللاجئين إلى الدول الأجنبية كأستراليا، كندا ، السويد و أمريكا فقد بلغ عددهم بحوالي 4575 مواطن عراقي . [2]

و للتذكير فقد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم وفي خضم الحديث عن أهم الحقوق التي ركز عليها الإعلان و بالموازاة مع هذا العنصر المركز على بحث واقع حقوق الإنسان في العراق بعد الغزو الأمريكي– البريطاني سنبرز أهم النقاط الجوهرية المتعلقة بهذا القسم من البحث بالتركيز على ما جاء في نصوص المادتين الثالثة والخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

المادة الثالثة: "لكل فرد الحق في الحياة و الحرية و سلامة شخصه". أما المادة الخامسة فقد نصت على ما يلي:

" لا يعرض أي إنسان للتعذيب و لا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة " [3]

تشير المواد إلى تحريم المساس بأي شكل من الأشكال في حق الإنسان بالعيش بكرامة و حرية تامة مطلقة بعيدا عن جميع أنماط التعسف و القهر المادي و المعنوي.

لقد خضع الشعب العراقي إلى جميع تلك الأنماط من المعاملات اللاإنسانية من قبل القوات الأمريكية و لعل الشريحة الأكثر تضررا من هاته الأفعال اللاأخلاقية تمثلت في فئة الأطفال الذين تعرضوا للقتل ، التعذيب و الاغتصاب .

لكن و بالرغم من كل هذا فإن الحالة التي آلت إليها حقوق المواطن العراقي في فترة ما بعد التدخل و بالتحديد الفترة الموالية لغزو العراق و احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لا يمكن إرجاع أسبابها الرئيسية إلى ذاك الغزو إنما

---

[1]- أمل حمدي دكاك،الاحتلال الأمريكي للعراق و انتهاك حقوق الأطفال العراقيين (دراسة ميدانية لعينة بحثية من الأطفال العراقيين اللاجئين فيدمشق). مقال منشور في مجلة جامعة دمشق ، المجلد 26 ، العدد الثالث و الرابع ، 2010 ، ص – ص : 404 – 405 . على الرابط الإلكتروني:

http ;//www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories تاريخ الدخول: 2013/05/21 ، 07:13

[2]- المرجع نفسه ، ص: 406 .

[3]- عدنان حسين الحاج ، التحدي الحضاري العربي رسالة في السلام والإنماء لمواجهة كافة التحديات. ط.1 ، بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998 ، ص: 261 .

الوضع السيء للحريات المدنية و السياسية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي يعود بالأساس إلى الدولة الضعيفة غير القادرة على إدارة أمنها وإحلال الظروف الملائمة لتنفيذ قوانينها ، لهذا فقط أصبحت الهجمات الإرهابية و العنف الطائفي أحداثا روتينية يومية، واستنادا لهاته المعطيات قامت منظمة فريدوم هاوس بوضع العراق في رتبة " البلد غير الحر " اعتبارا بأنه بلد تسود فيه جميع أنماط

ومظاهر انتهاكات حقوق الإنسان و ذلك بالرغم من انعتاقه مع حلول العام 2003 من استبداد الحكم الدكتاتوري .[1]

الانتهاكات البالغة الخطورة لحقوق الإنسان هي نتيجة حتمية لعدم قدرة الدولة العراقية الجديدة الالتزام بوعودها حول ضمان حقوق الإنسان و دعم تكريسها في الواقع استنادا للمادة (15) من الدستور العراقي لعام 2005 و القاضية ب :" لكل فرد الحق في الحياة و الأمن و الحرية و لا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا للقانون و بناءا على قرار صادر من جهة قضائية مختصة".

فقد شمل انتهاك حقوق الإنسان في العراق أغلب المواطنين فالتهجير، الظروف الاقتصادية غير المستقرة والمزرية،انعدام الخدمات الأساسية للحياة كما لا ننسى دور العمليات العسكرية و ما صاحبها من اعتقالات عشوائية كلها مؤشرات دالة على فظاعة انتهاكات الحقوق العامة للمواطنين العراقيين.[2]

إجمالا لما تم عرضه فيما سبق نستطيع القول بأن الخسائر التي سببها الاحتلال الأمريكي للعراق جد فادحة فمن بين أهم البيانات التي صرحت بها وزارة الصحة العراقية هو أن عدد الوفيات من عام 2003 و إلى غاية يومنا هذا تتراوح بحوالي 223 ألف ، أما بالنسبة لعدد الأرامل فقد وصل إلى حوالي 03 ملايين أرملة و 05 ملايين يتيم .[3]

---

[1] - تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق،في: النشرة الشهرية الإخبارية ،العدد 01، 25 كانون الثاني 2009، على الرابط الالكتروني:

http://www.iraqfoundation.org/projects_new/hrai/newsletters/issue%..تاريخ الدخول:2013/05/22 ، 22:07 .

[2] -المرجع نفسه.

[3] -علي سمين ، الآثار المحتملة من انسحاب القوات الأمريكية على العراق و الشرق الأوسط. على الرابط الإلكتروني:

http ;//www.bilgesam.org/ar/index.php%3foption%3Dcom.content%26تاريخ الدخول: 2013/05/23 ، 00:40 . تاريخ الدخول: 2013/05/23 ، 00:40 .

المطلب الثالث: تطورات قضية الأكراد و الشيعة بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني

بادي ذي بدء لا بد من التذكير بان البناء الاجتماعي العراقي أصابته آثارا اجتماعية جد خطيرة اعتبارا بأن البلد عرف العديد من الحروب و الأزمات(الحرب الإيرانية – العراقية ، حرب الخليج الأولى ، الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق) فكل هذا أدى في نهاية المطاف إلى حدوث انهيار السلطة مما ترتب عليه من انهيار للمؤسسات ففي هاته الحالة تضرر السكان العراقيين بشكل عام .[1]، و بما ان الأكراد و الشيعة تمثلان فئتين من المواطنين الذين عايشوا تلك الأوضاع الغير مستقرة كما أنهما اعتبرتا الأقليتين اللتين دفعت ظروفهما المزرية إلى تطور الأحداث في العراق إلى حد احتلاله وتدخل قوى دولية أخرى في شؤون البلد المحلية من أجل العمل على ضمان حقوق تلك الأقليتين ،فلهذا سنحاول إثارة التساؤل التالي قبل الشروع في تحليل تطورات القضيتين الكردية والشيعية في العراق :

هل تطورت القضيتين الكردية و الشيعية بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق نحو ما هوإيجابي و فقط ،أم أن القضيتين لا زالتا تعرفان المزيد من التعقيدات و عدم الثبات ؟

أولا –تطورات القضية الكردية في العراق:

لقد تمت الإشارة في العنصر السابق إلى فكرة جد مهمة سوف ننطلق منها لينبني عليها تحليلنا لقضية تطورات المسألة الكردية في العراق بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني.

الفكرة تشير إلى تشكيل الحكومة الخاصة بالأكراد في ماي 1992 التي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المشرف الأول عليها .

فالولايات المتحدة الأمريكية تعاطت مع الطروحات الكردية مقدمة يد العون و المساعدة لأكراد العراق معتبرة أن الصيغة الفيدرالية هي الأنسب على الإطلاق في الساحة السياسية العراقية و السر الأهم هنا يكمن في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيف قبضة المركز على الأطراف لصالحها ، و لكن و بالرغم من أنها توافق الأقلية الكردية بخصوص إصرارها على إرساء دعائم الفيدرالية القومية أو الجغرافية إلا أنه و بالنظر إلى الجانب الملموس حول القضية نلاحظ العكس تماما. [2]

بالفعل تبقى جهود الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضية الكردية محكومة بالمصالح العليا الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق أكثر من غيرها ، فالولايات المتحدة في الواقع لا تسعى لدعم السلم و الأمن بالدرجة الأولى كما زعمت

---

[1]- عباس فراس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة و الزيف . ط.1 ،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2001،ص : 141 .

[2] -فوزية صابر،" الوضع الكردي في العراق رؤية مستقبلية ". في مرجع :أحمد يوسف أحمد وآخرون ،احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا . بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص: 735

بل هي تعمل دائما وفق ما يتماشى و طموحاتها في المنطقة حتى و لو كان ذلك على حساب مصلحة فئة الأكراد من الشعب العراقي أو غيرها من الفئات الأخرى .

فمن السلبيات التي أثرت بشكل رئيس في المسيرة الديمقراطية العراقية هي تلك الخلافات الجوهرية بشأن الدستور التي تتمحور حول العديد من القضايا و على رأسها مسألة الفيدرالية ، فمع إقرار الدستور الجديد لحق الأكراد بإقامةإقليم فيدرالي في شمال العراق هذا القرار الذي يعد في الحقيقة اعتراف صريح من قبل الدولة العراقية منذ تاريخ تأسيسها بأن الأكراد يجب أن يكون لهم وضع خاص.[1] أثيرت العديد من النقاشات حول هذا الإجراء .

الأمر المهم في هذا السياق يتمحور حول ضرورة الإقرار بأن المسألة الكردية العراقية أصبحت ذات ثقل استراتيجي اعتبارا بأن العراق اضطر لوضع دستور يسمح لأفراد هاته الأقلية من تولي مناصب قيادية مع إرساء حقهم في أن يكون نائب الرئيس العراقي كرديا ، كما اعترف الدستور بأن الأرض العراقية هي عبارة عن شركة بين العرب و الأكراد تستدعي التشارك في القيام بالوظائف السياسية . [2]

ربما تمثل نهاية حرب الخليج الثانية المنعطف التاريخي الحاسم الذي أصبح أكراد العراق بموجبه يحضون بوضع خاص ، حيث استطاعوا أن يحققوا من خلال ما يعرف باسم " الملاذ الآمن " الذي وفر لهم من طرف القوات الأمريكية والبريطانية " كيانا خاصا بالأكراد " خصوصا بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار حاسم يقضي بمنع الطيران العراقي من التقرب نحوإقليم شمال العراقالذي جعلته منطقة حظر جوي . [3]

إذن تطورات القضية الكردية بعد التدخل الأجنبي و تحديدا من الناحية السياسية مرتبطة أكثر بمسألة الفيدرالية القضية الجوهرية التي طرحت على الساحة السياسية العراقية بعد ما شهده العراق من أحداث أدت بالنهاية إلى وقوعه تحت سيطرة القوى المتدخلة لدواع أخلاقية مستخدمة جميع الوسائل الدبلوماسية و العسكرية للوصول إلى تلك الأبعاد .

العراق أصبح في الفترة الموالية لتطبيق عملية التدخل و حتى الوصول إلى مرحلة الاحتلال و استقراره بالمنطقة يشهد تطورات جديدة تتضمن بروز مؤسسات جديدة و دستور جديد يعول عليه لإرضاء جميع الأطراف السياسية و تحقيق آمال و تطلعات الشعب العراقي بشكل عام .

---

[1] –عدنان الباجه جي ، " العراق كمثال على نشر الديمقراطية في العالم العربي " . في مرجع : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداثالتغيير في العالم العربي . ط.1 ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007 ، ص: 61 .

[2] – محمد فايز العيسوي ، مشكلة الأكراد .. رؤية جغرافية. على الرابط الالكتروني: http://www.alukah.net/culture/1007/387/76/، تاريخ الدخول : 2013/06/22 ، 22:25 .

[3] – المرجع نفسه.

فالدستور العراقي تضمن الاهتمام بمسألة الفيدرالية ، حيث نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر بتاريخ 08 آذار / مارس 2004 في المادة الرابعة منه : " إن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي و يجري فيه تقاسم السلطات بالاشتراك بين الحكومة المركزية و حكومة إقليم كردستان و المحافظات و البلديات ، و يقوم النظام الفيدرالي الحكومي على أساس مبادئ الجغرافية و الحكم الصالح و الفصل بين السلطات و ليس على أساس القومية ، العرق والمذهب ." [1]

لقد تم الترحيب بالفيدرالية من قبل الحركة الكردية معتبرين أنها حل ناجع للمشكلة الكردية في العراق فبعد إعلان المنطقة الآمنة للأكراد و هزيمة قوات صدام و انسحابها من المنطقة الكردية في خريف 1991 تسلمت الأحزاب الكردية إدارة الشؤون العامة للمنطقة .

وفي تشرين الأول / 1992 انعقد في مدينة صلاح الدين مؤتمر الأحزاب ليتم الاتفاق في الأخير على مبدأ الفيدرالية التي ألحت جميع الأحزاب السياسية الكردية على ضرورة إرساءها على أساس قومي وليس جغرافي ، لذا تمت المصادقة عليها في البرلمان الكردي و الأهم من ذلك هو موافقة الأحزاب المعارضة العراقية على هذا الطرح في أكثر من مرة و آخرها في اجتماع عقد في لندن قبل سقوط النظام بأشهر قليلة و تحديدا في شهر سبتمبر 2002 ، و بعد أن تمت الإطاحة بالنظام العراقي في نيسان / 2003 قبل الأكراد الإقدام على المشاركة في متابعة مسار التطورات الحاصلة في الدولة العراقية الجديدة.[2]

النقطة المهمة في هذا السياق و التي لا بد من التذكير بها تتعلق بطبيعة الرؤية الكردية للفيدرالية هاته الأخيرة التي نادى بها الأكراد مؤكدين على ضرورة تطبيقها على أساس قومي و ليس جغرافي، من هنا يطرح الإشكال التالي :

.بما أن الأكراد يتواجدون في إيران ، سوريا و تركيا و انطلاقا من رغبة أكراد العراق الداعية إلى تطبيق الفيدرالية على أساس قومي و ليس جغرافي أليس هذا عاملا مفعلا للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية العراقية من قبل أكراد إيران ، سوريا وتركيا ؟

أولا لا بد من التذكير بأن القضية الكردية في العراق مثلت عند الكثيرين خطرا كبيرا يهدد ليس العراق و حسب بل غيره من الدول التي تتوافر على هاته الأقلية .

الدكتور محمود السبكي الخبير السياسي المصري أكد أن الخطر الكردي أصبح واردا بشكل كبير خصوصا بعد وصول الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي و إقامة برلمان بعد حرب الخليج الثانية فالأمر الأهم هنا هو أن الأكراد أصبحوا يمتلكون

1- ياسر خالد عبد بركات ، الفيدرالية في العراق .. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية. على الرابط الإلكتروني: http://mcsr.net/articls/008.htm، تاريخ الدخول : 2013/06/01 ، 00:34

2- المرجع نفسه .

جميع مقومات إقامة دولة قوية في ظل فيدرالية سياسية عراقية تمتد من مدينة سيفاس التركية و إلى غاية الحدود مع إيران من الشرق وسوريا من الغرب ، أما الدكتور نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بالقاهرة صرحت بأن القضية الكردية ستدخل في لعبة التوازنات داخل العراق مؤكدة أن ورقة الأكراد ستظل ورقة رابحة في يد الولايات المتحدة الأمريكية ففي الواقع لعب الأكراد دورا كبيرا في مساعدة أمريكا على غزو العراق و احتلاله ، كما أكدت بأن إقامة الفيدرالية في العراق سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى تقسيم العراق على أساس طائفي بين السنة و الشيعة و هذا ما سيترتب عليه حتما تداعيات خطيرة على دول الجوار* هاته الأخيرة (سوريا و تركيا) التي قامت بالتحرك إزاء هذا الخطر.[1]

عموما المشروع الكردستاني يريد تحقيق مصالح فئة الأكراد على غيرهم من القوميات والتكوينات الدينية المتعددة كالعرب ، التركمان و الآشوريين و الكلدان ، لهذا ستتجدد الصدمات والأزمات حتما اعتبارا بأن المسألة الفيدرالية ليست كردية خالصة بل إنها مشكلة تخص العراقيين ككل الذين يعارضون هذه الفكرة مؤيدين اللامركزية الإدارية أو الاتحادية

---

* – سنركز في هذا الإطار على طبيعة العلاقات التركية مع أكراد العراق في فترة ما بعد التدخل و وصولا إلى احتلال العراق ، في الحقيقة لقد تغيرت العلاقة بين تركيا و أكراد العراق و لعل العامل الأساس من وراء هذا التغيير راجع إلى الاحتلال الأمريكي فبعد أن كانت تلك العلاقة محكومة بعوامل التوتر و العداء تحولت إلى علاقات تعاون ، حيث ازدهرت حركة التجارة بين تركيا و إقليم كردستان العراق ، حتى أن الشركات التركية استثمرت في مجال المقاولات و أقامت مشاريع البنية التحتية و دخلت بقوة على خط استثمار النفط و الغاز في البلد بعد أن كانت متفطنة و جد حذرة من تداعيات إعلان دولة كردية في الشمال الخطيرة و المؤثرة في نظرها بشكل سلبي على وضع أكراد تركيا البالغ عددهم بحوالي 20 مليون .

عموما لقد انتهج أكراد العراق سياسة ضمنت حقوقهم و نجحت في إيجاد علاقة سلمية بين الإقليم و المركز (بغداد) طمأنت دول الجوار الجغرافي كما ساهمت الإدارة الأمريكية في حماية سلامة الإقليم الكردي من تدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية و على إثر كل هذا نستطيع القول بأن العلاقات أصبحت قائمة على عنصر سياسة الانفتاح الأمر الذي أدى إلى تكثيف حجم التجارة بين الطرفية و التي احتلت المرتبة الخامسة بين الدول التي تتعامل مع تركيا من الناحية التجارية ، لكن و بالرغم من كل هذا يبقى التنافس العلني بين تركيا و إيران على رسم سياسة العراق وارد فكلا الطرفين أصبحا في حالة تأثير و تأثر إزاء هذا الوضع . هدى رزق ،تركيا تواجه أزمتها الكردية : حل مؤقت أم فيدراليةمؤجلة . على الرابط الإلكتروني :

http://al-akhbar.com/node/179809 تاريخ الدخول : 2013/08/29 ، 02:24 .

[1] -محمد يوسف و محمد البحيري ، تل أبيب تحول الأكراد إلى حصان طروادة : تواجد الموساد فيالعراق يتسبب بأزمة في العلاقات التركية الإسرائيلية. القاهرة : وكالة الصحافة العربية ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.addustour.com/13632/%D8%AA%D9%84 تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 02:41 .

كدليل كاف على وحدة العراق ، من هنا نستنتج بأن المشروع القومي الكردي مهما تعددت تسمياته سيبقى خاضعا ديمقراطيا في قراره للشعب العراقي كله .[1]

لكن و بالرغم من أن الفيدرالية جلبت أو قد تجلب مستقبلا بعض المشاكل لدولة العراق إلا أنها ألقت بجملة من الانعكاسات الإيجابية على إقليم كردستان العراق هذا الأخير الذي حقق طفرة في الاقتصاد و التقدم بعد إسقاط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين ،حيث أن الإقليم استفاد من مبالغ ميزانية العراق المالية مما أدى إلى تدفق الاستثمارات مع العلم بأنه كان من أشد المناطق فقرا على الإطلاق.[2]، و لعل التصريح الذي أدلى به ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في روسيا "خوشوي بابكر" دليل قاطع على ذلك :

" إن بارزاني لعب دورا مهما في إدخال مفاهيم ديمقراطية إلى الدستور العراقي الذي أقر بمبدأ الفيدرالية و هي تجربة جديدة في العالم العربي و الشرق الأوسط ، حيثبات إقليم كردستان العراق على إثرها إقليما ضمن دولة فيدرالية تحترم فيها حقوق الأقليات القومية ، العرقية والدينية " .[3]

في الأخير ما علينا إلا القول بأن أكراد العراق استطاعوا الخروج من الأزمات الكبرى التي عانوا منها و لو أنهم لم يصلوا بعد لما هم راغبون فيه إلا أن مقارنة أوضاعهم في فترة ما قبل سقوط نظام صدام حسين الاستبدادي و فترة ما بعد زواله تشير إلى التحسن الواضح الكبير لأوضاعهم السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية .

---

[1]– نسيم الخوري ، الأكراد أو الدولة المتعثرة بين الوقائع و الوعود. في : مجلة الدفاع الوطني ، على الرابط الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov.ub/ar/news/%3f10933 تاريخ الدخول:2013/07/02 ، 01:20 .

[2] -كريم فخري،سياسيون : بارزاني يلعب دورا أساسيا في القضية الكردية . جريدة المدى، العدد 2813، السبت 29 حزيران / 2013، على الرابط الإلكتروني: http://www.almadapaper.net/ar/news/445768%25D8%25D9%258A تاريخ الدخول: 2013/07/02 ، 22:37

[3]- نقلا عن:نفس المرجع.

ثانيا -تطورات القضية الشيعية في العراق:

القضية الشيعية في العراق تتميز بتعقيداتها ، تداخل أبعادها و تشابك حيثياتها فقد ساهمت قوى خارجية دولية وإقليمية في توجيه مسارها نحو وجهات معينة و بما أن الظروف القاسية التي عانت منها الأقلية* الشيعية كانت من بين أهم العوامل المساهمة أو بالأحرى المباشرة في إقرار تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق إذن من هنا يثار التساؤل التالي :

ما هي أهم التطورات التي عرفتها القضية الشيعية بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق ؟

واقع القضية الشيعية في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق :

بعد استقرار الولايات المتحدة الامريكية في العراق عمدت بكل جهد إلى تحويل هذا البلد إلى حلقة وصل استراتيجية في منظورها الجهوي و لعل فئة الشيعة تمثل مدخلا استراتيجيا بالنسبة لها للتطبيع المستقبلي مع إيران اعتبارا بأن هذا الأخير يعد من البلدان الحيوية على مستوى ، النفط أيضا التأثير الجهوي (الشيعة في أفغانستان ، و باكستان ، الخليج العربي وسوريا).[1]

* -المفهوم السياسي للأقلية يتمحور حول أن الأقلية يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو في عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات أو أنماط خاصة للتفاعل ، و بالتالي ينشأ لدى مجموع أفرادها وعي يدفعهم إلى مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ضدهم مما يزيد التأكيد على تضامنهم ، هكذا ينظر إلى الاقلية من الناحية السياسية ،أما من جانب القانون الدولي فهي عبارة عن : "مجموعة وطنية مختلفة عن الأغلبية إما من حيث الجنس أو من حيث الدين أو من حيث اللغة أو من حيث الثقافة و غير مسيطرة و مستهدفة الحماية الدولية لها من اضطهاد الأغلبية "كما ينظر القانون الدولي للأقلية على أنها : " الجماعة الأقل عددا من بقية مواطني الدولة الواحدة ذات السيادة و غير المهيمنة يعاني أفرادها بسبب خصائصهم العرقية أو القومية أو الدينية أو اللغوية المميزة لهم عن باقي مواطني المجموعة و تضامنهم فيما بينهم للحفاظ على ذات الخصائص و توريثها للأجيال القادمة مما يترتب عليه حماية هذه الجماعة و أفرادها " .

و في نفس السياق يؤكد عبد الرحمن أبوزيد ابن خلدون على أهم التأثيرات السلبية التي تضر بالدولة المتعددة الأقليات حيث صرح على هذا الطرح بقوله : " إن الأوطان الكثيرة القبائل و العصائب قل أن تستحكم فيها دولة و السبب في ذلك هو اختلاف الآراء و الأهواء ، و إن وراء كل رأي منها و هوى عصبية تمانع دونها ، فيكثر الانتقاض على الدولة و الخروج عليها في كل وقت ... و بعكس هذا أيضا فالأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها و يكون سلطانها وازعا لقلة الهرج و الانتقاض " . للمزيد حولحقوق الأقليات في القانون الدولي ،أنواعها و علاقتها بمصالح الدول العظمى أيضا التدخل الإنساني لحماية الأقليات انظر : النذير بولمعالي ، العالم الاسلامي و التوظيفالسياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة ، في : مجلة علوم انسانية ، السنة السابعة ، العدد 45 ، 2010 .

1- أمحند برقوق ، احتلال العراق .. و الديمقراطية المستحيلة. ، على الرابط الإلكتروني:http://www.politics-ar.com

تاريخ الدخول : 2013/07/04 ، 22:41 .

فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها للتقارب مع إيران تحاول تحقيق حلم كارتر واللوبي النفطي الأمريكي و المتمثل في الهيمنة على النفط الممتد من بحر الصين شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا و مرورا بمركزه في الخليج و بحر قزوين .[1]

في الحقيقة ارتبط صعود المرجعية الدينية الشيعية في العراق (النجف) و تحول اقطارها الى لاعبين فاعلين على مستوى صنع القرار السياسي بالمنطقة بمجموعة هامة من التطورات و العوامل المحلية الاقليمية و الدوليةو لعل أهم العوامل التي جعلت الحوزة * في مركز الصدارة و الأضواء تفكك الدولة العراقية و تلاشي جل مؤسساتها و أدواتها تدفق عدد كبير من قيادات الأحزاب الشيعية المنفية التي أضحى تعاونها مع الأمريكيين أمرا مكشوفا منذ البدايات الأولى لدخول الأمريكان للعراق بنية الاحتلال و الغزو ، و بالطبع فإن ذلك التنسيق الحاصل بينهما إنما مرده راجع بالأساس إلى جملة من الدوافع البراغماتية النفعية [2]

و بعد مرور حوالي أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق بدا واضحا مدى عودة الحوزة المؤسسة الدينية الشيعية و بقوة إلى واجهة الأحداث العاصفة الغير مستقرة في العراق الجديد فقد برزت أدوارها و أنشطتها المتعددة والمتنوعة على المستوى السياسي و ذلك من خلال التنافس ضمن المسار السياسي الانتخابي و عملية تشكيل الحكومة ، لكن لا بد من الإدلاء بنقطة جد هامة تتعلق بدور الأياد الخفية في مثل هذا التصاعد و على رأس تلك الأياد نجد دولة إيران هاته الأخيرة التي

---

[1]- المرجع نفسه.

* –يرتبط التعليم الديني في العالم الشيعي بمؤسسة المرجعية فاسم الحوزة يطلق على الاطار الذي يجمع علوم الدين عند الشيعة و عناصر العملية التعليمية .

عموما تمثل الحوزة عنصرا من العناصر الرئيسية للمؤسسة الدينية فقد لعبت دورا بارزا و مهما في النظام التربوي الشيعي منذ القرن الرابعالهجري، و حتى يومنا هذا فقد كامن لها دور كبير في قيام الدولة الشيعية المعاصرة و لا زالت تمثل بحق العمود الفقري للفكر الاصولي و العقائدي الامامي . و في الواقع يهدف هذا النمط من التعليم الى تلبية الاحتياجات المذهبية للمجتمع الشيعي بصفة خاصة فان هذا النوع من التعليم و من خلال قواعد دراسية يتميز بها او بالأحرى يتفرد بها يهدف الى التأهيل لدرجة الاجتهاد في العلوم الدينية و بالتالي الرقي بها الى اعلى المراتب . للمزيد انظر : حسان عبد الله ،اصلاح الحوزة الشيعية .. كسر الجمود و الانفتاح على العصر ، في : آفاق ، مركز آفاق للدراسات و البحوث ، على الرابط الالكتروني : http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/496 تاريخ الدخول : 2013/07/07 ، 02:00 .

[2] -فاضل الربيعي ، الدور السياسي لحوزة النجف (الجزء الأول). في : كنعان النشرة الإلكترونية ، العدد 1078 ، السنة السابعة ، 27 شباط / فبراير 2007 ، دمشق : المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، ص : 01 ، من الموقع الإلكتروني:

http://www.kanaanonline.org/articles/01078.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 14:52 .

كان لها نفوذ خفي في المنطقة منذ ولاية داود باشا 1830 و حتى عهدي الشاه رضا خان ثم ابنه محمد رضا ووصولا إلى التدخل الأمريكي في شؤون الحوزة .[1]

لقد حاولنا إعطاء لمحة وجيزة عن عودة الحوزة كمؤسسة دينية أصبح لها ثقل سياسي و وزن اجتماعي في ظل الاحتلال فقط من أجل تقديم نموذج أو بالأحرى دليل كاف على بروز الفئة الشيعية كقوة في العراق بعدما عانت الكثير من التهميش في ظل حكم البعث ، لكن هذا لا يعني أن ذلك سيكون في مصلحة طرف محدد بعينه بل العراق أصبح في ظل الاحتلال و الحكومات المتعاقبة يعيش أصعب الفترات المتميزة بتصاعد العنف الطائفي و العشائري .

و على ذكر العنف الطائفي و انطلاقا مما سبق نستطيع أن نصل إلى حقيقة مفادها أن النظام الذي جاء بعد الاحتلال الأمريكي و ذلك عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ظل حكم السفير الأمريكي للعراق : " بول بريمر " ، ثم في ظل حكومات كل من : علاوي ، الجعفري ، و المالكي لم يستطيع تحقيق بعد الوحدة الوطنية فالواضح جليا على الساحة العراقية هو أن ذاك الاحتلال و تلك الحكومات التي برزت في إطار تواجد قوات الاحتلال قد أفرزت العديد من التناقضات التي كان كامنة في المجتمع العراقي و كان بالإمكان التغلب عليها او تأجيلها إلى فترات لاحقة ، إذن و استنادا لكل هذا نؤكد أن تداعيات فترة حكم البعث هي التي قادت إلى تفجير مثل هذه التناقضات و المتضمنة أزمات المجتمع العراقي الاثنية ، اللغوية ، الطائفية ، العشائرية و الإقليمية و قد تم استغلال هذه التناقضات من طرف جهات خارجية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تحقيق استراتيجياتها في البلد و أيضا إيران التي تحاول تصدير ثورتها للمنطقة فلهذا ظهرت عمليات الغزو الطائفي و الاقتتال الطائفي و العشائري والإقليمي .[2]

أخيرا يمكن القول بأن تحديد الواقع الجديد و بشكل دقيق لوضع الأقلية الشيعية ليس بالأمر الهين بل بالعكس يصعب تحديد ذلك خصوصا و أن العراق في ظل الاحتلال و الحكومات الجديدة التي حلت محل نظام البعث أصبح يعاني من عامل غياب مؤسسات الدولة ، و بالتالي غياب تقديم الخدمات الأمنية و الحياتية فترسخت الفوضى و عمت البطالة و انتشر الفقر وسادت جميع مظاهر الفساد الإداري والاجتماعي ، ناهيك عما اقترفته قوات الاحتلال من اعتقالات و قتل عشوائي ، إذن هذا الوضع بإمكانه أن يبز لنا وضع الشعب العراقي بشكل عام و أفراد الأقلية الشيعية بشكل خاص .

---

[1]- المرجع نفسه، ص – ص : 03 – 04 .

[2] -محمد عزو عبد القادر ناجي ، انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين. ص – ص : 224 – 225 ، من الموقع الإلكتروني :

www.alukah.net/Books/files/Book-2383/Bookfile/sadamdoc تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 12:00 .

-واقع القضية الشيعية بعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق :

إذا ما حاولنا التعريج و لو بشكل مختصر على تطورات القضية الشيعية في العراق بعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق بحلول تاريخ كانون الأول / ديسمبر 2011 .[1] فإننا سنركز الاهتمام على الطرح القائل بأن هذا الانسحاب في حد ذاته مثل أزمة جديدة أصبحت تواجه الدولة العراقية ، حيث أن المشكلات المتعلقة بطائفة الشيعة العراقية مع فئة السنة زادت حدتها وهكذا ارتقبت أو بالأحرى رغبت فئة السنة في تدخل القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية و تركيا لصالحهم هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى وجدت إيران فرصتها السانحة في محاولة بسط المزيد من النفوذ في العراق اعتبارا بأنها الحليف الأول لفئة الشيعة العراقية .[2]

بالحديث عن دولة إيران و علاقتها بالوضع الذي أصبح يسود العراق خصوصا في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي فمع حدوث جملة من التطورات الساخنة في ظل الغزو استطاع الأمريكان القضاء على نظام صدام حسين و حزب البعث و لعل أهم ما عمد إليه الاحتلال هو محاولة تجهيز كل شيء للسيطرة الشيعية و التراجع السني و الاستقلال الكردي .

في الواقع لقد حققت الأقلية الشيعية نوعا من النفوذ على المستوى السياسي فبعد هيمنتهم على مقدرات الأمور أصبح واضحا لعيان التقارب الإيراني – العراقي فإيران لطالما اعتبرت نفسها زعيمة للشيعة و مرجعيتها الأولى ، إلا أن البعد المتوخى من هذا التقارب و الممثل في تحول العراق إلى ولاية تابعة لإيران لم يتحقق لسببين رئيسيين هما :

– تذبذب الزعماء العراقيين من الشيعة في التعامل مع إيران .

– دخول تركيا إلى الساحة العراقية بقوة و إصرار على تحقيق طموحها المتعلق بولوج الرخاء الاقتصاد عن طريق العراق.[3]

عموما لقد بادرت إيران بتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع العراق منذ سقوط نظام صدام حسين حتى أن الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" صرح و في خضم زيارة نوري المالكي لإيران قائلا:

---

[1] -ستراتفور، صراع السنة و الشيعة في عراق يضع إيران أمام تحديات. ترجمة: مركز الشام المعاصر للدراسات ، فبراير 2012 ، ص : 02 . على الرابط الإلكتروني:http://sham.ngo.org/portals/0/uploads/translate5.pdf تاريخ الدخول: 2013/07/01 ، 22:52 .

[2] - المرجع نفسه،ص:04.

3- فائق فهيم ، معوقات النفوذ الإيراني في العراق.على الرابط الإلكتروني:
http://www.aleat.com/2011/07/09/article_557224.html تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 12:30.

" إيران مستعدة لإحلال الأمن كاملا في العراق لأن أمن العراق هو من أمن إيران " . [1]

في الأخير لا بد من التذكير بأن الشيعة و غيرهم من الطوائف و على رأسها فئة السنة متفقون في العقيدة مختلفون في التاريخ و السياسة ، فالأزمات الطائفية التي غالبا ما تحدث إنما هي وليدة الدكتاتورية و ليست الخلافات بين الطائفتين بخلافات حيوية معاصرة أو ذات مضمون اجتماعي راهن و إنما هي خلافات اسمية وهمية تاريخية و ليست جوهرية ، لهذا نستطيع القول بأن هاته الأزمات ليست على قدر كبير من الخطورة اعتبارا من أنها قابلة للحل فتجاوزها ليس بالأمر الصعب بل لا بد من الالتزام بروح التلاحم و البحث عن أسباب القضاء على مسببات الخلاف عبر إعمال روح التعاون ، العدالة الاجتماعية ، الحرية في التعبير و المعتقد لمواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة الدولية و الاقليمية .

أخيرا و كخلاصة عامة لكل ما تم التطرق إليه نستطيع القول بأن التدخل الإنساني في العراق حقا تطور نحو ما خططت له القوى العالمية المهيمنة على النظام الدولي من سيطرة و هيمنة و جعل المنطقة رهن إشارتها ، حتى أن الأمر الأكثر برزوا في هذا السياق هو تحول منطقة العراق إلى بؤرة توتر تتنافس عليها قوى محلية ، إقليمية و عالمية .

[1] –محمد عبد العاطي ،العلاقات العراقية الإيرانية بين عهدين. على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1- تاريخ الدخول : 2013/08/30 ، 19:07 .

المطلب الرابع : واقع الاقتصاد العراقي بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني

بالرجوع إلى العناصر المتناولة في المطلب الرابع من المبحث الأول و المتركزة في مجملها على الإحاطة بجوانب عوامل القوة الاقتصادية للدولة العراقية نستنتج بأن النفط هو المادة الاستراتيجية في المنطقة، فهو أهم سلعة في العالم على الإطلاق و التي على قدر ما مكنت العراق من اكتساب عائدات مالية معتبرة بقدر ما جلبت له مشاكل مرتبطة بأطماع دول العالم الكبرى ببساطة لأن هاته الأخيرة لن تستطيع الاستغناء عن مزايا النفط اعتبارا بأن مجتمع اليوم الصناعي سيكون عاجزا بدون البترول و الغاز الطبيعي الذين يمثلان محرك الرأسمالية الحديثة .

إذن من المعروف بأن تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق أحدثت جملة من النتائج منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي وإذا ما حاولنا التركيز في هذا السياق على الانعكاسات المترتبة على التدخل في الميادين الاقتصادية فإنه لا بد من البحث عن واقع الاقتصاد العراقي مع البدايات الأولى لتطبيق ذلك الفعل في المنطقة ، و فيما يلي سنحاول تلخيص أهم ما يتعلق بهذا الأمر عبر مجموعة من النقاط :

مع نهاية القرن التاسع عشر ظهر النفط كمصدر جديد للطاقة في العراق و حتى بداية القرن العشرين مثل هذا العنصر الحيوي العنصر الاستراتيجي الإضافي في المصالح الأجنبية، و بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة تعاظم التنافس الأجنبي بين بريطانيا ، هولندا ، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على مزايا هذا المورد و تحصيل المزيد من الامتيازات المتعلقة به في العراق.[1]

بالمقابل نستطيع القول بأن الأحداث المتسارعة و المتطورة على الساحة السياسية العراقية والاقتصادية على حد سواء تطورت نحو ما هو أسوء ، فالحروب و العقوبات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في فترة ممتدة لحوالي 12 سنة أدت إلى انهيار الاقتصاد العراقي و لعل التوقف الجزئي والكلي في تصدير النفط يعد السبب المباشر الذي خسر العراق جراءه جزءا كبيرا من عائداته المالية .[2]

الأمم المتحدة بررت تدخلها في العراق انطلاقا من قناعتها بأن حفظ السلم و الأمن الدوليين واجب من الواجبات الملقاة على عاتقها فحماية حقوق الإنسان و محاولة الارتقاء بها إلى أعلى المستويات هو الضامن الرئيس نحو تأدية واجب حفظ السلم و الأمن الدوليين على أحسن وجه ، لذلك اعتبر التدخل في العراق من أجل الحد من انتهاكات حقوق الإنسان و اضطهاد الأقليات العرقية في المنطقة و مواجهة النظام الدكتاتوري الاستبدادي و إحلال النظام الديمقراطي محله من أولويات

---

[1] – فلاح خلف الربيعي،قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم و الآفاق المستقبلية . على الرابط الالكتروني:

http://www.siironline.org/alabwab/edare%2520ectesad(27)/352.h ، تاريخ الدخول: 2013،22:57/07/2

[2] – المرجع نفسه.

العمل الأممي على المستوى الدولي في فترة التسعينيات ، لكن السؤال المثار هنا كيف أن مجلس الأمن اتخذ قرارات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق معتبرا أنها آلية ناجعة من شأنها إحلال الاستقرار في المنطقة و على كافة المستويات ؟

الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على العراق أدىإلى ذيوع آثار سلبية و مدمرة مباشرة و غير مباشرة و على كافة المستويات السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية فالعقوبات أفقرت غالبية السكان مسببة التراجع الكبير في الأنظمة الزراعية الصناعية ، التربوية و التعليمية و الصحية مما أدى بالضرورة إلى تفشي جميع مظاهر الفساد و انتشار الآفات الاجتماعية من سرقة ، تسول وسطو إلخ .... [1]

لكن هذا لا يعني أن العقوبات تمثل وحدها العامل المفعل لتراجع النمو الاقتصادي في العراق وتراجع مستوى أداء السياسات الاقتصادية ،فالاقتصاد العراقي نستطيع الجزم بأنه مر بعدة محطات أو بالأحرى تطورات مرحلية منذ نشأة الدولة العراقية ، ففي بعض الأحيان عرف الاقتصاد نموا ملحوظا انطلاقا من السياسات الاقتصادية المعتمدة ، لكن مثلت فترة الثمانينيات مرحلة واجه من خلالها الاقتصاد العراقي جملة من التحديات التي أثرت عليه سلبا على الأمد البعيد .

فالأوضاع الاقتصادية لعقد الثمانينيات و التسعينيات تمثل مقدمة لما آل إليه الاقتصاد من ظروف مزرية في مرحلة ما بعد التدخل ، حيث أن فترة التسعينيات حدثت خلالها تغيرات في حركة قوى العمل و هيكلتها مما أدى إلى جمود فعالية السياسة النقدية*و هذا بدوره ما ترتب عليه تدني حجم الناتج المحلي الإجمالي . [2]

و لعل التصريح الذي أدلى به الدكتور : " قيس جواد العزاوي " و هو عراقي مقيم بباريس دليل كاف على قولنا السالف الذكر .

" على المستوى الاقتصادي أدخل النظام الحاكم العراق في أتون حربين داميتين خرج الاقتصاد العراقي منها مدمرا تماما ، فقد استنفذت الحرب الأولى المخزون النقدي و الاحتياطي للبلد المقدر بين 35 و 40 مليار دولار عام 1980 ، في حين دمرت الحرب الثانية البنى التحتية للبلاد و إفقار الشعب و تخلف اقتصادي و تعميق تبعيته فضلا عن الاعتماد المكثف على قطاع النفط الذي تشكل عوائده 75

---

1 – وديع طوروس ، المرجع السابق الذكر . ص : 121 .

*- لقد اتفقت جميع التعريفات الواردة بشأن السياسة النقدية في أن هاته الأخيرة ذات علاقة وطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي ، فالسياسة النقدية تعبر عن تلك البرامج و الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة و المخططة مسبقا ، و للتذكير فإن هذه الإجراءات يتكلف البنك المركزي بالقيام بها في معظم بلدان العالم إن لم نقل كل بلدان العالم . للمزيد من التفاصيل راجع : مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر : 1990 – 2004. (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2005 / 2006 ،ص – ص: 231 - 238 .

2 – توفيق سالم النجفي ، " التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر و المستقبل " . في مرجع :أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر ، ص : 863.

بالمئة من الناتج المحلي فتراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4220 دولار عام 1979 إلى 1470 دولار عام 1989 أي بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية ثم إلى 500 دولار عام 1993 و هو الآن ربما أقل بكثير مما كان عليه عام 1993 ".[1]

بالنظر إلى ما أدلى به الباحث الدكتور" قيس جواد العزاوي " يتأكد لنا الطرح القاضي باعتبار أن ما آل إليه الاقتصاد العراقي من أزمات و تراجع فضيع في مستوى أداءه بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني راجع بالأساس إلى مجموع الظروف السائدة قبل تطبيق ذلك الفعل ، إذن لا يجب إلقاء اللوم كل اللوم على ما أحدثته عملية التدخل الإنساني في العراق خصوصا في مرحلة تطور ذلك التدخل من صفته الدبلوماسية إلى صفته العسكرية من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي بل لا بد من الاعتقاد بأن ظروف الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد التدخل جاءت كمحصلة نهائية لقسم هائل من العوامل تعلق جزء منها بظروف البيئة المحلية و آخر بظروف البيئة الاقليمية ، أما الجزء الآخر تعلق بظروف البيئة الدولية و ما أملته على البلد من سياسات استراتيجية تخدم مصالحها الأمنية ، السياسية و الاقتصادية على حساب مصالح دولة العراق .

عموما الحديث عن واقع الاقتصاد العراقي بعد تطبيق عملية التدخل يستدعي منا التطرق إلى العديد من القضايا ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية، الإدارية و السياسية ،إلا أننا سنحاول التركيز على أهم النقاط المتعلقة بالموضوع والتي نستطيع من خلال تحليل مضامينها الخروج بنتائج عامة حول الأوضاع الاقتصادية السائدة في فترة ما بعد التدخل لذلك لا يفوتنا الحديث في هذا السياق عن موضوع الفساد الإداري و المالي في العراق .

الفساد الإداري و المالي في العراق ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري العراقي منذ نشوء الحكومة العراقية و لو بشكل محدود و لكن الظاهرة زادت في التفاقم نظرا لاستفحال الحروب والنزاعات منذ عام 1980 – 1991 و بالضرورة الفترة الممتدة من تطبيق الحصار الاقتصادي على العراق و وصولا إلى تاريخ الاحتلال الأمريكي – البريطاني لعبت دورها بشكل جيد في الزيادة من حدة وتيرة تصاعد الفساد و بجميع أنماطه في العراق .[2]

من أهم تأثيرات الفساد السلبية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي نجد :

- إعاقة الاستثمار.
- تقليل الإيرادات العامة للخزينة العامة .
- إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية.

---

[1] -نقلا عن : عدنان حسين الحاج ، المرجع السابق الذكر .ص: 122.

[2] -مدحت كاظم القريشي ، الفساد الاداري و المالي في العراق اسبابه و تأثيراته الاقتصاديةوالاجتماعية و سبل مكافحته. على الرابط الالكتروني: http://iraqieconomists.net/ar/2012/09/27/%D8%AF-%25D9%2585 تاريخ الدخول: 2013/05/13، 10:29

- التأثير السلبي على العدالة التوزيعية للدخل و الثروات .[1]

إذن عند التحليل الدقيق لهاته الانعكاسات يتوضح جليا بأن الفساد أصبح يمثل واقعا معاشا في العراق ملموسا خصوصا بعد تزايد الأزمات السياسية و تداخل المصالح الأجنبية في المنطقة و محاولة القوى الدولية الكبرى وضع استراتيجيات من شأنها إعادة الاستقرار و الأمن في المنطقة ، ففي الوقت الذي تدخلت القوى الخارجية في العراق زاد الفساد، تدهورت الخدمات العامة ،تراجع النمو الاقتصادي و بالتالي أصبح الشعب العراقي يعيش في حالة حرمان أكيد من العيش الكريم و حتى من أبسط مقومات العيش الضرورية .

و بالعودة إلى الحديث عن النفط الذي يمثل فعلا عصب الاقتصاد العراقي ارتأينا النظر في برنامج أعمال وزارة النفط العراقية الاتحادية من أجل التعرف على جهود هاته الأخيرة حول تطوير السياسة النفطية العراقية و بالتالي تحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد مما يؤدي إلى إعادة ازدهار و نمو الاقتصاد العراقي الذي عرف تدهورا كبيرا أو بالأحرى انهيارا تاما بعد ما شهدته المنطقة من حروب و أزمات.

من الناحية التاريخية كانت إيرادات النفط و الغاز في العراق إما تتدفق إلى كبريات شركات النفط الأجنبية أو تتمركز بصورة كبيرة من خلال احتكار و سيطرة شركة نفط مملوكة للدولة ، و لكن في السياق الراهن و خصوصا بعد تعرض البلد لتدخل أجنبي متعدد الأنماط و الأشكال فإنه لا بد من إعادة النظر في النظام المالي للنفط و الغاز العراقي فالأهم في الأمر هو ضرورة إيجاد توازن مختلف فيما بين :

- زيادة المنافع العامة من إيرادات النفط و الغاز .
- تشجيع الاستثمار في قطاع النفط و الغاز .[2]

منذ حلول العام 2009 وقعت وزارة النفط العراقية الاتحادية 11 عقد سميت بعقود الخدمات الفنية و عقود التطوير و الخدمات مع مجموعة من شركات النفط العالمية الكبرى هاته المشاريع من شأنها المساهمة في تعزيز قدرة العراق على إنتاج ما

---

[1] -المرجع نفسه.

[2] - جورج أندرسون ، الأدوات المالية في أنظمة النفط و الغاز.فينيسيا ، (حلقة دراسية عن الفيدرالية العملية في العراق) 2- 11 يونيو / حزيران 2006 ، على الرابط الالكتروني : http://www.forumfed.org/pubs/oil-fiscal-ara.pdf، تاريخ الدخول : 2013/05/13، 11:34.

يصل إلى ثلاثة عشر و نصف مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 على الورق ، لكن و بالرجوع إلى الواقع العملي فربما سيحدث عكس ذلك تماما.[1]

في هذا الصدد قمنا بإثاره التساؤل التالي :

هل يا ترى في إطار إبرام هاته العقود سيتبقى في الواقع جزء من الصناعات النفطية الوطنية العراقية ،أم أن الإدارة الفعلية للحقول النفطية العملاقة ستبقى تحت الإشراف التام لشركات النفط العالمية ؟

لقد وضعت الوزارة خطة تتحدد حسب هدفين قصير و بعيد الأمد للقدرة الانتاجية لكن التخطيط لأهداف الإنتاج كعملية استراتيجية لا تشكل سياسة حكيمة في حد ذاتها ببساطة لأن تحقيق المخطط الاستراتيجي على أرض الواقع يتوقف على ضرورة تحديد مختلف جوانب قطاع الصناعات النفطية والكيفية التي ينبغي تشغيله وفقها ، الأهم من هذا كله هو أن هذا النوع من السياسات لا يخدم سوى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و الحكومات الأوروبية الغربية التي حقا ترغب في رؤية العراق كنطاق جغرافي وظيفته إنتاج و تصدير النفط و الغاز و فقط طبعا مع الرغبة الملحة في ارتباط الدولة ارتباطا وثيقا بشركات الطاقة العالمية الأجنبية لزيادة الامدادات النفطية .[2]

في الأخير يتوجب علينا إلقاء الضوء و لو باختصار علىأهم الأولويات الملحة و المقترحة كبدائل من شأنها إعادة نمط السياسات النفطية المثلى في الأفق ، و من بين أهم تلك الأولويات نجد ما يلي :

1 – التقليل من الفساد في قطاع النفط .

2 – التركيز على قضايا تحسين الوضع الأمني في منشآت النفط .

3 – الحد من تدفق هجرة الكفاءات العراقية و توفير الأجواء الملائمة للعمل في داخل البلد .

4 – تشجيع الاستثمار في قطاع النفط العام.

5 –إعادة تنظيم إنتاج النفط لبناء القدرة المؤسسية.[3]

---

[1] – منير الجلبي ، نظرة موضوعية على عقود النفط العراقية . على الرابط الالكتروني:
http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/16/%D8%A7% ، تاريخ الدخول : 2013/05/13 ، 12:10 .

[2] – المرجع نفسه.

[3] – بلاتفورم ، ملكية النفط العراقي و التحكم به ، على الرابط الإلكتروني :
http://www.niqash.org/uploaded/documents/greg.arabic.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/05/13 ، 23:27
.

المتتبع لمجموع الأفكار السابقة الذكر بشكل دقيق يلمح جيدا بأن الاقتصاد العراقي قائم و بشكل كبير على مورد النفط الذي أصبح محاط بالخطر و بشكل منقطع النضير في فترة ما بعد التدخل لذلك تدهور الاقتصاد و اتجه نحو الضعف والتراجع في مستوى الأداء .

و كاستنتاج عام حول ما تم عرضه فيما سبق نستطيع القول بأن العراق واحد من بين الأطراف المستقطبة للاهتمام الغربي - بشكل عام - و الأمريكي بشكل خاص و لعل منطقة الشرق الأوسط ككل تمثل المجال الجغرافي الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في قدرتها على إحكام السيطرة عليه ضمان كفيل لأمنها القومي وأمن حلفائها من الكيانات الأخرى و على رأسها إسرائيل .

لقد تزايدت أهمية منطقة الشرق الأوسط خصوصا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت المنطقة أولوية في ميزان المصالح الأمريكية فالوثيقة المسماة : " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط " الصادرة عام 1994 عبرت عن أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة .

لقد ضمت القائمة المصالح و الاهداف التالية :

- ضرورة الاحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية ، و عدم إتاحة أدنى فرصة لأي قوة إقليمية من الهيمنة على المنطقة الشرق أوسطية .

- حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة .

- حماية المصالح التجارية الاقتصادية خصوصا تلك المتعلقة بتدفق النفط و ضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجه نقله و تسعيره ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بجوانب استثمار عوائده مرتبة مخططات استراتيجية تخدم مصلحتها الخاصة بالدرجة الأولى بهذا الخصوص .

- و أخيرا اهتمت الوثيقة بتدعيم آليات و سبل تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي القائم في الشرق الأوسط . [1]

إجمالا لما تم التعرض إليه في ما سبق تجدر الإشارة إلى أن العراق بعد الاحتلال تربع على المرتبة السابعة ما بين دول العالم من ناحية استشراء الفساد الإداري و المالي و التجاوزات الإدارية التي أثرت سلبا على الجانب الاقتصادي ، و لعل التصريح

---

[1] – علي فايز يوسف الدلابيح ، توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011 ، ص : 26 ، على الرابط الإلكتروني :
http://www.meu.edu.jo/ar/images/research%20papers/%D8AA ، تاريخ الدخول : 2013/05/16 ، 21:09

المقدم من قبل رئيس البرلمان العراقي :"أسامة النجيفي" و الولايات المتحدة الأمريكية و لجنة مدققي الحسابات بتاريخ 11 حزيران / من عام 2011 و المتضمن ادعاء أن 17 مليون دولار من واردات النفط قد تمت سرقتها دليل قاطع على هذا الواقع المتأزم .[1]

في الأخير لا بد من التذكير بأن المؤسسة الاقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال شهدت العديد من الأزمات الخطيرة أهمها تتلخص فيما يلي :

أولا لا بد من التذكير بأن الوضع الاقتصادي قبل الاحتلال كان سيء اعتبارا بأن السياسات الاقتصادية الكلية في مجملها كانت ارتجالية و تجريبية و غير مستقرة و البطالة متفشية و الفقر يمس فئة كبيرة من المجتمع .

لكن و بعد الاحتلال السياسة الاقتصادية زالت أو بالأحرى انتفت كليا و ذلك مع تحطم هياكل الدولة التي كانت تمثل المشرف الأول على وضعها و تصميمها و كنتيجة حتمية لكل هذا ارتفعت نسبة البطالة كما انتشر الفقر المدقع بشكل كبير، و حسب إحصاءات دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من 04 ملايين عراقي قد اجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى .[2]

---

[1] – علي سمين،المرجع السابق الذكر.

[2] – عباس فراس البياتي ،المرجع السابق الذكر .ص – ص: 145 – 146 .

الفصل الثالث

التدخـــل الإنســـاني في الصومال:

ظروف وتطورات التدخل

في المنطقة

قضية التدخل الإنساني في الصومال تثير العديد من التساؤلات و الطروحات لهذا و من خلال هذا الجزء من الدراسة سنقوم بالبحث عن كل ما أحاط بهذا التدخل من ظروف،أسباب و دوافع و ذلك عبر ثلاث مباحث رئيسية اهتم الأول منها بتناول مسألة الظروف العامة المحيطة بالتدخل و من أجل تفصيل هذا العنصر قمنا بتحليل مضامينه عبر أربع مطالب الأول منها خصص لبحث دور المعطيات التاريخية في إرساء هذا النمط من السياسات في الصومال،أما المطلب الثاني فقد انصرف إلى حصر أهم سمات التخلف السياسي في الصومال ليهتم المطلب الثالث في المقابل بحصر أهم سمات التخلف الاقتصادي هناك ، و أخيرا تناول المطلب الرابع بالشرح و التحليل كل ما يتعلق بالحرب الأهلية في الصومال من أسباب وانعكاسات .

هذا بالنسبة للمبحث الأول أما المبحث الثاني اقتصر على الكشف عن ملامح السياسة الأممية في الصومال ابتداءا من تاريخ التدخل و هو الآخر قسم إلى أربع مطالب ، حيث تم تخصيص المطلب الأول لبحث دوافع التدخل العلنية أما المطلب الثاني راح ليكشف عن دوافع التدخل الخفية الغير معلنة، و بالنسبة للمطلب الثالث فقد خصص لتبيان ملامح التدخل تحديدا مع بداية العام 1992 الفترة التي نستطيع القول بأن التدخل فيها اعتبر حقا تدخلا لدواع إنسانية لا غير ، و في الأخير و عبر المطلب الرابع ركزنا اهتمامنا على تحليل مسألة التدخل العسكري الأمريكي في الصومال و ما انجر عنه من نتائج .

المبحث الثالث و الأخير هو الآخر تم تفصيل مضامينه عبر أربع مطالب على اعتبار أنه خصص للكشف عن تداعيات التدخل الإنساني في الصومال،فالمطلب الأول عني بحصر أهم تطورات الحرب الأهلية الصومالية ، ثم في المطلب الثاني تم التركيز على بحث الأوضاع العامة السياسية و الاقتصادية في الصومال بعد تطبيق عملية التدخل ، و بعد ذلك ارتأينا الإشارة إلى تحديد دور الأطراف الخارجية الإقليمية إزاء الأزمة الصومالية المتفاقمة و ذلك عبر المطلب الثالث ، و اخيرا انصرف المطلب الرابع الى دراسة تطورات أدوار الأطراف الخارجية في الصومال بعد مرور حقبة زمنية معتبرة منذ تطبيق عملية التدخل .

عموما مباحث هذا الفصل جاءت مقسمة على النحو التالي على النحو التالي :

المبحث الأول: الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في الصومال.

المبحث الثاني: السياسة الأممية في الصومال: الملامح، الدوافع و الآليات.

المبحث الثالث: تطورات الأزمة الصومالية في فترة ما بعد التدخل الإنساني.

المبحث الأول: الظروف العامة المحيطة بالتدخل الإنساني في الصومال

من المعروف جيدا بأن الحديث عن دولة في الصومال أو حتى القول بوجود نظام سياسي – اقتصادي يحكم شؤون البلاد أمر يشوبه شك عميق لسبب بسيط هو أن أزمة الدولة هي الأبرز على الإطلاق في الساحة السياسية الصومالية ، هاته الأخيرة التي تفاعلت جملة هائلة لا يستهان بها من العوامل و المتغيرات المحلية، الإقليمية و الدولية في صناعتها مساهمة في تصعيدها إلى أبعد الحدود و التصورات.

و باعتبار أن أزمة بناء الدولة الصومالية وفق نموذج وحدوي هو المسعى الرئيس المحوري من بين طموحات الشعب الصومالي فبغيابه ستؤول الأوضاع العامة في الصومال إلى الأسوء حتما وبالفعل نظرا لتراكم قسم هائل من الأزمات المحلية والإقليمية فسح المجال أمام القوى الخارجية محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بغرض النهوض بها و محاولة إسداء المساعدة الإنسانية لها ، و لعل التدخل الإنساني الحاصل مع بداية العام 1992دليل قاطع على هذا .

إذن سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى العوامل المساعدة على إرساء هذا النمط من الاستراتيجيات التدخلية في الصومال ابتداءا بتلك العوامل التاريخية المرتبطة بالاستعمار و مخلفاته التي لا زالت تمثل اليد الخفية للقوى الخارجية في المنطقة ، وفي نفس السياق سندرج العوامل المتعلقة بالبيئة الإقليمية و التي هي في الحقيقة عبارة عن نتائج مباشرة لما أفرزه الاستعمار من آثار سلبية ، ثم ننتقل إلى بحث مجموع العوامل المحلية من أزمات اقتصادية و حروب أهلية.

و هذا ما عالجناه ضمن العناوين الفرعية التالية :

المطلب الأول:المعطيات التاريخية المفعلة لعملية التدخل الإنساني في الصومال.

المطلب الثاني: الأزمات السياسية التنموية في الصومال.

المطلب الثالث:الأزمات الاقتصادية التنموية في الصومال.

المطلب الرابع:لمحة عامة عن تطورات الحرب الأهلية في الصومال.

المطلب الأول: المعطيات التاريخية المفعلة لعملية التدخل الإنساني في الصومال

في الحقيقة أزمة الدولة في الصومال هي أزمة ناشئة عن الإرث الاستعماري، فالملاحظ واقعيا هو فشل ذاك النموذج المقترح منذ الستينيات كإطار لبناء الدولة الصومالية اعتبارا بأنه بني على أساس ميراث التقسيم الاستعماري المقرر من خلال مؤتمر برلين .[1]

جمهورية الصومال تحتل موقع جغرافي يمثل مدخلا استراتيجيا بالنسبة للأطماع الأجنبية فهو يتمركز في مدخل البحر الأحمر جنوبا مواجه بالجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب ، كما يقع على ساحل المحيط الهندي .

إذن موقع ممتاز كهذا جلب للصومال أزمات تتعلق بأطماع الدول الاستعمارية ليس على المدى القريب أو المتوسط فحسب بل على الأمد البعيد اعتبارا بأن قوى المستعمر خططت مشاريع استراتيجية من شأنها ضمان بقاء السيطرة حتى بعد الاستقلال .[2]

تقع الصومال تحديدا في القرن الإفريقي* شرقي القارة على ساحل المحيط الهندي و ساحل البحر الأحمر و لها حدود مع كينيا،إثيوبيا و جيبوتي و للإشارة فإنها قد صنفت من الدول الأفقر في العالم .[3]

---

[1] –عبد القادر معلم محمد جيدي،أزمة الصومال : إشكالية الدولة و آفاق إعادة البناء. أزمة الصومال ، على الرابط الالكتروني : http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/African_studies/45/005.doc تاريخ الدخول: 2013/05/03 ، 17:40 .

[2]- محمود السيد،إفريقيا و الأطماع الغربية . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2009، ص :187 .

* – تعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من المناطق الاستراتيجية البالغة الأهمية في التقسيم الجيبوبوليتيكي للعالم فقد استحوذت طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية سياسية و حضارية مختلفة شأنها شأن جميع المناطق الاستراتيجية الهامة .

عموما تعتبر المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية أكثر اتساعا و أشد تأثيرا من الناحية الجغرافية اعتبارا بأن منطقة القرن الإفريقي على الصعيد الجغرافي تضم كل من الصومال، اثيوبيا،إريتيريا و جيبوتي،أما على المستوى الجيوبوليتيكي فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول و القوى التي تتبادل علاقات التأثير و التأثر فيما بينها ، فهذا ما جعل المنطقة تضم مساحة كبيرة و التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي و المداخل الجنوبية للبحر الأحمر و الممتد من الداخل حتى حدود إثيوبيا و كينيا و السودان و الصومال،و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى فكرة جد هامة مفادها أن اليمن والسودان و كينيا تربطها علاقات بالغة الخصوصية مع القرن الإفريقي . للمزيد من المعلومات راجع : عز الدين جوهري ، القرن الإفريقي .. الأهمية الاستراتيجية .. التركيبة الاثنية و الصراعات الداخلية . لبنان : الجامعة الإسلامية ، كلية العلوم السياسية والإدارية ، قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.4geography.com/vb/showthread.php/3d4975 تاريخ الدخول:2013/05/07، 09:55

[3] - Health system profile somalia , regional health system observatory world health organization. 2006 , p :05 , http://apps.world.int/medincinedocs/documents/s17309e/s17309e.pdf

النقطة الأهم في هذا السياق تتعلق بضرورة التعريج على ما أفرزته الاتفاقية الإيطالية – الإثيوبية الموقعة في العام 1908. [1]،و التي تبرز لنا فعلا أبعاد السياسات الاستعمارية في المنطقة بعيدة الأمد و التي ستضمن استمرار الهيمنة عليها حتى و لو استقلت سياسيا في يوم ما.

فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن خط الحدود لا بد أن يمر إلى الشمال الغربي من نهر وبي شبيلي حيث تقع كل أراضي القبائل ، و رغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني و إثيوبيا لقي نجاحا سنة 1935 ، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في إقليم هود طبقا للمعاهدة البريطانية الإثيوبية .

لقد تم تمزيق أوصال القرن الإفريقي إلى خمسة أجزاء على النحو التالي:

- الصومال الإيطالي عاصمته مقديشو .
- الصومال البريطاني و عاصمته هرجيسا .
- الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليا).
- الصومال الكيني الذي قامت بريطانيا بضمه إلى كينيا . [2]

اعتمادا على ما سبق نستطيع الاعتقاد بأن الاستعمار يعد من بين أهم العوامل المساهمة بشكل كبير في تفشي عدم الاستقرار السياسي الأمني، الاجتماعي و الاقتصادي في الصومال نظرا لأن تداعياته كانت خطيرة بعيدة المدى أثرت سلبا على البيئة المحلية الصومالية و أيضا ولدت للصومال توترات مع بيئته الإقليمية و علاقاته الدولية الخارجية .

فبالنسبة للقضية الأهم في هذا السياق و الممثلة في الحدود الموروثة عن الاستعمار* نعتبر بأنها أدت إلى تعقيد الوضع في الصومال لسبب بسيط هو أن تلك الحدود تحولت إلى حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة .

---

[1] – عبد الوهاب عمروش ، التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في أفريقيا دراسة حالة الصومال(1992 – 2005) . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006 / 2007 ، ص : 152 .

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

* الحدود حسب آراء رجال السياسة تعبر عن ذلك الموضع الجغرافي الذي تلتقي عنده قوى دولتين و ينتهي عند نفوذ كل منهما و قوانينهما فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة و مساحة إقليمها البري أو المائي حيث تباشر سيادتها وسلطانها ، عموما تشير الحدود إلى أنها ذلك الخط الذي يفصل بين سيادتين . للمزيد من التفاصيل انظر: عبد العزيز العشاوي وعلي أبو هاني ، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية .ط.1،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010 ، ص: 327 .

لقد بادر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بالتأكيد على واجب رسوخ هذا المبدأ و ضرورة التقيد بمضمونه ، إذ تم تقرير احترام الحدود القائمة عند الاستقلال و عدم القبول بتغييرها أو المساس بها،إذن كل هذا جاء ليتصادم في الأخير مع تطلعات الشعب الصومالي إلى تحقيق وحدته في إطار دولة واحدة تحت مسمى " الصومال الكبير " بإزالة كل التقسيمات الاستعمارية ، والأهم من هذا كله هو عدم وقوف المسألة هنا و حسب بل ترتب عن هذا اندلاع حروب و نزاعات بين الصومال و جيرانه .[1]

في الحقيقة عند التكلم عن مسألة الاستعمار في الصومال فإنه تجدر بنا الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية مفادها أن الصومال خضع لسيطرة المستعمر البريطاني في الشمال و الإيطالي في الجنوب.

فبعد حصول الصومال الإيطالي على استقلاله الذاتي راح إقليم الصومال البريطاني يطالب هو الآخر بنيل حريته التامة السياسية و الاقتصادية من أجل تحقيق رغبة الشعب الصومالي في توحيد أرض الصومال الكبير و بذلك واجهت بريطانيا مشكلات كبيرة بشأن هذا الخصوص.[2]

إذن القارة الإفريقية عايشت الاستعمار الأوربي لفترة من الزمن اعتمد المستعمر من خلالها على وضع جملة من الإستراتيجيات التي تعنى بتحقيق أهدافه في المنطقة على المدى القريب، المتوسط والبعيد فتصميم الحدود السياسية بين الدول في شكل خطوط مسايرة للخطوط الفلكية يمثل سببا رئيسا نحو تفعيل المزيد من الصراعات بين الدول الإفريقية وتفتيت قومياتها.[3]

الصراع ، الأزمات ، التوترات و النزاعات كلها مؤشرات تعبر عن التراجع في الأداء و على كافة المستويات بالنسبة للدول التي تعاني منها، و الدول الإفريقية بما فيها الصومال التي عايشت هاته الأوضاع و لازالت تعايشها منذ زمن بعيد بسبب تعرضها بالدرجة الأولى إلى الاستعمار الذي كان له الدور الرئيس في تحقيق أو بالأحرى تدعيم عوامل اللاإستقرار في المنطقة.

---

[1] – محمود السيد، مرجع سبق ذكره . ص: 187 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الغفريقية، انكسار دائم أم انحصار مؤقت. ط. 1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص: 62.

[3] – مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها . على الرابط الإلكتروني: http://www.iua.edu.sd/lib/iua_magazine/african_studies/38/011 تاريخ الدخول : 2013/05/07 ، 03 :09

و للتدليل على الأفكار السابقة لا بد من التأكيد على أن تقدم الدولة مرهون بشكل كبير بعامل الاستقرار لهذا حاول الجانب الأوروبي في الماضي و لازال إلى اليوم يعمل على تدعيم عوامل اللاإستقرار عن طريق إذكاء الصراعات الأفريقية ، و لعل أبرز مثال على هذا هو محاولة تجميد الوضع الصومالي حتى لا تتمكن دولة الصومال من استغلال مواردها واستخدامها نحو الوجهة التي تحقق لها مصالحها و كذا منعها من استغلال موقعها الجيوإستراتيجي .[1]

الاستعمار كان له الدور الرئيس في إحياء النزاعات الإقليمية خصوصا في الفترة التي انجلى فيها فبتتبع معطيات النزاع الإثيوبي – الصومالي نلمس ذلك جيدا إذن هنا نستطيع الجزم بأن المعطيات التاريخية و الظروف الإقليمية السائدة تمثل أهم العوامل الرئيسية لإقرار تبني عملية التدخل في الصومال من قبل أعضاء المجتمع الدولي الذين اعتبروا المنطقة الغير مستقرة سياسيا و اقتصاديا ما هي إلا بؤر توتر تلقي بانعكاساتها السلبية على باقي المناطق الأخرى في العالم ، و بالتالي فهي تمثل تهديدا خطيرا للسلم و الأمن الدوليين على المستوى المحلي الإقليمي و الدولي.

فالحديث عن مسألة التنافس الأجنبي على الصومال يتطلب التركيز على التنافس المتعلق بالقوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، أيضا التنافس المتعلق بدول الجوار حول المنطقة خصوصا دولة إثيوبيا التي عمدت في الكثير من الأحيان إلى التدخل في الشؤون الداخلية للصومال و محاولة السيطرة علية من خلال إضعافه و تفكيكه .

كانت لأثيوبيا أطماعا تاريخية في الصومال ساعد الاحتلال البريطاني على تحقيقها و ذلك من خلال تسليمه لإقليم "أوغادين "الصومالي إلى إثيوبيا في العام 1954 ، و بطبيعة الحال فإن الاقدام على فعل كهذا زاد من إضافة عامل جديد للحساسية بين الصومال و إثيوبيا اللتين تشتركان في حدود طولها 2800 كيلومتر.[2]

استقل الصومال في عام 1960 و ما إن استقرت الحكومة في السلطة حتى باشرت بالعمل على التخطيط لاسترجاع المناطق التي تم اقتطاعها من الاراضي الصومالية و ضمها إلى إثيوبيا .[3]

استمرت الأوضاع الغير مستقرة بين البلدين على حالها حتى دخلا هذين الأخيرين في حرب عامي 1977 و1978 و كان من نتائج الحرب نجاح القوات الصومالية في تحرير جزء هام من إقليم "أوغادين" ، ولكن بسبب التواطؤ الدولي اضطرت القوات الصومالية إلى الانسحاب .[4]

---

[1] – المرجع نفسه ، ص – ص : 19 – 20 .

[2] – مجدي كامل، قراصنة الصومال إسرائيل. أمريكا .. و مسمار جحا . ط.1 ، حلب : دار الكتاب العربي ، 2009. ص : 130 .

[3] – بان غانم الصائغ، الاحتلال الإثيوبي– الأمريكي للصومال ، أوراق سياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد الثاني، على الرابط الالكتروني: http://politicalscience.uomosul.edu.iq/files/files/files_47977495.pdf تاريخ الدخول: 2013/05/07 ، 18:51.

[4] –المرجع نفسه. ص : 130 .

إذن انطلاقا من الأفكار السابقة يمكن اعتبار المرحلة الأولى من تطور النظام العالمي – والتي بدأت منذ التكالب الاستعماري على إفريقيا و غيرها من القارات النامية خاصة بعد مؤتمر برلين و إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية – بمثابة نقطة تحول هامة رسخت تبعية دول الجنوب لغيرها من الوحدات الدولية الكبرى، و من خلال تطور الحركة الاستعمارية في القارة الإفريقية لعبت تلك الدول المستعمرة الأوروبية دورا كبيرا في رسم معالم مستقبل القارة الإفريقية و ذلك عن طريق رسم حدود القارة بما يتماشى ومصالح الدول الأوروبية الاستعمارية و بالطبع فإن التخلف الاقتصادي ، السياسي والاجتماعي و حتى الثقافي الحضاري لتلك الدول ناجم بالضرورة عن تلك الظروف الاستعمارية فقد عملت هاته الأخيرة كل ما بوسعها في دعم طرق وأساليب استمرارية حالة تبعية الدول الأفريقية لها.

وبعد مرور حقبة زمنية استعمارية طويلة الأمد توجهت أقطار الجنوب إلى العمل الثوري فتوجت كفاحها بالاستقلال السياسي ، و بالرغم من بلوغ ذلك الطموح إلا أنها لاقت العديد من المعوقات التي منعتها من استغلال عوامل قوتها المادية والمعنوية من أجل تقرير سياساتها و تحديد معالم استراتيجياتها ومن هنا برزت ضرورة إحداث الاستقلال الاقتصادي من خلال اتباع استراتيجية التنمية الوطنية عن طريق تعزيز عملية التعاون جنوب – جنوب من أجل مواجهة الشمال بغرض المشاركة في صنع و رسم القرارات الدولية . [1]

التخلف و التبعية عملية تاريخية ساهم فيها المركز إلى حد كبير و لازال يساهم فيها بآليات متعددة ، و لعل التدخل الإنساني واحد من تلك الأدوات المستعملة من قبل القوى العظمى في الوقت الراهن كبديل من شأنه إرساء حالة التبعية ،الهيمنة والسيطرة على الأطراف المستهدفة في عمليات التدخل و بجميع أنماطه .

و إذا ما وجهنا نظرنا بشكل خاص نحو الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار نجد أن الباحث الباكستاني "حمزة علوي" فسر لنا واقع تلك الدول التي شهدت الاستعمار، حيث اعتبر أن الدولة لا تنشأ على أيدي بورجوازية محلية صاعدة ولكنها عوضا عن ذلك تنشأ بواسطة برجوازية إمبريالية أجنبية فعند الاستقلال تنتهي السيطرة المباشرة لتلك الأخيرة على الدول المستعمرة و لكن هذا لا يعني انتهاء نفوذها عليها . [2]

في الختام نلاحظ بأن الاستعمار كان له الدور الفاعل في تحويل الدولة الصومالية إلى منطقة مميزة بجملة هامة لا يستهان بها من الأزمات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، حتى أنه يعد المسؤول المباشر عن إرساء ذاك النمط من العلاقات الإقليمية النزاعية ، لكن و على الرغم من كل هذا نستطيع القول بأن الأوضاع العامة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الصومال برزت من خلال تفاعل جملة من الأسباب الأخرى إلى جانب الدور الاستعماري ، و هذا ما سوف

---

[1] – أبو بكر ديابي أواتارا و آخرون،التحدي أمام الجنوب – تقرير لجنة الجنوب . ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ، ص:62

[2] – أسامة الغزالي حرب ،الأحزاب السياسية في العالم الثالث . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، 1987 ، ص : 65 .

نتطرق إليه فيما يلي من خلال عناصر الدراسة اللاحقة .

المطلب الثاني: الأزمات السياسية التنموية في الصومال

الصومال واحدة من الدول الإفريقية المعروفة بتراجعها في مستوى أداءها السياسي والاقتصادي فقد صنفت منذ عهد ما بعد الاستقلال و حتى اليوم ضمن قائمة الدول الفاشلة.

من أجل الإحاطة بطبيعة الدولة الصومالية * سنعود إلى فترات زمنية ميزتها مجموعة من الأحداث السياسية وربما يمكن الجزم بأنها أحداثا تعبر في حقيقتها عن عدم استقرار النظام السياسي و معاناته من جزء كبير من الأزمات التنموية و عدم القدرة على التكيف مع الظروف الديناميكية المتغيرة للبيئة المحلية ، الإقليمية و الدولية .

ففي أكتوبر / 1970 و بعد مرور عام على إقصاء الحكومة المدنية الصومالية عن طريق القيام بانقلاب عسكري أتاح للرئيس "سياد بري" فرصة إطلاق برنامج " الاشتراكية العلمية" ** بمساعدة المجلس الثوري الأعلى، معتبرا أن هذا النمط من الأيديولوجيات متوافق مع الإسلام دين الدولة و في نفس الأثناء اتخذت الإجراءات القاضية بتشجيع المشاركة السياسية في الحكومة المحلية و بالموازاة واجه النظام معضلات اقتصادية خطيرة مما أدى إلى تردي الأوضاع العامة بالبلاد .[1]

---

* – الصومال واحدة من بين البلدان العربية و الإفريقية الأكثر تجانسا من الناحية الاثنية فأغلبيته الساحقة (أكثر من 95 بالمائة) من المسلمين الذين يتحدثون اللغة الصومالية (الكوشيتية) ، حيث أن هناك محاولات عديدة من أجل تعلمهم للغة العربية وذلك منذ انضمام الصومال إلى الجامعة العربية في منتصف السبعينات، و لا توجد في الصومال إلا جماعات إثنية صغيرة مختلفة عن أغلبية السكان ، أهمها جماعات قبلية من "البانتو" و"الديجيل" و"الراهانومين" الذين يتحدثون لهجات خاصة تختلف عن اللغة الصومالية .

فمحاور الانقسام في الصومال ليست اثنية بقدر ماهي قبلية و عشائرية (قبائل إسحق و الدارود و الدير ، و هي في معظمها قبائل رعوية و الهاويون الذين يعملون بالزراعة) ، و قد كان للحروب التي خاضها الصوماليون كشعب مسلم مع جيرانهم غير المسلمين تأثيرها في خلق وعي وطني مبكر يتجاوز الولاء القبلي ، كما أن الحكم المدني الذي ساد بعد الاستقلال (1960 – 1969) قد روج لأيديولوجية ليبرالية تناهض هذا الولاء القبلي ، و حينما أتى العسكريون إلى الحكم في العام 1969 فإنهم واصلوا هذه الحملة ضد القبلية تحت شعارات اشتراكية علمية علمانية ، و سادت قوانين تحرم إنشاء أحزاب أو تنظيمات سياسية على أساس قبلي أو عشائري . نقلا عن : إبراهيم سعد الدين و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت.ن، ص: 246 .

* *– الاشتراكية العلمية: تعني الاشتراكية ببساطة تحقيق التوزيع العادل للثروة الوطنية لذلك فإن التوزيع العادل للثروة لا يتم إلا في إطار مجتمع متحرر و المجتمع المتحرر هو ذلك المجتمع الذي لا بد أن تتحول فيه ملكية وسائل الإنتاج و المؤسسات الخدماتية إلى ملكية اجتماعية هذا بالنسبة للمعنى العام حول مفهوم الاشتراكية ، أما مفهوم العلمية نسبة إلى العلم فهو مجموع النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق توظيف قوانين معينة في مجال معين من المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية الرياضية، الفزيائية و الطبيعية و غيرها من المجالات التي توظف فيها القوانين العلمية لإنتاج المزيد من المعرفة العلمية التي توظف في خدمة الإنسانية ، إذن العلمية لا يمكن أن تكون إلا في صالح البشرية . للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الاشتراكية العلمية راجع: محمد الحنفي ، في الاشتراكية العلمية ، لا مجال لتوظيف الدين في الأمور الأيدولوجية و السياسية . على الرابط الإلكتروني: http://www.tellskuf.com/index.php%3foption%3dDcom-content%26vie، تاريخ الدخول: 2013/07/14، 23:55.

1 – وليم توردوف، الحكم و السياسة في إفريقيا .ترجمة: كاظم هاشم نعمة،ط.1 ، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، 2004 ، ص : 253 .

الدولة الفاشلة مفهوم من المفاهيم الجديدة في العلوم السياسية يعبر عن الدرجة العليا للأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب، فالدولة في هاته الحالة تواجه مشاكل عديدة أبرزها :

ضعف التنمية الإنسانية ، ضعف التجانس الاجتماعي ، غياب دولة القانون ، انعدام قيم الديمقراطية ، وبالإضافة إلى كل هذا تنتشر في البيئة المحلية لمثل هاته الدول جميع مظاهر الفساد* التهميش، الفقر، المرض ، المجاعة والعنف السياسي.[1]

إذن الدولة الفاشلة اعتمادا على ما تم عرضه مسبقا هي تلك الدولة التي تتوفر على حيز كبير من الأزمات التنموية السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية و الممثلة بالأساس في أزمات الهوية، المشاركة السياسية، أزمة التوزيع ، عدم قدرة النظام السياسي القائم فيها على فرض سلطة القانون وبالتالي تطبيقه على جميع المواطنين .

و لهذا فغالبا ما يعبر عن الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي تعيش خارج مسارات العولمة و قيم المنظومة الليبرالية من ديمقراطية اقتصاد السوق الحر و المفهوم الموسع للأمن الإنساني ، ناهيك عن توافر عنصر الشرعية و دولة الحق و القانون ، و الأهم من ذلك كله هو اعتبارها الدولة التي أخفقت في متابعة عمليات بناء دولة ما بعد الاستعمار . [2]

فحسب تقديرنا الدولة الفاشلة هي دولة ذات سيادة اسميا و فقط و لكنها في الواقع لم تعد قادرة على الحفاظ على كيانها كوحدة سياسية و اقتصادية قابلة لمواجهة التحديات التي تعترضها ، إنها دولة أضحت غير قابلة للحكم تنقصها شرعية النظام السياسي القائم فيها.

عموما لقد أعاد الخبراء الاستراتيجيون النظر في توجهاتهم المتعلقة بالدول الفاشلة معتبرين أن تلك الدول تمثل بؤر توتر سينتشر فيها من دون شك أبرز مظاهر العنف ، الجريمة المنظمة ، الفوضى ، الفقر و الحروب لذا فهي تعد خطرا يتهدد أمن واستقرار العالم ، من هنا استخدم هذا المنطق الاستراتيجي لتبرير التدخلات العسكرية فعلى سبيل المثال إرسال الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية إلى الصومال عام 1992 بهدف مساعدة هيئة الأمم المتحدة على القيام بعملها الإنساني في المنطقة واجب لا بد من التقيد به. [3]

إن أهم ما ميز البيئة السياسية الصومالية في فترة ما قبل تطبيق عملية التدخل لدواع إنسانية هو تفاعل فئة كبيرة من العوامل المفعلة لانتشار التفكك الاجتماعي ، تدني مستوى الاقتصاد و تراجع مستويات أداء النظام السياسي الذي ميزته أزمات سياسية تنموية متعددة أولها أزمة الهوية، الشرعية تنظيم السلطة و الاستقرار السياسي.

---

[1] –امحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. " محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة " ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية : 2008 /2009 ، ص : 60 .

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ماجد أحمد الزاملي ، الدولة الفاشلة . على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D352388، تاريخ الدخول:2013/08/01 ، 00:44 .

لذلك فإن انهيار الدولة الصومالية أصبح احتمالا واردا مئة بالمئة خصوصا و أن تجربة الحكم المدني و التجربة البرلمانية منذ الاستقلال و توحيد الشمال و الجنوب في يوليو / 1960 على إثر اجتماع زعماء الإقليمين الشمالي و الجنوبي مصدرين بيان استقلال و وحدة الإقليمين،[1] و إلى غاية حدث الانقلاب العسكري بقيادة "سياد بري" في العام 1969 والذي تميزت فترة حكمه بمجموعة من السمات التي عبرت في حقيقتها عن جميع مظاهر التخلف ، و فيما يلي سنلخص أهم تلك السمات في النقاط التالية :

01 – بروز ضعف دولة الاستقلال في الأفق اعتبارا بأنها خلت من الكوادر الإدارية و العلمية فجل الذين تولوا إدارة شؤون البلاد افتقدوا لميزة الكفاءة التي تستطيع وحدها تخليص المجتمع الصومالي من القبلية كهوية تميز الأفراد والجماعات اعتبارا بأن الكفاءة تعد المعيار الأنسب لتقاسم السلطة .

02 – المبدأ الشيوعي المتبنى من قبل الرئيس الأسبق "سياد بري" زاد الوضع سوءا نظرا لأن ذاك النمط من الأيديولوجيات تعارض تماما و قيم المجتمع الصومالي الإسلامية حيث شجع هذا التوجه ثقافة التمرد على الأخلاق عاملا على تهميش ثلة العلماء و المفكرين .

03–الصراع على السلطة أفسح المجال أمام إثيوبيا العدو اللدود للصومال من تمويل و تسليح القبائل المعارضة لنظام الحكم القائم ، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى انعدام عامل الاستقرار و بالتالي سقوط النظام بالنهاية و هذا ما حدث فعلا.[2]

إذن هذه كلها تمثل مؤشرات سياسية تعكس لنا مدى فشل الدولة الصومالية في عهد ما بعد الاستعمار نتيجة لتراكم كم هائل من العوامل المفعلة لانتشار العديد من الأزمات، فها هنا ما يسعنا إلا القول بأن الأزمة الصومالية أزمة معقدة و متشابكة لا يمكن إطلاقا حصر جذورها أو ربطها بأسباب محددة،إنما هي وليدة لمجموعة من التراكمات الممثلة في الأحداث السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية المتتالية و التي ساهمت مجتمعة في تفاقم الأزمة.

لكن و على الرغم من ذلك تبقى القبلية أساس القوة في الصومال منذ العام 1991 لهذا تعد القبلية واحدة من أهم العناصر التي تؤثر في السلطة السياسية الصومالية حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال و عهد الدولة الحديثة مما أدى إلى أزمة بناء الدولة الصومالية ، و الأمر الأخطر من ذلك هو مساهمة العصبية القبلية في انهيار الدولة الصومالية بالكامل ، و لعل أهم الاسباب التي أدت إلى زيادة تعقيد أزمة بناء الدولة الصومالية و إعادة بناءها هي :

---

[1] – محمود السيد، المرجع السابق الذكر. ص: 187 .

[2] – محمد الأمين محمد الهادي و عمر إدريس ، "الأزمة الصومالية تشخيص و مقترحات للحل – رؤوس أقلام – ". (ورقة بحث قدمت في ملتقى الصومال الأول حول : " الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة و آفاق المستقبل " الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 02 – 03 يوليو 2006). على الرابط الالكتروني:
http://www.nuqush.com/2006/06/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%2 تاريخ الدخول : 2013/07/15 ، 19:10 .

01- الشعب الصومالي أسس لبناء نظام مركزي عام 1960 قبل وصولهم إلى مرحلة النضج السياسي فالبيئة كانت لا تزال في تلك الأثناء تفتقر بشكل واضح إلى أعداد القيادات السياسية المؤهلة لتولي مهام الدولة الحديثة.

02 – ميلاد الدولة الصومالية مع بداية العام 1960 أدى إلى بروز نوع من التداخل و الاحتكاك السلبي بين القبائل الصومالية مما أدى إلى ضعف روح المواطنة و انتشار القبلية و هذا بدوره أنتج في الأفق ما يعرف بالصراعات القبلية على السلطة السياسية .

03 – غياب التنمية السياسية *.

04– ضعف مستوى الوعي الفكري و السياسي لدى غالبية النخبة السياسية الصومالية . [1]

إضافة إلى كل هاته العوامل تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع المتردية في الصومال و خصوصا على المستوى السياسي إنما مردها راجع بالأساس إلى جملة معقدة من الأسباب فمنها ما تعلق بظروف الفقر، الجهل، هجرة العقول الصومالية إلى الخارج بسبب الكوارث و الأزمات ، كما أن جذور الأزمة الصومالية و اعتمادا على ما سبق تنحصر بالأساس في المطالبة بالمساواة والامتيازات والحقوق السياسية و التنمية الاقتصادية ، و في الغالب ما ترتبط الأزمة الصومالية بهشاشة نشأة الدولة الصومالية

---

* – التنمية السياسية بشكل عام هي عبارة عن نماذج للعلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية فهي في الواقع تشير إلى زيادة المساواة في المجتمع و قدرة النظام السياسي على التكيف مع حل الظروف الديناميكية المتغيرة و التنمية لا تتحقق إلا من خلال توافر عنصر التمايز في البنى السياسية .

باختصار نستطيع القول بأن النظام المتطور سياسيا هو ذلك النظام القادر على مواجهة الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي و بنجاح ، فالتنمية واعتمادا على ما سبق ما هي إلا :

– قدرة النظام على التعامل مع البيئة الداخلية و الخارجية.

– قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

– عملية بناء الديمقراطية . للمزيد من المعلومات حول الأطر النظرية للتنمية السياسية راجع : صالح بلحاج ، التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات . ، على الرابط الإلكتروني: www.univ.chlef.dz/ar/seminaires-2008/com ...تاريخ الدخول: 2013/07/14، 02:30 .

[1] - عبد الملك محمد معلم،القبلية و أزمة بناء الدولة الصومالية . في: شبكة الصومال اليوم، 2008/07/24 ،على الرابط الإلكتروني :

http://www.somaliatoday.net.com/news/indexphp%3foption%3dcom.conte. تاريخ الدخول : 2013/07/13 ، 00:27 .

المرتكزة على مجتمع رعوي و اعتماد الاقتصاد الصومالي على المساعدات الأجنبية ناهيك عن توافر أزمة القيادة على الساحة الصومالية، والأهم من ذلك كله هو تكريس القبلية كهوية سياسية لها العديد من الانعكاسات السلبية خصوصا على المستوى السياسي .

إضافة لكل ما تم التعرض إليه تجدر الإشارة في هذا السياق إلى التذكير بأن هناك ظاهرة تنتشر في الصومال و هي في الواقع واحدة من بين مجموع العوامل المساهمة بشكل كبير في ازدياد الوضع السياسي على وجه الخصوص ترديا و ضعفا تؤثر سلبا على مستوى الأداء السياسي فهي تمثل التحدي الأكبر أمام النظام الصومالي و منذ زمن بعيد الظاهرة المقصودة هنا تتمثل في القرصنة * .

و لعل الأسباب الكامنة وراء ذيوع ظاهرة القرصنة في سواحل الصومال تتمحور حول الصراعات المسلحة العنيفة وغياب الشرعية مع تفشي المجاعات و جميع مظاهر الضعف على المستوى الاقتصادي من فقر و بطالة ، كما أن فقدان الشعور بالعدالة الاجتماعية المحلية ، الإقليمية والدولية واحد من بين أهم الأسباب التي زادت من تفعيلها إضافة إلى كل هذا نستطيع اعتبار قلة أو بالأحرى غياب المساعدات الدولية سببا آخر كافيا لاستشراء الظاهرة و تفاقمها . [1]

للقرصنة جملة هائلة من الانعكاسات و على كافة المستويات و الميادين إلا أننا سنحاول ضمن هذا الإطار حصر أهم انعكاساتها السلبية على المستوى الأمني ، فتلك الانعكاسات تتعلق بالجانب السياسي أكثر حيث أنها تؤثر على سيادة الدول الوطنية.

---

* – القرصنة هي عبارة عن مهنة قديمة و أول ظهور لها كان في المصادر الفرعونية قبل الميلاد بألف و تسعمائة عام و امتدت عبر التاريخ حتى العصور الوسطى ، حيث زادت في نشاطها بمشاركة العرب و بربر شمال إفريقيا فيها .

عموما القرصنة هي سرقة السفن المبحرة في أعالي البحار و في غالب الأحيان ما تتحول إلى عملية سطو على قرى شاطئية ،إذن القرصنة هي جريمة سرقة و اعتداء على ممتلكات الغير و هذا ما يحدث في الصومال حاليا . للمزيد من التفاصيل حول مسألة انظر: مجدي كامل ، المرجع السابق الذكر . ص : 13 .

[1] – بابكر عبد الله الشيخ ، "نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية" . (ورقة بحث قدمت في الحلقة العلمية حول : "مكافحة القرصنة البحرية "جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ، 19– 21 ديسمبر 2011) ، على الرابط الالكتروني :

www.nauss.edu.sa/ar/collegesandcenters/trainingcolleges/ تاريخ الدخول: 2013/07/14 .

تتلخص أهم المخاطر الأمنية للقرصنة فيما يلي:

01 – تحول البحر الأحمر إلى بؤرة صراع حروب و تدخلات دولية خارجية ، و ذلك سوف ينعكس سلبا بطبيعة الحال على سيادة الدول العربية التي تقع على حدوده بما فيها دولة الصومال .

02 – استمرار أعمال القرصنة على تلكم السواحل سوف تصبح ذريعة تجدها القوى الكبرى مدخلا من مداخل إعمال فكرة تدويل البحر الأحمر ، و بالتالي فإن وضع هذا الأخير تحت وصاية تلك القوى يعد في حد ذاته تهديدا مباشرا على مصالح الدول العربية المشاطئة بما فيها الصومال و غير المشاطئة التي لديها مصالح هناك . [1]

ختاما و كخلاصة لما تم عرضه فيما سبق سنقوم بإثارة التساؤل التالي:

مجموع الأزمات التي تم تحليلها فيما سبق تعبر فعلا عن تراجع مستوى أداء الدولة التي تتوافر فيها، كما أنها تعد دلالة واضحة عن انهيارها تماما،إذن هل انهارت الدولة الصومالية فعلا ؟

الباحث "عبد الجليل المرهون" قدم لنا إجابة كافية على هذا التساؤل من خلال استحضاره لثماني مؤشرات سياسية ، اقتصادية و اجتماعية تؤكد لنا فشل الدولة الصومالية و هي :

01– عدم تماسك الوحدة الترابية للبلاد و تشظيها .

02 – تآكل السيادة الوطنية أو بالأصح غيابها تماما.

03 – ارتفاع مستوى الأخطار التي تعترض حياة المواطنين المدنيين.

04 – و هن و ضعف آلية فرض النظام.

05 – النزوح المستمر للسكان تجاه دول الجوار.

05 –اضمحلال مؤشرات التنمية و على كافة الأصعدة و المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية.

07 –انتشار الفساد الإداري بشكل كبير .

---

[1] – المرجع نفسه.

08 – استمرار وضع البلاد المتردي و بقائها كمصدر رئيسي لتهديد الأمن الإقليمي و الدولي (القرصنة و تهديد دول الجوار الإقليمي) .[1]

المؤشرات الثمانية المقدمة من قبل الباحث عبد الجليل المرهون تشير إلى أن دولة الصومال انهارت فعلا ، و بالتالي سوف تكون هناك إمكانية كبيرة لمحاولة فرض التدخل الأجنبي في المنطقة من قبل القوى الدولية الكبرى تحت لواء هيئة الأمم المتحدة ، معتبرة هاته الأخيرة أن التدخل الإنساني في الصومال يمثل الحل الأنسب لجميع التحديات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية الصومالية خصوصا و أن هاته الأخيرة شهدت حربا أهلية كانت لها تداعيات خطيرة مست كافة مناحي الحياة .

[1] – وجيه كوثراني ، "أزمة الدولة في الوطن العربي" .في مجلة : المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 390 ، الصادر بتاريخ آب 2011 ، ص – ص: 105 – 106 ،على الرابط الالكتروني:
http://www.caus.org.ib/pdf/EmagazineArticals/Mustaqbal_390_wajih%20kawsarani%2097-112.pdf تاريخ الدخول:2013/05/03، 17:50

المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية التنموية في الصومال

البعد الاقتصادي لأزمة الدولة الصومالية * يكمن بالأساس في تدني المستوى المعيشي و ذيوع ظاهرة الفقر،أيضا ربما ترجع أسباب تدهور الوضع الاقتصادي الصومالي بشكل رئيس إلى العوامل الإيكولوجية القاسية من جفاف وغيرها .

عموما هذه كلها مؤشرات دالة على ذيوع ظاهرة التخلف الاقتصادي في الصومال لهذا سنحاول فيما يلي التركيز على بحث امتدادات ظاهرة الفقر التاريخية و أسباب ذيوعها في المنطقة مع تحديد انعكاساتها على جميع المستويات والميادين.

---

* – في الواقع الأزمات على المستوى الداخلي تعتبر ذاك الحدث المفاجئ الذي يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية حيث تتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت و قلة الإمكانات و يترتب على تفاقمه نتائج خطيرة لا محال .

لقد قدم الدكتور صلاح الدين فوزي تعريفا للأزمة تلخص فيما يلي :

" هي حالة طارئة و مفاجئة تنذر بخطر يهدد مصالح الدولة العامة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي و المواجهة بقرارات رشيدة و سريعة على الرغم من ضيق الوقت و قلة المعلومات ".

فالأزمة في المجالات الاقتصادية ما هي إلا ذاك النمط من الأزمات التي تؤثر على قدرة المؤسسة المالية و مواصلة نشاطها مما يؤثر على علاقاتها بالجمهور و العملاء و كذلك مستوى التأثير على العاملين على النواحي المادية المتعلقة بهم.

باختصار و من بين أهم مفردات الأزمة نجد ما يلي:

– نقطة تحول.

– لحظات حاسمة ، حرجة ، مصيرية .

– مواقف تهدد صناعة القرار .

– خلل يؤثر و يشمل كل النظام .

– فترة انتقالية على مسار الفرد أو المنظمة أو الدولة . لمزيد من البيانات الدقيقة و المعلومات حول الأزمات أهم أبعادها راجع : علي بن هلهول الرويلي، الأزمات ، تعريفها – أبعادها – أسبابها . الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات" ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية التدريب ، قسم البرامج الخاصة ، على الرابط الإلكتروني :

www.nauss.edu.sa/Ar/CollegeAndCenters/StrategicCollege تاريخ الدخول: 2013/09/04 ، 20:23.

أولا – الفقر في الصومال :

في الواقع الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية و فنية (تقنية) تنمو باضطراد و ضمن مجموعة من السياقات التاريخية الاقتصادية ، فالفقر مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية و اقتصادية شديدة التعقيد و التشابك.[1]

فمن الناحية الاقتصادية يشير الفقر إلى افتقار الإنسان الفرد في مجتمعه إلى الدخل المناسب أو الموارد المادية الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق .[2]

انطلاقا من هنا نستطيع نعت الفقر بأنه واحدة من أهم المعضلات التي واجهت المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور ، و بالرغم من مرور الوقت و تطور العصر الراهن ألا أن المشكلة لا زالت قائمة و التي نستطيع القول بأنها مشكلة إنسانية عويصة أضحت منتشرة و في جل أقطار العالم.

لنركز في هذا الإطار على الفقر في الأقطار المنخفضة الدخل* هاته الأخيرة التي تحوي كل من السودان، اليمن ، الصومال ، موريتانيا و فلسطين .

لقد تفاقمن ظاهرة الفقر في هاته الأقطار نظرا لضعف قاعدة الانتاج و شح الموارد و عدم استخدامها بطريقة مثلى مع توافر مجموعة من المعضلات السياسية الداخلية و الخارجية المصاحبة لتلك المشاكل.[3]

---

[1] - عدنان داود العذاري و هدى زوير الدعمي،قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي . ط.1 ، عمان: دار جرير للنشر و التوزيع، 2010 ، ص: 23 .

[2] – المرجع نفسه. ص: 24 .

* – لقد عرف البنك الدولي الدول المنخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها مجموع الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار و عددها 45 دولة معظمها تقع في إفريقيا ، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا ، إضافة إلى جهود البنك الدولي حول تحديده لخصائص الدول الفقيرة نجد أيضا أن برنامج الإنماء للأمم المتحدة أضاف معايير أخرى تعبر عن مستوى رفاهية الإنسان و نوعية الحياة ، لهذا فقد تم توسيع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة ليضم داخلها 70 دولة من دول العالم .

إن الحروب و الصراعات الدائرة في الصومال أدت بها إلى التدهور بدلا من المضي نحو اتجاهات التنمية و الازدهار فهي تحمل جميع مؤشرات الفقر المدقع و المتفشي منذ عقد الثمانينات من الألفية السابقة . للمزيد من المعلومات حول الفقر في الصومال راجع : عبد الفتاح شيخ محمد ، الصومال و الفقر . في: شبكة الشاهد الإخبارية، 2010/11/01 ، على الرابط الإلكتروني :
http://arabic.alshahid.net/columnists/27877 ، تاريخ الدخول : 2013/07/12 ، 00:39.

[3] – عبد الرزاق الفارس ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي . ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص: 64 .

و للإشارة فإن ظاهرة الفقر في العالم العربي بشكل عام تعود إلى جملة من الأسباب فمنها ما تعلق بالبيئة الخارجية ومنها ما ارتبط بالبيئة الداخلية. [1]

إذا ما ركزنا بداية على العوامل الخارجية المفعلة لانتشار ظاهرة الفقر في الوطن العربي بشكل عام فإننا نؤكد على الافتراض القائل بأن الليبرالية الجديدة هي الخلفية النظرية لخطاب المنظمات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و التي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية و بطبيعة الحال لقد نتج عن تطبيق سياسات تلك المنظمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الإحتكارية في العالم مما أدى بالضرورة إلى اتساع دائرة اللامساواة و إعادة إنتاج الفقر في البلدان النامية . [2]

انطلاقا من الفكرة السابقة يتوضح لنا جليا مدى اعتماد القوى الدولية الغربية الرائدة في ابتداع آليات جديدة تتعلق خصوصا بالجانب الاقتصادي و التي من أبرز أهدافها العمل على دعم التفاوت القائم بين الدول الغنية و الفقيرة من التركيز على استمرارية هذا الوضع بما يتماشى ومصالحها الحيوية في الميدان السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي .

بالرجوع إلى الحديث عن ظاهرة الفقر في الصومال فإننا مجبرين على الانطلاق من تاريخ كانون الثاني /يناير 1991 الذي و كما هو معلوم دلالة على بداية تردي الأوضاع العامة في الصومال فبعد فرار الرئيس "سياد بري" من العاصمة كانت مؤسسات الدولة الصومالية قد أوشكت على الانهيار أو بالأحرى قد انهارت تماما ، فظهرت في الأفق جملة من الزمر المتقاتلة والإقطاعات والدويلات الصغيرة التي حلت محل الحكومة الموحدة و كنتيجة حتمية لكل هذا ساد عدم الاستقرار وانعدام الأمن وبالتالي انجر البلد نحو هاوية الفقر على الرغم من توافر حجم الموارد الطبيعية أكثر بكثير من نسبة الكثافة السكانية .

الصومال لديه من الموارد ما يكفي لتحقيق اكتفاءه الذاتي و تحقيق القضاء النسبي على ظاهرة الفقر ، لكن عامل غياب السياسات التنموية الفعالة منذ عهد الاستقلال ساهم بشكل كبير في إحداث دورة مستمرة من الفقر .

إذن اعتمادا على ما تم الإدلاء به نستطيع تلخيص أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم داء الفقر في المجتمع الصومالي إلى:

01 – الحروب الأهلية و الصراعات الداخلية و الإقليمية في البلد .

02 –ارتفاع نسبة الجهل و الأمية في هذا المجتمع و بطبيعة الحال هناك علاقة طردية بين الأمية والفقر .

03 – ارتفاع نسبة البطالة.

04–إقصاء الآخر بسبب القبلية و التعصب و انتشار المحسوبية عند التوظيف .

---

[1] - سمير التنير، الفقر و الفساد في العالم العربي . ط.1، بيروت: دار الساقي، 2009، ص: 51 .

[2] – المرجع نفسه،ص:54.

05– غياب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الصومالي .

06 – انتشار الكوارث الطبيعية كالفيضانات ، الجفاف و التي تؤدي حتما إلى ذيوع المجاعة و انتشارها على نطاق واسع في البلد .[1]

و على ذكر أسباب تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الصومالي ما علينا في الأخير إلا البحث عن أهم الانعكاسات والآثار التي تترتب على ظاهرة كهذه على المستوى الاقتصادي بشكل عام .

إن أهم ما ينجر على ظاهرة الفقر من الناحية الاقتصادية نجد ما يلي:

01 – ظهور الفساد و انتشاره إلى درجة تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد ، فعلى الرغم من أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن تصنيفه ضمن مسببات الفقر ،إلا أن وجود هذه الظاهرة هو السبب الذي يؤدي حتما إلى تنميته وتفاقمه أكثر .

02 – تدهور معيشة الأفراد .

03 – الفقر ينجم عنه آثار اجتماعية وخيمة فبظهور تلك الآثار يحدث ضعف في مستوى النشاط الاقتصادي للأفراد مما يؤدي بالنهاية إلى انخفاض دخل الدولة .[2]

ثانيا – تأثير العوامل الإيكولوجية على الاقتصاد الصومالي :

تعرف البيئة بأنها المكان الذي يتأثر فيه الكائن الحي و يؤثر فيه ، و قد اتفق العلماء في الوقت الراهن على اعتبار أنها:

المفهوم الذي يشمل جميع الظروف و العوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية و تؤثر في العمليات التي تقوم بها فالبيئة بالنسبة للإنسان هي : " الإطار الذي يعيش فيه و الذي يحتوي على التربة و الماء والهواء و ما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاث من مكونات

[1] – منير عبد الله الحاج عبده، داء الفقر و دواؤه لدى المجتمع الصومالي . في : شبكة الشاهد الاخبارية ، 02 /01/ 2013 ، على الرابط الالكتروني:

http://arabic.alshahid.net/columnists/84938، تاريخ الدخول : 2013/07/12 ، 10:30 .

[2] – مصطفى بوشامة و مراد محفوظ ، ظاهرة الفقر في العالم العربي و الإسلامي ، أسبابها وآثارها . على الرابط الإلكتروني :

www.kantakji.com/fiqh/files/economics/60332.doc.تاريخ الدخول: 2013/07/12 ، 20:52 .

جماديه و كائنات تنبض بالحياة و ما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس و مناخ و رياح وجاذبية و مغناطيسية إلخ و من علاقات متبادلة بين هذه العناصر" . [1]

هناك العديد من المشاكل البيئية في الصومال أغلبها تتمثل في انتشار الكوارث الطبيعية وموت الثروة الحيوانية تحديدا الأسماك كنتيجة حتمية لتحول الصومال إلى قرية من النفايات* منذ سقوط الحكومة المركزية في البلاد عام 1991 ، وإضافة إلى هذا نجد أن تلك النفايات أدت دورها على أكمل وجه في انتشار العديد من الأمراض الخطيرة و الغير معروفة من قبل على الساحة الصومالية . [2]

إذن بما أن البيئة هي الغلاف الذي يحيط بالكائنات الحية و الذي تستمد منه عناصر الحياة والبقاء فإن كل ما يطرأ عليها من تغيرات سيؤدي حتما و من دون شك إلى إحداث التأثير عليها .

اعتمادا على ما تم التطرق إليه نلاحظ بأن الدولة الصومالية تعيش وضعا اقتصاديا حرجا نستطيع القول بأنه راجع إلى العامل الإيكولوجي البيئي و المتضمن فقر البيئة و الموجات المتعاقبة عليه من الجفاف . [3]

و على ذكر العوامل البيئية و الممثلة في فقر البيئة و الجفاف سنحاول التركيز فيما يلي على أهم ما يتعلق بموضوع الجفاف في الصومال.

تعد منطقة القرن الأفريقي من المناطق الأكثر تعرضا في العالم للجفاف و المجاعة ، والصومال واحدة من بلدان منطقة القرن الإفريقي التي أصبحت تعاني في السنوات الأخيرة من الجفاف و المجاعة على الرغم من أنها و حتى العام 1970 كانت قادرة على إنتاج و توفير منتجاتها الغذائية .

---

[1] – نقلا عن: عبد الفتاح شيخ محمد،الصومال و الكوارث البيئية. على الرابط الالكتروني:
http://arabic.alshahid.net/columnists/27877 تاريخ الدخول : 2013/07/12 ، 00:54.

* – نقل أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة أن هناك دول تقوم بإلقاء بقايا المواد النووية و المعادن الثقيلة السامة مثل الرصاص و الزرنيخ و الزئبق في الصومال ، وكثير من هذه النفيات تأتي من المستشفيات و المصانع الأوروبية ،إذن نستطيع القول بأن هاته الإجراءات هي السبب الأكثر كمساهمة في انتشار المشاكل البيئية من تلوث هوائي و مائي وتسرب إشعاعي نووي وانفجارات كيماوية . للمزيد من التفاصيل راجع : ،نفس المرجع .

2 – نفس المرجع.

3 – عبد الوهاب عمروش ، المرجع السابق الذكر. ص : 160 .

عموما السبب الأول و المباشر للمجاعة الحادثة في الصومال راجع بالأساس إلى انخفاض نسبة هطول الأمطار ، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن المجاعة و الجفاف مرتبطان و بشكل مباشر مع جملة الظروف الجغرافية لتلك المنطقة . [1]

انطلاقا مما سبق نستطيع القول بأن الجفاف ظاهرة طبيعية لا يمكن التنبؤ بحدوثها و بالتالي فهي أمر يفوق طاقة وتوقعات الأفراد، لكن بما أنها ظاهرة تتميز بانعكاساتها الخطيرة و على رأسها المجاعة ، إذن و حسب تقديرنا لا بد من البحث عن آليات وحلول من شأنها التقليل من المجاعة ومواجهة السلبيات التي تترتب عليها .

الجفاف يعرف على أنه حالة ناتجة عن هبوط معدل تساقط الأمطار السنوي لمدة زمنية طويلة وتسمى هذه الحالة أيضا بالقحط و من أبرز نتائجها نجد :

- حمل الرياح للقشرة الفوقية للتربة .

- موت الماشية و تلف المحاصيل الزراعية التي لا تسقى بواسطة الري.

- انخفاض الموارد المائية بالنسبة للمزروعات، الأشخاص و الصناعات .[2]

و لعل الأسباب الرئيسية المساهمة في ارتفاع مستوى الجفاف في الصومال ترجع إلى عاملين هامين الأول منهما جغرافي و الثاني بشري ، فبالنسبة للعامل الجغرافي فإننا نستطيع القول بأن موقع الصومال الجغرافي و السياسي (يقع ما بين درجتي عرض 12 شمالا و 03 درجة جنوبا) يمثلان سببا مباشرا لانتشار هاته الظاهرة الطبيعية في المنطقة ، فالقرن الإفريقي عموما يتميز بقلة أمطاره فهي أمطار زوبعية تأتي لفترات قصيرة و في مساحات محدودة ، و للإشارة فإن الإمطار في الصومال موسمية تهطل بكميات قليلة جدا في فصلي الربيع و الخريف إضافة إلى كميات قليلة في الصيف و في المناطق الساحلية و فقط.

هذا بالنسبة للعامل الجغرافي ، أما العامل البشري فهو الآخر يعد من بين أهم الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة الجفاف في المنطقة لسبب بسيط و هو رجوع حدوث الجفاف إلى الإنسان نفسه الذي يقوم بإزالة النباتات والأشجار مما يؤدي إلى قلة الرطوبة في الجو و بالتالي سينجم عن ذلك ازدياد التبخر لمياه الأمطار .[3]

---

[1] – حسن أوزتورك ،المجاعة في الصومال و أسبابها. على الرابط الإلكتروني: http://www.bilgesam.org/ar/index-php%3foption%3Dcom_content%26، تاريخ الدخول: 2013/07/14 ، 21:00 .

[2] – بسام حسن المسلماني ، المجاعة في الصومال .. الأسباب و الآثار . على الرابط الإلكتروني : www.lahaonline.com/articales/view/39380.htm ، تاريخ الدخول: 2013/07/12 ، 02:20 .

[3] – المرجع نفسه .

من بين أهم الاستراتيجيات الناجعة في مجال التخفيف من المجاعة و مواجهة التحديات التي تطرحها نجد أداة استثمار القطاع الزراعي في بلدان منطقة القرن الإفريقي و ذلك من أجل ضمان الأمن الغذائي لبلدان المنطقة و على رأسها الصومال.[1]

اعتمادا على ما تم التعرض إليه من قضايا فيما سبق نستطيع القول بأن الفقر، الجفاف و المجاعة كلها عوامل تفاعلت و استقرت في الصومال عبر فترات زمنية معتبرة جعلت من المنطقة نموذجا يبرز لنا مؤشرات التخلف الاقتصادي وأهم الأزمات التنموية على المستوى الاقتصادي الذي حقا يعد أهم قطاع في أي دولة فتراجعه و ضعفه سيؤدي حتما إلى انتشار جميع مظاهر التخلف و على كافة المستويات السياسية ،الاجتماعية و الثقافية .

في الأخير و كاستنتاج عام نتأكد بأن التخلف يمثل واقعا معاشا ملموسا في أجزاء محددة من العالم تميزه مجموعة من الخصائص تتركز في النقاط التالية:

01- التخلف حقيقة كلية شاملة تمس كافة مناحي الحياة في المجتمع المتخلف حتى و لو اختلفت مؤشراتها كميا أو كيفيا ومن ميدان إلى آخر .

02 - التخلف لا يمكن بتاتا فصله عن السياق التاريخي هذا الأخير الذي مثل الأرضية و القاعدة الأولية لانتشاره ، لذلك فهم و قياس معدلات التخلف ، أسبابه و ظروفه لا يتم إطلاقا بمعزل عن التطورات التاريخية مثل الثورة الصناعية أو الظاهرة الاستعمارية .

03 – التخلف يسهل فهمه ضمن منظور بنائي شامل يأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة التاريخية والمعاصرة بين المجتمع المتخلف و المجتمع الدولي المحيط به تحديدا تلك العلاقات التي تربط دول العالم الثالث بغيره من الوحدات الدولية السياسية الغربية.[2]

---

[1] – حسن أوزتورك ،مرجع سبق ذكره .
[2] –أسامة الغزالي حرب ،المرجع السابق الذكر. ص : 12 .

المطلب الرابع: لمحة عامة عن تطورات الحرب الأهلية في الصومال

أولا- مفهوم الحرب الأهلية من الناحية القانونية:

المفهوم العام للحرب الأهلية أحاطة غموض كبير إلا أن تعدد الآراء الفكرية حول التعريف بها بإمكانه إلى حد ما توجيهنا إلى تحديد تعريفها العام .

الحرب الأهلية و حسب اعتقاد الباحث "فاتيل" هي تلك الحرب التي تنشأ في الوطن الواحد بين طرفين مستقلين يسعى كل منهما إلى الانتقام من الآخر كما لو كانوا أعداء و لا يعترف أيا منهما بحكم مشترك بينهما ، حيث يسعى كل منهما إلى إنشاء رؤية تحقق له الانتقاص من وقوف الطرف الآخر من أجل إثارة الخلاف و الاختلاف بين مؤيدي الطرفين وينشأ من خلال هذه المقابلة بين الأطراف في الحرب الأهلية داخل الدولة قواعد إنسانية و أخلاقية للعدالة و الشرف يجب المحافظة عليها من قبل الأطراف كل منهم في مقابل الآخر " . [1]

لهذا تبقى الحروب الأهلية من التراعات المسلحة الأكثر عنفا و فتكا و التي يأخذ من خلالها التراع المسلح طابعا دمويا شديد العنف بين السلطة القائمة على شؤون الدولة و المتمردين الهادفين إلى الوصول للسلطة ، أو رغبتهم الملحة في إحداث تغييرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في الدولة .

الأستاذ "طاهري" يعلق على الحرب الأهلية مبرزا مجموعة من الشروط المحددة لوصف حالة ما بالحرب الأهلية، فحسب رأيه تتمثل تلك الشروط فيما يلي:

01 – أن لا يكون هناك تدخل خارجي.

02 – الحروب الدينية ليست حربا أهلية .

03 – الثورات ليست حروبا أهلية . [2]

---

[1] – ليندة لعمامرة ، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة تيزي وزو مولود معمري ، كلية الحقوق ، 2012 ، ص – ص : 08 – 09 .

[2] – عزيز الحاج ، الالتباس و الخلاف في تعريف الحرب الأهلية. في :الحوار المتمدن، العدد 1829، 2007/02/17 ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/showart.asp%3faid%3d88898 ، تاريخ الدخول: 2013/07/16 ، 21:06 .

الحرب الأهلية هي حرب تتم بين المجموعات التي تنظم داخل الدولة القومية نفسها ، فالهدف من جانب واحد قد يكون للسيطرة على البلد أو المنطقة من أجل تحقيق الاستقلال للمنطقة أو بغرض تغيير السياسات الحكومية .

إذن الحرب الأهلية ببساطة تعبر عن الصيغة التالية :

أن يكون العنف أهليا و أن يكون حربا ، فالهدف المحوري من وراء القيام بها هو ممارسة السلطة الوطنية أو الاستلاء عليها ، باختصار الحرب الأهلية عبارة عن صراع عدائي تستخدم فيه قوات مسلحة.

و إذا ما حاولنا في هذا السياق التعريج على الجانب القانوني في تحديد المفهوم العام للحرب الأهلية فإننا مجبرين على الانطلاق من تفسير مضمون المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 .

بادئ ذي بدء لا بد من التذكير بأن اتفاقيات جنيف الأربعة ساهمت إسهاما كبيرا في توسيع نطاق القانون الدولي الإنساني ، و الأهم في الأمر هنا هو أن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة حققت نصرا كبيرا لا يفوقه نصر إذ توسع نطاق مبادئ الاتفاقيات ليشمل التراعات المسلحة غير الدولية و هذا ما جعل من المكمن تجاوز الصعوبات المتعلقة بمبدأ السيادة الوطنية ، عموما لقد أصبحت أطراف التراعات المسلحة مرغمة على احترام حقوق الإنسان استنادا إلى مضمون المادة الثالثة .

و بما أن المادة اعتبرت اتفاقية مصغرة بحق داخل الاتفاقيات فقد علقت محكمة العدل الدولية عليها على أنها تعكس الاعتبارات الأساسية عند الإنسان .[1]

نستنتج من خلال ما تم عرضه فيما سبق أن المادة المشتركة الثالثة واجبة التطبيق في أي نزاع مسلح غير دولي قد يحدث في أي مكان من بقاع العالم و بطبيعة الحال وفق جملة من الشروط ، الضوابط و الآليات .

عموما لقد حددت المادة المشتركة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 أهم الحالات التي تأخذ طابع التراع المسلح غير الدولي،حيث أنها تضمنت و من خلال نص الفقرة الأولي منها ما يلي :[2]

---

[1] – فليب شبوري ، اتفاقيات جنيف لعام 1949 : أصولها و أهميتها الراهنة. في : مركز المعلومات ، 2009/08/12 ، على الرابط الإلكتروني:

www.icrc.org/ara/resources/documents/statement/geneva-c، تاريخ الدخول:2013/07/07 ، 09:30 .

[2] - خليل سامح الوادية ، حماية المدنيين في زمن التراعات المسلحة . في : الحوار المتمدن، العدد 2426 ، 2008/10/06 ، على الرابط الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D149245ht ، تاريخ الدخول:2013/07/07 ، 00:20 .

" في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية :

الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو أي معيار مماثل آخر " .[1]

لقد قمنا بالتركيز على المضمون العام للمادة المشتركة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 فقط من أجل التذكير بأن الحروب الأهلية هي الأخرى لاقت اهتماما خاصا في حيز الأطر القانونية الدولية ، لهذا فإن حدوثها في أي منطقة من مناطق العالم من شأنه دفع أعضاء المجتمع الدولي نحو التحرك من أجل إيجاد سبل حل كفيلة لإيقافها و القضاء على أهم مسبباتها .

ثانيا – مسببات الحرب الأهلية الصومالية و أهم الآثار المنجرة عنها :

قبل الشروع في البحث عن أهم أسباب و نتائج الحرب الأهلية في الصومال لا بد من التأكيد على أن الحروب في القارة الإفريقية من أكثر العوامل المساهمة في تحقيق عدم الاستقرار و على كافة الجبهات و المستويات فمنذ نهاية القرن التاسع عشر لم تعرف القارة حالة استقرار دائم لعقد واحد من الزمان دون حرب ، و لعل أهم أسباب تلك الحروب نجد :

- تداعيات الحربين العالميتين و ما نتج عنهما من خلافات تفاقمت إلى حد الصراع بين القوى الأوروبية حول مستعمراتها الأفريقية (إيطاليا ، ألمانيا ، بريطانيا و فرنسا) .[2]

و للتذكير تعد الحروب الأهلية الدائرة في إفريقيا هي الأكثر شراسة من بين مختلف الحروب الأخرى فهي غالبا ما تحدث بين القوميات بسبب التمرد الذي ينتج عن الأوضاع غير المستقرة المتميزة بالتفكك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة ، لذلك عادة ما تحقق تلك الحروب الأهداف المتعلقة بتدمير بنيات الدولة مما يؤدي حتما إلى جعل سكانها غير مستقرين نازحين لا يفكرون في بناء مستقبلهم المشترك عن طريق استغلال مواردهم المادية و المعنوية التي حتما ستسلب منهم من قبل غيرهم من القوى المتحدة .[3]

---

[1] - نقلا عن:المرجع نفسه.

[2] – مصطفى محمد علي، المرجع السابق الذكر. ص : 23

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لقد واجهت الصومال معضلة التفكك و عدم الاستقرار الأمني ، السياسي و الاقتصادي بشكل كبير تحديدا في فترة الثمانينيات فالقتال الذي حصلت مجرياته بين القوات الحكومية و الحركة الوطنية الصومالية في شمال البلاد أدى إلى نشوب حرب أهلية تسببت في العديد من الخسائر المادية والمعنوية .[1]

فالخسائر المادية و المعنوية المقصودة هنا تشمل العديد من الجوانب أبرزها على الإطلاق استتراف الثروات المادية وبالتالي حدوث ركود اقتصادي أكيد من شأنه تفعيل زيادة الأزمات السياسية الأمر الذي بدوره سيوفر فرصا ثمينة للقوى الدولية الكبرى على مستوى البيئة الدولية لشن حملة من التدخلات في شؤون المنطقة و محاولة تدويل أزماتها .

من بين أهم الأحداث البارزة إزاء قيام هاته الحرب هو إعلان الحركة الوطنية الصومالية عقد تحالف رسمي مع الحركتين المعارضتين و هما الحركة الوطنية لأوغادين الصومالية العاملة في الجنوب و مؤتمر حوايا الصومالي المتحد بغرض تعهد هاته الأطراف من الأخذ بإجراءات التقدم الديمقراطية الليبرالية ، و الأهم من هذا كله هو تطور الأزمات وتفاقمها إلى حد التراع المسلح الذي أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام الرئيس الأسبق "سياد بري" في يناير / جانفي 1991 . [2]

هناك مجموعة هامة من الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية في الصومال فتلك الأسباب تعددت وتفاعلت فيما بينها محدثة نوع من اللااستقرار على المستوى السياسي ، الاجتماعي و الاقتصادي .

تلك الأسباب بحق مثلت كل متكامل من العوامل الداخلية و الخارجية التي كان لها الدور الأساس في قيام حرب كهاته زادت أوضاع الصومال تدهورا و على جميع الأصعدة .

أما بالنسبة لمسببات الحرب الأهلية الداخلية فهي بدورها تتفرع إلى ما هو سياسي،اجتماعي، ديني،إداري واقتصادي.

و إذا ما حاولنا البحث عن السبب المباشر لاندلاع الحرب الأهلية في الصومال على المستوى السياسي فإنه لا بد من العودة إلى الحديث عن أهم الظروف المساهمة في سقوط نظام الرئيس الأسبق"سياد بري محمد" .

من المعلوم أن "محمد سياد بري"استولى على حكم دولة الصومال في عام 1969 جراء انقلاب عسكري محاولا السعي بكل جهد إلى تخليص البلد من جميع أنواع التفرقة القبلية و الأثنية مقرا القيم الاشتراكية كنمط للحكم، إلا أن حلول العام 1980 حمل معه المآسي و عدم الاستقرار، حيث أن الرئيس الأسبق "سياد بري" قام بقمع فئة المعارضة بشدة مما ترتب عن ذلك مقتل الآلاف ولجوء أعداد هائلة من الافراد إلى خارج البلاد باتجاه دول الجوار، استمرت الأوضاع الغير مستقرة إلى

---

[1] – وليم توردوف، المرجع السابق الذكر. ص – ص 256 – 257 .
[2] –المرجع نفسه ، ص:257.

أن تم عزل "سياد بري" عن الحكم و الإطاحة بنظامه في يناير / جانفي 1991 هذا التاريخ الذي مثل الدلالة الأولى على قيام الحرب الأهلية في الصومال بين الفصائل المتنازعة على السلطة .[1]

لكن و بالرغم من أن النظام عرف عنه أنه كان يتبنى القيم الاشتراكية و أيضا عدم قدرته على إرساء جو من الاستقرار وعلى كافة الأصعدة إلا أن النظام في الواقع اتسم بطابع وطني شعبي ، كما أنه أنجز خلال المرحلة الأولى من قيامه انجازات هامة أكسبته مصداقية و مشروعية ، فالنظام في تلك الأثناء لم يكتف بتطوير الخطاب الوطني القائم على ذكر شعارات الوحدة الوطنية بل عمل بكل جهد على فتح ملفات عالقة أهمها النظر في قضية إقليم "أوغادين" المحتل من طرف إثيوبيا و إقليم الصومال التابع لكينيا . [2]

الأمر الأهم في هذا الإطار هو أن هذا النظام لم يكن انطلاقا من وجهات النظر الغربية نظاما ديمقراطيا لسبب بسيط هو أنه نظام قائم على الحزب الواحد الذي يتعارض و القيم الديمقراطية المتضمنة الانفتاح لسيادة حرية السوق. [3]

فيما يخص الأسباب الاجتماعية فإنها تتضمن بشكل عام ما يعرف بانتشار التعصب القبلي الذي دفع إلى تفاقم تدهور الوضع العام في الصومال ، فالقبيلة أصبحت في هذا النطاق تستخدم لأغراض سياسية لدى رجال الساسة و صناع القرار ، فالملاحظ على أرض الواقع هو قيام كل مسؤول سام في الدولة من الانحياز إلى مجموعة معينة من قبيلته و العمل على بناء علاقات خاصة مع أقربائه ، هذا التعصب القبلي انتشر بشكل كبير مما أدى إلى فتك الوحدة الوطنية الصومالية . [4]

لهذا و كاستنتاج عام نستطيع القول بأن القبلية و بالرغم من أنها موجودة في العديد من مناطق العالم إلا أنها وفي الصومال تحديدا استخدمت بشكل يضر بالمصلحة العامة للوطن و هذا في حد ذاته انعكس سلبا على المستوى السياسي ، الإداري وحتى الاقتصادي .

و بالفعل يبقى الفرد الصومالي في هاته الحالة غير واعي لأهمية المواطنة ، يقول أحد الباحثين في هذا الإطار : " **الشعب الصومالي شعب بدوي ذو نزعة قبلية و لا يقدس انتماءه الوطني إنما هدفه الأول هو الاهتمام بالمصلحة القبلية فقط** ". [5]

---

[1] – Mac Neil, Somalia timeline. lehrer productions ,2007,p : 01

[2] –أمين سمير، الصومال: حذف دولة من لائحة الأمم، على الرابط الإلكتروني:
http://www.alternativenews.org/arabic/index-php/2010-08-16-09-08-0... ، تاريخ الدخول: 2013/07/07 ، 14:00.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – محمد معلم أحمد، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال. (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العدالة الجنائية ، 2006 ، ص – ص : 215 – 216 . على الرابط الإلكتروني: http://www.dahsha.com/uploads/Hurubahlyya.pdf تاريخ الدخول: 2013/07/08 .

[5] – نقلا عن: نفس المرجع، ص: 217 .محمد معلم

و يقول آخر :

" **نحن الصوماليين لا نعرف ما هي الوطنية و لا نشم رائحة الوطنية كل منا ينظر إلى مصلحته الشخصية و نظرتنا للمصلحة العامة معدومة لدى الجميع** " . [1]

التصريحات السالفة الذكر تؤكد لنا بأن الفرد الصومالي لا يقيم وزنا للمواطنة أو بالأحرى هو ليس على وعي كاف بأهمية هذا العنصر الذي من شأنه تحقيق الأمن الازدهار و الرخاء في دولة الصومال و ذلك بالرغم من أن الهياكل القانونية المؤسسية في الصومال أعطت حيزا كبيرا في دساتيرها* لقضية حقوق المواطن الصومالي و واجباته الأساسية تجاه الوطن .

و للإشارة قد زادت حدة تطورات الحرب الأهلية فتفاقمت نتائجها نحو الأسوء حيث نتج عن الاقتتال الجاري بين الفصائل الصومالية إلى نزوح العديد من المواطنين إلى دول الجوار كلاجئين هاربين من الوضع الإنساني غير المستقر.

و ليس هذا فحسب و إنما خلفت الحرب الأهلية أضرارا متعددة شملت كافة المستويات والميادين فعلى المستوى السياسي غابت الدولة المركزية ذات السيادة إقليميا و عالميا و بالتالي أصبحت الفوضى و عمليات انتهاك حقوق الشعب الصومالي مؤكدة وكنتيجة حتمية لهذا الفراغ السياسي انتقلت قوة الدولة إلى الشعب حيث امتلكت كل قبيلة بكل أسرة وبكل شخص

---

[1] – نقلاعن:نفس المرجع، ص : 217 – 218 .

* – المادة 15 من الدستور الصومالي في الباب الثاني "حقوق المواطن و واجباته الأساسية نصت على : الولاء للوطن

1 – كل مواطن يجب أن يكون مخلصا للدولة .

2 – الدفاع عن الوكن واجب على كل مواطن .

3 – يكون أداء الخدمة العسكرية وفقا للقانون .

نقلا عن: دستور دولة الصومال، الجريدة الرسمية ، العدد 01 ، 1960/07/01، على الرابط الإلكتروني :

http://www.al-hakawati.net/arabic/states/const7.asp ، تاريخ الدخول : 2013/07/08 ، 21:41 .

– أوقف العمل بهذا الدستور بقيادة ثورة 12 أكتوبر 1969 على أنه لم يعلن إلغاء هذا الدستور بعد .

نصيبا من الأسلحة و الذخيرة ، فبوصول الوضع إلى هذا الحد أضحى المجال مفتوحا على مصراعيه أمام التدخل الخارجي لدول الجوار الجغرافي والقوى الغربية العظمى في الشؤون الصومالية الداخلية . [1]

المستوى الاقتصادي هو الآخر لم يسلم من الانعكاسات الخطيرة التي تولدت عن هاته الحرب حيث أن البلاد شهدت خلال وقائع هذا النزاع المسلح انهيارا اقتصاديا رهيبا بسبب توقف النشاط الاقتصادي و التجاري الممارس من قبل الشعب و هذا بدوره انعكس سلبا على الجوانب الاجتماعية التي عرفت هي الأخرى جملة من الظروف القاسية ، فالحرب غيبت وجه المجتمع الصومالي الموحد حيث انهارت العلاقات الاجتماعية فزالت الألفة و الترابط القوي و ظهرت طقوس غريبة فاتخذ السلاح وسيلة للارتزاق و أصبح قتل الأطفال ، النساء ، الشيوخ و العلماء من ذوي المكانة الاجتماعية أمرا عاديا .

فحتى نهاية العام 1991 قدر عدد ضحايا الحرب بحوالي 20.000 و نحو 600.000 لاجئ إلى الخارج وبعض المئات و الألوف نزحوا من مناطقهم إلى أماكن أخرى في الداخل بحثا عن الأمن والاستقرار . [2]

و على ذكر قضية الأمن و الاستقرار تجدر الإشارة إلى أن الصومال افتقر لمثل هاته المزايا – إن صح التعبير – هذا البلد العربي الذي أضحى و في ظل هاته الظروف التي وصل إليها واحد من البلدان العربية المستهدفة في المشاريع الهامة الغربية معتبرة أهم القوى العالمية العظمى أن التدخل لدواع إنسانية في الصومال أصبح يعد مطلبا ضروريا لا بديل عنه ، وبالفعل استطاعت تلك القوى تحقيق ذاك الفعل و من أجل معرفة التفاصيل الأكثر حول هذا الطرح سننتقل مباشرة و في العنصر الموالي من بحث واقع السياسة الأممية في الصومال مع بداية فترة التسعينات .

---

[1] - عصام أ. وأ. محمد ، استعراض للموقف في الصومال،الجشع، الاستعمار و الآثار الاجتماعية.2011، ص – ص: 14 –15، على الرابط الإلكتروني: http://mpra.ub.uni.muenchen.de/31646/ ، تاريخ الدخول: 2013/07/20 ، 19:40 .

[2] – المرجع نفسه، ص – ص –ص: 15 – 16 –17.

المبحث الثاني:السياسة الأممية في الصومال: الملامح،الدوافع و الآليات

مثلت هيئة الأمم المتحدة طرفا فاعلا اهتم بقضايا الإشراف على متابعة التطورات السياسية الحاصلة في الصومال خصوصا مع حلول العام 1991 الذي توج بسقوط نظام "سياد بري" و فراره من البلد و كنتيجة حتمية آلت الأوضاع العامة في الصومال إلى عدم الاستقرار و اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية الأمر الذي ترتب عنه لجوء عدد كبير من اللاجئين إلى الدول المجاورة خاصة إثيوبيا و جيبوتي ،إذن هذا الوضع لا يهدد الأمن و السلم محليا و حسب بل سيلقي بانعكاساته السلبية على السلم و الأمن الدوليين .

و على ذكر مفهوم السلم و الأمن الدوليين فإن ضمانهما مرهون بشكل كبير على دور هيئة الأمم المتحدة هاته الأخيرة التي تدخلت مباشرة بعد متابعة مجريات الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وعلى نطاق واسع في المنطقة التي أصبحت مجالا جغرافيا محاط بجميع مسببات اللاأمن و بالتالي لجوء أفراد الشعب الصومالي كلاجئين إلى دول الجوار التي لم تستطع استيعاب تلك الأعداد الهائلة نظرا لظروفها الاقتصادية المتدنية مما دفع بمجلس الأمن إلى المبادرة السريعة باستصدار مجموعة من القرارات الأممية من أجل معالجة المشاكل الخطيرة المنتشرة في الصومال .

فمن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول التطرق إلى مضامين أهم تلك القرارات التي تعبر في حقيقتها عن ملامح، دوافع و آليات السياسة الأممية في الصومال .

و كل هذا سيتم التعرض إليه بالشرح و التحليل عبر أربع عناوين فرعية هي:

المطلب الأول: دوافع التدخل الإنساني في الصومال المتعلقة بالجوانب الأخلاقية الإنسانية.

المطلب الثاني: دوافع التدخل الإنساني في الصومال المتعلقة بالجوانب المصلحية.

المطلب الثالث: ملامح عملية التدخل الانساني في الصومال مع بداية العام 1992 .

المطلب الرابع: الخيارات العسكرية التدخلية الأمريكية في الصومال .

المطلب الأول: دوافع التدخل الإنساني في الصومال المتعلقة بالجوانب الأخلاقية الإنسانية

منذ حوالي عشرين سنة أقرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأن العمل الإنساني ينجح من خلال تنسيق الجهود و العمل جنبا إلى جنب اعتبارا بأن الدولة المتوفرة على الأزمة و ليس الوكالات الإنسانية هي صاحبة الدور الأول في المساعدات الإنسانية و لهذا أصدرت قرارها القاضي برسم مسار جديد للتحرك الإنساني في ديسمبر / كانون الأول 1991 ، كما أنها أنشأت ما أصبح يعرف اليوم باسم " مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية " .[1]

بالرغم من أن الأمم المتحدة نجحت في العديد من الأعمال المرتبطة بالنشاط الإنساني إلا أنها تحتاج إلى نوع من الاتساق و العمل الإنساني حسب تقديرنا سوف يعتمد في المستقبل إلى حد كبير لا على الشمال بل على طاقة متعددة من السلطات المحلية و الإقليمية و منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في البلدان التي تنتشر فيها النزاعات .[2]

اعتمادا على ما تم الإدلاء به نستنتج مباشرة بأن دور هيئة الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية سيمثل دائما الدور الأكثر حيوية في القضايا المتعلقة بالتوترات ، الأزمات و النزاعات لكن النقطة الجوهرية في هذا السياق تشير إلى اعتبار أن نمط الدوافع التي تحكم هذا النوع من النشاطات على المستوى الدولي هي أبعاد إنسانية أخلاقية محضة و بما أن التدخل يمثل إجراء دولي هادف إلى إيجاد حلول نهائية للأوضاع غير المستقرة في بلدان معينة بما فيها الصومال فإننا سنحاول تلخيص أهم دوافع التدخل الإنساني في الصومال المتعلقة بالجوانب الأخلاقية الإنسانية.

التدخل في الصومال يعتبر فيما نرى أحد أهم التطورات المهمة على صعيد النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينيات فكما هو معروف و كما سبق و أن أشرنا في العناصر السابقة فإنه على إثر واقعة انهيار الدولة الصومالية و عجزها عن الاستمرار في الاضطلاع على وظائف نظامها السياسي المعهودة مما هدد حياة مواطنيها بالموت جوعا ففي هاته الحالة التي آلت إليها الأوضاع العامة في الصومال أجبرت المجتمع الدولي – و من خلال منظمة الأمم المتحدة –على التدخل لإنقاذ الشعب الصومالي من ويلات الحرب الأهلية التي أدت إلى خسارة أرواح الآلاف من أبنائه .[3]

فالوضع العام في الصومال أصبح ينذر بالخطر خصوصا و أن حقوق الانسان في البلد وصلت لدرجة غيابها تماما عن الساحة الصومالية فساد العنف، القمع، الاغتيالات و المجاعات و ما إلى ذلك من تهديدات أمنية مست كافة المناحي الحياتية .

---

1 –إدموند كيرنز، الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني. منظمة أوكسفام الدولية ، 07 فبراير / شباط 2011 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism-070212-ar.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/07/25 ، 22:11 .

2 – المرجع نفسه.

3 – صادق محروس، " المنظمات الدولية و التطورات الراهنة في النظام الدولي " ، السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، السنة 31 ، العدد 22 ، الصادر بتاريخ أكتوبر 1995 ، ص :18 .

و لهذا وجدت هيئة الأمم المتحدة نفسها مجبرة على التدخل في الصومال من أجل تكريس حقوق الإنسان* في الواقع والحد من الانتهاكات المتعلقة بها بسبب الحرب الأهلية.

التدخل الدولي في الصومال قائم على إلحاح الاعتبارات الإنسانية فقد شكلت و بحق مع شهورها الأولى حالة نموذجية لما يمكن تسميته التدخل الدولي المشروع (التدخل لدواع إنسانية) .

* – لقد عملت الأمم المتحدة و منذ نشأتها عام 1945 على توسيع نشاطها ليشمل حماية حقوق الإنسان فإمكانية الحق في التدخل للأمم المتحدة غير مستندة إلى المبادئ العامة فحسب بل هي نابعة من المسؤوليات و المقاصد التي تضطلع بها هذه المنظمة.

فبالنسبة لممارسة أجهزة الأمم المتحدة للتدخل الإنساني فإننا نستطيع القول بأن نشاط الأمم المتحدة قد توسع في اللجوء إلى التدخل الإنساني خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، و لعل هذا التوسع جاء وفق جهد و عمل دولي مكثف تمثل فيما يلي:

01 – يأتي ضمن المبادئ و المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في إنجاز ثلاث أمور و هي وضع حد للعدوان واحترام حق تقرير المصير وتعزيز حقوق الإنسان .

02 – إن تبني الكثير من المواثيق الدولية هذه القضايا مثل المعاهدات و الاعلانات و المؤتمرات كان له دور في إخراج حالات انتهاك حقوق الإنسان من دائرة الاختصاصات الداخلية للدول إلى مجال الاهتمام الدولي أو احتمالية التدخل عند التعرض للانتهاكات الواسعة .

03 – ترجمة الأمم المتحدة حقها في التدخل الدولي بتوصيات و قرارات و أعمال لجان كثيرة رسخت بطلان اعتبار أية حكومة كانت لأن التعامل مع الأفراد داخل إقليمها تنفرد به وحدها انطلاقا من اعتبارات السيادة الداخلية للدولة .

04 – توسع أنشطة الهيئة الأممية من خلال خلق مؤسسات دولية تابعة لها تعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان مثل مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام في عام 1999 الذي دعا إلى ضرورة إنشاء آليات لعمليات التدخل الإنساني قادرة على حماية أرواح الشعوب المهددة .

05 – عمد مجلس الأمن إلى إدخال الانتهاكات الإنسانية ضمن الأفعال المخلة بالسلام و الأمن الدوليين اعتبارا بأن حماية حقوق الإنسان يدخل ضمن مقاصد الأمم المتحدة بموجب المادة الأولى من الميثاق . للمزيد من التفاصيل حول دور الأمم المتحدة في تنفيذ عمليات التدخل الإنساني راجع : عبد الصمد ناجي ملا ياس ، " الأمم المتحدة و التدخل الإنساني و أثره في حماية حقوق الإنسان " . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 23 ، 2010 ، على الرابط الالكتروني : http://www.iasj.net/iasj?func:fulltext&aid:53236 ، تاريخ الدخول :2013/07/25 ، 22:53 .

كما يمكن الاعتقاد في هذا السياق بأن ما يطلق عليه " عملية إعادة الأمل " في الصومال إنما تمثل في حد ذاتها حالة إنسانية محضة و ربما هذا هو السبب الرئيس المؤدي إلى تحقيق القبول العام حول هذا الاجراء الدولي من جانب العديد من الدول و المنظمات الدولية المعنية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .[1]

إجمالا نستطيع اعتبار الجهود الأممية في المنطقة ارتبطت بالظروف الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية المزرية التي سادت في صومال عملت الحرب الأهلية المتنامية المتصاعدة إلى تفكيكه وجعله نموذجا واقعيا للدولة المنهارة ، لكن و بالرغم من أن الامم المتحدة تمثل الطرف المسؤول عن عملية التدخل الإنساني في الصومال إلا أن الواقع يشير إلى العكس من ذلك تماما فقد تعددت القوى المتدخلة في المنطقة .

و على ذكر الأطراف المتدخلة في الصومال تجدر الإشارة إلى أن خريطة المشهد الاستراتيجي والأمني في شرق إفريقيا شهد و لا زال يشهد تطورات بالغة الأهمية و الخطورة في نفس الوقت ، ولعل أهم تلك التطورات الحاصلة نجد الحرب الأهلية الصومالية التي رافقتها مجموعة من التدخلات الإقليمية الإثيوبية ، الكينية و الأريتيرية و دولية أمريكية و أوروبية .[2]

من خلال مضمون الفكرة السابقة نلاحظ بأن التدخل في الصومال تعددت أطرافه و أشكاله إلا أننا و في هذا الإطار سنحاول تركيز اهتمامنا على دوافع التدخل الأمريكي في الصومال المعلنة والمصرح عنها أمام الرأي العام العالمي.

ثمة اتفاق بين صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية على أن إفريقيا تمثل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم خصوصا بعد انهيار المعسكر الشيوعي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة في النظام الدولي ، فمن المعروف جيدا أن إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" عملت على السعي إلى تنشيط الدور الأمريكي في القارة الإفريقية منذ عام 1993 واضعة أجندتها المتضمنة مجموعة من القضايا التي لا بد من متابعتها عبر مسارات محددة طوال عقد التسعينيات و هي :

- العمل بجدية على إدارة الصراعات الدائرة في القارة و إنهاء حيثيات النزاعات و الأزمات الكبرى .

- تدعيم سبل الشراكة الاقتصادية و ضبط المساعدات منذ حلول عقد التسعينيات ، حتى تم إعلان تأسيس الشراكة الأمريكية – الإفريقية عام 1994 من طرف الرئيس الأسبق "بيل كلينتون".

---

[1] – المرجع نفسه،ص:18

[2] – يعقوب عميدرور ، إسرائيل و مواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر ، ترجمة : مركز الناطور للدراسات والأبحاث، معهد أبحاث الأمن القومي ، حزيران /يونيو 2010 ، ص : 01 ، على الرابط الالكتروني :

http://www.shebacss.com/docs/hfair003-10.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/07/30 ، 22:25 .

– قامت واشنطن بطرح مبادرة جديدة أطلق عليها "مشروع مبادرة مواجهة الأزمات الإفريقية " والهادفة إلى تكوين وحدات عسكرية وطنية بأعداد كبيرة مهمتها العمل بفعالية في مجال حفظ السلام .[1]

ففي واقع الأمر التراعات الخطرة التي سرعان ما انتشرت في عالم ما بعد الحرب الباردة خصوصا في القارة الإفريقية زادت من الوعي حول ضرورة مراجعة المنظومة القانونية الدولية التي أصبحت حقا في حالة عجز عن احتواء هاته التحديات التعامل معها بالشكل المطلوب ، فمراجعة المنظومة القانونية و تكليف جهات مسؤولة أخرى غير المنظمات بالمساهمة في مراقبة جل الأطر القانونية و مدى تطبيقها في الواقع العملي أصبح مطلبا ضروريا لا بد من العمل و بكل الأساليب على تطبيقه .

انطلاقا من تفاعل هاته العوامل و تداخل هاته الظروف برز توجهان يميل أحدهماإلى الرغبة في تحويل القوة العظمى الوحيدة " الولايات المتحدة الأمريكية " مسؤولية حفظ الأمن والتدخل المباشر لضمان السلم الدولي ،أما التوجه الآخر فقد اتجه إلى الاعتماد على معالجة اختلالات القانون الدولي بتقييد مفهوم السيادة القومية و إخضاعه إلى المرجعية القيمية الإنسانية .[2] من هنا نستنتج بأن التوجه الثاني ركز على ضرورة إرساء حق التدخل الإنساني و تجاوز تمجيد مفهوم السيادة المطلقة الذي أصبح يتراجع على إثر بروز مؤشرات العولمة المولدة لمفهوم المواطنة العالمية * الامتداد الطبيعي لمنظومة حقوق الإنسان .

---

[1] – خالد حنفى على ، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا .. رؤى و أدوات متغيرة " . السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام، المجلد 41 ، العدد 163 ، الصادر بتاريخ يناير 2006 ، ص: 147 .

[2] – ولد أباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية . ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص: 75.

* –يعتبر مصطلح " المواطنة العالمية " من بين أهم المصطلحات التي لاقت رواجا كبيرا في أوساط أنصار العولمة السياسية ، و باختصار يهدف هذا المنظور العلمي المعرفي إلى بناء كيان كوني باسم إنسانية الإنسان . للمزيد من التفاصيل راجع : أمحند برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. المرجع السابق الذكر، ص – ص : 14 - 16 .

**– من أبرز معالم النظام الأحادي القطبية هو بروز دولة واحدة على قمة الهرم الدولي فهي بذلك تمتلك من القوة والنفوذ ما لم تمتلكه غيرها من الوحدات الدولية الأخرى في النظام الدولي و لعل أبرز سمات هذا النظام هو أن الدولة المتفردة بالقوة و النفوذ تعتلي سدة الهرم و تقوم بوظيفة توزيع الأدوار و فرض السياسات التي تريد على بقية وحدات النظام الأخرى فتتدخل في شؤون الدول من أجل ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم ، ومن أبرز النماذج التي عرفها التاريخ السياسي لهذا النمط من النظم نجد نموذج سيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم منذ 1991 بعد أزمة الخليج و زوال سلطة الاتحاد السوفياتي من البيئة الدولية بعد تفكيكه . للمزيد من البيانات حول المفهوم العام للنظام الدولي تطوره التاريخي و مكوناته و النظام العالمي الجديد وتأثيره على العالم راجع : محمد عوض الهزايمة ، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن أتي . ط.1 ، عمان : د.د.ن ، 2005 ، ص – ص : 17 – 38 .

و للإشارة فإن التوجه الأول لقي ترحيبا كبيرا خصوصا من قبل مجموع الأدبيات الأمريكية فقد ذهب تشارلز كروثامر إلى اعتبار أن حالة الأحادية القطبية ** هي في حد ذاتها تعد سببا كافيا وضع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية وواجب حفظ السلام الدولي اعتبارا بأنها الدولة الوحيدة القادرة على ذلك فهي تتوفر على جميع المقدرات العسكرية الدبلوماسية و السياسية والاقتصادية الكفيلة بتأدية هذا الدور .[1]

و حتى اليوم لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم اهتماما خاصا بوضع استراتيجيات محددة تعتبرها من أولويات العمل الجماعي على المستوى الدولي علما بأن تلك الاستراتيجيات تتضمن مبدأ العالمية الأمريكية .

ففي الحقيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى مبدأ العالمية الأمريكية التي تعكس التوحيد بين القيم و المصالح القومية، فتلك الاستراتيجية تهدف إلى جعل العالم أكثر أمنا و بالمقابل تعمل على تكثيف جهودها من أجل الوصول إلى جعل هذا العالم في أفضل حال ، هذا لن يحدث بطبيعة الحال إلا من خلال رصد مجموعة من الأهداف الممثلة بالأساس في دعم الحرية السياسية و الاقتصادية و السعي لبناء علاقات سلمية مع الدول الأخرى، والأهم من ذلك كله هو ضرورة احترام الكرامة الإنسانية.

من هنا نلمح جيدا بأن الولايات المتحدة الأمريكية وكلت نفسها مسؤولا مباشرا عن تدعيم جميع أسس الأمن والسلم الدوليين و ذلك من خلال دعم العلاقات الدبلوماسية السلمية مع باقي الوحدات السياسية الدولية الأخرى مهما كان وضعها على مستوى البيئة الدولية ، فالتدخل الإنساني في هاته الحالة مثل أولوية من أولويات العمل السياسي الأمريكي على المستوى الخارجي.

[1] – السيد ولد باه ، مرجع سبق ذكره، ص:76.

المطلب الثاني: دوافع التدخل الإنساني في الصومال المتعلقة بالجوانب المصلحية

ما من شك أن الحديث عن قضية الأسباب المؤدية إلى اتخاد قرار تطبيق عملية التدخل الإنساني في الصومال أمر يدفعنا للبحث أولا عن الأطراف المسؤولة عن اتخاذ قرار كهذا .

بطبيعة الحال تعد هيئة الأمم المتحدة الطرق الرئيسي الذي تبنى مسألة التدخل الإنساني في الصومال عن طريق إسنادها لمهمة تكليف مجلس الأمن باستصدار مجموعة هائلة من القرارات الدولية المتعلقة بهذا الشأن في البداية، و متابعة تفاصيل أزمة الدولة الصومالية المنجرة عن اندلاع الحرب الأهلية الدامية ، لكن و بعد البدء بتطبيق المراحل الأولية للتدخل برزت أطراف دولية أخرى غير الهيئة الأممية في تقصي و متابعة التطورات الحاصلة على مستوى البيئة السياسية الداخلية لدولة الصومال.

انطلاقا مما سبق سنركز على أهم دوافع الأطراف المتدخلة في الصومال الغير معلنة المتركزة على أبعاد المصلحة في المنطقة.

بادئي ذي بدء لا بد من الإشارة إلىأن القانون الدولي التقليدي تبنى مبدأ عدم التدخل في الحروب الأهلية كما تبين ذلك في لائحة معهد القانون الدولي لعام 1900 حول حقوق و واجبات الدول الأجنبية و رعاياها في حالة حركة تمرد إزاء الحكومات القائمة المعترف بها و المتنازعة مع التمرد فأوجب على الدول الأجنبية مراعاة الحكومة الشرعية بصفتها الممثل الوحيد للدولة . [1]

لكن تغير الظروف و تواتر الأحداث الدولية الهامة جعلت من التدخل الأممي في القضايا المتعلقة بالأمن و السلام هو في الواقع واجب و حق في الوقت نفسه و من المفروض أن تتحقق من خلاله الأهداف التالية و دون أي استثناءات :

- تحقيق الانتصار للمبادئ و الأهداف الأممية السامية بغرض سيادة القانون الدولي على المستوى العالمي ، و هذا من شأنه تأكيد مصداقية النظام الدولي و بالتالي تحقيق عوامل الأمن ، الاستقرار والسلام .

- تحقيق العدل الأممي الصارم بين الشعوب على اختلافها و الدول الأعضاء في المنتظم الأممي بقرارات حاسمة صارمة و حتى عنيفة إذا اقتضى الأمر . [2]

---

[1] –جميلة آغا ، نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني . على الرابط الالكتروني :
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2430.topic تاريخ الدخول : 2013/07/07، 20:30.

[2] – عبد القادر يحياوي، العرب و أسطورة الشرعية الدولية بين 1919 – 1991 . الجزائر : دار هومة ، 2003 ، ص : 114.

و بالتأكيد فإن شرعية القرار و الموقف الدولي و محاولة العمل بكل جهد على تحقيق عنصر عدالة القرار و صرامة تطبيقه على المستوى الدولي تعد عوامل أو بالأحرى معايير الفاعلية والمصداقية الدولية من هنا سيثار الإشكال التالي:

كيف تفاعل و تعامل النظام الدولي مع القضايا العربية ذات العلاقة بمهامه و شرعيته المأمولة ؟وماهي حدود العدل والصرامة في قراراته بخصوص تلك القضايا و الصرامة في تنفيذها على أرض الواقع ؟ [1]

بالنظر إلى المحتوى العام لهذا الطرح نلمح جيدا بأن التحيز كان واضحا في قرارات مجلس الأمن حول المصالح الكبرى للقوى العالمية المهيمنة على النظام الدولي ، فتدخله بشأن القضايا العربية ربما كان مدفوعا أكثر بدوافع المصلحة ، السيطرة و القوة و هذا ما سوف نحاول التأكيد علية من خلال جزئيات الدراسة اللاحقة .

الصومال دولة عربية اسلامية و واحدة من دول القرن الإفريقي فهي حقا تمثل بعدا استراتيجيا هاما نظرا لأنها منطقة جغرافية تسيطر عل ممرات مائية حيوية ، كما أنها تعد المدخل الضيق لإفريقيا من الشرق و ما من شك أن ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر زادها أهمية استراتيجية تنبع تحديدا من أهمية البحر الاحمر و قناة السويس اللذان يربطان شمال العالم بجنوبه ، و لعل قرب المنطقة من الجزيرة العربية والخليج و هما أغنى مناطق العالم بالنفط أمر زاد من أهمية المنطقة الجيوستراتيجية . [2]

إن جميع هاته المميزات أكسبت المنطقة استقطابا هائلا من قبل الدول الكبرى هاته الأخيرة التي وضعت دولة الصومال ضمن استراتيجياتها الكلية المندرجة تحت نفس الأبعاد المتعلقة بالمصلحة الخاصة ، فربما هذا ما زاد من تعريض المنطقة للمزيد من التوترات و الصراعات سواء تلك النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

فبعد هدوء توترات الحرب الباردة أصبحت وضعية الصومال و باب المندب ذات أهمية جيوستراتيجية فمن الخطأ الجسيم اعتبار أو افتراض أن الصومال و باب المندب قد فقدتا كل أهميتهما بالنسبة لمخططي الدفاع الغربيين حتى اليوم ، فشهادة عضو مجلس الشيوخ " نورمان شوارزكوف" سنة 1990 جاءت لتؤكد أو بالأحرى لتعيد تأكيد الأهمية الاستراتيجية الحيوية لهذه المنطقة فالحق أمن و حصانة هذه المنطقة اعتبرت من الأهداف الأولية للقيادة المركزية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .[3]

ففيما يخص البحر الأحمر بقناتيه السويس في الشمال و باب المندب في الجنوب لتعد من مناطق الاتصال البحرية الأكثر حيوية و من بين الروابط الحرجة بين محيطنا و بين الحلفاء الأوروبيين لأن جزء هام من قوات القيادة المركزية الأمريكية سينتشر عبر البحر لتضمن هاته الأخيرة بقاء تلك المياه مفتوحة للملاحة الدولية . [4]

---

[1] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] – ربيع عبيد ، المنظمات الدولية و دورها في فض المنازعات بين الدول.القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2008، ص: 174 .

[3] - David N.Gibbs , Real politic and humaintarian intervention : the case ofSomalia. p : 44 .

[4] – ibid,p :13.

لهذا سيبقى البحر الأحمر يحظى بأهمية خاصة ليس فقط بالنسبة للقوى الغربية الممثلة في الوحدات الدولية الأوروبية العظمى و الولايات المتحدة الأمريكية بل هو بمثابة المنطقة البالغة الأهمية في الميزان الإسرائيلي .

في الحقيقة إسرائيل تنظر إلى البحر الأحمر كمدخل من مداخل التغلغل في دول شرق إفريقيا فتعزيز وضعها الاستراتيجي في البحر الأحمر يعد من الأهداف المحورية في سياستها الخارجية.

عموما تتمحور أهم الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها هناك حول توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه و تأمين مصالح إسرائيل الممثلة في امكانية ضمان فرصة الهجوم المباشر على العرب في باب المندب ، و الأهم من ذلك كله هو ضمان الاتصال و الأمن للخطوط البحرية العسكرية والتجارية الإسرائيلية بين المحيط الهندي و البحر المتوسط إلى آسيا وإفريقيا . [1]

و من أجل تحقيق هاته المساعي الإسرائيلية في المنطقة عمدت إسرائيل و منذ زمن بعيد من تدعيم علاقاتها مع إثيوبيا مقدمة هاته الأخيرة تسهيلات عسكرية في بعض الجزر الأريتيرية المتحكمة في حركة الملاحة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر لإسرائيل و ذلك كجزاء لها من طرفإثيوبيا على ما قدمته لها من عتاد و أسلحة في خضم نزاعها مع إريتيريا . [2]

من هنا نستنتج بأن الطاقات الطبيعية الضخمة التي تزخر بها إفريقيا هي التي كانت وراء التغلغل الصهيوني في المنطقة ، فالسياسة المتبعة من قبل إسرائيل تجاه القارة بصفة عامة عبرت عن رغبتها الملحة في مد يد العون و المساعدة لا غير، لكن الواقع يفسر لنا العديد من الأمور التي بقيت غير مرئية و لعل أهم الأبعاد الخطيرة من بين مجموع الأبعاد المسطرة في المنطقة يتمثل في ذاك الغرض الاستراتيجي العسكري فعلى الرغم من أن طريق التجارة مع الدول الإفريقية هو طريق البحر المتوسط باهض التكاليف إلا أن اسرائيل تحملت الخسارة المؤقتة من أجل اتساع تلك التجارة وبالتالي إيجاد تبريرات لتغطية مساعيها العسكرية و أطماعها الاستراتيجية في المنطقة . 3

لكن و على الرغم من اهتمام إسرائيل الكبير بالقارة الإفريقية و ما تزخر به من محددات تخدم مصالحها الحيوية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى وحدها القوة العالمية المهيمنة بشكل كبير على زمام الأمور في القارة الإفريقية * .
فالإدارة الأمريكية حرصت و منذ بداية تدخل قواتها في الصومال على التأكيد بأن دور قوات الأمم المتحدة سينصرف بالأساس إلى حفظ السلام ** و العمل بكل ما تملك من قدرات على تأمين وسائل الإغاثة الإنسانية ، إلا أن الولايات المتحدة

---

[1] – نادية سعد الدين، "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا و انعكاساته على الأمن القومي العربي ". في مرجع : أحمد المبارك و آخرون ،العرب و الدائرة الإفريقية. ط. 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص : 165 .

[2] –المرجع نفسه. ص : 166 .

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الافريقية التحدي و الأمل. الجزائر : دار موفم للنشر، 2000 ،ص – ص 157 – 158 .

الأمريكية تعارضت مع توجهات الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص قضية نزع سلاح الفصائل الصومالية معتبرة بأن قوات حفظ السلام ليس من مهامها نزع سلاح الفصائل الصومالية . [1]

إذن هذا ما يدفعنا إلى إثارة التساؤل التالي :

* – القارة الإفريقية حظيت و لا زالت تحظى بمكانة دولية خاصة فخلال الحرب الباردة كانت القارة طرفا في التنافس الأمريكي السوفييتي فقد تغلغل الجانبان في إفريقيا عن طريق استخدام ما يعرف بحروب التفويض و حتى بعد تفكك القوة السوفياتية و انجلاء الصراع الأيديولوجي المعروف باسم الحرب الباردة بقيت تلك المكانة على حالها بل تصاعدت و زادت إلى حد كبير .

و مع بزوغ عصر الديمقراطية مع بداية عقد التسعينيات شهدت القارة الإفريقية حروبا و نزاعات حادة فاستمر الاقتصاد في التدهور و التراجع الكبير لذلك أصبح هذا الأخير مقارنة بالاقتصاد العالمي اقتصادا جد ضعيف و الأهم من ذلك كله هو استمرار التقدم في مجال التكنولوجيا الذي فرض على القوى الدولية الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية أن تكثف من اعتمادها على الموارد الطاقوية للقارة .

فالأمر المهم هنا و الذي يستدعي الملاحظة هو أن الاهتمام الذي يبديه الغرب للقارة له حدود كثيرة :

01 – إن الامم الغربية و من منطلق اعتباراتها الاستراتيجية تعمل على ممارسة بعض الضغوط على القارة الإفريقية لتطبيق معالم النظام الديمقراطي الغربي فهي لا طالما عملت على ربط مساعداتها للمنطقة بذلك من آجل فرض تبعية إفريقيا السياسية لها .

02 – و على اعتبار أن الغرب في الوقت الراهن أصبحوا مهتمين أكثر بالتركيز على الضرائب الاقتصادية و إمكانات السوق في إفريقيا ، إذن البلدان التي تملك إمكانات السوق من موارد مادية طبيعية أصبحت تحظى باهتمام كبير من قبل تلك القوى . للمزيد من المعلومات حول المكانة الدولية لأفريقيا انظر في الموقع الإلكتروني : http://www.siironline.org/alabwab/derasat(1)/319htm ، تاريخ الدخول : 2013/07/22.

**– في الواقع عمليات حفظ السلام هي عبارة عن آليات عملية هدفها الأسمى هو فرض التدخل لمنع الصراع من التفاقم و العمل بكل الوسائل و الطرق على خلق بيئة مناسبة للتسوية السياسية فوفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتخذ عمليات حفظ السلام أحد الشكلين التاليين :

إما مهمة مراقبة عسكرية و إما مهمة قوة حفظ السلام الكاملة .

فبالنسبة للحالة الأولى يتم إرسال قوة عسكرية غير مسلحة لمنطقة الصراع من أجل مراقبة وقف العمليات العسكرية بعد اتفاق الجانبين (طرفا النزاع) على وقف إطلاق النار .

أما بالنسبة للحالة الثانية فقد يتم استخدام قوات عسكرية لأداء مهام موسعة من أجل حفظ السلام ، لذلك فإن تلك القوات التي تضم آلاف الجنود المسلحين تعمل على فرض السلام عن طريق إقامة مناطق عازلة لفصل القوات المتحاربة والاشراف على انسحاب القوات الغازية من المناطق التي احتلتها أثناء القتال ، و في بعض الحالات يكفي التهديد باستخدام القوة من أجل وقف القتال كما حدث في حالة قوات المهمات الموحدة في تدخلها المبكر في الصومال . للمزيد راجع : آصيفا طايع و آخرون ، العولمة والديمقراطية و التنمية في إفريقيا التحديات و التوقعات . القاهرة: مركز البحوث العربية و الأفريقية،ص:46.

[1]– البعد الدولي للحرب في الصومال ، في : موسوعة مقاتل من الصحراء ،المبحث الثالث ،على الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Bohoth/Siasia2/harbsomal/sec04-Doc-cvt.htm ، تاريخ الدخول 2013/07/22: ، 22:40 .

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية ادعت في خضم تدخلها في الصومال بأن هذا التدخل إنما هو في صالح الشعب الصومالي المضطهد فهو يبقى محكوم بدوافع إنسانية أخلاقية لا غير ، إذن كيف نفسر عدم رغبتها في نزع سلاح الفصائل الصومالية مما سيؤدي حتما إلى استمرار وقائع الحرب الأهلية بالبلد ؟

أهمية السؤال المطروح تثير العديد من التصورات ، التخمينات و التوقعات إلا أننا و من أجل اعطاء تفسير كاف حول رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الملحة بعدم نزع السلاح للفصائل الصومالية سنعود و نؤكد على الافتراض القائل بأن الأبعاد الحقيقية من وراء هذا التدخل إنما هي أبعاد مصلحة بالدرجة الأولى .

فالأمر المنطقي هنا يشير إلى أن تلك الرغبة في عدم نزع السلاح ستؤدي بالفعل إلى تأجيج الصراع الدامي في المنطقة وتصعيده إلى درجات كبيرة من الخطورة .

فمن المعروف بأنه و في حالة التدخل في بلد ما قد نشبت فيه حرب أهلية لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف مهما كان التدخل لمعاونة طرف ضد آخر، و بالأخص لا يجوز تقديم مساعدات مادية أو معنوية للمتمردين ضد الحكومات الشرعية.[1]

ختاما و كخلاصة عامة حول ما تم تحليله من نقاط في هذا السياق سنعيد و نؤكد بأن تورط – إن صح التعبير- أمريكا في الإقدام على اقحام نفسها في هاته الأزمة الداخلية التي تخص دولة الصومال وبالتالي تأمين و تخصيص جزء هام من المعدات العسكرية و التكاليف المادية و المعنوية من أجل بلوغ هدف الحل النهائي للأزمة إنما تكمن من وراءه أبعاد غير معلنة تتعلق بالأمور التالية :

– بالرغم من أن التدخلات الأمريكية في أنظمة بعض الدول تكون تحت غطاء الدواعي الإنسانية ، الأخلاقية والأمنية إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما فالدوافع و الأسباب الحقيقية تتنوع ما بين سياسية و اقتصادية و عسكرية والتدخل الأمريكي في الصومال أدل مثال على هذا .

– الموقع الاستراتيجي الحيوي لمنطقة القرن الإفريقي و الصومال تحديدا هو دافع قوي لكي تضع الولايات المتحدة الأمريكية أقدامها في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، و لهذا فقط عمدت إلى حشد قواتها العسكرية معلنة تدخلها الإنساني في الصومال .

– الدوافع الاقتصادية البترولية ، حيث تفيد الدراسات و الاحصاءات التي قامت بها شركة "كونغو" الأمريكية والأخرى التي قام بها البنك الدولي عن مستقبل الثروة البترولية في بعض الدول الإفريقية تشير إلى أن الصومال و السودان يحتلان المركز الأول في قائمة الدول ذات المستقبل الهام في مجال البترول .

---

[1] – عبد القوي سامح السيد، المرجع السابق الذكر. ص: 251.

– الخطة الأمريكية البعيدة الأمد و الساعية إلى بناء نظام جديد في المنطقة الإسلامية العربية يخدم مصالحها وأهدافها، من هنا فإن الصومال تحتل أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا.

– المحاولة الجادة للولايات المتحدة الأمريكية في تقديم نفسها على المسرح الدولي باعتبارها المتحكم الأوحد في تسيير دفة الأحداث العالمية و إدارة تطوراتها و الأهم من ذلك كله هو السعي الجاد للولايات المتحدة الأمريكية في الظهور أمام الرأي العام العالمي بمظهر أخلاقي إنساني حريص كل الحرص على حماية حياة البشر و انتشالهم من المجاعات القاتلة والانتهاكات الصارخة لحقوقهم الطبيعية . [1]

كانت هذه هي أهم أسباب التدخل الأمريكي في الصومال و هي – و كما وضحنا فيما سبق –تبعد كل البعد عما هو إنساني أخلاقي بل جميعها انضوت تحت أبعاد المصلحة الخاصة الحيوية للطرق المتدخل .

---

[1] – سعيد الهويسي ، التدخل الأمريكي في سياسات الدول : دراسة لتأثير واشنطن على السياسة المغربية. في : الحوار المتمدن، العدد 2640، على الرابط الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171214 ، تاريخ الدخول: 2013/09/03 ، 22:00

المطلب الثالث: ملامح عملية التدخل الإنساني في الصومال مع بداية العام 1992

الفترة الممتدة من 1992 إلى 1993 نستطيع اعتبارها المرحلة الأولية أو بالأحرى الخطوة الأولى التي مهدت الطريق أمام تطور التدخل الإنساني في الصومال و تحوله من تدخل تم الإشراف عليه من قبل هيئة الأمم المتحدة الطرف المسؤول عن هذا النمط من السياسات على مستوى البيئة الدولية إلى تدخل تعددت الأطراف المشاركة في متابعة مساره مانحة هاته الأخيرة لنفسها سلطة متابعة الأوضاع العامة السائدة في الصومال .

و باختصار حاولت تلك الأطراف العمل على تنسيق الجهود فيما بينها من أجل تقديم الدعم المادي والمعنوي لدولة اعتبرت في نظرهم دولة فاشلة تجمعت فيها جميع مظاهر الضعف و على كافة المستويات و الأصعدة.

الصراع المتصاعد في الصومال أدى إلى اندفاع الأمم المتحدة في الإسراع نحو تبني القضية و محاولة إيجاد حل دائم لها من شأنه إخماد النزاع و تحقيق أمن و استقرار البلد .

في الواقع ظروف الصراع المسلح الداخلي في الصومال جاءت لاحقة على أحداث الخليج وبالتحديد فيما يخص الصراع العراقي – الكويتي لعام 1990، أيضا تزامن هذا الظرف المتوتر الغير مستقر مع انتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في دفع العراق نحو الانسحاب الفوري من الكويت بالقوة ، كما لا ننسى في هذا الإطار ما ساد في البيئة الدولية من دعاية أمريكية والمتضمنة أساسا الشعار الذي أطلقه " بوش"الرئيس الأمريكي السابق " النظام الدولي الجديد " والذي اعتبر من خلاله أن الأمم المتحدة سيخول لها صلاحيات واسعة في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين و ذلك استنادا لما تضمنه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .[1]

ففي الوقت الذي تصاعد الاقتتال بين الفصائل الصومالية و ارتفعت نسبة الخسائر المادية والبشرية إلى أقصى الدرجات و استمرار عملية لجوء الآلاف من الصوماليين إلى الدول المجاورة التي أصبحت عاجزة أمام استيعاب هذا الكم الهائل من الأفراد نظرا لظروفها المعيشية الاقتصادية المزرية هي أيضا ، باشر مجلس الأمن و بناءا على الطلب الملح من بعض الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة بإصدار جملة قرارات أممية قد تمثل الخطوة الأولى لمعالجة المشكلة الإنسانية الخطرة في الصومال .[2] ، وبالتالي إرساء نوع من الاستقرار في بلد إفريقي عربي عرف من الأزمات والنزاعات ما جعله يتربع على قائمة الدول الفاشلة في العالم .

[1] – عبد الرحمن مسعد زيدان، المرجع السابق الذكر. ص: 248.
[2] – محمد قدور بومدين ،المرجع السابق الذكر. ص:200.

عموما شهدت الفترة الممتدة من عام 1992 و إلى غاية عام 1993 صدور العديد من القرارات الأممية المتعلقة بالوضع الغير مستقر في الصومال سياسيا،أمنيا، اقتصاديا و اجتماعيا وسنركز في هذا الإطار على أهمها بدءا بالقرار الأممي رقم 733 .

أولا – مضمون القرار الأممي رقم 733 :

القرار الأممي رقم 733 صدر بتاريخ 23 يناير/ جانفي 1992 و ذلك بمقتضى أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة " تدابير الأمن الجماعي الدولي " فبمقتضاه دعا مجلس الأمن أطراف الصراع بالإنهاء الفوري لجميع الأعمال العدائية بينهم ، مركزا على ضرورة فرض حضر تام وشامل على إرسال و تسليم جميع أنواع الأسلحة و المعدات الحربية و في نفس السياق أكد المجلس على نجاعة التسوية السياسية السلمية للأزمة فهي حسبه الطريق الأمثل نحو تحقيق المصالحة و إنهاء النزاع ، فالقرار الأممي رقم 733 تطرق من خلال البنود الواردة فيه أيضا على واجب تمكين افراد الإغاثة الإنسانية من تحقيق المهام المخولة إليهم .[1]

مثل القرار الأممي رقم 733 القرار الأول من بين مجموع القرارات المتعددة الصادرة بشأن الوضعية الصومالية وإلى جانب تركيز مجلس الأمن في هذا الصدد على ضرورة الإسراع بوضع حظر شامل على وصول الأسلحة إلى المنطقة فإنه أيضا راح ليطالب الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من زيادة تقديم المساعدات الإنسانية إلى البلد مع ضرورة تكثيف اتصالاتها مع الأطراف الصومالية التي لها رغبة حقيقية في الاتفاق على وقف القتال .[2]

عموما لقد تضمن القرار مجموعة من التدابير أهمها يتلخص فيما يلي :

– أول ما تم التركيز عليه هو اتخاذ الاجراءات الفاعلة لضمان تعطيل الأسلحة التقليدية الموجودة لدى الفصائل الصومالية المتنازعة و وضعها تحت رقابة دولية و تجريد القوات غير النظامية من الأسلحة والعمل على الوقف التام لإطلاق النيران ، كما أكد القرار في هذا السياق على منح صلاحية الرقابة هاته إلى قوة العمل الموحد التي تتولاها قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

– تعيين منسق عام يتخصص للإشراف على تسليم مواد الإغاثة بفاعلية .

– يتصل الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمين العام لجامعة الدول العربية بجميع الأطراف المشتركة في ذلك الصراع لدعم جهود عملية التسوية السياسية للصراع .

---

[1] – جمال محي الدين، المرجع السابق الذكر.ص : 267 .

[2] -UNITED NATIONS, SECURITY COUNCIL 01/06/1994 WWW.SEURITY COUNCIL REPORT.ORG/ATF/CF/% 257B6CF9B-6D27... , 13 :03 , 01/072013.

– لا بد على الدول أن تتخذ إجراء حاسم قاضي بعدم تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى البلد إلى أن يقوم مجلس الأمن بالنظر إلى ذلك و يقرر خلاف ذلك .[1]

ثانيا – صدور القرار الأممي رقم 767 :

تضمن القرار الأممي 767 بشكل عام الموافقة الرسمية على إقامة جسر جوي لنقل المساعدات الغذائية للصومال مع العمل على إقامة أربع مناطق لعمليات الإغاثة تشتمل أراضي الصومال ككل ، كما أكد القرار على الإسراع بإرسال قوة فنية متخصصة بنزع السلاح و بحث وسائل إنهاء الحرب الأهلية.[2]

في الحقيقة نستطيع من خلال ما سبق الاعتقاد الجازم بأن القوات العسكرية دخلت إلى الصومال كما هو الشأن في يوغوسلافيا من أجل تسخير مجهوداتها للقيام بمهام محددة أريد بها تقديم المساعدة بغرض تحقيق عامل الاستقرار و الأمن

---

[1] – الصراع في القرن الإفريقي ، موسوعة المقاتل، على الرابط الإلكتروني : www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/karn-afric/sec http:// تاريخ الدخول: 2013/07/11 .

[2] – جمال محي الدين،مرجع سبق ذكره . ص – ص: 267 – 268.

* – يونوصوم 01 : و قد بدأت هذه العملية تحديدا من تاريخ 24 ابريل / 1992 و ذلك بناءا على توصية الأمين العام للأمم المتحدة غرضها تقديم المساعدة الانسانية العاجلة و الملحة للشعب الصومالي و حث جميع اطراف المجتمع الدولي على تقديم التمويل و الدعم المادي للخطط المتبناة من قبل الهيئة الاممية كما دعت هاته الاخيرة الى تنسيق الجهود و العمل بصيغة التعاون مع كل من جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الأفريقية و منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التشاور مع جميع الأطراف الصومالية بهدف اقناعهم لضرورة عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية و الوحدة .

يونوصوم 02 : لقد بدا العمل بموجب العملية المعروفة باسم : يونوصوم 02 في 03 مارس / 1993 في الوقت الذي قام الامين العام للأمم المتحدة برفع تقريره الى مجلس الامن و المتضمن التوصية بتحويل قوة المهمة الموحدة التي تشرف عليها الولايات المتحدة الامريكية الى عملية الامم المتحدة في الصومال الثانية : UNOSOM 2و التي اركزت على القيام بالمهام التالية :

1– حث جميع الفصائل الصومالية الامتناع عن القيامبالأعمال العدائية و احترام الاتفاقات الموقعة بينها و اخضاع الاسلحة الثقيلة التي بحوزة الفصائل المتنازعة للسيطرة و المراقبة الدولية كما اهتمت العملية هاته بتأمين جميع الموانئ المطارات و خطوط الاتصالات لضمتان نقل المساعدات الانسانية و حماية الافراد الاجهزة و المعدات التابعة للأمم المتحدة و وكالاتها .

2 - العمل بكل جهد على تنفيذ برنامج الاغاثة للمناطق المنكوبة و المتضررة و العمل على اعادة توطين اللاجئين و المشردين داخل الصومال و القيام بالوظائف الاخرى المسطرة ضمن خطة العمل هاته من قبل مجلس الامن ، لكن و بالرغم من كل هاته المجهودات ، الاجراءات و التدابير المتخذة من قبل الهيئة الاممية من وساطة و توفيق بين اكثر من 16 من الفصائل الصومالية الا انها باءت بالفشل حيث انتهت مهمة يونوصوم في العام 1995 بدون تحقيق ادنى حد من السلام في البلاد و عدم الوصول الى مرحلة بناء الدولة وتأسيس سلطة سياسية وطنية تقوم على شؤون الحكم بالبلاد . للمزيد من المعلومات حول عمليتي يونوصوم 01 و 02 راجع : الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الكبرى و دورها في تسوية الحرب في الصومال ، موسوعة المقاتل ، على الرابط الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/harbsomal/secO ، تاريخ الدخول : 2013/07/11 ،20:40

والعودة بالبلد إلى الاوضاع العادية ، و بالتالي فإن المهمة الأولي* التي سعت إلى تحقيقها هيئة الأمم المتحدة لصالح دولة الصومال هي إعمال السلم مع جميع الأطراف المسيرة للبلاد . [1]

و بما أن الوضعية في هذا البلد أصبحت جد معقدة فإن مجلس الأمن وجد نفسه أمام خيار واحد لا ثاني له ألا وهو تطبيق توصيات الأمين العام السابق " بطرس بطرس غالي " و المتمثلة في تطبيق القرار الأممي رقم 794 الذي يسمح بالتدخل العسكري باستعمال القوة لتحقيق غاية السلم داخل هذا البلد ، فقد صرح الأمين العام الأسبق و بهذه المناسبة أن مجلس الأمن ومنذ تاريخ تأسيسه إنما تبنى قضية التدخل عن طريق اعتماد القوة العسكرية في إطار إنساني و فقط .[2]

و بالحديث عن قضية تطبيق بنود القرار الأممي رقم 794 فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الفعل إجراء انحرف عن المهمة التي أعلنت هيئة الأمم المتحدة القيام بها و تبنيها من أجل تقديم الإغاثات والمساعدات الإنسانية لشعب أصبح بلده على حافة الانهيار التام و الزوال الأكيد ، فالحقيقة توحي بأن اتخاذ قرار كهذا من طرف الهيئة الأممية ما هو إلا تعبير صريح عن تفويض هاته الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية تفويضا مطلقا تاما للقيام بما تراه مناسبا في الصومال من سياسات و أفعال ، هذا ما سوف نعالجه من خلال المطالب الموالي لكن قبل ذلك دعونا نتعرف على أهم أسباب فشل هيئة الأمم المتحدة في الصومال .

إن أبرز العوامل التي أعاقت مهمة الهيئة الأممية في الصومال تتلخص فيما يلي:

01- لقد تدخلت في الصراع دون أن يكون لدسيها من القواعد القانونية الصريحة أو الاستراتيجيات الواضحة والتي من شأنها تمكينها من مواجهة هذا النمط من الصراع الدائر في الصومال و بفعالية.

02- هيمنة و سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية التدخل و منذ البداية و إلى غاية النهاية ، فبالرغم من أن الحقيقة المعروفة وسط الرأي العام العالمي و المتمثلة في رغبة أمريكا بتحقيق الحماية الإنسانية هناك إلا أن الحقيقة الواقعية توحي بالعكس من ذلك تماما حيث أن أمريكا تدخلت بهدف حماية الشركات الأمريكية العاملة في الصومال و تعظيم أرباحها ناهيك عن رغبتها الجامحة في تفعيل و دعم أبعادها الاستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي ككل.

---

1 -Juanita Westmorel , Traoré , Droit Humanitaire et Droit d’intervention. p 185

2 -Ibid ,p186.

* في الفصل الثامن المتعلق بالتنظيمات الإقليمية من ميثاق الأمم المتحدة نصت المادة 52 على ما يلي:

01 – ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم و الامن الدوليين ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها و مناسبا ما دامت هذه التنظيمات او الوكالات الاقليمية و نشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة و مبادئها .

02 – يبذل اعضاء الامم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات او الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية او بواسطة هذه الوكالات و ذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

03 – على مجلس الامن ان يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية يطلب من الدول التي يعنيها الامر او بالإحالة عليها من جانب مجلس الامن . نقلا عن : ميثاق الأمم المتحدة ، سان فرنسيسكو ، 26 حزيران / يونيه 1945 ، من الموقع الإلكتروني: http://www.yemenintransition.com/artImage/MethKALmimALmt7dh.pdf، تاريخ الدخول : 2013/09/21، 00:01

03- تجاوز الأمم المتحدة الحلول كما عملت بعض القوى على تعطيل دور المنظمات الإقليمية في سبيل حل هذا النزاع و تعطيل العمل بأحكام المادة 52 من الميثاق* الحاثة على أهمية الحلول الإقليمية.

04- عملت بعض القوى الدولية على بث الشقاق و التنازع بين الجهود الإقليمية العربية و الإفريقية لإبعاد الحل الإقليمي و بقاء الأزمة قيد البحث العالمي و ذلك طبعا بغرض تمرير جزء هام من المصالح الدولية الغربية في هذا النطاق .[1]

---

[1] – عبد الرحمن مسعد زيدان ، مرجع سبق ذكره . ص – ص : 257 – 258 .

المطلب الرابع: الخيارات الأمريكية العسكرية التدخلية في الصومال

لقد طرح الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب " مشروعه الأخلاقي " الرامي إلى ضرورة الإسراع بالتدخل في العالم الثالث من أجل تحقيق البعد الأمني و توطيد أسس الديمقراطية في تلك الدول ، لهذا بادرت الولايات المتحدة بالتدخل في الصومال من أجل إيقاف تفاقم الأزمات و تصاعدها إلى أخطر الدرجات تحت شعار إحلال السلام و إعادة الديمقراطية إلى البلد و قد بدأ التدخل تحديدا بتاريخ كانون الأول 1992 إثر عملية سميت " استعادة الأمل " .[1]

إذن بالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة تبقى هي المسؤول المباشر و الوحيد على متابعة خطوات إجراء دولي كهذا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية و مع تمتعها بالعديد من المزايا ضمن تواجدها في بيئة دولية أصبحت تعد القوة و المصلحة فيها من بين العوامل المتحكمة في تسيير شؤون العالم بأجمعه جعل من تلك الوحدة السياسية الدولية المهيمن الرئيس على القضايا المطروحة في الساحة السياسية الدولية.

الأمر الأهم ضمن هذا السياق هو ضرورة تركيز اهتمامنا على بحث أهم القرارات الأممية الصادرة من قبل مجلس الأمن والقاضية بضرورة السماح للولايات المتحدة من مباشرة عملها التدخلي في الصومال معتمدة في ذلك على جل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية في الوقت نفسه .

أولا – صدور القرار الأممي رقم 794 :

القرار الأممي رقم 794 جاء ليفوض للأمم المتحدة سلطة توفير القوات اللازمة لخلق بيئة آمنة لعملية الإغاثة في الصومال،[2]، لكن و مع حلول تاريخ 03 / ديسمبر 1992 و اعتمادا على القرار 794 مجلس الأمن قام بدعم عملية "استعادة الأمل ".[3]، في الحقيقة العملية هاته تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها تمهيدا لنقلها للأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام ،

ثانيا – نتائج السياسة العسكرية الأمريكية في الصومال :

لقد نزلت أولى وحدات المشاة البحرية الأمريكية (المارينز) على شواطئ مقديشو في 09 كانون الأول / ديسمبر 1992 وكانت مهمتها تنضوي تحت شعار عملية إعادة الأمل لشعب صومالي عاش أوضاعا في غاية الخطورة فخلال سنة

---

1 – علي صبح، المرجع السابق الذكر . ص – ص : 238 – 239 .

2 –إدريس لكريني ، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية .في :الحوار المتمدن، العدد 1592 ، 2006/06/25 ، على الرابط الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid3D68352 ،تاريخ الدخول: 2013/07/11 ، 23:40

3 - phillipe moreau defarge , Op.Cit,p : 24 .

واحدة من اندلاع الحرب الأهلية فقد نسبة حوالي 350 ألف شخص جراء ظروف الحرب الأهلية و المجاعة ، لكن الأمر العجيب هو رحيل الجنود الأمريكيين بعد مرور سنة و ثلاثة أشهر تحديدا بحلول تاريخ أذار / مارس 1994 حاملين معهم ذكريات مأساوية مهينة خاصة بعد مقتل حوالي أكثر من 20 جندي أمريكي .[1]

في الواقع لقد فشلت السياسة العسكرية المتبعة في الصومال من قبل القوى الدولية تحديدا القوة الأمريكية لسبب بسيط هو انحرافها عن الهدف الأساسي و دخولها كطرف في الصراع القائم فقد واجهت بعض الفصائل و عمدت إلى ملاحقة الجنرال فرح عيديد حيث أسفر ذلك عن مقتل العديد من الجنود الأمريكيين و سقوط طائرة أمريكية في سبتمبر 1993 ، هذا كله ما أجبر الكونغرس الأمريكي إلى التصويت بالموافقة على قرار الرئيس الأمريكي في 15 أكتوبر 1993 يسحب جميع القوات الأمريكية من الصومال مع نهاية شهر أذار / مارس 1994 .

و في هذا الشأن بادر مجلس الأمن باستصدار مجموعة من القرارات أهمها القرارين 865 و 885* ، المتضمنة تعزيز الجهود من أجل تحقيق حل سياسي للأزمة الصومالية في غضون 18 شهر و تعليق إجراءات الملاحقة للجنرال فرع عيديد.[2]

و للتذكير فإن صعود الاهتمام الدولي و الإقليمي في السنوات الأخيرة بمنطقة القرن الإفريقي بما فيها الصومال يرجع بصورة أساسية إلى أهمية منطقة القرن الإفريقي جغرافيا و استراتيجيا باعتبارها منطقة ربط للتجارة الدولية كما ان المنطقة تشرف على مناطق إنتاج البترول و نقله أيضا لمجموعة من الأسباب الأخرى المتعلقة بالجوانب الثقافية و السياسية .[3]

فلهذا اهتمت الولايات المتحدة بالمنطقة و منذ زمن بعيد فبالرغم من إعلان الانسحاب الفوري لقواتها العسكرية بحلول تاريخ 31 يناير / 1994 فإن التكتيكات الأمريكية بالنسبة للقرن الإفريقي تغيرت و لكن الاستراتيجية و الأهداف

---

[1] – خليل العناني، المرجع السابق . ص : 114 .

* القرار 885 الصادر بتاريخ تشرين الثاني / نوفمبر 1993 أكد على أن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية النهائية فيما يتصل بإنجاز جملة الأهداف الأمنية في البلد و كما يحيط جميع الأفراد علما بأنه يدين الهجوم الذي وقع في 05 حزيران / يونيه 1993 ضد أفراد أعضاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال و الذي يطالب بإجراء تحقيق في هذا الشأن ، لهذا فقد أعلن عن ضرورة الاسراع بإنشاء لجنة تحقيق تعزيزا لتنفيذ القرارين 814 (1993) و837 (1993) و ذلك للتحقيق في الهجمات المسلحة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال و التي أدت إلى خسائر في الأرواح كما ألح على دعوة جميع الأطراف في الصومال إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة . للمزيد من التفاصيل حول بنود القرار راجع : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، في الموقع الإلكتروني :

http://daccess-dds-my-un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/698/84/IMG/NRO69884.pdf?OpenElement

[2] – محمد قدور بومدين ، المرجع السابق الذكر . ص : 201 .

[3] –مجدي كامل، المرجع السابق الذكر. ص : 129 .

ثابتة لا تتغير و من هنا لا تزال الصومال مستهدفة من طرف أمريكا فهي لازالت تعد هدفا أمريكيا محوريا و لكن بأساليب جديدة غير العسكرية لأن تجربة الولايات المتحدة بهذا الخصوص فشلت تماما .[1]

و للتذكير فإن القضايا الإنسانية و منذ سنوات 1980 و 1990 أخذت حيزا كبيرا في اهتمام كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن مما أدى بالدول الاعضاء الى الالتفاف حولها إما بالإعلانات المتتالية أو تقديم الحلول التي كانت تراها حتمية ملحة .

كل ذلك من اجل ملأ الفراغ القانوني لهذه القضايا الخاصة بالحقوق الانسانية العالمية ن كما عملت الجمعية العامة وحتى مجلس الأمن ما في وسعها لافتكاك بعضا من هذه الحقوق ، فمنذ عام 1991 لوحظت بعض التراكمات الهامة لهذه الحلول والوسائل التي فرض بها مجلس الأمن احترام حقوق الضحايا و خاصة في الصومال ، رواندا ، اليمن ، أنغولا ، الموزمبيق ، اليمن ، جورجيا و كوسوفو .[2]

إذن الاعتبارات الإنسانية مثلت و منذ زمن بعيد القضية المحورية في برامج أعمال كل أعضاء أسرة الأمم المتحدة، لكن نعيد و نكرر القول بأن تلك الاعتبارات تصادمت معها اعتبارات أخرى سياسية تتعلق بمصالح القوى الدولية العالمية.

تلخيصا لما تم تحليله فيما سبق من نقاط نعتقد بأن التدخل العسكري في الصومال و المقرر خلال النصف الأخير من عام 1992 لم يكن من باب الاهتمام بالصومال بقدر ما كان ذلك الفعل محكوما باعتبارات تتصل بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية استعراض القوة و الهيمنة لتأكيد السيطرة الأمريكية على ما يعرف باسم النظام العالمي الجديد ، إضافة إلى إعادة ترتيب المنطقة حسبما يتلاءم و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها التقليديين في المنطقة حتى و لو كان ذلك على حساب مصلحة الشعب الصومالي ، في الحقيقة هذا الواقع المؤسف نستطيع إدراكه من خلال ذلك التراخي الأمريكي عن التدخل حتى وصلت الأزمة إلى أعقد صورها و أصبح الوضع الإنساني هناك ينذر بالخطر الشديد .[3]

ومن خلال متابعة مسار ذاك التدخل نلمس جيدا مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق نوع من النفوذ في الصومال قفز إلى مرحلة متقدمة في بداية التسعينات من القرن الماضي و نجحت أمريكا في الدخول بقواتها ضمن إطار قوات الأمم المتحدة في ذاك الحين ، حيث أنها استطاعت الضغط على مجلس الأمن و استصداره للقرار الذي يجيز لها حق التفويض في إعلان حربها – إن صح التعبير – ضد الصومال بدعوى القضاء على أمراء الحرب و الميليشيات في فترة ما بعد سقوط نظام

---

[1] – المرجع نفسه ، ص: 131

[2] Mario Bettati , Droit humanitaire.France :éditions du Seuil , 2000 . p : 16.

[3] - أسباب الحرب في الصومال، في: موسوعة مقاتل من الصحراء، من الموقع الإلكتروني :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia2/HarbSomal/sec02.doc_cvt.htm ، تاريخ الدخول: 2013/09/21 ، 00:27 .

"سياد بري " وفعلا حصلت على التفويض – و كما بينا فيما سبق – دخلت كطرف في الصراع بحلول العام 1993 ، لكن خيبة الأمل جاءت فانبهر الجنود الأمريكان بمواجهة الجنرال "فرح عيديد" لهم و صمود القوى المسلحة الصومالية حتى اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية و على لسان رئيسها الأسبق "بيل كلينتون" الانسحاب التام من الصومال و فعلا نفذ الانسحاب في 31 يناير 1994.[1]

بطبيعة الحال هناك الكثير ممن يعتقد بأن التدخل الإنساني في الصومال هو مجموع تلك العمليات التدخلية الأممية الأمريكية الفاشلة و التي امتدت لفترة وجيزة ، لكن في الواقع و انطلاقا من متابعة مسار تطور الأحداث الحاصلة على مستوى البيئة العالمية يتأكد لنا الافتراض القائل بأن التدخل تحديدا في الصومال يصعب حصره في فترة زمنية محددة زمانا و مكانا لسبب بسيط هو أنه مر بعدة مراحل تطورية أولها مرحلة التسعينات و التي ظهر فيها بوجهة فاشلة سالبة لم تحقق ما خطط له ، ثم أعيدت الممارسة الدولية للتدخل و بوسائل متعددة و كثيرة و هذا استنادا لوجهات نظر العديد من المختصين و المحللين الاستراتيجيين في الميدان القانوني والسياسي .

الفكرة السالفة الذكر تدفعنا لطرح جملة من التساؤلات تتلخص فيما يلي:

هل يا ترى بعد الفشل الذي منيت به القوات العسكرية الأمريكية إزاء تدخلها في الصومال مع بداية عقد التسعينات قلصت من اهتمامها بالمنطقة و شؤونها المحلية ، أم أنها زادت من تحفيزها عبلى البحث عن المزيد من المداخل لفرض المزيد من السياسات التدخلية في فترات لاحقة ؟ و لنفرض أن التدخل استمر في المنطقة و بأساليب مقنعة خفية ، إذن ما هي أهم الأساليب المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإرساء عمليات التدخل غير المباشرة في الصومال؟

إجابة هاته التساؤلات سنتعرف عليها من خلال عناصر البحث اللاحقة .

و في الختام و كاستنتاج عام لما تم الإدلاء به من أفكار فيما سبق نستطيع القول بأن هيئة الأمم المتحدة تدخلت في الصومال من أجل إحلال السلام و الأمن في المنطقة و ذلك عبر مرحلتين ابتدأت الأولى من أبريل / نيسان 1992 إلى أبريل 1993 و هي عبارة عن عملية أممية محضة موضوعية غير منحازة لأي هدف آخر غير الإغاثة و العمل الإنساني المراد تحقيقه في الصومال، أما المرحلة الثانية فنستطيع التسليم بأنها تمثل عملية الأمم المتحدة الثانية التي انطلقت فعالياتها بعد إعلان قرار الرئيس الأمريكي الأسبق " بوش الأب " و القاضي بإرسال القوات الأمريكية إلى البلد بغية الوصول إلى أهداف غير معلنة متعارضة تماما مع الهدف الرئيسي المعلن من التدخل في الصومال .

[1] – المرجع نفسه.

المبحث الثالث : تطورات الأزمة الصومالية في فترة ما بعد التدخل الإنساني

تعد عملية التدخل الإنساني في الصومال و المعروفة باسم " إعادة الأمل " حالة فريدة من نوعها مقارنة بعمليات التدخل باسم الدوافع الإنسانية و ذلك لسبب بسيط تمثل في طبيعة الانعكاسات التي خلفتها على الدولة و التي في الحقيقة غلبت عليها صفة السلبية و الانحياز للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة العليا للدولة التي انهارت و استمرت في الانهيار حتى بعد تطبيق العملية التدخلية الإنسانية .

من هنا سنحاول تلخيص أهم التداعيات المنجرة على هذا الإجراء الدولي إزاء الدولة الصومالية أو بالأحرى أهم ما تبع هذا الإجراء الدولي المتعدد الأطراف من أحداث و تطورات حول الأزمة الصومالية و ذلك عبر أربع عناصر تضمن العنصر الأول منها التعريج على أبرز التطورات التي عرفتها الحرب الأهلية الدامية في الصومال و التي مثلت في الحقيقة الدافع المباشر نحو تحرك أعضاء المجتمع الدولي و إعلانهم قرار ضرورة الإسراع بالتدخل في المنطقة من أجل القضاء على مسبباتها كليا و بالتالي الحفاظ على عاملي الاستقرار و الأمن على المستوى المحلي ، الإقليمي والدولي .

المطلب الثاني تناول بالشرح و التحليل واقع الأوضاع العامة السياسية و الاقتصادية في الصومال في الفترة التي تلت تطبيق عملية التدخل الإنساني ، أيضا هناك نقطة جد مهمة أدرجناها ضمن هذا المبحث و التي نستطيع القول بأنها تدخل من نوع جديد غير مباشر تعلق بدور الأطراف الخارجية الإقليمية تجاه الأزمة التي زادت في التفاقم خصوصا بعد الترتيب الفعلي لإعمال واجب التدخل الإنساني في المنطقة تحت شعار " إعادة الأمل " هاته الأخيرة التي ما أعطت أملا قط للبلاد بل انجر عنها تعقيدات خطيرة للأزمة .

أخيرا و عبر المطلب الرابع حاولنا التعريج على قضية هامة جد حساسة تضمنت دور الأطراف الخارجية الدولية إزاء الأزمة الصومالية.

المطلب الأول: تطورات الحرب الأهلية بعد تبني خيار التدخل الإنساني في الصومال.

المطلب الثاني: الأوضاع العامة السياسية و الاقتصادية في الصومال بعد تطبيق التدخل الإنساني.

المطلب الثالث: تطور دور الأطراف الخارجية الإقليمية إزاء الأزمة الصومالية.

المطلب الرابع: تطور دور الأطراف الخارجية الدولية إزاء الأزمة الصومالية.

المطلب الأول:تطورات الحرب الأهلية في الصومال بعد تبني خيار التدخل الإنساني

سنستهل هذا الجزء من الدراسة بطرح الإشكال التالي :

هل استمرت الحرب الأهلية أم أنها زالت مع مجرد البدء بتطبيق عملية التدخل الدولي الإنساني في المنطقة ؟

لقد طبق التدخل الدولي الإنساني في الصومال و عمدت القوات الدولية المتدخلة إلى محاولة تهدئة الأوضاع و إيجاد سبل حل كفيلة بإزالة جميع مسببات الحرب بين الفصائل الصومالية و بالتالي تحقيق مطلب الأمن و على كافة المستويات والأصعدة .

لكن حين جاء موعد انسحاب القوات الدولية من الصومال بدت سيناريوهات الأزمة الصومالية تتضح بشكل جيد ولعل تصريح الجنرال "محمد فارح عيديد" دليل واضح على ذلك حيث أكد الجنرال أن الصومال سوف لن يعيش حربا قبلية بعد اليوم معتبرا أن السبب في ذلك يعود بالأساس إلى زوال عوامل إخفاق عملية المصالحة الوطنية .[1]

إذن تصريح الجنرال الذي يحمل نظرة تفاؤلية يقودنا الى اثارة تساؤل آخر :

هل فعلا نجحت عملية المصالحة الوطنية في فض الأزمة الصومالية أم ان الحرب استمرت إلى حد تدخل أطراف أخرى لإدارتها ؟

في الواقع لقد كان من أهم نتائج الحرب الأهلية في الصومال و المستمرة لحوالي 20 عاما تشظي وحدة البلاد الترابية ، و لعل أهم دليل على ذلك هو انفصال الجزء الشمالي منذ العام 1991 تحت مسمى " أرض الصومال " عن البلد، ناهيك عن تعرض العديد من المناطق الأخرى لعامل التشظي و التفكك عن الدولة الأم .[2]

من هنا تستحضرنا فكرة الباحث السوسيولوجي اللبناني " فريدريك معتوق " و القائلة بأن الصراعات الأهلية المسلحة إنما تقوم كافة على قاسم مشترك هو المجتمع المدني فكلما كانت التجربة المدنية عريقة بمعنى أصح كلما كان المجتمع المدني لأي بلد ما متراص كلما كانت هاته البلد بعيدة كل البعد عن شبح الحرب الأهلية ، أما إذا كان ذلك المجتمع متميز بضعفه و تشابكه مع ما هو ديني أو اثنيأو قبلي فهذا ما سوف يزيد من احتمالية نشوب الحرب الأهلية هاته الأخيرة التي لا يمكن أن

---

[1] – منال لطفي حامد ، " سيناريوهات الأزمة الصومالية " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، السنة 33، العدد 128 ، الصادر بتاريخ أبريل 1997 ، ص : 140 .

[2] – عبد الجليل زيد المرهون، الصومال و المشهد الأمني الجديد. في: جريدة الرياض، على الرابط الإلكتروني: www.alriyadh.com/2011/10/21/articls677632.html تاريخ الدخول: 2013/07/08 ، 20:45

تكون حلا للأوضاع المزرية وبالتالي إخراج البلد من المشاكل التي يعاني منها بل بالعكس فإنها ستوقعها حتما في أزمات أكبر و أعظم .[1]

يضيف و يؤكد الباحث "فريدريك معتوق"أن العنصر الأيديولوجي* هو الذي يتصدر قائمة الثوابت في النزاعات البشرية لا العامل الاقتصادي كما يعتقد الكثير، فمن دون أيديولوجيا حرب لا وجود للحرب و للإشارة و التذكير صحيح أن المصالح الاقتصادية قد تكون الفاعل الرئيس نحو انفجار الحرب الأهلية لكن الخلاف حول المصالح الاقتصادية لا يصل مرحلة الانفجار إلا بعد اقترانه الفعلي بالخلاف الإيديولوجي .[2]

إذن الفكرة التي أدلى بها الدكتور "فريديريك معتوق" و التي دافع عنها تمثل حقيقة واقعية توافقت مع الحالة الصومالية ، لكن كيف ذلك ؟

كما هو معلوم و كما سبق و أن أشرنا في العناصر السابقة من الدراسة الصومال واحدة من الدول التي مثلت فيها القبلية مؤشرا أساسيا للقوة و ذلك منذ العام 1991 فهي العنصر الرئيس المؤثر في السلطة السياسية ، فالعصبية القبلية أدت إلى انهيار الدولة بشكل كامل طبعا ذلك إلى جانب مساهمة عوامل أخرى اقتصادية و اجتماعية .

و بالرجوع إلى الإجابة على السؤال المطروح في البداية نستطيع القول بأن الصومال لا يزال يعايش المحنة الدامية منذ عقدين من الزمن و ذلك منذ العام 1991 و إلي غاية الفترة التي أعقبت التدخل الإنساني في الصومال مع بداية نفس العام ، فبعد انفجار الحروب القبلية و لغة السلاح و القتال هي السائدة تحديدا منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق"محمد سياد بري"، لكن بالرغم من أن الجهود المحلية الإقليمية والدولية كانت حاضرة هادفة في مجملها إلى إيقاف هاته المأساة إلا أنها منيت

---

[1] – شمخي جبر ، جذور الحرب الأهلية ...لبنان ن قبرص ن الصومال ، البوسنة . في : الحوار المتمدن ، العدد 1891،2007/04/20، على الرابط الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D94453 ، تاريخ الدخول : 2013/07/22 ، 22:40

* – الإيديولوجيا تعني بشكل عام علم الأفكار مع العلم بأنها كلمة دخيلة على جميع اللغات الحية ، و علم الأفكار هذا يندرج ضمن معناها اللغوي في أصلها الفرنسي ، لكنها لم تحتفظ بهذا المعنى اللغوي حيث قام الألمان باستعارتها وأطلقوا عليها معنى آخر ثم أرجعت للفرنسية فأصبحت دخيلة حتى في لغتها الأصلية ، إذن من هنا نستطيع الاعتقاد بأنه ليس من العجب أن يعجز الكتاب العرب عن ترجمتها بكيفية مرضية ، عموما إن الأفكار هي التي تقابلها منظومة فكرية ، عقيدة ، ذهنية ...إلخ . للمزيد من البيانات الهامة بخصوص الإطار النظري للأيديولوجيا راجع : عبد الله العروي ، مفهوم الإيديولوجيا . ط.5 ،بيروت : المركز الثقافي العربي ، 1993 .

[2] – شمخي جبر ، مرجع سبق ذكره.

بالفشل الواحدة تلوى الأخرى حتى خرج هذا البلد من الاهتمامات الدولية في فترة ما ، حيث زادت الحروب القبلية والطائفية .[1]

لكن هذا لا يعني بأن الأزمة خرجت و بشكل مطلق من قائمة الأولويات الدولية و الإقليمية بل حدث ذلك لفترة محددة و مؤقتة و ذلك تماشيا مع الظروف الحاصلة على مستوى كل من البيئة الإقليمية والدولية ، فالحقيقة الاهتمام الدولي بالقضية الصومالية عاد إلى الأفق مع بروز جملة من الأحداث الدولية التي مثلت حقا منعطفات تاريخية كان لها وقعها الخاص على جل القضايا المحلية الإقليمية و الدولية .

و لعل أهم تلك الأحداث التي أعادت أو بالحرى زادت من حجم الاهتمام الدولي حول الأزمة الصومالية التي هي في الواقع عبارة عن تحديات واجهت عالم اليوم ككل نجد :

– الإرهاب حسب الادعاءات التي روجت لها الوحدات الدولية الكبرى عامة و الولايات المتحدة خاصة .[2]، فمحاربة الإرهاب و العمل على دحضه كان ضمن الاهتمامات الأولى لأعضاء المجتمع الدولي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي شنت حملة كبرى ضد هاته الظاهرة .

– القرصنة* أيضا اعتبرت دافعا من الدوافع التي أعادت الصومال في قائمة الاهتمامات الدولية مؤكدة على واجب سعي الدول أولا و قبل كل شيء إلى وضع سياسة تضمن وجود عدد مناسب من المحققين الماليين المدربين و المتمرسين في المسائل

---

[1] – سعيد برمد عجال ، ما الحل في الصومال يا ترى ؟ . في : شبكة الصومال اليوم للإعلام ، على الرابط الالكتروني: http://somaliatoday.com/news/index.php%3foption%3Dcom.conte، تاريخ الدخول : 2013/07/21، 19:40.

[2] – المرجع نفسه.

* لقد عرفت معاهدة الأمم المتحدة لقوانين البحار لعام 1992 القرصنة في أعالي البحار بصفتها ممارسة إجرامية فبعد الهجوم على سفينة أكيلي لاورد في البحر المتوسط تم إلحاق بند جديد بالاتفاق يهتم بشكل كبير بالنظر إلى قضية الهجوم على السفن ، لكن الاتفاقية تبقى محكومة بشرط عدم ملاحقة ومطاردة القراصنة في المياه الإقليمية لبلدان أخرى ، تبقى القرصنة من بين أهم العمليات الإجرامية حيث أن القراصنة أصبحوا يجولون البحار بكل حرية وينهبون السفن المارة بقوة السلاح في كثير من الأحيان فهم بذلك يضربون عرض الحائط بسيادة الدول و القوانين خصوصا و أن القانون الدولي للبحار لا يمنح صلاحيات كافية للجهات المختصة من أجل مقاومة القرصنة و كذلك قوانين الدول التي تجري قرب سواحلها عمليات القرصنة . للمزيد من المعلومات حول القرصنة في الصومال راجع : حياة زلماط ، القرصنة البحرية في القرن الإفريقي و خليج عدن . المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط الإلكتروني: http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?option%3Dcom.content%،تاريخ الدخول:2013/07/24 ، 18:30 .

المتعلقة بالتحقيق المالي على ضوء القوانين المحلية و الاتفاقيات و المعايير الدولية ، كما يجب على الدول أن تخلق ظروفا مؤسسية تؤمن الجو المناسب للقيام بتحقيقات مالية .[1]

الإرهاب ، القرصنة ، الظروف الطبيعية القاسية الممثلة في الجفاف و إضافة إلى كل هذا لا يفوتنا في هذا السياق التذكير بفشل عمليات المصالحة الوطنية و استمرار تردي الأوضاع السياسية الصراع المستمر على السلطة السياسية ، و بالتالي حدوث تفكك كيان الدولة الصومالية ككل و تشظي وحدة البلاد الترابية كلها مؤشرات تؤكد على إعادة التدخل و إعماله و لو بشكل غير مباشر من قبل القوى المهيمنة على مستوى البيئة الدولية ، و هذا ما حصل فعلا وذلك من خلال التدخل العسكري الإثيوبي والكيني و الأمريكي ، و هذا ما سوف ما سوف نخوض في تفاصيله في العناصر الموالية من الدراسة .

في الواقع نلاحظ بأن تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية و القضاء على ظروف الحرب الأهلية لن يتم إلا من خلال تكثيف الجهود الوطنية المحلية أولا من أجل دعم جميع عوامل تأسيس دولة ذات قوة من شأنها إيقاف المأساة الخطرة بالبلد .

عموما الأزمة الصومالية ذات العشرين ربيعا سببها المباشر و الرئيس هو الفرقة الضاربة جذورها في هذا الشعب ، فالحل الأمثل يكمن في انعدام تلك الفرقة و العمل على تحقيق الوحدة فالطريق إلى هاته الأخيرة لن يكون إلا من خلال تنازل الأطراف الصومالية لبعضها البعض هذا التنازل الذي يحافظ على البلاد و الفرقاء معا و عدمه سيذهب الاثنين معا .[2]

الحرب الأهلية في الصومال استمرت لمدة زمنية معتبره بالرغم من مجموع المجهودات المحلية، الإقليمية و الدولية المبذولة بشأن إيقاف حلقات العنف المستمر بين مختلف الفصائل الصومالية ، لكن و بالرغم من ذلك كله إلا أن البعض يعتقد بأن الصومال عرف نوع من الاستقرار خصوصا في فترة ما بعد التدخل الدولي الإنساني في البلد .

فبعد عقدين من اندلاع الحرب الأهلية عرف الصومال نوعا من الانفراج الذي حمل في طياته العديد من المؤشرات المتضمنة أملا كبيرا في إرساء جو من الأمن على الرغم من أن طريق الرجوع إلى السلم و الاستقرار تبقى طويلة وصعبة .

عموما و باختصار شهد الصومال تقدما ملحوظا على المستوى السياسي و ذلك من خلال الإقدام على القيام ببعض الإجراءات المخففة من روع الحروب القبلية و النزاعات القائمة بين مختلف الفصائل المتعارضة ،هذا ما أدلى به السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن السيد "محمد لوليشكي"حول القضية الصومالية معتبرا أن

---

[1] – بيار سان هيلار ، القرصنة الصومالية : التقيد بالوثائق و المعلومات. على الرابط الإلكتروني: http://www.counterpiracy.ae/upload/briefing/pierre%2520st%252... ، تاريخ الدخول: 2013/08/01 ، 00:40.

[2] – عبد العزيز عرتف ، الصومال ... عنف بلا حدود . في: شبكة الصومال اليوم للإعلام، على الرابط الالكتروني: http://somaliatoday.com/news/index.php%3foption%3Dcom.conte، تاريخ الدخول : 2013/07/21 ،22:45.

أبرز مثال على اعتقاده هذا هو التوقيع على خارطة الطريق في 06 / سبتمبر 2011 ، و الأهم من ذلك هو حدوث نوع من التطور على المستوى الأمني في البلد عقب طرد قوات حركة الشباب من موقاديشو و التحكم بشكل تدريجي في الأراضي الخاضعة لسيطرة هاته الحركة .[1]

و للتذكير فان كل هاته التطورات الإيجابية إنما حدثت بفعل مثابرة الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية* و جهود قوات البعثة الإفريقية و الإجراءات الحاسمة المتخذة من قبل الدول المجاورة في المنطقة ن كما لا ننسى دور الدعم المستمر من طرف المجتمع الدولي .[2]

و أضاف السيد "محمد لوليشكي" أنه و بالرغم من تحقيق كل هاته الإنجازات التي لا بد من الاعتراف بأهميتها تبقى العديد من التحديات لا بد من العمل عن طريق تنسيق و تكثيف الجهود من تجاوزها لأن الوضع في الصومال لا يزال ينذر بالخطر فهو في غاية الحساسية .[3]

في الختام نستطيع القول بأنه و خلال تواجد القوات الدولية في الصومال لم يكن هناك حل واضح للأزمة و حتى بعد خروجها من المنطقة بقيت الأوضاع تقريبا على حالها فالأزمة بقيت مستحكمة وأطراف النزاع لم تخطو خطوة محددة نحو تحديد تصور مشترك لحل الأزمة .

كما أن الامر الأكثر خطورة بشأن الوضع العام في الصومال يتمحور حول صعوبة تجميع الفصائل الصومالية المتنازعة من أجل وضع استراتيجية فعالة من شأنها إعادة الوفاق الوطني ، فالأطراف المحلية فعلا لم تقم ببذل الجهد الكافي والمطلوب للتفاهم و بالتالي تغليب مصلحة الدولة على مصالحهم الشخصية .[4]

فلهذا و اعتمادا على ما سبق نستطيع القول بأن الجهود الإقليمية و الدولية – التي سوف تحدث حتما إزاء هذا الوضع الغير مستقر أو بالأحرى ستعرف نوع من التجديد و الإحياء في الفترة الموالية لتجربة التدخل الإنساني الدولي الفاشلة في الصومال الذي ما استطاع ايجاد حل نهائي للأزمة – سوف لن تحقق نجاحا حقيقيا بدون اتفاق جميع الفصائل الصومالية هذا المطلب الذي أصبحت تفرضه ظروف الصومال المزرية فمستقبل الصومال سوف يشهد سيناريوهات أشد عنفا تتراوح بين استمرار الحرب الأهلية و دمار ما بقي من كيان الدولة و انهيار الحكومة المركزية و انفصال الشمال عن الجنوب وصراعات

---

[1] – محمد لوليشكي ، البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ، يناير 2012 ، ص : 02 ،على الرابط الإلكتروني : http://www.diplomatie.ma/portals/0/1.pdf تاريخ الدخول: 2013/07/24، 23:10

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص:03.

[4] – منال لطفي حامد، المرجع السابق الذكر.ص:142.

على الحدود ، ناهيك عن فتح الساحة الصومالية أمام التدخلات الإقليمية والدولية و التي يمثل بعضها فعلا عملا مضرا بإمكانيات حل المعضلة الصومالية.[1]

و على ذكر التدخل الدولي في المنطقة سوف نركز و من خلال المطلبين الأخيرين على أهم محددات ونتائج التدخل العسكري الإثيوبي و الكيني و الأمريكي في الصومال.

[1] –المرجع نفسه، ص: 142.

المطلب الثاني:الأوضاع العامة السياسية و الاقتصادية في الصومال بعد تطبيق عملية التدخل الإنساني

أولا – الأوضاع السياسية العامة في فترة ما بعد التدخل :

الأوضاع السائدة في الصومال في فترة ما بعد التدخل الإنساني لا تعبر عن ذيوع السلم والأمن إطلاقا حيث أن الصومال لم يحظ بحكومة مركزية موحدة معترفا بها من قبل جميع الأطراف المتنازعة على السلطة السياسية هناك و هذا منذ زوال نظام الرئيس الأسبق "سياد بري" في يناير / كانون الثاني 1991 فالبلد بقي يعاني من ويلات الحرب الأهلية ناهيك عن ظروف المجاعة و الجفاف القاسية . [1]

[1] – خليل العناني، " الصومال بين رحى الحرب الأهلية و الحرب على الإرهاب " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 148، الصادر بتاريخ أبريل 2002،ص:113.

* هناك نقطة مهمة لا يجب تجاهلها و هي تتعلق بضرورة التذكير بأنه عند الحديث عن الحكومة الانتقالية في الصومال يجب لفت الانتباه إلى أنه وبعد مضي فترة زمنية هامة منذ سقوط نظام "سياد بري" و انهيار حكومته المركزية تلك الفترة ما خلت من محاولات ترمي إلى إنشاء حكومة صومالية تملا الفراغ ، فتم عقد اجتماعات هامة تعدت 15 اجتماع في كل من مصر و السودان ودول الجوار .

و بالفعل قد تمخض عن بعض تلك الاجتماعات تشكيل حكومة انتقالية و قد عين "علي مهدي" رئيسا للصومال ثم "عبد قاسم صلاد حسن" ، ثم "عبد الله يوسف" و ترك جميعهم كرسي الرئاسة دون أن يقدم شيئا أو يؤخر بل أنه زاد الطين بلة .

و بعد ذلك طلع نجم "الشيخ شريف" و توج في اجتماع جيبوتي رئيسا للصومال ، إلا أن المعطيات الميدانية أكدت بأنه لم يكن على أحسن حال بالنسبة لإدارته للحكومة ، حيث أنه قضى حوالي 07 أشهر و فقط في الرئاسة و ظلت حكومته إلى غاية 2009 تواصل خساراتها المتواصلة .

و لعل أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك تتمثل أساسا في أن جميع مبادرات المصالحة لم تأت من الداخل أي تحت إشراف الصوماليين ، كما أن تلك الحكومات ولدت في إطار خارج عن إرادة الشعب الصومالي ، و الأهم من ذلك هو أن ميلاد تلك الحكومات في الخارج ، و حتى أن أعضاء الحكومة الانتقالية الجدد لم تكن لديهم قناعة أو بالأحرى ثقة كافية بخصوص بسط نفوذهم و إرساء سياساتهم التي يرون فيها خيرا للصالح العام ، ناهيك عن عدم وجود اتحاد بين تلك القيادات فما كان يربطها هو التنازع الدائم على المنصب الراقي ، المال و المكانة السياسية ولعل أبرز اسباب فشل تلك الحكومات هي توافر جملة من العوامل الدولية والإقليمية و التي أثرت عليها سلبا ، حيث أن الكتلة الغربية هيمنت على رسم و صناعة القرار على المستوى الداخلي ، و حتى إثيوبيا استحوذت على جزء غير قليل من القرار الصومالي و منذ انهيار الحكومة الصومالية عام 1991 . إبراهيم حسن محمد ، مسلسل انهيار الحكومات في الصومال هل له من نهاية ؟ . على الرابط الالكتروني:
http://Somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4344&Itemid=2 ، تاريخ الدخول : 2013/09/21 ، 09:37 .

1 – الحكومة الفيدرالية الانتقالية و أهم التحديات التي واجهتها : الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال* شكلت على أساس قبلي و هذا مؤشر دال على عدم وجود وحدة فكرية بين الأعضاء المشكلة لها، و لعل أهم ما أحاط هاته الحكومة من ظروف تمثلت فيما يلي :

– سيطرة أصحاب التوجهات الموالية للقوى الإقليمية و الدولية المعادية للصومال ، حيث أن الأغلبية العظمى من مجلس الوزراء هم موالون لإثيوبيا أو على الأقل غير معارضين لمعظم تدخلاتها الحاصلة حول الشأن الصومالي .

ربما هاته المؤشرات تدل على توجه الحكومة نحو ما هو ضد الأركان الثلاث التي يقوم عليها المجتمع الصومالي و هي :

وحدة الشعب الصومالي بكل ما تحمله هاته الكلمة من معان ، العقيدة الإسلامية ، الثقافة القومية الصومالية . [1]

في الواقع منذ تاريخ انهيار مؤسسات الدولة الصومالية عام 1991 أصبحت البلاد تعيش وضعا جد مزري بلا حكومة مركزية تقوم على شؤون الحكم فغاب الجيش النظامي المدافع عن الدولة و حتى جهاز الشرطة الذي بإمكانه القيام بوظيفة فرض القانون مما أدى إلى انتشار الجريمة و جميع أنماط العنف من أعمال الشغب ، النهب ، السرقة و غيرها . و الأمر الأخطر من هذا كله هو غياب المؤسسات الاقتصادية القائمة على تنمية البلاد و مواجهة تحدي الفقر و المجاعة .[2]

و إزاء هاته الأوضاع غير المستقرة كانت هناك العديد من المحاولات من أجل تنصيب حكومة و برلمان و كل هذا كان مبرمجا ضمن أعمال جولات المفاوضات المتعددة في مصر ، ليبيا ، جيبوتي ، إثيوبيا و كينيا لكن استمرار التنازع بين الفصائل الصومالية حول السلطة جعل تلك الحكومات مجرد حبر على ورق ، و بعد 41 جولة من محادثات السلام التي أشرفت عليها كينيا برعاية الاتحاد الإفريقي شهدت جهود المصالحة تلك تطورا ايجابيا نوعا ما حيث وقع السياسيون و قادة الحرب الرئيسيون في البلاد بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2004 على اتفاق سلام يقضي بإقامة برلمان وطني جديد يتولى عملية انتخاب رئيس للبلاد معترف به . [3]

الحكومة الانتقالية و كما سبق و أن أسلفنا في بداية هذا العنصر ووجهت بالعديد من التحديات المتضمنة ضرورة إخراج البلاد من وضعها المتردي ، و لعل أهم الصعوبات التي واجهت الحكومة للقيام بتلك الوظائف نجد بالدرجة الأولى نقص الموارد المالية لإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة تماما كنتيجة للحرب الأهلية ، فالحكومة الفدرالية الانتقالية تلك والقائمة منذ 2004 والمعترف بها دوليا لا تسيطر سوى على مجموعة من المباني وسط العاصمة مقديشو، ناهيك عن مواجهتها لجملة من النزاعات القائمة بين مختلف الأشخاص بداخلها و فضائح الفساد . [4]

---

[1] – محمد الأمين محمد الهادي، المرجع السابق الذكر.

[2] – توفيق المديني ، تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال . دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012 ، ص : 156 .

[3] – المرجع نفسه،ص:157.

[4] – المرجع نفسه، ص – ص: 157 - 158

و مع مرور الوقت و تسارع الأحداث بدأت الأزمة الصومالية تتجه نحو الانفراج و الحل و ذلك بعد استحقاقات اتفاق المصالحة في جيبوتي يونيو/ حزيران 2008 بين الحكومة الفدرالية الصومالية و تحالف إعادة تحرير الصومال ، و لكنها بدلا من ذلك بدأت تتأزم أكثر فأكثر حتى وصلت إلى حد التزاع المسلح . [1]

إذن من الملاحظ أن التدخل الإنساني المقرر في فترة التسعينات و لو أنه جاء بغرض تسوية أوضاع الحرب الأهلية وإقامة نظام حكم راق يستند إلى أسس الشرعية و المشروعية ، إلا أن التنازع و التناحر الذي استشرى في نفوس الصوماليين و خصوصا أولئك الذين هم بالقرب من السلطة منع أي جهد متعلق بتسوية أوضاع الصومال العامة سواء تعلق ذاك الجهد بالأطراف الإقليمية أو الدولية .

من خلال ما تم عرضه نتأكد بأن حالة التشرذم تبقى أبرز سمة مميزة للحالة الصومالية ، فالتشتت و الفرقة أصبحت صفة الصوماليين بجميع أطيافهم السياسية فمنذ بداية الحرب الأهلية شهدنا على الساحة الصومالية تصارع الفصائل القبلية ورأينا أن التحالفات القائمة بينهم أخذت أشكالا متعددة ففي بداية الأزمة كانت هناك ثلاث مجموعات مشكلة على أساس قبلي لمواجهة الحكومة المركزية ثم سرعان ما انقسمت فيما بينها لتمثل مجموعة من العشائر ضمن القبائل ووصلت قبل المحاكم إلى أكثر من عشرين فصيلا كل له ميليشياته و قائده و منطقته التي يسيطر عليها .[2]

و للإشارة فان الحكومة الانتقالية الفدرالية لم تكن بمنأى عن هذه الانقسامات بل كانت في صفها لذلك نستطيع الاعتقاد بأن الخلافات المميزة لهاته البيئة هي المسبب الرئيس لشل الحكومة من أن تقوم بأي فعل طيلة وجودها منذ تاريخ تشكيلها حتى أصبحت الخلافات و العمل على إيجاد حلول لتلك الخلافات هي السمة المميزة للحكومة الصومالية . [3]

كاستنتاج عام لما تم التطرق إليه مسبقا يمكن القول بأن الواقع أثبت لنا عدم نجاح أي خطة عمل صادرة من قبل البيئة الدولية أو الإقليمية و لعل عملية التدخل الإنساني المطبقة في السنوات الأولى من عقد التسعينات واحدة من بين تلك الخطط الدولية لحل الأزمة الصومالية التي أثبتت فشلها بأتم معنى الكلمة .

---

[1] – محمد الهادي محمد الأمين ، الواقع الصومالي المتأزم بين تفاقم الأزمة و جهود المصالحة . في : نقوش ، 08 يونيو 2009 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.nuqush.com/2009/06/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3 ،تاريخ الدخول: 2013/07/24.

[2] – محمد الأمين محمد الهادي، الواقع السياسي في الصومال و آفاق المستقبل. على الرابط الالكتروني: http://www.nuqush.com/2008/4/hello-world/ ، تاريخ الدخول : 2013/07/25،

[3] – المرجع نفسه.

2 –اتحاد المحاكم الإسلامية و أهم التحديات التي واجهتها :

بادئ ذي بدء لا بد من الرجوع إلى التعريج ولو بشكل مختصر على ما يعرف باسم المحاكم الشرعية هاته الأخيرة التي نشأت بعد انهيار نظام الرئيس الأسبق "سياد بري" في العام 1991 اعتبارا بأنها تمثل آلية شعبية هدفها الأسمى تحقيق الأمن والاستقرار في المناطق التي اعتبرت وسطا ملائما لتفشي الفوضى ،فالفكرة المبدئية حول هذا الإنجاز طرحت من قبل الشيخ "محمد معلم حسن" هذا الأخير الذي سعى بكل جهد إلى إنشاء محكمة شرعية في جنوب مدينة مقديشو للتعويض عن انهيار المؤسسات الحكومية .

لكن و عقب فشل عملية التدخل الدولي المفروض على الصومال خلال الفترة (1992 – 1994) برزت في الأفق مجددا فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية مع حلول العام 1994 و بالفعل تحقق ذلك المطلب حيث تم إنشاء محكمة إسلامية في شمال مقديشو في أوائل عام 1994 . [1]

و في حوار أجري مع زعيم المحاكم الإسلامية الشيخ "شريف أحمد"حول كل ما يمت بصلة للمحاكم الإسلامية وبروزها في الصومال وجه للزعيم "شريف أحمد" السؤال التالي :

كيف بدأت فكرة تأسيس المحاكم الاسلامية ؟

أجاب الشيخ"شريف أحمد" على السؤال مبرزا مجموعة من البيانات و المعلومات الهامة حول المحاكم الإسلامية و ما هدفت إليه – بشكل عام – قائلا :

– المحاكم الإسلامية كفكرة بدأت منذ عام 1991 بعد سقوط نظام "سياد بري" إذ كان هناك الداعية الكبير الشيخ "محمد حسن" الذي قام بتأسيس أول محكمة تقوم على فكرة المحاكم الشرعية ثم استؤنفت عملية تأسيس المحاكم تقريبا في عام 1994 أو 1995 و تدعمت في سنة 1998 إلى أن جاءت حكومة "عبدي قاسم صلاد حسن" في سنة 2000 ، كانت المحاكم تعمل في جزء كبير من العاصمة و إقليم شبلى السفلى و قبلها كانت هناك محكمة إسلامية أيضا لها نظامها ولها قوانها و لها إدارتها يعني شبه دولة صغيرة متكاملة و كانت مسيطرة على جزء من العاصمة و شبلى السفلى.

– أما بالنسبة للأسس التي انطوت عليها فطالما أنه لا توجد دولة و لا قوانين في البلاد و الشعب الصومالي هو شعب مسلم يحتاج إلى نظام يتبعه و هو لديه ثقة كبيرة في الدين الإسلامي الحنيف ، فكان الأساس الأول هو إذا إن كان نظام المحاكم إسلاميا أن يقوم بالفصل بين الناس

[1] – عبد الوهاب عمروش ، المرجع السابق الذكر. ص : 184 .

لمنع الاعتداءات لنصرة المظلومين، ثم أساس قبلي يعني أي قبيلة لديها أبناؤها يقترفون هذه الجرائم نؤسس محكمة تبدأ من أبناءها ، ثم بعد ذلك يوسع العمل شيئا فشيئا حتى تطورت الفكرة و وجدنا أنه لا بد من توحيد هذه المحاكم فتم توحيدها و تم العمل بشكل إدارة موحدة .[1]

في الواقع ارتبط تاريخ انشاء و انتشار المحاكم الإسلامية في الصومال بأمرين رئيسيين هما :

الأمر الأول: هو رغبة الشعب الصومالي الملحة و حرص الكثيرين منهم على تدعيم عوامل تطبيق مناهج الشريعة الإسلامية.

الأمر الثاني : يتمثل في بحث رجال الأعمال و القبائل عن قوة عسكرية من شأنها حماية تجارتهم و هيبتهم القبلية والتي ربما تستطيع وضع حد نهائي للفوضى القائمة في البلاد و لهذا فقد حظي طلاب العلوم الدينية و الشيوخ على دعم كبير من رجال القبائل خصوصا قبيلة "الهوية" ، من رجال الأعمال لأن الاستقرار حسبهم هو رواج استثماراتهم .[2]

عموما بما أن المناخ المضطرب أمنيا ساد في الصومال منذ زمن بعيد و إلى الحد الذي أصبح فيه الفرد لا يأمن على نفسه وماله و عرضه جاءت المحاكم الإسلامية كبارقة أمل للشعب الصومالي للخروج من محنته و حسب تعريف "شريف شيخ أحمد" للمحاكم الإسلامية يمكن القول بأن هاته الأخيرة حركة سياسية بل أنها شكل من أشكال الثورة الشعبية المفجرة من قبل الشعب الصومالي بعد أن سئم 16 عاما من الفوضى ، القتل ، النهب و الاختطاف .[3]

و مع تصاعد الأحداث و استمرار التطورات على الساحة الصومالية و تحديدا مع بداية العام 2001 قويت شوكة المحاكم و أخذ نفوذها يتعاظم و يمتد إلى أكثر من منطقة و في تلك الأثناء قررت دمج ميليشياتها إلى الحكومة الانتقالية لكي لا تكون قوتان بالعاصمة إلا أنه لم يكتب للحكومة النجاح جراء الحصار الدولي و الإقليمي عليها .[4]

---

[1] – نقلا عن : علي محي الدين القره داغي ، قضية الصومال من الحرب الأهلية إلى الاحتلال المباشر . في: مجلة البصائر الإلكترونية، الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، لجنة القضايا و الأقليات الإسلامية ، العدد 02 ، 14 أغسطس 2007 ، ص : 45 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.midadulqalam.info/midad/uploads/File/Somalien_Albasaer_Magazin.pdf ،. تاريخ الدخول : 2013/07/25 ، 00:36

[2] – راغب السرجاني ، المحاكم الإسلامية في الصومال . في : قصة الإسلام ، 2008/01/27 ، على الرابط الالكتروني : http://islamstory.com/ar/%D8A7%D9 ، تاريخ الدخول : 2013/07/29 .

[3] – جلال الدين صالح ، المحاكم الإسلامية في الصومال و مستقبل القرن الافريقي . على الرابط الالكتروني: http://albayan.co.uk/files/articleimages/takrir/4-3-pdf، تاريخ الدخول:2013/07/26.

[4] – المرجع نفسه.

في الحقيقة لقد استطاع اتحاد المحاكم الإسلامية خلق سلطة معنوية أخلاقية جعلته مقبولا لدى أكثرية الشعب الصومالي في الداخل و الخارج رغم عدم تمتعه بأية بنية عسكرية أو إدارية فعلية في الداخل و الخارج فهذا الاتحاد برهن على قدرته على التعامل مع القبلية على أساس وطني و إسلامي دون إلغاء أو اقصاء لأي طرف من الأطراف الوطنية .[1]

اعتمادا على ما تم الإدلاء به نستطيع القول بأن المحاكم الإسلامية تعبر فعلا عن إرادة شعبية تستند على قاعدة قبلية بقيادات شرعية جاءت عبر مراحل متدرجة للخروج من حالة الفوضى الضاربة في عمق تاريخ الصومال و هذا هو سر تفوقها على أمراء الحرب بكل الدعم الذي حصلوا عليه ، و للتذكير فإن إثيوبيا تنبهت لها و منذ وقت مبكر حيث عملت على إعاقتها بالتعاون مع حلفائها من أمراء الحرب .[2]

في الختام لا بد من التنويه إلى فكرة في غاية الأهمية مفادها أن المحاكم الإسلامية و بالرغم من كل التحديات التي واجهتها إلا أنها جاءت كمنافس للحكومة الانتقالية فوضعت حدا نهائيا لكل الانتهاكات الأمنية التي نالت من الفرد الصومالي في دينه، نفسه، ماله و عرضه .

ثانيا– نبذة عامة عن تطورات الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الصومالي في فترة ما بعد التدخل :

المجتمع الصومالي يعتمد على نظام العشائر فهو يضم قسما كبير منها ، و كل واحدة من هذه العشائر انقسمت بدورها إلى مجموعات عشائرية فرعية و ذلك من أجل الوصول إلى الخلية الأساسية بمعنى أدف تحقيق عامل الوحدة ، إلا أن هذا الحلم اصطدم بما أسسه الرئيس الأسبق "سياد بري" من خطط غير ناجعة بالنسبة للمجتمع الصومالي الذي تنافس و بكل قوة على موارد الدولة ، حتى آلت الأوضاع إلى الأسوء و للإشارة فإن المجتمع الدولي و خلال تدخله المعلن في الصومال مع بداية العام 1992 نستطيع القول بأنه قاد عملية الانحراف عن الممارسة الإنسانية .[3]

الفكرة هذه ستضعنا في الوجهة المطلوبة اعتبارا بأنها فسرت لنا مدى تراجع أداء العمل السياسي في الصومال والذي قاد إلى تفاقم الشرخ القائم بين أفراد هذا المجتمع الذين أصبحوا مهتمين بمصالحهم على أساس قبائلي عشائري بعيدا عن الوحدة والتضامن الاجتماعي و هذا ما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية التي أجبرت المجتمع الدولي التدخل لإيجاد سبل كفيلة لإيقافها ، لكن و للأسف التدخل الحاث في البدايات الأولى من عقد التسعينات تميز ببعده عن الاعتبارات الإنسانية .

---

[1] – محمد الأمين محمد الهادي ، المحاكم الإسلامية ... أسباب السقوط و مقومات النهوض . في:مقالات، 31 يناير 2007، على الرابط الالكتروني:

http://www.nuqush.com/2007/01/%d8%a7%d9%8،تاريخ الدخول : 2013/07/25.

[2] – جلال الدين صالح، مرجع سبق ذكره،ص:283.

[3] - François Grünewald, L'aide Humanitaire en Somalie « Défis Opérationnels pour La Gestion De L'insécurité et la mise en œuvre Des programmes » . France , urgence réhabilitation développement , 2009 , p :09 .

من هنا و اعتمادا على ما تم إدراجه من بيانات في عناصر الفصل السابقة نستنتج بأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد في فترة ما بعد التدخل – خصوصا – لا يوحي بأي نوع من الاستقرار

باختصار لقد أدت الحرب الأهلية أدت إلى تعطيل الزراعة و توزيع الغذاء في الجنوب الصومال ، و قد زادت حدة الحساسية المفرطة بين العشائر الصومالية فأصبحت تتكالب على المناطق الرعوية الغنية ، و للتذكير فإن هذه الحرب أدت إلى حدوث مجاعة أودت بحياة قرابة 300ة000 صومالي[1] ، لكن و مع تدخل هيئة الأمم المتحدة لم يعرف الوضع الاجتماعي، الاقتصادي و لا السياسي استقرار ملحوظا .

[1] – سليم نجاعي ، موسوعة العالم العربي الصومال .ط.1 ، الجزائر : منشورات، 2010 ،ص: 18 .

المطلب الثالث : تطور دور الأطراف الخارجية الإقليمية إزاء الأزمة الصومالية

الحديث عن دور دول الجوار الإقليمي تجاه الوضع المأزوم في الصومال يستدعي الوقوف عند العديد من النقاط الجوهرية حول الإجراءات الإقليمية الهامة ازاء الازمة الصومالية في فترة ما بعد التدخل الدولي الذي مني بالفشل فمن المفروض التعريج على الاليات الدبلوماسية من جهود مصالحة و غيرها من المبادرات المتضمنة ايجاد حل للازمة الصومالية و ايضا الجانب الاخر من الادوات المتضمنة استخدم القوة العسكرية و الممثل في التدخل العسكري للأطراف الاقليمية .

إلا أننا و انطلاقا من موضوع دراستنا المتركز على اهم اشكال التدخل في منطقتي العراق و الصومال سنحاول التركيز في هذا العنصر من البحث على التدخلين العسكريين الاثيوبي و الكيني في الصومال بنوع من الايجاز والدقة .

أولا - عموميات حول التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال :

التطرق للدور الاثيوبي في الصومال ليس بالأمر الهين على الرغم بأن ذاك الدور يمثل دورا محوريا في توجيه دفة العلاقات السياسية الرئيسية في هذا البلد فمن المعروف جيدا بان اثيوبيا تتمتع بنفوذ هائل و تأثير كبير على مؤسسات السلطة الاتحادية الانتقالية الصومالية و على قادة الفصائل المسلحة مع العلم بان هذا النفوذ يهدف بشكل مباشر الى تعزيز المصالح الاثيوبية في الصومال .[1]

عموما يمثل التدخل العسكري الاثيوبي في الصومال خلال حرب ديسمبر 2006 من أجل دعم الحكومة الانتقالية في مواجهة اتحاد المحاكم الإسلامية تطورا كاشفا لحجم الدور المهيمن الذي تلعبه اثيوبيا في الصومال فأثيوبيا لطالما عدت بروز المحاكم الإسلامية كقوة مهيمنة على الساحة الصومالية يمثل تهديدا مضرا بخطط الترتيبات السياسية القائمة في الصومال .[2]

النقطة المهمة و المستخلصة من خلال الأفكار السالفة الذكر تؤكد بأن التدخل العسكري الاثيوبي في الصومال لم يكن حدثا استثنائيا مرتبطا بقضية تصاعد التيار الإسلامي الممثل في بروز المحاكم الإسلامية على الساحة الصومالية إنما هذا التدخل يمثل حقا تعبيرا عن سياسة الهيمنة التي مارستها اثيوبيا في الصومال منذ تاريخ انهيار الدولة الصومالية بحلول العام 1991 و ذلك طبعا بغرض ضمان مصالح اثيوبيا الحيوية في المنطقة حيث أن إثيوبيا تود أن ترى الصومال في حالة فوضى دائمة و مستمرة .

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود ، " إثيوبيا و المسالة الصومالية: من التحكم عن بعد الى الغزو العسكري " . في:مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 339 ، مايو / أيار 2007 ، على الرابط الالكتروني :

http://www.ogadennet.com/arabic/articales.php%3farticale-id%3D17، تاريخ الدخول:2013/07/27 ، 23:55 .

[2] – المرجع نفسه.

الاجتياح الاثيوبي للصومال جاء بدعم لوجستي مالي و عسكري أمريكي فالولايات المتحدة الأمريكية لطالما عدت المحاكم الإسلامية عبارة عن منظمة إرهابية رافضة الاعتراف بها او التعامل معها من قريب أو من بعيد ، من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التخطيط لغزو و احتلال الصومال موكلة أمراء الحرب لتلك المهمة ، لكن و بالرغم من الدعم العسكري و المالي المقدم لهم من إلا أن كل تلك المخططات باءت بالفشل.

أعادت الولايات المتحدة الامريكية النظر في هاته القضية حيث عمدت إلى دعوة إثيوبيا للقيام بهاتة المهمة لأنها حقا لا ترغب بالتدخل البري المباشر بسبب ما لا قته من خسائر إزاء تدخلها في الصومال و المقرر في عام 1992 . [1]

في الحقيقة اثيوبيا شنت تدخلها العسكري في الصومال راغبة بتحقيق جملة من الأهداف أبرزها على الإطلاق تتمثل فيما يلي :

01 –خلق دويلات و ولايات داخل الصومال تكون حليفة للنظام الإثيوبي بحيث تتماشى توجهاتها مع المصالح الاقتصادية و السياسية لأديس أبابا .

02 – الاستفادة من الموارد الطبيعية البرية و البحرية للصومال و الحصول على منابع جديدة لاستراد البضاعة والسلع التجارية ، فميناء بربرة الخاضع لإدارة ارض الصومال و المستغل من طرف اثيوبيا مقابل اثمان ضئيلة خير دليل على ذلك لان أثيوبيا دولة حبيسة في القرن الافريقي .

03 – العمل على إجهاض كل الحكومات الصومالية التي تشهد نوعا من التأييد الدولي و الاهتمام العالمي فهذا ما قد يجعل تلك الحكومات تتشبث بضرورة استعادة الهيبة و القوة من جديد .

04 – السعي إلى تفكيك أجزاء الصومال الكبير و جعله مجرد مجموعة من الولايات الإقليمية التي لا شك من أن يحدث بينها من حين إلى آخر جدال سياسي حاد و صدام مسلح عنيف .

---

[1] – بان غانم الصائغ ، الاحتلال الاثيوبي – الأمريكي للصومال ، ص : 03 .

05 – الرغبة الملحة على إبقاء الصومال على حاله و هو خيار يأتي في حال عدم تحقق باقي الاجندات و الأبعاد الإثيوبية في المسالة الصومالية فبقاء الأوضاع المتأزمة في الصومال على حالها سيدعها دائما عرضة للتفكك و بالتالي قابلة لعملية التقسيم المزدوجة بين كينيا و اثيوبيا .[1]

ثانيا – أبعاد التدخل العسكري الكيني في الصومال :

اجتاحت القوات العسكرية الكينية الأراضي الصومالية مع حلول منتصف شهر أكتوبر 2011 و ذلك على إثر تأييد دولي و صمت اقليمي فكينيا قدمت للراي العام جملة من الأسباب وراء إقدامها على إجراء كهذا معتبرة أن السبب المباشر في ذلك هو اقدام مقاتلي حركة الشباب المجاهدين* على القيام بعمليات اختطاف لأجانب من داخل الأراضي الكينية و بالرغم

---

[1] – محمد شافعي ، قضية يناير (2012) : الجوار الإقليمي و أزمة التدخل العسكري في الصومال . في : شبكة الشاهد ، 31 /01/ 2012 ، على الرابط الالكتروني : http://www.arabic.alshahid.net/columnists/6/434 ، تاريخ الدخول: 2013/07/27، 22:40.

* –كان أول ظهور علني لاسم حركة الشباب المجاهدين في عام 2006 في الأثناء التي سيطرت فيها المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو ومعظم مناطق وسط وجنوب الصومال فقد كان لفئة الشباب المجاهدين نفوذ قوي في المحاكم الإسلامية اعتبارا بان معظم الميليشيات المسلحة التابعة للمحاكم الإسلامية تحت قيادات عسكرية من الشباب المجاهدين وكان أمير حركة الشباب المجاهدين الشيخ مختار أبي زبير يشغل آنذاك منصب الأمين العام للمكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم الإسلامية و كان في العاصمة معسكر لتجنيد و تدريب المقاتلين الجدد .

و للإشارة فان حدث دخول القوات الإثيوبية للصومال مع نهاية 2006 و دحرها لسلطة المحاكم في العاصمة أعطى لحركة الشباب المجاهدين فرصة هامة من اجل إثبات ضرورة وجودها و إملاء المبررات الكامنة وراء فرض أجنداتها الجهادية المقررة فالفرصة تتضمن ما يلي :

01 – لجوء ابرز قيادات المحاكم الإسلامية إلى اريتريا و الشروع في دخول تحالفات سياسية مع قوى وطنية اتهمها اغلب شباب المحاكم بالعلمانية والارتباط بالغرب و لهذا قررت قيادات حركة الشباب المجاهدين البقاء في الوطن و ملء الفراغ القيادي ميدانيا و روحيا لدى المقاتلين الإسلاميين .

02 – هذه النقطة جعلت خطاب حركة الشباب المجاهدين أكثر قبولا لدى فئة الشباب الحاملين للسلاح .

في الواقع لقد أثبتت الحركة حضورها على المشهد الصومالي في وقت جد قياسي حيث خاضت معارك عنيفة جدا ضد الحكومات الانتقالية المتعاقبة فعلى الصعيد الميداني حققت الحركة مكاسب هامة أهمها تأسيس ولايات إسلامية في معظم مناطق وسط و جنوب الصومال و خضع لسيطرتها ثلثا من مساحة إحياء العاصمة مقديشو من 2009 و حتى أواخر 2011 . للمزيد من المعلومات حول الفترة التي تراجعت فيها رقعة الشباب المجاهدين راجع: محمد أحمد عبد الله ، مآل حركة الشباب المجاهدين الصومالية . في : السكينة للحوار ، 2012/11/28 ، على الرابط الالكتروني : http://www.assakina.com/center/parties/19653.htm ، تاريخ الدخول: 2013/07/29 22:40

من أن حركة الشباب المجاهدين انكرت هاته الادعاءات إلا أن الحكومة الكينية قررت و بدون تراجع استخدام قواتها العسكرية التي لم تخرج في مهام قتالية خارج إقليمها منذ استقلال دولة كينيا عام 1963.[1]

و ما من شك التدخل الكيني العسكري غير المعهود في الصومال أثار جدال عميق في أوساط الساسة صناع القرار والباحثين الأكاديميين الوسط الإعلامي و حتى العامة من الناس فقد أحاط هذا الإجراء نوع من الغموض و التساؤلات المتعلقة بالأساس حول من هو الطرف الداعم لمثل هذا الفعل و أيضا ما هي الأبعاد الحقيقية الكامنة وراء هذا التدخل العسكري ، إذن من هنا سنحاول التركيز على نقطتين مهمتين في هذا السياق تتعلق الأولى بالبحث عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا الحدث الذي ما من شك كان مدعوما من طرفها فهي تعد أكبر قوة دولية اهتمت ببحث سبل حل للقضية الصومالية عن طريق اعتماد آليات متعددة و متنوعة و ذلك تماشيا مع تطور الظروف الحاصلة على مستوى بيئتها المحلية و البيئة الدولية ككل .

إذا ما حاولنا الكشف عن طبيعة الدور الأمريكي إزاء هذا التدخل فإننا نستطيع تلخيص ذلك باختصار في الفكرة التالية:

أمريكا و كما هو معلوم حليف استراتيجي لكينيا و من المعروف أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم اي جهد إقليمي و لو كان عسكريا للإطاحة بحركة الشباب المجاهدين في الصومال فكما سبق و أن أشرنا مسبقا أمريكا تصف هاته الحركة بانها منظمة إرهابية وفقا لمعاييرها ، و عليه فإن العملية الكينية من دون أدنى شك حظيت بدعم أميركي . [2]

و حتى بالنسبة لإسرائيل فهي و كما اسلفنا الذكر تربطها علاقات جد وطيدة بكينيا .

فالدور الصهيوني هو الآخر كان حاضرا و بقوة في تخطيط مسار عملية كهاته، حيث أن الكيان الصهيوني قام بدور غير مباشر فهو لطالما عمل على دعم جهود حكومات كينيا ، أثيوبيا و أوغندا في مواجهة خطر ما يسمى " التطرف الإسلامي " .[3]

إذن التطرف الإسلامي الذي تم استخدامه كمدخل من مداخل الهيمنة الغير مباشرة للقوى الدولية الرائدة على المستوى الدولي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها الاستراتيجية والممثلة في إسرائيل بدأ يؤتي ثماره و لعل الاجتياح الكيني للصومال دليل قاطع على قولنا هذا .

---

[1] – أميرة محمد عبد الحليم،التدخل الكيني في الصومال و دوافع الدعم الدولي . على الرابط الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial%3D813865%26.. تاريخ الدخول:2013/07/27 ،

[2] – عبد الرحمن حمدي ، الاجتياح الكيني للصومال . في: طريق الإسلام، قضايا إسلامية معاصرة ، 2011/12/10 ، على الرابط الالكتروني : http://ar.islamway.net/article/9234. ، تاريخ الدخول: 2013،18:40/07/28

[3] – المرجع نفسه.

لقد أقدمت كينيا و للمرة الأولى منذ استقلالها على التدخل العسكري في دولة أخرى فقد تدخلت فعلا في الصومال بغرض القضاء على حركة الشباب المجاهدين كما أنها بررت تدخلها هذا بدوافع عديدة أخرى تم التطرق إليها فيما سبق، لكن الواقع أثبت فشل التجربة فالتدخل هذا حمل مخاطر جمة على الاستقرار السياسي و الأمني في كل من الصومال وكينيا – بوجه خاص – و منطقة القرن الإفريقي– بوجه عام – . خصوصا و ان جميع التجارب التدخلية في المنطقة باءت بالفشل بدءا بالتدخل الأمريكي ثم الإثيوبي و من ثم و حسب تقديرنا تبقى عملية ممارسة الأدوار الدبلوماسية و السياسية من طرف كينيا وغيرها من الأطراف المحلية الإقليمية و الدولية البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي للتعاطي مع أزمة كهاته معقدة الجوانب و الأبعاد . [1]

في الأخير لا بد من التسليم بالفكرة القائلة بأن الحكومة الكينية اتخذت قرارا غير محسوم العواقب إزاء غزوها للأراضي الصومالية فقد فشلت عمليات التدخل العسكري المقررة تجاه الصومال منذ سقوط نظام الرئيس "محمد سياد بري" عام 1991 و بدون استثناء آيا منها .

و إذا ما عدنا إلى تحليل بعض التصريحات لفريق هام من المحللين السياسيين حول عملية التدخلات العسكرية الاقليمية تجاه الصومال فإننا نتأكد بانها ليست الحل النهائي او بالأحرى المناسب لإرساء الاستقرار و على كافة المستويات والميادين الأمنية ، السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية في الصومال الذي نستطيع القول بأن الحرب الأهلية لا زالت قائمة فيه منذ غياب الحكومة المركزية و تحديدا مع حلول العام 1991 .

فبخصوص احتمالية نجاعة هذا التدخل في القضاء على حركة شباب المجاهدين– و التي و حسب تقدير القوى الدولية و الإقليمية تمثل السبب الرئيس في عدم استتباب الأمن و الاستقرار في الصومال – قال المحلل السياسي "سالم سعيد سالم" في تصريح ل " إسلام أون لاين " :

" إنه من الصعب في الوضع الراهن أن نقول بأن التدخلات العسكرية الإقليمية في الصومال ستضع نهاية حتمية لحركة الشباب ومن الصعب جدا أن تزول حركة الشباب مرة واحدة لأن الحركات الإسلامية المسلحة باستطاعتها أن تعيد ترتيب صفوفها متى واجهت النكبات العسكرية و هذا ما ينطبق فعلا على المشهد الطالباني في أفغانستان بعد الضربة الأمريكية . "[2]

و في تصريح آخر أدلى به الكاتب الصحفي "عبد الفتاح أشكر" حول التدخلات الأجنبية في الصومال اعتبر أن هاته الأخيرة لن تغير شيئا ملموسا بخصوص الأزمة السياسية المعقدة في الصومال ، مركزا على أن التدخلات الأجنبية أثرت سلبا

---

[1] – أيمن السيد شبانة ، فاعل إقليمي جديد : دوافع و أبعاد التدخل الكيني في الصومال ، في : مجلة السياسة الدولية ، على الرابط الالكتروني : http://syassa.org.eg/newscontent/3/112/2076/%25D9%2585%25 .تاريخ الدخول : 2013/07/27 ، 01:20 .

[2] – نقلا عن:محمد شافعي ، التدخل العسكري الإقليمي .. هل يقضي على "شباب المجاهدين" ؟ . على الرابط الالكتروني : http://islamonline.net/ar/442 ، تاريخ الدخول:2013/07/27، 23:23

على الشعب الصومالي فهو لم يجن من وراءها سوى الدمار و الخراب - حسب رأيه – و حركة الشباب المجاهدين والمستهدفة ضمن هاته العمليات التدخلية ستنتهز ذلك لتجنيد الشباب الصومالي و ضمهم إلى صفوف الحركة لمقاتلة القوات الأجنبية الدخيلة .[1]

كاستنتاج عام حول مضامين هذه الأفكار نعيد و نؤكد بأن الصومال فعلا أصبح مستهدفا حظي باهتمام كبير من طرف صناع القرار السياسي على المستوى الدولي و بالتحديد من قبل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي و في مقدمتها أمريكا التي حقا لم تصرف النظر عن مسألة تدخلها في شؤون الصومال المحلية تحت ذرائع معروفة و هي لازالت تؤمن بضرورة تدويل الأزمة الصومالية وجعلها ضمن أولويات العمل على مستوى البيئة الدولية .

[1] – المرجع نفسه.

المطلب الرابع :تطور دور الأطراف الخارجية الدولية إزاء الأزمة الصومالية

لقد أكدت الإستراتيجية القومية لمحاربة الإرهاب و المتبناة من قبل البيت الأبيض أن الصومال يأتي على رأس الاولويات الأمريكية في منطقة شرق إفريقيا فقد نص تقرير البيت الأبيض حول هذا الخصوص على ما يلي :

" لقد مثلت الأوضاع السياسية العبثية و المستعصية على الحل في الصومال تحديا لبيئة الأمن في شرق إفريقيا زمنا طويلا ، كما أنها قوضت دعائم الاستقرار الإقليمي و خلقت تحديا هائلا أمام جهود الإغاثة الإنسانية و هو أمر مرشح للاستمرار في المستقبل المنظور ، و بالنظر و لو جزئيا إلى أوضاع غياب الأمن و الاستقرار فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات إرهابية في منطقة شرق إفريقيا و تمثل عناصر القاعدة في المنطقة موضع اهتمام هيئة محاربة الإرهاب الأمريكية نظرا لاعتزام هذه العناصر القيام بهجمات " .[1]

إذن استمرار التدخل العسكري الأمريكي في الصومال ارتبط أساسا باعتبارات متعلقة بالحرب الأمريكية على الإرهاب كما أن التدخل ارتبط إلى حد ما بمخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحول الصومال إلى ما يعرف بالملاذ الآمن لعناصر تنظيم القاعدة خصوصا عقب ما تعرض له هذا التنظيم من ضغوط كبيرة في كل من العراق، أفغانستان وباكستان و هذا في حد ذاته سببا كافيا قد يؤدي بهذا التنظيم من الانتقال إلى الصومال البلد المميز بفراغه السياسي والأمني.[2]

باختصار لقد استمر التدخل الأمريكي العسكري في الصومال خلال عام 2009 وفق نمط ساد منذ عدة أعوام والموصوف ب "نمط الضربات الانتقائية المحدودة " فهو لم يكن مرتبطا أكثر برغبة التأثير في نتائج الصراع المسلح الدائر بيمن الحكومة و معارضيها و إنما اهتم بشكل واضح مباشر ورئيسي باستهداف العناصر الإرهابية التي سعت أمريكا جاهدة إلى اعتقالها أو تصفيتها من خلال اعتماد الضربات العسكرية الانتقائية من طرف القوات الأمريكية المتواجدة في جيبوتي أو القوات البحرية الموجودة قبالة السواحل الصومالية .[3]

إذن من هنا نلاحظ بأن الصومال لم تكن بمعزل عن تداعيات أحداث هجمات 11 سبتمبر من عام 2011 على كل من واشنطن و نيويورك فالإدارة الأمريكية لمحت و بكل وضوح عقت تلك الأحداث أن المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب قد تشمل الصومال .[4]

---

[1] – نقلا عن:عبد الرحمن حمدي، الحرب الخفية في الصومال و العجز العربي. على الرابط الالكتروني: http://www.aleqt.com/2011/07/22/article-561399.h تاريخ الدخول: 2013/07/28، 20:33 .

[2] – أحمد إبراهيم محمود و آخرون ،حال الامة العربية 2009 – 2010 النهضة أو السقوط . ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ، ص : 287 .

[3] – المرجع نفسه ، ص – ص : 287 – 288.

[4] – خليل العناني ، المرجع السابق الذكر. ص : 114 .

الأفكار الواردة مسبقا تجعلنا نتساءل عن العديد من الأمور المتعلقة بقضية الحرب على الإرهاب – المقررة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية – و علاقة هاته الحرب بالصومال من هنا سنحاول اثارة الإشكال التالي : ماهي أهم الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصومال في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر؟ و ما هي أبرز دوافع هاته الاجراءات المعلنة و غير المعلنة ؟ و من أجل الإجابة على هذين التساؤلين ارتأينا التطرق إلى العنصرين التاليين :

أولا : مبررات التدخل الأمريكي العسكري في الصومال المعلنة.

ثانيا : مبررات التدخل الأمريكي العسكري في الصومال الخفية.

بادي ذي بدء لا بد من التذكير بنقطة جد مهمة في هذا السياق تتعلق باهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في شؤون غيرها من الوحدات السياسية الدولية ذات السيادة*، و في الحقيقة هذا واقع لمسناه و منذ زمن بعيد تعود جذوره التاريخية إلى فترة ما قبل الحرب الباردة و ربما نستطيع القول ها هنا بأن تلك التدخلات تكاد جميعا تنطلق من نفس الأهداف و الإجراءات و فيما يلي سنحاول تلخيص اهم تلك الاهداف المتعلقة بالتدخل الحاصل بالصومال في الفترة المسماة "المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب".

* – بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية باشرت و منذ استقلالها بالعمل على إرساء سلسلة من التدخلات العسكرية و العمليات الإرهابية التي بدأت في القارتين الأمريكيتين و سرعان ما امتدت تلك التدخلات في غضون الحرب الباردة و ما تلاها لتشمل مختلف القارات و بالتالي تحولت تلك الاجراءات الى استراتيجية لها.

01 – التدخلات الأمريكية باستخدام القوة حتى نهاية الحرب الباردة : ففي عام 1823 غزت القوات الأمريكية نيكاراغوا ، عام 1825 دخلت القوات الأمريكية الى البيرو ، عام 1846 زحف الجنرال تيلور بجنوده على المكسيك التي ارغمت على التخلي عن نصف أراضيها ، و بحلول عام 1855 غزت القوات الأمريكية كل من الأوروغواي و بنما ، أما في العام 1857 جاء الدور على كولومبيا التي كررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها عليها في الأعوام 1892 و 1899 .

و في عام 1890 دخلت قوات امريكية معتبرة الى مدينة "بوينس إيرس" في الارجنتين ثم اعادت نفس الفعل مع الصين في عام 1894 ، و في الفترة الممتدة من 1904 الى 1934 احتلت القوات الامريكية هايتي ، و حتى روسيا تعرضت لتدخل قوات المارينز الأمريكية لمحاربة الثورة البلشفية في عام 1918 .

كما شهد عام 1950 تدخلا امريكيا على اثر النزاع بين الكوريتين و ذلك عن طريق شن غارات هجومية على المدن . وبعد ثمان سنوات تحديدا حلت قوات بحرية امريكية على السواحل اللبنانية و دخلت بيروت و ضواحيها، و من عام 1961 الى غاية 1975 مورس التدخل الامريكي في فيتنام ، اما العام 1989 فقد توج بالغزو الامريكي المجدد على بنما .

02 – التدخلات الأمريكية غير المباشرة : شهد العام 1948 تدخلا للمخابرات الأمريكية المركزية في الحياة السياسية في إيطاليا ، و بتاريخ 03 ما رس / أذار 1949 المخابرات الأمريكية تدير انقلابا عسكريا في سوريا بقيادة و قد دبر لقتله لأنه تمرد عليهم ، إضافة إلى كل هذا هناك العديد من التدخلات الأمريكية البارزة و التي حصلت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة و للعلم فقد كان أكثر تلك التدخلات موجهة ضد البلاد العربية لمصالح استعمارية استغلالية ففي 17 كانون الثاني / 1991 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد حوالي 527 الف من القوات في الخليج العربي إزاء عملية أطلق عليها عاصفة الصحراء ضد العراق و ذلك بمساعدة قوات عربية ، ثم تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال في فترة زمنية امتدت من 1992 إلى غاية 1994 .

و منذ عام 1994 و حتى العام 1995 اعادت تدخلها في يوغوسلافيا ، و مع حلول العام 2001 باشرت الولايات المتحدة الامريكية باحتلال افغانستان وبعد مرور 03 سنوات تقريبا و بالتحديد في 20 آذار 2003 اقدمت امريكا على احتلال العراق ، اما بحلول العام 2006 اعيد التدخل الامريكي من جديد في الصومال واستمر في المنطقة بدعوى مكافحة الارهاب . و للتذكير فان الولايات المتحدة الامريكية خلال هاته التدخلات استعملت جميع انماط العنف من اغتيالات تعذيب وتنكيل للأبرياء ، و المفارقة العجيبة في هذا الامر ترمي الى كون ان تلك الدولة استخدمت ذريعة حقوق الانسان و الحريات و حقوق الاقليات في العالم لتكون سببا مباشرا لتدخلها السياسي الاقتصادي و العسكري في شؤون الدولة المتدخل فيها الكاملة السيادة و الاستقلال . أحمد الجنوبي ، " الإرهاب الامريكي في العالم "في : تقرير علاء مكتبي ، على الرابط الإلكتروني: http://forum.qawem.org/showthread.php%3f87388-%25c7%25E%25C7% تاريخ الدخول: 2013/07/29، 08:30 .

أولا – مبررات التدخل العسكري الأمريكي في الصومال المعلنة :

حدث هجوم 11 سبتمبر 2011 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية نحو العمل على تحديث سياساتها واستراتيجياتها معتمدة في ذلك اتباع أسلوب التوسع الخارجي في جميع أنحاء العالم و على كافة الأصعدة و الميادين العسكرية، السياسية و الاقتصادية و ذلك بغية تحقيق الامن القومي الأمريكي بمفهومه الشامل .[1]

ثانيا – مبررات التدخل الأمريكي العسكري في الصومال الخفية :

تتعلق مبررات التدخل الأمريكي العسكري في الصومال الخفية بأهمية منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية نظرت إلى المنطقة على أنها نطاق جغرافي هام بالنسبة لها وذاك راجع بالأساس إلى العديد من الاعتبارات أهمها اكتشاف النفط داخل المنطقة ،كما أنها تمثل سوقا للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدرا للمواد الخام والمنتجات ذات الطلب الأمريكي و لقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" في أواخر 1994 مبادرة رئاسية اطلق عليها مبادرة القرن الإفريقي الكبير حيث قدمت تلك المبادرة مفهوما موسعا للمنطقة تضم عشر دول مبرزة ضرورة تحقيق أهداف زيادة قدرات المنطقة في مجال منع و إدارة الأزمات و حل الصراعات و تحسين حالة الأمن الغذائي .[2]

لكن لقد أثبتت تلك المبادرة فشلها في الواقع .

عموما مبررات التدخل الأمريكي في الصومال الخفية تتعلق بجوانب المصلحة و أهمية المنطقة التي تتمركز فيه أرض الصومال (منطقة القرن الإفريقي) ، إذن أبعاد التدخل غير المعلنة هي نفسها التي تطرقنا إليها سابقا .

---

[1] – أحمد عاصم فتح الرحمن الحاج ، الوجود العسكري الامريكي في افريقيا . 26 فبراير 2012 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/38503-2012-02-26-10-20-05 تاريخ الدخول: 2013/09/21 ، 01:43 .

[2] – سامي السيد أحمد محمد ، القرن الإفريقي ...صراع دولي على النفط و الجغرافيا . 18 ، على الرابط الالكتروني : http://somaliatodaynet.com/news/index.php?optic. تاريخ الدخول: 2013/07/29 ،22:10.

الفصل الرابع

المستقبل السياسي والاقتصادي لمنطقتي

العراق والصومال في ظل السياسة

الأممية الراهنة

جزئيات الفصل الرابع تركزت بالأساس حول المقارنة بين عمليتي التدخل الانساني في العراق و الصومال وذلك عن طريق الاهتمام اكثر بمقارنة الابعاد و الاهداف المتعلقة بالأطراف المشرفة على هاته العملية في المنطقتين .

لكن قبل الشروع في تفصيل اوجه التشابه و الاختلاف بين ملامح ، دوافع و اليات هاذين التدخلين ارتأينا الانطلاق من حصر نقاط التقاطع و الاختلاف بين الاوضاع الجيوسياسية للبيئة المحلية العراقية و الصومالية قبل تطبيق عمليتي التدخل فيهما ، لان ذلك سيسهل علينا حتما التعرف على البدائل المناسبة حول ارساء الاستقرار السياسي الامني الاقتصادي و الاجتماعي في العراق و الصومال التين شهدتا احداثا لا تنذر الا بالدمار و الانهيار على الميادين و المستويات .

لقد تم تفصيل هاته النقاط عبر مجموعة من المباحث على النحو التالي :

المبحث الأول: مقارنة مسار عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال.

المبحث الثاني: تفعيل الآليات المحلية، الإقليمية و العالمية لتحقيق التنمية الشاملة في العراق.

المبحث الثالث: تفعيل الآليات المحلية، الإقليمية و العالمية لتحقيق عوامل الاستقرار في الصومال.

المبحث الأول: مقارنة مسار عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال

انتهاء الحرب الباردة يعد أهم مؤشر من مؤشرات ضمان ازدياد الأمل في أن تتخذ الأمم المتحدة دورا أكثر توازنا و نشاطا كصانع للسلام و حافظا له فقد قدم الأمين العام الأسبق "بطرس بطرس غالي" تقريره المسمى " برنامج من أجل السلام " حيت تضمن هذا الأخير توصيات طموحة بشأن دور الأمم المتحدة للتدخل في الصراعات الداخلية و تقديم المساعدات الإنسانية.[1]

و فعلا تدخلت الأمم المتحدة في العراق لحماية الأكراد من عمليات الإبادة الجماعية من جانب النظام المستبد وكانت هاته العملية التدخلية الأولى بعد تلك التي أجريت إزاء أزمة الكونغو ، كما أن مجلس الأمن تدخل فعليا حول ما حدث في يوغوسلافيا السابقة و رووندا ، و إضافة لهذا أجاز المجلس إقامة محميتين في كوسوفو و تيمور الشرقية من أجل حماية السكان المدنيين ، لكن الأمر غير المتوقع هو حدوث فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال التي انتهت مع حلول تاريخ أكتوبر / 1993 ، حيث تم إزاء ذلك تغيير السياسة الغربية بشأن التدخل و بوجه خاص في إفريقيا .[2]

من هنا نلاحظ بأن التدخل المطبق سواء في العراق أو الصومال أو غيرها من المناطق المستهدفة التي أجري فيها لا نستطيع الجزم بأنه تم وفق نفس الخطوات أو بالأحرى نفس الاستراتيجيات بل إن عملية التدخل لدواع إنسانية هي في الحقيقة عملية معقدة الجوانب و متشعبة الأبعاد لذلك فهي تتضمن قدر من التشابه و الاختلاف في الوقت نفسه و ذلك حسب اختلاف البيئات الجيوسياسية للمناطق المستهدفة من خلال عملية التدخل.

عملية المقارنة و كما أشرنا سلفا هي بمثابة الوسيلة الفعالة التي من شأنها تحقيق عامل التطور على المستوى العلمي في إطاره النظري و بالتالي فهي أداة من أدوات تحقيق التقدم على المستوى العملي الميداني ، و بما أن عمليتي التدخل المطبقتين في منطقتي العراق و الصومال تمثلا مدخلا من مداخل فهم و استيعاب أبعاد السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى تجاه هاتين المنطقتين العربيتين لذلك فإن تطبيق عملية المقارنة على هاذين الحدثين سيوضح لنا مراحل هذا الإجراء بشكل دقيق ومفصل وبالتالي سيضعنا في الصورة الحقيقية و الوجهة المطلوبة حول محاولة إيجاد سبل حل للأوضاع الصعبة التي عايشتها المنطقتين في فترات محددة و التي ربما لا زالت تداعياتها قائمة إلى غاية اليوم.

سنركز من خلال هذا المبحث على أربع قضايا رئيسية تتعلق أساسا بحصر نقاط التشابه بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق مبدأ التدخل ، ثم حصر نقاط الاختلاف بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق والصومال قبل تطبيق مبدأ التدخل، كما سنحاول إلقاء الضوء على أوجه التشابه بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق والصومال بشكل عام و في الأخير سنبحث في أوجه الاختلاف بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال.

---

[1] – آصيفا طايع و آخرون ، المرجع السابق الذكر . ص – ص : 28 – 29 .
[2] – المرجع نفسه، ص: 29.

المطلب الأول: حصر نقاط التشابه بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق مبدأ حق التدخل.

المطلب الثاني: حصر نقاط الاختلاف بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق مبدأ حق التدخل.

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال.

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال.

المطلب الأول: حصر نقاط التشابه بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق عملية التدخل الإنساني

العراق دولة عربية شهدت أوضاعا لا تنذر بالتفاؤل على المستوى السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي فقد عايشت المنطقة ظروفا صعبة تمثلت في مجموع الحروب و الأزمات ، إذن البيئة الجيوسياسية العراقية لم تشهد استقرارا دائما، وسنحاول فيما يلي عرض أهم ما تعرضت له من توترات و أزمات عبر مجموعة من المراحل :

– الأزمة العراقية الأولى:

في الحقيقة الأزمة العراقية المقصودة هنا لا تعبر عن الأزمة بمعناها الدقيق بل هي توتر بسيط تطور إلى حد أزمة لتتصاعد هاته الأخيرة إلى حرب.

الحرب كانت داخلية أهلية حيث تمت بين الحكومة المركزية و الجماعات الكردية و بحلول العام 1975 انتهت الحرب حيث نتج عنها انتهاء مساعدة و دعم طهران للأكراد الذين حصلوا على الحكم الذاتي في الشمال . [1]

– الأزمة العراقية الثانية: (حرب الخليج الأولى)

لم تمض خمس سنوات منذ تاريخ 1975 حتى اندلعت حرب العراق الثانية مع إيران واستمرت ثماني سنوات كاملة ، لكن من الناحية الرسمية لا تزال الحرب قائمة أو بالأحرى تداعيات الحرب تلقي بانعكاساها السلبية على الدولة العراقية حيث أنه لا تزال هناك العديد من المشكلات المعلقة بين الطرفين كقضية الأسرى و التعويضات عن خسائر الحرب ...إلخ.[2]

– الأزمة العراقية الثالثة: (حرب الخليج الثانية)

بحلول تاريخ 02 أغسطس/ أوت 1990 قام العراق بغزو الكويت هذا الحدث الذي اعتبر نقطة تحول هامة أدى إلى تدخل قوى دولية خارجية لتحرير الكويت و بالتالي أعيد حدث شن الحرب على الساحة العراقية هاته الحرب التي اعتبرت مشروعا خطط له مسبقا ليس فقط من طرف الرئيس الأسبق"صدام حسين" بل أشارت بعض التقارير السرية الأمريكية بأن المخابرات الأمريكية والاسرائيلية أعدتا " سيناريو حرب العراق ضد الكويت " ليس بهدف إضعاف قوة العراق و الكويت فحسب بل لسبب أبعد من ذلك مفاده تفتيت قوة الأمة العربية لزمن بعيد . [3]

– الأزمة العراقية الرابعة :(حرب الخليج الثالثة)

---

[1] – سعيد عبد المنعم ، الكارثة العرب و أصول المسألة العراقية . مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، 2004، ص: 59.

[2] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] – حسان حلاق،قضايا و مشكلات العالم العربي. ط.1 ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2004 ، ص – ص : 214 – 215 .

تتمثل الأزمة العراقية الرابعة فيما يعرف باسم حرب الخليج الثالثة التي مثلت الحدث الأهم على الإطلاق في فترة التسعينيات على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي.

الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية الأخرى اعتبروا أن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سببا كافيا للتدخل في المنطقة،و بالفعل اعتبر هذا الاتهام تمهيدا لإشعال فتيل الحرب ضد العراق.[1]

و بالفعل استطاعت القوى الدولية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من تجميع جملة من الحجج الواهية والأسباب غير الكافية التي اكتنف الغموض و التناقض العديد منها لتبرير مشاريعها التدخلية في الشؤون المحلية لدولة العراق معتبرة بأن التدخل في المنطقة ضرورة أصبحت تفرضها الظروف و ربما – و حسب اعتقاد صانعي القرار السياسي على المستوى الدولي - التدخل بالطرق السلمية لا يكفي وحده لإعادة أمن و استقرار المنطقة بل التدخل بالطرق العسكرية والممارسة الفعلية للقوة هو الضامن الرئيس لتحقيق ذاك البعد .

دولة الصومال هي الأخرى شهدت جملة من الأحداث التي أدت بالنهاية إلى تحول هاته الأخيرة إلى نطاق جغرافي متسم بذيوع كم هائل من التوترات ، الأزمات و النزاعات .

فبتتبع تطورات تلك الأحداث و اعتمادا على ما تم التعرض إليه في أجزاء الدراسة السابقة نلمس جيدا بأن الأزمة الصومالية مرت بأربع مراحل متعاقبة هي كالتالي :

– الأزمة الصومالية الأولى:

تتجلى في بدأ الصراع الأوروبي في منطقة القرن الإفريقي منذ أواخر القرن التاسع عشر فأزمة الشعب الصومالي ليست بجديدة بل هي ممتدة تاريخيا و بالتحديد مع بروز الوجود الاستعماري في المنطقة و إلى غاية تحقيق هذا الأخير للهدف الرئيس من وراء ذلك الاحتلال و الممثل في تقسيم الأراضي الصومالية إلى خمسة أجزاء لإضعاف القوة الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي . [2]

[1] –المرجع نفسه،ص:225.
[2] – عبيد ربيع،المرجع السابق الذكر. ص: 174 .

– الأزمة الصومالية الثانية :

فترة الحكم العسكري الممتدة من عام 1969 و إلى غاية 1990 تعد أهم مرحلة من مراحل التأزم التي عرفتها الصومال فالنظام الذي حكم البلاد إبان تلك الفترة لم يستطع التكيف مع الأوضاع السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية الغير مستقرة و الدليل على هذا الوضع هو اندلاع الحرب بين الصومال و إثيوبيا .

لعل الأمر المهم الذي لا بد من إعادة التذكير به هنا هو اتجاه الرئيس الأسبق"سياد بري" نحو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول العام 1978 و أصبح بموجب ذلك يعتمد الإيديولوجية الرأسمالية ، و بالتالي عمد إلى تقديم مزايا خاصة للولايات المتحدة الأمريكية تمثلت بالأساس في تقديم تسهيلات عسكرية في الموانئ و المطارات الصومالية و في المقابل قدمت هي الأخرى الدعم المالي لسياد بري . [1]

– الأزمة الصومالية الثالثة:

لقد اشتدت المعارضة الصومالية لنظام "سياد بري" مما أدى إلى سقوط هذا النظام بحلول العام 1991 و كنتيجة طبيعية لهذا شهدت البلاد حالة من الفوضى الأمنية العارمة مما أدىإلى إدخالها في دوامة حروب عشائرية بين جنرالات الحرب حيث انفرد كل جنرال بحكم جزء محدد من الصومال .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل من أجل إعادة الأوضاع العامة بالبلاد إلى الاستقرار تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، لكن البعد المتوخى من ذلك التدخل لم يتحقق بل زادت الأوضاع سوءا . [2]

– الأزمة الصومالية الرابعة:

نستطيع القول بأن الأزمة الصومالية المقصودة هنا تمثلت في الفوضى العارمة التي ميزت البلاد في فترة ما بعد التدخل فمنذ عام 1994 عرفت المنطقة المزيد من الأزمات بدءا بالمستوى السياسي الذي بقي في حالة عدم تكيف مع الأوضاع المستجدة.

فقد مثلت أزمة الدولة الواقع الملموس في الساحة السياسية الصومالية تلك الأزمة التي تشابكت مجالاتها و تعددت ظروفها بين ما هو محلي إقليمي و عالمي ففي الواقع شملت جميع جوانب الحياة بدءا بالجانب السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي والديني لهذا تركت آثارا على حاضر و مستقبل الصومال و للإشارة فإن صناعة هاته الأزمة و تطوراتها ساهمت فيها أطراف متعددة محلية ، إقليمية و دولية ، فالصوماليون أصبحوا مختلفون على مفهوم الدولة الصومالية بعد غيابها . [3]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص – ص : 174 – 175 .

[2] – أحمد عبد الكريم قندوز الجزائري ، دولة الصومال و المحاولة لتطويرها اقتصاديا.على الرابط الإلكتروني: http://www.isegs/forum/showthread.php?t=1646 تاريخ الدخول: 2013/08/14 ، 03:40 .

[3] – محمد عبد القادر معلم جيدي ،المرجع السابق الذكر.

إذن الأزمة الصومالية الرابعة تتلخص في جميع الأوضاع المزرية التي شهدها الصومال في الفترة اللاحقة على تطبيق عملية التدخل الإنساني تحديدا بروز الفشل الواضح الملموس لجل إن لم نقل كل الحكومات الانتقالية ، ايضا بدء تحول استراتيجيات الكتلة الغربية تجاه المنطقة و محاولة خلق نوع من التدخلات غير المباشرة في شؤون الصومال المحلية و ذلك عن طريق استخدام أطراف أخرى تمثلت بالأساس في دول الجوار الإقليمي .

من هنا نستنتج بأن هاته المؤشرات كلها عبرت عن استمرار الأزمة الصومالية بشكل عام و التي ارتأينا تقسيمها إلى أربع أزمات محددة انطلاقا من معايير مختلفة تتمثل بالأساس في العوامل الكرونولوجية المحكومة هي الأخرى بعامل تطور الأحداث في المنطقة .

و للإشارة و التذكير سوف لن نركز في هذا المطلب على حيثيات الأزمتين الاخيرتين و المذكورتين اعلاه لسبب بسيط هو اننا سنركز فقط على مقارنة الاوضاع العامة السائدة في البلدين قبل تطبيق عمليتي التدخل الإنساني.

في البداية واعتمادا على المضمون العام لمجموع هاته الأفكار نلاحظ جيدا بأن دولتي العراق والصومال عاشتا ظروفا جد خطيرة تعلقت بجل ميادين الحياة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

عموما و استنادا لما تم تحليله من قضايا و نقاط في العناصر السابقة من الدراسة لا بد من التأكيد على الفكرة القائلة بأن ما حدث في العراق في فترة ما قبل تطبيق عملية التدخل الإنساني شكل بحق إبادة جماعية لشعب مغلوب على أمره كرس النظام المسؤول عن القيام بتنظيم أمور حياته على دحضه و جعله مجرد شعب بلا كيان بلا قرار و بلا مسؤولية ، و حتى بالنسبة للدولة الصومالية فإن ما حدث فيها و في نفس الفترة السابقة على تطبيق عملية التدخل الإنساني لا ينأى كثيرا عما حدث في الصومال اعتبارا بأن هذا الأخير مثل بيئة خصبة لذيوع العديد من الحروب المحلية و الإقليمية والتوترات السياسية اللامتناهية .

فلركز في هذا السياق أولا على الجانب السياسي في كلا البلدين محاولين استنتاج أهم نقاط التشابه بين أداء النظامين قبل إعلان إجراءات التدخل في البلدين .

في الواقع نستطيع تلخيص أهم أوجه التشابه المتعلقة بالجانب السياسي في منطقتي العراق والصومال في مجموع النقاط التالية :

01– كما هو معلوم و كما أسلفنا الذكر أزمة الهوية مؤشر دال على التخلف السياسي اعتبارا بأنها واحدة من الأزمات الرئيسية التي تساهم و بشكل فعال في صناعة و خلق انعدام توحد الأمة و تماسك أعضاء المجتمع الواحد ، و هذا ما يجعل المجتمع السائدة فيه هاته الأزمة عرضة للأطماع الخارجية ، فأزمة الهوية في العراق لها جذور تعود إلى العهد العثماني بالتحديد إلى تاريخ سقوط الامبراطورية العثمانية ففي تلك الأثناء عرف المجتمع العراقي تجزئة و شرخ في قيمه و معتقداته.

و للتذكير فإن الصومال هو الآخر عرف أزمة هوية جد خطيرة فمن المعروف الشعب الصومالي شعب مسلم مئة بالمئة و هو واحد من الشعوب المناضلة من أجل الوصول إلى تحقيق مطلب هويته الإسلامية و الدفاع عنها منذ القرن السادس عشر و إلى غاية القرن العشرين و عند استقلاله سلم المستعمر زمام الأمور إلى معاونيه المحليين الذين سعوا إلى حكم الصومال عن طريق ما ورثوه من

قيم عن المستعمر بعيدا عن قواعد و معالم الشريعة الإسلامية لهذا حاربت تلك النخبة القيادية الهوية الإسلامية بعد تولي القيادة و ذلك في إطار غياب السند القانوني و الشرعي المتوافق مع تقاليد الشعب الصومالي بل جاء اختيار تلك القيادات اعتمادا على معيار الإرث الاستعماري .[1]

إذن من هنا نلاحظ بأن أزمتي الهوية توافرت في كل من العراق و الصومال على حد سواء.

02 – العراق توافر على جميع أنماط الأزمات التنموية السياسية و على رأسها الشرعية، تنظيم السلطة ، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع و التغلغل ، الصومال أيضا عايش هاته الأزمات على المستوى السياسي .

03 – عملية صناعة القرار السياسي في العراق خضعت لتقاليد و أسس النظام الدكتاتوري المستبد البعيد كل البعد عن مبادئ حرية و تعدد الآراء و قضية التداول السلمي على السلطة هاته الأخيرة التي عرفت انتشارا واسعا في الصومال أيضا في الفترة الموالية للاستقلال تحديدا في فترة ما قبل تطبيق العملية التدخلية في المنطقة و للإشارة فإن نظام سياد بري تميز هو الآخر بصفته الاستبدادية الدكتاتورية .

أما نقاط التشابه المتعلقة بالجانبين الاجتماعي و الاقتصادي فهي تتمثل فيما يلي :

---

1 – المرجع نفسه.

01 – تعد ظواهر الفقر ، البطالة و تدني المستوى المعيشي و تراجع معدلات التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي* دلائل كافية على تراجع أو بالأحرى تدني مستوى الأداء الاقتصادي ، هاته الحالة المزرية عايشها العراق و بكل تفاصيلها و ذلك جراء الحروب و الثورات التي عرفها على المستوى المحلي والإقليمي ، فالوضع الاقتصادي العام في العراق قبل تطبيق عملية التدخل الإنساني في فترة التسعينات كانت هاته هي أهم مميزاته المحورية ، كما أن الوضع الاقتصادي الصومالي ما عرف هو الآخر سوى جميع سمات التخلف الاقتصادي من فقر مدقع ، بطالة ، ديون و تبعية ناهيك عن النزاعات الإقليمية التي زادت من شدة تفاقهم هاته الأزمات التنموية الاقتصادية .

في الأخير لا يفوتنا في هذا السياق التذكير بأهم نقاط التشابه المتعلقة بعوامل القوة في البلدين و التي تتلخص فيما يلي:

– الموقع يعد من أهم المقومات الجيوستراتيجية المعتمد عليها بشكل رئيسي في تقويم قوة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الراهن و مستقبلها المنظور ، و على الرغم من هذا إلا أن هناك اتجاه يدعو بإلحاح إلى التقليل من هذه الأهمية بسبب عوامل كثيرة أبرزها التطور التقني الذي أصبح يميز عالم اليوم .

لكن هناك نقطة مهمة توحي بأن الموقع الجغرافي ليس مجرد أرض تتضاءل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة وقوتها التدميرية بل هو مكون من مجموعة عناصر ذات أبعاد إقليمية و دولية فالموقع حقا يمثل ذاك المورد المهم من موارد الدولة القومية فغالبا ما يحتل مرتبة رأس المال الوحيد للدولة .[1]

كما سبق و أن بينا مسبقا العراق يمتلك إطلالة بحرية على الخليج العربي فبالرغم من أنه واحد من البلدان التي تعاني من مشكل المنافذ البحرية إلا أنه استفاد و من خلال تلك الاطلالة البحرية في توسيع تبادله التجاري .

---

*– بصفة عامة يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، وللإشارة فإن متوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان .

النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و انما يتعدى تلك الدرجة إلى حد تحقيق تحسن ملموس على أرض الواقع في مستوى معيشة الفرد ، أما التنمية الاقتصادية فهي تشير إلى العكس من ذلك انطلاقا من أنها تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل و التغير في هيكل الانتاج و التغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد .

باختصار تعبر التنمية الاقتصادية و بشكل عام عن ضرورة تبني عامل التغيير النوعي و الهيكلي و ليس الكمي و فقط لذلك عرفت على أنها :

" العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الانتاج " . للمزيد من التفاصيل حول نظريات النمو والتنمية الاقتصادية راجع في ذلك : عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو و التنمية . على الرابط الإلكتروني :

http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/ ، تاريخ الدخول : 2013/08/16 ، 10:30

[1] – جواد ظلال، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق. على الرابط الإلكتروني:
http://asrar.alsharq.net/news/permalink/17662.html ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 10:00 .

إذن العراق له موقع قاري مهم يتمركز من خلاله في ملتقى طرق المواصلات فبفضل ذاك الموقع أصبح العراق يحظى بمكانة جد مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية و الدولية حتى أن البلد دخل كمنطقة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تأمين امدادات النفط لها و لحلفائها الأوروبيين . [1]

الصومال هو الآخر يتمتع بموقع جيوبوليتيكي جد هام جعله مسرحا للصراعات الإقليمية و الدولية فهو عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل يتركز في منطقة شاسعة من القرن الإفريقي .

و لعل الأهمية الجيوستراتيجية لموقع كهذا ظلت على مر التاريخ عامل جذب لقوى مختلفة متصارعة و يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لهذا الاهتمام في أن الصومال متاخم لكل من البحر الأحمر و المحيط الهندي .[2]

من خلال هذين الطرحين السابقين نلمح جيدا بأن كلا من العراق و الصومال يتمركزان في مواقع جغرافية لها أهمية خاصة على المستوى المحلي ، الإقليمي و الدولي .

بالحديث عن مسألة الثروات الطبيعية في العراق و الصومال فإننا سنلخص ذلك عبر النقطتين التاليتين:

– العراق واحد من البلدان المتميزة بالثروة النفطية و الثروة الزراعية و الثروة المائية و المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة و لبناء مشاريع ناجحة أيضا.[3]

– و بهذا هو واحد من البلدان النامية المستهدفة ضمن المشاريع السياسية و الاقتصادية الأجنبية .

الصومال يعاني من شدة الفقر المدقع و التراجع الكبير في مستوى الأداء الاقتصادي و بالحديث عن الثروة المادية الطبيعية في الصومال فإن الغالبية العظمى تعتقد بأن بلاد كهذا لا تتواجد به ثروات طبيعية بتاتا لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما .

و في هذا الإطار تستحضرنا مضامين التصريحات التي كشفت عنها الصحيفة الانجليزية " الأوبزيرفر" حول حقيقة امتلاك الصومال ثروات طبيعية معتبرة و على رأسها الثروة النفطية ، فقد أكدت الصحيفة على أن الصومال الذي شهد حربا أهلية طويلة الأمد يملك ثروة طبيعية هائلة من النفط و الغاز الطبيعي و اليورانيوم ... " . [1]

---

[1] –المرجع نفسه .

[2] – الأمين أبشر الإمام،الموقع الجغرافي للصومال و أثره في بنائه السياسي. على الرابط الإلكتروني:
http://www.iua.edu.sd/lib/iua_magazine/african.studies/34/004 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 10:46.

[3] – علي حسين غالب ، الثروات الطبيعية بين الإهمال و خطط العمل . الحوار المتمدن ، العدد 1037 ، على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27542 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 11:35 .

اعتمادا على هذا التصريح و اعتبارا مما سبق التعرض إليه في عناصر الدراسة السابقة نلاحظ بأن الصومال لا يقل أهمية عن غيره من الدول خصوصا فيما يتعلق بعوامل القوة المتصلة بالجوانب الجغرافية و الثروات الطبيعية ، إذن العراق والصومال من البلدان العربية المتوفرة على ثروات طبيعية جد هامة ضرورية بالنسبة للاقتصاد و باقي مناحي الحياة الأخرى السياسية و الاجتماعية حتى و لو كانت تلك الثروات متفاوتة كميا و كيفيا في البلدين يبقى المبدأ وارد .

في النهاية نستنتج بأن السيناريو الذي حصل في العراق تقريبا تطابق مع ذاك الحادث في الصومال، حتى أنه إذا ما ركزنا على تحليل مجموع الأزمات المذكورة أعلاه نلاحظ بأن بواعث التدخل في المنطقتين انبثقت عن نفس الأسباب والدوافع تقريبا.

---

[1] – الأوبزيرفر ،احتياطي النفط في المياه الصومالية يقارن باحتياطي النفط في الكويت. مؤتمر لندن:الصومال يشتري الأمن مقابل النفط، على الرابط الإلكتروني : http://www.yemencom.net/news.php?action=show&id=6605 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 11:45 .

المطلب الثاني: حصر نقاط الاختلاف بين الأوضاع الجيوسياسية في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق عملية التدخل الإنساني

من بين أهم عناصر الجيوستراتيجية نجد مفهوم الجيوسياسية ذاك المجال المهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية .

و للإشارة فإنه لا بد من التأكيد على أن هناك فرق شاسع بين الجيوستراتيجية و الاستراتيجية والجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية ، لكن في الواقع نلاحظ بأن هنالك خلط لدى الكثيرين بين هاته المصطلحات كما أن الإسهامات العلمية العربية المتعلقة بتعريف الجييوستراتيجية قليلة جدا . [1]

عموما لقد تم تعريف الجيوستراتيجية على أنها :

" التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية او السياسية ذات الصفة الدولية ... فهي تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة او الوحدة السياسية سواء في الحرب او السلم فتتناوله بالتحليل الى عناصره او عوامله الجغرافية العشرة و هي : الموقع ، الحجم ، الشكل، والاتصال بالبحر ، والحدود و العلاقة بالمحيط و الطبوغرافيا و المناخ و الموارد و السكان "

كما اعتبرت بأنها :

" دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة او المنطقة الاقليمية و مدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية " . [2]

فمن الملاحظ جيدا و من خلال هاته الأفكار نلمس بأن العوامل الجغرافية تبقى تحظى بأهمية خاصة اعتبارا بأن المحيط الطبيعي و كل ما يتضمنه من موارد طبيعية و عوامل بيئية و غيرها تشكل العوامل الرئيسية المحورية المؤثرة على جميع مجالات الحياة بدءا بالمجال السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي و وصولا إلى الجانب الثقافي الحضاري.

في الحقيقة ما يهمنا و من خلال هذا الجزء من الدراسة هو إلقاء الضوء على مسألة الاختلافات المتعلقة بالأوضاع العامة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في منطقتي العراق و الصومال قبل تطبيق عمليتي التدخل الأممي فيهما، وبطبيعة الحال فإن البحث عن أهم تلك الاختلافات يعتبر من الأمور الجد صعبة اعتبارا بأن عوامل عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي الأمني و الاجتماعي تربعت في كلا المنطقتين و على جميع المستويات و الأصعدة المحلية ، الإقليمية والعالمية.

---

[1] – سعود عابد ، الفرق بين الاستراتيجية و الجيوستراتيجية. في: جريدة الرياض، على الرابط الالكتروني:
http://wwwalriadh.com/2010/03/25/article509799html تاريخ الدخول : 2013/08/16 ، 13:16.

[2] – نقلا عن:نفس المرجع.

هناك نقطة جد مهمة ستساعدنا حتما على حصر أهم الاختلافات السائدة على الساحتين السياسيتين العراقية والصومالية تتعلق بقضية نمط الحكم الدكتاتوري الذي حكم العراق لفترة معتبرة من الزمنو مدى قدرة نظام الرئيس الأسبق "صدام حسين" على تسير الأوضاع وفق ما يراه مناسبا بغض النظر عن رضا المحكومين الذين فعلا لم يكونوا راضين عن ذاك النمط المستبد من الحكم ، و للتذكير و كما سبق و أن أسلفنا الذكر نظام "سياد بري" و الذي زال بحلول عقد التسعينات هو الآخر يعد نمطا من أنماط الحكم المستبدة فهو الآخر اعتبر دكتاتورا وصل إلى الحكم عن طريق إعلان الانقلاب العسكري ن لكن الشعب الصومال بصفة عامة و المعارضة بصفة خاصة استطاعا إسقاط النظام الذي لم يلبث في الحكم فترة معتبرة كالعراق .

عموما نستطيع اكتشاف نقاط الاختلاف بين الأوضاع العامة في العراق و الصومال من خلال ما يلي :

– الاختلاف في الأوضاع العامة يكمن في درجة التفاوت لأنه تقريبا جميع الظروف اشتركت في كلا البلدين سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية و الممثلة تحديدا في مجموع الأزمات التنموية .

– الاختلاف الملاحظ هو سبب غياب المواطنة و الولاء في العراق و الصومال ففي العراق السبب تمثل في تعدد الأقليات و الأعراق ، أما في الصومال فقد انجر عن انتشار ظاهرة القبلية ، حيث أن محاور الانقسام في الصومال ليست اثنية بقدر ما هي قبلية.

– الاختلاف يكمن أيضا في أنه و أثناء تطبيق العملية التدخلية كان النظام العراقي قائم على سدة الحكم ، لكن في الصومال العكس فالحرب الأهلية القائمة أوزارها هناك غيبت فكرة السلطة ، الحكم و النظام السياسي بشكل عام فسادت الفوضى و انتشرت جميع مظاهر الفساد السياسي الإداري و الاقتصادي .

– لهذا يمكن الاعتقاد بأن قضية الاختلاف هاته تتعلق بدرجات التفاوت و فقط ، حيث أن نفس الظروف سادت في كلال البلدين يصعب التفريق بينها لكن بدرجات متفاوتة ، فعندما نقول الصومال دولة فاشلة فإن مظاهر التخلف السياسي تكون أشمل بشكل مطلق و بصفة أكثر ، أما عندما نقول دولة العراق المصنفة ضمن قائمة الدول المتخلفة فإن الوضع هنا يختلف و بشكل منطقي حيث أن مظاهر التخلف على المستوى السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي تقل شدتها عن تلك المتوافرة في الدولة الفاشلة كالصومال.

– أيضا هناك ظاهرة أثرت سلبا على جميع مناحي الحياة في الصومال و الممثلة ظاهرة القرصنة ، ناهيك عن العوامل الإيكولوجية المؤثرة سلبا على الاقتصاد الصومالي من كوارث الطبيعية ، جفاف وغيرها.

بالعودة إلى النظر في أهم الظروف المحيطة بالتدخل الإنساني في العراق و الصومال أو بالأحرى في الأسباب المساهمة في الإعلان عن هذا الاجراء الدولي في المنطقتين نستطيع القول بأنه يصعب التفريق بين تلك الظروف السائدة في المنطقتين ففي العراق مثلا

تضافرت جملة من العوامل والمسببات للوصول إلى مرحلة إعلان التدخل منها ما تعلق بظروف البيئة المحلية للنظام السياسي العراقي السائد أنذاك (أسس نظام الحكم الدكتاتوري) ، أيضا جزء هام من العوامل المتعلقة بالبيئة الإقليمية (العلاقات الغير مستقرة مع دول الجوار الإقليمي و على رأسها إيران و الكويت) ، هذا بالإضافة إلى ما هو مرتبط بظروف البيئة الدولية (النظام الأحادي القطبية و تزعم الولايات المتحدة الأمريكية لعالم ما بعد انقضاء الحرب الباردة وذلك إلى جانب مؤشرات العولمة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية) .

و حتى بالنسبة للصومال تفاعلت جملة من الأسباب و العوامل لتؤدي بالنهاية إلى إرساء آلية التدخل الإنساني كخيار و بديل أمثل من بين جملة البدائل المتاحة – حسب رأي صناع القرار السياسي على المستوى الدولي – و الذي من شأنه توفير عامل الاستقرار في الصومال و على كافة المستويات من خلال إنهائه لمسببات الحرب الأهلية القائمة .

فلعل أهم تلك الظروف تتلخص فيما يلي – و كما سبق و أن بينا في الفصل الثالث من دراستنا هذه – :

– العوامل المتعلقة بظروف البيئة المحلية تتجلى في انتشار كم هائل من الأزمات التنموية السياسية والاقتصادية ، وذلك كله حدث في إطار ما عمد إلية الاستعمار من إجراءات بقيت آثارها قائمة حتى بعد خروجه من الصومال الذي بقي في حالة فوضى ، ضعف و تقهقر نتيجة لعدم كفاءة النخبة القيادية القائمة على شؤون الحكم مما أدى بالنهاية إلى احتلال الصومال المراتب الأولى ضمن قائمة الدول الفاشلة على المستوى العالمي ، و لعل الأمر الأكثر خطورة في هذا الشأن هو سقوط نظام "سياد بري" وبقاء الصومال في حالة فراغ سياسي و فوضى عارمة و تنافس شديد على السلطة المكانة لا غير وذلك طبعا في إطار المصلحة الخاصة الشخصية لكل قبيلة من القبائل الصومالية المتعددة .

– العوامل المرتبطة بظروف البيئة الإقليمية هي الأخرى تتضمن مجموعة من المؤشرات المؤكدة على عدم وجود أي ميزة من ميزات العلاقات السلمية التعاونية على الصعيد الإقليمي خصوصا مع دولة إثيوبيا ، و للتذكير فإن الاستعمار كان له الدور المحوري و المباشر في خلق توترات البيئة الإقليمية مما انعكس سلبا على الوضع العام السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد .

– العوامل المتعلقة بظروف البيئة الدولية تتضمن تداعيات الاستعمار الأوروبي على المنطقة ، و أيضا الاستعمار الغير مباشر و الذي برز من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف دول العالم في إطار تزعمها لهذا الأخير في الفترة الموالية للحرب الباردة .

– و بالنهاية ظهرت في الأفق حربا أهلية دامية راح ضحيتها أعداد هائلة من الشعب الصومالي ناهيك عن لجوء أعداد معتبرة من الأفراد إلى دول الجوار باحثين عن عوامل الاستقرار و الأمن.

خلاصة القول تشير إلى أن الواقع يشير إلى أن كلا المنطقتين عرفتا نفس نمط الأزمات والظروف الاجتماعية غير المستقرة، حيث أن أزمة العراق و الصومال على حد سواء هي أزمة ناشئة عن تفاعل ظروف البيئة المحلية ، الإقليمية و الدولية تحديدا الأزمة هي أزمة قيادة ، أزمة ضعف الثقافة السياسية ، أزمة موقع ، أزمة هوية ، أزمة تنافس و صراع على السلطة والثروة و الكسب المادي ، أزمة غياب الولاء للوطن و المواطنة و الشرعية ، أزمة ضعف و هشاشة التنمية ، أزمة المشاركة السياسية، أزمة غياب العلاقات الودية التعاونية مع دول الجوار الإقليمي و أزمة تبعية للخارج .

إذن من خلال مضامين هذا الطرح نستنتج بأن الظروف تشابهت إلى حد ما مما يصعب التفريق بينها ، إلا أن الفرق الواضح بين تلك الأوضاع السائدة في كل من العراق و الصومال قبل تطبيق عمليتي التدخل الدولي يتجلى من خلال التذكير بأن العراق دولة متخلفة ، بينما الصومال دولة فاشلة لهذا فالاختلاف يكمن في درجة الشدة بالنسبة لتلك الأزمات المشتركة بين البلدين و فقط ، كما أنه تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن النظام السياسي العراقي بزعامة الرئيس الأسبق صدام حسين كان قائما في الفترة السابقة على التدخل بينما في الصومال فالعكس حيث أن النظام السياسي كان غائبا تماما عند تدخل القوى الدولية في المنطقة .

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال

التعرض إلى نقاط التقاطع بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال ليس بالأمر الهين اعتبارا بأن عمليتين كهاتين حدثتا عبر مراحل متعددة تمتد بعضها إلى فترات زمنية تاريخية ممتدة، لكن بما أن التدخل المقرر في المنطقتين استند إلى مجموعة من العناصر الأساسية سنحاول فيما يلي التعرض إليها بشكل مختصر و من خلال مضامينها سنجري عملية المقارنة بين هاتين العمليتين وللإشارة فإن أبرز تلك العناصر تتمثل فيما يلي :

01 – غالبا ما يكون الطرف الفاعل في التدخل دولة أو منظمة دولية فالشخصية القانونية الدولية تعد عنصرا ضروريا لا بد من توافره في الطرف المتدخل.

02 – الطرف المستهدف في عملية التدخل دائما و أبدا ما يكون دولة .

03 – السلوك الصادر من قبل الطرف المتدخل ما من شك أنه سيمس سيادة الدولة فهو يصوب دائما نحو الشؤون الداخلية و الخارجية للدولة المتدخل فيها.

04 – غالبا ما يغيب السند القانوني المبرر لفعل كهذا. [1]

انطلاقا من هنا و اعتمادا على ما تم التطرق إليه فيما سبق نلاحظ جيدا بأن مجتمعنا الدولي المعاصر عرف تطبيقات عديدة لهذا الإجراء الدولي ، لكن الأمر اللافت للانتباه هنا هو أن مدلول التدخل قد تطور تطورا كبيرا تزامنا مع التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية الراهنة التي عرفت هيمنة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية .

لذا حاولت الولايات المتحدة باستمرار من إعادة رسم و صياغة المفاهيم الدولية و في مختلف المجالات حسب ما يتوافق و منظومتها القيمية الفكرية أو بصيغة أدق وفق ما يتلاءم و أهدافها خلال المرحلة القادمة من حياة النظام الدولي . [2]

و على ذكر الطرف المهيمن على الوحدات المتركزة ضمن الساحة الدولية و بالعودة إلى التعريف المقدم من طرف "لري ليونارد" (1953) حول السياسة الخارجية من خلال وصفه للسياسة الخارجية الأمريكية نلمح بأنه برر لنا أو بالأحرى فسر لنا وبشكل منطقي مدى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الخاصة أكثر من غيرها ضمن سياستها على المستوى الخارجي .

---

[1] – عبد القوي سامح السيد، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 26 -27 .

[2] – المرجع نفسه،ص:27.

فقد اعتبر أن السياسة الخارجية للأمة في أي وقت "هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية .... و السياسة الخارجية تتضمن على ما تفعل الأمة في العالم لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه" . [1]

عموما تبقى الأهداف الركيزة الأساسية و النقطة المحورية في إطار السياسية الخارجية لأي وحدة دولية مهما كانت طبيعتها ، و بما أن التدخل الإنساني في العراق و الصومال طبق من قبل هيئة الأمم المتحدة وفق جملة من الشروط ، المحددات، الملامح والدوافع إذن سوف نركز ضمن المقارنة بين العمليتين على أهداف و أبعاد السياسة الأممية في المنطقتين محاولين إبراز نقاط التشابه والاختلاف بينها لنصل بالنهاية إلى معرفة نتائج هاذين التدخلين و بالتالي استخلاص أهم أوجه التشابه والاختلاف بين تلك النتائج.

يقول "جون غاديس" :

" وضع الهدف و التمسك به هو السمة الثانية من خمس سمات تتميز بها الاستراتيجية الكبرى" ،أما غريغوري فوستر فقد اعتبر أن الأهداف تشير إلى : " التوجيه المنسق لموارد الدولة كافة العسكرية و غير العسكرية في سبيل انجاز أهدافها و مقاصدها".[2]

الهدف حقا يمثل بعدا هاما لقي اهتماما كبيرا من قبل أغلب صانعي القرار سواء على المستوى الداخلي للنظم السياسية أو ضمن البيئة الدولية لهذا ارتأينا البدء بحصر أهم أوجه التشابه بين أهداف التدخل في المنطقتين من أجل تسهيل إجراء عملية المقارنة بشكل علمي دقيق .

في الواقع عند ملاحظة عمليات التدخلات الإنسانية بصفة عامة نلمح جيدا بأن التدابير القسرية العسكرية والاقتصادية على وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون هي الأسلوب الأمثل حيث أنها قد تؤدي إلى نتائج تقويض القانون و المؤسسات الدستورية في الدول المعنية و تزيد من حالة بؤس السكان و تؤدي إلى انتهاك السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والوحدة الوطنية فتلك الاجراءات تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة في إرساء السلام و الأمن و منع استعمال القوة العسكرية في العلاقات الدولية ، و من الممكن جدا أن يستغل التدخل الإنساني لاعتبارات سياسية خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و لعل خير دليل على هذا يكمن في اتباع سياسة الكيل بمكيالين و الانتقائية في التعامل مع القضايا الدولية حيث أن حالتي العراق و الصومال اعتبرتا حالتين مهددتين للسلم و الأمن الدوليين في حين وقفت عاجزة و بكل انتهازية من اتخاذ أي قرار على وفق الفصل السابع لانتهاك حقوق الإنسان في فلسطين و إيرلندا الشمالية والكونغو الديمقراطية فبصراحة لقد سخر مجلس الأمن كل ما يجب تسخيره لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية . [3]

---

[1] – عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص: 29 .

[2] – ل – دييل تيري ، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي . ترجمة : وليد شحادة ،بيروت : دار الكتاب العربي،2009 ، ص: 52.

[3] – عبد الصمد ملا ياس ، المرجع السابق الذكر.

في الواقع التكلم عن الاعتبارات الانسانية المرتبطة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولتي العراق و الصومال أمر يشوبه نوع من التناقض و الغموض ، فالأطراف التي ادعت ذلك لطالما كنت العداء الكبير للعرب بصفة عامة و في هذا السياق يستحضرنا التصريح الذي أدلى به " إريك هرستاديوس " والمتعلق بالتعبير عن شعوره بعد انتهاء حرب الخليج عام 1991 و المنشور في مجلة " سليتز " . [1]

لقد صرح قائلا :

" لو أن مائة ألف عربي قتلوا لما انتابني أي شعور غير عادي ، أما بالنسبة لقوات الحلفاء الغربيين فالأمر مختلف ، لأنني أشعر بالتعاطف معهم و مع أسرهم ، إن العرب يبعثون الخوف في نفسي على أية حال " . [2]

فقط ارتأينا من خلال التذكير بهذا القول التأكيد على أن الدول الأجنبية الغربية لا تهمها سوى مصالحها القومية الحيوية و التي لا طالما ارتبطت بموارد البلدان النامية بشكل عام و البلجان العربية بشكل خاص .

بالرجوع إلى ما تم تحليله و عرضه من أفكار في العناصر السابقة من الدراسة نستنتج بأن التدخل الإنساني في العراق والصومال اندرج ضمن قسم كبير من الأبعاد المسطرة من قبل الأطراف المتدخلة بطبيعة الحال تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة الراعي الرسمي لنمط كهذا من السياسات على المستوى الدولي ، و لعل أهم أوجه التشابه بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال تبرز من خلال التركيز بداية على حصر أهم نقاط التقاطع بين أبعاد و ملامح السياسة الأممية في المنطقتين و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

01 – حصل التدخل في العراق عام 1991 استنادا إلى القرار الأممي 688و في الصومال مع حلول العام 1992 اعتمادا على قرار مجلس الأمن رقم 733، فكما هو معروف و متداول لدى الجميع فإن نقطة الانطلاق في المبدأ الذي يجيز مسؤولية التدخل الإنساني يتمثل في حالة ما إذا وقع اضطهاد صارخ لأقلية أو فئة من رعايا الدولة المتدخل فيها أو حتى نشوب حرب أهلية تؤدي نتائجها إلى عواقب وخيمة ليس على المستوى المحلي و فقط بل على كافة المستويات الإقليمية والعالمية ، إذن الأسباب و الدوافع المحورية جراء هذين التدخلين تطابقت إلى حد ما .

02 – الهدف المعلن و الرئيس بالنسبة للأطراف المتدخلة في كل من العراق و الصومال في عقد التسعينات إنما هو هدف إنساني محض يندرج ضمن الأبعاد الأخلاقية المثالية.

03 – وقف انتهاكات حقوق الانسان في كل من العراق و الصومال و العمل على حمايتها و تكريسها في الواقع.

04 – العمل على إرساء نظم حكم ديمقراطية صالحة في هذين البلدين ، خصوصا في العراق الذي فيه من الأقليات الكثير.

---

[1] – أنجمار كارلسون ، ترجمة : سمير بوتاني، الإسلام و أوروبا تعايش أم مجابهة ؟ . ط.1 ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2003 ، ص : 13 .
[2] – نقلا عن:نفس المرجع،الصفحة نفسها.

هذا بالنسبة للأهداف المعلنة و المصرح بها من قبل الأطراف المتدخلة، أما بالنسبة لتلك الأبعاد الخفية فهي الأخرى تكاد تتطابق تماما و فيما يلي سنحاول التعرض إليها و بشكل مختصر.

01 – وضع منطقتي الشرق الاوسط و القرن الافريقي كبعدين هامين في سياسة أمريكا الخارجية هاته الاخيرة التي لا طالما سعت الى اظهار نفسها للعالم كفوة مهيمنة مسيطرة على جميع اقطار العالم خصوصا عقب تصدع المسكر الشيوعي وبداية مرحلة جديدة من حياة النظام الدولي .

02 – الرغبة في تصدير قيم المنتظم الغربي الليبرالي و ذلك من خلال طرح او بالأحرى فرض نمط من محدد من القيم المندرجة تحت لواء النموذج الرأسمالي القائم على اسس الديمقراطية و توسيع مجال الحريات الفردية .

03 – استغلال موارد الوحدات السياسية الدولية المغلوبة على امرها و من بينها العراق و الصومال بدعوى محاولة القضاء على جميع أنماط الحروب و النزاعات المستشرية فيها ناهيك عن رغبة القوى الدولية الكبرى الملحة على تقديم العون من أجل استئصال جميع مظاهر الفساد القابعة في تلك المجتمعات بدءا بالفساد على المستوى السياسي، الاداري والاقتصادي.

04 – اذن نستنتج من هنا ان التدخل الانساني في كل من العراق و الصومال ارتبطا و بشكل واضح بقضية التسييس ودعم المصالح الحيوية للقوى المتدخلة على حساب مصالح الأطراف المتدخل فيها .

و اذا ما حاولنا في هذا السياق التعريج على اهم التقاطعات التي اشتركت بين نتائج هاذين التدخلين فإننا نستطيع تلخيصها فيما يلي :

02 – الأطراف المتدخل فيها لم تعرف من وراء تلك التدخلات السافرة سوى المزيد من التفكك على المستوى الاجتماعي ، التراجع في مستوى الأداء الاقتصادي ، و اتجاه شؤون الحكم نحو المزيد من التعارضات في القيم و الخطط السياسية القائمة على شؤون البلدين .

02 – بالنسبة للأطراف المتدخلة اعترفت صراحة بأن تدخلها كان له ثمنا باهضا ، حيث أنها خصصت ذلك ميزانيات معتبرة خصوصا بشأن التدخل في العراق نمن طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الذي تحول إلى احتلال .

03 – لكن الأمر المشترك في هذا السياق – وحسب تقديرنا – هو استطاعة القوى الغربية من وضع أقدامها في مناطق عربية متوفرة على موارد طبيعية و بشرية هامة .

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين عمليتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال

عملية التدخل الإنساني ليست بالعملية الهينة اعتبارا بانها تتميز بتعقيداتها و تشابك أبعادها لذلك فان محاولة الكشف عن اوجه الاختلاف بين عمليتي التدخل الانساني في العراق و الصومال يتطلب نوعا من الدقة و التركيز على كل ما يمت للموضوع بصلة .

سنستهل تحليل نقاط هذا الجزء من البحث بالتركيز على وجهة نظر الباحث Michel Cyr / "ميشال سير" حول قضيتي التدخل الإنساني في العراق و الصومال حيث وضع هذا الأخير كل من الحالة العراقية و الصومالية في محك المقارنة ، فاعتبر أن الصومال بلد فقير – و كما هو معروف – مقارنة بالعراق اذ أنه لا يملك النفط كالعراق و هو بهذا لا يمثل مصلحة استراتيجية للدول الكبرى القوية و المتحكمة في مجلس الأمن فلقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بمجرد بداية النظام لتنفيذ عملياته القمعية ضد الفئة الكردية من الشعب العراقي و على العكس من ذلك جاء التدخل متأخرا في الصومال.[1]

الباحث اعتبر اذن أن اهمية الصومال في الميزان الامريكي ليست على قدر اهمية العراق، لذلك فقط كان هناك تراخي ملحوظ بخصوص المباشرة في بدء عملية التدخل في الصومال التي وصلت الى وضع انساني ينذر بالخطر.

لكن قول الباحث هذا لا يوحي ابدا بان الصومال ليست مدخلا من مداخل توطيد الهيمنة الامريكية على منطقة القرن الافريقي، ففي الحقيقة كلا المنطقتين من حيث المبدأ يحظيان بأهمية كبرى بالنسبة للكتلة الغربية ككل، فالصومال هي الاخرى تتركز في منطقة القرن الافريقي الزاخرة بجميع مقومات بناء القوة من ثروات مادية و معنوية .

و من اجل تسهيل عملية اكتشاف اوجه الاختلاف بين العمليتين سنركز على ايضاح التقاطعات الواردة بخصوص اهداف التدخل من جهة و نتائج التدخل من جهة اخرى .

اجمالا نستطيع و من خلال الرجوع الى تحليل مضامين العناصر السابقة من الدراسة حصر نقاط الاختلاف بين العمليتين في النقاط التالية :

أولا – من ناحية الاهداف:

في الحقيقة يصلب التفريق بين أهداف عمليتي التدخل في العراق و الصومال فكما أسلفنا سابقا الأهداف تكاد تنقسم إلى قسمين محددين أهداف معلنة و أهداف غير معلنة.

فالبعد الأساس من الإسراع بتحمل مسؤولية توفير عوامل الاستقرار في البلدين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إنما يتعلق بأبعاد المصلحة لا غير .

ثانيا – من ناحية النتائج:

---

[1] – التدخل الأممي لحماية الحقوق ما بين الشرعية الدولية و الأبعاد السياسية ، 2012 ، من الموقع الإلكتروني : http://www.univ-eloud.dz/stock/droit/pdf/hiba.pdf، تاريخ الدخول : 2013/08/18 ، 01:40 .

النتائج ربما برزت من خلالها مجموعة هامة من الاختلافات أولها يتعلق بمدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدولة العراقية و منذ بداية الغزو العراقي للكويت فمنذ ذاك الحدث استطاعت الولايات المتحدة الاستمرار في تنفيذ خططها واستراتيجياتها في المنطقة و وصولا إلى احتلال البلد و وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و التي رأت فيها ضرورة لا بد من التقيد بها .

لكن بالنسبة للصومال نستطيع القول بأن الولايات المتحدة كما دخلت في عقد التسعينات الصومال خرجت بدون شيء – إن صح التعبير – و بالرغم من ذلك عاودت التدخل معتمدة أساليب كثيرة في ذلك ، أبرزها على الأغلب تدويل الأزمة الصومالية ، و حتى اليوم لا زال هذا التدويل قائم و ذلك تحت عنوان مواجهة القرصنة ، لذلك لم يعد خافيا على أحد مسلسل قرارات مجلس الأمن الدولي و حلف شمال الأطلسي .

في الأخير نستطيع القول بأن التدخل و بجميع أنماطه المتعددة سواء في العراق أو الصومال ما جلب إلى الشعبين سوى المآسي و المعاناة و التفكك الاجتماعي الذي زاد تفاقمه في كلا البلدين .(مؤشرات القبلية في الصومال و اشتداد العنف الطائفي في العراق) .

المبحث الثاني : تفعيل الآليات المحلية، الإقليمية و العالمية لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في العراق

تحقيق عملية التنمية ليس بالأمر الهين خصوصا عندما نتحدث عن محاولة ارساءها في بلد شهد ظروفا صعبة و عدم استقرار على المستوى السياسي الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي و كما هو معروف و استنادا لما تم التعرض اليه فيما سبق من قضايا و احداث هامة العراق واحد من البلدان التي عاشت هاته الظروف و بكل تفاصيلها و اليوم اصبح من الضروري اعادة النظر في كيفيات الانتقال بالبلد الى افضل الاحوال بعد التدخل الذي مسه و الذي تطور الى حد الاحتلال هذا الاخير الذي ترك وراءه اعباء كبيرة على الاقتصاد و عدم استقرار سياسي ايضا بقاء الخلافات بين الطوائف العراقية المتعددة .

لكن و بالرغم من كل هاته المصاعب و التحديات المطروحة على الساحة العراقية تبقى مجموع الآليات المحلية الخاصة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي، الاقليمية و العالمية اهم الاطر الفاعلة في دعم تحقيق عملية التنمية الشاملة و المستدامة* في العراق وبالتالي تسهيل عملية اعادة اعمار و بناء عراق الحضارة و الثقافة العريقة .

من اجل الإلمام بهاته النقاط حاولنا تحليل هذا المبحث عبر اربع مطالب رئيسية كما هو مبين فيما سبق .

*– التنمية المستدامة بالمعنى المتعارف عليه هي قيام الاجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل و ذلك بالعمل حرصا على عدم استنزاف الثروات الطبيعية و ادخار نصيب اكبر منها للغد مع بذل اقصى الجهود على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على اجيال المستقبل ان تباشر الحياة بالمستوى التي نعمت بها الاجيال السابقة بمعنى ان لا تعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر اهل الغد عن توفير حاجاتهم .

فالهدف الرئيس للتنمية المستدامة هو التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة و مستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي . للمزيد من المعلومات و التفاصيل حول عوامل القوة المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي و ملامح التنمية المستدامة المأمولة في الوطن العربي راجع : مركز الانتاج الاعلامي ، " التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع و المأمول " . في : نحو مجتمع المعرفة ، سلسلة دراسات ، الاصدار 11 ، من ص – ص 103 – 210 . على الرابط الالكتروني : http://reyadaoffice.com/pdf/11.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/20 ، 02:30

المطلب الأول: كيفية احتواء الأزمات السياسية في إطار الآليات المحلية

لقد اعتقد البعض ان لم نقل الجميع بان التدخل الانساني في العراق و الذي تطور الى حد اعلان الحرب على العراق اجراء دولي كفيل بالحد من التوترات و النزاعات القائمة بهذا النطاق الجغرافي كما ان تشكيل مجلس الحكم العراقي و من ثم الحكومة العراقية* يستطيع الى حد ما من تهدئة الاوضاع في العراق فالفترة الممتدة من ايار / ماي 2003 حتى العام 2005 اكدت لنا بان الحرب في العراق لم تنته بعد لجملة من الاسباب سيتم تلخيصها فيما يلي :

01 – الاوضاع الأمنية في العراق ليست مستقرة على الاطلاق- تحديدا في هاته الفترة - فالفوضى الاغتيالات والسرقة اصبحت مظاهر مميزة للحياة اليومية في البلاد .

02 – بعد ان كان العراق دولة موحدة الى حد ما شهد بروز الكيانات القومية الطائفية و المذهبية مما يؤكد استمرار الانقسامات و على كل صعيد .

03 – الاوضاع الاقتصادية هي الاخرى ما تزال متردية فمنذ سقوط العراق و حتى اليوم لا توجد اي مؤشرات معبرة عن امكانية تحسن الاوضاع السياسية الامنية و الاقتصادية على النحو المرغوب .[1]

لكن هذا لا يعني ابدا بانه ليس هناك سبل حل كفيلة لمثل هاته الاوضاع المزرية خاصة على المستوى السياسي الذي يمثل و حسب تقديرنا الجانب الاكثر حساسية نظرا لارتباطه بجميع جوانب الحياة الاخرى فعند الحد الذي يتمكن فيه النظام السياسي القائم في اية دولة كانت من احكام سيطرته على الاطراف الخاضعة لسلطته في اطار جو من الحرية و التحرر بمعنى ادق يتوفر على قدرة تمكنه من الاستمرار التكيف مع جميع ظروف البيئة الداخلية و الخارجية عندها فقط سينعم المجتمع بجميع شرائحه من مزايا العيش الكريم .

و بالعودة الى ما آل اليه الوضع السياسي الغير مستقر في العراق حتى بعد تدخل اطراف دولية اجنبيه من اجل ارساء جو من العدالة الامن و الاستقرار لا بد من بحث اهم سبل اعادة بناء الدولة العراقية و النهوض بها الى اعلى المستويات والمراتب اعتبارا بانها تمثل واحدة من البلدان العربية العريقة المعروفة تاريخيا بأهميتها الحضارية .

---

*– مع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي يرأسها نوري المالكي في أواخر مايو 2006 قد كتب للعراق عمر جديد – إن صح التعبير – و ذلك بعد أن استكمل معظم حلقات العملية السياسية التي لطالما خطط لها لإنقاذ البلد الذي عايش ظروفا مزرية جد خطيرة مست كافة جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية ، عموما قامت الحكومة على أساس مبدأ تقسيم السلطة و الثروة بين الجماعات الثلاث الكبرى و هي الشيعة ، السنة و الأكراد و بالرغم من ذلك فقد ووجهت الحكومة لمجموعة من التحديات و الممثلة بالأساس في استمرار الصراعات و بوادر جديدة توحي بإمكانية نشوب حربا أهلية دامية في المنطقة . للمزيد من التفاصيل حول تحديات الحكومة الجديدة و الأمور المرتبطة بتحقيق عملية الاستقرار في العراق راجع : صلاح النصراوي ،" العراق .. هل يعرف الاستقرار؟ العراق ..حكومة جديدة و مهام ثقيلة " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، المجلد 41 ،العدد 165 ،الصادر بتاريخ يوليو 2006 ، ص- ص : 140 – 142 .

[1] – حسان حلاق، مرجع سبق ذكره. ص: 228 .

بداية لا بد من مطالبة جميع الاطراف الابتعاد عن العنف و السلاح و اللجوء الى لغة الحوار فهذا الفعل من شانه ضمان تجنب نشوب الحرب التي عبر عن خطورتها السيد مسعود البارزاني رئيس اقليم كوردستان قائلا : " لا يعرف الحرب الا من جربها" ، و لهذا فقط ما علينا الا العمل و بكل جهد على ابعاد الجيل الجديد عن تجارب الجيل السابق .

فعراق اليوم لا بد ان يكون عراقا فدراليا اتحاديا منبني على اسس السلام الاخوة و التعايش ضمن الاطر التعليمية الثقافية و المعرفية بعيدا كل البعد عن عسكرة الشارع .[1]

من هنا نلاحظ بان انسب طريق امام تحقيق هاته المطالب الملحة في مجتمع انهكته ظروف الحروب الداخلية والخارجية ناهيك عن التدخلات الاجنبية التي تحولت الى احتلال مقنع لا زالت تداعياته السلبية تلقي بتأثيراتها على المجتمع العراقي الى اليوم هو نمط الحكم الديمقراطي ، اذن سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على قضية مسار التحول الديمقراطي في العراق بنوع من الاختصار و الدقة .

و للإشارة فان عملية بناء الديمقراطية في ظروف انتقالية هي عملية معقدة و جد صعبة و لكنها ضرورية فلطالما دعت المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات في السنوات العديدة الماضية الى ان الديمقراطية يمكن ان تكون أسلوبا فعالا وناجعا لمنع الصراعات و تفاقمها .[2]

العراق حالة من الحالات التي ابتدأت عملية بناء الديمقراطية فيها في ظل ظروف انتقالية لذلك فان العملية ووجهت بجملة من المعوقات لكن الوصول الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي سيتطلب فترة زمنية معتبرة .

لقد اتفق الكثير من المختصين حول انموذج ديمقراطي صالح لحالة العراق تضمن الاسس التالية :

أولا : التركيز على الحلول الوسطى و الاعتدال و التكيف و التوافق بين جل القوى السياسية و الاجتماعية والدينية أثناء ممارستها لنشاطاتها سواء انتمت تلك الاطراف للسلطة او المعارضة فلهذا فقط عرفت الديمقراطية عند الكثيرين بانها : " تلك التي تسمح بالتنوع في المصالح و الآراء و الحلول الوسطى " .

ثانيا : من الضروري ان لا يكون هناك هيمنة لطرف واحد على شؤون الحكم و السياسة بل اشتراك جميع الاطراف الفاعلة على المستوى السياسي و الاجتماعي من ابداء الراي و المبادرات حول القضايا السياسية .

---

1 – عصمت رجب ، الشعب العراقي هو الخاسر من إشعال الفتنة . على الرابط الالكتروني: http://kdp.info/a/d.aspx%3f1%3D14%26a%3D48495 تاريخ الدخول: 2013/08/01 ، 20:30 .

2 –فرانشيسكا بيندا و آخرون ، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2005 ، ص: 04 . على الرابط الإلكتروني : http://www.ihec.iq/ihecFtp/Research-and-studies/Electronic-Library/25.pdf تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 11:24 .

ثالثا : ضرورة الموازنة بين الاكثرية و الاقلية فالموازنة المقصودة هنا تنظر للديمقراطية على انها: "ليست حكم الأكثرية وحسب بل احترام حقوق الاقلية و حقوقها " .[1]

كاستنتاج عام حول ما ادرج حول الانموذج الديمقراطي الصالح لحالة العراق نستطيع القول بان القوى السياسية العراقية ان ارادت فعلا الوصول الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي و بالتالي استتباب الامن و الاستقرار بكافة ربوع العراق و على كافة المستويات و الميادين لا بد من التوصل الى التوافق و التراض على قواعد اللعبة السياسية مما سيسهل حتما عملية بناء الانموذج الديمقراطي ايضا المطلوب في هذا السياق هو اعتماد جماعية القرار السياسي و مأسسة القرارات و السلطة كما يجب الاستناد الى القواعد المدرجة في البرامج الحزبية السياسية و ليس تلك المتمخضة عن نفسية و رغبات الاشخاص المتواجدين على هرم السلطة وهذا كله لن يتم بنجاح و حسب تقديرنا من خلال نشر قيم الثقافة الديمقراطية المتركزة على المشاركة السياسية الواعية . وكإضافة جوهرية لكل هذا يبقى الحوار واحد من اهم السبل المتاحة على الساحة العراقية و الذي من شانه اعمال المزيد من التفاهم و بالتالي الاستقرار .

و للتذكير فان قيام عراق فيدرالي يعرف الاستقرار على الامد القريب المتوسط و البعيد مرهون بشكل كبير على لجوء العرب الذين يشكلون حوالي 80 بالمئة من سكان العراق الى تشكيل أكثرية وطنية متماسكة و في حال انقسام العرب على اساس شيعي – سني فان قيام اتحاد عراقي فيديرالي سيضل امرا ممكنا اذا نجح في ارساء ممارسات قوية لاقتسام السلطة بين الجماعات الكردية و العربية في اطار الحكومة الفيديرالية بما في ذلك القضاء ، الادارة المدنية الجيش و الشرطة . و الامر الاهم في هذا الاطار يوحي بان تعزيز فرص نجاح الاتحاد متوقف على انشاء هذا الاخير استنادا الى دوافع داخلية محلية جراء جملة اتفاقات يجري التوصل اليها بين قادة جميع الفئات العراقية . [2]

و أمام هاته المقتضيات ، الظروف ، التحديات و السيناريوهات اصبع المسار الديمقراطي في العراق ينحرف باتجاه التفرد و استخدام اساليب خارج الاطار الديمقراطي بحجة توطيد الامن ، في الحقيقة زيادة الجيش و تدعيم صفقات شراء الاسلحة و تكثيفها ليس الاسلوب الصحيح و الامثل لبناء العراق الاتحادي فلهذا تعتبر عملية بناء الثقة و توطيد العلاقة بين المكونات العراقية و التوجه الصحيح نحو بناء البنية التحتية و القضاء على البطالة المتفشية و الفقر المنتشر و توفير مستلزمات العيش الرغيد للمواطن العراقي هي السبيل لبناء عراق فيدرالي مستقر خصوصا وأن هذا البلد يمتاز بظاهرة التعدد المجتمعي*، فالحكومة و الجيش في هاته الحالة اصبحا

---

[1] - إبراهيم حسنين توفيق ، أحمد عبد الجبار عبد الله ، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص . مركز الخليج للأبحاث ، 2005 ، ص – ص: 93 – 94 .

[2] – جون ماك غاري ،إدارة التنوع القومي و الديني في إطار الفيدرالية . في : أوراق ديمقراطية "من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور" التعايش في ظل الاختلاف . مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد 03 ، يونيو/حزيران 2005 ، ص : 40 ، على الرابط الالكتروني : http://www.constitutionnet.org/files/volume2-Final-13-7_web.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/03 ، 00:44 .

المسؤولين الاولين على اتخاذ الخطوات التي من شانها تعزيز السلم الداخلي والاستقرار و الديمقراطية بدلا من الاجراءات التي تؤدي الى تطوير مسببات زيادة حدة التوترات في البلاد . [1]

تلخيصا لما تم عرضه يمكن القول بان اهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي ضعف الثقافة السياسية أو تشوهها خصوصا الثقافة الحقوقية و القانونية بشكل خاص و هذا بطبيعة الحال امر ينعكس على فلسفة التربية التي تقوم بها الدولة سواء ازاء مبدا المشاركة او مبدا المساواة او مبدا المواطنة الكاملة تلك التي لا تقتصر على حق الانتخاب و انما تقوم على ما يعرف باسم المشاركة بحيث تشمل الحقوق السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، لكن و تبعا للوضع الراهن لا زال حق المشاركة محجوبا في الكثير من البلدان العربية بشكل عام كما ان مفهوم المواطنة هو الاخر لا زال يعاني من النقص خصوصا و ان المواطنة لا تستقيم البتة مع الفقر و كيف يمكن الحديث عن ما يعرف بالتنمية في ضل غياب هذا الحق . [2]

في الأخير لا بد من التأكد من أن أهم دعائم استمرار الأوضاع المزرية القائمة في العراق خصوصا على المستوى السياسي هو نجاح القوى السياسية في بث عوامل الفرقة في أوساط النخبة وإيهام قطاعات عديدة منها بأن من مصلحتها مقاومة التحول الديمقراطي و إذكاء النعرات الطائفية والعشائرية و غيرها من أسباب الفرقة . [3]

---

* – المجتمع التعددي هو المجتمع المكون منعدة جماعات بشرية تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك ، و في هذا الصدد نشير إلى أن ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق أدت دورا فاعلا في دعم حالة عدم لاستقرار السياسي لأن هذا التعدد لم يدر وفق مبدأ الحقوق و حق المشاركة للجميع اعتمادا على منطق الإدارة السلمية للاختلاف . للمزيد من التفاصيل حول موضوع التعددية الاجتماعية و أثرها في الاستقرار السياسي راجع : علي حسن الربيعي ، "تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات و مأزق المحاصصة الطائفية"، في مرجع : أنتوني كوردسمان و آخرون ، المرجع السابق الذكر . ص – ص : 99 – 108.

[1] – عصمت رجب، مرجع سبق ذكره.

[2] –عبد الحسين شعبان ، آليات التحول الديمقراطي . في : قضايا و مناقشات ، على الرابط الالكتروني http://arabreneuval.info/2010-06-11-14-11-19/3390 تاريخ الدخول: 2013/08/01 ، 10:40 .

[3] – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي . الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ، الأردن : المطبعة الوطنية ،عمان ، 2005 ، ص : 134 ، من الموقع الإلكتروني: http://www.arab_hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004a.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 01:22 ، تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 01:22

في الوطن العربي بصفة عامة و العراق بشكل خاص تتواجد العديد من الاختلافات بين اوساط القوى السياسية منها ما هو طائفي و منها ما هو إقليمي، عرقي ، قبلي و في الحقيقة البحث عن خلق توافق بين جل هاته القوى* يحتاج إلى تفكير عميق خلاق و قطيعة مع ما هو قائم من أفكار فالأمر لا بد من أن يتجاوز الاتفاقات التكتيكية و المرحلية (وهذا دون التفليل بطبيعة الحال من أهميتها لأن الديمقراطية هي في المحصلة لا تعدو أن تكون سوى سلسلة مساومات و اتفاقات ناجحة) إلى مراجعات فكرية و منهجية لدى التيارات المعنية و هي مراجعات ما من شك أنها بدأت فعلا لذا ينبغي العمل وبكل جهد على تشجيعها وبناء منظومة قيمية جديدة ترتكز عليها .[1]

*- في واقع الأمر المخاطر الخارجية و على اختلافها تدفع المجتمعات المجزأة أو الكيانات السياسية المنفصلة إلى الاتحاد لسبب بسيط هو أن تلك التهديدات الخارجية تحفز تلك العملية و تدفع إلى ذلك بقوة، و لعل أبرز تلك الاتجاهات نجد ما يلي:

- احتكاك مجتمع ما بعدو خارجي إلا ما يزيد من وعي ذاك المجتمع بضرورة العمل على تقوية عنصر هويته الخاصة و شعوره بوحدته ذلك أن الشعور الموحد سواء كان قوميا أو طبقيا أو أيديولوجيا يعني توكيدا على " نحن " ضد " هم " ، فاعتمادا على هاته الفكرة نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأن الخطر الكبير يوحد الشعب أكثر من الوضع الأمن و الحالة الأمنية المستقرة . للمزيد من التفاصيل حول مسألة تفسير المضمون الوحدوي في المخاطر الخارجية راجع ، نديم البيطار، من التجزئة... إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية . ط.3 ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ، ص – ص:171 – 198.

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص 135

المطلب الثاني: النهوض بالاقتصاد الوطني العراقي في ظل الثروات النفطية

عند الحديث عن الاقتصاد و ضرورة النهوض به في العراق لا بد على الباحث من التوقف عند العديد من النقاط الجوهرية و المتعلقة بضرورة البحث بداية عن أبعاد التنمية المستديمة وإيضاح مدى قدرة البرامج المتعلقة بها على الرقي بجوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية في إطار تكاملي تفاعلي .

اعتمادا على هذا الطرح نستطيع الإشارة إلى أن الأبعاد البيئية الاقتصادية و الاجتماعية هي في الحقيقة تشكل فيما بينها كل مترابط متكامل و متداخل لذا يمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستديمة . [1]

فأما بالنسبة للمنظومة الاقتصادية فهي تشمل:

النمو الاقتصادي المستديم ، كفاءة رأس المال ، إشباع الحاجات الاساسية و العدالة الاقتصادية.

المنظومة الاجتماعية تتضمن ما يلي :

المساواة في التوزيع ، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية ، التنوع الثقافي و استدامة المؤسسات.

و أخيرا تشتمل المنظومة البيئية على :

النظم الأيكولوجية ، الطاقة ، التنوع البيولوجي . الانتاجية البيولوجية و القدرة على التكيف . [2]

في الحقيقة تمثل التنمية المستديمة نتيجة نهائية لتفاعل جملة من الانجازات و الأفعال المؤطرة من طرف السلطات العمومية المتعلقة بالمجتمع و ذلك بغرض سهر هذه الأخيرة على الوفاء بتلبية جميع الحاجات الأساسية للإنسان و في مختلف جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية* ، كما لا ننسى الإشارة في هذا الصدد إلى أن التنمية هذه تتعلق بالحاضر والمستقبل اعتبارا بأن

---

[1]– محمد غنيم عثمان و ماجدة أبو زنط أحمد ، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الأردن:دار صفاء ، 2006 ، ص : 39

[2] – المرجع نفسه، ص – ص: 39 –40.

* – للتنمية المستديمة جملة من الأبعاد تتضمن بالدرجة الأولى البعد الاقتصادي هذا الأخير المتعلق بضرورة المواصلة في تعظيم الرفاه الاقتصادي و لفترات معتبرة من الزمن ، و الرفاه المقصود هنا يتوضح من خلال معدلات الدخل والاستهلاك (الطعام ، الملبس ،النقل ، التعليم و الصحة) ، هذا فيما يخص البعد الاقتصادي أما البعد البيئي فهو الآخر يحظى بأهمية محورية بخصوص هذا الشأن فالبيئيون عند معالجتهم للتنمية المستديمة ركزوا على مفهوم الحدود البيئية المتركزة على أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف . للمزيد من التفاصيل حول باقي الأبعاد راجع : محمد غربي ، "أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي ؟" ، مجلة أكاديميا ، العدد الأول ، الجزائر : دار كنوز للإنتاج و التوزيع ، 2013 ،ص – ص : 63 – 95 .

الأطراف المعنيين و القائمين عليها يركزون اهتمامهم على تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق تلك الأجيال الأخرى القادمة .

العمل على محاولة تحقيق عوامل التنمية المستديمة في العراق ليس بالأمر السهل إطلاقا و إنما هو عملية جد معقدة تتطلب تكاتف الجهود و تسخير جميع الامكانات المادية و المعنوية المتاحة بالشكل المطلوب الملائم ، و بما أن العراق واحد من الدول المعروفة بثرواتها النفطية إذن لا بد من إعادة النظر من قبل صناع القرار السياسي و الخبراء الاقتصاديين العراقيين والمكلفين بشؤون التخطيط الاقتصادي بخصوص إعادة تنظيم السياسيات الاقتصادية خاصة و أن العراق أصبح على حافة الانهيار بعد إجراءات التدخل الدولي و الاحتلال الأمريكي.

إذن الثروات النفطية تعد العامل الرئيسي من عوامل القوة الاقتصادية في العراق لذلك لا بد على صانع القرار السياسي في العراق المسؤول الأول عن الشؤون العامة بالبلاد من اعادة النظر في طرق و أساليب استثمار هاته الموارد الطبيعية للرقي والنهوض بالاقتصاد العراقي المنهك إن صح التعبير من ظروف الحروب و الأزمات السياسية .

فالعمل على كيفية مواجهة الأطماع الخارجية ضرورة لا بد من جعلها ضمن أولويات السياسات الاقتصادية اعتبارا بأن نفط العراق لا زال يمثل نعمة و نقمة في الوقت نفسه ، خصوصا وأنه أصبح محل أطماع وحدات دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد تم التأكيد على تطلعات تركيا في الاستلاء على المناطق النفطية في شمال العراق في صحيفة "باتربوت الهندية" بتاريخ 23 كانون الثاني / 1991 و التي صرح فيها بما يلي :

" إن تركيا تتطلع إلى الاستلاء على المناطق النفطية في شمال العراق و أن الولايات المتحدة تدعم أطماع هذه الدولة".[1]

لكن بالرجوع إلى ما أدلى به "أوزال" حول التخمينات الدائرة بخصوص تغيير الخريطة و قيادة تركيا للمنطقة تزامنا مع دخول العراق إلى الكويت و البحث عن الموقف التركي من أكراد العراق نلمح بأن تركيا لا تطمح لذلك إطلاقا حيث صرح "أوزال" قائلا :

" لا نريد تغييرا في خريطة المنطقة ، و إنما ضد مثل هذا التفسير و ندافع عن وحدة تراب العراق و نرفض قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة ... و تساءل في هذا المجال لماذا تكون لنا الأطماع في الموصل من أجل النفط و لقد كررت و في عدة مرات أن وجود النفط سيكون سبب الكسل في تركيا كما هو الحال في بعض الدول المجاورة ... إن تركيا دولة مليئة بالحيوية وأن عصرنا ليس بحاجة إلى نفط و إنما بحاجة للتكنولوجيا و أتساءل هل يوجد النفط في اليابان ، طبعا لا يوجد فيها ، و لكنها أغنى دول العالم .. إن تركيا حققت تطورات كبيرة أفضل من أية دولة مصدرة للنفط ".[2]

---

[1] –أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع و المستقبل . ط.1 عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2010، ص – ص: 401 - 402.
[2] – نقلا عن:نفس المرجع،ص:401.

إن التعليق على رأي "أوزال" يؤدي بنا إلى اكتشاف العديد من الحقائق حول بعض الغموض المحيط بأهمية النفط ومدى قدرة هذا الأخير على دعم سبل تطوير اقتصاديات الدول بما فيها دولة العراق .

فالمتتبع لمضمون رأي "أوزال" حول نفط العراق يستنتج مباشرة بأن لا قيمة مادية و لا معنوية تميز هذا المورد خصوصا بالنسبة لدولة كتركيا، لكن في الواقع نستطيع التسليم بالفرضية القائلة بأن النفط العراقي لا طالما كان نعمة و نقمة في الوقت نفسه بالنسبة للدولة العراقية لسبب بسيط هو جعل المنطقة محل جذب بالنسبة للقوى الخارجية سواء تلك القوى الإقليمية أو الدولية .

من هنا لا بد على صانع القرار السياسي و أصحاب سلطة التخطيط الاقتصادي من الاعتماد على هذا المورد كمادة أولية من شأنها إحداث العديد من التطورات على المستوى الاقتصادي أولا ثم على باقي المجالات الأخرى ، فالتخوف لا زال قائما حتى بعد تدخل القوى الخارجية في المنطقة العراقية والتخوف اليوم أصبح يتعلق بقوى إقليميةأخرى ربما أكثر من تلك القوى الدولية ، أيضا بالنظر إلى قول "أوزال" نلاحظ بأن فيه نوع من النصح – إن صح التعبير – فهو على حق عندما قال بأن (وجود النفط سيكون سبب الكسل ..) فعلا هذا ما انطبق على أغلب البلدان العربية المتوفرة على هذا المورد الحيوي التي ما استغلته حق استغلال فأصبحت في حالة اتكال عليه دون إيجاد أساليب فعالة للاستثمار من خلاله و توفير عائدات مالية تستخدم في مجالات أخرى من شأنها تحقيق الكسب المادي الوفير .

الأمر المهم في هذا السياق يتعلق بإعلان وزير التخطيط العراقي في شهر /ماي 2013 عن فشل خطة التنمية 2010 – 2014 التي يترأسها "نوري المالكي"و التي في الحقيقة أصبحت عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المسطرة و المتعلقة بتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع .

من هنا تجلت أهم عوامل الفشل في العراق على المستوى الاقتصادي في النقاط التالية :

– الواقع السياسي العراقي المقترب من الكارثة الفعلية و الذي سيؤثر حتما بشكل سلبي على الجوانب الاقتصادية .

– غياب الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما أن غياب وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية التي تتطلبها تنمية الاقتصاد الوطني مشكلة لا زالت قائمة .

– الاعتماد الكلي على عوائد النفط الخام و إبرام العقود الغير مدروسة و الغير عقلانية الأمر الذي سيؤدي حتما في نهاية المطاف إلى بقاء العراق تحت رهن الشركات الاحتكارية الدولية لعقود قادمة طويلة الأمد .

– الاهمال الكلي للتصنيع الوطني و انعدام روح العمل بجد على تنمية القطاع الزراعي .

– المشكلة الأخطر في هذا الإطار تتعلق بممارسة الحكومة لسياسة الانتهاك الشديد للدخل القومي وذلك من خلال توجيه عوائد النفط المالية إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة و السلع الزراعية والاستهلاكية المستوردة .[1]

و كما هو معروف يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة حيث أصبح يوفر اليوم حوالي 40 بالمئة من احتياجات العالم إلا أنه و بالرغم من ذلك بقي محاطا بجملة من المخاطر .

و في العراق ظل القطاع النفطي هو المهيمن الأول و المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين و العقد اللاحق من القرن الحادي و العشرين، فقد بقيت طاقة العراق الانتاجية من النفط لأغراض تمويل القطاعات غير النفطية من خلال :

القطاع الزراعي ، توسيع القاعدة الصناعية ، رفع المستوى المعاشي للسكان و التوسع في بناء عمليات البناء وتطوير القطاع السياحي .[2]

من هنا تتجلى أكثر الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في العراق، لكن السؤال الجوهري الذي يبقى مطروحا في هذا السياق – خصوصا بعد ما شهده العراق من أزمات و حروب أثرت سلبا على جميع مناحي الحياة فيه بدءا بالحياة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى الحضارية – هل يستخدم العراق النفط كثروة من شأنها تنمية التراكم و تعزيز الاقتصاد وبالتالي تفعيل فرص التنمية ؟ و ما هي أهم السبل التي بإمكانها مليء فجوة تمويل التنمية ؟

الإجابة الشافية لهاذين السؤالين تتوقف على جملة النقاط التالية:

– تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر الذي سيوفر تعزيز فرص العمليات الانتقالية الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها تأمين الحماية الاجتماعية كما أنها تطلق إمكانات النمو الاقتصادي و تعزز مؤسسات الحكومة التي تتمتع بالسيادة و الشفافية .

– توسيع دور القطاع الخاص هذا الأخير الذي سوف تكون له مزايا هامة تتضمن أساسا تحقيق نمو اقتصادي قوي.

– استخدام طاقة العراق الانتاجية من النفط على أساس أنها المحدد الوحيد للحصول على عائدات نفطية بهدف :

---

[1] – كاظم حبيب،الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الراهن في العراق. على الرابط الالكتروني: http://www.telskuf.com/index.php%3Foption%3Dcom_content%26vie تاريخ الدخول : 2013/08/02، 10:40 .

[2] – سحر قاسم محمد ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق . البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، كانون الأول 2011 ، ص : 10 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.cbi.iq/documents/sahar.1-pdf2013/08/06، تاريخ الدخول : 2013/09/01 ، 14:30 .

أ –تنويع الاقتصاد .

ب –العمل على تنفيذ برامج الاستثمار المحلي بمعنى أدق السعي وراء خلق الأجواء الملائمة من أجل تحقيق خطة التنمية المحلية. [1]

من هنا نتأكد بأن القطاع النفطي يبقى واحد من أبرز القطاعات الحيوية في العراق و الذي يمكن من خلال حسن تخطيط المشاريع المندرجة ضمنه من الرقي بباقي جوانب الاقتصاد الأخرى و على رأسها برامج الاستثمار المحلي والأجنبي .

و للإشارة فقد بلغ الانتاج النفطي في العراق قبيل غزو الكويت بتاريخ آب/أوت 1990 حوالي 3.5 مليون برميل يوميا إلا أن هاته النسبة انخفضت إلى حد كبير خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1996 ، و بالرغم من أن امكانية إنتاج العراق تصل إلى 4.5 مليون برميل يوميا إلا أن ظروف الحصار التي عايشها العراق جعل إنتاج هذا الأخير لا يتعدى سوى 2.5 مليون برميل يوميا إبان الفترة الممتدة من 1997 إلى 2002 و هو في معظمه لتمويل استيرادات العراق على أساس البطاقة التموينية بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) .

و للتذكير فإن الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق يبلغ حوالي 112 بليون برميل،أما الاحتياطي النفطي غير المكشوف فهو أكثر بكثير من النسب المصرح بها فالعراق يمثل ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطات النفطية . [2]

إذن أصبح مؤكدا الافتراض القائل بأن النفط أهم الموارد الطبيعية التي من شأنها تحقيق معدلات معتبرة من النمو، حيث أن الاستفادة من الطاقة الانتاجية و استغلال أسعار النفط الدولية لها دور محوري في تنويع فروع الاقتصاد و تنفيذ برامج الاستثمار الوطني محليا بأسلوب الدفعة القوية . [3]

بالرجوع إلى الدراسة التي قام بها الدكتور الباحث "أحمد إبريهي" و الموسومة : " الاقتصاد العراقي و آفاق المستقبل القريب " نلمح جيدا بأن قطاع الطاقة عرف نوعا من الازدهار في العراق فقد سلكت السياسة الاقتصادية المسار المطلوب اقتصاديا و اجتماعيا في مجال النفط الخام ، فمن خلال عقود الخدمة نستطيع القول أن العراق التزم فعلا ببرنامج النهوض والطاقة الانتاجية إلى مستويات مرموقة و لكن و بالرغم من هذا كله بقيت البرامج التكميلية للارتفاع بصادرات النفط الخام 7 – 8 مليون برميل يوميا لا زالت قيد الاختبار .

---

[1] – المرجع نفسه.ص : 11

[2] –حسن محسن المعموري، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الحر، محاولة إيجاد نموذج النهوض بالاقتصاد العراقي ، جامعة ديالى ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ص : 10 ، على الرابط الإلكتروني
http://www.ecomang.uodryala.edu.iq/uploads/research/2)%25D9%25...، تاريخ الدخول: 2013/08/07 ، 00:30 .

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أيضا بالنسبة للحجم الكلي للتصفية لم يتجاوز 500 مليون برميل يوميا و في الواقع لا زالت تستورد المنتجات النفطية لهذا تبقى عملية نهوض العراق على جبهة اقتصادية واسعة مرهون بجملة من الشروط في مقدمتها ضرورة توافر حوالي 1.5 مليون برميل يوميا أو اكثر مع مطلع العقد القادم .[1]

في الأخير و كخلاصة عامة تندرج ضمن ما تم التطرق إليه فيما سبق تجدر الإشارة بأن عملية إعادة بناء العراق بالمعنى الواسع الدقيق للكلمة عملية لا تستقيم إلا من خلال توفير أرضية الأمن الشامل ، فقد ربط "روبرت ماكنمارا" بين تحقيق الأمن و قدرة الدولة على النهوض بأعباء التنمية حيث صرح في كتابه : (جوهر الأمن) قائلا بأن :

" لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني[2] "لذا فقد عرف "روبرت ماكنمارا" الأمن بأنه :

" الأمن يعني التنمية فالأمن ليس تراكم السلاح و ليس هو النشاط العسكري التقليدي ، إن الأمن هو التنمية و من دون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن و قياسا على ذلك لا يمكن في تناول الأمن بنجاح في العراق دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بناء استراتيجية إنمائية و هو ما يتطلب انطلاقا من تشخيص مصادر الاخفاق السابقة وعوائقها الحالية و قد كان للتصلب الإيديولوجي الذي عرفه العراق في ظل النظام الشمولي السابق الأثر في تحويل المجتمع إلى أداة أصبحت معها التنمية فعلا دعائيا للسلطة و إلى الهياكل التي تعزز هيمنتها و ليس فعلا يلبي طموح الإنسان العراقي و حاجاته و قد تركزت عوائق المرحلة الانتقالية في إشكالية التناقض بين أهداف التنمية ذات الأجل الطويل ومرامي التواجد الأمريكي ذي الرؤية المصلحية " [3]

---

[1] – أحمد إبريهي علي ، الاقتصاد العراقي و آفاق المستقبل القريب . ص : 08 على الرابط الإلكتروني : http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/136590429 ...تاريخ الدخول: 2013/08/08 ، 03:30.

[2] –سعد سلوم ، نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق : التكامل بين العناصر اللازمةعلى أرضية الوحدة الوطنية . في: النبأ الشهرية الثقافية العامة، العدد 80، على الرابط الإلكتروني:http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/002.htm ،تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 11:10 .

[3] – نقلا عن: نفس المرجع.

المطلب الثالث: دعم أسباب خلق بيئة إقليمية مستقرة سياسيا

من المعروف جيدا بأن علاقات العراق بدول الجوار الإقليمي متميزة بحساسية و عدم يقين وثقة بالنسبة لجميع الأطراف، فالتوجهات العراقية على المستوى السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي لطالما تصادمت مع غيرها من الرؤى النابعة من البيئة الإقليمية ، فالأمر الجدير بالذكر هنا هو أن العراق شهد العديد من الصراعات الإقليمية التي تفاعلت جملة من الظروف إلى تصعيدها إلى حدود درجات الخطورة سواء مع دولة إيران* أو تركيا أو الكويت أو العربية السعودية .

في الواقع البيئة الإقليمية للعراق – و كما أسلفنا الذكر قبل قليل – شهدت و منذ فترات تاريخية جد عميقة حيث أن هناك صراع دائم عربي – فارسي، و صراع عراقي – إيراني و عربي – عربي، لذا فإن النقاط موضع الخلاف تعددت وتنوعت إلا أنها تتركز بالأساس على محاولة الرغبة بتوسيع الدور الإقليمي ، التوسع الجغرافي ، التدخل في الشؤون المحلية ... إلخ

و بالتركيز على المنظور التاريخي لعلاقات العراق الإقليمية نجد إن هناك صراع دائم مع إيران ، أيضا صراع قائم وفي غاية الحساسية مع العربية السعودية على قضية الريادة ، صراع مستمر مع تركيا ، و تواصل الخلافات مع الكويت . [1]

و على ذكر قضية الخلافات الدائمة المستمرة مع الكويت ففي الواقع سوف لن تزول تداعيات الغزو العراقي للكويت وسوف تلقي بظلالها على العلاقات الخليجية – العراقية و بدرجات متفاوتة ، فعلى الرغم من سقوط نظام صدام حسين و توافر رغبة حقيقية لدى دول المنطقة حول المشاركة في إعادة إعمار العراق و بالتالي الوصول إلى هدف تحقيق الاستقرار إلا أن الشك في أنظمة الحكم القادمة سيظل محتملا و واردا مئة بالمئة خاصة مع بوادر خطاب عراقي يقر بضرورة مشاركة دول الخليج في دفع جزء من فاتورة إعادة الإعمار من خلال تخليهم عن الديون التي تراكمت بفعل مغامرات الحكم البائد . [2]

إذن تبقى الأهداف المتعلقة بدعم أسباب خلق بيئة إقليمية مستقرة من بين أهم الأهداف التي لا بد أن تحظى باهتمام خاص من قبل جميع الأطراف المحلية ، الاقليمية و الدولية التي ربما تعد المسؤول الأول أو بالأحرى المساهم الأكبر في إعادة إعمار دولة العراق من جميع النواحي و بالتالي تدعيم عنصر الأمن البشري ، السلم و الأمن في المنطقة .

* – الدور الإيراني المتعاون مع الإدارة الأمريكية ضد العراق كان واضحا جدا ولعل التشكيلات السياسية التي ترعرعت في إيران و المساهمة مع الإدارة الأمريكية في تدمير الدولة العراقية دليل قاطع على ذلك ، هذا إضافة إلى رغبة الطرفية المشتركة في ضرورة تفتيت الدولة العربية العراقية . للمزيد من التفاصيل حول الدور الإيراني في العراق خلال فترة الاحتلال الأمريكي راجع : أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد ، " تقرير " في : أحمد إبراهيم محمود و آخرون ، حال الأمة العربية 2007 – 2008ثنائية التفتيت و الاختراق . ط.1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص–ص : 160 –161

[1] – عباس خضر عطوان ، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي . في : دراسات دولية، العدد 33،ص – ص : 158 – 159 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60434 ،تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 14:16 .

[2] –محمد ظافر العجمي،المرجع السابق الذكر، ص:613.

فمن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن المسألة العراقية هي مسألة محلية بحتة حيث أن الواقع يبرز لنا بأن القضية بدلالاتها المحلية لها أبعاد عربية و دولية في آن واحد ، فحتى الأمريكيين والبريطانيين عند فشلهم في احتواء أزمات العراق و تحقيق عنصر الأمن بأرجائه اعتبروا أن المسؤولية تقع على دول الجوار و في مقدمتها سوريا و إيران مؤكدين على أن استمرار المقاومة العراقية راجع بالأساس إلى دعم دول الجوار لها .[1]

ما يهمنا في هذا السياق و اعتمادا على ضرورة البحث من خلال هذا الجزء من الدراسة عن آليات و وسائل تحقيق عامل الاستقرار على مستوى البيئة الإقليمية للعراق هو التركيز بشكل رئيسي و مباشر على إبراز أهم تلك الاجراءات و ليس الخوض في عرض الجوانب التاريخية للأزمات والصراعات العراقية مع دول الجوار الإقليمي .

بداية لا بد من التذكير بأن الصراعات السياسية ، الفساد الإداري و المالي ، الأجندات الخارجية ، الجهل والفشل و الإخفاق على كافة المستويات و فقدان الثقة و التفاهم و الفوضى العارمة رسمت المشهد العراقي اليومي و ذلك في فترة ما بعد التدخل الإنساني في المنطقة و محاولة تغيير نمط الحكم نحو ما هو أصلح للبلاد و العباد [2]، و في هذا المقام تستحضرنا العبارات التي وردت على لسان المرجع العراقي العربي السيد " الصرخي الحسني " مبرزا من خلالها تحذيره الهام من المشاريع الصهيونية تجاه العراق حيث قال :

" الصهيونية العالمية التي تغذت و تربت على سفك الدماء و إثارة الاضطرابات في العالم و تعتبر الصهيونية المغذي الرئيسي بالمال والفكر للطواغيت و المنظمات الإرهابية العالمية ". [3]

كما مخاطبا الشعب العراقي في البيان رقم (10) لعام 2004:

" يا أبناء الشعب العراقي الحر الأبي ، السنوة و الشيعة ، العرب و الأكراد ، رجال الدين و المكلفين ، الرجال و النساء وغيرهم الحذر كل الحذر من فتنة مرعبة مهلكة و حرب مدمرة و إهاب شيطاني ممقوت و صراع دنيا ومصالح تشترك فيه دول عالمية كبرى وأجهزة مخابرات و منظمات إرهابية مبرمجة ، فالواجب علينا أن نكون واعين فلا نقحم أنفسنا و من يثق بنا في هذه الفتنة و النار المحرقة فلا نكون طرفا في هذه الحرب الإرهابية و تصفية الحسابات الشيطانية الباطلة فنخسر الدنيا و الآخرة " . [4]

---

[1] – حسان حلاق، المرجع السابق الذكر. ص – ص: 228 – 229 .

[2] حامد الزيادي، الدماء العراقية النازفة ..مشروع إقليمي مكشوف . على الرابط الإلكتروني:
http://www.kitabat.com/ar/page/02/06/2013/12898/%D8%A7%D9%84%D، تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 16:21

[3] – نقلا عن: نفس المرجع.

[4] نقلا عن: نفس المرجع.

التعليق على قول السيد "الصرخي الحسني" يبرز لنا مدى اهتمامه بمسؤولية حث الشعب العراقي على تجنب جميع مسببات إشعال الفتنة و الفرقة التي تعلقت أساسا و منذ زمن بعيد في العراق بالمسألة الطائفية التي أفرزت العديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، و الأهم من ذلك كله هو تركيز السيد الحسني على التحذير من دور العوامل الإقليمية في تأجيج الصراع في العراق و البحث المستمر الدائم عن فرص التدخل في القضايا المحلية العراقية خصوصا من الجانب الإسرائيلي الذي شكل و لا زال يشكل إلى اليوم تحدي كبير أمام العرب بشكل عام و العراق بشكل خاص، وبالنسبة للحل – حسب رأيه – لتفادي هذا النمط من المعوقات المرتبطة بالجوانب الأمنية و التنموية هو تكاتف الشعب العراقي في إطار وحدة وطنية صلبة لا تهزها أزمات .

و بطبيعة الحال فإن هذا لا يعني التخلي عن التعاطي أو بالأحرى التعامل مع دول الجوار الإقليمي بل بالعكس لا بد من إيجاد بدائل من شأنها ترسيخ العلاقات الديبلوماسية الودية التعاونية* مع تلك الأطراف مما سيؤدي حتما إلى استتباب الأمن والسلم على المستوى المحلي و الإقليمي وبالتالي التقليل من إمكانيات فرض المزيد من التدخلات الدولية الأجنبية في المنطقة التي لن تزيد الوضع إلا سوءا بكل تأكيد .

*–المحاضرة التي قام بإعدادها الدكتور عبد المنعم سعيد بعنوان ؛ " الإقليمية في الشرق الأوسط : نحو مفهوم جديد " والمنشورة في مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم 122 في محور (باب و تعليقات) تعد بحق مرجع هام يمكننا من التأكد بأن التعاون بديل لا خيار عنه في المنطقة الشرق الأوسطية مستقبلا ، فقد عمد الدكتور إلى تقديم تصوره للنظام الشرق أوسطي القادم و القائم أساسا على إحياء روح التعاون بين دولة المختلفة و ذلك بطبيعة الحال وفق صيغ و مستويات متعددة من حيث كثافة التعاون و طبيعته و مداه المنتظر ، فلهذا تناول الدكتور من خلال محاضرته ثلاث أجزاء فرعية متصلة ببعضها البعض تناول الفرع الأول منها التعريف بمفهوم الشرق الأوسط ثم انتقل في العنصر الثاني إلى بحث قضية التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط و أخيرا اهتم بتحليل تفاصيل السلام و التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط . للمزيد من التفاصيل حول ما قام التعرض إليه الدكتور عبد المنعم سعيد حول مسألة السلام و التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط راجع : حسن أبو طالب، " التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط : حدوده وآفاقه " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ،السنة 31 ، العدد 123 ، يناير 1996 ، ص – ص : 70 – 74

ولما كانت المسألة الطائفية مسألة صراع سياسي زادت حدتها في الفترة الموالية على التدخل الإنساني في العراق وبالتحديد مع بداية الغزو الأمريكي للعراق*حيث أنها فرضت و دعمت من طرف قوى مختلفة و لكن بأدوات و وسائل طائفية ، و لما كان العامل الإقليمي هو في الجوهر عامل المصالح السياسية و الثقافية المباشرة لقوى المحيط فإن إنماء هذا الصراع و تخطي الأوضاع التي تجعل منه صراعا متواصلا لن يكون ممكنا إلا في إطار إنشاء مقاربة جديدة تضمن مصالح جميع الأطراف على حد سواء المحلية و الإقليمية المختلفة . [1]

فالمقاربة تتضمن إرساء دعائم التفاهم الإقليمي – الإقليمي المرتبط بإعادة بناء نظام الشراكات السياسية في العراق وذلك من خلال إطلاق عملية سياسية جديدة تجمع الأطراف و القوى والجماعات كلها و تشجعها على التقدم نحو حل وطني شامل ، و بالإضافة إلى هذا هناك طريق آخر ضمن هاته المقاربة و المتضمن دعم أسس التفاهم الإقليمي – المحلي فتدعيم سبل الحوار على المستوى الإقليمي بمعنى أدق الاهتمام بأطر الحوار المباشر للقوى السياسية و الأحزاب السياسية المعارضة في العراق مع إيران باعتبارها طرفا إقليميا فاعلا يمكن أن يتيح فرصا أكيدة للحل الوطني الشامل ، و في الأخير يعد الحوار المحلي – المحلي أنجع الوسائل و الطرق

*– لقد جاء احتلال العراق ليشكل زلزالا و صدمة حقيقية ليس للعراقيين فحسب بل للخليجيين و العرب ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية و في غضون أسابيع قليلة استطاعت ابتلاع أقوى دولة عربية على الصعيد الخليجي هذا ما أوجد فراغا استراتيجيا في النظام الإقليمي الخليجي وفي الشرق الأوسط بشكل عام ، ففي الواقع لطالما شكل العراق عامل توازن قوي ضد القوة الإيرانية فمن المعهود و قبل حلول العام 2003 اعتبرت القوات المسلحة العراقية الثقل الأساس في توازن القوى الإقليمي الخليجي ، لكن الاحتلال الأمريكي عمد إلى تحطيم تلك المقدرات العسكرية العربية فحول العراق إلى دولة فاشلة بأتم معنى الكلمة عموما البيئة الجديدة العراقية و بعد إجراءات التدخل الإنساني و التي تحولت إلى احتلال مباشر أصبحت تفتقر إلى حد أدنى من الاستقرار السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي و هذا ما جعل العراق الجديد يمثل أحد مصادر التهديد لأمن الدول المحيطة به ، فالكويت مثلا لا زالت تنظر للعراق بنظرة التوجس و الشك و ذلك طبعا على خلفية بعض التصريحات و الأقوال الصادرة عن بعض المسؤولين العراقيين عقب سقوط النظام الدكتاتوري ، ناهيك عن تلك التصريحات المتعلقة بقضية ترسيم الحدود الدولية التي أعلنتها الهيئة الأممية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ، إذن الخلافات الحدودية لا زالت في الواجهة هذا من ناحية و من ناحية أخرى برزت خلافات أخرى تتعلق بمسألة تقسيم المياه الإقليمية المشتركة . الأمر الأهم في هذا السياق يشير إلى أن طبيعة التهديد تغيرت في العراق بعد الحرب الأمريكية المعلنة عليه فهو أضحى يعيش في دوامة من الفوضى و الاقتتال المذهبي و الطائفي و هو أمر خطير له انعكاس ليس على الكيان العراقي فحسب بل على البيئة الإقليمية ككل ، ولهذا سيكون مستقبل العراق الجديد أحد أهم العوامل الإقليمية المؤثرة في أمن و استقرار الأوضاع العربية ككل خصوصا الخليجية منها . للمزيد من التفاصيل حول مؤشرات الوحدة في منطقة الخليج و الشرق الأوسط انظر : عبد المحسن لافي الشمري ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحديالوحدة . (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011–2012 ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.meu.edujo/ar/images/research%20papers/%D9%85%D8%AC ، تاريخ الدخول: 2013/09/15، 22:00

1 – فاضل الربيعي ،تقييم حالة دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق . الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2011،ص:13، على الرابط الإلكتروني:-http://www.dohaintitute.org/file/pdfviewer/6c795852-030a-4b9f-971d fdcf4b8f8a70.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/09/16 ، 11:46 .

لإحداث نوع من الاستقرار ففي الواقع و بكل تأكيد التفاهم بين دول الإقليم وإطلاق حوار بين إيران ومعارضي نفوذها في العراق من شأنه يهيئ الأرضية الملائمة لحوار وطني بين جل القوى السياسية العراقية داخل العراق وخارجه.[1]

و بتدعيم هاته السبل ما من شك أنه سوف يحقق بعد الحفاظ على العراق ككيان صلب قوي وبالتالي منع تفكيك قيمه، وحدته ، ثقافته و حضارته العريقة .

لكن لا بد من التذكير في هذا السياق بأن تحقيق هذه المطالب ليس بالأمر الهين فالانتقال إلى ثقافة السلام في لغة الخطاب و سلوكيات و أولويات النظام السياسي العراقي الجديد و حكوماته سيصطدم بجملة من المعوقات و المتضمنة مجموعتين من الضغوط تتلخص فيما يلي :

– المجموعة الأولى: ثقل و وطأة الاستثمارات السياسية العسكرية، الاقتصادية، المالية و الثقافية لدول الجوار الإقليمي في العراق.

– المجموعة الثانية: تتمثل في تحديات بناء سلام إقليمي فالمشاكل تكاد تكون متجذرة و شائكة في قضايا الأقليات ، الحدود و المياه .. إلخ . [2]

و على كل حال و بالرغم من تأكيدنا فيما سبق على الدور الإيراني المتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في فترة الاحتلال إلا أن هذا لا ينفي حقيقة مدى محاولة إيران و رغبتها الملحة في نزع أسباب التوتر مع العراق قبل تاريخ الاحتلال و مناهضة هذا الأخير اعتبارا بأنه سيؤدي بأي حال من الأحوال إلى تهديد مصالح إيران . [3]

---

[1] نفس المرجع ، ص – ص: 13 –24.

[2] – عباس خضر عطوان ، مرجع سبق ذكره . ص– ص : 171 – 172 .

[3] – إدريس محمد السعيد، " إيران و الخليج و احتمالات العدوان الأمريكي على العراق " ، مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مؤسسة الأهرام ، المجلد 27، السنة 38،العدد 150 ، أكتوبر 2002 ، ص : 104 .

المطلب الرابع: دعم بناء علاقات التعاون على المستوى الدولي

بما أن العراق أصبح من الوحدات السياسية الدولية الهامة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هاته الاخيرة التي نظرت اليه منذ زمن بعيد و الى غاية يومنا هذا كمنطقة زاخرة بجميع المقومات و الموارد الحيوية بالنسبة لرسم و وضع قرارات سياساتها الخارجية في المنطقة الشرق أوسطية *ككل ، اذن لا بد على الدولة العراقية في هذا الصدد من انتهاج سياسات مناسبة للتعامل مع هاته الاطراف التي تعد في الحقيقة المراكز المحورية في النظام العالمي و بالتالي الانحياز او العزلة من طرف الدولة العراقية عن ما تمليه هاته القوى من استراتيجيات و سياسات على المستوى الدولي ليس في صالحها ، لهذا يجب على النظام العراقي من اتباع اسلوب دعم بناء علاقات التعاون على المستوى الدولي وفق ما تقتضيه الظروف خصوصا و ان هذا البلد شهد تدخلا اجنبيا لا زال قائما الى يومنا هذا او بالأحرى لا زالت تداعياته تلقي بتأثيراتها على جميع الاصعدة و المستويات.

الحديث عن قضية دعم بناء علاقات التعاون على المستوى الدولي يستدعي منا التطرق الى موضوع الاعتمادية المتبادلة هذا الاخير الذي اصبح في عالمنا المعاصر السمة البارزة التي تميز العلاقات الدولية .

الاعتمادية المتبادلة ظاهرة من الظواهر المميزة للنظام السياسي الدولي المعاصر فربما الخصائص التي اصبحت تميز عالم اليوم هي بمثابة الدافع نحو تكريس مظاهر الاعتماد المتبادل و في جميع الجوانب و الاصعدة و الفكرة الاهم في هذا السياق تشير الى ان عالم اليوم في الحقيقة هو عالم تتشابك فيه المصالح و تتنوع فيه الحاجات و تتداخل الى درجة فرضت على مختلف وحداته السياسية الدولية عدم العيش بمعزل عن الجماعة و الاعتماد على الاخرين و بالتالي زياده و تنامي التعاون الوظيفي الدولي ولكن هذا لا يعني ان توجهات و اهتمامات اعضاء النظام الدولي ستكون متطابقة مع بعضها البعض حيث ان المصالح المتعارضة تبقى بارزة في عالم متفاعل بدرجة عالية .[1]

هناك نوع من الشك و الريبة حول قضية الاعتماد المتبادل خصوصا من جانب الدول النامية اعتبارا بان – وحسب رأي هاته الفئة من الدول – مسالة الاعتمادية المتبادلة تمثل نمطا من التعاون على المستوى الدولي الغير الضامن لحالة التعاون المتكافئ بل انها تجسد في الواقع محاولات خارجية لاختراق مقومات بنيتها الاقتصادية و العمل بجدية على اضعاف عوامل قوة القرار السياسي المستقل و بالتالي الاتجاه نحو ما يعرف بالتبعية السياسية ، وحتى بالنسبة للدول الصناعية الكبرى المتقدمة هي الاخرى تنظر الى هذا النوع من الاعتماد على انفيه حجم محدد من المخاطر على مصالحها الحيوية ففي الواقع تلك الفئة من الدول لها مجالات اعتماد على الاخرين خاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة و الموارد الاولية التي تعتبرها تلك الدول بمثابة عناصر للخنق الاستراتيجي يمكن ان تهدد مصالحها الحيوية و تضعف مقومات امنها القومي .[2]

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي ،النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة . ط.1 ، عمان: دار وائل للطباعة و النشر ، 1997، ص: 122 .

[2] –المرجع نفسه. ص: 125 .

من هنا نستطيع التسليم بان الاعتماد المتبادل خيار لا يتحمل التهميش من قبل القائمين على صناعة و رسم القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي او العالمي فالاستغناء عنه لا يخدم مصالح الدول بتاتا و على اختلاف طبيعتها متقدمة كانت او متخلفة .

النقطة الاهم في هذا السياق تتعلق بضرورة ابراز و تحليل العلاقة الرابطة بين الاعتماد المتبادل و العولمة التي اصبحت في عالم اليوم الظاهرة الابرز على الاطلاق و المرتبطة بجميع جوانب الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما هو معروف لدى الكثير من الباحثين و صناع القرار العولمة لها دور تاريخي بارز في مراحل تحول العالم ، ومن مظاهر هذا التحول نجد ما يلي :

1 – المظاهر الاقتصادية:

تتمثل هذه المظاهر في زيادة حجم معدلات التجارة العالمية الى جانب بروز دور نشط للشركات المتعددة الجنسيات كما ان حركة انتقال رؤوس الاموال الخبرات يمثل اهم مظاهر العولمة الاقتصادية .

عموما لقد قدم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي تعريفا للعولمة من شانه تلخيص المظاهر العامة الاقتصادية للعولمة هاته الاخيرة التي اعتبرت بالنسبة لهما : " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم في تمويل المشروعات الانتاجية او الخدمية هذا الى جانب تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية فكل هذا كان له اثر في ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي " . [1]

5 – المظاهر السياسية:

تتجه قوى العولمة الى تصدير النموذج السياسي الغربي بصفة عامة و النموذج الامريكي بصفة خاصة فالعولمة في العصر الحالي راهنت ابعادها و لازالت تراهن على محاولة ارساء النموذج الامريكي كنظام سياسي عالمي مهيمن على مجريات القضايا المتعلقة بالشؤون السياسية على المستوى الدولي و ذلك من خلال ما يعرف بالديمقراطية العربية على الطريقة الامريكية و التي انتشرت في العالم خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات . [2]

و من اجل تحقيق هاته الابعاد حرصت الولايات المتحدة الامريكية على السعي الى نشر قيم منتظمها الليبرالي والعمل على إسقاط الحكومات المناوئة لهذا النمط من القيم مستعملة أسلوب القوة القهر الغزو و الاحتلال لفرض نموذجها على الشعوب و لعل ما حدث في العراق و غيرها دليل كاف على هذا . [3]

---

[1] –محمد سعيد عتمان،العولمة السياسية بين الفكرين الاسلامي و الغربي من المنظور التاريخي . الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص – ص: 35 – 36 .

[2] – عبد العظيم حمدي ،عولمة الفساد و فساد العولمة . ط.1 ، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص: 285 .

[3] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

الأفكار السالفة الذكر تجعلنا نستحضر الفكرة التي لا طالما دافع عنها الشيخ محمد عبده (1849 – 1905 م) والمتضمنة اعتبار ان التجديد يتمثل في تحرير الفكر من التقليد ، باعث على البحث في اسرار الكون واعيا الى احترام الحقائق الثابتة.[1]

هذا الاعتقاد يجعلنا نتأكد بان التعاون مطلب ضروري اصبحت تقتضيه الظروف الراهنة لكن الاهم من ذلك هو واجب مراعاة تخليص الفكر من التقليد الاعمى الذي لا يتوافق و طبيعة مجتمعاتنا العربية الاسلامية .

فبما أن العولمة أصبحت واقعا ساريا فلا بد علينا كدول عربية مسلمة من التعامل على المستوى الخارجي انطلاقا منه و ذلك بالتكيف مع أهم أسسها التي ليست جميعا على قدر من السلبية و حسب بل العولمة فيها جوانب إيجابية لا يجب إغفالها.

حتى أنها اعتبرت من طرف "توماس فريدمان"

" ذاك الاندماج الذي لا انفلات منه للأسواق و الدول و التكنولوجيات و بدرجة لم يشهدها أحد من قبل وبطريقة تمكن الأفراد و الشركات و الدول من التحرك حول العالم و الوصول لأبعد نقطة و بطريقة أسرع و أعمق و أرخص من أي وقت مضى ، و بطريقة تمكن العالم نفسه من الوصول إلى الأفراد و الشركات و الدول لأبعد نقطة و بطريقة أسرع وأغمق و أرخص من أي وقت مضى " .[2]

إذن و من دون شك أضحت العولمة ظاهرة واقعية لا بد من التكيف مع جميع أطرها اعتبارا بأنها تمثل الحركة الأكثر حرية لكل من البضائع ، الخدمات ، الأفكار الآراء ، و حتى الأفراد حول العالم.

ما يهمنا في هذا السياق هو ضرورة التأكيد على تفاقم القضايا العالمية خصوصا ظواهر الفقر ، الأمية ، البطالة، المجاعة و الهجرة ، ناهيك عن مخاطر التلوث البيئي و غياب عنصر الهوية القومية ، الإرهاب و العنف و الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، إضافة إلى الانعكاسات السلبية للكوارث الطبيعية و النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية ففي ظل هاته الحالة التي آلت إليها الأوضاع العامة في العالم بما فيها دوله النامية أضحت الدولة عاجزة بحق على مواجهة مثل هاته التحديات بشكل انفرادي خصوصا و أن خطورة تلك التحديات تكمن أكثر في تهديدها للأمن البشري بمفهومه الواسع هذا الأخير الذي أضحى يمثل الركيزة الأساسية للأمن و السلم الدوليين و المعيار الرئيسي للأمن العالمي .[3]

الأوضاع هاته سادت العراق خصوصا في فترة ما بعد التدخل و إسقاط النظام الغير مرغوب فيه، فبعد انتقال السلطة الذي حدث في العراق من يد صدام حسين إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية و من يد هاته الأخيرة إلى القيادة العراقية الجديدة أدركت القوى المتدخلة في العراق من أجل دعم أسس الديمقراطية و تقديم العون الإنساني للشعب العراقي المضطهد جيدا أنه و

[1] – سعيد محمد عتمان،مرجع سبق ذكره. ص: 30 .

[2] – نقلا عن : تيري ل. ديبل ، المرجع السابق الذكر . ص : 121.

[3] – إلياس أبو جودة ، الأمن البشري و سيادة الدول . ط.1 ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2008 ، ص: 107 .

بالرغم من كل التوقعات العظيمة لم يولد أي عراق جديد حيث أن الشرق الأوسط في فترة ما بعد صدام قد بقي مألوفا جدا و بالرغم من السيطرة الدائمة لتلك الحكومات في ذلك الجزء من العالم تبقى حياة معظم الأفراد من رجال و نساء وحيدة ، فقيرة ، سيئة ، متوحشة و قصيرة كما يقول توماس هوبس، فانطلاقا من هنا نستطيع القول بأن آمال إنشاء عراق سياسي ديمقراطي مستقر يحتذى به كأنموذج مشع للشرق الأوسط بكامله. [1]

في الحقيقة عند تحليل الفكرة السابقة نلاحظ بأن التدخل الأمريكي بصفته العسكرية لم يؤت ثماره في المنطقة فالعراق لا زال يعاني من جميع مظاهر الفساد و على نطاق جد واسع ، و بما أن ذاك التدخل أو كما عرف الغزو، الاحتلال أو الحرب على العراق إجراء يندرج ضمن المبادرات الدولية المتعلقة بتقديم العون لا بد من الإشارة إلى أن المشكل لا يكمن بالأساس في طبيعة العمل التدخلي على المستوي الدولي بل هو مرتبط أساسا بالكيفية التي يطبق بها و النيات الخفية التي تندرج في ثناياه ، لهذا تبقى عمليات التعاون على المستوى الدولي من انسب و أنجع السياسات بالنسبة للعراق و غيره من الدول المتميزة بضعفها المؤسسي الهيكلي و الوظيفي .

.بما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تعد بحق قوة عالمية رائدة في عالم اليوم مهيمنة على عمل المنظمات العالمية المهتمة بقضايا التعاون على المستوى الدولي من الناحية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، إذن يجب التأكيد على الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة بحاجة ملحة إلى القانون الدولي و ليس أي قانون دولي فنحن اليوم بصدد الحاجة إلى نظام قانوني يفصل على مقاس القضايا الراهنة اعتبارا بأن تلكم القواعد و المؤسسات المنشئة لحل القضايا الاقتصادية و السياسية والأمنية التي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الثانية تعد غير كافية ففي بعض الأحيان لا طالما عملت بشكل سلبي في مواجهة التهديدات الجديدة المحدقة بالنظام العالمي ، و من أبرز تلك المخاطر و التهديدات نجد الإيدز و الأمراض المعدية الجديدة وظاهرة الاحتباس الحراري و انهيار بعض الأنظمة ناهيك عن ظروف الأزمات الاقتصادية و الإقليمية و إفلاس بعض الدول إلى غير ذلك . [2]

انطلاقا من هنا نلمح جيدا مدى إمكان الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة في وضع جيل جديد من القواعد القانونية الدولية التي ستخدم حتما مصالح جميع الدول المنضوية تحت شرعية القانون و هذا سيتم طبعا إذا شاركت الولايات المتحدة في وضع هذه النظم الجديدة و إعادة النظر في القديم منها في مجالات من ضمنها الاستثمارات الخارجية و الإجراءات المضادة للفساد وحماية البيئة و حقوق العمالة الدولية . [3]

---

[1] – ليون هادار ، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . ترجمة : سعيد الحسنية ، ط.1 ،بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2005 ، ص : 52 .

[2] – محمد بوبوش ، " الموقف الأمريكي من القانون الدولي " ، في مرجع : أنتوني كوردسمان وآخرون ، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير . ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص – ص : 148 – 149 .

[3] –المرجع نفسه، ص: 149.

في الختام لا بد من التركيز على الفكرة القائلة بأن التعاون على المستوى الدولي لن يثمن إلا من خلال تفعيل التعاون بين جميع البلدان النامية * تحديدا دعم أسس التعاون العربي – العربي و بالتالي الظهور أمام الكتلة الغربية المهيمنة على مسارات التطور في العالم كقوة عربية متحدة .

* – لقد جاء التعبير الرسمي عن عزم البلدان و استعدادها المتزايد للعمل معا في سبيل مصالحها الخاصة المشتركة من خلال بيان و برنامج عمل الجمعية العامة و ذلك في خضم قرارها المتخذ في دورتها السابعة الاستثنائية المخصصة للتنمية و التعاون الاقتصادي الدولي ، و للتذكير فإن اقتصاديات الأوبيك لعبت دورا هاما في هذا السياق ،

وبطبيعة الحال فإن تحقيق الاستقلال الوطني في البلدان النامية يستلزم إعادة بناء اقتصادها للحد من تبعية الجنوب للشمال المفرطة و الاقتراب من استراتيجيات إنمائية ترمي إلى أفضل استعمال للإمكانات المحلية و إلى تكوين ميداني لشروط التقدم التقني ، الاجتماعي و الثقافي . للمزيد من التفاصيل حول مسألة توطيد و توسيع التعاون بين البلدان النامية و أهم الحجج المؤيدة للتعاون الأعمق بين تلك البلدان راجع : عبد القادر سيد أحمد ، الأوبيك ماضيها – حاضرها و آفاق تطورها . ترجمة: خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص – ص : 610 – 616 .

المبحث الثالث : تفعيل الآليات المحلية، الإقليمية و العالمية لتحقيق عوامل الاستقرار في الصومال

الحديث عن تحقيق عامل الاستقرار في الصومال تحديدا في جانبه الأمني ، السياسي ،الاقتصادي و الاجتماعي يشوبه نوع من الصعوبات و التحديات إلا أن ذلك ليس بالأمر المستحيل خصوصا و أننا لاحظنا مدى صمود الشعب الصومالي أمام القوى الأمريكية المتدخلة في فترة التسعينات و التي اعترفت صراحة بفشلها الرهيب إزاء تلك التجربة التي حاولت من خلالها بسط سيطرتها على المنطقة الصومالية و بالتالي على منطقة القرن الإفريقي ككل لكن جميع تلك التخطيطات باءت بالفشل و على الرغم من أن تلك القوى واصلت جهودها بشأن فرض المزيد من التدخلات الغير مباشرة في البلد مستخدمة أطرافا إقليمية كإثيوبيا وكينيا حتى أنها بالنهاية عاودت تدخلها العسكري إلا أن الوضع في الصومال لم يتلاءم و تلك الاستراتيجيات مع العلم بأن الأزمة الصومالية و بمرور الوقت زادت تعقيداتها و تشابكت عواملها بين ما هو داخلي ، إقليمي و عالمي .

في الحقيقة ما هو غائب في الصومال يتعلق بعوامل الاستقرار على المستوى السياسية الاقتصادي و الاجتماعي لذلك حاولنا و من خلال هذا المبحث التركيز على تحليل جملة من النقاط وذلك عبر أربع مطالب تضمن الأول منها اقتراح خطة عامة واستراتيجية شاملة للقضاء على الأزمات السياسية التنموية ، أما المطلب الثاني تناول و بشكل مفصل دقيق قضية تفعيل آليات التعاون جنوب – جنوب ، لننتقل و عبر المطلب الثالث إلى البحث و التنقيب عن أهم أسباب القضاء على ظاهرة الفقر في الصومال ، و في الأخير خصص المطلب الرابع لتحليل مسألة تفعيل و زيادة المساعدات الأجنبية في البلد .

المطلب الأول:دعم أسباب الاستقرار السياسي في الصومال.

المطلب الثاني:تفعيل آليات التعاون جنوب – جنوب في الصومال.

المطلب الثالث:دعم أسباب القضاء على ظاهرة الفقر في الصومال.

المطلب الرابع :تفعيل و زيادة المساعدات الأجنبية في منطقة الصومال.

المطلب الأول: دعم أسباب الاستقرار السياسي في الصومال

المشكلات التي قد تواجه الدول الإفريقية ككل بما فيها الدولة الصومالية لا تكمن أكثر في الأنظمة المتوارثة هاته الأخيرة – التي تعد واحدة من العقبات المانعة للتطور و على كافة المستويات و الميادين – لأن تلك الظواهر ستزول حتما مع مرور الوقت كما أن الأوضاع الاقتصادية المؤسسة على نظام الاقتصاد التبادلي قد لا تثير مشكلات كبيرة فشعوب إفريقيا قد بدأت فعلا استدراك الجانب الاقتصادي .[1]

انطلاقا من هنا نلاحظ بأن التحديات الحقيقية التي تواجه الدول الإفريقية كافة و بدون استثناء هي تلك التي تصدر عن مشكلة التدريب العملي للشعوب للتمرس على المسؤولية السياسية ذلك أن الشعوب الإفريقية قد جرت نظمها الاجتماعية على أسس من الروابط الذاتية الشخصية و لا تزال مفاهيم القيادة لدى البعض مركزة حول الفردانية* .[2]

اعتمادا على ما سبق الإدلاء به نلاحظ جيدا بأنه و بعد مرور فترة زمنية معتبرة من الزمن بعد استقلال دول القارة الإفريقية ككل لا بد من إفساح المجال أمام انعاش مسار الديمقراطية في جميع ربوع القارة طبعا ذلك وفق ضوابط لا تغيب فيها السلطة و قوة الدولة هاته الأخيرة التي يجب عليها أن تمارس مهامها السياسية في إطار يمكن من توفير جو من الحرية و القدرات الديمقراطية الممنوحة للشعب و قوة الدولة من ناحية أخرى .[3]

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية .المرجع السابق الذكر. ص– ص : 154 – 155 .

* – الفردانية من أكثر المفاهيم غموضا و إثارة للتساؤل في الثقافة العربية المعاصرة حيث أنه لا زال غير قادر على أخذ مكانته العلمية في الأنساق الثقافية في الفكر العربي المعاصر و ذلك بالرغم من الأهمية المحورية الخاصة التي يأخذها في صلب الحضارة الغربية .

فقد شكلت بحق النزعة الفردانية واحدة من أهم الفتوحات الكبرى للحداثة الغربية حيث فرضت نفسها منطلقا حيويا من منطلقات تقدم الحضارة الغربية و ذلك منذ عصر التنوير حتى مرحلة ما بعد الحداثة .

و كإضافة هامة في هذا السياق الفردانية مفهوم غامض معقد حيث أنه لم يحظى بتعريف موحد جامع مانع حتى أم معجم لالاند يعلن صراحة عن غموض هذه الكلمة حيث قام بطرحها في شكل إشكالية : " يمكن تشبيه هذا المفهوم بالشبح أو الطيف الذي يومض أمام العقل و يفر منه دون أن يترك له فرصة مناسبة للرصد و التحليل إنه كالسراب الذي يتبدد كلما اشتد العقل في طلبه " . للمزيد من التفاصيل حول هذا الطرح راجع : علي أسعد وطفة ، الاغتراب والأنسنة في مفهوم الفردانية المغامرة الفكرية لمفهوم الفردانية في الثقافة الغربية . جامعة الكويت ، كلية التربية ، على الرابط الإلكتروني: http://www.watfa.net/829.pdf تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 19:48 .

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية ، مرجع سبق ذكره ،ص:155.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي،التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. ط.1،القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2006، ص: 161 .

من هنا نستنتج بأن الدولة الصومالية تحتاج لمثل هاته الاستراتيجيات من أجل تخطيط برنامج سياسي فعال معاصر يتلائم و طبيعة الظروف المتغيرة ، و بالتالي فإنه – و حسب تقديرنا – لا بد من القضاء أولا على جميع مظاهر السلطوية كمرحلةأولى للوصول إلى نوع من الاستقرار و على كافة المستويات ، فالحق تعد السلطوية الوجه المناقض للحق والديمقراطية.

لهذا لا بد على الجهات المعنية و في كل ربوع الوطن العربي بشكل عام و الصومال بوجه خاص عل دعم جملة من الآليات و العمل على تجسيدها علة أرض الواقع ، و لعل أهم تلك العمليات إن صح التعبير التي من شأنها تحقيق هذا المطلب نجد ما يلي :

إضعاف أو تفكيك قواعد العادات و السلوك القديمة و العمل على ربط الأفراد بمعنى أدق ضمهم إلى جماعات ومنظمات و أشكال عضوية جديدة ، فمن أجل تحقيق هاته الجزئية الصعبة لا بد من مراعاة تطوير و بناء مؤسسات سياسية قوية ، مركبة و مستقلة مع عدم التعاضي عن العمل و بكل جهد على توسيع قاعدة تعدد الأفكار و دعم الحريات الأساسية العامة.[1]

و لو أن تحقيق هاته الخطط العملية في بلد كالصومال يبقى أمر صعب المنال بعيد عن الواقع الراهن المستمر في التأزم، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن الوصول إلى مثل هاته المزايا أمر مستحيل فالإمكانية واردة و لكن وفق معايير و شروط جد صعبة فب منطقة أثقلت كاهلها الظروف القاسية من حروب أهلية ، جفاف ، مجاعة ، فقر ، بطالة ، تدني مستوى التعليم، قرصنة والأهم من ذلك غياب السلطة و ارتكازها في أيدي أصحاب المصالح .

تستحضرنا في هذا الإطار فكرة في غاية الأهمية تتعلق بضرورة العمل على توسيع المشاركة السياسية تدريجيا بغرض خلق هدنة بين النظام الحاكم و المجتمع المدني. [2]، و من أجل تحقيق هذا المطلب – الذي أصبح ضرورة تقتضيها ظروف الدول الإفريقية ككل و العربية بما فيها الدولة الصومالية تحديدا– يمكن تبني هاته الخطة العملية حول هذا الشأن :

01 – استحداث أو تقوية نظام "الحكم المحلي" و "الحكم الذاتي" الذي يعطي المواطنين و تكويناتهم الاجتماعية وخصوصا الاثنية فرصة أكبر في تسيير شؤونهم .

02 – العمل على تحسين كفاءة و أداء جهاز الدولة .

03 – الاهتمام بتطوير جوانب الاجراءات الاجتماعية التي تتألف من مجموع الاجراءات السياسية والاقتصادية .[3]

---

[1] – ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . ط.2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص – ص : 212 – 213 .

[2] – خير الدين حسيب و آخرون ، المرجع السابق الذكر. ص: 336.

[3] –المرجع نفسه، ص – ص 336 –337.

عموما لا بد من التعريج في هذا السياق على مجموعة من المؤشرات حول الدولة الإفريقية التي أصبحت تمر بأزمة عميقة و متزايدة الحدة و الشاملة لكافة مناحي أبنيتها و جوانب مؤسساتها السياسية منها و المدنية، من أبرز مظاهر هذه الأزمة نجد ما يلي:

1 – استياء و تذمر معظم الشعوب الإفريقية من أنماط نظم الحكم السائدة فيها .

2 – زيادة انتشار النزاعات المسلحة و تصاعد الاضطرابات المحلية خصوصا في منطقة القرن الإفريقي .

3 – زيادة حجم المديونية الإفريقية و التي قدرت حتى العام 1991 بحوالي 280 مليار دولار وبالإضافة إلى هذا شهدت الدول الإفريقية بشكل عام ازدياد معدلات البطالة ، التضخم ومشكلة اللاجئين مع تفشي المجاعات ، التصحر والجفاف ، و في مقابل هذا كله نلمح جيدا مدى عجز الحكومات الإفريقية القائمة على شؤون الحكم على حسم هاته الأمور وفق استراتيجيات فعالة ومحددة .[1]

تبقى الصومال واحدة من هاته الدول الإفريقية التي شهدت هاته الظروف منذ استقلالها وإلى غاية يومنا هذا فبالرغم من المحاولة الجادة لأعضاء المجتمع الدولي من تقديم الدعم المادي والمعنوي للمنطقة من أجل خروجها من وتر الأزمات السياسية والاقتصادية المتفشية فيها إلا أن هذا على ما يبدو لم يأت بنتائج مرغوبة إنما تحولت تلك السياسات الخارجية المطبقة في المنطقة وعلى رأسها التدخل الإنساني إلى سياسات تحكمها المصلحة الحيوية الخاصة بتلك الأطراف المتدخلة على حساب المصلحة العامة للشعب الصومالي .

اعتمادا على مضمون هذا الطرح نستطيع الجزم بأنه و في جميع الأحوال أن هذه الدول اشتركت في خاصية واحدة هي اضطلاع الدولة بدور بارز في التخطيط للتنمية و إدارة الاقتصاد على الرغم من أن الدول الأفريقية تبنت استراتيجيات متباينة فمنها ما انصرف حول التخطيط المركزي المقتبس عن الأيديولوجيات الماركسية ،و منها ما اعتمد على تبني النظم الليبرالية المنقولة عن الطراز الغربي ، لكن الأمر الأهم في هذا الجانب هو ضرورة بلورة المواقف الأفريقية ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي لها علاقة جد وطيدة بالقومية العربية المتداخلة معها ليكونا القوة الثالثة في ميزان القوى العالمية .[2]

بالحديث عن عامل الاستقرار السياسي في الصومال لا بد من التذكير بأن الصومال شهد صراعا متواصل دام حوالي 20 عاما بين الفرقاء الصوماليين و بعد مجيء الانتخابات الصومالية لتؤكد حدث انتهاء الفترة الانتقالية و دخول الصومال فترة بناء المؤسسات الاتحادية الدائمة التي ستعمل على إعادة بناء الدولة المنهارة ، لكن و بالرغم من هذا كله لا زالت عملية تحقيق وحدة الصومال تمثل أكبر تحدي يبقى كعقبة أمام أي حكومة مركزية جديدة لأن مسألة تفتيت الصومال هو سيناريو تحاول بعض الأطراف الدولية و الإقليمية الخارجية من تجسيده على أرض الواقع و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا ، فهاته الأخيرة لطالما ساندت و

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي ،منظمة الوحدة الإفريقية مرجع سبق ذكره . ص : 143 .

[2] –المرجع نفسه،ص:144.

اعترفت بالأقاليم التي أعلنت انفصالها عن الدولة الأم كجمهورية أرض الصومال وبونت لاند فمن هنا نلاحظ بأن تحقيق عامل الاستقرار في الصومال مرهون بشكل مباشر و رئيسي بقدرة الصوماليين على تبني حوار جاد ، حقيقي و فعال تتشارك فيه جميع القوى الوطنية من دون إقصاء لأي منها ، و حتى بالنسبة لقضية إعادة بناء مؤسسات الدولة فهي مطلب صعب المنال يحتاج إلى استراتيجية طويلة الأجل تنطلق من البدء بترع جميع الأسلحة التي هي بحوزة الميليشيات و السكان المحليين.[1]

اعتمادا على الطرح السابق نتأكد بأن صعوبة تحقيق عامل الاستقرار تحديدا الاستقرار على المستوى السياسي في الصومال راجعة بالأساس إلى السياسات الإقليمية و الدولية هاته الأخيرة التي برزت أمام العيان و كأنها تدعم سياسة التفرقة وجلب المزيد من التوترات إلى المنطقة لا غير، و ذلك بغية تمرير مصالحها بالنهاية .

فالحق أنها ترى في بقاء الصومال في حالة عدم استقرار و تفكك فرصتها الذهبية للوصول إلى تحقيق أبعاد سياساتها الخارجية على المدى القريب ، المتوسط و البعيد ، و كإضافة ضرورية في هذا السياق نذكر بأن العوامل البيئة المحلية هي الدافع الرئيس لدعم مثل هذا النوع الجديد من الاستعمار الجديد الغير مباشر و الذي لا زالت القوى الدولية المبادرة بالتدخل في الصومال من ممارسته واقعيا .

من هنا نقول بأن تعدد التحديات و تنوعها ، غياب المشاركة السياسية ، و الشلل المؤسسي البيروقراطي والتكنوقراطي ناهيك عن تفاقم الفساد و انهيار نسق القيم كلها تمثل عناصر مكونة لمنظومة جدلية متفاعلة كأسباب و نتائج في الوقت نفسه لما يعرف بانهيار هيبة القانون و الدولة.[2]

و في هذا السياق سنعيد و نكر بأن عدم الاستقرار السياسي و غياب الديمقراطية في بلد ما سيؤديان حتما إلى تدمير البنية التحتية و هجرة القوة العاملة الماهرة إلى الخارج و تقويض عامل الثقة الدولية و نمو الصفقات غي المشروعة و نموها الأمر الذي يدعم بالأخير مسألة إهدار الموارد و انتشار الفساد . [3]

عموما عدم الاستقرار السياسي و بانتشاره في أي دولة مهما كانت و بمساعدة الظروف الصراعية سيؤدي حتما إلى التأثير سلبا على الأداء الاقتصادي و ذلك انطلاقا من الاعتبارات التالية :

– تحول الموارد البشرية و المالية المحدودة إلى الاستخدام العسكري بعيدا عن انتاج السلع والخدمات.

---

[1] – أميرة محمد عبد الحليم، استعادة الدولة: "خريطة طريق لبناء المؤسسات في الصومال". في: مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني: http://www.siyassa.org/newscontent/3/112/2794/%D9%85%D9%86.. تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 20:31

[2] – غسان سلامة و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي . مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ط.3 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص : 364 .

[3] – حسن خضير خضير ، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية . ط.1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2002 ، ص : 209 .

– فالشغل الشاغل للحكومات في فترات عدم الاستقرار مركزا على الاستراتيجيات التي تضمن أطول بقاء وتعمير في السلطة مقارنة بالتركيز على خطط و برامج التنمية .

– تراجع الاستثمارات المحلية و الأجنبية نتيجة عدم الشعور بالأمن .

– إهمال و ترك الفلاحين للعمل في أراضيهم الفلاحية مما سيؤدي بالنتيجة إلى تراجع انتاج المواد الغذائية. [1]

كخلاصة قول حول ما تم إدراجه في هذا الجزء من الدراسة لا بد من التأكد بأن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في الصومال و بالتالي دعم جهود النهضة على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي و الثقافي متوقف بشكل أساس على تبني جملة من الاستراتيجيات المحلية النابعة من قناعة الشعب الصومالي و بكل شرائحه على ضرورة إعمال أسس المصالحة و النظر في مسألة مصلحة الصالح العام في البلاد كطموح لا غير .

[1] – المرجع نفسه ، ص – ص : 209 - 210 .

المطلب الثاني: تفعيل آليات التعاون جنوب – جنوب في الصومال

أولا-لمحة عامة عن نماذج التعاون جنوب – جنوب :

التعاون بين البلدان النامية يتخذ و من دون شك طابعا إيجابيا الهدف الأول من وراءه إنما هو حماية تلك البلدان لسيادتها و الدفاع عن نفسها من الأخطار المحدقة بها من خلال تعاونها ، تكاتفها واتحادها .

و غالبا ما يكون هذا التعاون وفق نمطين محددين هما:

– منظمات تجمع الدول المنتجة و المصدرة للمواد الأولية.

– منظمات الاندماج الاقتصادي بين البلدان النامية عموما. [1]

ما يهمنا في هذا الإطار هو تحديد أهم مزايا هذا النمط من التعاون و إبراز أهم النماذج المندرجة ضمنه ، ولعل التعاون العربي – العربي واحد من تلك النماذج ، فلهذا سنحاول إلقاء نظرة سريعة عامة و شاملة بخصوصه ، أيضا و ضمن هذا السياق سنعمل على تركيز الاهتمام على موضوع التعاون العربي – الإفريقي و مدى اسهامه في حل المشاكل المشتركة بين جل الدول العربية والإفريقية و التي لا زالت تشكل مدخل هام من مداخل التدخل الدولي في هاذين النطاقين.

تصريح الامير حسن بن طلال خلال بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي في كلمة الافتتاح تضمن ما يلي :

" ... ان صورة الانسان العربي في الذهن الافريقي و صورة الانسان الافريقي في الذهن العربي صورتان مشوهتان ومن واجب الإعلام العربي و الافريقي شرح الارتباط المصيري بين العرب و أفريقيا بموضوعية و اسهاب دون وساطة غربية او شرقية لإزالة التزييف و التحريف و التشويه و تقوية العلاقة العضوية بين أفريقيا و العرب " .[2]

إن موضوع التعاون جنوب – جنوب هو بمثابة التحدي الخطير الذي يواجه جل الاقطار النامية في الوقت الراهن لذلك لا بد من بحث سبل تدعيمه و تنويعه خاصة و ان فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي ممتدة في اصولها الى أيام بروز حركات التحرر و مقاومة الاستعمار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية باعتماد اسلوب الكفاح المشترك ضد الامبريالية و الهيمنة الأجنبية.[3]

---

[1] – الأمين شريط،المرجع السابق الذكر. ص : 252 .

[2] – الأمير حسن بن طلال، " كلمة الافتتاح الأولى ". في مرجع : عبد الملك عودة و آخرون ، العرب و إفريقيا. ط.2 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ، ص : 19 .

[3] –أبو بكر ديابي أواتارا و آخرون، المرجع السابق الذكر . ص: 195 .

و فعلا استطاع التعاون المشترك في تلك الحقبة من دحض قوى المستعمر و الحصول على الانعتاق و التحرر فقد ادت دورها على اكمل وجه المساعدة القائمة بين حركات المقاومة وكذلك العمل السياسي المشترك بين تلك الاقطار آنذاك.

لهذا يجب في الوقت الراهن على الجنوب من العمل على تعزيز عملية التعاون من اجل مواجهة التحديات التي تطرحها المجموعات الاقتصادية و التي تقام في الشمال من اجل تعزيز و تفعيل قوتها الاقتصادية المتنافية مع طبيعة النظم الاقتصادية الجنوبية محاولة من خلال سياساتها تلك و اليات عملها في مختلف الميادين من اضعاف التعاون بين الجنوب والجنوب ككل .و من اجل مشاركة هاته الاقطار النامية في صياغة العلاقات العالمية في المستقبل لا بد من العمل الجماعي المشترك خصوصا فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية او اصلاح منظومة الامم المتحدة او فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي . [1]

و كنماذج واقعية عن هذا النمط من التعاون نجد مثلا :

انشاء رابطة التعاون الاقليمي لجنوب اسيا ادى الى جمع اقطار متعددة لم تكن تشترك سابقا في اية مجموعة شبه اقليمية .

و في دول العالم الثالث العربية اسس كل من العراق مصر الاردن اليمن في عام 1988 مجلسا مسمى باسم مجلس التعاون العربي كما ان خمس دول افريقية قامت بإنشاء اتحاد المغرب العربي و هي الجزائر ليبيا موريتانيا المغرب و تونس . [2]

لقد طال هذا التعاون مختلف المجالات و من ابرزها الميدان التجاري و المالي حيث ان المؤسسات المالية المتعددة الاطراف و القائمة في الجنوب الواقعة في غربي اسيا قد واصلت دورها المالي الحيوي في الحفاظ على التعاون بين الجنوب والجنوب، كما ان انشاء النظام العالمي للتفاضل التجاري بين الاقطار النامية و تأسيس مجموعة القمة للتشاور و التعاون بين الجنوب و الجنوب من المظاهر الدالة على رغبة دول الجنوب في تعزيز و تفعيل الروابط و تقوية العلاقات التعاونية بين الاقطار النامية .[3]

من خلال ما تم التطرق اليه فيما سبق يتوضح لنا جليا بان الاخذ بأسلوب التعاون جنوب – جنوب يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات و البرامج المتعددة الجوانب و الابعاد و ذلك من اجل الوقوف امام التحديات التي واجهت العالم النامي و لا زالت تواجهه الى يومنا هذا و التي وقفت كعقبة في سبيل تطوره و ازدهاره مثل : التخلف الاقتصادي المشكلة السكانية و التبعية الاقتصادية و الضغوط الخارجية و البطالة بكل انواعها و تأخر الفن الانتاجي و عدم الاخذ بأساليب حديثة في الصناعة و الزراعة كل هذا اصبح يتطلب هاته الالية اي اسلوب التعاون المشترك بين الاقطار النامية ككل . [4]

---

[1] –المرجع نفسه ، ص :206 .

[2] –المرجع نفسه ، ص 207 .

[3] –المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[4] – عصام نور سرية،المرجع السابق الذكر. ص : 35 .

و على اية حال لا بد من العمل المشترك من خلال الاهتمام بكافة القطاعات الحياتية و في مقدمتها القطاع التعليمي لأنه اساس تقدم الشعوب و ذلك من خلال احلال مبدا الاعتماد على الذات قبل الاعتماد على الغير كما يتوجب المنظر بوجه الاهتمام و العناية الى القطاع الفلاحي من خلال الاهتمام بالزراعة عن طريق انتهاج اساليب الزراعة الحديثة اما بالنسبة للميدان الصناعي فالتطور هنا يتوقف على احلال و تحديد الهيكل الاقتصادي عن طريق عملية تحديث الوسائل الآلات و المعدات .[1]

و بطبيعة الحال فان كل هذالن يتم الا من خلال تدعيم و تفعيل اقامة تكتلات سياسية اقتصادية ثقافية وحضارية إقليمية من اجل التضامن المشترك .

و في نفس السياق و غير بعيد عن استراتيجية التعاون جنوب – جنوب تستحضرنا ها هنا فكرة في غاية الاهمية والمتضمنة موضوع آفاق العلاقات العربية – الافريقية هاته الاخيرة التي تلفت الانتباه عند التحدث عنها الى اننا في الحقيقة نتكلم عن طرفين مختلفين و لكن الامر ليس كذلك اعتبارا بان هناك تداخل واضح بين ما هو عربي و ما هو أفريقي بشكل يصعب معه الفصل بين الاثنين فثلثا الامة العربية من الأفارقة و ما يقرب من ثلث افريقيا عرب .[2]

ربما الحديث عن التعاون جنوب – جنوب يستدعي التطرق الى موضوع التعاون العربي – العربي على اعتبار اننا نحاول في هذا الاطار تقديم استراتيجية فعالة من شانها تحقيق الاستقرار و على كافة المستويات في منطقتين عربيتين شهدتا جملة من الازمات التي اثرت سلبا عليهما .

و بما ان الصومال دولة عربية صنفت ضمن مجموع الدول الفاشلة فإنها بحاجة ماسة الى الانضمام و التكيف ضمن برامج التعاون العربي – العربي من اجل النهوض و لو بدرجة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها على المستوى الاقتصادي .

اجمالا نستطيع القول بان اول ما تعرض للتفكك هو التضامن العربي و المحقق ابان حرب اكتوبر / تشرين الاول كما ان امكانية تعبئة كل الطاقات العربية العسكرية السياسية والاقتصادية لتحقيق امال العرب القومية ، اصبحت غير مرشحة ضمن استراتيجيات تلك الدول بالشكل المطلوب فبدلا من استمرار الضغط لتحقيق الاهداف راحت تقدم مزايا للدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية من اجل مطالبتها باتخاذ موقف اقل خصومة للأهداف العربية .[3]

هناك نقطة مهمة في هذا السياق يتوجب الاشارة اليها تتعلق بقضية تدفق الاموال لعدد من الاقطار العربية التي لم تؤدي الى مزيد من التضامن و التعاون العربي و كدليل على هذا اعتبر كل قطر عربي نفطي ان موارده المالية هي ملكا خالصا له اذن من هنا زادت حدة الفروق الداخلية بين الأقطار العربية و بالتالي انقسام العرب الى اقطار غنية و اقطار فقيرة .

---

[1] –المرجع نفسه. ص – ص : 35 – 36 .

[2] – محمد فائق ، " آفاق العلاقات العربية –الافريقية ". في مرجع : أحمد المبارك و آخرون ، العرب و الدائرة الإفريقية . ط. 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص: 243.

[3] – خير الدين حسيب و آخرون ، المرجع السابق الذكر. ص : 156 .

عموما عرف النمو الاقتصادي تسارعا و بدرجات كبيرة في الاقطار و المناطق التي تمتلك الموارد المالية مما زاد من حدة الفروق [1].

ثانيا -نهوض و تعثر التعاون العربي – الافريقي:

انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي في القاهرة بتاريخ آذار / مارس 1977 و بحضور 62 دولة عربية و افريقية يعد بمثابة نتاج لبروز الإحساس العالي بالحضور السياسي و الاقتصادي على الجانبين العربي و الافريقي* .

لهذا لمسنا و في وقت قريب مدى التقارب بين الجانبين فقد بدء حضور تمثيل منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماعات القمة العربية (الجزائر) ، ناهيك عن التحام العمل العربي بالعمل الاسلامي ، و للإشارة فإنه توافرت على الجانب الإفريقي ظروف ملائمة توحي بالنضج على مستوى قاعدة العمل السياسي المشترك من الجانب العربي[2] ، لكن و بالرغم من هذا التقارب الذي زاد فير فترة السبعينات يبقى هناك غموض كبير يحتاط بهذا التقارب الهادف إلى بناء أرضية ملائمة للعمل السياسي و الاقتصادي العربي الإفريقي المشترك و السؤال المطروح هنا يتحدد فيما يلي :

هل حقا تتوافر الإرادة السياسية اللازمة في مطلع القرن الواحد و العشرون لتدعيم سبل التعاون العربي الإفريقي ؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من التذكير بمدى تراجع مستوى الأداء التعاوني و الذي تعثر نتيجة تراكم جملة من الظروف أبرزها على الإطلاق غياب الممارسة و عدم تفعيل آليات هذا التعاون ، إضافة إلى عامل الانقسام العربي إلى غير ذلك من العوامل التي اندرجت كلها ضمن ما يعرف باستقطاب البيئة العالمية . [3]

و في الواقع لقد لمسنا مدى تعثر هذا التعاون و اندثار هذا الجهد المتعلق بإعادة استئناف انعقاد القمة العربية الإفريقية لمدة حوالي 30 عاما منذ تاريخ آذار / مارس 1977، لكن تبقى قضية مواجهة الظروف الخطرة و الأحداث الساخنة على الساحتين العربية و

---

1 –المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

* تعد تجربة التعاون العربي الإفريقي من أقدم التجارب الإقليمية إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد و أعمق من مظاهر الجوار الجغرافي فهو يشمل الروابط الروحية و الثقافية و البشرية و الحضارية التي نسجتها قروتن طويلة من الحراك الاجتماعي و التفاعل الحضاري بين بين الشعوب العربية و الإفريقية فقد اتخذت العلاقات العربية الافريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينات و قد توضح ذلك في إطار التنسيق و التضامن من أحل مقاومة الاستعمار والتخلص من الاحتلال الجائر كما تجسد ذلك أيضا في الدعم السياسي لحركات الاستقلال في إفريقيا داخل صرح هيئة الأمم المتحدة و حركة عدم الانحياز ومن خلال المساندة المباشرة لحركات التحرير الافريقية . للمزيد من التفاصيل حول قضية التعاون العربي الإفريقي راجع : سامية بيبرس ، " نحو تنشيط التعاون العربي الإفريقي " . مجلة السياسة الدولية. السنة 37 ، العدد 145 ، يوليو 2001 ، ص – ص : 125 – 130 .

2 –حلمي شعراوي ، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة " ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، الصادر بصيف 2007، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص: 76.

3 –المرجع نفسه. ص – ص : 78 – 79

الأفريقية أحوج ما تكون الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى عمل مشترك من شأنه الحفاظ على قضايا الأمن و السلم العربي و الأفريقي نظرا لتلاحم الوطن العربي و القارة الأفريقية أرضا و شعبا ، حضارة و تاريخا .[1]

و بما أن المنطقتين من أبرز مناطق العالم المعرضة المعاناة جراء التهديدات الموجهة لأمنها وسلامة أقاليمها و في مقدمتها الصومال التي تواجه تحديات منازعات الحدود و الحروب الأهلية وغيرها من القضايا الحساسة .

و من خلال كل هذا برزت مجموعة من الآليات أبرزها المبادرة التي أعلن عنها الاتحاد الإفريقي و الممثلة في إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى بجنوب إفريقيا في يوليو/ 2002 ليصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن و الاستقرار في القارة بعدما حدقت بها نزاعات الحدود و الحروب الأهلية ناهيك عن وجود سبب كاف لمثل هذا الإجراء ألا وهو التدخل الخارجي في شؤون إفريقيا .

في 26 ديسمبر / 2003 دخل بروتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي حيز التنفيذ و بدأ المجلس تنفيذ مهامه بشكل رسمي في 25 مايو / 2004 ، و للإشارة فإن المادة (3) من بروتوكول المجلس الإفريقي أبرزت أهم الأهداف المراد تحقيقها وهي كما يلي :

- تعزيز عوامل السلم ، الأمن و الاستقرار في إفريقيا مع البحث عن إيجاد سبل تحقيق التنمية المستدامة .

- ترقب و منع النزاعات و القيام بدم جهود التسوية الدبلوماسية لمثل تلك النزاعات.

- تنسيق و تكثيف الجهود من أجل منع و مكافحة الإرهاب الدولي .

- وضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد .[2]

---

[1] – يوسف أحمد القرعي ، " نحو مجلس موحد للسلم و الأمن العربي و الإفريقي " . في: قضايا آراء، السنة 132،العدد:44110، على الرابط الإلكتروني:http://yyy.ahram.org.eg/archive/2007/09/13/OPIN3.HTM ، تاريخ الدخول: 2013/09/12 ، 17:58

[2] – المرجع نفسه .

* لقد عقد مجلس الأمن و السلم الأفريقي ثلاث اجتماعات لبحث الوضع في الصومال فمن خلال اجتماعه ال 258 و المنعقد في 20يناير 2011 قرر المجلس تمديد ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي لفترة 12 شهر أخرى ابتداءا من يناير 2011 ، و في اجتماعه ال 267 المنعقد في مارس 2011 أعرب عن تقديره للبلدان المساهمة في عملية تحقيق السلام في الصومال ، مشجعا البلدان الإفريقية الأخرى المتعهدة بتقديم قوات ومساهمات عينية على الوفاء بذلك ، وبالإضافة إلى كل هاته التوصيات دعا المجلس إلى المزيد من التماسك بين مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية و القيادة الصومالية .

و بالنسبة لاجتماع المجلس ال 273 و المنعقد بتاريخ 21 أبريل 2011 أعرب المجلس عن فائق قلقه بخصوص استمرار و خطورة الخلافات القائمة بين الحكومة الانتقالية و البرلمان الاتحادي الانتقالي فيما يتعلق بنهاية الفترة الانتقالية و ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية الأمر الذي من شأنه تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز السلم و الأمن و المصالحة في الصومال . للمزيد من التفاصيل حول أعمال مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية السابعة عشر راجع :

إذن هذه هي أهم الأبعاد التي أنشيء أصلا المجلس من أجلها ، لهذا لا بد من تنسيق الجهود العربية الأفريقية لبلوغ جميع هاته الغايات التي من شأنها الارتقاء بجميع دول الوطن العربي و القارة الإفريقية التي تجمعهم روابط تاريخية وحضارية جمة .

بالرجوع إلى الحديث عن تطورات الأزمة الصومالية فإنه تجدر بنا الإشارة إلى أن العديد من الأطراف بما فيهم مجلس الأمن الإفريقي* أعربوا عن قلقهم الكبير إزاء الأوضاع الغير مستقرة والمستمرة في التفاقم بالمنطقة خصوصا مع انتشار الجفاف ، ومعاناة الشعب الصومالي اللامتناهية من ظاهرة الإرهاب ، أعمال القرصنة ، السطو المسلح ، جميع مظاهر العنف لذلك يعد التعاون و على جميع المستويات تحديدا التعاون جنوب – جنوب أهم سبيل للخلاص من هذا الوضع المزري.

تقرير مجلس السلم و الأمن عن أنشطته عن وضع السلم و الأمن في إفريقيا ، مؤتمر الإتحاد الافريقي الدورة العادية السابعة عشرة ، ملابو ، غينيا الاستوائية ، 30 يونيو – 01 يوليو 2011 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-4-XVII-a.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/09/15 ، 20:33 .

المطلب الثالث: دعم أسباب القضاء على ظاهرة الفقر في الصومال

نشاطات المنظمات الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن 20 لم تحقق عملية الحد من الفقر و اللامساواة في البلدان النامية و لا سيما البلدان العربية المنخفضة و المتوسطة الدخل بما فيها الصومال و ربما يرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن تلك المنظمات تتبنى النظام الرأسمالي في صيغته الجديدة و هي الليبرالية الداعمة للحرية المطلقة و في جميع المناحي، لكن ومن المعلوم جيدا أن تلك الأجواء غير متوافرة في البلدان العربية عامة و الصومال خاصة فالحق أن تلك الوحدات الدولية لم تبلغ بعد مرحلة متقدمة في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي .

الأمر الاهم في هذا الإطار هو محاولة و رغبة المنظمات الاقتصادية الدولية فرض اتباع سياسات تفضي حتما إلى الدخول في اقتصاد العولمة الذي قد لا يكون في معظم الأحيان لمصلحة البلدان النامية و في مقدمتها البلدان العربية .[1]

من خلال مضمون الفكرة السابقة يتوضح لنا جليا بأن الفقر ظاهرة عرفت انتشارا كبيرا في الدول العربية بشكل عام والصومال بشكل خاص و بدرجات متفاوتة فهي ظاهرة تفعلت من خلال مجموع العوامل الدولية الخارجية أكثر لهذا لا بد من فرض واجب إعادة النظر من قبل الدول المعنية حول ضرورة عدم التعويل على الاستراتيجيات المتعلقة بالقوى الدولية الخارجية ومحاولة الاهتمام والتركيز بشكل أكبر على تدعيم الآليات الإقليمية العربية .

و على ذكر موضوع الآليات العربية الاقليمية تستحضرنا في هذا السياق قضية التكامل العربي الاقتصادي التي لا زالت حتى الحين هدفا بعيد المنال بالرغم من جميع المحاولات التي جرت لتطويره من انشاء السوق العربية المشتركة التي ظلت مشروعا على الورق ، ايضا الوحدة الاقتصادية العربية التي سعت جاهدة احدى منظمات جامعة الدول العربية الى نشر ثقافتها ومنظمة التجارة العربية الكبرى التي لا تزال محاولاتها في بداياتها الاولى .[2]

نستنتج ها هنا ان التكامل الاقتصادي العربي أو ما يعرف بالسوق العربية المشتركة أصبح ضرورة ملحة في عالم اليوم المتجه نحو تكوين تكتلات اقتصادية و سياسية، و على اعتبار أن الأقطار العربية تملك من الإمكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكي تشكل تكتلا اقتصاديا ربما بغرض القضاء على ظاهرة الفقر كهدف أول و لو بدرجة متوسطة خصوصا في تلك البلدان العربية الذي أصبح الفقر من مميزاتها الملازمة لها كدولة الصومال .

اعتمادا على مجموع هاته التحديات التي تواجه الدول العربية يبدو جليا بأنه ليس هناك مخارج واسعة و متعددة أمام الدول العربية للتعامل و التكيف العملي الملائم مع هذه الأوضاع لهذا يتوجب على تلك الأقطار اعتماد استراتيجية تقوم على عنصرين متكاملين :

---

[1] – سمير التنير ،المرجع السابق الذكر. ص : 63 .
[2] –المرجع نفسه ، ص – ص : 64 – 65 .

– العنصر الأول يتمثل في دعم خيارات التنمية العربية.

– العنصر الثاني يتمثل في تنظيم أو الدخول في مشاريع تكاملية عربية جماعية. [1]

لكن تبقى مؤشرات احتمالية فشل مشروع التكامل واردة و في الغالب ما ارجع السبب في ذلك إلى استمرار تميز اقتصاديات الدول العربية باختلال هياكلها ، أيضا اختلاف الأنظمة العربية السياسية والاقتصادية عامل مفعل لعملية فشل التكامل العربي . [2]

ففي إطار مكافحة الفقر ظهرت نماذج مختلفة و متعددة في العالم* إلا أن الاعتقاد الجازم بحتمية نجاح هذه الجهود أمر يشوبه شك عميق و أبرز مثال على قولنا هذا هو فشل برامج التسوية التي يضعها صندوق النقد الدولي ففي الواقع العلاج المقترح من طرف الصندوق لا محال أنه سيخرب الاقتصاد ، يخلع المجتمع المدني للدول المدانة و يسير بالعالم باتجاه الهلاك وهذا ما لوحظ من خلال تطبيق هذه البرامج في أكثر من 100 بلد من العالم الثالث و أوروبا الشرقية إلا أنه لا توجد أي حالة نجاح مؤكدة . [3]

---

[1] – أمال يوسفي "إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة " . دورية دراسات اقتصادية، العدد 09 ، جويلية 2007 ، ص: 77 .

[2] –المرجع نفسه،ص:78.

* في الواقع القضاء على ظاهرة الفقر هو أكبر تحد يواجه العالم اليوم و بالخصوص في قارة إفريقيا تحديدا في البلدان الأقل نموا ، فعلى الرغم مما قد تم إحرازه من تقدم ملموس في هذا الشأن إلا أن ظروف الأزمة المالية و الأزمة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي و تقلبات أسعار الطاقة كلها تعد ظروفا يتعذر التنبؤ بها فهي تمثل و من دون أدنى شك تحديات كبيرة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ، عموما لقد هدف العقد الثاني للأمم المتحدة في مسيرة القضاء على الفقر إلى دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها على المستوى الدولي بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالقضاء على الفقر دعما فعالا ، جادا و منسقا و للإضافة فإنه شدد على تعزيز أهمية الاتجاهات الإيجابية في الحد من الفقر في بعض البلدان و توسيع نطاق تلك الاتجاهات لأجل صالح الناس في جميع أنحاء العالم كما تم التنبيه بضرورة تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية على المستويين الوطني و الدولي ، و بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد تمت الإشارة إلى أن تحقيقه مرهون بزيادة عملية الإنتاجية و البيئة المواتية بما في ذلك الاستثمارات و المشاريع الخاصة مما سيؤدي حتما بالنهاية إلى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة . و الأهم في هذا الإطار يتعلق بالتذكير بجهود الجمعية العامة بهذا الخصوص و التي بادرت بإعلان القرار 63 /230 المؤرخ في كانون الأول / ديسمبر 2008 المتضمن مسألة (تحقيق العمالة الكاملة و توفير العمل الكريم للجميع) كموضوع لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008 – 2017) و دعا القرار لاستجابة منظومة الأمم المتحدة استجابة أكثر تماسكا و تكاملا على نطاق منظومة الأمم المتحدة . باختصار يعد بعد القضاء على الفقر هو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية و ذلك عن طريق إبرار مجموعة من الغايات المندرجة تحت نفس الهدف و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع

(أ) تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 – 1915. ، توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء و الشباب. ، تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015. للمزيد من التفاصيل حول الجهود الدولية المبذولة بشأن قضية القضاء على الفقر راجع : المجلس القومي للمرأة ، القضاء على الفقر . من الموقع الإلكتروني:

http://www.ncwegypt.com/index.php/ar/docswomen/2013-03-11-13-12-12 ، تاريخ الدخول: 2013/09/13 ، 00:07

[3] – سامية قطوش ، معضلة الفقر : آثارها و مظاهرها . على الرابط الإلكتروني: http://www.kantakji.com/fiqh/files/Economics/60334.doc ، تاريخ الدخول: 2013/08/16 ، 02:00 .

من خلال مضمون الافكار الواردة فيما سبق نلاحظ بأن معضلة الفقر لا تتركز في البلدان النامية فحسب بل هي منتشرة في جل أقطار العالم و بدرجات متفاوتة لذلك تبقى الجهود الدولية واحدة من أهم الأساليب الناجعة في القضاء على هاته الظاهرة أو على الأقل الحد منها.

هناك العديد من المتخصصين في الميدان الاقتصادي من اعتبروا أن العمالة * هي سبيل الخلاص من الفقر هذه الحقيقة التي أصبحت مفهومة بين جميع الناس و في كافة أرجاء العالم ، لكن و بالرغم من ذلك لم تتوصل السياسات الدولية بعد إلى إقامة الرابط الأساس بين استئصال الفقر وخلق العمالة و لكن التغيير بدأ يلوح في الأفق فإفريقيا تصدرت المسيرة حيث اتفق رؤساء ودول وحكومات الاتحاد الافريقي مؤخرا على الدعوة إلى مؤتمر قمة استثنائي(انعقد المؤتمر في بوركينافاسو عام 2003) و هو الأول من نوعه بخصوص العمالة و تخفيف الفقر. [1]

* العمالة و ليست أي عمالة هي فعلا سبيل الخلاص من الفقر أو على الاقل الحد منه ، لهذا فإن العمل اللائق هو الضمانة الاقوى و الافضل و الاكثر نجاعة لتحقيق التنمية و على كافة المستويات و الميادين .

لقد تم تعزيز النمو الاقتصادي على اعتبار انه يمثل الاستراتيجية الاساسية طويلة المدى للتقليل من ظاهرة الفقر في البلدان النامية ، هذا النمو الذي اصبح يقال عنه اليوم بانه متوقف ايضا على تنمية رأس المال البشري من خلال الاستثمار العام في مجالات التكوين ، التعليم ، الصحة و خاصة من خلال تركيز الاهتمام على توفير فرص العمل اللائق على الأخير الذي نظر إليه المدير العام لمنظمة العمل الدولية جون صومافيا نظرة اهتمام كبيرة من خلال تصريحه التالي :

" بما أن السلام العالمي و الدائم لا يمكن إقامته الا على اساس من العدالة الاجتماعية و بما انه يوجد من انماط العمل ما ينطوي على الحاق الظلم و البؤس و الحرمان بعدد كبير من الناس الامر الذي يولد سخطا من الشدة بحيث يعرض السلام و الوئام العالميين للخطر فانه يتعين خلال زمن الحروب و السلام و النكبات و النمو الاقتصادي على الحكومات و منظمات العمال و اصحاب العمل ان تتابع الاجتماع و الحوار حول مبادئ موحدة ، فعلى العمل أن يكون مصدرا للكرامة و العمل و ليس سلعة و الفقر حيثما كان يولد خطرا يهدد الرخاء في مكان ، و لنعمل معا على وضع سياسات تقوم بدعم هدف العمل اللائق و تطوير قضية العمل اللائق من اجل عدالة اجتماعية و عولمة عادلة فهذه هي مهمتنا و هذا هو ميثاقنا و مسؤوليتنا " . للمزيد من التفاصيل حول السبل الكفيلة باستئصال الفقر و الحد منه في البلدان النامية راجع : فاطمة الزهراء ماموني ، " استراتيجية محاربة الفقر من خلال العمل اللائق " ، في : المجلة الأكاديمية للبحث القانوني . جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ، السنة الثالثة ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2012 ، ص – ص : 153 – 180 .

[1] – خوان سومافيا ، الخلاص من الفقر : آراء من افريقيا. ط.1، الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، أديس بابا،ديسمبر /كانون الأول، تقرير تكميلي خاص للمدير العام، 2003، على الرابط الإلكتروني: ..http://www.ilo.org/public/standards/relm/rgmeet/10afrm/ تاريخ الدخول:2013/08/16 ، 01:33 .

نلاحظ من خلال ما سبق أن التحدي الماثل أمام الجميع في هذا السياق هو ضرورة ترجمة الوعي المتزايد بالدور الحيوي للعمالة بغرض استئصال الفقر فالعمالة ما من شك أنها ستخلق أثرا ملموسا على الأفراد و أسرهم و المجتمعات التي يعيشون ويعملون في خضمها ، و بطبيعة الحال فإن الصومال واحدة من البلدان المعنية بهذا الأمر .

عموما لقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 أن الفقر يعد من القضايا المحورية لحقوق الإنسان فالفقر واحد من المواضيع المتكررة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية فلطالما كان أحد الشواغل الرئيسية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فحقوق العمل و التمتع بمستوى معيشي لائق و السكن و الغذاء والصحة والتعليم تكمن كلها في صميم العهد و لها الأثر المباشر و من دون شك في استئصال ظاهرة الفقر .[1]

لقد أسهمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بشكل كبير في رسم الخطط الناجعة الفعالة و التي من شأنها القضاء على ظاهرة الفقر أو على الأقل الحد منها بالتحديد في البلدان النامية الفقيرة كالصومال الذي عانى ولا زال يعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي أثرت عليه سلبا من الناحية السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى الثقافية .

عموما لقد شددت اللجنة على مجموعة من التوصيات أبرزها على الإطلاق تتلخص فيما يلي:

- أوصت اللجنة و بإلحاح على ضرورة إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في الخطط الوطنية الاشتراكية المتعددة القطاعات من أجل استئصال أو بالأحرى الحد من تلك الظاهرة .

- تقع على عاتق الأطراف الفاعلة غير الحكومية بما فيها المنظمات الدولية و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني و المؤسسات التجارية الخاصة مسؤولية كبيرة في مجال مكافحة الفقر .

- لقد أدركت اللجنة جيدا بأن هناك عقبات هيكلية أمام استئصال الفقر في البلدان النامية فهي لا طالما حاولت من خلال أنشطتها المتنوعة مساعدة الدول النامية عن طريق تحديد التدابير التي لا بد على تلك البلدان اتخاذها للتصدي لتلك العقبات.[2]

[1] –الفقر و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان ، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الثقافية ، الدورة الخامسة و العشرون ، 2001 ، على الرابط الإلكتروني : http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-st10.html ، تاريخ الدخول:2013/09/13، 20:35 .

[2] –المرجع نفسه .

المطلب الرابع: تفعيل و زيادة المساعدات الأجنبية في منطقة الصومال

بادئ ذي بدء لا بد من الانطلاق من الفكرة القائلة بأن الانفاق على المساعدات الخارجية والعمل الدبلوماسي يختلف من حيث الحجم و من حيث أهمية المناطق و مواردها الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة .[1]

اعتمادا على مضمون الفكرة السابقة نلاحظ بأن المساعدات الخارجية هي عبارة عن عملية تتضمن علاقة تربط بين طرفين أو اكثر في إطار تعاوني طبعا وفق شروط محددة و تخطيطات مسبقة .

لقد عمد أستاذ العلوم السياسية والباحث المتخصص في ميدان العلاقات الدولية "هانز مورقانتو"إلى البحث عن تعريف للمساعدات الخارجية فخلص إلى أنها:

" انتقال الأموال و البضائع و الخدمات من بلد إلى آخر " .[2]

التعريف المقدم من قبل "هانز مورقانتو" في الواقع يتسم بالصفة الاقتصادية لذلك لا بد من إيضاح بعض النقاط المتعلقة بمسألة المساعدات الخارجية .

المساعدات و انطلاقا من مضمون التعريف السابق الذكر تتضمن الموارد الاقتصادية ذات التمويل العام فحسب وحجم كبير من الأموال الخاصة و البضائع و الخدمات التي تتدفق إلى الدول الأخرى بطبيعة الحال إلى جانب المساعدات الخارجية الرسمية ن لكن من المفروض أن المساعدات التي يمكن للاستراتيجي استخدامها هي تلك المقدمة من الحكومات إلى غيرها من الحكومات الأجنبية أو الكيانات الخاصة العاملة في بلد آخر .[3]

في الحقيقة المساعدات المالية في الصومال أصبحت تمثل ضرورة خصوصا و ان البلد تعرض و لفترات معتبرة الى ازمات سياسية و اقتصادية اثرت على مسالة النمو الاقتصادي فيه هذا الاخير الذي عرف تدهورا كبيرا لكن هذا لا يعني بان تجاوز تلك الظروف امرا مستحيلا غير ممكنا بل بتضافر الجهود و وجود النيات الحسنة فعلا سينتقل الصومال حتما من حالة التفكك الاجتماعي و التأزم السياسي و بالتالي الحصول على وسائل المقدرة للنهوض بالاقتصاد الصومالي المنهك – ان صح التعبير– .

.بما أن الاقتصاد المسيطر هو اقتصاد الدولة ذات السيادة و قد اكد الاقتصاديون قبل كيتز ان الاقتصاد الحقيقي المتحكم هو اقتصاد السلع و الخدمات فقد سمى ماركس كارل المال حجاب الواقع اما كيتز فرأى ان المال هو الواقع ولعل الأمر الأهم في هذا السياق يتعلق بالافتراض الذي قامت عليه النظريات الاقتصادية المعاصرة و المتضمن ان الاقتصاد الوحيد الهام هو الاقتصاد الوطني الا ان لا

[1] – عامر مصباح، ، تحليل السياسة الخارجية ، المرجع السابق الذكر، ص: 304 .
[2] – تيري ل . ديبل، المرجع السابق الذكر . ص: 433 .
[3] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعني ان المنادين بهذا الطرح تجاهلوا التعاملات الاقتصادية المتجاوزة للحدود الوطنية ولكنهم يرون انها تخضع لإدارة الاقتصاد الداخلي لحكومة الدولة ذات السيادة .[1]

المعونات الخارجية و حسب أراء العديد من المتخصصين في الميدان الاقتصادي تهدف إلى مساعدة الأقطار النامية من أجل بلوغ حالة من الاعتماد الذاتي و تحقيق معدلات تنمية اقتصادية سريعة ، لكن و بناءا على دراسات هيئة الأمم المتحدة فإن تلك المعونات الخارجية ليست على قدر من الكفاية بتاتا بالمقارنة إلى مدى احتياجات الأقطار النامية.[2]

لقد بينا فيما سبق كيف أن الصومال عرف جميع أنماط الفساد و على جميع المستويات و الأصعدة هذا الفساد الذي تم التعبير عنه – و من خلال مبادرة منظمة الأمم المتحدة تحت عنوان (الاتحاد ضد الفساد) التي أصبحت قيد التنفيذ في ديسمبر 2005 – على أنه يعد أخطر آفة تهدد الاستقرار الاجتماعي و النمو الاقتصادي كما أن إساءة استخدام السلطة السياسية للمنفعة الشخصية مجحف تماما بحق الشرفاء أو الفقراء .[3]

هناك الكثير ممن اعتقدوا أن المساعدات الأجنبية غالبا ما تميل إلى تعزيز الفساد لكن هناك العديد من المحاولات الجادة بخصوص تحسين مصداقية المعونات الأجنبية و هذه المحاولات مكلفة ولكنها تنتشر شيئا فشيئا ، و ربما الأمر المتعلق بحقيقة دعم الفساد عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية يكمن بشكل جلي في تقديم هاته الأخيرة إلى الأنظمة اللصوصية .[4]

نستنتج من هنا بأن العيب ليس في المعونات بحد ذاتها و إنما هو مرتبط بالأنظمة الفاسدة التي تتلقى تلك المعونات، لهذا لا بد من إعادة النظر في بحث أهم السبل الناجعة للاستغلال الجيد لمثل هاته المساعدات من قبل الدول الأفقر التي هي حقا بحاجة ماسة إلى الدعم المالي الدولي و على رأسها الصومال .

في الحقيقة المساعدات الأجنبية تزيد من حالة التبعية خصوصا عند الحد الذي تسهم فيه الحكومات المقدمة إليها بشكل أساسي في عدم استغلالها بالشكل المطلوب ، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو :

هل الصومال واحدة من الدول التي إذا ما قدمت لها معونات مالية تبقى في حالة تبعية و فقر مستمر ؟

الإجابة على هذا السؤال تستدعي منا الوقوف عند بعض النقاط الجوهرية أهمها:

لقد اعتبرت الكاتبة راسنا فارا أنه لا بد من الكف عن التعامل مع إفريقيا على أنها ضحية ، ضعيفة وهشة القوام

---

[1] – بيتر دركر، الوقائع الجديدة . ترجمة: شكري عبد المنعم مجاهد، تقديم و مراجعة: مراد وهبة، القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع،1990، ص: 163.

[2] –أحمد جلال محمد على ، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية و الاستراتيجية . بغداد: مطبعة أوفسيت الميناء ، 1978 ، ص : 64 .

[3] – ولفغانغ كاسبر ، " معالجة الفساد للقضاء على الفقر " . في : سلسلة قضية و تحليل ، العدد 67 ، 2006/01/19 ، على الرابط الإلكتروني : http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6304 ، تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 00:40 .

[4] –المرجع نفسه.

فالأعمال التي تمارسها المنظمات غير الحكومية لا تفعل أكثر من إبقاء حكومات الدول الإفريقية في حالة تبعية خطيرة.[1]

و للتذكير فإنه و على الرغم من تصاعد حدة الحرب الأهلية و عدم نجاعة التدخل الدولي و المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بدعم أسس المصالحة من إيجاد حل نهائي للوضع المتأزم إلا أن الصومال حاول الاعتماد على المعونات الخارجية و طاقاته المحدودة – إن صح التعبير – للنهوض بالميدان الاقتصادي نحو ما هو أفضل .

ستطاع الصومال بناء اقتصاد متنامي في السنوات الأخيرة معتمدا و بشكل أساسي على الثروة الحيوانية وشركات تحويل الأموال و شركات الاتصالات ، فبعد الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 2003 على الاقتصاد الصومالي تبين أن القطاع الخاص شهد نموا ملفتا للانتباه خاصة في مجالات التجارة و النقل و تحويل الأموال و خدمات البيئة التحتية ناهيك عن الازدهار المحقق في القطاعات الرئيسية مثل الثروة الحيوانية و الزراعة و الصيد .[2]

و في دراسة أخرى أعدتها هيئة الأمم المتحدة في عام 2007 أبرزت لنا مدى الانتعاش الذي عرفه قطاع الخدمات و هو ما أرجعه عالم الأنثروبولوجيا سبينسر هيلث ماك كالوم للقانون العشائري الصومالي في الأساس معتبرا أن هذا الأخير كان له الفضل في توفير بيئة اقتصادية صالحة تقوم على المنفعة العامة و تصلح لإقامة المشاريع الاقتصادية على اختلاف طبيعتها .[3]

من خلال ما تم إدراجه نلمس جيدا بأن مبدأ التقدم خصوصا على المستوى الاقتصادي وارد في الصومال حتى ولو كان ذلك بصورة ضئيلة ، لهذا لا بد من التأكيد على أن المساعدات الأجنبية و بالرغم من أن العديد من المختصين في الميدان الاقتصادي و السياسي على حد سواء اعتبروا أنها تعود بالضرر على الدول المقدمة إليها ، لكن نعيد و نذكر بأن الخلل ليس في المساعدات المالية الأجنبية في حد ذاتها إنما هو مرتبط بكيفية استغلال تلمك المعونات .

فما يحتاجه الصومال و غيره من البلدان الفقيرة هو البحث عن كيفيات تطوير آليات استغلال المساعدات الأجنبية لا غير.

في الأخير لا بد من التذكير بان العالم باسره اصبح يواجه في نهاية هذه الالفية الثانية حالة خطيرة في ظل التطورات المتسارعة التي يعيشها من اشعال فتيل الحروب المحلية و الاقليمية و التوترات السياسية و ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان و هجوم راس المال العالمي و انتشار بوادر العولمة و اكتساحها لجل مجالات الحياة ، كما لا ننسى ظاهرة ارتفاع ميزانيات اقتناء السلاح ذلك اضافة الى زيادة نسب الديون الخارجية للبلدان النامية بما فيها دولة الصومال و العمل على تهميشها و تبعيتها و تخلفها و انهيار نظمها الانتاجية و استنزاف طاقاتها بشتى الطرق و الوسائل ، ناهيك عن تعرضها للارتفاع المخيف في معدلات البطالة ، التضخم ، التلوث الخطير للبيئة و ظهور المجاعات و انتشار الاوبئة و فقدان الخدمات الاساسية الصحية الغذائية و التربوية.

---

[1] – فارا راسنا ، الصومال لا يريد مساعدات إنسانية . في: نشرة أفق الإلكترونية، مؤسسة الفكر العربي، على الرابط الإلكتروني: http://arabthought.org/%D9%86%D8%B4%B4%D8%B1%D8%A9 تاريخ الدخول: 14/03/09:23،2013.

[2] – سليم نجاعي، المرجع السابق الذكر ، ص: 30.

[3] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

الخاتمة

التدخل الإنساني ظاهرة لها امتداداتها العميقة في التاريخ اعتبارا بأن العالم و منذ زمن بعيد ما هو إلا عبارة عن شبكة من العلاقات التي تربط بين أغلب البلدان المتواجدة ضمنه سواء في وجهها النزاعي – الصراعي أو التعاوني – السلمي ، لكن في الوقت الراهن أصبحت تعد من أبرز الظواهر التي تجلت معالمها على الساحة السياسية الدولية خصوصا مع تنامي عدد كبير من الفواعل الدولية المسندة إليها مهمة الإشراف على القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان ، الحريات العامة وغيرها من الأمور المتعلقة بتدعيم الأمن و إرساء قواعد ضمانه في جل أقطار العالم .

التدخل بصفة عامة يشير إلى ذلك العمل الحادث على مستوى البيئة الدولية تسعى من خلاله دولة ما من التأثير في التركيبة الداخلية و السلوك الخارجي لدولة أخرى مستخدمة تلك الدولة المتدخلة درجات متباينة من القمع ففي الغالب ما يتم إقرار هذا الإجراء عند الحد الذي تتصاعد فيه حدة النزاع الداخلي في الدولة التي تصبح في هاته الحالة عرضة للتفكك الأكيد و الانهيار التام .

ومن جانب آخر يمثل التدخل نشاط خارجي هادف إلى تغيير الأبنية الدستورية في دولة ما و بالتالي محاولة إسقاط نظام حكم القادة السياسيين القائمين على شؤون تلك الدولة المتدخل فيها .

إذن من هنا نلاحظ بأن التدخل يتخذ عدة أشكال تبعا لحالة الدولة المستهدفة و جملة الأهداف المراد تحقيقها ، ومن المعروف – كما سبق و أن بينا في محاور دراستنا هاته – التدخل الإنساني هو ذاك النمط من التدخلات المدفوعة بأسباب أخلاقية إنسانية محضة و لكن بالنظر إلى وقائع و تطورات التدخلين الإنسانيين المطبقين في العراق و الصومال نلمح جيدا بأنهما تدخلين حقا عرفا بسمتيهما الإنسانية لأنهما فرضا من طرف مجلس الأمن الجهة الوصية على حفظ السلم و الأمن الدوليين و الذي اعتبر الإقدام على ذلك الإجراء "مسؤولية حماية "و ليس تدخلا في شؤون محلية لا تخصه اعتبارا بأن الظروف الإنسانية في المنطقتين آلت إلى حالة خطرة جدا خصوصا و أن السلطة المركزية في العراق مارست أبشع طرق العنف و القمع ضد مواطنيها العزل ناهيك عن انتشار العديد من التصرفات المنافية لقيم الحرية و العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي ،أيضا الوضع الإنساني المتردي في الصومال و الذي تفاعلت مجموعة من الظروف المزرية في تصاعدهإلى حد كبير و الممثلة في انعكاسات الحرب الأهلية من عدم استقرار أمني ، سياسي و اقتصادي إلى جانب الفقر و المجاعة التي عمت البلاد حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية ناهيك عن العلاقات الإقليمية المتوترة و أدل مثال على ذلك النزاع الإثيوبي – الصومالي الذي تعود جذوره إلى فترة تاريخية في غاية العمق ، فالوضع الإنساني في الصومال شهد حالة جد خطرةأصبح يمس الكرامة الإنسانية للفرد الصومالي و حرمانه من أبسط مقومات الحياة الجد بسيطة لذلك أصبح التدخل حسب وجهات نظر أعضاء مجلس الأمن الدولي في الصومال ضرورة لا مناص منها تفرضها طبيعة الظروف السائدة في المنطقة .

تطبيق عملية التدخل الإنساني في العراق إجراء دولي أحاطه العديد من الغموض لأنه ببساطة تميز بنوع من التناقض فبالنظر إلى الأسباب المؤدية إلى الاعتماد عليه كآلية ناجعة من شأنها إرجاع الأوضاع المستقرة إلى البلد و تخليصه من الصراع على السلطة السياسية الذي أفضى إلى اندلاع حرب أهلية مضرة حتمابالمصلحة العامة للبلاد نستطيع التسليم بأنه فعلا يمثل البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي على المستوى الدولي من اختياره من بين مجموع البدائل، لكن اللافت للانتباه هنا هو مراعاة التركيز على تحليل نتائج هذا التدخل و هل هي نتائج مرغوبة هدفت إليها الأطراف المسئولة عن تطبيق عملية التدخل الإنساني أم العكس من ذلك تماما؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال النقاط التالية و التي تمثل في الحقيقة مجموعة من الاستنتاجات حول ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة:

– التدخل الإنساني في العراق استطاع إلى حد ما إيقاف قمع السلطة العراقية للمواطنين الأكراد و الشيعة الأبرياء.

– لقد تعددت الأطراف المشاركة في التدخل و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، فقد ادعت تلك الأطراف بأنها مهتمة و بشكل كبير بمسألة البحث عن سبل إخراج العراق من دوامة اللااستقرار الأمني ، السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي .

– في الواقع انصرفت جهود تلك الأطراف في المنطقة نحو ارساء دعائم المشروع الأمريكي القاضي بضرورة البدء بتنحية النظام العراقي السائد أنداك كخطوة أولية في إطار سعيها نحو التفرد بزعامة العالم و وضع أقدامها في المنطقة الشرق أوسطية عن طريق استخدام العراق كأداة في تحقيق ذلك .

– و فعلا تطور التدخل أو بالأحرى تحول التدخل من صفته الإنسانية المعتمدة على الآليات الدبلوماسية أكثر إلى صفته العسكرية المشرعة لاستخدام القوة .

– و في هاته الحالة حقوق الإنسان وحدها كانت الضحية — إن صح التعبير — اعتبارا بأنها انتهكت و على نطاق واسع في عراق ما بعد التدخل هذا الأخير الذي نعيد و نكرر بأنه تحول إلى احتلال أمريكي مارس جميع أبشع طرق التعذيب والاضطهاد ضد الشعب العراقي .

– إذن التناقض أصبح واضحا في سياسات القوى الموكلة إليها مهمات حماية حقوق الإنسان و العمل على تكريسها في الواقع العملي ، فبالرغم من أن مجلس الأمن أقر إجراء التدخل في العراق من أجل حماية حقوق الإنسان و الحد من عمليات انتهاكها و لكنعه في الوقت نفسه انقاد نحو تحقيق رغبات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق — إن صح التعبير– .

– لعل الأمر الأهم في هذا السياق يتعلق بضرورة التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى لم تسلم من الانعكاسات السلبية لتورطها – إن صح التعبير – في الإقدام على إقحام نفسها في قضايا العراق الشائكة حتى أنها اعترفت على لسان أهم قياداتها السياسية بأنها واجهت صعوبة حقيقية في محاولتها تغيير نظام سياسي بالقوة ، لكن التدخل الإنساني ومنذ عقد التسعينات اعتبر بمثابة المشروع الهام الاستراتيجي بالنسبة للقوى الدولية الكبرى بزعامة أممية و الممثل في إحكام السيطرة على منطقة ذات أهمية خاصة في نطاق منطقة الخليج ، (إضعاف القوة العسكرية للعراق و تحطيم البنى التحتية للدولة وعلى كافة المستويات والجبهات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و بالتالي بقاء الدولة في حالة تبعية حقيقية للقوى الأجنبية ،الثروات الطبيعية النفطية ، أمن إسرائيل ، تصعيد الأزمات الإقليمية وتحويلها إلى نزاعات عنيفة و أجل مثال على ذلك زيادة توتر العلاقات الإيرانية – العراقية والعلاقات العراقية – التركية) .

هذا بالنسبة لأهم ما تعلق بالتدخل الممارس في العراق ، أما بالنسبة للتدخل الممارس في الصومال فقد اعتبر هو الآخر إجراء دولي تداخلت فيه جملة من الظروف التاريخية و العوامل المرتبطة بظروف البيئة السياسية المحلية، الإقليمية و الدولية ، عموما عند القيام بتحليل مراحل التدخل الإنساني في الصومال نستنتج ما يلي :

– التدخل الإنساني في الصومال و الجاري في عقد التسعينات اعتبر عملية فاشلة و ذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة تدخلت بالمنطقة في ظرف فراغ سياسي و تصاعد الحرب الأهلية فلا نظام كان قائم و لا حكومة مركزية تدير شؤون البلد .

– و حتى بعد تسلم الولايات المتحدة الأمريكية مهمة التدخل لحل الأزمة المتصاعدة في البلاد نحو ما هو أسوء ظل الوضع على حاله، و قد لاقت الولايات المتحدة الأمريكية ردود فعل من طرف الشعب الصومالي لم تكن ضمن توقعاتها بتاتا حيث أنه أظهر لتلك القوة العالمية مدى تشبثه بقيمه و كرامته الرافضة لأي نوع من التدخل مهما كان هدفه .

– أمريكا عاودت التدخل في المنطقة بدعوى القضاء على مسببات الإرهاب الدولي هذا الأخير الذي اعتبرت أن الصومال الموطن الرئيسي لكفالته و دعمه، كما أنها استخدمت جميع أساليب خلق بيئة إقليمية صومالية غير مستقرة فلطالما ساندت الأطراف المناوئة لإحداث الاستقرار في الصومال و على رأسها إثيوبيا العدو اللدود للصومال و كينيا هاتين الأخيرتين اللتان شنتا تدخلين عسكريين ضد الصومال بدعم أمريكي — إسرائيلي .

– فلهذا نستنتج بأن إلحاح أمريكا على التدخل في الصومال ليس هدفه المحوري تركيز الاهتمام على إبعاد شبح الحرب الأهلية، الفقر المدقع، البطالة، التنازع العنيف على السلطة، دعم أسس المصالحة بل هدفه كان واضحا من البداية و هو مرتكز بالأساس على السيطرة على نطاق جغرافي هام ضمن منطقة القرن الإفريقي فيه من الثروات الطبيعية و الامتيازات الكثير.

اعتمادا على ما تم الإدلاء به فيما سبق نلاحظ جيدا بأن الفرق الجلي بين عمليتي التدخل في العراق و الصومال يكمن بالأساس في مسارعة مجلس الأمن بالتدخل في العراق على عكس الصومال ، أيضا إذا ما نظرنا في أهداف و نتائج هاتين العمليتين في كلا المنطقتين نلاحظ جيدا أنه يصعب اكتشاف أوجه الاختلاف بين أبعاد الأطراف المتدخلة فهي جميعا تتفرع إلى قسمين أبعاد معلنة تتعلق بمدى الرغبة في تقديم العون الإنساني و حماية حقوق الإنسان في البلدين ، و أبعاد خفية غير معلنة تتضمن إحكام السيطرة على منطقتين زاخرتين بالموارد الحيوية و الثروات الطبيعية و لو بدرجات متفاوتة هذا من ناحية و من ناحية أخرى وبالعودة إلى نتائج هاتين العمليتين فإننا نلمس جيدا بأن الصومال استطاع مواجهة ذلك التدخل ولو أن القوى الدولية عاودته عن طريق استخدام أطراف أخرى أما في العراق فإن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية تم وفق ما خططت له ، و لعل الدليل الكافي على ذلك هو تعمير أمريكا في العراق لفترة زمنية معتبرة بدأت تقريبا منذ الغزو العراقي للكويت .

كخلاصة عامة لما تم تحليله من نقاط في دراستنا هذه نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأن التدخل الانساني لا يعدو ان يكون سوى ذريعة تغطي على النوايا الحقيقية للأطراف المتدخلة في شؤون غيرها من الدول التي ترى فيها منفذ من منافذ تمرير مصالحها الحيوية بالدرجة الأولى فهو في الحقيقة يعبر عن ذاك العمل الدكتاتوري من جانب الدولة المتدخلة تجاه الدولة المستهدفة بغية الابقاء على النظام السائد فيها إن كان يتلاءم و خططها الاستراتيجية أو تغييره إن رأت فيه و لو جزء بسيط من المعارضة لأيديولوجياتها و سياساتها الحيوية .

و في الأخير ما يسعنا إلا القول بأنه لا بد علينا كمجتمع عربي مسلم من استغلال مزايا قيمنا وقواعد ديننا التي تعد حقا منهجا فعالا يمثل الطريق الصحيح نحو الوصول إلى ما نطمح إليه من رقي وازدهار و بطبيعة الحال التشبث هذا لا بد أن يصاحبه تدعيم أسس الانفتاح على باقي الحضارات لانتقاء ما توصلت إليه هاته الأخيرة من تطورات خصوصا على المستوى العلمي الذي يعد الميدان المحوري – حسب تقديرنا – في تحقيق عملية التنمية و على كافة المستويات و الميادين .

إذن من هنا نتأكد بأن الأمة العربية ككل بما فيها دولتي العراق و الصومال مدعوة إما إلى الالتحام القومي ومواجهة التحديات الخارجية بثقة و كما أشرنا قبل قليل الانفتاح المشروط بانتقاء ما يفيدنا و ترك ما لا يتلاءم و طبيعة قيمنا الحضارية والدينية أو أنها ستبقى معرضة لمزيد من الضعف، التبعية و التفكك الاجتماعي القومي الذي سيوفر حتما المزيد من الفرص التدخلية للقوى العالمية الكبرى في شؤوننا الداخلية .

الملاحق

الملحق رقم : (1)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 لسنة 1991 بشأن التدخل الإنساني في العراق(*)

طلب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 لسنة 1991 من العراق بوقف ما وصفه بالقمع الذي تمارسه السلطة بحق المدنيين في العراق ، خاصة في المناطق الكردية و ناشد جميع الدول الأعضاء المساهمة في جهود الإغاثة في تلك المناطق و فيما يلي نص القرار :

القرار 688 (1991) الصادر في 05 أفريل / نيسان 1991 :

إن مجلس الأمن

إذ يضع في اعتباره واجباته و مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصون السلم و الأمن الدوليين ،

و إذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق و الذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية و أدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية و إلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم و الأمن الدوليين في المنطقة ،

و إذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلم مبرحة يعاني منها البشر هناك ،

و إذ يحيط علما بالرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا و فرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في 3 و 4 ابريل / نيسان 1991 على التوالي ،

و إذ يحيط علما أيضا بالرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إلى الأمم المتحدة و المؤرختين في 3 و4 أبريل / نيسان 1991 .

و إذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق و جميع دول المنطقة و سلامتها الإقليمية و استقلالها السياسي ،

و إذ يضع في اعتباره التقرير الذي أحاله الأمين العام و المؤرخ في 20 مارس /آذار 1991 :

1 – يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق، الذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية و تهدد نتائجه السلم و الأمن الدوليين في المنطقة .

2 – يطالب بأن يقوم العراق على الفور كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم و الأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ، و يعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان و الحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

3 – يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق و يوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

4 – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق و أن يقدم على الفور و إذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، خاصة السكان الأكراد الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .

5 – يطلب ايضا إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين و للسكان العراقيين المشردين.

6 – يناشد جميع الدول الأعضاء و جميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.

7 – يطالب العراق بأن يتعاون من الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

8 – يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .

---

* –نقلا عن:

http ://www.aljazeera.net /coverage /pages/34dd3475 -0d01-48f0-9219-1bb4fde3ddab

الملحق رقم : (2)

قرار مجلس الأمن رقم (2093)الصادر في عام 2013 بشأن تطور التدخل الإنساني في الصومال (*)

القرار 2093 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6929 المنعقدة في 06 آذار / مارس 2013

إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال ، و إلى سائر بيانات رئيسه ذات الصلة بالحالة في الصومال و لا سيما القرارات 733 (1992) و 1425 (2002) و 1772 (2007) و 2036(2012) و 2073 (2012)،

و إذ يكرر تأكيد دعمه الكامل للأمين العام و ممثله الخاص و للعمل الذي يقومان به مع الإتحاد الإفريقي بما في ذلك رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي و ممثلها الخاص و مع الشركاء الدوليين الإقليميين الآخرين .

و إذ يؤكد من جديد احترامه لسيادة الصومال و سلامة أراضيه و استقلاله السياسي و وحدته و إذ يقر بما أحرز من تقدم كبير في الصومال خلال العام الماضي و إذ يكرر تأكيد التزامه بتسوية شاملة و دائمة للحالة في الصومال ،

و إذ يثني على بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال لإسهامها في إحلال سلام و استقرار دائمين في الصومال و إذ يشير إلى دورها الحاسم في تحسين الحالة الأمنية في مقديشو (و لا سيما دور القوات العسكرية و قوات الشرطة) و مناطق اخرى في جنوب و وسط الصومال ، و إذ يعرب عن تقديره لحكومات أوغندا و بوروندي و جيبوتي و كينيا و سيراليون ونيجيريا لمواصلتها الالتزام بالمساهمة بقوات عسكرية و قوات شرطة و معدات لصالح بعثة الإتحاد الإفريقي و إذ يسلم بالتضحيات الجسام لقوات البعثة.

و إذ يدعو الحكومة الاتحادية الصومالية و بسط سيادة القانون فيها و ذلك بدعم من بعثة الإتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين ، و اذ يؤكد اهمية بناء هياكل مستدامة و شرعية و تمثيلية للإدارة المحلية و الأمن في كل من مقديشو والمناطق المنتزعة من قبضة حركة الشباب ، و إذ يشجع جميع السلطات المعنية على اتباع معايير رفيعة في إدارة الموارد و إذ يكرر التأكيد على ضرورة تعجيل الامم المتحدة بدعم الحكومة الاتحادية الصومالية في هذه المناطق و تعزيزها لهذا الدعم ،

و إذ يؤكد أهمية بناء قدرات قوات الامن التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية و إذ يعيد في هذا الصدد تأكيد اهمية اعادة تشكيل قوات الامن الصومالية و تدريب افرادها و تجنيدهم و استبقائهم لما لذلك من اهمية بالغة في احلال الاستقرار والأمن في الصومال على المدى البعيد و إذ يعرب عن دعمه لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي و غيرها من برامج بناء القدرات الجاري تنفيذها ، و إذ يشدد على أهمية أن يوفر المجتمع الدولي في الوقت المناسب مزيدا من الدعم المنسق والمتواصل.

و إذ يكرر الإعراب عن إدانته الشديدة لجميع الهجمات التي تشنها الجماعات المعارضة المسلحة و المقاتلون الأجانب و بخاصة حركة الشباب على المؤسسات الصومالية و بعثة الإتحاد الإفريقي و موظفي الأمم المتحدة و مرافقها والصحفيين و السكان المدنيين ،

و إذ يشدد على أن هذه الجماعات بما في ذلك المقاتلون الأجانب الذين يعملون على زعزعة استقرار الصومال تشكل تهديدا إرهابيا متواصلا للصومال و المنطقة و المجتمع الدولي و إذ يشدد على أنه يسعى ألا يكون في الصومال مكان للإرهاب و لا للتطرف العنيف و إذ يكرر مناشدته جميع الجماعات المعارضة أن تلقي سلاحها .

و إذ يعرب عن قلقه إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في الصومال و أثرها على شعب الصومال و إذ يشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم مساعدات من شأنها أن تنقذ أرواح الفئات الضعيفة من السكان و إذ يدين أي إساءة استخدام للمساعدة الإنسانية أو عرقلتها و إذ يؤكد على أهميته وصول الاطراف الفاعلة في المجال الانساني و بصورة تامة و آمنة و مستقلة و بلا عوائق إلى كل من هم بحاجة للمساعدة في الوقت المناسب و اذ يؤكد كذلك على أهمية المحاسبة السلبية في تقديم الدعم الإنساني الدولي .

و إذ يشير إلى قراراته 1265 (1999) و 1296 (2000) و 1274 (2006) و 1738 (2006) و1894 (2009) بشان حماية المدنيين في النزاع المسلح و قراراته 1325 (2000) و1820 (2008) و 1888 (2009) و1889 (2009) و 1960 (2010) بشان المرأة و السلام و الامن و قراره 1738 (2006) بشان حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة و قراراته 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) بشان الاطفال و النزاع المسلح و بما تضمنه من استنتاجات بالصيغة التي اقرها الفريق العامل التابع لمجلس الامن المعني بالأطفال و النزاع المسلح.

و إذ يرحب بالاستعراضين الاستراتيجيين اللذين اجرتهما الامم المتحدة و الاتحاد الافريقي بشان وجودهما ونشاطهما في الصومال و بالقرارات التي اتخذتها المنظمات لتعزيز التعاون بينهما على اساس التقسيم الواضح للمهام ، و اذ يؤكد اهمية قيام المنظمتين بتحسين التنسيق فيما بينهما ، و مع الحكومة الاتحادية الصومالية و المنظمات الاقليمية الاخرى والدول الأعضاء .

و إذ يرحب بوضع الحكومة الاتحادية الصومالية لاستراتيجية امن وطني جديدة ، و اذ يدعو الحكومة الاتحادية الصومالية الى تسريع وتيرة تنفيذها بالنظر الى التهديد الذي ما زالت تطرحه حركة الشباب و غيرها من الاطراف المزعزعة للاستقرار .

و إذ يؤكد أهمية مواصلة تحديد تشكيلة قوات الامن الوطني الصومالي ، و اذ يشير الى عزم المجتمع الدولي دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في اصلاح القطاع الأمني .

و إذ يسلم بان الحكومة الاتحادية الصومالية تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها و بناء قوات امنها الوطني و اذ يشير الى ان هذه القوات ينبغي ان تكون شاملة و ممثلة لجميع الاطراف الصومالية ، و ان تمتثل في عملها امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان و اذ يعيد تأكيد عزم الشركاء الدوليين دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في سعيها لتحقيق ذلك .

و إذ يسلم بان تحقيق مزيد من الاستقرار في الصومال يكتسي اهمية قصوى في كفالة الامن الاقليمي .

و إذ يرحب بالتزام الحكومة الاتحادية الصومالية بتحسين حالة حقوق الانسان في الصومال و اذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء و العنف ضد النساء و الأطفال و الصحفيين و الاحتجاز التعسفي و تفشي العنف الجنسي في مخيمات المشردين داخليا و اذ يشدد على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب و التشبث بحقوق الانسان و مساءلة مرتكبي هذه الجرائم ،

و إذ يقرر أن الحالة في الصومال مازالت تشكل تهديدا للسلام و الامن الدوليين ، و اذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

- بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال :

يقرر أن يأذن للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بمواصلة نشر بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال حتى 28 شباط / فبراير 2014 و يؤذن للبعثة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لأداء المهام التالية ، مع الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان و الاحترام التام لسيادة الصومال و سلامة أراضيه و استقلاله السياسي و وحدته .

أ – التواجد في القطاعات الأربعة المنصوص عليها في المفهوم الاستراتيجي للبعثة المؤرخ في 05 كانون الثاني / يناير 2012 و العمل في تلك القطاعات بتنسيق مع قوات الأمن التابعة للحكومة الصومالية و على الحد من الخطر الذي تمثله حركة الشباب و غيرها من جماعات المعارضة المسلحة.

ب – دعم الحوار و المصالحة في الصومال عن طريق مساعدة جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام والمصالحة في الصومال بضمان حرية تنقلها و كفالة مرورها الأمن و حمايتها .

ج – توفير الحماية عند الاقتضاء للحكومة الاتحادية الصومالية لمساعدتها على أداء مهام الحكم المنوطة بها و تأمين أهم الهياكل الأساسية .

د – القيام في حدود قدراتها و بتنسيق مع الأطراف الأخرى بالمساعدة على تنفيذ خطط الأمن الوطني الصومالي عن طريق تدريب قوات الأمن الوطني التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية و توجيهها بما يشمل إجراء عمليات مشتركة .

ه – المساهمة و في حدود القدرات المتاحة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية .

و– القيام في حدود قدراتها المدنية المتاحة بمساعدة من الحكومة الاتحادية الصومالية على بسط سلطة الدولة في المناطق المسترجعة من حركة الشباب و ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة .

ز – حماية أفرادها و مرافقها و منشآتها و معداتها و مهامها و كفالة أمن أفرادها و أفراد الأمم المتحدة الذين يضطلعون بمهام قررها مجلس الامن و ضمان حرية تنقلهم .

عموما لقد ركز القرار في البنود الواردة فيه على موضوع حظر توريد الأسلحة إلى المنطقة و التأكيد على ضرورة متابعة قضية حقوق الإنسان و حماية المدنيين معربا في الأخير على إقرار إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي .

* – نقلا عن : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار 2094 ، 06 مارس 2013 ،على الرابط الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/MG/pdf/resolution.2093.cle04

الملحق رقم (3)

المصطلحات العلمية المحورية في الدراسة باللغة الأجنبية

" الفرنسية و الإنجليزية "

باللغة الفرنسية	باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة العربية
Ingérence/ intervention	Intervention	التدخل
Ingérence humanitaire	Humanitarian intervention	التدخل الإنساني
L'intervention humanitaire	Military intervention	التدخل العسكري
O. N. U	United nations (U. N)	الأمم المتحدة
Le droit international	International Law	القانون الدولي
Relations internationales	International relations	العلاقات الدولية
Souveraineté	Sovereignty	السيادة
Droit de l'homme	Humanrights	حقوق الإنسان
Une guerre juste	Just war	الحرب العادلة
Réalisme	Realism	الواقعية
Le marxisme	Marxism	الماركسية
Le libéralisme	Liberalism	الليبرالية
Inter dépendance	Interdependance	الاعتماد المتبادل
Guerre froide	Cold war	الحرب الباردة
Nouvel ordre mondial	New world order	النظام الدولي الجديد
Unipolaire	Unipolar	الأحادية القطبية
L'équilibre des pouvoirs	Balance of power	توازن القوى
Puissance	power	القوة
Pétrole	oil	النفط
Deuxième guerre du golfe	Second Gulf war	حرب الخليج الثانية
Minorité kurde	Kurdishminority	الأقلية الكردية
Les conflits régionales	Regionalconflict	النزاع الإقليمي
Motifs moraux	Moral motives	الدوافع الأخلاقية
Dominance	Dominance	الهيمنة
Pouvoir	Authority	السلطة
Conflict	struggle	الصراع

Crise	Crisis	الأزمة
Tension	Tension	التوتر
Conseil de sécurité	Security Council	مجلس الأمن
Assemblée générale	General assembly	الجمعية العامة
Veto	Veto	حق الفيتو
Les sanctions économiques	Economic sanctions	العقوبات الاقتصادية
Ambargo aérien	Air embargo	الحظر الجوي
Blocus routier	Road blockade	الحصار البري
Le blocus naval	Naval blockade	الحصار البحري
Système régional	Regional system	النظام الإقليمي
Frontières	Border	الحدود
Armes	Weapons	الأسلحة
Pauvreté	Poverty	الفقر
La stabilité politique	Politicalstability	الاستقرار السياسي
la communauté ternationale	The international community	المجتمع الدولي
La sécurité humaine	Humansecurity	الأمن الإنساني
Restore Hope	Restore Hope	إعادة الأمل
Gouvernement fédéral	Federalgovernment	الحكومة الاتحادية
autonomie	Autonomy	الحكم الذاتي
Union africaine	African union	الاتحاد الإفريقي
L'aide extérieure	External assistance	المساعدة الخارجية
Objectifs	Aims / goals	الأهداف
Comparaison	Comparison	المقارنة
L'étude comparative	The comparative study	الدراسة المقارنة
Politique extérieure	Foreignpolicy	السياسة الخارجية
Politique extérieure omparative	Comparative Foreignpolicy	السياسة الخارجية المقارنة
Sécurité nationale	National security	الأمن القومي
stratégie	Strategy	الاستراتيجية
L'emplacement stratégie	The strategic location	الموقع الاستراتيجي
La corne de l'Afrique	The Horn of Africa	منطقة القرن الإفريقي

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم .

أولا- الكتب :

أ- باللغة العربية:

01 - أبو جودة ،إلياس ، الأمن البشري و سيادة الدول . ط.1 ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 2008.

02 – أبوزيد ، عبد الناصر ، الأمم المتحدة بين الإنجاز و الإخفاق . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2007.

03 - _____ ، ______ ، منازعات الحدود الدولية (دراسة تطبيقية) .ط.2، القاهرة: دار النهضة العربية،2006.

04 - أبو هيف،علي صادق ،القانون الدولي العام .الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س. ن.

05 - أبو عامر،علاء ،العلاقات الدولية الظاهرة و العلم .. الدبلوماسية و الإستراتيجية .عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2004.

06 - أوصديق ، فوزي ، مبدأ التدخل و السيادة لماذا و كيف ؟ . دار الكتاب الحديث ، 1999.

07 - أواتاراديابي، أبو بكر و آخرون،التحدي أمام الجنوب – تقرير لجنة الجنوب . ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

08 - الأحمد ،عدنان سليمان و المجالي ،عدنان ، قضايا معاصرة . ط.1 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2005 .

09 - إيليا أبي خليل ،رودريك ،العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية و حقوق الإنسان . ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

10 - الألوسي ،صالح رعد ،التعددية السياسية في عالم الجنوب .ط.1 ، عمان: دار مجدلاوي،2006.

11 - أمر الله،برهان،حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي. القاهرة : دار النهضة العربية، 2008.

12 - بحك يوسف، باسيل وآخرون . إستراتيجية التدمير آليات الأمريكي للعراق و نتائجه (الطائفية –الهوية الوطنية – السياسات الاقتصادية) . ط1 . بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2006.

13 – بوكرا ، إدريس ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية.القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2003.

14 - _____،_____ ، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر . الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990.

15 - بومدين قدور،محمد ، حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية و السلطة الدولية. ط.1 ، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

16 - بوسلطان،محمد ،مبادئ القانون الدولي العام . ج.2 ، الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002.

17 -بوراس ،عبد القادر ،التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية. دار الجامعة الجديدة ، 2009.

18 -بوشعير،سعيد. القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. ج.1،ط.5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2002.

19 -البياتي ،عباس فراس ، الأمن البشري بين الحقيقة و الزيف . ط.1 ،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2001.

20 – البيطار ،نديم ، من التجزئة... إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية . ط.3 ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

21 – بيتر،مارش ، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية. ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2009.

22 – بلانتي ،ألان ، في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية . ترجمة: نور الدين خندودي،الجزائر : موفم للنشر والتوزيع، 2006.

23 – بن مبارك العريمي،محمد ،قضايا معاصرة في البعدين السياسي و الإعلامي . دمشق: دار نينوى للدراسات و النشر والتوزيع، 2009 .

24 – بن مرسلي ،أحمد ،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال. ط.2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

25 –براون ،كريس ،فهم العلاقات الدولية. ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

26 – برايار،فيليب و رضا ،محمد جليلي،العلاقات الدولية .ترجمة: حنان فوزي حمدان ، بيروت: دار و مكتبة الهلال للطباعة والنشر، د.س.ن.

27 – الجاسور،ناظم عبد الواحد ،إشكالية الحدود في الوطن العربي(دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية – العربية) . دار مجدلاوي، د . ت .ن.

28 – جبرائيل ، ألموند و آخرون،السياسة المقارنة إطار نظري. ترجمة : محمد زاهي المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، د.ت.ن.

29 – جي بنجهام، باويل الابن و جبرائيل،ألموند ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية . ترجمة : هشام عبد الله، ط.1، لبنان : الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، 1998.

30 – جلال،أحمد أمين ، المشرق العربي و الغرب .ط.4 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

31 – جلال ،أحمد محمد على ، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية و الإستراتيجية . بغداد: مطبعة أوفسيت الميناء ، 1978.

32 – الجمل،يحيى ،الأنظمة السياسية المعاصرة. بيروت: دار النهضة للطباعة و النشر، د. س. ن.

33 –الجنابي ،كريم باسم سويدان ،مجلس الأمن و الحرب على العراق 2003 دراسة في وقائع النزاع و مدى مشروعية الحرب. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2008.

34 – الجنابي ،محمد غازي ناصر ، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام . ط.1،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

35 – جعفر ،ضياء جعفر وآخرون،برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005.

36 – دبور ،محمد أمين ،نظم سياسية مقارنة . ج.1 ، د.د.ن، 2012 .

37 – دركر، بيتر ، الوقائع الجديدة . ترجمة: شكري عبد المنعم مجاهد، تقديم و مراجعة: مراد وهبة، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع ،1990.

38 -هادار، ليون ، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . ترجمة : سعيد الحسنية ، ط.1 ،بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2005.

39 - وهبان ، أحمد ،الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2001.

40 -_____ ، _____ ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث) . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002 .

41 - زيا ، نغم إسحق ، القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان.الإسكندرية:دار المطبوعات الجامعية،2009.

42 - الحاج حسين ، عدنان ، التحدي الحضاري العربي رسالة في السلام والإنماء لمواجهة كافة التحديات. ط.1 ، بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998.

43 - حلاق ،حسان ،قضايا و مشكلات العالم العربي. ط.1 ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2004.

44 -الحمداني ،أحمد قحطان سليمان ، النظرية السياسية المعاصرة. ط.1، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2003.

45 - حمدي عبد العظيم ،عولمة الفساد و فساد العولمة . ط.1 ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

46 - حمودة ،سعيد منتصر ، القانون الدولي المعاصر. ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008 .

47 - حسيب، خير الدين و آخرون،مستقبل الأمة العربية التحديات... و الخيارات . التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002 .

48 - ____ ،_______ ،رؤية في القضايا العربية.ط.1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008.

49 - حسين ،عدنان السيد ، العلاقات الدولية في الإسلام . ط.1، بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006.

50 - حقي ،توفيق سعد ،مبادئ العلاقات الدولية.ط.3، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع،2006.

51- ____ ، _____ ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين. ط.1 ،عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2003.

52 - طايع،آصيفا و آخرون ، العولمة والديمقراطية و التنمية في إفريقيا التحديات و التوقعات . القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، د.س.ن .

53 - طالب ،محمد سعيد.الدولة الحديثة و البحث عن الهوية . ط.1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1999.

54 -طاشمة،بومدين. الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم ، الأدوات ،المناهج ، والاقترابات . الجزائر: كنوز للإنتاج و النشر والتوزيع،2011.

55 -طبي ،عبد العزيز عناني،مدخل إلى الآليات الأممية لترقية و حماية حقوق الإنسان. الجزائر: دار النهضة للنشر، 2003.

56 - طوروس،وديع ،الحصار الاقتصادي .بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب،2011.

57 - يوسف ، أحمد أحمد وآخرون ،احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا . بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

58 - ______ ،______ .كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟. ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
59- يوسف ،علي ،حقوق الإنسان في ظل العولمة. ط.1 ،عمان:دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006.
60 - يحياوي ،عبد القادر ، العرب و أسطورة الشرعية الدولية بين 1919 – 1991 . الجزائر : دار هومة ، 2003.

61 - يعقوب ،محمد عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية . ط.1 ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.
62 - كامل ،مجدي ، قراصنة الصومال إسرائيل. أمريكا .. و مسمار جحا . ط.1 ، حلب : دار الكتاب العربي ، 2009.

63 - كارلسون، أنجمار ، ترجمة : سمير بوتاني، الإسلام و أوروبا تعايش أم مجابهة ؟ . ط.1 ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2003.

64 - الكاظم ،صالح جواد و العاني ،علي غالب ، الأنظمة السياسية . بغداد : مطبعة دار الحكمة ، 1991.

65 - كوردسمان،أنتوني و آخرون ،الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير . ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
66 - ______،__________ ،العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة و تكريس الفوضى. ط.1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .
67 - لحرش ،عبد الرحمن ، المجتمع الدولي التطور و الأشخاص.الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، د.س.ن.
68 - لينين،في الثقافة و الثورة الثقافية.ترجمة: دار التقدم، موسكو: دار التقدم .
69 - لكريني،إدريس ،التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر . ط .1 مراكش: د.د.ن ، د.س.ن.
70 - المبارك ، أحمد و آخرون ، العرب و الدائرة الإفريقية . ط. 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 .

71 - المديني، توفيق ، تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال . دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

72 - مهنا ،محمد نصر ، الوجيز في مناهج البحوث السياسية و الإعلامية . ط.1،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2001.
73 - ____ ،______ ،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .
74 - ، ____ ،______ علم السياسة. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، د.ت.ن.
75–____ ،______ ،في علم السياسة قراءة في المنهج . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، د.ت.ن.
76 –____ ،______ ، تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية . الإسكندرية: المكتب الجامعي،2007.
77 - ____ ،______ ،الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996.
78 - محمود، أحمد إبراهيم و آخرون ،حال الأمة العربية 2009 – 2010 النهضة أو السقوط . ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010

79 - _____، ______ ، حال الأمة العربية 2007 – 2008ثنائية التفتيت و الاختراق . ط.1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية د.ت.ن .

80 – محمودي،عبد القادر ، النزاعات العربية – العربية و تطور النظام الإقليمي العربي(مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945 -1985) .الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار،2002.

81 – محي الدين ،جمال ،العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة . دار الجامعة الجديدة ، 2009.

82 – منذر ،محمد ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة . ط.1 ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

83 – المراشدة،يوسف. العولمة و أثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008.

84 – مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي. ط.1 ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.

85 – مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات – وثائق- تقارير 1990 – 2005. ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

86 – مصباح ،عامر ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

87 – _____ ،_____ ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،د.ت.ن.

88 – _____ ،_____ ،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.

89 – _____ ،_____ ،تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: دار هومة، 2010.

90 – المخادمي رزيق، عبد القادر ،منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل. الجزائر : دار موفم للنشر، 2000.

91 – _______، _______ ، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت . ط.1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2005.

92 –_______، _______ ، سباق التسلح الدولي الهواجس و الطموحات و المصالح . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 .

93 – _______، _______ ،التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. ط.1،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006.

94 – نبهان،يحيى محمد ،أطلس الوطن العربي الجغرافي الطبيعي و السياسي . عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010.

95- نجاعي، سليم ، موسوعة العالم العربي الصومال .ط.1 ، الجزائر : منشورات، 2010.

96 – نجدت ئاكرة ي ،صبري ، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية.ط.1 ، عمان : دار دجلة ، 2011.

97 – النعيمي ،أحمد نوري ، العلاقات العراقية التركية الواقع و المستقبل . ط.1 عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

98 – النعيمي ،أحمد ،السياسة الخارجية. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2008 .

99 –نقولا الرحباني ،ليلى ، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل . ط.1 ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011.

100 – سالينجر،بيار و لوران، أريك ،حرب الخليج . ط.11، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1993.

101 – سويد ،ياسين ،الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع و خيارات . ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

102 - السوسوه،عبد المجيد محمد ، أسس العلاقات الدولية في الإسلام. ط.1،دار ابن حزم للطباعة و النشر والتوزيع،2005.

103 - سيد أحمد ،عبد القادر ، الأوبيك ماضيها – حاضرها و آفاق تطورها . ترجمة: خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.

104 - السيد،محمد سليم،تحليل السياسة الخارجية. ط.2 ، بيروت : دار الجيل ، 2001.

105 - السيد ،محمود ،إفريقيا و الأطماع الغربية . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

106 - السيد ،عبد القوي سامح ،التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012.

107 - سلامة ،غسان و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي . مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ط.3 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

108 - السلطان، جمال مصطفى عبد الله ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط . ط.2 ،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.

109 - سمير ،أمين و غليون برهان ،حوار الدولة و الدين.ط.1، بيروت: دار الفرابي، 2003.

110 - سميث،كارن إي . و لايت،مارغوت ،الأخلاق و السياسة الخارجية. ترجمة : فاضل جتكر، ط .1 ، الرياض: د.د.ن، 2005.

111 - السنجاوي،سلوان رشيد ، التدخل الإنساني في القانون الدولي . ط.1،عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011.

112 - سعد الدين ، إبراهيم و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت.ن.

113 - سعد الله ،عمر ،الوجيز في حل النزاعات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

114 - سعدي مصطفى،كمال ،حقوق الإنسان و معاييرها الدولية.ط1 ، عمان : دار دجلة ، 2010.

115 - سرية ،نور عصام ، دول العالم النامية و تحديات القرن الحادي و العشرون . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006

116 - العايد ،عبد الله حسن ،انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية.ط.1 ،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

117 - عارف،محمد نصر ، أبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية - المنهج. ط.1 ،بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 2002.

118 - ـــــــ ،ـــــــ ،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلىالمجتمع و من الثقافة إلى السوق. ط.1، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2006.

119 - عبد الهادي، حيدرأدهم ،دراسات في قانون حقوق الإنسان.ط.1،عمان: د.د.ن، 2009 .

120 - عبد الله فؤاد، ثناء ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . ط.2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

121 -عبد الملك ،محمد يونس ،مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها و القضاء المختص بمنازعاتها.ط.1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.

122 - عبد المنعم، سعيد ،الكارثة العرب و أصول المسألة العراقية . مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، 2004.

123 - عبد العزيز ، العشاوي و علي، أبو هاني ، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية .ط.1،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.

124 - عبيد ربيع،المنظمات الدولية و دورها في فض المنازعات بين الدول.القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2008 .

125 - العجمي ،محمد ظافر ،أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. ط.1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

126 - عودة ،عبد الملك و آخرون ، العرب و إفريقيا. ط.2 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

127 - علاي ،جبار ستار وعطوان ،عباس خضر ، العراق قراءة لوضع الدولة و لعلاقاتها المستقبلية.ط.1 ،أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006.

128 - عتمان ،محمد سعيد ،العولمة السياسية بين الفكرين الإسلامي و الغربي من المنظور التاريخي . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

129 - عثمان ،محمد غنيم و أبو زنط ،ماجدة أحمد ، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها . الأردن : دار صفاء ، 2006.

130 - العذاري،عدنان داود و الدعمي ،هدى زوير ،قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي . ط.1 ، عمان: دار جرير للنشر و التوزيع، 2010.

131 - الفاعوري ،إبراهيم ،جغرافية الوطن العربي . ط.1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011.

132 - الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي . ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

133 - فهمي، عبد القادر محمد ،النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة . ط.1 ، عمان: دار وائل للطباعة و النشر ، 1997 .

134 - الفتلاوي، سهيل حسين ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية . الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2010.

135 - _____ ،_________ ، المنظمات الدولية . بيروت: دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر و التوزيع، ط.1، 2004.

136 - فضل الله ،محمد إسماعيل . العولمة السياسية انعكاساتها– و كيفية التعامل معها. دار الجامعة الجديدة، 2008.

137 - الفضلي ،عبد الهادي ، أصول البحث . إيران: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، د.س.ن.

138 - الصفراني، عبد السلام عمران ، مجلس الأمن و حق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان (دراسة قانونية). ط.1، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2008.

139 - القوزي، محمد علي ،العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر . ط.1 ، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

140 - قنصوه ،ياسر ،الليبرالية.. إشكالية مفهوم. ط.1 ، القاهرة : رؤية للنشر و التوزيع ، 2008.

141 - رباح ،محمد إسحاق ، قضايا معاصرة سياسية – إستراتيجية –اقتصادية– اجتماعية –ثقافية و تربوية .ط.1 ،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، 2009.

142 - رضوان ،محمد ،منازعات الحدود في العالم العربي. بيروت: د.د.ن ، 1999.

143 - الشاهر ،إسماعيل شاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 . ط.1 ، دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009 .

144 - شبانة ،أيمن السيد ، تقديم : محمود أبو العينين،التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا. ط.1 ، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية،د.س.ن.

145 - شروخ ،صلاح الدين ، منهجية البحث العلمي للجامعيين. الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، د.س.ن.

146 - شريط ،الأمين ،حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،د.س.ن.

147 - توردوف، وليم ،الحكم و السياسة في إفريقيا .ترجمة: كاظم هاشم نعمة،ط.1 ، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، 2004.

148 - التنير،سمير ، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط. ط.1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.

149 -_____، _____ ، الفقر و الفساد في العالم العربي . ط.1، بيروت: دار الساقي، 2009.

150 - تيري ل – دييل،إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي . ترجمة : وليد شحادة ،بيروت : دار الكتاب العربي،2009.

151 - الخزرجي ، ثامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات . ط.1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005 .

152 - خلف الله ،أحمد طه. سقوط العرب في الحرب على العراق الأسباب و النتائج.ط.1 ، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004.

153 - ختاوي،محمد ،النفط و تأثيره في العلاقات الدولية. ط.1 ، بيروت: دار النفائس للطباعة و النشر والتوزيع، 2010

154 - خضراوي ، هادي ،أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم و البنى. ط.1 ، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر و التوزيع ، 2002.

155 - خضير ،حسن خضير ، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية . ط.1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002.

156 - الظاهر ،إبراهيم نعيم ،إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي . ط.1 ، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2010 .

157 - غالبريث،بيتر ،نهاية العراق. ترجمة:إياد أحمد، ط.1 ، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

158 - غوردن، مايكل و تراينور، برناند . كوبرا 2 التفاصيل الخفية لغزو العراق و احتلاله . ترجمة:أمين الأيوبي، ط.1 ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

159 - الغزالي ، أسامة حرب ،الأحزاب السياسية في العالم الثالث . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، 1987.

160 - غريفتش، مارتن وأوكالاهان،تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ط.1 ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ،دار روتليدج ، 2008.

ب- باللغة الفرنسية :

01- **Bettati**,**Mario**, Droit humanitaire.France :éditions du Seuil , 2000 .

02- _____, _____ le droit d'ingérence mutation de l'ordre international. 2001

03- **Grünewald**, **François**, L'aide Humanitaire en Somalie « Défis Opérationnels pour La Gestion De L'insécurité et la mise en œuvre Desprogrammes » .France , urgence réhabilitation développement , 2009 .

04- **Louisseiler**,**daniel** .la méthode comparative en science politique .parisarmand colin, 2004.

05- **Moreau** ,**Defarges**,Philippe,Droits d'ingérence dans le monde poste – 2001. France : science po les presses, 2005.

06- **Westmorel**,**Juanita** , Traoré , Droit Humanitaire etDroit d'intervention .

ج- باللغة الإنجليزية :

01- **D**. **Laitin**,**David**, comparative Politics : the State of the subdiscipline. APSA, 2000.

02- **Neil**,**Mac**,Somaliatimeline.lehrer productions ,2007.

03- **N**.**Gibbs** , David, Real politic and humaintarian intervention : the case of Somalia.

ثانيا - الدوريات :

01 - أبو طالب ، حسن ، " التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط : حدوده وآفاقه " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام ،السنة 31 ، العدد 123 ، الصادر بتاريخ يناير 1996 .

02 - الإبراهيمي،الأخضر ،"أزمة الديمقراطية"، المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثالثة، العدد 19، الصادر بتاريخ سبتمبر 1980.

03 - بولمعالي ، النذير ، العالم الاسلامي و التوظيفالسياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة ، في : مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة ، العدد 45 ، 2010 ، على الرابط الإلكتروني : تاريخ الدخول :2013/07/20 .

04 - بيبرس ، سامية ، " نحو تنشيط التعاون العربي الإفريقي " . السياسة الدولية . السنة 37 ، العدد 145 ، الصادر بتاريخ يوليو 2001 .

05 - حامد ،منال لطفي ، " سيناريوهات الأزمة الصومالية " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، السنة 33، العدد 128 ، الصادر بتاريخ أبريل 1997.

06 - حنفى، خالد على ، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا .. رؤى و أدوات متغيرة " . السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام، المجلد 41 ،العدد 163 ، الصادر بتاريخ يناير 2006 .

07 - يوسفي ، أمال ، "إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة " . دورية دراسات اقتصادية،العدد 09 ، الصادر بتاريخ جويلية 2007 .

08 - ماموني ، فاطمة الزهراء ، " استراتيجية محاربة الفقر من خلال العمل اللائق " ، في : المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ، السنة الثالثة ، المجلد 05 ، العدد 01 ،الصادر بعام2012.

09 - نواري،أحلام ، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية". دفاتر السياسة و القانون ، العدد 14 ، الصادر بتاريخ جانفي 2011 .

10 -النصراوي ، صلاح ،" العراق .. هل يعرف الاستقرار؟ العراق ..حكومة جديدة ومهام ثقيلة " ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، المجلد 41 ،العدد 165 ،الصادر بتاريخ يوليو 2006.

11 - سعد الدين،إبراهيم و آخرون، الوطن العربي سنة 2000. في:المستقبل العربي، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الصادر بتاريخ سبتمبر 1980.

12 - السعيد ،إدريس محمد ، " إيران و الخليج و احتمالات العدوان الأمريكي على العراق " ،مجلة السياسة الدولية . القاهرة: مؤسسة الأهرام ، المجلد 27، السنة 38،العدد 150 ، الصادر بتاريخ أكتوبر 2002.

13 - عبد الناصر،وليد " أكراد العراق و تأثير البيئتين الإقليمية و الدولية " .السياسةالدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام ،العدد 127 ، الصادر بتاريخ : 1997 .

14 - العناني،خليل ، " الصومال بين رحى الحرب الأهلية و الحرب على الإرهاب " .مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 148، الصادر بتاريخ أبريل 2002.

15 – صادق محروس، " المنظمات الدولية و التطورات الراهنة في النظام الدولي " ،السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، السنة 31 ، العدد 22 ، الصادر بتاريخ أكتوبر 1995.

16 – الصديقي ، سعيد ،"السياسة الخارجية والديمقراطية تعارض أم توافق". المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، الصادر بصيف 2007.

17 – شعراوي ، حلمي ، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة " ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد 15، الصادر بصيف 2007.

18 – غربي، محمد ، "أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي ؟"،مجلة أكاديميا ، العدد الأول ، الجزائر : دار كنوز للإنتاج و التوزيع ، الصادر بعام2013 .

ثالثا – المذكرات الجامعية :

01 – بلخيرة، محمد ،التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية . (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2004/2003 .

02 – درواسي ، مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالةالجزائر : 1990 – 2004. (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2005 / 2006 .

03 – الهواري،بلحاج ، أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الإيرانية والسعودية (1989 – 2005) – دراسة مقارنة –. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 .

04 – هلتالي، أحمد ، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2009/2008 .

05 – لوصيف ، السعيد ، واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحدياتمرحلة ما بعد الحرب الباردة . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009 .

06 – لعمامرة ، لبندة ، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة تيزي وزو مولود معمري ، كلية الحقوق ، 2012.

07 – مزيان، رياض ، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية" . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2004 / 2005.

08 – منصر ،جمال ، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة – .(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010.

09 – سليماني، سهام ، تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005.

10 – العباسي ،كهينة ، المفهوم الحديث للحرب العادلة. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم القانون ، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي و العلوم السياسية ، 2011.

11 – عمروش، عبد الوهاب ، التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في أفريقيا دراسة حالة الصومال(1992 – 2005) . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006 / 2007 .

12 – قردوح ،رضا ، العقوبات الذكية – مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان . (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010 / 2011.

رابعا- المحاضرات:

01 - بن صايم ، بونوار ،العلاقات الدولية الموضوع و المناهج. "محاضرات في مقياس مدخل لعلم العلاقات الدولية" ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية : 2006/ 2007.

02 – ــــــــ ، ــــــــ ، القوة و التأثير في العلاقات الدولية . "محاضرة في مقياس نظريات العلاقات الدولية" ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية: 2007/ 2008 .

03 – برقوق ، أمحند ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. " محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة " ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية : 2008 /2009.

04 – عبد العالي ،عبد القادر ،النظم السياسية المقارنة."محاضرات في النظم السياسية المقارنة"، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2007 –2008.

05 – عياد،سمير محمد ، القانون الدولي لحقوق الإنسان : الأسس و الآليات . "محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماجيستر علوم سياسية تخصص سياسات مقارنة" ، المقياس : القانون الدولي و المنظمات الدولية ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012.

خامسا - المقالات:

01 – عادل ، مهدى ، تقسيم العراق بين الادعاءات و الحقيقة دراسة في المسألتين الكردية والشيعية. في : مركز الحضارة للدراسات السياسية .

سادسا: مقالات ودراسات على شبكة الانترنيت :

أ-باللغة العربية:

01 – إبريهي ، أحمد علي ، الاقتصاد العراقي و آفاق المستقبل القريب . على الرابط الإلكتروني : http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/136590429...، تاريخ الدخول: 2013/08/08 ، 03:30.

02 – الأوبزيرفر ، احتياطي النفط في المياه الصومالية يقارن باحتياطي النفط في الكويت. مؤتمر لندن: الصومال يشتري الأمن مقابل النفط، على الرابط الإلكتروني : http://www.yemencom.net/news.php?action=show&id=6605 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 11:45 .

03 – أوزتورك ،حسن ،المجاعة في الصومال و أسبابها. على الرابط الإلكتروني: http://www.bilgesam.org/ar/index-php%3foption%3Dcom_content%26، تاريخ الدخول: 2013/07/14 ، 21:00 .

04 – الإمام أبشر، الأمين ،الموقع الجغرافي للصومال و أثره في بناءه السياسي. على الرابط الإلكتروني: http://www.iua.edu.sd/lib/iua_magazine/african.studies/34/004 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 10:46.

05 – " الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الكبرى و دورها في تسوية الحرب في الصومال " ، موسوعة المقاتل ، على الرابط الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/harbsomal/secO ، تاريخ الدخول : 2013/07/11، 20:40

06 – الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1483 (2003) المتخذ من طرف مجلس الأمن في جلسته 4761 بتاريخ: 22 أيار / مايو 2003، على الرابط الإلكتروني: http://www.iamb.info/pdf/unsc1483ar.pdf، تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 22:30 .

07 – الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، القرار 2094 ، 06 مارس 2013 ،على الرابط الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/MG/pdf/resolution.2093.cle04

08 – الأمم المتحدة حولية نزع السلاح، المجلد 29، 2004 ،نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007، على الرابط الالكتروني:

http://www.un.org/disarmament/Homepage/ODApublications/yearbook/2004/pdf/2004/Arabic_pdf،تاريخ الدخول: 2013/05/07 ، 10: 13 .

09 – الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، في الموقع الإلكتروني :

http://daccess-dds-my-un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/698/84/IMG/NRO69884.pdf?OpenElement

10 – أندرسون، جورج ، الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز. فينيسيا ، (حلقة دراسية عن الفيدرالية العملية في العراق) 2- 11 يونيو / حزيران 2006 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.forumfed.org/pubs/oil-fiscal-ara.pdf، تاريخ الدخول : 2013/05/13، 11:34.

11 – أحمد الجنوبي، " الإرهاب الأمريكي في العالم " في: تقرير علاء مكتبي، على الرابط الإلكتروني:http://forum.qawem.org/showthread.php%3f87388-%25c7%25E%25C7% ، تاريخ الدخول: 2013/07/29 ، 08:30 .

12 – أحمد عبد الله ،محمد ، مآل حركة الشباب المجاهدين الصومالية . في : السكينة للحوار ، 2012/11/28 ، على الرابط الالكتروني : http://www.assakina.com/center/parties/19653.html، تاريخ الدخول: 2013/07/29

13 – إسكاف ،محمد وليد ، حق استخدام القوة و دوره في العلاقات الدولية . من الموقع الإلكتروني :

http://www.achr.eu/art575.htm ، تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 00:07

14 – آغا، جميلة ، نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني . على الرابط الالكتروني http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2430.topic: ،تاريخ الدخول : 2013/07/07 ،20:30.

15 – ب. بايس،جون ، حقوق الإنسان في العراق خلال الفترة الانتقالية – البحث عن الشمولية –. في : المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2008/03/31 ، على الرابط الإلكتروني:http://www.icrc.org/ara/resources/documeents/article/review-869-p91.htm، تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 21:35 .

16 – بوابة الأجيال الحرة صحافة في النور،تاتشر : إحياء نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط.على الرابط الإلكتروني : http://www.elajyal.net/.../، تاريخ الدخول:2013/04/23، 59: 20 .

17 – بوشامة، مصطفى و محفوظ، مراد ، ظاهرة الفقر في العالم العربي و الإسلامي ، أسبابها وآثارها . على الرابط الإلكتروني:

www.kantakji.com/fiqh/files/economics/60332.doc ،. تاريخ الدخول: 2013/07/12 ، 20:52 .

18 – بيندا ، فرانشيسكا و آخرون ، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي فيالعراق . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2005 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.ihec.iq/ihecFtp/Research-and-studies/Electronic-Library/25.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 11:24 .

19 -البلادي، صادق ، القرار 688 و ربيع العالم العربي .في : الحوار المتمدن، العدد 3476 – 2011/09/03 ، على الربط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274109، تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 19 :12

20 - بلاتفورم ، ملكية النفط العراقي و التحكم به ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.niqash.org/uploaded/documents/greg.arabic.pdf ،تاريخ الدخول: 2013/05/13 ، 23:27 .

21 - بن سلطان بن عبد العزيز،خالد ،إدارة التحالف: القسم الأول.في: موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط الإلكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/.../sec07.doc.cvt.ht، تاريخ الدخول: 2013/04/23، 31 :20 .

22 - بن صمايل السلمي ، عبد الرحيم ، الليبرالية نشأتها و مجالاتها . من الموقع الإلكتروني :

http://www.kfu.edu.sa/ar/mediacenter/services/favorites/Documents/saydelfaoad/ ، تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 09:15 .

23 - البعد الدولي للحرب في الصومال ، في : موسوعة مقاتل من الصحراء ، المبحث الثالث ،على الرابط الإلكتروني:http://www.moqatel.com/openshare/Bohoth/Siasia2/harbsomal/sec04-Doc-cvt.htm ،تاريخ الدخول: 2013/07/22 ، 22:40 .

24 - برقوق،أمحند ، احتلال العراق .. و الديمقراطية المستحيلة. ، على الرابط الإلكتروني:http://www.politics-ar.com ، تاريخ الدخول : 2013/07/04 ، 22:41 .

25 - بشير ، عبد الفتاح ، "نظريات السياسة المقارنة و منهجية دراسة النظم السياسية العربية مقارنة (إيستمولوجية)" . السياسة الدولية، الصادر بتاريخ يوليو 1998 ،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3Fserial%3D219149%26،تاريخ الدخول : 2013/07/04 ، 21:06 .

26 - جبر ، شمخي ، جذور الحرب الأهلية ...لبنان ن قبرص ن الصومال ، البوسنة . في : الحوار المتمدن ، العدد 20،2007/04/1891، على الرابط الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D94453 ، تاريخ الدخول : 2013/07/22 ، 22:40

27 – جوهري ، عز الدين ، القرن الإفريقي .. الأهمية الاستراتيجية .. التركيبة الاثنية والصراعات الداخلية . لبنان: الجامعة الإسلامية، كلية العلوم السياسية و الإدارية، قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ، على الرابط الإلكتروني : http://www.4geography.com/vb/showthread.php/3d4975،

تاريخ الدخول:2013/05/07، 09:55

28 – الجلبي ، منير ، نظرة موضوعية على عقود النفط العراقية . على الرابط الالكتروني: http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/16/%D8%A7%، تاريخ الدخول : 2013/05/13 ، 12:10

29 – جميل،عبد الله ، أمريكا و الحرب الكارثية على العراق. في : كتابات ، الاثنين 17 حزيران 2013، من الموقع الإلكتروني: http://www.kitabat.com/ar/page/17/06/2013/13376/%25D8%25A3%25D9%25، تاريخ الدخول: 2013 /07/02 ، 18:53 .

30 – جميل ، عبد الله ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية و دبلوماسية الخروج من البند السابع ، على الرابط الإلكتروني :

kitabat.com/ar/page/17/06/2013/13376/%25D8%25A3%25D9%25... ، تاريخ الدخول: 2013/07/02 ، 00:30 .

31 – داغر، فيوليت و حسن ،عصام الدين ، العقوبات الاقتصادية على العراق. اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 مايو 1999 ، أكتوبر 1999 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.achr.nu/rep6.htm ، تاريخ الدخول : 2013/04/26 ، 22:53 .

32 – الدوهمش، فتحي ، الموقع الجغرافي للعراق في الاستراتيجية الأمريكية العليا . في : مجلة السياسي ، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، على الرابط الإلكتروني : -http://www.syasi.com/new/141/5373-2010-09-19 18-27-18 ، تاريخ الدخول: 2013/08/26 ، 22:16

33 – دكاك، أمل حمدي ،الاحتلال الأمريكي للعراق و انتهاك حقوق الأطفال العراقيين (دراسة ميدانية لعينة بحثية من الأطفال العراقيين اللاجئين فيدمشق). مقال منشور في مجلة جامعة دمشق ، المجلد 26 ، العدد الثالث و الرابع ، 2010 ، على الرابط الإلكتروني:

http ;//www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories ، تاريخ الدخول: 2013/05/21 ، 07:13

34 – الدلابيح ، علي فايز يوسف ، توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.meu.edu.jo/ar/images/research%20papers/%D8AA ، تاريخ الدخول : 2013/05/16 ، 21:09

35 – دستور دولة الصومال، الجريدة الرسمية، العدد 01، 1960/07/01، على الرابط الإلكتروني :

http://www.al-hakawati.net/arabic/states/const7.asp ، تاريخ الدخول : 2013/07/08 ، 21:41 .

36 – الهادي ،محمد الأمين محمد و إدريس ،عمر ، "الأزمة الصومالية تشخيص ومقترحات للحل – رؤوس أقلام – ". (ورقة بحث قدمت في ملتقى الصومال الأول حول : " الوضع الصومالي ...المصالحة والمصارحة و آفاق المستقبل " الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 02 – 03 يوليو 2006). على الرابط الالكتروني:
http://www.nuqush.com/2006/06/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%2 ،تاريخ الدخول : 2013/07/15 ، 19:10 .

37 – الهادي ، محمد الأمين محمد ، الواقع السياسي في الصومال و آفاق المستقبل. على الرابط الالكتروني:http://www.nuqush.com/2008/4/hello-world/ ، تاريخ الدخول : 2013/07/25،

38 – الهادي ، محمد محمد الأمين ، الواقع الصومالي المتأزم بين تفاقم الأزمة وجهود المصالحة . في: نقوش، 08 يونيو 2009، على الرابط الالكتروني:
http://www.nuqush.com/2009/06/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3 ، تاريخ الدخول: 2013/07/24.

39 – الهادي، محمد الأمين محمد ،المحاكم الإسلامية ... أسباب السقوط و مقومات النهوض . في:مقالات، 31 يناير 2007، على الرابط الالكتروني:

http://www.nuqush.com/2007/01/%d8%a7%d9%8 ،تاريخ الدخول : 2013/07/25.

40 – الهويسي ، سعيد ، التدخل الأمريكي في سياسات الدول : دراسة لتأثير واشنطن على السياسة المغربية. في : الحوار المتمدن، العدد 2640، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171214 ، تاريخ الدخول: 2013/09/03 ، 22:00

41 – الوادية ، خليل سامح ، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة . في: الحوار المتمدن، العدد 2426، 2008/10/06، على الرابط الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D149245ht ، تاريخ الدخول:2013/07/07. 00:20 .

42 – وهبان،أحمد ، مناهج البحث في علم السياسة . "محاضرة في مقياس علم السياسة"، على الرابط الإلكتروني:،

http://www.faculty.ksu.edu.sa/wahban/101/%25E2%2580%25AB%25D9%258، تاريخ الدخول:2013/07/05، 20:05

43 – وطفة ، علي أسعد ، الاغتراب و الأنسنة في مفهوم الفردانية المغامرة الفكرية لمفهوم الفردانية في الثقافة الغربية . جامعة الكويت ، كلية التربية ، على الرابط الإلكتروني: http://www.watfa.net/829.pdf،تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 19:48 .

44 – الزاملي ، أحمد ماجد ، الدولة الفاشلة . على الرابط الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid%3D352388،تاريخ الدخول:2013/08/01 ، 00:44.

45 – الزاملي، أحمد ماجد ، التدخل العسكري الإنساني و سيادة الدول . على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355667،تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 13:31 .

46 – الزيادي، حامد ، الدماء العراقية النازفة ..مشروع إقليمي مكشوف . على الرابط الإلكتروني:http://www.kitabat.com/ar/page/02/06/2013/12898/%D8%A7%D9%84%Dتاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 16:21

47 – زلماط ، حياة ، القرصنة البحرية في القرن الإفريقي و خليج عدن . المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية ، على الرابط الإلكتروني : http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?option%3Dcom.content% تاريخ الدخول:2013/07/24 ، 18:30 .

48 – الحاج عبده ، منير عبد الله ، داء الفقر و دواؤه لدى المجتمع الصومالي . في : شبكة الشاهد الاخبارية ، 02 /01/ 2013 ، على الرابط الإلكتروني:

http://arabic.alshahid.net/columnists/84938، تاريخ الدخول : 2013/07/12 ، 10:30 .

49 – الحاج ،عزيز ، الالتباس و الخلاف في تعريف الحرب الأهلية. في:الحوار المتمدن، العدد 1829، 2007/02/17 ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/showart.asp%3faid%3d88898 ، تاريخ الدخول: 2013/07/16 ، 21:06 .

50 – الحاج فتح الرحمن ، أحمد عاصم ، الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا . 26 فبراير 2012، على الرابط الإلكتروني : http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/38503-2012-02-26-10-20-05 ، تاريخ الدخول: 2013/09/21 ، 01:43 .

51 – حاتم علوان ،ابتسام وجبر، دينا محمد ، الاستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى . على الرابط الإلكتروني :

http://www.iasj.net/iasj%3ffunc%3Dfulltext%26ald%3D27060، تاريخ الدخول : 2013/08/23 ،12:20 .

52 – حبيب ،كاظم ، الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الراهن في العراق. على الرابط الالكتروني:http://www.telskuf.com/index.php%3Foption%3Dcom_content%26vie ، تاريخ الدخول : 2013/08/02، 10:40 .

53– حمدي، عبد الرحمن، الحرب الخفية في الصومال و العجز العربي. على الرابط الالكتروني:http://www.aleqt.com/2011/07/22/article-561399.h ، تاريخ الدخول: 2013/07/28، 20:33 .

54 – الحنفي ، محمد ، في الاشتراكية العلمية ، لا مجال لتوظيف الدين في الأمور الأيدولوجية و السياسية . على الرابط الإلكتروني: http://www.tellskuf.com/index.php%3foption%3dDcom-content%26vie، تاريخ الدخول: 2013/07/14، 23:55 .

55 – حسن ، إبراهيم محمد ، مسلسل انهيار الحكومات في الصومال هل له من نهاية ؟ . على الرابط الالكتروني: http://Somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4344&Itemid=29 تاريخ الدخول : 2013/09/21 ، 09:37 .

56 – حسين،خليل ،حقوق الإنسان في القوانين و الشرائع الدولية و الوطنية . على الرابط الإلكتروني :http://drkhalilhussein.blogspot.com/2010/05/blog، تاريخ الدخول : 2013/08/20 ، 20:20

57 – طبرة ، حسن. الفقر في العراق ... بين الأمس و اليوم. على الموقع الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.105629 ، تاريخ الدخول: 2013/03/07 ،03:07.

58 – يوسف،محمد والبحيري، محمد ، تل أبيب تحول الأكراد إلى حصان طروادة : تواجد الموساد في العراق يتسبب بأزمة في العلاقات التركية الإسرائيلية . القاهرة : وكالة الصحافة العربية ، على الرابط الإلكتروني : http://www.addustour.com/13632/%D8%AA%D9%84 ، تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 02:41 .

59 – يعقوب ،يوسف ، نظرية الحرب العادلة ولادة العنف المسيحي. على الرابط الإلكتروني:http://www.plough.com/ar/articles/2012/february/just-war-theory ، تاريخ الدخول : 07 /2013/02 ، 39 : 02 .

60 – كاسبر، وولفغانغ ، " معالجة الفساد للقضاء على الفقر " . في : سلسلة قضية وحليل ، العدد 67 ، 2006/01/19 ، على الرابط الإلكتروني : http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6304 ،تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 00:40 .

61 –كوثراني، وجيه ، " أزمة الدولة في الوطن العربي" .في مجلة : المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 390، الصادر بتاريخ آب 2011 ، على الرابط الالكتروني:

http://www.caus.org.ib/pdf/EmagazineArticals/Mustaqbal_390_wajih%20kawsarani%2097-112.pdf ، تاريخ الدخول:2013/05/03، 17:50

62 – كيرنز ،إدموند ، الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني. منظمة أوكسفام الدولية ، 07 فبراير / شباط 2011 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism-070212-ar.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/07/25 ، 22:11 .

63 – لوليشكي ،محمد ، البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ، يناير 2012، على الرابط الإلكتروني : http://www.diplomatie.ma/portals/0/1.pdf تاريخ الدخول: 2013/07/24، 23:10

64 –لكريني ،إدريس ، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية .في :الحوار المتمدن، العدد 1592 ، 2006/06/25 ، على الرابط الالكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3faid3D68352 ، تاريخ الدخول: 2013/07/11، 23:40

65 -ماسينغهام ،إيف ، التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض انسانية ؟.في :مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، الصادر بتاريخ ديسمبر2009، على الرابط الإلكتروني:www.icrc.org/ara/assets/files/other/irrc-876.massingham، تاريخ الدخول: 2013/04/26، 18:04 .

66 - مجدي،خليل،التدخل الأجنبي و التدخل الدولي. الحوار المتمدن، ع.1431، 2006/01/15 ــ من الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/débat/show.art.asp?aid-54839 ، تاريخ الدخول: 2012/12/10، 21:10 .

67 - المجلس القومي للمرأة ، القضاء على الفقر . من الموقع الإلكتروني:

http://www.ncwegypt.com/index.php/ar/docswomen/2013-03-11-13-12-12 ، تاريخ الدخول: 2013/09/13 ، 00:07 .

68 - المهداوي،مثنى علي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد". في: مجلة العلوم السياسية،العددان 38 - 39، على الرابط الإلكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func=fultext&aid=25964، تاريخ الدخول : 2013/04/15 ، 08:00.

69 - موسوعة مقاتل من الصحراء ،أسباب الحرب في الصومال. من الموقع الإلكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia2/HarbSomal/sec02.doc_cvt.htm ، تاريخ الدخول: 2013/09/21 ، 00:27

70 - موقع الصوت الشيوعي،كروس مختصر في النظرية الماركسية الكلاسيكية التي يسعى الصوت الشيوعي لنقدها و كشف و تصحيح أخطائها.من الموقع الإلكتروني:

https://sites.google.com/site/communistvoise/arbrief، تاريخ الدخول: 2013/09/17، 13:00.

71 - مناهج البحث في علم الاجتماع،من الموقعالإلكتروني:www.mygsio.gsio.iraq.org/nechat/3pdf، تاريخ الدخول:2013/07/05، 14:09.

72 – المسلماني ، بسام حسن ، المجاعة في الصومال .. الأسباب و الآثار . على الرابط الإلكتروني:
www.lahaonline.com/articales/view/39380.htm ، تاريخ الدخول: 2013/07/12 ، 02:20 .

73 – المعاضيدي، محمد حسين علي ، التخلف السياسي .. آفة التقدم الاجتماعي . على الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.39262، تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 17:14

74 – معلم أحمد ، محمد ، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال. (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العدالة الجنائية ، 2006. على الرابط الإلكتروني:http://www.dahsha.com/uploads/Hurubahlyya.pdf، تاريخ الدخول: 2013/07/08 .

75 – معلم ، عبد القادر محمد جيدي، أزمة الصومال : إشكالية الدولة و آفاق إعادة البناء. أزمة الصومال، على الرابط الإلكتروني:

http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/African_studies/45/005.doc، تاريخ الدخول: 2013/05/03 ، 17:40 .

76 – المعموري ، حسن محسن ، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الحر، محاولة إيجاد نموذج النهوض بالاقتصاد العراقي ، جامعة ديالى ، كلية الإدارة والاقتصاد ، على الرابط الإلكتروني:
http://www.ecomang.uodryala.edu.iq/uploads/research/2)%25D9%25، ...تاريخ الدخول: 2013/08/07 ، 00

77 – المعيني، خالد. ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية .من الموقع الإلكتروني:http://www.aljazzeera.net/pointofview، تاريخ الدخول: 2012/11/25، 10:00

78 – محمود ، أحمد إبراهيم ، " إثيوبيا و المسالة الصومالية: من التحكم عن بعد الى الغزو العسكري " . في: مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 339 ، مايو / أيار 2007 ، على الرابط الالكتروني :

http://www.ogadennet.com/arabic/articales.php%3farticale-id%3D17 .، تاريخ الدخول:2013/07/27 ، 23:55 .

79 – ميثاق الأمم المتحدة،سان فرنسيسكو ، 26 حزيران 1945 ،على الرابط الإلكتروني: http://www.cdfj.org/look/pdfs/melad.covenants/group1/g/doc1.pdf، تاريخ الدخول : 2012/11/01، 18:19.

80 - ميثاق الأمم المتحدة ، سان فرنسيسكو ، 26 حزيران / يونيه 1945 ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.yemenintransition.com/artImage/MethKALmimALmt7dh.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/09/21، 00:01

81 – الميثاق الأممي، الصادر بمدينة سان فرنسيسكو، 26 حزيران / يونيه 1945 ، من الموقع الإلكتروني :

http://www.yemenintransition.com/artlmge/MethKALmimALmt7dh.pdf ،تاريخ الدخول: 2013/08/27، 10:53

82 – مرابط،محرز ،جدلية التدخل الإنساني و السيادة الوطنية و فصل الربيع الغربي !.على الرابط الإلكتروني:

http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-30-51/2010-10-12-13-57-34/13340.1111 ، تاريخ الدخول: 2013/07/02، 18:41

83 – المرهون، عبد الجليل زيد ،الصومال و المشهد الأمني الجديد. في: جريدة الرياض، على الرابط الإلكتروني:www.alriyadh.com/2011/10/21/articls677632.html تاريخ الدخول: 2013/07/08 ، 20:45

84 – مركز الانتاج الاعلامي ، " التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول " . في : نحو مجتمع المعرفة ، سلسلة دراسات ، الإصدار 11 ،على الرابط الالكتروني : .http://reyadaoffice.com/pdf/11.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/08/20، 02:30

85 – المغيربي،محمد زاهي ، العولمة و التدخل الإنساني . على الرابط الالكتروني:

http://www.libyaforum.org/archive/index.php/3dcom-com، تاريخ الدخول: 2012/11/25، 18:28

86 – ناجي ملا ياس ، عبد الصمد ، " الأمم المتحدة و التدخل الإنساني و أثره في حماية حقوق الإنسان " . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 23 ، 2010 ، على الرابط الالكتروني :

http://www.iasj.net/iasj?func:fulltext&aid:53236 ، تاريخ الدخول: 2013/07/25 ، 22:5

87 – ناراجيأندرليني،سانام و شوميكر،جولين ، حقوق الإنسان. على الرابط الالكتروني:

http://www.international.alert.org/sites/default/files/library ، تاريخ الدخول : 2013/07/03 ، 23:00 .

88 – نزار،عبد الله ،ملاحظات على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483الخاص برفع العقوبات على العراق . في: الحوار المتمدن، العدد:542، 2003/07/13 ، المحور : آخر الأخبار ، المقالات والبيانات ، من الموقع الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8605 تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 21:01 .

89 – سان هيلار، بيار ، القرصنة الصومالية : التقيد بالوثائق و المعلومات. على الرابط الإلكتروني:

http://www.counterpiracy.ae/upload/briefing/pierre%2520st%252... تاريخ الدخول: 2013/08/01 ، 00:40.

90 – سومافيا ، خوان ، الخلاص من الفقر : آراء من افريقيا. ط.1، الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، أديس بابا، ديسمبر /كانون الأول، تقرير تكميلي خاص للمدير العام، 2003، على الرابط الإلكتروني:

http://www.ilo.org/public/standards/relm/rgmeet/10afrm/ ...، تاريخ الدخول: 2013/08/16 ، 01:33

91 – سلوم ، سعد ، نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق : التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية . في: النبأ الشهرية الثقافية العامة، العدد 80، على الرابط الإلكتروني:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/002.htm ،تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 11:10

92 – السلمان، عادل ، الأحلاف و التكتلات الدولية. في : الحوار المتمدن، العدد 930، 2004/08/19، على الرابط الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188 ، تاريخ الدخول:2013/04/24 ، 19:18 .

93 – سمين،علي ، الآثار المحتملة من انسحاب القوات الأمريكية على العراق و الشرق الأوسط. على الرابط الإلكتروني:

http ;//www.bilgesam.org/ar/index.php%3foption%3Dcom.content%26 ، تاريخ الدخول: 2013/05/23 ، 00:40

94 – سمير ، أمين ، الصومال: حذف دولة من لائحة الأمم، على الرابط الإلكتروني:http://www.alternativenews.org/arabic/index-php/2010-08-16-09-08-0...، تاريخ الدخول : 2013/07/07 ، 14:00 .

95 – سيد أحمد،أحمد ،الأزمة العراقية و دور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدولي. على الرابط الإلكتروني:

http//:digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=220830&eid=45، تاريخ الدخول:2013/04/27، 20:03 .

96 – سيغال ،آنا ، العقوبات الاقتصادية القيود القانونية و السياسية. في: المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 31،1999/12/836 ، على الرابط الإلكتروني :
http://www.icrc.org/ara/resources/document/misc/5r2agc.htm ، تاريخ الدخول: 2013/07/03، 21:20 .

97 – ستراتفور، صراع السنة و الشيعة في عراق يضع إيران أمام تحديات. ترجمة: مركز الشام المعاصر للدراسات ، فبراير 2012 ، ص : 02 . على الرابط الإلكتروني:http://sham.ngo.org/portals/0/uploads/translate5.pdf، تاريخ الدخول: 2013/07/01 ، 22:52 .

98 – السرجاني، راغب ، المحاكم الإسلامية في الصومال . في : قصة الإسلام ، 2008/01/27 ، على الرابط الالكتروني : http://islamstory.com/ar/%D8A7%D9 ، تاريخ الدخول : 2013/07/29 .

99 – عابد ، سعود ، الفرق بين الإستراتيجية و الجيوستراتيجية . في: جريدة الرياض، على الرابط الالكتروني:http://wwwalriadh.com/2010/03/25/article509799html ، تاريخ الدخول : 2013/08/16 ، 13:16.

100 – العامر ،عثمان بن صالح ،مفهوم المواطنة و علاقته بالانتماء. على الرابط الإلكتروني:
http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/743

101 – عبد بركات، ياسر خالد ، الفيدرالية في العراق .. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية. على الرابط الإلكتروني:http://mcsr.net/articls/008.htm، تاريخ الدخول : 2013/06/01 ، 00:34

102 – عبد الهادي،إبراهيم غسان ،التدخل الإنساني ظاهرة غير إنسانية في العلاقات الدولية . على الرابط الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid45630 ، تاريخ الدخول: 2013/02/28 ، 30: 03 .

103 – عبد الله ،حسان ،اصلاح الحوزة الشيعية .. كسر الجمود و الانفتاح على العصر ، في : آفاق ، مركز آفاق للدراسات و البحوث ، على الرابط الالكتروني : http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/496 ، تاريخ الدخول : 2013/07/07 ، 02:00 .

104 – عبد العال، عبد الرحمن ، الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني . على الرابط الإلكتروني:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96003&eld=289، تاريخ الدخول : 2013/04/26 ، 12:53 .

105 – عبد العاطي، محمد ، العلاقات العراقية الإيرانية بين عهدين. على الرابط الإلكتروني:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-، تاريخ الدخول : 2013/08/30 ، 19:07 .

106 – عبد القادر ناجي،محمد عزو ، انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين. من الموقع الإلكتروني :

www.alukah.net/Books/files/Book-2383/Bookfile/sadamdoc ، تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 12:00 .

107 – عبد الرضا ،نبيل جعفر .البطالة في العراق الأسباب، النتائج و المعالجات. على الرابط الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.305238 ، تاريخ الدخول : 2013/03/07 ، 03: 44

108 – عبد الحليم ، أميرة محمد ، استعادة الدولة : "خريطة طريق لبناء المؤسسات في الصومال". في: مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني:http://www.siyassa.org/newscontent/3/112/2794/%D9%85%D9%86.. ، تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 20:31

109 – عبد الحليم، أميرة محمد ، التدخل الكيني في الصومال و دوافع الدعم الدولي. على الرابط الالكتروني:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial%3D813865%26.. ، تاريخ الدخول:2013/07/27، 22:40 .

110 – عبد الحميد بخاري ، عبلة ، التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية . على الرابط الإلكتروني:
http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/ ، تاريخ الدخول : 2013/08/16 ، 10:30.

111 – عجال ،سعيد برمد ، ما الحل في الصومال يا ترى ؟ . في : شبكة الصومال اليوم للإعلام ، على الرابط الالكتروني:
http://somaliatoday.com/news/index.php%3foption%3Dcom.conte...، تاريخ الدخول : 2013/07/21، 19:40.

112 – العدوي،محمد أحمد علي ، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة. جامعة أسيوط ، مركز الاعلام الأمني ، على الرابط الإلكتروني:

http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/Aoril/11-4-2011/634381389594978423.pdf، تاريخ الدخول: 2013/05/15 ، 21:57 .

113 – علي، مصطفى محمد ،الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها . على الرابط الإلكتروني:

http://www.iua.edu.sd/lib/iua_magazine/african_studies/38/011، تاريخ الدخول : 2013/05/07 ، 03:09

114 – عمران ،ماجد ، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان . (مذكرة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/46، تاريخ الدخول : 2012/12/15 ، 03:54

115 – عميدرور، يعقوب ، إسرائيل و مواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر ، ترجمة : مركز الناطور للدراسات والأبحاث، معهد أبحاث الأمن القومي ، حزيران /يونيو 2010 ، ص : 01 ، على الرابط الالكتروني :
http://www.shebacss.com/docs/hfair003-10.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/07/30 ، 22:25

116 – عنوز،محمد ، القرار 688 و منظور التغيير نحو الديمقراطية ، في جريدة الزمان ، العدد 818 ، 2001/01/11 ، على الرابط الإلكتروني :

http://web.comhen.se/ku/karar688.htm، تاريخ الدخول: 2013 /07/02 ، 18:47 .

117 – عطوان ،عباس خضر ، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي . في : دراسات دولية، العدد 33، على الرابط الإلكتروني:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60434 ، تاريخ الدخول: 2013/09/14 ، 14:16 .

118 – العيادي،بلقاسم ،معنى الحرب العادلة لدى مايكل وولزر.على الرابط الإلكتروني:
http://www.turess.com/alchourouk/157721، تاريخ الدخول : 2013/01/23 ، 12 : 44 .

119 – العيسوي ،محمد فايز ، مشكلة الأكراد .. رؤية جغرافية. على الرابط الالكتروني:http://www.alukah.net/culture/1007/387/76/،تاريخ الدخول : 2013/06/22 ، 22:25 .

120 – العيسى ، طلال ياسين ، السيادة بين مفهومها التقليدي و المعاصر دراسة في مدى تدويل السيادةفي العصر الحاضر. جامعة جدارا ، كلية الدراسات القانونية ، قسم القانون الخاص ، على الرابط الإلكتروني : http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/39-68.pdf، تاريخ الدخول: 2013/08/29 ، 18:30

121 – عصاماً. و أ. محمد ،استعراض للموقف في الصومال، الجشع، الاستعمار والآثار الاجتماعية. 2011، على الرابط الإلكتروني:http://mpra.ub.uni.muenchen.de/31646/ ، تاريخ الدخول: 2013/07/20 ، 19:40 .

122 – عرتف ، عبد العزيز ، الصومال ... عنف بلا حدود . في: شبكة الصومال اليوم للإعلام، على الرابط الالكتروني: http://somaliatoday.com/news/index.php%3foption%3Dcom.conteتاريخ الدخول : 2013/07/21، 22:45 .

123 – فالح ،عبد الجبار ، تأملات في الماركسية. من الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/files/faleh-marxism-doc ، تاريخ الدخول : 2013/09/17 ، 12:16

124 – فهيم، فائق ،معوقات النفوذ الإيراني في العراق. على الرابط الإلكتروني:http://www.aleat.com/2011/07/09/article_557224.html ، تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 12:30.

125 – "الفقر و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا " جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان ، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، الدورة الخامسة و العشرون ، 2001 ، على الرابط الإلكتروني : http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-st10.html ، تاريخ الدخول:2013/09/13، 20:35 .

126 – فريجات، غالب ، العقوبات الاقتصادية انتهاك لحقوق الإنسان. على الرابط الإلكتروني: ..http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/35894-25d825a72 تاريخ الدخول: 2013/07/05، 21:25

127 – فخري،كريم ،سياسيون : بارزاني يلعب دورا أساسيا في القضية الكردية . جريدة المدى، العدد2813، السبت 29 حزيران / 2013، على الرابط الإلكتروني: http://www.almadapaper.net/ar/news/445768%25D8%25D9%258A، تاريخ الدخول: 2013/07/02 ، 22:37

128 – الصائغ، بان غانم ، الاحتلال الإثيوبي– الأمريكي للصومال.في : أوراق سياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد الثاني، على الرابط الالكتروني: http://politicalscience.uomosul.edu.iq/files/files/files_47977495.pdf، تاريخ الدخول: 2013/05/07، 18:51.

129 – صالح ،جلال الدين ، المحاكم الإسلامية في الصومال و مستقبل القرن الافريقي . على الرابط الالكتروني: http://albayan.co.uk/files/articleimages/takrir/4-3-pdf، تاريخ الدخول:2013/07/26.

130 – صالح،محمد مهدي ،مخطط فرض الحصار على العراق و تدمير أسلحته بدأ قبل عامين من الثاني من آب/أغسطس 1990.

على الرابط الإلكتروني:

http://www.al-moharer.net/Moh236/archive99-236-htm،تاريخ الدخول : 2013/08/28 ، 21:56 .

131 – صادق ،محمد ، دور النجف في الثورة العراقية الكبرى عام 1920 و الانتفاضاتالوطنية الأخرى. على الرابط الإلكتروني: http://www.haydarya.com/maktaba.moktasah/21/book_32/01.htm ، تاريخ الدخول : 2013/05/01، 17:16

132 – صاغية ،حازم ، صفحات دموية لتاريخ أسود خطه البعث في العراق الجزء السابع . على الرابط الإلكتروني:

http://www.no-ba3th.com/news.php?action=view&id ، تاريخ الدخول: 2013/04/26، 55:10

133 – الصراع في القرن الافريقي، موسوعة المقاتل، على الرابط الإلكتروني :

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/karn-afric/sec تاريخ الدخول: 2013/07/11 .

134 – قدي،عبد المجيد و عبيرات، مقدم ، العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي .في: مجلة الباحث ، العدد 01 الصادر بتاريخ 2002 ، ص : 39 . على الرابط الالكتروني:http://www.rcweb.luedld.net/rc1/4-kedi.pdf، تاريخ الدخول: 2013/05/02. 17:36

135 – قندوز الجزائري، أحمد عبد الكريم ، دولة الصومال و المحاولة لتطويرها اقتصاديا. على الرابط الإلكتروني: http://www.isegs/forum/showthread.php?t=1646، تاريخ الدخول: 2013/08/14 ، 03:40 .

136 – القره داغي ، علي محي الدين ، قضية الصومال من الحرب الأهلية إلى الاحتلال المباشر . في: مجلة البصائر الإلكترونية، الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، لجنة القضايا و الأقليات الإسلامية ، العدد 02 ، 14 أغسطس 2007 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.midadulqalam.info/midad/uploads/File/Somalien_Albasaer_Magazin.pdf،. تاريخ الدخول : 2013/07/25 ، 00:36

137 – القريشي، مدحت كاظم ، الفساد الإداري و المالي في العراق أسبابه و تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية و سبل مكافحته. على الرابط الالكتروني:

http://iraqieconomists.net/ar/2012/09/27/%D8%AF-%25D9%2585 ، تاريخ الدخول:
2013/05/13، 10:29

138 – القرعي ، يوسف أحمد ، " نحو مجلس موحد للسلم و الأمن العربي و الإفريقي " . في: قضايا آراء ، السنة 132، العدد:44110 ، على الرابط الإلكتروني:http://yyy.ahram.org.eg/archive/2007/09/13/OPIN3.HTM ، تاريخ الدخول: 2013/09/12 ، 17:58 .

139 – قطوش ، سامية ، معضلة الفقر : آثارها و مظاهرها . على الرابط الإلكتروني:
http://www.kantakji.com/fiqh/files/Economics/60334.doc ، تاريخ الدخول: 2013/08/16 ، 02:00 .

140 –راسنا ، فارا ، الصومال لا يريد مساعدات إنسانية . في: نشرة أفق الإلكترونية، مؤسسة الفكر العربي، على الرابط الإلكتروني:
http://arabthought.org/%D9%86%D8%B4%B4%D8%B1%D8%A9.. ، تاريخ الدخول:
.2013،23:03/09/14

141 – الربيعي، فاضل ، الدور السياسي لحوزة النجف (الجزء الأول). في : كنعان النشرة الإلكترونية ، العدد 1078 ، السنة السابعة ، 27 شباط / فبراير 2007 ، دمشق : المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.kanaanonline.org/articles/01078.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/08/30 ، 14:52 .

142 – الربيعي ، فاضل ، تقييم حالة دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق . الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2011 ، على الرابط الإلكتروني:http://www.dohaintitute.org/file/pdfviewer/6c795852-030a-4b9f-971d-fdcf4b8f8a70.pdf تاريخ الدخول : 2013/09/16 ، 11:46 .

143 – الربيعي ، فلاح خلف علي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم و الآفاق المستقبلية . على الرابط الالكتروني:
http://www.siironline.org/alabwab/edare%2520ectesad(27)/352.h، تاريخ الدخول: 2013/07/2 ،22:57

144 – الربيعي ، فلاح خلف علي ، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق . 15 مارس 2010 ، ص : 14 . على الرابط الالكتروني:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371/1MPRA_paper_28371.pdf، تاريخ الدخول : 2013/03/08 ، 22:30.

145 – رجب ، عصمت ، الشعب العراقي هو الخاسر من إشعال الفتنة . على الرابط الالكتروني:
http://kdp.info/a/d.aspx%3f1%3D14%26a%3D48495 ، تاريخ الدخول:2013/08/01 ، 20:30 .
146 – الرويلي ،علي بن هلهول ، الأزمات ، تعريفها – أبعادها – أسبابها . الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات" ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية التدريب ، قسم البرامج الخاصة ، على الرابط الإلكتروني :
www.nauss.edu.sa/Ar/CollegeAndCenters/StrategicCollege ، تاريخ الدخول: 2013/09/04 ، 20:23 .

147 – رزق ،هدى ،تركيا تواجه أزمتها الكردية : حل مؤقت أم فيدراليةمؤجلة . على الرابط الإلكتروني:

http://al-akhbar.com/node/179809 ، تاريخ الدخول : 2013/08/29 ، 02:24 .

148 – الرفاعي ، محمود ،تاريخ نشأة مفاهيم حقوق الإنسان ماهيتها و طبيعتها. دار العدالة، من الموقع الإلكتروني:

:http://www.justice.lawhome.com/vb/showthread.php، تاريخ الدخول: 2012/12/19، 13:30 .

149 – شافعي، محمد ،قضية يناير (2012) : الجوار الإقليمي و أزمة التدخل العسكري في الصومال . في : شبكة الشاهد ، 31 /01/ 2012 ، على الرابط الالكتروني : http://www.arabic.alshahid.net/columnists/6/434 ، تاريخ الدخول: 2013،22:40/07/27

150 – شافعي ، محمد ، التدخل العسكري الإقليمي .. هل يقضي على "شباب المجاهدين" ؟ . على الرابط الالكتروني:
http://islamonline.net/ar/442 ، تاريخ الدخول:2013/07/27، 23:23

151 – شبانة ، أيمن السيد ، فاعل إقليمي جديد : دوافع و أبعاد التدخل الكيني في الصومال ، في : مجلة السياسة الدولية ، على الرابط الالكتروني : http://syassa.org.eg/newscontent/3/112/2076/%25D9%2585%25 .، تاريخ الدخول : 2013/07/27 ، 01:20 .
152 – شبوري، فليب ، اتفاقيات جنيف لعام 1949 : أصولها و أهميتها الراهنة. في: مركز المعلومات، 2009/08/12، على الرابط الإلكتروني:

www.icrc.org/ara/resources/documents/statement/geneva-c، تاريخ الدخول:2013/07/07 ، 09:30 .
153 – الشكراوي،علي هادي حميدي ، إشكالية احتلال العراق و ميثاق الأمم المتحدة. على الرابط الإلكتروني:

.http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/%D8%A7%D8%B4%D9%،
تاريخ الدخول:2013/04/26 ، 19:54 .

154 – شلغيم، فريحة و حذيري، نوال ، المنهج المقارن . الجلفة ،المركز الجامعي زيان عاشور ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، 2003 – 2004 ، على الرابط الإلكتروني :

http://sciencejuridiques.ahlamontada.net/t1649.topic،تاريخ الدخول: 2013/07/04 ، 20:16

155 – الشيخ ، بابكر عبد الله ، "نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية" . (ورقة بحث قدمت في الحلقة العلمية حول : "مكافحة القرصنة البحرية "جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 19– 21 ديسمبر 2011) ، على الرابط الالكتروني :

www.nauss.edu.sa/ar/collegesandcenters/trainingcolleges/ ، تاريخ الدخول: 2013/07/14

156 – شيخ محمد ، عبد الفتاح ، الصومال و الكوارث البيئية . على الرابط الالكتروني:http://arabic.alshahid.net/columnists/27877، تاريخ الدخول : 2013/07/12 ، 00:54

157 – شيخ محمد ، عبد الفتاح ، الصومال و الفقر . في: شبكة الشاهد الإخبارية، 2010/11/01 ، على الرابط الإلكتروني : http://arabic.alshahid.net/columnists/27877 ، تاريخ الدخول: 2013/07/12، 00:39

158 – التدخل الأممي لحماية الحقوق ما بين الشرعية الدولية و الأبعاد السياسية ، 2012 ، من الموقع الإلكتروني : http://www.univ-eloud.dz/stock/droit/pdf/hiba.pdf، تاريخ الدخول : 2013/08/18 ، 01:40

159 – توليو، ستيف و شمالبرغر، توماس ، قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة و نزع السلاح و بناءالثقة . معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ،على الرابط الالكتروني:

http://mercury.ethz.ch/serviceengine/files/ISN/92883/ipublicationdocument_singledocument/b603cb08-deab-4504-8c99-311175de64ef/ar/full-text-AR.pdf، تاريخ الدخول:2013/07/04 ، 20:57

160 – تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق،في: النشرة الشهرية الإخبارية ،العدد 01، 25 كانون الثاني 2009، على الرابط الالكتروني:

http://www.iraqfoundation.org/projects_new/hrai/newsletters/issue%..، تاريخ الدخول:2013/05/22 ، 22:07 .

161 – تقرير مجلس السلم و الأمن عن أنشطته عن وضع السلم و الأمن في إفريقيا ، مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية السابعة عشرة ، ملابو ، غينيا الاستوائية ، 30 يونيو – 01 يوليو 2011 ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-4-XVII-a.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/09/15 ، 20:33 .

162 – تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام 2010 ، مكتب حقوق الإنسان ، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، بغداد ، كانون الثاني 2010 ، على الرابط الإلكتروني :

http://www.ohchr.org/Documents/countries/iq/UNAMI_HR%2520Report_1Aug11_ar.pdf،تاريخ الدخول : 2013/08/29 ، 01:07 .

163– تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي . الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ، الأردن : المطبعة الوطنية ،عمان ، 2005 ، ص : 134 ، من الموقع الإلكتروني:

http://www.arab_hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004a.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 01:22 ، تاريخ الدخول : 2013/08/02 ، 01:22 .

164 – الخوري، نسيم ، الأكراد أو الدولة المتعثرة بين الوقائع و الوعود. في : مجلة الدفاع الوطني،علىالرابط الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov.ub/ar/news/%3f10933 ، تاريخ الدخول:2013/07/02 ، 01:20 .

165 – ظلال ، جواد ، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق. على الرابط الإلكتروني:http://asrar.alsharq.net/news/permalink/17662.html ، تاريخ الدخول: 2013/09/11، 10:00 .

166 – غالب ، علي حسين ، الثروات الطبيعية بين الإهمال و خطط العمل . في: الحوار المتمدن ، العدد 1037 ، على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27542 ، تاريخ الدخول: 2013/09/11 ، 11:35 .

167 – الغالي،عبد الرحمن ،انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال . المؤتمر العام السادس،حزب الأمة، ورشة العلاقات الخارجية، مارس 2003، على الرابط الالكتروني :

http://www.umma.org/umma/ar/file/gali.doc، تاريخ الدخول : 2013/04/19 ، 00:07.

168 – غاري ، جون ماك ، إدارة التنوع القومي و الديني في إطار الفيدرالية . في : أوراق ديمقراطية "من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور" التعايش في ظل الاختلاف . مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد 03 ، يونيو/حزيران 2005 ، على الرابط الالكتروني : http://www.constitutionnet.org/files/volume2-Final-13-7_web.pdf ، تاريخ الدخول : 2013/08/03 ، 00:44

169 –غراب،عبد الفتاح إسماعيل ، التدخل العسكري و فقا لفكرتي دعم حقوق الإنسان و مكافحة الإرهاب و الدفاع الشرعي الوقائي (العراق نموذج) ، على الرابط الإلكتروني: http://www.abedasd.blogspot.com/2013/01/blog-post_2.htm، تاريخ الدخول: 2013/04/26 ، 17:54.

170 - غربي،محمد ، العولمة و آثارها على العالم العربي . في : مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، على الرابط الإلكتروني : http://www.univer.chlef.dz/renaf/articles.renaf.n.06/article.02 ، تاريخ الدخول: 2013/05/04، 17:40 .

171- http ://www.aljazeera.net /coverage /pages/34dd3475 -0d01-48f0-9219-1bb4fde3ddab

ب- باللغة الإنجليزية :

01-Health system profile somalia ,regionalhealth system observatory world healthorganization. 2006, http://apps.world.int/medincinedocs/documents/s17309e/s17309e.pdf

02-Peter Mair(60) ,professor of comparative politics , recentlydecease, http://www.socialsciences/news/petermair-60professor-ofcomparative-polics-passes-away.html

03-united nations, security council 01/06/1994www.seurity council report.org/atf/cf/% 257B6CF9B-6D27 . 01:03 ، 11/07/2013.

الفهرس

الموضوع

الملخص :

في الحقيقة فكرة التدخل الإنساني ليست جديدة في العلاقات الدولية إلا انها و بعد انقضاء الصراع الإيديولوجي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا اضحت بارزة حيث كرستها الممارسة الدولية ، و للإشارة فإن التدخل لدواع إنسانية و الذي تستخدم من خلاله الوحدات السياسية الدولية و المنظمات الدولية القوة أو أية وسيلة أخرى – كممارسة الضغط السياسي مثلا أو الدبلوماسي أو الاقتصادي – غايته الرئيسية العمل على حماية حقوق الإنسان و تكريسها في الواقع المعاش ، لكن الممارسة الدولية أثبتت العكس من ذلك تماما حيث أن مصطلح " إنساني " ارتبط به عامل التسييس بمعنى أدق المتدخل لطالما يود إزاء ذاك التدخل تحقيق مصالحه على حساب الدولة المتضرر شعبها و كأنه يرى فيها فرصة لا مثيل لها للوصول إلى ما يطمح إليه من غايات ، لهذا فإن تسييس حق التدخل سيحول دون تحقيق الغاية المتوخاة منه و هي الغاية الإنسانية .
ولعل ماحدث في العراق و الصومال في عقد التسعينات دليل كاف على هذا الاعتقاد .

الكلمات المفتاحية : التدخل الإنساني،حقوق الإنسان، التخلف.

Résumé:

En fait, l' idée d'une intervention humanitaire n'est pas nouvelle dans les relations internationales , mais il est , après l'expiration de la lutte idéologique entre les Etats-Unis et l'ancienne Union soviétique ont pris de l'importance consacrée par la pratique internationale, et d'indiquer l' intervention pour des raisons humanitaires , qui sont utilisés dans lequel les unités d'organisations politiques et International la force ou par tout autre moyen - à une pression de la pratique politique , par exemple, ou le diplomatique ou économique - que l'essentiel du travail sur la protection des droits de l'homme et de dévouement dans la réalité, mais la pratique internationale a prouvé le contraire , exactement là où le terme "sans cruauté " lié par la politisation du facteur précisément intervenant aussi longtemps que comme sur cette intervention atteindre ses intérêts au détriment des personnes affectées de l'Etat et que les voir comme une opportunité sans précédent pour atteindre ce qui aspire à des objectifs , de sorte que la politisation du droit d' intervention empêcherait d'atteindre l'objectif envisagé par lui et c'est la fin de l'humanité, et peut-être ce qui s'est passé en Irak et Somalie dans les années nonante est une preuve suffisante de cette croyance .

Mots clés: intervention humanitaire, droits de l’homme, le sous-développement.

Abstract:

In fact, the idea of humanitarian intervention is not new in international relations, but it is after the expiration of ideological struggle between the United States and the former Soviet Union have become prominent as enshrined in international practice, and to indicate the intervention on humanitarian grounds , which are used in which political units and international organizations of force or any another way - a practice the political pressure for example, or the diplomatic or economic - than the main work on the protection of human rights and dedication in reality , but the international practice proved the contrary, exactly where the term " humane " linked by factor politicization precisely intervener always like about that intervention achieve its interests at the expense of the state affected people and like seeing them as an unparalleled opportunity to reach what aspires to the goals , so the politicization of the right of intervention would prevent achieving the goal envisaged by him and is the end of humanity, and perhaps what happened in Iraq and Somalia in the contract nineties sufficient evidence for this belief .

Key words: humanitarian intervention, human rights, underdevelopment.